

مفنى لمكذور تبالفضاة واشؤول المسكة طيت الله مشراه

جَمِّع ونربنين ويخفيق محك بن عبَاللرجين بن في اليوم وفف الترائي

> الطبَعَة الأوْلى مِطبَعَهُ الْمِحْكُومَهُ بِسَكُمُّ الْمُكرَّمُهُ مِطبَعَهُ الْمِحْكُومَهُ بِسَكُمُّ الْمُكرَّمِهُ ١٣٩٩ هـ

الجزءُ الثاني فيرَّ الحدُود - القضاء

(حقوق الطبع محفوظة لجامعه ومحققه)

(كتاب الحدود)

(٣٦١٤ - تعريف الحدود ، والتعزير)

من محمد بن ابراهيم الى سمو وزير الداخلية الموقر السلام عليكم ورحمة الله ويركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على خطاب رئيس المحكمة والدوائر الشرعية بالمدينة المرفق رقم ٣٧٧٣ في ٢٠/٥/٢٠ وعلى الصورة المعطاة له من وكيل أمير المدينة الواردة إليه برقيا من سموكم برقم ١٦٢٩ في ١٦/٥/١٦ التي ذكر فيها : يحدث أحيانا أن يصدر بعض القضاة أمرا بالجلد والحبس بتهمة أو وشاية تصله من مواطن أو متعاقد ، وأن واجب القاضي هو درء الحدود بالشبهات ، وأنه يود أنه إذا أصدر القاضي حكما فانه ينفذ في الحد الشرعي للحكم . أما إذا لم يكن الحكم في حد شرعى فيأخذ برئينا قبل تنفيذه . اه .

والجواب: أن الحدود قد عرفها العلماء ، قال الله تعالى : (تِلْكَ حُدُودُ الله فَلا تَعتّدوها) (١) فها حدث وقدره الشرع فلا يجوز أن يتعدى . فالحدود بمعنى العقوبات المقدرة ، فالحد عقوبة مقدرة تمنع من الوقوع في مثل الذنب الذي شرع له . وتجب إقامة الحدود على كل مكلف ملتزم عالم بالتحريم . وسميت عقوبات الجرائم وحدوداء لأن من شأنها أن تمنع ارتكاب الجرائم ، وتجب حقا لله تعالى ، لما في الجرائم المقررة فيها الحدود من الخطورة البالغة على المجتمع . وكذلك والتعزير وبطلق على عقوبته اسم والحده اذا وجب لحق الله تعالى ، في جب تنفيذ ماصدر من العقوبات في الحدود والتعزير .

فالتعزير أصل كبير من الأصول الشرعية المحمدية الآتية بالمصالح والحكم والغايات المحمودة ، فيه صلاح الدين والدنيا ، لأن فالتعزير همو التأديب ، وهو واجب شرعا في كل معصية لاحد فيها ولاكفارة . فعلى الحاكم الشرعي أن يرى مايقتضيه حال الشخص المجرم ، فإن العقوبات على قدر الاجرام ؛ فالقضاة يجتهدون فيها لا نص فيه ، فإذا اجتهدوا وجب تنفيذ ماقرره القضاة ومناصرة الشريعة التي جاءت لتحصيل المصالح وتكميلها ودفع المفاسد وتقليلها ، فإن

⁽١) سورة البغرة - أية ٢٢٩

من واجب ولاة الأمور وفقهم الله مناصرة الحق وأن لا تأخذهم في الله لـــومة لائــم . وغير خاف أن في تأخير البت في تنفيذ الأحكام توهينا للحق وتطويلا لسجن السجين بدون مبرر . أما تحديد القاضي عقوبة المجرم ففيها موافقة لما رغبه ولاة الأمور .

ويجب أيضا حسن الظن بالقضاة فانهم لا يبنون أحكامهم على مجرد دعوى ولا على وشاية واشى ، ولم يصدر مثل ذلك من أحد منهم ، ولا صحة لذلك أصلا بحمد الله . . هذا مانقرره . . وبالله التوفيق .

رئيس القضاة (ص/ق ١٦٠٨/ في ١٦٠٨/١١)

(٣٦١٥ - الحكمة في شرعية الحدود)

الحدود إنها اقيمت رحمة للخلق ورأفة بهم من عذاب الله الذي هو أعظم من إقامتها .

قوله : لتمنع من الوقوع في مثلها .

فان من نعم الله على العبد المسكين الضعيف صاحب النفس الأمارة أن رغبه بالمرغبات ورهبه بالمرهبات لئلا يهلك، فكما لطف به من ناحية الرزق وكذا وكذا فإنهلطف به من حيث لايشعر بأن حد له الحدود. ولو قيل: إنها أعظم نعمة . لكان له وجه ؛ لأن الأول ملائم ، وهذا لا . وأيضا فيه كفارة عما صدر . (تقرير)

(٣٦١٦ - التشريع الاسلامي رتب العقوبات العاجلة الكفيلة بالزجر والردع عن كل الجرائم ، لا فرق بين الموظفين وغيرهم ، أثر هذا التشريع ، وخلافه) (من ملاحظات على نظام الموظفين العام)(١)

من المعلوم أن كل نظام يوضع فانه يوضع ضمنه فصول توضع فيه المخالفات ، وتحديد العقوبات لمرتكبي تلك المخالفات ، وفصول تبين كيفية تأليف المجالس التأديبية ، وتحديد صلاحياتها ، وتبين كيفية إجراءات المحاكمة لديها ، وإصدار أحكامها . اه .

⁽١) الذي طلب منه إبداء ما يراه حوله - فيها يختص بعقومات الموظفين .

ولا يخفى أن العقوبات بمختلف أشكالها إنها يراد منها أن تكون زاجرة لمرتكبها ، رادعة لغيره من الوقوع فيها . ولما كان التشريع الاسلامى فى الدقة والشمول لا يدانيه أي تشريع حيث استوعب بالزجر والوعيد وترتيب العقوبات فى العاجلة وفى الآجلة كل ماله صلة بتنظيم علاقات المحكوم بالحاكم والفرد

بالمجموع والمصالح الفردية والمصالح المشتركة وكل ماله صلة بنظام الاجتماع .

ولم تكتف نصوصه بتقرير العقوبات ، بل رتبت على ارتكاب المخالفات الوعيد والعذاب، وفي تجنبها الوعد بالثواب والنجاة من العقاب ، ولذلك فإن جل مايمنع النياس من الوقوع في المحظورات ناشىء عن هذه العقيدة الدينية. وبالعكس من ذلك مايستقر في نفوس الناس أن هذا الأمر ممنوع بموجب النظام فإننا نجد الناس يتفننون في التحايل على محالفته في أشكال وصور تعجز معها نصوص النظام أن تحيط بهذه المخالفات مها حرصت على الاستيعاب في صياغة النص ، لأنها غير محاطة بجلال التحريم الصادر من الرب جل وتقدس .

لذلك فان مسايرة الأوضاع في التوسع في سن أنظمة للجنايات والجنح والمخالفات تأخذ نفس الشكل والطابع المجرد عن العقيدة أمر فيها يبدو لا يحقق مسا يراد منه مسن الزجر والردع . ولقد مرت فترة جسرب فيها فصل الناحية الوظيفية في الدولة وما يقع فيها من مختلف الوقائع والمخالفات وابعادها من الاحتكام فيها الى المحاكم الشرعية ويرتب لها أحكام تسمى « الأحكام الادارية عومحاكم تسمى « المجالس التأديبية » فظهر أن المجموعة العظمى في الدولة المستمرة في تحكيمها إلى المحاكم الشرعية في سائر مايقع فيها من موجبات للتحاكم هي التي احتفظ لها بالطمأنينة والانتظام . أما الفئة القليلة (طبقة الموظفين) فانه واضح أن أمر المخالفات بمختلف صورها تتزايد ، والتحكيم بشكله المعروف غير منتظم وغير محقق للمصالح ، وكذلك الحال والتحكيم بشكله المعروف غير منتظم وغير محقق للمصالح ، وكذلك الحال بالنسبة لكل ماتناوله هذا النوع من التنظيم الجنائي كنظام الجوازات والجنسية ونظام الجنايات ؛ مع هذا فان الخلط والتنافر بين مدلولات هذه الأنظمة وعدم الانسجام بين تطبيقاتها والتناقض أحيانا كثيرا ماتتسم به .

لذلك نرى أن نظام الموظفين الحالي قد عقد الفصل الحادى عشر

للمحظورات بالنسبة للموظفين ، وتضمن عقوبة العزل لكل من ارتكب مخطورا منها ، وقد ساوى هذا الفصل بين جرائم متفاوتة حيث ساوى بين من يشتغل بالأعمال الحرة التي قد لا تتأثر بها الوظيفة وبين من يتعاطى التجارة التي فيها مظنة لاستغلال الوظيفة .

كما ساوى بين هاتين وبين قبول الرشوة وبين الاختلاس ، وساوى بين ذلك وبين تفريط الموظف الذي لا ضابط له ، والتفاوت بين هذه الجرائم معروف .

ثم صدر المرسوم الملكى رقم ٤٣ وتأريخ ٢٩ ذى القعدة عام ٧٧ الملحق بنظام الموظفين بتحديد العقوبات المالية والبدنية لمن ثبت ارتكابه لهذه الجراثم فقرر عقوبة لا تقل عن الف ريال ولاتزيد عن عشرة الآف ريال على الموظفين الذين يتعاطون التجارة (منظة الاستغلال) والمشتغلين بالأعمال الحرة دون إذن نظامى ، فساوى بينها، وهو صالح للتطبيق من حيث الشكل على ادنى مرتبة من مراتب الأعمال الحرة والتجارة وعلى أعلاهما .

كذلك رتب المرسوم أيضا على جل المخالفات الواردة فى فصل العقوبات من الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ إلى آخرها العقوبة بالسجن لمدة لا تزيد عن عشر سنوات والغرامة بمبلغ لايزيد عن عشرين الف ريال ، وقد ساوى فيها بين عقوبة قبول الرشوة والواضح أمرها وبين سوء الاستعال الادارى الذى يقل شأنا عن قبول الرشوة وقبول عمولة أواجراء عقد يغير مجرى القضية . وقد ظهر تفاوت بين عقوبة قبول الهدايا والاكراميات أو خلافها بقصد الاغراء من أرباب المصالح حيث رتب على هذه عقوبة اقصاها عشرة آلاف ريال فقط وبين الرشوة وقبول العمولة أوالعقد على تغيير مجرى قضية من القضايا فى حين أن النتيجة واحدة فى هذه الأحوال

وعلى كل حال فان عدالة القضاء الشرعى لا تساوى بين هذه المخالفات المتباينة ، بل تضع لكل جريمة عقوبتها المناسبة .

ولا مرية في أن التشريع الاسلامي يكفل حفظ انتظام بيت مال الدولة ، وقد جاءت نصوصه الطاهرة باروع المثل ، فحديث ابن اللتبية وماجاء في معناه من آيات قرانية وأحاديث نبوية صريح في تحريم الهدايا والاكراميات للموظفين ، ومعروف من قواعد الشرع أن مرتكب المحرم يعاقب من قبل السلطان . ويتضمن هذا التشريع أمرا فوق نص النظام إذ يحكم بادخال هذه الهدايا لبيت

المال ، فى حين أن النظام أغفل ذلك . وقضاء عمر بن الخطاب العادل فى محاسبة عماله على الثراء المجهول أمره قد دون أمراً فى الحيطة لأموال الدولة قد أغفله النظام .

ولايوجد أى تعليل لوضع هذه التشريعات بتحديد العقوبات ، وتأليف عاكم تحكم بموجها إلا قول القائل: إن التشريع الاسلامي لم يحدد مقادير العقوبات المختلفة ، وأن القضاة الشرعيين لايتقيدون بالتحديد الذي يوضع لها . ومعروف أن التحديد فيها مخالف لحكم الله إذ يقول (بَلْكَ حُدُودُ الله فَلاَ تَعْتَدُوهَا) الآية (١) وما في معنى ذلك من آيات وأحاديث ، لأن النص في تحريم تجاوز الحدود يدل بطريق الأولوية على تحريم وضع حدود جديدة ، وفي ترك الشارع المجال للحكام الشرعين ليجتهدوا فيها لم يكن فيه تحديد غاية الحكمة والعدل ، لأن الجرائم والمخالفات لا ضابط لها ولا حد تنتهى اليه، فناسب ترك تقرير العقوبات للحاكم ضمن الاطار العام للتشريع الاسلامي وضمن أصوله وقواعده الكلية . وذلك خير وأحكم من وضع عقوبة ذات حد أدنى وحد أعلى لامجال لاجتهاد القاضى إلا ضمنها .

وبناء على ذلك

وبناء على تعديل نظام الموظفين العام فاننا نأمل منكم العمل على مايلي:

الغاء مايختص بالفصل الثانى عشر بشأن تأليف المجالس التأديبية
 اكتفاء عنها بالمحاكم الشرعية التى تنظر فى سائر مخالفات الأفراد فى مختلف الشئون توحيداً للقضاء وكها هو المتعين شرعا .

٢- الاكتفاء عن الفصل الحادى عشر الخاص بالعقوبات بايضاح المحظورات على الموظفين فقط. فاذا ارتكب موظف محظورا منها فيحال بقرار من الوزير أو الرئيس المختص إلى المحكمة المختصة لاجراء محاكمته.

٣ - ما يختص بتغيب الموظف عن عمله أوعدم مباشرته بعد إبلاغه بقرار تعيينه أونقله الموضح في الفصل الثالث نرى إبقاء كل وارد في هذا الفصل ، وتخويل السلطات التي تملك حق التعيين بتطبيق ذلك من قبلها دون الاظطرار إلى إحالة الموظف للمحاكمة

⁽١) سورة البقرة - آية ٢٢٩

٤ - الغاء التحديد للعقوبات الواردة في المرسوم الملكي رقم ٤٣ في
 ٢٩ الملحق والاكتفاء بها تقرره المحاكم .

٥ - ولا شك في أن الاجرام كالاختلاس والغش في المعاملات والسرقة المتوفرة فيها أو التزوير إذا صدر ذلك من المتوفرة فيها أو التزوير إذا صدر ذلك من الافراد العاديين فان المحاكم الشرعية هي التي تقرر فيها العقوبة ، وينبغي حينئذ أن لا يفرق بين الشخص العادي وبين الموظف مادام أن طابع الاجرام يتصف به كل منها بقطع النظر عن أهمية الجريمة والعكس ، ومع أن تخصيص الموظفين دون غيرهم أو الموظفين ومن شاركهم بمحاكم في شكل (مجالس تأديبية) وبعقوبات محدودة لا يجيزه الشرع وهو يقسم القضاء تقسيا لا يظهر له أي مبرر .

(ص/ف ۲/۷۳۳۹ فی ۲/۷۳۴۱)(۱)

(٣٦١٧ -) س -: هل الحدود كفارات كاملة أوتخفيف ؟

ج -: طهرة كاملة وكفارة لا تبقى للذنب ، لكن هذا لهذا الفعلة بعينها ،
 لكن لو قام بقلبه محبة المعصية فهذا شيء آخر .

ولا فرق بين من جاء معترفا تائبا وبين من لم يكن كذلك ، للعموم ؛ إلا أن المعترف أكمل ممن عثر عليه وقامت عليه البينة ولم يقر ولم يسود أن يقام عليه الحد ، ويجمعها أن الحد إذا أقيم كفارة، ويتفاوتان من وجه آخر ، وصريع في الاحاديث كفارة . (تقرير)

(٣٦١٨ - والمميز يؤدب)

قوله : لا يجب الحد إلا على بالغ عاقل .

والذى لم يميز يؤدب على ارتكاب المعاصى دون ذلك . الصغير أبوست يحال بينه وبين المحرمات كأكل الميتة ينتهر ويعلم ولا يترك يأكل الميتة أو يشرب خمر (٢) والاثم على أهله إذا ماكفوه ولا علموه . (تقرير)

⁽١) بفية الملاحظات تقدمت في وكتاب الجهاد و لمناسبة وضعها هناك .

⁽٣) قلت : وكذلك الدخان .

(٣٦١٩ - والمستأمن والحربي يعزران)

قوله: ملتزم مسلما كان أو ذمياً .

فمن لم يكن ملتزما لاحد عليه هذا كلامهم. لكن لا يترك المستامن يعبث بيننا بالمعاصي وكذلك الحربي بيننا وبينه أكبر من المعصية وهو القتل إذا لم يكن بعهد وأمان .

لكن إذا دخلوا بلادنا على اشتراط كذا وكذا ففعلوا خلافها استحقوا جنس العقوبة للعلم بها تقتضيه الشروط . (تقرير)

(٣٦٢٠ - قوله : عالم بالتحريم .

والمعاصى تختلف ويختلف العاصى . من الأشياء مالا يخفى تحريمها على الناشىء بين المسلمين ، ومنها مايخفى . أما الناشىء فى البادية البعيدة فهذا يخفى عليه من التحريم مالا يخفى على الناشىء بين المسلمين، وليس من شرطه إذا علم أنه معصية أن يعلم أنه يقام عليه الحد ، كمبطلات الصلاة .

(تقرير)

(٣٦٢١ - تخصيص الامام أونائبه)

قوله: فيقيمه الامام أونائبه . الخ .

أما الامام فمن شأنه أن يكون ذا اضطلاع بمثل هذه الامور ، لاجـــل ولايته ، ذا بعد عن التقصير في ذلك أو الزيادة فيه ، ولا يحل أن يوليه آحاد رعيته ممن ليس عنده خشية قد يزيد إما لغرض شخصى، وقد ينقص عن الحد رحمة، ولا بد أن يكون بصيرا بذلك (تقرير)

(٣٦٢٢ - السمى إلى ابطال الحدود بالشفاعات والمشورات وبذل الأموال الكثيرة)

ثم هنا مسألة تقع كثيرا وهي أن بعض الناس قد يتعدى ويقتل عمداً عدوانا ثم يلتجى، إلى أناس لا يمكن أنهم باللفظ بمنعون مايجب عليه من حق القود

، لكن يسعون بالشفاعات والمشورات وبذل أموال كثيرة، وهم بلسان الحال كالممتنعين عن إقامة الحد، وهذا يحصل به فساد كبير يعترضون اعتراضا تاما ، فاذا كثر الشور (١) الذي كالقهر فينبغى أن يقابل بالرد. أما مطلق السعي أو الحاكم يشير بقبول الدية فهذا خير . (تقرير).

(٣٦٢٣ - تعزير متنازل عن فض بكارة ابنته)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى أمير منطقة الرياض حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير الى خطاب سموكم لنا برقم 1/٤٣٢٩ وتأريخ ١/٢٨٣/٢/١٥على الأوراق المرفقة الخاصة بالسجين ناصر ونشعر سموكم اننا أحلنا الأوراق إلى هيئة محكمة التميز بالرياض فعادت الينا رفق خطاب رئيس افيئة برقم ١٨٥ وتأريخ ١٨٥/٣/١٢ وبرفقه القرار الصادر من الهيئة برقم ١٦ وتأريخ ١٨٥/٣/١٢ المتضمن تأييد ماقرره القاضى في حق المتهم وأن الحق وتأريخ ١٣٨٢/٣/١١ المتضمن تأييد ماقره القاضى في حق المتهم وأن الحق في أرش البكارة للبنت ، فان طالبت بحقها فلها ذلك . ولكن سلمك الله بقي شمىء لم يتعرض له القاضي ولا الهيئة وهو والد البنت الذي أثار المسألة وادعى أن هذا الشخص فض بكارة ابنته ثم تنازل لأجل شفاعة من شفع لديه وربها أن هذا الشخص فض بكارة ابنته ثم تنازل لأجل شفاعة من شفع لديه وربها أنه من أجل مبلغ من المال ترك القيام ونبذ الغيرة الدينية وراء ظهره ورضي بالعار والسوء في ابنته فانه يتعين سجنه لمدة شهرين ، ثم يعزر بعشرين سوطا والله يتولاكم . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ١/٧٥٩ في ١/٣٨٢/٣/٢٣)

(٣٦٢٤ - اقامته بالسوط)

قوله : بسوط لا جديد ولا خلق .

السوط هو مافوق القضيب ودون العصا ، فالعصا يتكأ عليها . وفي كلام لبعضهم أنه الذي يعمل من السيور ويكون له ثمرة في اعلاه . (تقرير)

⁽١) و الشور ، في اصطلاح العامة : المشوره .

(٣٦٢٥ - س-: هل الخيزران يقوم مقام السوط ؟

ج-: يمكن يستعمل الخيزران لأنه لا ثقل فيه ، ويمكن أن يكون أولى من غيره . وإن استعمل الخيزران الذي ليس العرق فانه بالضرب المتوسط لا يتشلخ . وهذه الأمور سهلة إذا حصل من يعرف أصول هذه الأمور فالتعيين سهل . (تقرير)

(٣٦٢٦ - الأمساك باليد ، وتجريد الثياب)

قوله : ولا يربط .

والامساك باليد لا يدخل في ذلك .

قوله: ولا تجرد ثيابه. العادية بحيث لا يكون عليه الا قميص رقيق، وانها الذي يزال مثل الفرو ونحوه، وكذلك لو ظاهر بين عدد من الثياب أو كان عليه بالطوين فأكثر. (تقرير)

ومن المعلوم أن فى الزمان السابق الثوب عن ثوبين . (تقرير)

(٣٦٢٧ - الضرب بالجريد والتقصير في الضرب)

قوله: ولا يبالغ به بحيث يشق الجلد.

ثم الجلد الواقع في هذه الأزمان ثلاثة اقسام :

قسم فی موضعه کها ینبغی وقسم فیه تعدی وظلم وقسم فیه تفریط وتقصیر.

وسبب ذلك أن المتولى غير عالم: بعضهم يضربه بخضر (١) بعض الأحيان مايقوم إلا غافل (٢) هذا ظلم وعدوان. وأحيانا يولى اناس لا يحل ان توكل اليهم الأمور الدينية يضربونه أسها وحيلة المقصود أنه ليس مستكثرا أن يوصفوا بهذا الوصف عندهم تقصير، عندهم انتهاك للمحرمات وترك للواجبات، وبعضهم قد يأخذ الرشوة، وبعضهم يلبس إما فرو أوغيره (تقرير)

⁽١) الحضر جريد النخل الرطبة الضخام .

⁽٢) مغمي عليه .

(٣٦٢٨ - الموالات شرط)

قوله : لاموالات .

وهذا فيه نظر، واختيار الشيخ أنه لا بد من الموالات لانه لا يجدى إذا فرق ولا يؤلم ولا ينجع فيه ، فان شرعية العدد المعين بحكمة . فالظاهر والواجب لابد من الموالات كما اختار الشيخ (تقرير).

(٣٦٢٩ - لايؤخر الحدولا التعزير لبقاء المرض ولو رجى زواله). من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محاكم جازان

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فنشير الى خطابكم المرفق رقم ٢/١٥٤٢ فى ٢/١١/١٤ على الاوراق الحاصة بقضية المراة نورة المعطوف على خطاب فضيلة قاضى المستعجلة لديكم رقم ١٦٥٥ فى ١٠١١/٩ حول ماصدر بحقها من تعزير ، ومانود عنه من مرضها وأنها لاتتحمل التعزير . وترغبون الافادة بها نراه حيال ذلك.

ذلك .

لا قرره العلماء رحمهم الله في موضعه . قال في وج ٣ص ٣٣٩ من كتاب منتهى الارادات في كتاب الحدوده : ولا يؤخر استيفاء حد لمرض ولو رجي زواله ، لأن عمر أقام الحد على قدامة بن مظعون في مرضه ولم يؤخره وانتشر ذلك ولم ينكر ولأن الأصل في الأمر أنه للفور فلا يؤخر المأمور به بلا حجة ، ولا يؤخر لحر أو بدد أو ضعف لما تقدم ، فان كان الحد جلدا وخيف على المحدود من السوط لم يتعين فيقام عليه الحد بطرف ثوب وعثكول نخل . والعكثول بوزن عصفور لم يتعين فيقام عليه الحد بطرف ثوب وعثكول نخل . والعكثول بوزن عصفور هو الضغث بالضاء والغين المعجمتين والثاء المثلثة . فاذا أخذ ضغنا به مائة شمراخ فضربه ضربة واحدة أجزأ . إلى أن قال : ولأن ضربه التام يؤدى إلى اللافه وتركه بالكلية غير جائز ، فيتعين ماذكره . وعليه فانه إذا تحقق مرض المرأة اللافه وتركه بالكلية غير جائز ، فيتعين ماذكره . وعليه فانه إذا تحقق مرض المرأة حكم بتعزيرها فان ضربها يكون بها تتحمله ويؤمن معه الضرر ، لما قرره العلماء رحمهم الله والله يحفظكم . والسلام .

(ص/ق ۱/٤٤٤ في ۲/۲/۸۸۳۲)

(٣٦٣٠ - ولا لجوع وعطش)

قوله : ولا لحر وبرد ونحوه .

كالجوع والعطش ، ولعل المراد الذى ازيد من العادة . وكذلك العطش إذا تمادى مات ، وقصة ايوب دليل فى ذلك مع قيامها عليه القيام المعروف (تقرير)

(٣٦٣١ - قوله : بطرف ثوب ونحوه).

له ألم بلسعه ، ومثل عثكال النخل يعنى العذق يجمع شماريخ عديدة (تقرير).

(۱۹۳۲ - وإذا ادعى مرضا أو ضعفا لا يتحمل معه الجلد واقتضى الحال عرضه على الصحة عرض) (انظر فتوى في القضاء برقم ٣٦٠٣ في ٢١//١١/٢٠ هـ)

> (٣٦٣٢ - واذإ كان لايطيق الجلد كله تعزيرا نقص منه) من محمد بن ابراهيم الى فضيلة ناثبنا في المنطقة الغربية

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة الى خطابكم رقم ١٢٣١٧ فى ١٣٨٠/٨/٢٢ المبنى على البرقية الواردة لكم من سمو وزير الداخلية المتضمن ان محكمة تبوك نظرت فى قضية سليهان بن المتهم بالاعتداء على عبد ربه بن واصدرت حكمها بسجن المعتدى سنة كاملة وجلده فى كل شهر تسعة وثلاثين جللة تعزيرا له لقاء الحق العام والزامه بثلث الدية للجائفة وعشر عشر الدية فى الضلع لقاء الحق الحاص ، وأن إمارة تلك المنطقة عرضت بصدور تقريس طبى لعدم تحميل الجانى الجليد المحكوم به عليه والمحكمة المذكورة ___

أرتأت إزاء ذلك سجن المذكور عن كل جلدة عصا يوما واحداً ، ونظراً لأن عدد الجلدات المتبقية على المذكور هي احدى عشرة مرة في كل مرة تسعة وثلاثين جلدة فقد رغب سموه موافاته بمرئياتنا نحو ذلك .

وحيث الحال مادكر نفيدكم أنه متى ثبت صحة التقرير الطبى فى حق المذكور فالذى نراه أنه يسلك فى تعزيزه الطريقة التى تكون كافية فى تأديبه وتحصل بها الشهرة ولا يكون فيه تكليفه بها لايطيقه ، ولعل هذا يكون بنقص عدد الجلدات المقررة فى حقه وذلك بأن يجلد فى بقية السنة خسة مرات فى كل شهرين عشرين سوطا. أما إن كان جسده لا يتحمل الضرب بتاتاً فيعدل عنه ويزداد فى سجنه خسة اشهر. والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۹۰۵ فی ۹۲/۹/۱۳۸۰)

(٣٦٣٤ - اذا كان لايتحمل التعزير بالجلد مطلقا عدل عنه إلى الحبس والتأديب بالمال)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضى نعجان

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

كتابك لنا رقم ٣٩١ وتأريخ ١٣٨٧/٤/٥ وصل ، وقد ذكرت فيه أن عبدالله ابن شهد لديك شهادة غير صحيحة ولم يرجع عنها إلا بعد الحكم وأنكم حكمتم بتعزيره ، وصدق حكمكم من قبل هيئة التمييز ، إلا أن الرجل أتى ببينة تشهد بأنه رجل ضعيف الجسم ومقل الصحة لايتحمل التأديب ، وطلب الاعفاء والتخفيف وتسألون عن راينا في ذلك .

والجواب: اذا كان الامر كها ذكرتم يؤدب على قدر مايتحمل ، لعموم قوله تعالى : (لَا يُكَلِفُ اللهُ نَفْسًا إلا وُسْعَهَا)(١) واذا كان لايتحمل التأديب مطلقا فهناك وجوه من التعزير يعدل إلى واحدة منها كالحبس والتأديب بالمال والسلام عليكم .

(ص/ف ۱/۳۲۹۶ نی ۱/۳۸۷/۹/۲۰)

⁽١) صورة البقرة - آية ٢٨٦

(٣٦٣٥ - وتعزير الحامل ينفذ قبل الفصال)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم برقم ١٣٨٨٥ وتأريخ ١٣٧٩/٧/٨ بشأن زيان واتهامه بقتل متعب واعترافه بذلك المشتملة على صك الحكم الشرعى الصادر من قاضي بني مالك برقم ٣ وتأريخ ١٣٧٩/٥/٢٢ حول القضية وعلى خطابه المتضمن تأجيل النظر في أمر المرأة المعترفة بالزنا حتى يتم فصالها بابنها الذي وضعته من ذلك .

وبتتبع المعاملة ومرفقاتها ودراسة الحكم الشرعى المذكور اعلاه المتضمن ثبوت قتل زبان متعب عمد وعدوان لاعترافه الصحيح بذلك ، وعدم اعتبار الاسباب التي ذكرها تبريرا لقتله ، وانه لم يثبت لدى الحاكم دعوى المدافعة عن النفس ، كما يتضمن الحكم تولى دم القتيل بالقصاص من القاتل بقتله بها قتل به ابنه رميا بالرصاص لطلب وصييه ذلك . بدراسته وجد ظاهره الصحة . وماذكره الحاكم من عرض العفو على والد القتيل إلى الدية إن رغب فهو استحسان رآه القاضى وهو في محله ولا بأس به إلا إنه لايتعين اذا قد فوض الوكيل وأقامه مقامه .

أما تأجيل القاضى النظر فى المرأة المعترفة بالزنا إكراها منه لها كها ادعت حتى يتم فصالها ابنها أويهلك فلا وجه له ، ومتى ثبت عليها مايوجب التعزير نفذ ذلك قبل الفصال .

لذا تعاد المعاملة الى حاكمها لاجراء اللازم نحو ماذكرنا والله يحفظكم . (ص/ف ٩٤٨ في ٩٤٨ / ١٣٧٩).

(٣٦٣٦ - إقامة الحد بحضور الامام أونائبه وهو القاضى والامير وطائفة من المؤمنين).

من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد : ج١٠-٠٠،

فقد اطلعت على المعاملة الواردة إلينا برقم ١٩٩١/١٤/٢ وتأريخ ٢٢/٨/٢٧ والمتعلقة بقضية زنا اليماني بالمرأة ولدى تأمل الحكم الصادر من رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة رقم ١١٧ وتأريخ ١٩٧٦/٤/١٩ المتضمن وجوب إقامة حد الزنا على كل من عمر وفاطمة وهو الرجم بالحجارة حتى يموتا ، لتوفر شروطه ، وانتفاء موانعه لديه ، فوجد ظاهره الصحة ويشترط في أقامة الحد عليهاأن لايرجعا عن اعترافها قبل إتمام إقامته عليها ، فان رجعا عن اقرارهما لم يقم عليها الحد ولايقام الحد عليها الا بحضور امام المسلمين ، أونائيه وهو القاضي ، والامير وطائفة من المسلمين ولو قليلا ويستحب أن يبدأ القاضي بالرجم ، لكون الحد ثبت بالاعتراف لديه . والله يفظكم .

(٣٦٣٧ - تنفيذ العقوبات بحضرة مندوب من المحكمة التي أصدرت الحكم)

سمو أمير منطقة الرياض السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . ويعد :

فقد لوحظ عند إقامة الجلد إما حدًّا وإما تعزيرا وجود بعض التلاعب في طريقة تنفيذها واستيفائها بما أدى إلى استهانة بعض الناس بالعقوبات الشرعية وعدم الاكتراث بها، حتى إن شخصا لما جلد لتناوله مسكرا وذهب به الى السجن شربه في الطريق. لذا فانه لا بدعند إقامة الشعيرة الاسلامية من وجود مندوب من المحكمة يراقب مباشرة توليها ويتأكد من تنفيذها على الوجه الشرعي ، لتظهر الحكمة من مشروعيتها وهو الردع والزجر عن ارتكاب المعصية وحيث رآى فضيلة وكيل رئيس المحكمة الكبرى بالرياض أن يكون المندوب من المحكمة التي صدر منها الحكم بالجلد وهي المستعجلة إلا أنه حصل فترة من المحكمة التي صدر منها الحكم بالجلد وهي المستعجلة إلا أنه حصل فترة من المحكمة التي صدر منها الحكم بالجلد وهي المستعجلة الا أنه حصل فترة المحكمة التي صدر منها الحكم بالجلد وهي المستعجلة الا أنه حصل فترة المعنوب من قبله يحضر تنفيذ العقوبات. حفظكم الله واعانكم على اقامة الحق

رئيس القضاة (ص/ق ۱۹۷۰/۳/خ في ۱۳۸٤/۹/۱۰)

(٣٦٣٨ - الواحد ليس طَائفة)

قوله: ولو واحدا.

لفظ الطائفة لا يجتمع مع الواحد ، لكن لعل المراد مع الامام أونائبه ، او أن هذا بالنسبة إلى الوجوب ، لكن الطائفة ليست واحد . (تقرير)

(٣٦٣٩ - الجنود كغيرهم فى اشهار التعزير؛ لا داخل المعسكرات) من محمد بن ابراهيم الى فضيلة رئيس محكمة الحرج سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابكم رقم ٣١٦٦٨ وتأريخ ٢/٣٠ مكون ومشفوعه خطاب مدير قاعدة التموين فى الخرج بخصوص رغبته فى أن يكون تنفيذ التعزيرات الشرعية على من يستوجبها من الجنود داخل المعسكرات ، حيث أن فيه راحة لهم ، ووفاء بالغرض المقصود .

ونفيدكم اننا لا نوافق على رغبته ؛ بل لا بد من تنفيذ التعزيرات الواجبة على الجنود فيها تنفذ فيه التعزيرات الواجبة على غيرهم. وبالله التوفيق. والسلام عليكم .

(ص/ف ۱/۹۷٤ في ١/٩٧٤)

(٣٦٤٠ - اشهار ضرب النساء الحد ، لاداخل السَجَن ، ولا أخذ ناس من المؤمنين)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير الى خطابكم المرفق رقم ٧٣٨٣ فى ٨٣/٣/٢٠ الجوابى على ماكتبناه السموكم برقم ٣/١٥٦٣ فى ٨٣/٣/٢٩ حول اشهار جلد النساء الزانيات المحكوم عليهن ، وما جاء فى جواب سموكم المشار إليه بأنه يمكن تنفيذ ما تضمنته الآية الكريمة (وَلْيَسُهَدْ عَذَابَهُما طَائِفَةٌ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِيْنَ)(١) بأن يأخذ أناس

⁽ ۱) صورة المنور - اية ۲

مِن المؤمنين ليشهدوا إيفاذ العذاب داخل السجن. اما جلد النساء في الأسواق على مرثى من الناس فلا ترون ذلك .

ونفيدكم انها قررناه بخطابنا سالف الذكر من جلد النساء الزانيات المحكوم عليهن شيء تمشينا فيه مع النص الشرعى ، قال الله تعالى (وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُرْمِيْنَ) اي جماعة . قال ابن كثير رحمه الله على تفسير هذه الآية : فيه تنكيل للزانيين إذا جلدا بحضرة الناس فان ذلك يكون ابلغ في زجرهما وانجح في ردعها ، فان في ذلك تقريعا وتوبيخا وفضيحة اذا كان الناس حضور وقال الحسن البصري في قوله : (وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين). يعنى علانية . وقال قتادة : أمر الله أن يشهد عذابها طائفة من المؤمنين أي نفراً من المسلمين ليكون ذلك عرة وموعظة ونكالا .

اذا تقرر هذا فان أخذ أناس ليشهدوا أدب من ذكر داخل السجن شي، لا يحصل به من مصلحة الزجر والردع لأهل الفساد مايحصل من الفائدة في اشهار ضرب من أمر الله باشهار تعذيبه ، لا سيها في هذه الأوقات التي كثر فيها فشو هذه الجرائم .

كها لا نعلم قائلا من أهل العلم باقامة ذلك داخل السجن أو القول بعدم إعلانه لمخالفة مراد الله عز وجل وهو كونه علنا .

لذلك فان الذي نراه ونؤكده هو اشهار جلد الزانيات علنا امتثالا لأمر الله وردعا لأهل الفساد وحفظا للأعراض وصيانة للمجتمع ، وتقوية للأمن وقطعا لدابر الشرور سواء كان ذلك أمام كثرة من الناس أوقلة ، لأن القصد هو إعلان الجلد. ولا يخفى أن الشريعة الاسلامية كفيلة باصلاح الناس وتقويمهم وتطهير أخلاقهم . وتطبيقها على الوجه الصحيح هو عين الرأفة بالمجتمع ، والرحمة بالناس، ويحقق المصالح العامة ، وبدرء المفاسد ، ويعود على البلاد بكل خير واطمئنان . . وفقكم الله ، وجعلكم من انصار دينه الحامين لحماه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۱۰۳۲ في ۱/۷/۱۰)

(باب حد الزنا)

(٣٦٤١ - التحذير من الزنى ، وعده سجية لا يسقط الحد) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاطلاع على المعاملة السواردة إلينا منكم برقم ١٧٦٩ وتأريخ ١٣٧٧/٤/٢٨ والمتضمنة ما أجراه قاضي من الحكم باسقاط حد الزنا عن المدعوة بعد اعترافها لديه بفعل الفاحشة وارتكاب الزنا؛ بناء من القاضي المذكور على جهلها بتحريم الزنا. وجدنا ماأجراه غير صحيح ، لأن في اعترافها الصريح مايدل على انها عالمة بتحريم الزنا وكونه معصية من كبائر الذنوب . فعليه لابد من اعادة النظر في المسألة من جديد. ومن الغريب المؤلم جدا ماسجله على أهل تلك الناحية من اعتيادهم فعل هذه الفاحشة وعدم استنكارهم لها ، هذا وهم في عمله ، وقد اعطى مع إمارة تلك الناحية من السلطة النامة مايحتم عليها استئصال تلك الشجرة شجرة الزنا من تلك المحلة من أصلها ، وتطهيرها من أرجاس تلك الفاحشة العظمي ، والمقت الأشهر ، المترتب عليه من الفساد في القلوب ، والأديان ، والأبدان ، والأنساب والأنسال، والبيوتات، والحرم - مالا يعلمه إلا رب العباد، وقد رتب الشرع على هذه الفاحشة من العقوبات والوعيد والتهديد والتغليظ مالم يرتبه على سواها. كيف لا يجرى القاضى حول هذه القبائح إلا إسقاط الحدود تعليلا منه بكونها سجية لهم أوشبه سجية ، وبأنهم يجهلون التحريم ؟ .. الأمر الذي يظهر في كلماتهم واعترافاتهم لدى الحاكم مايكذبه من تصريحهم لديه بها يتضح منه جليا عدم جهلهم بالتحريم . والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۱٦ فی ۲۰/۵/۲۷)

(٣٦٤٢ - حكم المراهق والمعتوه إذا زنيا)

الذي دون البلوغ كالمراهق يؤدب ويعزر ، لكن لا حد عليه ، وإن كان معتوها زائل العقل فلا حد عليه أبدا ، بل ولا يعزر ؛ لكن إن كان بمعاملته (١) د المرابع من ال

بأشياء من التغليظ يمنعه من ذلك أو يقلل ذلك فينبغى أن يستعمل من ذلك الشيء الذي ليس بالشديد كالانتهار ونحوه. (تقرير)

(٣٦٤٣ - لا يجمع بين الجلد والرجم) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس ديوان جلالة الملك

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :.

بالاشارة إلى المعاملة الواردة إلينا منكم ضمن المعاملات الأربع برقم المعاملة الواردة إلينا منكم ضمن المعاملات الأربع برقم ١٧٦٩/٢/١٦ وتأريخ ٢٨/٤/٢٨ جرى الاطلاع على الحكم الصادر من عكمة فيف بشأن اعتراف المدعوة بالزنا على المذكورة جلدا ورجما المتهم والمتضمن إقامة حد الزنا على المذكورة جلدا ورجما بالحجارة حتى تموت . فوجدنا الحكم ظاهره الصحة ؛ غير أنه لا يجمع في إقامة الحد بين الجلد والرجم بل يكتفى بالرجم وحده . وإن كان قد جاء في بعدر الأحاديث الصحيحة الجمع بينها إلا أن ذلك في أول الأمر ثم نسخ بالاكتفاء بالرجم فقط . والله يحفظكم . والسلام عليكم .

(ص/ف ٦١٥ فى ٢/٥/٧٧) وايضا من قوله ﷺ « وَاغْدُيّا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَة هَذَا الرَّجُلِ فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَهَا » (تقرير).

(٣٦٤٤ - وطء ابنة ست لا يعتبر زنا ، ولكن يعزر ولا حبس مع الحد) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس ديوان جلالة الملك

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

 الله . وبدراسة الصك المرفق بها الصادر من قاضي محايل في حق المذكورين برقم ٢٢٠ وجد يتضمن اثبات الحد على المذكور ودرء الحد عن الطفلة لعدم التكليف . وقد لاحظنا عليه أشياء نلخص أهمها فيها يلى :

١ - أن وطء مثل هذه الطفلة التي قرر القاضي بأن عمرها لا يتجاوز ست سنين لا يعتبر زنا موجبا للحد ، وليس على الواطىء في مثل ذلك سوى التعزير وقد صرح علماء المذهب رحمهم الله في كتاب الحدود وغيره أن الزنا لا يكون الامن ابن عشر فأكثر في بنت تسع فأكثر .

٢ - تقريره على مسعود حبس شهرين بناء على وقوع الزنا. فمن أين أتى بحبس الزانى شهرين وليس على الزناة حبس ، وإنها عليهم الحدود التى رتبها الشارع من رجم أوجلد وتغريب والزيادة فى الحدود كالنقص منها

٣ - على فرض أنه زنا فكيف أهمل تغريبه عاما ، وقد ثبت ذلك بالأحاديث الصحيحة .

٤ - تعليله إسقاط الحد عن فرحه بأنه لعدم تكليفها فيه ذهول ، والحقيقة أن درء الحد عنها لأنها مكرهة فلا حد ولا تعزير عليها . وأما عدم التكليف فانه وإن سقط به الحد فلا يسقط به التعزير . فعليه تعاد المعاملة الى حاكمها ليعيد النظر فيها من جديد . والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۱۲ فی ۱۹/۰/۱۳۷۷).

(٣٦٤٥ - جلد كل منهم ماة جلدة اذا كانا بكرين وتغريبهما، ويشترط في تغريب المرأة)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي

الموقر

بعد التحية: فبالاشارة الى خطابكم رقم ٩٤٥٩ وتأريخ ٢٩/١٠/١٠ ١٣٧٤/١٠/٢٩ المرفق به المعاملة الخاصة بشكوى ناصر من اعتداء حماد على المرأة وفض بكارتها . ومن دراسة المعاملة وما أجري فيها من التحقيق ظهر أنها زانيان ، وأن الحد يجب على كل منها إذا كانا صحيحي المعقل وهوجلد كل واحد منها مائة جلدة لكونها بكرين ، ويغرب كل منها عن

وطنه عاماً كاملًا إلى موضع آخر من مواطن المسلمين . لكن المرأة لاتغرب إلا . إذا وجد من محارمها من يتبرع برفقتها زمن التغريب .

هذا إذا ثبت إقرار حماد بذلك أربع مرات ، فان لم يثبت إقراره بذلك لدى الحاكم فيعزر بالضرب تسعاً وتسعين جلدة لغلظ هذه الفاحشة بالتكرير وغيره ، ولا يغرب ، ويكون جلد التعزير دون جلد الحد ، لأن جلد الحد أغلظ من جلد التعزير؛ لكن لا يغلظ تغليظا يسبب الموت .

أما الولد الذى وضعته فلا يثبت نسبه من حماد لكونه ولد زنى ، سواء أقر حماد أربع مرات بحيث يجب عليه الحد أولم يقر إلا بأقل من ذلك بحيث يجب عليه التعزير كما سبق .

ويتعين التفريق بين حماد ونويجعة لكونها زانية ، ونكاح الزانية غير صحيح قبل توبتها ، ولذهاب طائفة من أهل العلم إلى تحريم مثل هذه المرأة على مثل هذا الرجل تحريها مؤبدا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ص/ف ۲٦ فی ۲۹/۲/۵۷هد)

(٣٦٤٦ - إذا عين الحاكم جهة تعينت ولوفوق مسافة القصر ، ولو طلب الزاني غيرها)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نبعث لسموكم هذه الأوراق الواردة مع خطابكم رقم 7/70 فى 7/7/ كل ٨٧/٣/٨ الحاصة بقضية حمدان والذى فعل فاحشة الزنا بالمرأة واعترف بذلك ، وبشرب المسكر ، وصدر عليه الحكم من محكمة الخرج بجلده ثمانين جلدة حد الخمر وجلده مئة جلدة حد زنا البكر ، ونفيه عن الرياض الى عسير الخ . وقد ذكرتم أنه قد نفذ ماتقرر بحقه شرعا ماعدا التغريب حيث تقدم شقيقه بطلب عدم تغريبه إلى عسير .

ونشعر سموكم أن هذا التغريب الذي حكم به الحاكم لم يظهر لنا ما يوجب الاعتراض عليه . وقد ذكر العلماء رحمهم الله أنه إذا رأى الامام التغريب إلى فوق مسافة القصر فعل ، كما ذكروا بأنه إذا عين السلطان جهة لتغريبه وطلب

الزانى جهة غيرها تعين ماعينه السلطان ، والقاضى هو نائب السلطان فى مثل هذا ، وقد حكم بتغريبه إلى جهة عينها فيتعين إنفاذ حكمه . أما بقاؤه عند أهله بالرياض فلا يعد تغريبا . . والله يحفظكم . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۲۰۳۱ فی ۳۰/۱۳۸۷)

(٣٦٤٧ - س-: السجن يقوم مقام التغريب في حق النساء ؟ وأين تغرب)

ج - : لایسمی تغریبا ، یسمی سجنا . لایقوم مقامه . إذا وجد مکان
 تغرب فیه فلا تترك فی مكانها .

إن فقد التغريب لوجود مفاسد أكبر فتحبس تجعل في دار ، لكن هل تجعل كسائر سجون الحكومات ؟ أوسجن عن دارها ومن يؤنسها ؟ هذا لم يتأمل بعد ويفعل ماهو أقرب اجتهادا .

المرأة عورة ما تخرج من بلدها فقط فيكون الاعتناء بها هناك ، بل يعتني بها من هي تحت نظره ومراقبته .

ومسألة فوقها إن كانت فقيرة فلها أحكام المساكين.

والمرأة لا تغرب إلا إلى ولاية اسلامية ، وهي ملحوظة بحفظها ، وإذا كان يحصل تبرج فلا . وليس المراد أنها تحبس في بيت ؛ بل تصان عن المخرج الذي فيه فساد . (تقرير)

(١٦٤٨ - س : هل يجعل على الرجل مراقب إذا غرب ؟ جـ : الرجل إذا أجلي إلى بلد لا يجعل عليه مراقبين ، فالرجل يغرب إلى بلد يليق ، فإذا صار مثله يغرب إليه فلا يجعل عليه رقيب . (تقرير)

(٣٦٤٩ – الحد يغنى عن الحبس والضرب وزيادة التغريب ، إذا لم يكن منه تكرار)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء وفقه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة الواردة الينا رفق خطاب سموكم رقم ٢٩٥٤ وتأريخ ٨٧/٧/٨ المختصة بقضية عوضة المعترف بفض بكارة الفتاة المشتملة على قرار المحكمة المستعجلة بالطائف برقم ١٣٦٨ وتأريخ ٧٨/٧/٧ وبتأمله وجد يتضمن ماياتي :

أولاً - ثبوت اعتراف عوضة بفض بكارة الفتاة .

ثانيا - الحكم عليه بحد الزنا مائة جلدة ، لأنه بكر لم يتزوج .

ثالثًا - سجنه لمدة سنة ، وجلده كل شهر خمسين جلدة .

رابعاً - إبعاده الى جزيرة فرسان لمدة خمس سنوات .

هذه خلاصة القرار . وقد لاحظنا عليه مايأتي :

أولاً - أنه يشترط لثبوت الزنا تكرار الاعتراف به أربع مرات والقاضى لم يصرح بذلك .

ثانياً - أنه أهمل من الحد الشرعى التغريب عاماً عن وطنه بنية إقامة الحد الشرعي . .

ثالثا - أن فى إقامة الحد الشرعى على الزانى من الجلد والتغريب مايكفى عن الحبس وتكرار الضرب والابعاد الى فرسان خمس سنوات ، لأن هذه الأشياء زيادة فى الحد غير مشروعة ، لا سيها والرجل لم يذكر عنه تكرار مثل هذا الصنيع والاقتصار على تغريبه الى فرسان سنة كاملة بنية إقامة حد التغريب الشرعى كاف فى حقه كها سبق . وبعد تمام السنة ورجوعه الى وطنه يؤخذ عليهم التعهد بعدم التعرض له اكتفاء باقامة الحد الشرعي عليه .

رابعا - أن مثل هذه البنت التي في سن المراهقة وترضى بأن تسرح مع الجاني وتمرح فيه شبهة أنها مطاوعة في أول الأمر ، فيلفت نظر فضيلة الحاكم . ولا يعطائه مزيدا من التأمل ، والبت فيه بها يظهر له . والله يحفظكم . والمحالة مزيدا من التأمل ، والبت فيه بها يظهر له . والله يحفظكم . (ص/ف ٤٤٧ في ٧٤٤ في ١٣٧٨/٨/١٤)

(۳۲۵۰ - من يتكرر منه الفساد يغرب أكثر من سنة) من محمد بن ابراهيم الى حضرة وزير الدولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء وفقه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على الأوراق المرفقة الواردة منكم برقم ٢٢٦٦٦ وتأريخ المرب المر

وحيث الحال ماذكر فان الذي يتعين هو إبعاد المذكور إلى فرسان كها قرر ذلك قاضي القريعية. وأما مدة إبعاده هناك فتقدر بسنتين، وإن رأى ولي الأمر أكثر من ذلك فحسن، لأن المذكور يظهر من حاله التهور وعدم المبالاة، لأنه بمجرد خروجه من السجن بعد إقامة الحد عليه عاود الاعتداء على محارم المسلمين وهتك اعراضهم، وقد جاء في بعض أوراق المعاملة أنه مقطوع اليد اليمنى . ومما يدل على شره وتمرده انه عند ما طلب منه من يكفله لم يجد من يكفله لا بالرياض ولا بالرين . فالزيادة في تأديب هذا وأمثاله مما يسبب الأمن والردع له ولغيره من المفسدين في الأرض . والله يتولاكم . والسلام .

(ص/ق ۸۶ فی ۲۷/۱/۱۳۸۱)

رئيس القضاة

(٣٦٥١ ـ تكرار التعزير بالضرب والحبس على هارب ببنت وملبسها لباس رجل ومغير اسمها ومستعملها كزوجة ـ علاوة على الحد) من عمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم فضيلة رئيس محكمة عرعر المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :_

فنعيد إليكم المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ١٩٥٥ وتأريخ ١٣٨١/١٢/١٧ المتعلقة بقضية طلاع بأنه جاء وهو في طلاع المتضمنة دعواه على شعف بأنه جاء وهو في شارع بجهة ثليم في الرياض ثم هرب ببنته ... بعد أن أخذ من شنطته مبلغ أربعة آلاف وسبعائة ريال ، ثم جرى البحث عنه فعثر عليه في جهة بيشه ومعه البنت وقد أليسها لباس رجل وغير اسمها ، وأن شعف اعترف لديكم بهربه بالبنت ، وأنه قد وطئها كم مرة ، كها اعترفت البنت بذلك ، وأنه اتضح أنها مطاوعة غير مكرهة ، وأنه جرى جلدها الحد الشرعي لأنها غير عصنين ، وسلمت البنت لوالدها ، وبقي شعف للتحقيق في قضية النقود لأنه أنكر وسلمت البنت لوالدها ، وبقي شعف للتحقيق في قضية النقود لأنه أنكر أخذها من الشنطة . إلى آخر ما ذكرتم بخطابكم المذكور .

وبتأمله لاحظنا عليه عدم ذكر تغريبها عاما إلى مسافة القصر . وأيضا فان جناية هذين كبيرة وإن لم يستعمل معها ما يحسم به مواد الفساد تجرأ الفساق على مثل هذا أو على أبلغ منه ، لان التجرأ على تهريب البنت والباسها لباس الرجل وتغيير اسمها واستعالها كزوجة طيلة هذه المدة كل هذه جرائم ومعاص متكررة ، فينبغي أن يكرر عليه التعزير بالضرب والحبس بها يتناسب مع هذه الجرائم المتعددة سواء قررتموه أنتم أو جعلتم تقريره إلى نظر ولاة الأمر . أما مسألة النقود فاذا توفر لديكم من القرائن ما يقوي دعوى المدعي وحف بها ما يحصل به غلبة الظن مع ثبوت كونه خاننا في الجملة فالأصول الشرعية تقضي بأن اليمين تكون في جانب أقوى المتداعيين ، فاذا حلف طلاع على دعواه مع وجود القرائن المذكورة ساغ للحاكم أن يحكم بها يترجع عنده . وان أمكن اصلاحها فالصلح خير . والسلام عليكم .

رئيس القضاة (ص/ق ٢٦٩ في ٢٦/٣/٢٤)

(٣٦٥٢ - تحيلوا على معتوهة واعتدوا على عفافها) من محمد بن ابسراهيم إلى حضسرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى النظر في أوراق المكاتبة المشفوعة بخطاب سموكم رقم ١٠٧٢٦ وتأريخ ١٣٨٠/٥/١٢ و المختصة بتعدي محمد بن عبد الله ورفقائه على الفتاة المعتوهة وإركابها في السيارة والخروج بها إلى الخلاء (الردف) واتهامهم بفعل الفاحشة بها ـ كها جرى الاطلاع على ما قرره قاضي المستعجلة في الطائف برقم ٩٣٦ وتاريخ ٤/٤/١٣٨٠ بحق المذكورين من إقامة حد الزنا على محمد عبد الله بجلده مائة جلدة وتغريبه عاما عن وطنه ، وحبس فهد بن محمد سبعة أشهر ، وتعزيره كل شهر بثلاثين جلدة . وحبس كل من عبد الله بن محمد

وبتأمل ما أجراه وما أشار إليه سموكم من وجوب تأديبهم التأديب الرادع لهم ولأمثالهم لأنهم نهبوا الفتاة من الشارع واعتدوا على عفافها - ظهر ان رأي سموكم في محله ان كان لهم سوابق ، وان لم يكن لهم سوابق قبل هذه القضية فان ما قرره قاضي المستعجلة كاف في تعزيرهم ، لأنه قرر حبسهم هذه المدة وتكرار ضربهم في كل شهر بها يعتبر في مجموعه أكثر من حد الزنى في حق المتهم فهد بن محمد وحد الزنى في حق الأخيرين ، مع العلم أن فعلهم هذا ليس من باب الانتهاب من الشارع بالقوة ، وإنها هو تحيل على هذه المعتوهة وتغرير بها حتى طاوعتهم على الركوب معهم ، وهذه جريمة شنيعة ولا شك ، ولكنها دون جريمة المكابرة والأخذ بالقوة ، والله يحفظكم . شنيعة ولا شك ، ولكنها دون جريمة المكابرة والأخذ بالقوة ، والله يحفظكم .

(٣٦٥٣ - اتهموا بقفز على امرأة لفعل الفاحشة) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير الرياض سلمه الله

السلام مغليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

جوابا على مذكرتكم رقم ٢٦٩ وتأريخ ١٣٧٧/٣/٢ ، وبرفقها برقية أمير مرات حول سجن عبد الله فنفيد سموكم أن المذكور متهم بأنه طمر على بيت سلمان بن لقصد الفاحشة في أهله ، واستصرخت المرأة بالجيران ولم يتمكن منها وقد وردنا أمر جلالة الملك بانتداب مندوب من قبلنا للتحقيق في الموضوع ، وقد ظهر من التحقيق اتهام المذكور فيها نسب إليه ، إلا أنه لم يثبت ثبوتا شرعيا ، وقد أبرقنا لجلالة الملك عن نتيجة التحقيق برقم ١٩٨ وتاريخ ١٩٨٨ / ٢/٢٨ ، وذكرنا في البرقية أنه ينبغي مكث المذكور في السجن مدة شهرين من تأريخ إدخاله السجن ، وأن يؤدب بعد صلاة الجمعة نحو عشرين جلدة ، وأن ينقل من الحارة التي يسكن فيها إلى حارة أخرى . اه .

والمذكور دخل السجن بتاريخ ٥ صفر عام ١٣٧٧ ، فلاشعار سموكم بها جرى نحو المذكور تحرر . والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۱۶ في ۲۳۷۷/۳/٤)

(٣٦٥٤ ـ تحذير من التساهل في حكم جرائم اللواط) من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نظرا لما تحدثه جرائم اللواط والزنا من مفاسد ، وما تجره من انحطاط ديني وخلقي ، ولأن التهاون مع مرتكب هذه الجرائم بما يجرىء الناس على الفساد والتعدي على الأعراض . فلذا اعتمدوا الانتباه لما يحدث لديكم من هذا القبيل ، وأن يكون تقرير الجزاء على من يقدم على هذه الأفعال الشنيعة من أقسى العقوبات وأغلظها ، تمشيا مع ما تجيزه الشريعة في كل جريمة على حسب ما أحيط بها من ملابسات واتهامات . هذا ونسأل الله أن يأخذ بيد الجميع إلى ما فيه الخير والمصلحة . والله الموفق .

رئيس القضاة (تعميم برقم ٣/١٣٦٥ في ١٣٨٣/٣/٢١)

(٣٦٥٥ ـ قوله : وحد لوطي كزان)

هذا المذهب . اللواطة اختلف هل يجب فيها الحد أو التعزير ، والراجع أن فيها التعزير ، فالزنا فيه الحد واللواط لم يجيء فيه ذلك ، وليس معنى ذلك

تهوين له بل هو أبلغ نما فيه الحد هو أقبح وأردل وأشنع ، والذي هو أرجح في البدلييل أنبه يجسرق أو يسرمي بالخجشارة ، فسأحدهمننا فعل الخلفساء ، ١٠٠٠ (تقریر) والآخر عقوبة الله .

(٣٦٥٦ ـ حكم بقتل لوطيين بالسيف على القول الآخر) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ﴿ وَبُعِدُ ﴿ ﴿ فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا بخطاب الديوان العالى رقم ٧٠٧/٢٣/٧ وتأريخ ٢/١٧٦/٢/١٧ هـ المختصة بقضية السائق أحمد وسعد بن على اللذين اعترفا بفعل فاحشة اللواط في الغلام عبد ادته

نفيدكم أنه قد جرى درس المعاملة والصك الصادر فيها من رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة رقم ٤٠ وتأريخ ٢٩/١/٢٩ ه وحيث قد حكم فيه بقتل السائق وسعد بن على لارتكابها هذه الفاحشة الشنيعة فحكمه جاري على أحد قولي العلماء ، ولا يظهر لنا تمشيه على قول الجمهور . وإذا رأى الملك وفقه الله أن قتلهما على وجه التعزير أصلح وأدرأ لهذه المفسدة العظيمة فهو وجيه إن شاء الله ، ولا سيها وقد تغلظت هذه الجريمة لوقوعها في الشهر الحرام ، وفي بلد الله الحرام ، لكن لايحرقان بالنار ، وإنها يقتلان بالسيف أو نحوه .

أما الغلام فالحكم عليه بالقتل غير صحيح ، وقد كتبنا لكم عنه بمذكرتنا رقم ٣٤٣ وتأريخ ١٤/٥/١٤ ، لاطلاق سراحه بعد جلده تسعة وثلاثين جلدة فقط ، والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۲ه في ۱۳۷٦/۸/۲)

(٣٦٥٧ - إذا أكره الغلام على اللواط لم يجب عليه الحد . وإذا اتهم أنه مطاوع عزر)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

ونحيطكم على أننا تأملنا أوراق المعاملة والصك الصادر في القضية من رئيس المحكمة الشرعية الكبرى برقم ٤٠ وتاريخ ١٣٧٦/١/٢٩ و وظهر لنا أن الحكم على الغلام عبد الله بن محمد بالقتل غير صحيح ، لأنه لا يثبت الحد في حق مثل هذا إلا بالبينة الكاملة ، أو الاقرار المعتبر هنا ، وهما غير موجودين ، إذ لابلا في الاقرار أن يكون نطقه به عن طوع واختيار ، ولا بد من تصريحه أنه مكن من نفسه طائعا محتارا ، وهذا الغلام مصرح في جوابه أنه مكره على ذلك . وأما وجود القرائن وعدم وجود علامات الاكراه فلا يكتفى به في ثبوت الحد ، وغايته أن يكون عليه التعزير بمثل الضرب والحبس لتهمته أنه مطاوع أما الرجلان اللذان اعترفا بفعل الفاحشة فيه مرتين فيبقيان في السجن حتى أما الرجلان اللذان اعترفا بفعل الفاحشة فيه مرتين فيبقيان في السجن حتى أما الرجلان اللذان اعترفا بفعل الفاحشة فيه مرتين فيبقيان في السجن حتى ولي الأمر أنه ما مضى من حبسه كاف وأنه يضرب تسعة وثلاثون جلدة فقط ثم يطلق سراحه . والله يحفظكم .

(المذكرة ص/ف ٣٤٣ في ٢٤/٥/١٤)

(٣٦٥٨ · معزير محتطفي الغلمان إذا ثبتت التهمة ولم يثبت الحدحسب ما يراه ولي الأمر)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير الرياض حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم لنا برقم ١/٢١٦٥ وتأريخ ١/٢٨/١/١ على الأوراق المرفقة عطفا على أمر جلالة الملك ورئيس مجلس الوزراء برقيا برقم ٢٠٦٥ وتأريخ ٢٠٦٥/١/٢٢ بشأن قضية خطف الغلام محمد بن

...... من شارع المسمي واتهام عسد المقادر بن الحربي ورفيقه سعد الأسمري بذلك ، ونشعر سموكم أنه جرى الاطلاع على كامل أوراق المعاملة فاتضح أن عبد القادر المذكور قد اعترف لدى فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن هويمل في ٢٥/١٢/١٣٨٠ بأنه هو الذي خطف الغلام وفعل فيه الفاحشة ، ثم أحلنا الأوراق إلى المحكمة لاحد إقراره مكرراً لأن المقرر في المذهب أنه لا بد من اقرار الزاني أربع مرات واللوطي يشبهه فعادت إلينا المعاملة من المحكمة برقم ٢٥٦/١ وتأريخ ٢١/٢/١٢ وأفاد رئيس المحكمة أن المذكور عدل عن إقراره السابق ، وعلل بأنه كان نتيجة لضربه وإجباره على الاقرار . إ هم .

وحيث الحال ما ذكر فان الحد لم يثبت عليه لرجوعه عن اقراره ، ولكن نظراً لقوة التهمة وتكرر هذه الحوادث التي توجب اختلال الأمن وإفساد الأخلاق وانتشار الشر والافساد في الأرض ، فانه ينبغي لولي الأمر أن يعاقب هذا وأمثاله بقدر ما يرى فيه النكاية والردع القوي عن الافساد في الأرض والتعرض لنساء الناس وأولادهم ، وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في و السياسة الشرعية وأن التعزير في المعاصي التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة يكون تقدير ما يراه ولي الأمر على حسب كثرة ذلك الذنب في الناس وقلته ، فاذا كان كثيراً زاد في العقوبة بخلاف ما إذا كان قليلا ، وعلى حسب حال المذنب فاذا كان من المدمنين على الفجور زيد في عقوبته وبخلاف المقل من ذلك ، وعلى حسب كبر المذنب وصغره فيعاقب من يتعرض لنساء الناس وأولادهم ما لا يعاقبه من لم يتعرض إلا لمرأة واحدة أو صبي واحد . إ ه . والله يتولاكم . بعاقبه من لم يتعرض الإلمراة واحدة أو صبي واحد . إ ه . والله يتولاكم .

(ص /ق ۲۵۷ فی ۱۳۸۱/۳/۱۹)

(٣٦٥٩ ـ لولي الأمر تعزير مغتصبي الغلام الذين قتلاه شبه عمد ولو بالقتل) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس ديوان جلالة الملك سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ٢٠٧٨/٢٣/٧

وتاريخ ٢٠/٥/٢٠ المختصة بقضية محمد عبد الله ومرزوق المتهمين باغتصاب الغلام صالح على نفسه وفعل الفاحشة فيه ، نسأل الله العافية - كما جرى الاطلاع على الصك الصادر من رئيس محكمة تبوك برقم ٥٨ وتأريخ ١٣٧٧/٤/١٠ المتضمن الحكم على محمد كنو ومرزوق بالقصاص للحيثيات التي ذكرها في حكمه وضبطه . وبتأمل ما ذكر لاحظنا عليه اثبات القصاص في مثل هذه الصورة وهي ليست من صور قتل العمد التسع التي ذكرها العلماء في كتاب الجنايات ، ولا يظهر من صفة الواقع أنهما أرادا قتل الغلام ، وإنها يظهر أنهما أرادا فعل الفاحشة فيه وحصلت بينهم عماسكة أدت إلى التواء يده وكسرها ، ولهذا لو أرادا قتله لم يخرجاه من البيت بعد أن ظفرا به خاليا ، وكذلك لم يثبت أنهما فعلا فيه الفاحشة حتى يقال إن قتلها حد ، فلهذا ظهر لنا أن هذا القتل من باب شبه العمد وهو أن يقصد الانسان جناية لا تقتل غالبا فيموت المجني عليه بها ، وليس عليهما الا دية واحدة مغلظة وهي ثمانية عشر ألف ريال تدفع لورثة الغلام ، وعلى كل منهما أيضًا كفارة القتل : عتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين . هذا ما يتعلق بالحق الخاص. وأما الحق العام فحيث أنهها فعلا فعلا شنيعا وجرءا على محارم الله فيجب تعـزيـرهما تعزيرا بليغا بها يراه ولي الأمر أعزه الله رادعا لهما ولأمثالهما ولو بالقتــل إن اقتضتــه المصلحــة وكــانت المفســدة لا تندفـــع

(ص/ف ۹۰۱ في ۹۸/۱۳۷۷)

(٣٦٦٠ - يسوغ تعزير مختطفي الغلمان بالقتل إذا لم يرتدعوا إلا به) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة سعادة رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نعيد إليكم في طيه المعاملة الواردة إلينا بخطابكم المرفق رقم ٢٤٨٦٢ تأريخ ١٣٨٨/١٢/١٧ والمتعلقة باختطاف الغلام صالح بن محمد من قبل كل من عبد العزيز وسليمان وعبد الرحمن وصالح من عبد العزيز وسليمان وغبد الرحمن وضالح أننا اطلعنا

على خطاب فضيلة رئيس محكمة الرياض رقم ٢/٤٦١٥/٣٦٢ تأريخ ١/٤٦١٥/٣٦٢ المدرج فيها .

ونرى أنه إذا كان ولي الأمر أعزه الله بطاعته يرى أن أمن الرعية على أولادهم من عدوان كهذا لا يحصل بالاقتصار في عقوبة عبد العزيز ورفاقه المذكورين على ما دون القتل ساغ لولي الأمر تعزيرهم بالقتل . لا سيها وقد كان هذا هو رأي الأكثر من قضاة محكمة الرياض ، ولما صدر منهم من الاقرار بأصل العدوان على الوصف المبين في ألفاظ الاقرارات . والسلام عليكم ورحمة الله .

رئيس القضاة (ص/ق ۱۵۹ في ۱۲۸۱/۱۲۸۱)

(٣٦٦١ ـ أقر بوطئه الغلام ثم أنكر وشهد عليه شهادة لم توصل) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم الشيخ عبد الله بن عمر بن دهيش رئيس المحكمة الكبرى بمكة

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك رقم 110 / ٤ وتأريخ 2 / ٥ / ١٣٨٠ المرفق بمعاملة جابر بن المتهم بفعل الفاحشة في الغلام القاصر معين الدين الهندي . وبتصفح أوراق المعاملة وتأمل ما ذكرتم ظهر أن لا حد على المتهم جابر بن ولا على الغلام معين الدين لأمور :

١ - أولا : البينة التي شهدت برؤيته فوق الغلام قاصرة حيث لم تصرح بحقيقة الوطء وتغيب ذلك منه . الخ .

٢ - ثانياً: أن البينة التي شهدت على اقراره بفعل الفاحشة لم يكمل نصابها
 ولم يقر عندهم أربع مرات .

٣ ـ ثالثاً : أن المتهم جابر بن عمر اليهاني قد رجع عن اقراره ، وإنها يعزر
 لاقراره وللشهادة التي لم توصل .

٤ ـ رابعاً : أما الغلام فلا حد عليه لصغر سنه وادعائه الاكراه وعدم ثبوت

وطء جابر له ، ولكن ينبغي تعزيره تعزيرا يليق بمثله للشبهة . والله يحفظكم . (ص/ف ٩٦٩ في ١٣٨٠/٦/٢٨)

(٣٦٦٢ - شبهة نقص العقل تدرؤ عنه الحد ، لكن يعزر بـ ٩٩ جلدة) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمر الرياض وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنعيد لسموكم المكاتبة الواردة منكم برقم ٢٧١٦١ في ١٣٧٩/٦/١٩ المختصة بقضية حسن بن مع المكاتبة الأساسية في

الموضوع الواردة من سموكم برقم ١/٤٠١٠٣ وتأريخ ٢٧/١٠/١٠ ٣٧٨٩ .

ونبدي لسموكم أنه بالنظر إلى أن حسن المذكور قد أكمل المدة المقررة في السجن ، ونظرا الى ما أفادته الهيئة المشكلة من عبد الرحمن بن مبارك وصالح بن غنام في قرارها المرفق بالمعاملة من أنه قد أنبت ولكن ينبغي أن يعزر عقله خللا . فان شبهة نقص عقله تدرؤ عنه الحد . ولكن ينبغي أن يعزر بجلده تسعا وتسعين جلدة بعصى خيزران متوسطة . وتكون اقامة هذا التعزير عليه تحت نظر رئيس هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضيلة الشيخ عمر بن حسن أو من ينيبه فضيلته في ذلك . ثم بعد إقامة هذا الجلد عليه يطلق عمر بن حسن أو من ينيبه فضيلته في ذلك . ثم بعد إقامة هذا الجلد عليه يطلق سراحه من السجن تحت كفالة والده ، ويؤخذ على والده التعهد في حفظه ومزيد صيانته عن الاتصال بالسفهاء وأهل الفساد . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ص / ف ۲۵۸۰ في ۲۵/۹/۹۳۱)

(٣٦٦٣ ـ أقر باللواط ثم أنكر فعزر بسجنه ستة أشهر ، وجلده في كل شهر ثلاثين ، وتشهده طائفة من المؤمنين)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي نجران

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فتجبدون برفقيه المعاملة البواردة رفق خطابكم رقم ٢٣١ في ١٨/

/ ۱۳۸۰ المتعلقة بقضية المتهمين محمد . . . وشاهر بن بارتكاب الفاحشة في الصبي عبد الرحمن البالغ من العمر سبع سنوات ، وأن محمداً أقر بالتهمة الموجهة إليه لدى الشرطة وبعد حضوره إلى المحكمة لاذ بالانكار .

ونفيدكم أننا اطلعنا على كامل أوراق المعاملة بها فيها نتيجة التحقيق والتي تتضمن اعتراف محمد بارتكاب الفاحشة وادانة شاهر بن واتهامه بالاشتراك في القضية .

وحيث الحال ما ذكر فان الذي يتعين هو إقامة الحد على محمد لو استمر على اقراره ، ولكن نظراً لانكاره قبل إقامة الحد عليه فان ما جاء في أوراق التحقيق كاف لثبوت التهمة القرية الموجهة ضده ، لذا فانه يتعين تعزيره تعزيراً بليغاً ، ونرى أن يكون ذلك بسجنه ستة أشهر ، وجلده في كل شهر ثلاثين سوطا ، يشهده طائفة من المؤمنين . كما نرى تعزير شاهر بن ثما الصبي فانه ينبغي توبيخه تعزيراً يكون أخف مما يعزر به محمد أما الصبي فانه ينبغي توبيخه وزجره عن ارتكاب مثل هذا العمل القبيح وضربه ضرباً خفيفاً يتولاه والده بحضرة النواب . والله محفظكم .

رئيس القضاة (ض/ق ٥٤٥ في ٦/١٦)

> (٣٦٦٤ ـ إذا أقروا باللواط والاغتصاب ثم رجعوا عزروا) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى خطابكم رقم ٣٥٥/٢٣/٧ وتأريخ ١٦/١/١٣٧٥ المرفق به كتباب الشيخ محمد سلطان المعصومي بخصوص الستة الأنفار التركستانيين الذين فعلوا الفاحشة في صبي أمرد ، ونرى أنه لا أقل في حق هؤلاء الستة الذين درأ عنهم قاضي الطائف الحد الأكبر برجوعهم عن الاقرار من أن يطردوا من المملكة بعد ما يعزرون بالضرب أكثر وأشد مما عينه القاضي ، لغلظ هذه الفاحشة في نفسها وفي شكلها حيث شملت جماعة اشتركوا فيها واجتمعوا عليها ، ولأنها باغتصاب وقهر . وذلك أن التعرُير مرجعه إلى الامام ويختلف باختلاف المعاصي، وهذه المعصية من أقبح المعاصي وأشنعها . والله يحفظكم

(ص/ف۲۲ في ۲۲/۵/۱۳۷۵)

(٣٦٦٥ ـ تعزير متهمين باللواط)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

وبعد: فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم برقم ٣٧١٣ وتأريخ ١٣٧٩/٢/٢٦ حول قضية السجين عبد الوهاب وأحمد اللذين اتها بفعل الفاحشة في الغلام عبد العزيز المشتملة على القرار الشرعي الصادر من فضيلة رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة بعدد ٢٨ في ٢/١٤/١٢ حول القضية .

وبتتبع المعاملة ومرفقاتها ودراسة القرار الشرعي المذكور أعلاه المتضمن عدم ثبوت أن أحمد فعل في الغلام عبد العزيز فاحشة اللواط الموجبة للحد الشرعي ، كها لم يثبت لدى فضيلته ما نسب إلى عبد الوهاب من ادخال الغلام عبد العزيز المذكور في دار أحمد ومسكه الغلام لأحمد المذكور حتى فعل في الغلام فاحشة اللواط جبراً ، كها يتضمن تقرير سجنها خمسة أشهر اعتباراً من تأريخ توقيف كل واحد منهم ، وجلد كل واحد منهها تسعا وثلاثين جلدة عند اطلاق سراحها تعزيراً لهما لوجود قرائن تقوي اتهامها بذلك بدراسة القرار المذكور وجد ظاهره الصحة . والله بحفظكم .

(ص/ف ۳۱۲ في ۳۲/۳/۱۳)

(٣٦٦٦ - إذا كان الحادث في محيط الطلاب كان جلدهم تعزيراً على التهمة أمام زملائهم ، بالاضافة إلى الحبس)

من محمدبن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمونائب جلالة الملك حفظه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم برقم وتاريخ المتعلقة باتهام كل من غازي بن وفؤاد ورشاد ومحمد ... وعبد العزيز الطلبة بمدرسة الفاروق المتوسطة بجدة بأخذهم زميلهم في السيارة التي يقودها عبد العزيز بحجة ايصاله إلى داره والذهاب به إلى طريق المدينة جدة وفعل فاحشة اللواط فيه ـ المشتملة على القرار الصادر من قاضي مستعجلة جدة بعدد ١٤١٢ وتأريخ ـ ١٣٨١/١١/١٧ حول القضية . كما تشتمل على خطاب إمارة مكة بعدد ٢٣٧٦/٥ وتاريخ ٥٣/١٢/١٢ المتضمن ملاحظتها على القرار الصادر من مستعجلة جدة بالقصور وأنها قرر في حقهم ملاحظتها على القرار الصادر من مستعجلة جدة بالقصور وأنها قرر في حقهم وفؤاد وعمد قد فعلوا الفاحشة في المدعي داخل السيارة بالقوة . إلى آخر ما ذكر .

وبتتبع المعاملة وتأمل خطاب إمارة مكة الآنف الذكر ودراسة القرار المشار البيه أعلاه المتضمن أن الريب تتوجه إليهم في قوة التهمة لما جاء في شهادة قصاصي الأشر من وجود آثار المتهمين ناحية دكة جلالة الملك ، وإنكارهم النهاب إلى هناك ، وحيث أنهم أوقفوا من تاريخ ١٣٨١/١٠/٢٧ قرر الاكتفاء بها مضى عليهم بالسجن تعزيراً لهم . إلى آخر ما تضمنه . بتأمل جميع ذلك نفيد سموكم بها يلى :

أولاً - ظهر لنا من تتبع الأوراق وملابسات القضية أن اتهامهم بالفاحشة قوي جانبه ، وحيث أن الحادث في محيط الطلاب ويحتمل احتمالاً يقرب إلى اليقين شيوع أخباره بين أبناء المدرسة وترقبهم لعقوبة المتهمين جلداً وحبساً ، وحيث أن في تعزيرهم ردعاً هم وزجراً لزملائهم عن الانحراف وسوء الخلق ، وحيث أن سجنهم الماضي يعتبر توقيفاً هم حتى ينتهي أمر النظر في مسألتهم ، فاكتفاء القاضي بسجنهم السابق كتعزير يلزمهم فيه ضعف . ونرى تعديل قرار التعزير بسجنهم أربعين يوما تحتسب لهم المدة الماضية هم في السجن ، وجلد كل واحد منهم عشرة أسواط أمام زملائهم في فناء المدرسة .

ثانياً ـ جاء في خطاب إمارة مكة المكرمة أن الطالب عبد العزيز

ثالثاً _ ذكرت الامارة أن كثيرا من الأحكام عندما تطلب من حكامها إعادة النظر في أحكامهم يعتذرون ويتمسكون بتلك الأحكام . والحقيقة أنه لايسعهم إلا ذلك ، والحاكم عندما يتولى النظر في قضية ما ويمضي عليه الوقت متتبعاً دقائقها وجلائلها متحملاً مسئولية الحكم فيها ثم يحكم فيها بها يظهر له شرعاً لا ينبغي له أن يكون إمعة مع كل ناعق حتى يتبين له خطؤه ، فمتى علم خطأه لزمه الرجوع إلى الحق ، وهو فضيلة . ونعيد إلى سموكم كامل أوراق المعاملة . والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۰٦ في ۲۰۸ ۱۳۸۲/۲/۱۹)

(٣٦٦٧ - تعزير متهمين أجانب باللواط ونفيهم إلى بلادهم) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة فضيلة رئيس محكمة عرعر سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنعيد إليكم البرقية الواردة إلينا منكم برقم ٨٤١ في ١٠/١٠/١٠ حول المتهمين بفعل الفاحشة في الولد المدعو بصيص وبرفقها المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ٩٣٣ في ١٣٧٨/١١/١١ . ونشعركم أن الذي يتعين هو تعزيرهم تعزيراً بليغاً ، وينفون إلى العراق ، ويؤخذ عليهم تعهد بعدم العودة إلى المملكة ؛ وذلك لوجود قرائن تدل على عملهم الشنيع . أما الولد فيؤكد على وليه بحفظه . والله مجفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۲۱ في ۲۱/۱/۱۳۷۹)

(٨٦٦١ - يعزر المقبل والمباشر . . .)

قوله: فلا يحد من قبل أو باشر. فالمباشرة والتقبيل ومعالجة الايلاج لا حد به عصية يستحق بها عقوبة التعزير. (تقرير)

(٣٦٦٩ ـ س : إذا وطيء نائمة أو سكرى يجب به الحد ؟ ج ـ : مفهوم قولهم ميتة أن الحية بجميع تفاصيلها يحد بها . (تقرير)

(۳۹۷۰ ـ تعزير ناكح شاة)

وأما « السؤال الخامس » وهو الرجل الذي وجد ينكح شاة . الخ ؟ الجواب : الحمد لله . هذا من كبائر الذنوب وعظائم الجرائم ، ويعزر فاعل ذلك تعزيرا بليغا ، هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب . قال في « الفروع فلك تعزيرا بليغا ، هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب . قال في « الفروي التقله واختاره الأكثر ، وروي ذلك عن ابن عباس والشعبي والثوري والنخعي والحكم ومالك واصحاب الرأي ، وهو قول الشافعي . وأما حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي على قال : « مَنْ وَجَدَّمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَالَّذَكُوهُ وَاقْتَلُواْ البَهِيمَةَ » (١) فانه يرويه عمرو بن أبي عمرو ، ولم يثبته أحمد ، وقال الطحاوي هو ضعيف ، ومذهب ابن عباس خلافه وهو الذي روي عنه قال أبو داود : وهذا يضعف الحديث عنه ، قال اسهاعيل بن سعيد : سئل أحمد عن الرجل يأتي البهيمة فوقف عندها ، ولم يثبت حديث عمرو بن أبي عمرو وأما البهيمة فتقتل ، ولا يجوز أن يؤكل لحمها ، فان كانت ملكه فهي هدر وإن كانت لغيره ضمنها وثبت إتيان البهيمة بشهادة رجلين على فعله بها أو إن كانت لغيره ضمنها وثبت إتيان البهيمة بشهادة رجلين على فعله بها أو إقراره ولو مرة إن كانت ملكه ، وإن لم تكن ملكه فلا يجوز قتلها باقراره ، لأنه إقرار على ملك غيره فلم يقبل . انتهى . والله يحفظكم .

(ص/ف ٤١٦ في ١٣٧٧/٤/٧)

(٣٦٧١ ـ س : لم قالوا : تقتل البهيمة وهو لا يقتل ؟ ج ـ : هو يدرؤ عنه الحد بالشبهة ، ولا يصل الخبر لقتله . أما جنس قتل البهيمة فيصلح لأن يعمل به في جنس هذه الأمور . (تقرير)

١١) رواه أبو داود والنساني وابن ماحه وأحمد

(٣٦٧٢ ـ اتيان البهيمة رذالة ويعزر ، والبهيمة ليس التلذذ في اتيانها مثل اتيان الجنس لجنسه فالجنس هو الذي تميل إليه النفس ، أما البهائم فلا يرغب فيها إلا الذي نفسه حمارية أو بقرية .

(تقریر)

(٣٦٧٣ - وقع على جارية أمه فأحبلها) من محمد بن ابراهيم إلى المكرم عبد الله بن عبد القادر

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن رجل وقع على جارية أمه فأحبلها ، وعند ظهور الحمل بالجارية قالت والدته : إن هذه الجارية لك ، وذلك بعد علمها أنه هو العامل . وتسأل عن صحة الهبة ، وعن حكم الولد وعن سقوط الحد ؟

والجواب : الحمد لله . أولاً : أما الهبة فغير صحيحة ؛ لأنها لم تهبها له إلا بعد ما وقع الأمر للتحيل في اسقاط الحد عن ابنها وستر جريمته .

ثانياً : وأما الولد فهو ولد زنا تابع لأمه ، ولا ينتسب إلى الواطيء ، وتحتجب منه بناته ونحوهن .

ثالثاً: وأما الحد فيجب حد الزنا على الزاني ولا يسقطه عنه كون الجارية ملكاً لأمه ، أللهم إلا إن يكون جاهلا يعتقد أنها مباحة له وكان مثله يجهل ذلك والله أعلم .

(ص/ف ۱/۲۰۸۷ في ۱/۳۸۰/۹/۱۳)

(٣٦٧٤ - س - : الأمة المزوجة إذا وطئها هل يقام عليه الحد ؟ ج - : التعزير لا بد منه . وكونه يجد ليس ظاهراً لي .

(تقریر)

قوله : أو لولده فيها شرك .

ولكن يعزر ، وذلك أن للوالد في ملك ولده شبهة ملك ، لقوله : « أنتُ

وَمَالُكَ لَأَبِيْكَ ، (١) . وهذا كله إذا لم يأخذها بنية التمليك ويضيفها لنفسه بشرطه ، فان كان كذلك فلا حد ولا تعزير ؛ إنها فيه الاستبراء ، أو التفصيل في صور .

وعكسه وطء الولد امة أبيه أو أمة أمه أو مشتركة بين أبيه وغيره أو أمة أمه ومعها غيرها فالحد ، والفرق أنه ليس للولد أن يأخذ من مال أبيه ، إنها له النفقة ويجب عليه أن يعفه .

(تقریر)

(٣٦٧٥ ـ قوله : ـ أو وطء امرأة في منزله ظنها زوجته)

فلا حد ، هذا وطء شبهة ، ولا تعزير إذا قامت القرائن .

أما إذا حفت بها يدل على كذبه فان الفاجر قد يقيم أعذاراً ؛ فالقرائن هنا يتعين أن تستعمل ويعزر .

وللشيخ حامد (٢) هجوم على الأصحاب وإنكار لأن يتصور هذا ، وجعل يسخر منهم : الرجل لا يشتبه نعله بنعل غيره . وهذا من عادة حامد . وهذا يقع كثيراً لوجاء فراشه امرأة ونامت فيه وجاء عجلان وقد تكون فاجرة فهوليس من النوادر ولا من المستبعدات هو قليل وليس من القلة جداً ، وقد يكون في حق الأعمى والأصم أكثر قد يكون وجدها على فراشه كأن تخرج زوجته من المحل ووجدت فراشه فرقدت فيه وكان وجد الباب مغلقاً . ومن هذا ينبغي أن تسعى المرأة كل السعي أن لا تدع فراشه مفروشاً ، بل توحشه ، كالعكس .

وأنا أعرف قضية رجل كان في زواج في قرية من القرى وكان أحد المسايير عند رجل فنام على فراشه ، ثم إن المرأة جاءت وسط الليل فدخلت في الفراش فرأت اللحية غير اللحية ، ثم تنحنح . فهذا جاهل غلطان . فينبغي أن يتفطن له ، وإلا فهذه تجر الشبهة .

(تقریر)

والأام عسد حامد فثي

(٣٦٧٦ ـ أقرت أنه زنا بها عشرين مرة وادعت أنها مكرهة) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقلد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم برقم ١٩٥ وتأريخ ١٣٧٩/١/٣ وملحقها رقم ١١٨٢ وتأريخ ١٣٧٩/١/١ حول شكوى ضيف الله ضد خلف لاعتبدائيه على ابنته البكر بافتضاض بكارتها وحملها منه نتيجة لذلك ـ المشتملة على الحكم الشرعي الصادر من قاضي العلا برقم ٧٢ وتأريخ ١٣٧٨/١٠/١٤ حول القضية .

وبتتبع المعاملة ودراسة صك الحكم الشرعي الصادر من قاضي العلا المتضمن تبرئة المتهم لانكاره ما نسب إليه ، ولعجز المدعي عن اثبات البينة على دعواه ، وبها أن اليمين لا تجب في الحدود أخلي سبيل المدعى عليه من دعوى المدعى . كما يتضمن درء ألحد عن البنت لادعائها الاكراه على الوطء . وبدراسة الحكم المذكور وتأمل مرفقات المعاملة ظهر لنا ما يأتي :

أولا: حكم القاضي بتبرئة المتهم من إقامة الحد عليه لانكاره ما نسب إليه وعجز المدعي عن إثبات ما يدعيه ودرؤه الحد عن البنت لادعائها الاكراه على الزنا ظاهره الصحة .

ثانياً : جاء في دعوى المدعي ضيف الله على المدعى عليه خلف مطالبته بأرش بكارة ابنته . ولم نر القاضي أشار إلى هذا الحانب من الدعوى ، وحيث أن أرش البكارة حق مالي فيلزم خلفاً اليمين على نفي ما ادعى به عليه ، ومتى حلف برىء ، وإن نكل عن اليمين حكم لها عليه بصداق مثلها ويدخل في ذلك أرش بكارتها.

ثالثاً : جاء في تحقيقات الشرطة ضمن إفادة البنت أنه زني جا عشرين مرة وادعت أنها في الجميع مكرهة ، وفي دعواها الاكراه كل هذه المرار نظر ؛ لهذا نرى أن تؤدب التأديب اللائق بها تعزيراً لقوة اتهامها بالرضى . والله يحفظكم .

(ص/ف ٩٩ في ١٣٧٩/١/٢٨ هـ)

(٣٦٧٧ - إذا اتهمت بالرضى غزرت)

الحمد لله وحده.

وبعد: فبناء على خطاب سمو رئيس مجلس الوزراء المبلغ إلينا برقم ٢ في ١٣٨٠/١/١ ومشفوعه الأوراق المرفوعة من سمو وزير الداخلية برقم ٢٩٤٥ في ١٣٧٩/١٢/٧ المشتملة على إجابة قاضي المسارحة رقم ٢٩٥ في ١٣٧٩/١١/٢١ على قرار الهيئة السرئاسة بالمنطقة الغربية رقم ٢ في ١٣٧٩/١١/٢١ المتخذ على قضية حسين اليهاني المتهم بفعل فاحشة الزنا في المرأة مطره بنت ورغبة سموه دراسة المعاملة وموافاته بمطالعاتنا جرى دراسة أوراق المعاملة بها فيها الصك الصادر في القضية ، وقرار هيئة الرئاسة هناك ، فظهر لنا ما يلي :

1 ـ ما أجراه حاكم القضية من تقرير إقامة حد الزنى على حسين بن محمد المذكور بجلده مائة جلدة وتغريبه عاما وتغريمه مهر مثل مطره المذكر صحيح . أما ما ادعاه حسين من أنه جاهل لا يعرف الحلال من الحرام . فظراه كذبه ؛ حيث أوضح حاكم القضية في إجابته بأنه ناشيء بين مسلمين وفي مدن يميز فيها بين الحلال والحرام .

٢ ـ ما قرره من درا الحد عن المرأة لادعائها بأنها مكرهة صحيح . وإنها يلاحظ عليه عدم تقرير تعزير المرأة ، لأنه يظهر من أوراق المعاملة أنها متهمة بالمطاوعة . لذا نرى إعادة المعاملة إلى حاكم القضية لاكهال ما يلزم . وصلى الله على محمد .

رئيس القضاة (ص/ق قرار رقم ٤ بتاريخ ٥/٦/ ١٣٨٠)

> (٣٦٧٨ - إذا كانت دعوى إكراهها ضعيفة عررت) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي الموقر سلمه الله

> > السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشبارة إلى خطابكم رقم ٤٨٠٢/٢٣/٧ وتأريخ ١٣٧٥/١١/٢٣ المرفق به المعاملة الخاصة بقضية المرأة معدية بنت التي حملت سفاحاً بجهة عسير. أفيدكم أنه قد جرى درس المعاملة بكاملها بها فيها القرار الصادر من قاضي أبها برقم ٢٠٧٧ وتأريخ ١١٧٥/١١/٩ فظهر لنا دراً الحد عن المرأة المذكورة لادعائها الاكراه ، والحدود تدرأ بالشبهات . لكن دعواها الاكراه ضعيفة حيث لم تقم ما يعضدها من استعداء وإقامة شكوى أو نحو ذلك . فلهذا يتوجه تعزيرها . وإن كان لها سوابق فيغلظ تعزيرها ويكون بها يراه قاضي أبها . أما الرجل الذي ادعت عليه اغتصابها فليس عليه شيء كها قرره رئيس محكمة أبها بخطابه المشفوع رقم ١٩٨٩ وتأريخ ١٣٧٥/١١/٣٠ . والله يحفظكم .

(ص/ف ۳۲ في ۲۸/۱/۲۸)

(٣٦٧٩ - تعزير صهاء بلهاء حملت سفاحاً)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم رقم ٦/٤٣ وتأريخ ١٣٨٤/٢/٨ على الأوراق المرفقة الخاصة بقضية حليمة بنت أحمد التي حملت سفاحاً . . وترغبون وفقكم الله الاطلاع على ما تضمنه خطاب قاضي محكمة (رجال المع) وإخباركم بها نراه .

وعليه نشعركم أنه جرى الاطلاع على خطاب القاضي المشار إليه رقم ٨ وتأريخ ١٣٨٣/١/٣ الذي ذكرتم فيه أنه بحضور المرأة إلى المحكمة تبين أنها صهاء خرساء لا تطبق النطق إطلاقا . وبناء على ذلك أمر باطلاقها من السجن وتسليمها إلى وليها وأخذ التعهد عليه بالمحافظة عليها مستقبلا . اهر وجاء في إفادة وليها لدى هيئة الأمر بالمعروف بأبها أنها بلهاء لا تفهم شيئاً عن الانسانية . والذي نراه أن تعزر هذه المرأة بعشرين جلدة بعد أن يفهمها وليها بأن ذلك من أجل الحمل من الزنا . هذا إن لم تكن زائلة العقل بالكلية . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۲۳۲ في ۱/۲۲/۲۸)

(٣٦٨٠ ـ المراد بالأضرار هنا)

قوله : وكذا ملوط به أكره بالجاء أو تهديد أو منع طعام أو شراب مع إضرار فيهها .

وصل إلى حالة يخشى على نفسه الموت ، ويكون خشية حقيقية لا توهما . ولا تساهل .

7 (٣٦٨١ - لا بديمن الاقرار أربعاً)

قوله: أربع مرات.

وقول آخر: أنه لايشترط تكرار الاقرار كسائر الحقوق التي يكفي فيها مرة . ويستدل أهل هذا القول بـ • وَاغْدُ يَا أُنْيْسُ • (١) ولم يذكر لأنيس أن يعتبر للاقرار عدداً .

والمشهور والأحوط والأقوى أن لا بد من أربع . أولاء : أن نصاب الشهادة فيه أكثر من غيره فيقاس الاقرار على البينة ، ولجديث ماعز وغيره . وأيضا فدره الحدود يرجحه . ثم حديث أنيس ربها أنه يعرف أن الاقرار هو أربع كها في قصة الرضاع * كَيْفَ وَقَدْ زَعَمَتْ ذَلِكَ * فهو محمول على أنه خمس رضعات فهذا يقال فيه مثله ؛ لأنه ليس نصاً في أنها لو اعترفت مرة أو أكثر ، فهو محتمل أنه مرة أو عدد ، فيقال الأصل واحدة لولا أنه فيه نصوص أخر من خارج .

(٣٦٨٢ - رجوع الزاني عن الاقرار والسارق والشارب يدرأُ اخْدَ عنهم) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس ديوان جلالة الملك المعظم سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

إشارة إلى مذكرتكم رقم ٩٠٩٦/١/١٣ في ١٣٧٤/١٠/١١ فقد اطلعت على كتاب الشيخ محمد سلطان المعصومي المتضمن المطالبة بتحقيق أمرين : الأول ـ البحث عما كتبه أثمة الاسلام في السياسة الشرعية من اعتبار إقرار الجانى أولاً والحكم بموجبه وعدم الاصغاء إلى إنكاره ثانياً .

⁽١) اخديث منفق عليه

الثاني منع المحامين بتاتا من التدخل في المحاكم والدعاوي والاكتفاء بنفس المدعى عليه .

ونفيدكم أن الشيخ المعصومي يعد من العلماء الذين عرفوا بنشاطهم وغيرتهم وعقيدتهم السلفية كما عرف بمؤلفاته الاسلامية النافعة ، ولقد دفعته غيرته إلى أن يتقدم بمعروضه هذا أداء لما في ذمته من النصيحة لله ورسوله ولأئمة المسلمين .

والذي أراه فيها أبداه من المطالبة بالأمر الأول هو أن طلبه هذا إجمال يحتاج الى تفصيل ، لأن الحقوق تنقسم إلى قسمين :_

١ ـ حقوق الله

٢ ـ حقوق الأدميين

فأما حقوق الله فان من شرط إقامة حد من حدود الله بالاقرار البقاء عليه إلى تمام الحد ، فان رجع عن إقراره أو هرب كف عنه ، وبهذا قال عطاء ويحيى ابن يعمر والزهري وحماد ومالك والثوري والشافعي واسحق وأبو حنيفة وأبو يوسف ، لأن ما عزا هرب فذكر للنبي على فقال : « هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ يُتُوبُ فَيَتُوبُ الله من حديث أبي هريرة وجابر ونعيم بن الله عَلَيْهِ ؟ » (١) قال ابن عبد البر ثبت من حديث أبي هريرة وجابر ونعيم بن هزال ونضر بن داهر وغيرهم أن ماعزا لما هرب فقال لهم ردوني إلى رسول الله عزال ونضر بن داهر وغيرهم أن ماعزا لما هرب فقال لهم ردوني إلى رسول الله فقال : « هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ يُتُوبُ فَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ ؟ » وعن بريدة قال : « كنا أصحاب رسول الله نتحدث أن الغامدية وماعز بن مالك لو رجعا بعد اعترافها أو قال لو لم يرجعا بعد اعترافها أو عالم يرجعا بعد اعترافها أو قال لو لم يرجعا بعد اعترافها أو يطلبها وانها رجمها عند الرابعة » رواه أبو داود والحدود تدرأ بالشبهات ورجوع المقر عن إقراره شبهة تدرأ الحد .

وقد ذكر بعض العلماء أنه يستحب للامام أو الحاكم الذي يثبت عنده الحد بالاقرار التعريض له بالرجوع ، كما روي عن النبي على أنه أعرض عن ماعز حين أقر عنده ، ثم جاء من الناحية الأخرى فأعرض عنه ، حتى تم إقراره أربعا . ثم قال : « لَعَلَّكَ لَمْسْتَ » (٢) وروي أنه قال للذي أقر بالسرقة « مَا إِخَالُكَ فَعَلْتَ » . وقد ذهب أكثر الفقهاء إلى أن السارق لو نزع عن إقراره قبل

⁽¹⁾ متفق عليه

⁽۲) رواه البخاري

القطع فلا تقطع يده ، لتعريض النبي على للسارق بقوله : ومَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ » ولأنه حد لله تعالى ثبت بالاعتراف فقبل رجوعه عنه كحد الزنا . ولكن غرم المسروق لا يسقط لأنه حق آدمي ، فلو أقر مرة واحدة بالسرقة لزمته غرامة المسروق دون القطع . وفي « المغني لابن قدامة » : قال أحمد : لا بأس بتلقين السارق ليرجع عن إقراره ، وهذا قول عامة الفقهاء ، روي عن عمر أنه أتي برجل : فسأله أسرقت ؟ قل : لا . فقال : لا . فتركه . أه .

ومثل الاقرار بالزنا والسرقة الاقرار بشرب المسكر فلو رجع عن إقراره قبل ، ... لأنه حد لله . فحقوق الله مبنية على التسامح مدروءة بالشبهـــات . وفي الاختيارات من فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ص ٢٩٧ » : وإن شهد على نفسه كها شهد به ماعز والغامدية واختار إقامة الحد عليه وإلا فلا .

وأما حقوق الآدمي فهي مبنية على المشاحة والتضييق ، فاذا حصل الاقرار من مكلف مختاراً ثبت عليه ما أقر به ، ولا عذر لمن أقر ، ولا تقبل دعواه غلطاً أو نسياناً بعد الاقرار الذي يعتبر من أقوى البينات ، ولهذا تلزم غرامة المسروق من أقر بالسرقة ولو مرة واحدة ، لأنها حق لآدمى .

ولعمل هذا القسم الأخير هو الذي يقصده الشيخ المعصومي ، وهذا هو المعمول به في المحاكم والذي يجب أن يسار عليه ، ولا نعلم أن أحداً من القضاة خالفه وقبل الانكار من المعترف بحق لآدمي . والتسامح في هذا الأمر فيه تعطيل حقوق الناس وإبطال شيء من شرع الله ودينه .

أما ما يتعلق بمطالبته بالأمر الثاني وهو منع المحامين بتاتاً من التدخل في المحاكم والدعاوي . فقد ذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأحمد إلى جواز التوكيل في المطالبة بالحقوق وإثباتها والمحاكمة فيها حاضراً كان الموكل أو غائباً صحيحاً أو مريضاً ، لأن هذه الأمور حقوق تجوز النيابة فيها فكان لصاحبها الاستنابة . وقد اشتهر عن الصحابة رضي الله عنهم قصص اشتهرت عنهم، ضمن ذلك أن علياً رضي الله عنه وكل عقيلا عند أبي بكر رضي الله عنه وقال : ما قضى له فلي وما قضى عليه فعليه . ووكل عبد الله بن جعفر عند عثمان ، وقال : إن للخصومة قماً ، وإن الشيطان يحضرها ، وإني أكره أن أحضرها . ومن المعلوم أن الحاجة تدعو إلى التوكيل فمن الناس من يكون له أحضرها . ومن المعلوم أن الحاجة تدعو إلى التوكيل فمن الناس من يكون له

خصومة أو يطالب بحقوق وقد لا يحسن الخصومة أو يكون عنده من المشاغل ما يمنعه من حضورها أو لا يرغب توليها بنفسه ، فجواز التوكيل في المطالبة من مصالح الشريعة الاسلامية التي جاءت بها فيه الخير والصلاح .

ولعل الشيخ المعصومي يقصد في طلبه منع المحامين أولئك الناس الذين يتعاطون هذه المهنة فيخرجون بها عن المقصود منها إلى تضييع حقوق الناس والماطلة والتغيب عن جلسات الخصومة والتزوير على القضاة وايجاد اللبس عليهم . فالذي أراه هو التأكيد على القضاة بأن لا يسمحوا لمن تكون هذه حاله أن يتوكل في خصومة أو يتدخل فيها . هذا ما جرى إيضاحه . والسلام عليكم ورحمة الله .

(ص/ف ۱۰٦ في ۱۰/۱۰/۱۳۷٤)

(٣٦٨٣ - إذا رجعت عن الاقرار بالزنا درأ الحد وعزرت) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة الأخ المكرم الشيخ ناصر بن حمد الراشد

رئيس محكمة أبها المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنعيد إليكم المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ٢٢٠١ وتاريخ ١٣٧٦/١١٥ هـ المختصة بقضية زنا المرأة فاطمة بنت وحبلها من الزنا والتي حكمتم عليها بحد الرجم لتوفر شروطه لديكم . بعد أن اطلعنا على ذلك ، وعلى ما ذكرتموه من لفت النظر إلى أن زنى المرأة ثابت بالاعتراف بأنها زنت بالطوع والاختيار ، وأنه يمكن أن ترجع عن اعترافها بالطواعية وتدعي الاكراه على الزنا .

وبتأمل ما ذكرتم قررنا فيه ما يأتي :

أولا - أن هذه المرأة إن رجعت عن إقرارها بالكلية أو عن شرط من شروطه وهو الاستمرار على الاعتراف بالزنا بطوعها واختيارها فانه يدرأ عنها الحد ، ولا رجم عليها في هذه الحالة ، لأن حجة الرجم الاقرار على الزنا بالطوع والاختيار ، وقد زالت قبل استيفائه فسقط الرجم ، كما لو رجع الشهود ، ولأن ذلك شبهة والحدود تدرأ بالشبهات ، وهذا بخلاف ذلك بالبينة التي تشهد على فعلها فان إنكارها لا يقبل بل يقام عليها الحد بكل حال ؛ والأصل في هذا قصة ماعز لما

أقر بالزنا أربع مرات وأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمه فلما وجد مس الحجارة هرب وقال لهم : ردوني إلى النبي على . فقسال النبي على : « فَهَلَا تَرَكْتُمُوهُ يَتُوْبُ فَيَتُوْبُ اللَّهُ عَلَيْهِ » قال ابن عبد البر : ثبت من حديث أبي هريرة وغيره .

ثانياً _ إذا سقط عنها الحد في مثل هذه الحالة فان عليها التعزير البليغ بها يراه ولى الأمر: من ضرب وحبس حسب ما تقتضيه المصلحة.

ثالثاً _ طلبكم نقل كلام العلماء على هذا . فالجواب أن ما ذكرناه هو ظاهر عبارات الأصحاب في (باب حد الزنا) وقي (باب القطع في السرقة) كما ذكره في « المغني » ص ١٥٩ ، و ص ٢٨١ ، وفي « الاقناع وشرحه » ص ١١٧ و ص ١١٨ ، وفي « المنتهى وشرحه » ص ٣٧٢ ، وفي « شرح الزاد وحاشيته » ص ٣١٢ ، وغير ذلك من كتب المذهب .

رابعاً - أما المعاملات الأخرى المشابهة لهذه ، التي ذكرتم أنها وردت إليكم من مدة طائلة وأخرتم النظر فيها لتوقفكم في هذه المسألة . فهذا التأخير لا يسوغ ، ولا يحل تأخير الحدود عن أوقاتها ؛ بل عليكم أن تبتوا فيها بها يظهر لكم من حكمها الشرعي ؛ ولهذا ذكر العلهاء أن المريض ونضو الخلقة يقام عليه الحد على حسب حاله ولو بشبه ضغث أو عثكول ونحوهما ، ولا يؤخر الحد عنه رجاء برثه .

خامساً - تعليلكم تأخير النظر في هذه المعاملات بغلبة الظن أن هذه المرأة يمكن تلقن فتدعي الاكراه على الزنا ، وإذا درى، عنها الحد فربها يسري ذلك إلى بعض النساء المعترفات بالزنا فيرجعن عن إقرارهن أو يدعين الاكراه ؛ فيكون ذلك سببا في سقوط الحد . تعليل في غير محله ؛ لأن الحكم في ذلك واحد ، والحدود تدرأ بالشبهات في حق الجميع ، مع أنه ليس من لازم ذلك اطلاع جميع من فعل مثل فعلها على رجوعها ، وفق الله الجميع لما يرضيه . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ص/ف ۱۷۳ في ۲۲/۲/۲۲) (سال المقر بالزنا عن الرجوع)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فإجابة على خطاب سموكم المرفق رقم ٢٠٥٦١ في ٢٦٨٧/٦/١ على هذه المعاملة الخاصة بقضية السجين غانم بن الذي اختطف المرأة دمكة بنت المرفوعة لسموكم بخطاب سمو وزير الداخلية المشفوع رقم ٢٠١٨س في ٢٥/٥/٥/١ المنتهية بالحكم على غانم المذكور بالرجم حتى يموت ، بموجب الحكم المرفق الصادر من فضيلة رئيس وقضاة المحكمة الكبرى بالرياض رقم ٥٩/١ وتأريخ ١٣٨٦/٨/٨ المؤيد بقرار هيئة التمييز المدرج رقم ٦٨٥ وتأريخ ١٣٨٦/٩/١ ما لم يرجع المحكوم عليه عن اعترافه بالزنا قبل إقامة الحد عليه أو في أثنائه ، وإلا سقط عنه حد الزنا فقط . وقد أشارت الوزارة في خطابها المشفوع إلى أنه باحالة المعاملة إلى المحكمة الكبرى بالرياض لمعرفة ما إذا كان السجين المذكور قد رجع عن اعترافه السابق أم لا تلقت خطاب فضيلة رئيس المحكمة رقم ١٩٩٥/١ وتأريخ تلقت خطاب فضيلة رئيس المحكمة رقم ١٩٩٥/١/١ وتأريخ تلقت خطاب فضيلة رئيس المحكمة رقم ١٩٩٥/١/١ وتأريخ رغبة سموكم دراسة المعاملة ، وإفادتكم بها نراه .

ونشعر سموكم بأننا نرى أن ينفذ الحكم ولا يسأل المحكوم عليه عن شيء فان صار منه رجوع بدون سؤال عن الاعتراف بالزنا فلا يرجم . ولكن لولي الأمر أن يعزره ولو بالقتل لشناعة ما صدر منه . والله يتولاكم . والسلام عليكم

رئيس القضاة (ص/ق ٢ / ١/ ٢٣٠ في ١/ ٦/٨٧/٦)

(٣٦٨٥ ـ قوله : أو هرب كف عنه .

وذلك أنه محتمل أنه سيرجع عن إقراره ، وقصة ما عز بالاقرار . ولعله يختص به (١)

(٣٦٨٦ ـ هذا اللفظ لا يشترط)

قوله : كالرشا في البئر ، أو كالمرود في المكحله .

ولا يتعين هذا اللفظ ، بل لو جيء بلفظ وطء يفيد غيبوبة ذكره في فرجها لكفى ذلك ؛ لكن هذا اللفظ أتم . (تقرير)

⁽ ١) يختص بالاقرار . أما إذا كان الثيوت بالبينة فلا . كيا تقدم

(٣٦٨٧ - هل يتعين على الشهود الأربعة الأداء)

س : _ شهود الزنا هل يتعين عليهم أن يؤدوا الشهادة ، وهل إذا سكتوا يأثمون ؟

ج : _ لعله إذا جزموا واتفقوا ولا يخشون من ردها صار واجب ، وإن خشوا
 أن يرجع أحدهم فليس بواجب . ومسألة الستر المراد ستر لا يكون إخلالاً بشيء يلزمه فيهمل النصح والانكار .

(٣٦٨٨ ـ القرار الطبي لا يثبت به الزنا إذا أنكرت ، وكشف الأطباء على عورات النساء مفسدة)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

إلحاقاً لكتابنا لكم بخطابنا رقم ١٩٨٢ وتأريخ ٥/٧/٧٦ بخصوص كشف الأطباء على عورات النساء .

لقد كتب إلينا بعض القضاة أنه عندما يلقى القبض على رجل مع امرأة أجنبية أو مع صبي ويتهم بفعل الفاحشة بأحدهما تحال المرأة والصبي إلى المستشفى للكشف على عورتها ، وإصدار التقرير اللازم .

وبها أن المرأة محل أطماع الرجال ، لا سيها في مثل هذه الحالة ، فان كانت شابة فالطمع فيها أكثر ؛ مع أن مثل هذا لا يثبت به حكم شرعي إذا أنكر المتهم ، ولما أن كشف الرجل على عورة المرأة مفسدة ظاهرة .

فنؤمل منكم حفظكم الله إبلاغ من يلزم بمنع مثل هذا ، والاكتفاء بها عليه العمل من إحالتهم للمحكمة ، واعتهاد ما يصدر منها . والله يحفظكم والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية (ص/ف ٣٣٤٣ في ١١/١١/١٣٨٦) (١)

 ⁽ ۱) ونقدمت فناوي في حكم كشف الطبيب عنى عورة المرأة والغلام إذا انها بفاحشة في أول (كتاب التكاح) فلبرجع إلمه من أراده هناك وفي (كتاب الطب) في اختائز

(٣٦٨٩ - تحد الحبلي ما لم تدع شبهة)

قوله : وإن حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد لم تحد بمجرد ذلك .

لأن أسباب الحبل أكثر من أن يكون من زوج أو سيد أو زنا ، وذلك بالوطء بالشبهة ، والقهر . هذا على المشهور المعروف . والقول الآخر وهو المروي عن عمر أنها تحد إذا تبين حبلها ، فان ادعت ما يحتمل درء الحد عنها بعد ما يعثر عليها فقالت إكرهت أو ادعت وطأ بشبهة دراً. أما تركها هكذا فلا .

(تقریر)

(٣٦٩٠]ـ قوله : ولا يجب سؤالها .

وأغْدُ يَاأَنيْسُ ، لا يدل على الوجوب ، إنها يدل على الجواز ، لا يظهر منه
 الاستحباب ، كها لا يسأل عن الوجوب .

وعلى القول الآخر أنها تسأل . ثم مع هذا كله أحوال المرأة تختلف . (تقرير)

(٣٦٩١ ـ قوله : وإن سئلت وادعت كذا وكذا لم تحد . هذا الظاهر على كلا القولين .

(تقریر)

? - عدا ثم رجعت ؟
 ج : - هذا ليس مثل رجوعها عها ثبت باقرارها ، هذا أغلظ .
 تقرير)

(٣٦٩٣ ـ س : _ هل تسأل من فعل بك ؟

ج: - لا تسأل ، لأنها لا تطاع .

وإن ادعت على إنسان لا يعرف بشر فلا يلتفت إليها .

أما إن كان انسان ولا سيها مع القرائن أنه فعل بها فمثل هذا جاء قرائن أنه فاعل فاحشة فيعزر بها يناسب . (تقرير)

(٣٦٩٤ ـ حبلتا وادعتا على شخصين بذلك) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس ديوان جلالة الملك وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فقد جرى الاطلاع على المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ١٨٥٣/ ٢٣/٧ وتأريخ ١٨٥٣/ ١٣٧٧/٥/٤ المتضمنة بحيل المرأتين فلة وأختها عائشة بنتي أحمد من الزنا، وادعائهما على محمد حسن ... وابنه حسن بن محمد مذلك ، كما جرى الاطلاع على الصكين الصادرين بحقهما من قاضي ضمد برقم ١٦ وتأريخ ١٣٧٧/٣/٣ المتضمنين الحكم على كل من المرأتين بحد الزنا جلد مائة وتغريب عام مع ذي محرم ، وجد الحكم المذكور صحيحاً في حق المرأتين . وأما الرجلان المتهمان بذلك فينبغي أن يتحقق في أمرهما ، فان كانا معروفين بالاستقامة وليس لهما تهمة سابقة فلا سبيل عليهما لاحد . وإن كان الأمر بخلاف ذلك فينبغي أن يلفت إليهما النظر ، ويعزرا بها يراه القاضي من حبس وضرب حسب قرة التهمة وصعفها . وإليكم المعاملة برفقه . والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۰۵ فی ۱۸/۵/۱۳۷۷)

(٣٦٩٥ ـ ادعت أن عمها كان يغازلها وأحرقت نفسها) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطابكم المرفق رقم ٢٨٩٩ وتأريخ ١٣٨٢/٣/١٤ المتعلقة بحادث احتراق المرأة شهيرة بنت المعالف أثر سكبها الغاز على ملابسها ، وذكرها قبل وفاتها أنها فعلت ذلك لان عمها شقيق والدها البائغ من العمر سبعين عاما كان يغازها ويعاكسها لغرض سيء ، وأنه لم يفعل بها الفاحشة ، المشتملة على القرار الصادر من مستعجلة المطائف برقم ٢٨٤ وتأريخ ٢٨١/٢/١١ حول القضية ، وتذكرون أن إمارة مكة لاحظت على القرار الشرعي بأنه لا يتكافأ مع جريمة المدعى

عليه ، وترغب مضاعفة جزائه وجلده علناً . وبتتبع المعاملة ومرفقاتها ودراسة القرار المشار إليه أعلاه المتضمن توجه التهمة نحو المدعى عليه بمغازلته ابنة أخيه وأنه متسبب فيها أحدثته على نفسها ، ولذلك يقرر حبس المدعى عليه مدة أربعة أشهر ، وجلده مرتين كل مرة ثلاثين جلدة ، إلى آخر ما ذكر

بدراسته نفيد سموكم أن ما ذكرته المتوفاة من أن عمها كان يغازها ويعاكسها وأنها أقدمت على قتلها تخلصاً من العار لا يعتبر إقراراً منها ، وإنها هو دعوى على عمها يحتاج منها إلى إثبات ، ولعل بهذا يدرك أن القرار الصادر على المدعى عليه بسجنه وجلده إن لم يكن متسماً بالقوة والشدة فلا تخفيف مطلقاً ؛ إذ ليس لدى المدعين من البينات والقرائن إلا إفادات المرأة موضوعة الدعوى وليست حجة .

وبها أن حاكم القضية قرر فيها ما قرر فتعتبر القضية بذلك منتهية . ونعيد البكم كامل أوراق المعاملة . والله يحفظكم .

(ص/ق ۱/۱۵۳۸ في ه/۱۱/۱۳۸۲)

(٣٦٩٦ ـ تغريم المتهم ما أنفقه المدعي من الأجور إذا كانت على الوجه المعتاد) من محمد بن ابراهيم إلى المكرم سعادة وكيل وزارة الداخلية

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى خطابكم المرفق رقم 7/117۸ في ١٣٨٥/٤/١٢ المتعلق بقضية اعتداء فلحان بن على نحاء ومحاولته فعل الفاحشة بها . نفيدكم أنه بمطالعة القرار المرفق الصادر من فضيلة قاضي عفيف برقم ٨٠ في ١٣٨٥/٣/١٧ اتضح منه أن الشخص المشار اليه اعتدى على نحاء المذكورة البالغة من العمر ثبان سنين ، وأركبها على بعيره ، وذهب بها جنوبي النظيم ، وحاول فعل الفاحشة بها ، وأنه أحدث جناية في فرجها برئت منها ، وقد حكم عليه القاضي الأنف الذكر بسجنه شهرين ، وجلده في برئت منها ، وقد حكم عليه القاضي الأنف الذكر بسجنه شهرين ، وجلده في السوق مرتين : إحداهما أربعين جلدة . والثانية تسعا وثلاثين جلدة . وأن يدفع خمائة وأربعين ريال ٥٤٠ أرشاً للجناية المشار إليها ، كما حكم عليه بها يدفع خمسائة وأربعين ريال ٥٤٠ أرشاً للجناية المشار إليها ، كما حكم عليه بها

أنفقه ولي البنت المذكورة في سبيل هذه الدعوى من أجور ركوب سيارات نفيدكم أنه بتأمل ما قرره القاضي المذكور لم يظهر لنا ما يوجب الاعتراض عليه فيها قرره من أدب على المتهم المشار إليه ، وكذلك ما قدره للمصابة من أرش . هذا إذا لم تكن هذه الجناية قد أزالت بكارتها . وكذلك ما قرره من تغريم المدعى عليه ما أنفقه المدعي من الأجور التي أنفقها لا مانع من اعتباره من باب التعزير إذا كانت هذه النفقات على الوجه المعتاد . والسلام .

(ص/ق ۱/۲۸۵۱ فی ۱۳۸۵/۷/۳)

(٣٦٩٧ ـ تحريم الجرارة ، طريق سلامة المجتمع منها)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم الشيخ عبد الرحمن بن عبد العزيز آل الشيخ رئيس هيئات الطائف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعت على خطابكم رقم ٥٨٥ في ١٣٨٤/١٢/٧ وبرفقه الصورة المعطاة لكم من خطاب مدير المباحث العامة الموجه لمحكمة الطائف برقم ١٣٤٣ في ١٣٨٤/١٠/٢٤ المتضمن أن هناك من يزاول الجرارة (القوادة) على النساء والعلمان . الخ . وطلبه إفتاءه والتوضيح له بالنسبة لما ذكر .

ونفيدكم أن ماارتئاه من استخدام أناس يمثلون دور الزبون الذي يريد بغيًا أو غلاماً والعياذ بالله لا يصلح شرعاً . ولكن متى ألقي البال وأوليت المسألة جدًّا حقيقياً فستوصل إلى المطلوب . والمهم الجد في الموضوع وتحري الحقائق بمراقبة المشبوهين ، وتتبع الجهات التي يظن أن فيها شيئاً من ذلك بكل دقة . والسلام عليكم .

(ص أم ٦٦١ه في ٢١/٢١)

(۲۲۹۸ ـ ابعاد متشبه بالنساء)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس ديوان جلالة الملك سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ٢١٤٠/٢٣/٧ وتأريخ ٢١٤٠/٢٣/٧ المختصة بقضية مفرح المتشبه بالنساء ، كما جرى الاطلاع على ما قرره وكيل قاضي (رجال ألمع) بحق المذكور برقم ٣٣ وتأريخ ٣٤/٤/١٣٧٧ فوجد ما قرره صحيحا بالنسبة إلى تختينه وتعزيره على ما تعاطاه من افعاله المحرمة ، وكذلك إخراجه .

لكن يلاحظ عليه مسألة واحدة وهي تحديده مسافة إخراجه إلى ما وراء مسافة القصر أو إلى جزيرة فرسان ، وتعليله أنه إن عاد إلى جهته فلا يخلو من أمرين ، إلى آخر ما ذكره . فان هذا تعليل معلول ، والحديث الذي استدل به صحيح ، وورد بمعناه أحاديث وآثار ؛ لكن لا يلزم معها أن يبعد إلى ما وراء مسافة قصر ؛ بل يكفي مجرد إخراجه إلى أحد ضواحي البلد أو إحدى القرى القريبة ؛ لحصول الحيلولة بينه وبين من كان يألفهم ، فلا يدخل على الناس في بيونهم أو يتصل بالنساء وأشباههن . وعلى كل فينبغي إلقاء البال عليه ومراقبته من هيئة الحسبة وغيرهم ، ويجري له مرتب كأحد المساجين مادام لا كسب له ، ومتى تحققت توبته وأقلع عن ما نسب إليسه فيخلى سبيله يذهب إلى بلده أو غيرها ، لأن التوبة تجب ما قبلها . والسلام .

(ص/ف ۲۹۱ في ۲۹۷/۲/۹)

(٣٦٩٩ ـ إبعاد أربعة شبان عن دكاكينهم الحالية) فضيلة قاضي محكمة شقراء الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير لخطابكم برقم ٨٤ وتأريخ ٢٧ / ١٣٨٢ ومرفقه خطاب هيئة الأمر بالمعروف بشقراء رقم ١٣٨٢/٢/١٥ حسول طلبهم إبعساد النفسر الأربعسة الشباب عسن الدكاكين التي هسم فيها الآن ؛ للأسباب التي ذكروها في خطابهم . السخ .

نفيدكم بأن هدف الهيئة معروف ، وأن هذه القضية تعتبر من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وما دام أن الهيئة قد تحققت الضرر حن بقاء هؤلاء

الشباب: دكاكينهم فلا مانع من إجابة طلب الهيئة ونقل الشبان إلى مكان آخر اتقاء الند ، وإبعاداً للفتنة . وفق الله الجميع . (١) رئيس القضاة

(ص/ق ۳/۱۰۹۷ فی ۳/۱۳۸۲/۳/۲۷)

(بال حد القذف)

(٣٧٠٠ ـ الحدود رحمة لا قسوة)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

اطلعنا على المعاملة الواردة منكم برقم ٧٦١٦ في ١٣٨٣/٧/٢ وعلى القرار الشرعي المرفق الصادر من فضيلة قاضي مستعجلة الطائف برقم ١٩٦٠٢ في ١٩٦٠٢ المتضمن حكمه باقامة حد القذف ثهانين جلدة على المرأة سعادة لقذفها عبد الخير الذي طالب إثبات ذلك ، وحيث ثبت قذفها إياه بالقذف المذكور في القرار المذكور بشهادة الشهود المعدلين

ونفيدكم أن قرار القاضي صحيح مطابق للوجه الشرعي . وإنا نأسف بها كتب في الخطاب الوارد منكم بالرقم والتاريخ المذكورين ، وسبحان الله كيف يسوغ كتابة مثل هذه العبارة (وحيث أن الحكم كها يبدو فيه قسوة على المرأة) والحال أن حد القذف من الحدود التي جاءت في كتاب الله عز وجل ، قال تعالى : (وَالَّذِيْنَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَهَانِيْنَ جُلْدَةً) (٢) وهذا اللفظ بالقذف المذكور من الألفاظ الصريحة ، فيجب إقامة الحد على القاذفة . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (صر/ق ١/١١٩٨ في ١/٨/١٢)

⁽١) وتقدم حكم التشبه بالنساء في ه ستر العورة - في العسلاة .

⁽٢) سورة النور - أية ؛

(٣٧٠١ - إذا قذف الصغير فلا حد عليه)

الصغير حرام عليه أن يقذف ، وإن كان لا تأثيم عليه شرعاً على المشهور قبل البلوغ ، وإن صدر منه القذف فلا يترتب عليه الحد ، كما لو صدر من مجنون أو معتوه .

والذمي إذا قذفه مسلم يعزر .

___ (تقرير)

(۳۷۰۲ ـ قوله : الملتزم .

هذه الكلمة ليست في أكثر كتب الأصحاب . والصواب أنها سهو لئلا يتنافى مع قوله : المسلم . (تقرير)

(٣٧٠٣ - قوله : أو نكست رأسه أو جعلت له قروناً .

والظاهر أنه على حسب الاستعمالات ؛ فاذا كان بين قوم أن لفظه الصريح لا يدل على هذا فلا يحد . (تقرير)

(٢٧٠٤ - إذا قال : أكثر أهل البلدة زناة أو فيهم زناة)

قوله : وإن قذف أهل بلد . وكذا لو قال أكثرهم زناة ، أو فيهم زناة ، فالتعزير . (تقرير)

(٣٧٠٥ - إذا قال ياحمار ياقواد على محارمه)

من محمـد بن ابـراهيم إلى حضـرة صاحب السمـو الملكي أمـير منطقـة الرياض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم الموجه لنا برقم ١/٢٤١٣ وتأريخ ١/٢٤١٣ على الأوراق المرفقة والواردة إلينا أخيراً من قاضي محكمة شقراء برقم ١٢٢ وتأريخ ١٣٨٣/٤/١١ ومن مطالعة الأوراق ظهر أنها دارت بين القاضي وهيئة التمييز بدون نتيجة منهية . وحيث الحال ما ذكر فان الذي نراه أن يؤدب المدعى عليه عبد الله بن ابراهيم بثلاثين جلدة ،

ويحضر عند إجراء هذا التعزير مندوب من قاضي شقراء لملاحظة عدم الزيادة في كيفية الضرب. وهذا التعزير عن الكلمتين اللتين قالها للمدعي وهما قوله له: ياحمار، ياقواد على محارمه. ويوبخ عها زاد عن هاتين الكلمتين توبيخا بليغا ، ويؤخذ عليه التعهد اللازم بعدم العودة لمثل هذا الكلام الرديء. أما المدعي عبد الكريم بن فيسجن ثلاثة أيام ، ويوبخ على الكلمتين اللتين قالها لخصمه ، ويؤخذ عليه التعهد بعدم العودة . والله مجفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۷۷۸ في ۱/۵/۱۸)

(٣٧٠٦ ـ إذا قذف شخصاً على سبيل الغيرة أو قذفته الحسبة) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ الأخ المكرم عبد الملك بن ابراهيم الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف بالحجاز

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المعادة إلينا رفق خطاب فضيلتكم برقم \$1٢٥ وتأريخ ١٣٨٠/١٢/٢١ المتعلقة بقضية أحمد ورفقائه ، المشتملة على خطاب رئيس هيئة الأمر بالمعروف بجده برقم ٥٠٠ وتأريخ ١٣٨٠/١٢/١٧ المتضمن أن المخبر بنبأ الفاحشة لم يعثر عليه ، وأن الثلاثة الذين شهدوا بالحادث يشهدون على شهادة المخبر ، وأنه مشاهد معهم الذي شاهدوه ، غير أنه لم يوقع معهم لعدم وجوده أثناء كتابة المحضر .

وتعلمون بارك الله فيكم أن مسألة القذف بالزنا واللواط لا بد لها من أربعة شهود يشهدون بذلك صراحة كها ورد به النص ، فان شهد أقل من ذلك حد الشهود حد القذف ، إلا أنه جاء في وحاشية الروض المربع ، قوله : يحد بقذف على وجه الغيرة على الصحيح من المذهب ، قال في و الفروع » : ويتوجه احتمال لا يحد وفاقاً لمالك ، وأنها عذر في غيبة ونحوها . اهم . وحيث أنه يتوجه احتمال عدم الحد وفاقاً لمالك وأن الحسبة أبلغ من الغيرة حيث أنهم مكلفون بذلك وفي إقامة الحد عليهم فت في عضدهم وحد من شوكة سلطتهم على بذلك وفي إقامة الحد عليهم فت في عضدهم وحد من شوكة سلطتهم على

إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأن هذا عذر في إيثار القول المرجوح على القول الراجع كما هي قاعدة شيخ الاسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ فيسقط الحد عنهم .

وينبغي لكم - وفقكم الله - التعميم على جميع هيئات الأمر بالمعروف التابعة لكم بالتحرز من مثل هذه الأمور ، وألا يقدموا على التصريح بعين فاحشة الزنا واللواط حتى يستكملوا العدد الواجب شرعاً توخياً لما عليه الجمهور وهو الأحوط . كما يلزم هيئة الأمر بالمعروف بجدة تعزير هؤلاء المتهمين التعزير البالغ ، وبالله التوفيق . والله يحفظكم .

(ص/ف ۱۵۳ في ۱۳۸۱/۲/۱۳۸)

(باب حد المسكر)

(٣٧٠٧ ـ نحيت الأثيل)

قوله: من أي شيء كان . لو خمر نحيت الأثــل لكــان خمراً . فحنس مشروبات فاشية في هذه الأزمان جاءت من أناس لا يحرمون الخمر وهم أهـل صناعتها ففشت وانتشرت وكثير منها لا يؤمن أن يدخله شيء من الحمر .

(تقرير)

(٣٧٠٨ - س - : التعفن في المصبرات دليل التخمر ؟

ج ـ : ما وجد فيه الاسكار فحكمه معروف في كل شي ، هذا خراب في بعض إما لم تتقن صنعته ؛ وإلا فمشاهد من المصبرات الخوخ كها هو ، ثم هو مع التصبير موجود معه العسل ، والعسل يبقى الشي ، لا يتعفن .

(تقریر)

(٣٧٠٩ - لا بد من الثانين على التقديرين)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة الشيخ المكرم صالح بن حواس الملازم القضائي بمحكمة المجمعة المجمعة المعقد الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد بلغنا أن محمد بن عثمان بن قد شرب المسكر ، وحاول الفتك بابنه . وأنكم قد أمرتم بجلده أربعين جلدة ، ورأيتم الاقتصار عليها .

وحيث أننا نرى أنه لا بد من إقامة الحد الشرعي بثمانين جلدة . سواء قيل إن الثمانين كلها حد أو قيل إن الأربعين الأخرى تعزير . وفي هذا مزيد ردع وهيبة ولذلك بنبغي أن يجلد أربعين جلدة أخرى . . وفي هذا مزيد ردع وهيبة وإيجاد خوف ورهبة لهذا الحد في نفوس مرتكبي هذه الكبيرة التي تفشت في المجتمع واستخف بها كثير من الشباب والرعاع . هذا ونسأل الله أن يثبتنا على دينه وأن يهدينا صراطه المستقيم . والسلام . رئيس القضاة (ص/ق ٢/٨٢٠ في ٢/٨٢٠)

(۳۷۱۰ ـ ثمانون ولو قل شُرَّابه)

لكن هنا شيء وهو أن يقال : لو وجدنا جهة من العالم قليل شربهم الخمر ، والحسبة قوية ، أفلا يقال أربعين ؟

فيقال: لا ، بل يبقى لحسم التلاعب ، وربها إذا ضرب أربعين كثر الفساد ، وعمر عمم به ولم يفت به في بلاد دون بلاد، وكذلك السراري. (١) (تقرير)

(٣٧١١ ـ سكروا ، وحاولوا فعل الفاحشة ، ثم قتلوه) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على أوراق المعاملة المشفوعة الواردة إلينا من مقام رئاسة على الوزراء برقم ٢١١٣٦ وتاريخ ٢٠/١٠/٢٠ المتعلقة بالحادث العظيم الذي أجراه الفسقة عبد الله بن صالح وأحمد عيسى وصالح بن على وخليل بن أحمد وعبد الله ويوسف وباتل بن من اجتماعهم على شرب المسكر ، ومحاولتهم فعل الفاحشة في باتل المذكور ، وتماسكهم معه مما أدى إلى وفاته ، ثم تحريقهم إياه بالنار ، نسأل الله العافية . كما جرى الاطلاع على ما أجراه

و ١) أسهات الأولاد يرى رضي الله عنه أنهن لا بيعن , وكذلك الطلاق الثلاث بلنظ واحد ؛ كما تقدم

رئيس محكمة الأحساء من تقرير الدية عليهم أسداساً ، وكفارة القتل على كل منهم عتق رقبة مؤمنة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، كها أشار إلى تعزيرهم التعزير البليغ المعلن به الزاجر لهم ولأمثالهم عن ارتكاب مثل هذه الجريمة العظيمة موكولا إلى نظر ولي الأمر .

(ص/ق ۹۹۱ في ۲۶/۱۲۸۱)

(٣٧١٢ - الشم أحد الأسباب الموجبة لحد الخمر ثمانين على الراجع في الدليل)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس ديوان جلالة الملك المعظم سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

عطفاً على مذكرتكم رقم ٨٤٨٥/٢٩/٧ في ١٣٧٤/٩/٣ بشأن أمر جلالة الملك المعظم أيده الله ـ بدراسة الخلاف الذي وقع بين قاضي المستعجلة الأولى بمكة ورثيس المحكمة الكبرى بمكة حول حدود المسكر جرى دراسة المعاملات المذكورة فظهر ما يلى :

١ حكم قاضي المستعجلة الأولى في مكة بتعزير المذكورين لقاء شم رائحة المسكر من أفواههم وفقاً لما نصت عليه كتب المذهب وامتثالا للأمر الصادر بالتمشى على تلك الكتب .

٢ ـ قرار فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بمكة باقامة حد المسكر على المذكورين بمجرد شم الرائحة من أفواههم وفقاً لمذهب مالك والرواية الثانية عن أحمد واختيار الشيخ تقي الدين وابن القيم وغيرهم . وحسب الصلاحية المعطاة لنا المخولة تمييز تلك الأحكام _ وبناء عليه تقرر ما يلى :

أولا _ اعتبار أحكام قاضي المستعجلة بمكة المذكورة نافذة منتهية لما يلي:

١ ـ استناده على تلك النصوص .

٢ ـ وحسب الأوامر المبلغة إليه بالتمشي على تلك الكتب وما حكم به
 ينطبق عليها تمام الانطباق .

٣ ـ أن الأصل براءة الذمة .

٥ _ ما صرح به العلماء أن حكم الحاكم يرفع الخلاف .

ثانياً ما ارتآه فضيلة رئيس المحكمة أولى وأرجح في الدليل . وأيضاً فلو لم يكن ما ذكره الرئيس هو الراجح لكان انفاذه واعتهاد العمل به أولى نظراً للحالة الحاضرة من غلبة الجهل وتهافت النفوس على المعاصي واستهانتهم بها ، والجناء الذي يتناسب مع الجريمة ومع الحالة الحاضرة قد لاحظته الشريعة المطهرة ، ولعمر بن الخطاب الخليفة الراشد عدة مسائل قد لاحظ فيها ما يتناسب مع الواقع والحالة الحاضرة .

فالذي أراه بعد إنفاذ تلك القضايا أن يكون الشم أحد الأسباب الموجبة لحد الخمر ؛ لقوة هذا القول ، وكثرة القائلين به ، ووضوح دليله . والسلام عليكم

(ص/ف ۳۸ فی ۱۳۷٤/٦/۱۳)

(٣٧١٣ ـ وإذا حكم الحاكم بتعزيره فقط نفذ) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطاب سموكم المدرج رقم ١٣٨٧/٢ وتاريخ ١٣٨٧/٢/١٥ على هذه الأوراق الخاصة بقضية السجناء حسين بن محمد بن المحمد بن عتيق وعبد الرحمن بن خيس بن وعمد بن عتيق المتهمين بتناول المسكر في ليلة ٢٦-١١/٢٧ المنظورة من قبل فضيلة قاضي المحكمة المستعجلة بأبها ، وقد أصدر فيها قراره رقم ٩٩٤ وتأريخ قاضي المحكمة المتضمن تقريره تعزير محمد بن عتيق وحسن بن بسجن كل منها ثلاثة أشهر ، وجلده تسعة وسبعين سوطا ، وابعاد محمد بن عتيق عن منطقة أبها ، كها قرر تعزير عبد الرحمن بن خميس بتسعة وثلاثين سوطا عتيق عن منطقة أبها ، كها قرر تعزير عبد الرحمن بن خميس بتسعة وثلاثين سوطا برقم ٨٩ في ١٩٨٤/١٨٤ نصت على أن وجود رائحة المسكر أحد الأسباب برقم ٨٨ في ١٩٨٤/١٨٤ نصت على أن وجود رائحة المسكر أحد الأسباب الموجبة لاقامة الحد . وترغبون إبلاغ المحاكم بها نصت عليه الفتوى ، مع إشعاركم برأينا نحو هذه القضية

ونشعر سموكم بأن مسألة إقامة الحد بوجود رائحة المسكر مسألة خلافية ، وقد يظهر للقاضي ويقوى عنده خلاف ما تضمنته الفتوى ، وهو لا يسعه إلا أن يحكم بها ترجع عنده ولذا فاننا لا نرى التعميم بموجب الفتوى المشار إليها . أما بالنسبة لهذه القضية _ فإنا نرى إحالة الأوراق _ لهيئة التمييز بالمنطقة الغربية لتمييز الحكم الصادر فيها كالمتبع . والله يحفظكم . والسلام .

(ص/ق ۱/۱۱۹۹ في ۱۳۸۷/۳/۱۹)

(٣٧٤ - استشمام من اتهم بالسكر بخلاف من لم يتهم) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على صورة خطابكم التعميمي بشأن موضوع استشام السائقين في حوادث السيارات ، وقيام الشرطة في كافة الحوادث بشم أفواه السائقين ، وبعثهم إلى الصحة للكشف عليهم والتأكد من عدم تناولهم مسكراً ومخدرات وما أشرتم إليه من أن قاضي المستعجلة الأولى يصر على عمل الاستشهام ،

مفسراً أمر سمو وزير الداخلية بخطابه رقم ٩/٣٩٩٧ في ١٣٨٤/١١/٢٧ عدم اتخاذ هذه الاجراءات قاعدة عامة على أنه خاص بالسائقين فقط، وصدور أمركم بانفاذ الأمر إليه على عموم الحوادث والقضايا بدون استثناء وحيث نص على أن الشم من شأنه إهدار كرامة المواطنين فيعتمد على العموم بدون استثناء .

ونشعر سموكم أنه إن كان المراد من هذا هو منع استشهام من لا تقوم حوله شبهة في تناوله المسكر لما في ذلك من إهانة كرامتهم وإساءة الظن بهم . فهذا صحيح . أما إن كان المقصود هو منع الاستشهام مطلقاً سواء في ذلك من تبدو منه بوادر تقوي شبهة (١) المسئولين في تناوله المسكر ومن لا تحوم حوله شبهة في ذلك فهذا خطأ ظاهر لا يجوز ، ويتنافى مع مقتضى القواعد الشرعية ؛ لأن في هذا الاجراء سداً لطريق صحيح من طرق معرفة حقيقة حال المتهم وإبطال لأمارة وعلامة يتحقق بها ثبوت التهمة ؛ ذلك أن وجود رائحة الخمر في المتهم قرينة ظاهرة على تناوله المسكر ، وعليه تدل سنة رسول الله ﷺ ، وهو الذي اصطلح عليه الناس ، وهو مذهب مالك ، وأحمد في غالب نصوصه ، وغيرهما وحكم عمرو ابن مسعود رضي الله عنهما ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة بوجوب الحد برائحة الخمر من في الرجل أو قيئه خمراً اعتماداً على هذه القرينة الظاهرة ؛ فقد روى النسائي والدار قطني عن السائب بن يزيد : أن عمر خرج عليهم ، فقال : إني وجدت من فلان ربح شراب فزعم أنه شرب الطلاء ، وإني سائل عما شرب ، فان كان مسكراً جلدته . فسأل عنه فقيل له : إنه يسكر فجلده عمر الحد تاماً . وقال علقمة : كنت بحمص فقرأ ابن مسعود سورة يوسف ، فقال رجل : ما هكذا أنزلت . فقال عبد الله : والله لقد قرأتها على رسول الله ﷺ . فقال : أحسنت . فبينها هو يكلمه إذ وجد منه ربح الخمر ، فقال : أتشرب الخمر وتكذب بالكتاب ؟! فضربه الحد . متفق عليه . وجاء في إحدى روايات حديث ماعز عند مسلم وأبي داود « أن النبي ﷺ ، سأل ماعزاً : أشْرِبَ خَمْراً ؟ فقال : لا . وأنه قام رجل فاستنكه فلم يجد منه ريحاً » .

رز) عند

ومن هذا يتضح أن منع الاستشهام لا ينبغي ولا يجوز ، لا سيها في هذا الزمان الذي استشرى فيه الشر والفساد ، وكثر المنهمكون في تناول المسكرات والمخدرات ، ولا يخفى أن التساهل في مثل هذا سبب لتعطيل حد من الحدود وتجرئة لأهل الفجور على التهادي في الضلال والفساد ؛ لذا فانه ينبغي ملاحظة ما ذكرنا ، والتنبيه على من يلزم بذلك .

كما نلفت نظر سموكم إلى أن الواجب في مثل هذه الأمور الكتابة للجهة المختصة التي هي رئاسة القضاة للقيام حول ذلك بما يلزم . وفق الله الجميع . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق/ ۱/۲٤٤۸ في ۲/۲۸۰/۱)

(٣٧١٥ ـ أقر بشربه المسكر ولم يرجع)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي الموقر السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى خطابكم رقم ١٠١٠٨/٢٩/٧ ـ وتأريخ ١٣٧٤/١٢/١٦ المتهم بالافطار المرفق به المعاملة الحاصة بقضية السجين عيد بن محمد المتهم بالافطار في رمضان وشرب المسكر .

ونفيدكم أنه قد جرى الاطلاع على كامل المعاملة ، ونرى تأييد ما ارتآه رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة من أنه لايكفي في عقوبة الينعاوي التعزير الذي قرره عليه قاضي المستعجلة الأولى ؛ بل لا بد من إقامة حد المسكر عليه لاقراره بشرب المسكر وعدم وجود رجوع صريح عن هذا الاقرار ، والسكم المعاملة معادة من طيه . والسلام .

(ص/ف ١٦ في ١٦/٤/٥١) (١)

(٣٧١٦ ـ وجد معهم خمر وغلمان فعزروا)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية حفظه الله تعالى آمين

(١) وإذا رجع عن اقراره سقط الحد - أنظر فنوى في (بات حد الزنا) برقم (١٠٦ في ١٠/ ١٠/٧٠)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم الموجه لنا برقم ٦٥١٥ وتأريخ ١٣٨٣/٦/٨ على الأوراق المرفقة الخاصة بأحد عشر الشخص الذين ألقي القبض عليهم في الأحساء ولديهم آلة طرب وزجاجتا خمر ومن بينهم ثلاثة غلمان حديثوا السن ، وذلك في ليلة ١٣٨٣/٤/٣ ونشعر سموكم أنه قد جرى الاطلاع على ما قرره قاضي المستعجلة في الاحساء من التعزير للمذكورين ؛ وذلك بجلد كل واحد منهم سبعة أسواط زيادة على ما مر من سجنهم ، ويزاد في ضرب كل من مبروك ابن عبد الله سبعة أسواط أخرى .

وبتأمل الموضوع ودراسة الأوراق ظهر أن ما قرره من التعزير فيه قصور ظاهر وعليه فانه يلزم الزيادة في تعزيرهم وذلك بأن يجلد عبد الله بن عبد الرحمن الذي ذكر رئيس هيئات الأحساء أن قارورتي الخمر وجدتا في سيارته ثلاثين جلدة ، وكذلك المطرب مبروك يجلد ثلاثين جلدة ، والبقية يزاد في تعزيرهم بحيث يضرب كل واحد منهم عشرة أسواط ، ويكون ذلك علناً بالسوق ردعاً لهم ولأمثالهم ، لأن قضيتهم قد اشتهرت ، وأنواع هذه الاجتماعات على السكر والملاهي قد كثرت ، ويكون تعزيرهم جميعا بالبلاد التي وقع فيها الحادث وهي الأحساء . والله يتولاكم . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ١/٩٩٢ في ١/٩٩٢))

(٣٧١٧ - تعزير صانع الخمر ولو بالقتل اذا رآه الامام)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد ورئيس على الوزراء الأمير فيصل أيده الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى ما جاء بخطاب سموكم المرفق رقم ١١٨٣٣ وتأريخ ١٣٧٧/١٠/١ ومشفوعه مذكرة الشيخ عمر بن حسن تأريخ ١٠/١٠/١٠ عن الشخص المدعو محمد بن الذي وجد عنده مقاطع خور وآلات تصفية وثهان تنك خمر وجحلتان خر ، وما اقترحتم سموكم أن هذا الشخص

يقتل تعزيراً له ، وردعاً له وردعاً لغيره . وابدي لسموكم أنه متى رأت الأنظار العالية أن في قتله حسماً لهذا الفساد ساغ تعزيره بالقتل . وغير حافي أن في القتل حول هذه المفسدة وغيرها من المفاسد المعلوم سريانها من سد أبواب الشر وارتداع أرباب المعاصي ما الله به عليم . والسلام عليكم ورحمة الله .

(ص/م/ ٢٨٥٩ في ٢٨٥٧/ ١٣٧٧)

(٣٧١٨ ـ إذا وجد شخص في بيت صانع الخمر)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير لخطاب سموكم رقم ١/١٠٥٦٢ في ١/٢٨٦/٧/٣ ومشفوعه الأوراق الخاصة بقضية محمد بن عبد الله بن وترغبون الاطلاع على المقرارات المدرجة الصادرة من فضيلة قاضي المستعجلة الأولى واشعاركم بها نراه في ذلك ، وما تتخذونه فيها يردكم من فضيلته في المستقبل من أمثال ذلك .

ونشعركم أنه بالنسبة لأحمد بن عباس لم نر في القرار ما يدعو إلى بعشه إلى مكتب مكافحة المخدرات ؛ لأن مجرد وجوده في بيت الذي يصنع الخمر لا يقتضي التشديد في التحقيق حتى يعترف بأن له يداً في صنع الخمر ، ولكن ينبغي تعزيره بها يراه حاكم القضية . أما القضايا التي ترد مستقبلا فلا نتمكن من تقرير قاعدة عامة فيها لأن كل قضية لها ملابساتها الخاصة بها . . والله يحفظكم . والسلام .

(ص/ق ۱/۳۲۷۷ في ۱/۳۸٦/۸/۲۷)

(٣٧١٩ ـ دلال في بيع الخمر وهو مريض)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم برقم ٦١٨٦ وتأريخ ٣٠/٥/٣٠ على الأوراق المرفقة الخاصة بقضية السجين في تهمة الدلالة في بيع الخسر محمد عبد

الباسط السوداني الذي صدر في حقه القرار الشرعي من المستعجلة الأولى رقم ١٢٥ وتأريخ ١٢/١/١٣٨٤ بجلده خمسة وسبعين سوطاً في ساحة العدل بعد صلاة الجمعة ، وسجنه خمسة أشهر اعتباراً من دخوله السجن ، وإبعاده إلى بلاده ، وعدم تمكينه من العودة ، ثم قدم استدعاءه المرفق لسموكم بطلب اعفائه من الجلد نظراً لعدم تحمله للجلد بسبب العملية الجراحية التي أجريت له بالمستشفى . وترغبون الاطلاع وابداء مرئياتنا حيال ذلك .

وعليه نشعركم أنه بالاطلاع على الأوراق وجد من بينها تقرير طبي من مستشفى الملك سعود بالرياض برقم ٣/٤٦٥٧ وتأريخ ١٣٨٤/٤/٢٤ جاء فيه: أنه بالكشف على محمد عبد الباسط السوداني تبين أنه مصاب بارتفاع الضغط وعدم انتظام ضربات القلب وتضخم بالكبد، وعمل له عملية بواسير إثر نزيف من الشرج، وحالته الصحية تمنعه من تحمل الشدة، وخاصة ارتفاع ضغط الدم وتضخم الكبد، كها وجد أيضا الخطاب الصادر أخيراً من فضيلة قاضي المستعجلة الأولى بعدد (٩١٤) وتأريخ ٥١/٥/١٠ المتضمن أن محمد عبد الباسط السوداني يعالج وبعد برئه ينفذ عليه الحكم، وأن يبقى سجيناً حتى ينفذ عليه الحكم، وأن يبقى سجيناً حتى ينفذ عليه الحكم.

والذي نراه والحالة ما ذكر بعاليه أنه إذا كانت مدة السجن المحكوم بها عليه قد انتهت أن ينفذ عليه الحكم ويكون الضرب خفيفاً يؤلمه ولا يخشى منه مضرة على جسمه . والله بحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ١/٦٥٥ في ١/٦٨٤/٦/١٤)

> (۳۷۲۰ ـ تعزير أناس أنشئوا مصنع خمر ، وأناس وجد لديهم حشيش وأفيون)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة الشيخ المكرم رئيس محكمة تبوك سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابك لنا برقم ١١٣/٢١٨٢ وتأريخ المحصر المتضمن السؤال عن « ثلاث مسائسل » : الأولى ـ شخص

أو أشخاص ثبت انشاؤهم مصنع خر فهاذا يجب عليهم ؟ الثان ـ شخص أو أشخاص وجد لديهم حشيش وأفيون لأجل البيع والشراء فيه فهاذا يجب عليهم ؟

الشالث ـ ادعى مدع على آخر أنه أودع عنده مبلغاً قدره أربعة آلاف ريال والمدعى عليه قد أنكر المدعى به وبطلب البينة من المدعي أحضر شاهداً شهد بأن المدعي أعطى المدعى عليه صرة من النقود ولا يعلم قدرها ، وذكرت أنك لم تكمل النصاب بيمين المدعى لأن الشاهد لم يشهد طبق دعواه .

والجواب عن « المسألة الأولى »: أنه ينبغي تغليظ العقوبة على من أنشأ مصنعاً للخمر ؛ وذلك بسجنه ، وتكرار التعزير عليه أمام الناس ، مع الاعلان عن جريمته عند تعزيره ؛ لأن ذلك أبلغ في الزجر عن مثل عمله ، وإن كان على المصنع مملوكاً له فيهدم من باب التعزير بالمال ، وقد قال شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله روحه : والتعزير بالمال سائغ شرعاً إتلافاً وأخذاً ، وهو جار على أصل أحمد ؛ لأنه لم يختلف أصحابه أن العقوبات في الأموال غير منسوخة على أصل أحمد ؛ لأنه لم يختلف أصحابه أن العقوبات في الأموال غير منسوخة . اه . لاسيها ومثل هذه المعصية شرها كثير ، وضررها متعد إلى الغير ؛ فيتعين أن يعزر صاحبها بها يوجب الردع والزجر عن تعاطيها .

وأما « المسألة الثانية » فالحكومة وفقها الله قدرت عقوبة مغلظة على من يتعاطأ البيع والشراء في الحشيش أو الأفيون ، ولم تترك النظر في ذلك للقضاة ، ولمغلظ تحريم الحشيش وعظيم ضرره ؛ مع أن الراجح أن التعزير يرجح فيه إلى ولي الأمر ؛ فان الذي ينبغي أن ترفع ما ثبت لديك في هذا إلى ولاة الأمور لاجراء ما يرونه رادعاً لأمثال هؤلاء الفساق والمفسدين .

(ص/ف ۱۰۳۰ في ۱۰۳۸/۱۱/۳)

(٣٧٢١ ـ حقيقة الحشيش والأفيون) (١)

الحشيشة (٢) أخبث من الخمر وأشد ، وهي شيء ناشف ، وفيه من الضرر غير الضرر الديني شيء عظيم ، حتى يجن وتذهب باءته وغير ذلك .

يقول الشيخ إن الخمر في النجاسة بمنزلة البول ، والحشيشة بمنزلة الغائط ------

 ⁽١) الأقيون عصارة لبئية تستخرج من الحشيخاش يستعملها المدمنون للتخدير ، وفيها مواد منومة (نارية)
 (٢) الحشيشة ، أو ، قتب الهند ، تبات منوي زواعي يستخرج مسحوقه من سن است الدكر ، يرغب فيه المدمنون على المخدوات. (المنجد اختصار)

(۳۷۲۲ ـ حكم بجلده ثمانين)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على أوراق المعاملة المشفوعة الواردة إلينا رفق خطاب رئاسة مجلس الوزراء برقم ٤٨٣٤ وتأريخ ١٣٨١/٣/١٣ المتعلقة بقضية فتحي أحمد عثمان ومحمود أحمد الخطيب المصريين كلاهما من بحارة الباخرة ـ تالودي ـ المتهمين بحيازة الحشيش المخدر ، كها جرى الاطلاع على القرار الشرعي الصادر من المحكمة المستعجلة في جده برقم ٤٥٨ وتأريخ ٥-٦/٩/٩/١٠ المتضمن الحكم باقامة حد المسكر على محمود أحمد الخطيب بجلده ثهانين جلده أو تعزيره وتعزير صاحبه فتحي أحمد عثمان موكول إلى نظر ولي الأمر . . الخ وبتأمل ما أجراه لم يظهر لنا به ما يوجب الملاحظة . والسلام عليكم .

(ص/ق ۱/۷٤۹ في ۱/۳/۳/۲۳) (۱)

(٣٧٢٣ ـ تحديد تعزير من وجد معه الأفيون راجع لولي الأمر) من محمد بن ابراهيم إلى صاحب السمو الملكي أمير الرياض سلمه الله

ثم نعيد لكم المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ١٤٨٠١ وتأريسخ المعادي حيث قد وجد بحوزته المتعلقة بالمدعو محمد سعيد العامودي حيث قد وجد بحوزته قطعتان صغيرتان من الأفيون بداخل علبة ، واعترف أنه اشترى ذلك في الأصل من المكلا بحضرموت ، وأنه استعمله كدواء . وأرفع لكم سلمكم الله أن هذا الفعل من العامودي موجب للتعزير راجع إلى ما يراه الامام بحسب نظره الاجتهادي الشرعي ، فمرجع هذه المسألة إلى الملك ليجري فيها مسايراه . والله بحفظكم ، (الختم) .

(ص/م ٥٨٥ في ١٣٧٤/٧/٤)

⁽١) وانظر تمزير من اتهم ببيع الحشيش في فتوى في الاترار يرقم (١٤/٠) في ١٤/٠٠ مد مد ر

(٣٧٢٤ - حبسه ثلاثة أشهر وجلده ثلاثين)

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم رئيس ديوان جلالة الملك وفقه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى درس المعاملة المحالة بخطابكم رقم ١٠٧٧/٢٣/٧ وتأريخ السلام المتعلقة باتهام عمر أحمد سنته اليهاني بأن القطعة التي وجدت معه والتي ألقاها من نافذة المنطقة مادة أفيون مخدر ، وعلى القرار الصادر من قاضي المستعجلة رقم ٩٨ وتأريخ ١٠٧٧/١/١٤ ، كها اطلعنا على تدقيق الحكم لرئيس المحكمة الشيخ ابن دهيش برقم ٤/٩٨ وتأريخ ١٣٧٧/٢/٦

وبتأمل جميع ما ذكر ظهر ثبوت اتهام المتهم عمر أحمد سنته بها نسب إليه من اقتناء قطعة من الأفيون ؛ لوجود القرائن الدالة على ذلك ، مع افادة بعض الأطباء ، وان نفى ذلك أطباء آخرون فان التهمة بحالها ، وإذا اقتصر في تقرير المذكور على حبسه المدة الماضية المقاربة ثلاثة أشهر وجلد نحو ثلاثين جلدة تعزيراً (إن لم يكن جلد) كان في ذلك إن شاء الله كفاية ثم يخلى سبيله ، والله يحفظكم

(ص/ف ۳۳۷ فی ۱۳۷۷/۳/۲۵)

(٣٧٢٥ ـ حكم بتعزيره على حيازته الحشيش وبيعه ثلاثين جلده مع السجن والغرامة)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فسالاشارة إلى المعاملة المرفوعة إلينا من المحكمة الكبرى بالرياض رفق خطاب فضيلة القائم برئاستها رقم 1/۲۱۲۳ وتأريخ ۲۰/۵/۲۰ بصدد تضية سعد الدوسري والمحكوم عليه بحد السكر لقاء اعترافه بتناول الحبوب المخدرة على حد قوله ، ثم تبين أن الحبوب المذكورة ليست مخدرة وإنها هي منومة فقد أحلنا المعاملة إلى حاكم القضية الشيخ محمد بن عيسى بموجب خطسابنا رقم 1/٣/١٤٦١ في ١٣٨٣/٦/٤ في وددتنا بخطابه رقم ٣ في

۱۳۸۳/۷/۲ المتضمن رجوعه عن حكمه باقامة حد السكر على سعد الدوسري بعد أن تبين له أن الحبوب التي ثبت تناول الدوسري لها منومة وليست محدرة . وحيث أنه قد ثبت حيازته للحشيش المخدر وبيعه وتقرر سجنه وغرامته فانه يقرر عليه تعزيره ثلاثون جلدة إلى آخر ما ذكر . وحيث أنه ليس لدينا ما يعترض به على ما قرره فضيلته نعيد إليكم كامل أوراق المعاملة . والله بحفظكم

رئيس القضاة ... (ص/ق ١/١٢٦٤ في ١/٨/٣٨٣)

(٣٧٢٦ ـ يتساهل في عقوبة من يجهل الأفيون ـ) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير لخطابكم المرفق برقم ٢/س وتأريخ ١٣٨٧/١/١ المرفق به عريضة السجين عبد الله بارحيم بخصوص شكواه من الحكم الصادر عليه من فضيلة قاضي محكمة المستعجلة بجده ـ وعليه إذا كان ما ذكره الرجل صحيحاً وأن عمره قد تجاوز الثهانين وتحققتم عنه ، وأنه قد بلغ به الغبا إلى أنه قد خفي عليه شأن الأفيون فمثل هذا يتساهل في عقوبته فيعزر نظراً لتبريره وكبره وادعائه جهالة المسكرات . والله يحفظكم .

رئيس القضاة ﴿) (ص/ق ٢/١٧٥٤ في ٣/١٧٨١)

(٣٧٢٧ ـ مات مهرب مخدرات قبل استيفاء التعزير منه بالمال) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطاب سموكم رقم ١/٣٠٦٠٠ وتأريخ الامراق المشفوعة به بشأن تركة محمود محمد شطا الذي توفى

سجيناً في قضية مخدرات قبل انتهاء محكوميته وقبل أن يدفع الغرامة التي سبق أن قررت عليه . وقدرها عشرة آلاف ريال . وقد ترك وراءه ألف ريال وخمسائة ريال وثهانين ريال وجنيه ذهب وساعتين يدويتين . وقد كتبتم لإمارة مكة برقم ١٧٦٥ في ٢٩/٤/١٩٨ بأنه إذا كان قد دفع الغرامة فتسلم المخالفات لبيت المال لتسليمها لورثته ، وان كان لم يدفع الغرامة فيبعث المبلغ لمؤسسة النقد لاحتسابه من أصل الغرامة . وفي هذه الأثناء كان الورثة قد تقدموا لامارة منطقة مكة طالبين تسليمهم تركة مورثهم . فأحيلوا لمحكمة مكة التي قررت بموجب الصك المرفق برقم ١٣٨٦/٣ في ١٣٨٦/٥/١ الحكم على مدير بيت بموجب الصك المرفق برقم عن تركة المتوفى المذكور وتسليمها للورثة ، وصدق على الحكم من قبل هيئة التمييز برقم ١٨٧ في ١٣٨٦/٦/١ وأخيراً أشار سموكم إلى أن مثل هذا الموضوع يحتاج إلى قاعدة شرعية يمكن الاعتهاد عليها وترغبون الافادة بها نهاه .

وعليه نشعر سموكم أن هذه الغرامة قررت من قبل ولي الأمر من باب التعزير ، لأن التعزير التعزير ، لأن التعزير متعلق بحال الحياة لقصد ردعه عن أن يعود ، وحينئذ فانه لا يجوز أخذها ولا شيء منها من تركته . والله يحفظكم . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۳۸۱۱ في ۱۲/۳۸۱۱)

(۳۷۲۸ - إذا شرب الكلونيا المسكرة حد ثهانون ، وأتلفت) من محمد بن ابراهيم إلى صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على المعاملة المبعوثة إلينا بخطاب رئاسة مجلس الوزراء برقم وتاريخ / / المختصة باتهام الأشخاص المذكورة أسهاؤهم في مذكرة رئيس ديوان مجلس الوزراء بشرب المسكر من مادة الكلونيا ، مضافاً إلى ذلك ارتكاب أحد المتهمين وهو المدعو سليم بن فعل الفاحشة النكراء بالمدعو سعيد واعترافها بذلك ، كها اطلعنا على القرار الصادر من

قاضي مستعجلة الدمام سابقاً على المهنا المتضمن أنه بناء على اعتراف كل من المتهمين بشرب المسكر فقد صدر الحكم لاقامة حد السكر عليهم ثمانون جلدة على كل واحد منهم علناً بحضرة طائفة من المسلمين ، وإتلاف ما وجد من زجاجات المادة المسكرة ، كما تضمن أيضاً ترك أمر الذين اعترفا بفعل الفاحشة لولي الأمر ليقرر ما يراه رادعاً ومتمشياً مع العدالة . إلى آخر ما تضمنه القرار المومى إليه .

بدراسة وتأمل ما مر ذكره وجدنا ما قرره القاضي المذكور بالنسبة لاقامة الحد في حق شاربي الخمر إجراء ظاهره الصحة . أما بشأن مسلم العماني وسعيد بن العماني فنرى أن تحال قضيتهما إلى المحكمة الكبرى بالدمام للنظر فيها من جميع الوجوه ، والقيام حولها بها يلزم شرعاً . والنسلام . رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۱۱۵٦ فی ۱۳۸۲/٤/۲۱)

(٣٧٢٩ ـ فتوى في الموضوع)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي محكمة بيشه سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنعيد لك برفقه الأوراق المرفوعة إلينا رفق خطابك رقم ١٩٧٢ وتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٠ الخاصة بقضية مصلح بن وعلي بن الذي ثبت شربها للمسكر ، وحكمتم عليها بحد المسكر ثمانين جلدة ، مع سجنها أربعة أشهر ابتداء من تاريخ سجنها ، كها حكمتم باتلاف قوارير الكلونيا الموجودة في دكاكين بيشه من ذلك النوع الذي شرب منه المذكوران وأسكرهما ، وقد صدقت هيئة التمييز بالمنطقة الغربية على ما حكمتم به من الحد والسجن أما اتلاف الكلونيا فقالت الهيئة : إن ذلك راجع لولي الأمر ، وذكر رئيس الهيئة في خطابه الموجه لكم برقم ١٣٨٩ وتأريخ ١١٨٤/١١/١٤ أنه لا يوافق على ما ذكرتموه من الاتلاف للكلونيا ، لأنه ليس من اختصاصهم ، وأن ذلك على ما ذكرتموه من الاتلاف للكلونيا ، لأنه ليس من اختصاصهم ، وأن ذلك ليس موجوداً في بيشه فقط ؛ بل ذلك موجود في مكة وجدة والمدينة والطائف وغيرها . وجاء في خطابك المشار إليه أنك لم تحكم إلا باتلاف ما كان من ذلك النوع المسكر ، وأنك تعتقد أن الحكومة لو اطلعت على هذا النوع من الكحول

لأمرت باتلافه ، وأنه اتضح لك أخيراً أنه لم يوجد في الدكاكين لديكم شيء من القوارير التي شرب من نوعها المذكوران . وختمت خطابك بالرغبة في الافادة بها نراه .

وعليه نشعرك أنه بدراسة الأوراق ظهر أن ما حكمت من إتلاف الكلونيا المسكرة في محله . . وحيث اتضح لك عدم وجود شيء منها بالدكاكين لديكم فان هذا الموضوع يعتبر منتهياً . والله يتولاكم . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق/۱۲۹/۱۶۹ في ۱/۳/۱۲۹۰) (۱)

(٣٧٣٠ ـ حقيقة الكلونيا)

الكلونيا كثير منها فيه كثير من الخمر ، وبعضها فيه شيّ عليل ، والدكاتر يعرفون هذا ولا يتجاحدونه ، ويحذرون منها .

وسألت بعض الأطباء فقال : إنها فيه من الطيب تقطير فقط وإلا فالكل كحول أي خمر . والمعروف أن الخمر نجسة .

٣٧٣١ - فت وى
ساحة مفتي الديار السعودية
الشيخ محمد بن ابراهيم
في حكمه
(شرب الدخسان)
بسد الله الرحن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده . وبعد :

فقد سئلت عن حكم التنباك الذي أولع بشربه كثير من الجهال والسفهاء مما يعلم كل أحد تحريمنا إياه نحن ومشائخنا ومشائخ مشائخنا ومشائخهم وكافة المحتند من أئمة الدعوة النجدية وسائر المحققين سواهم من العلماء في عامة الامصار من لدر حدد بعد الألف بعشرة أعوام أو تحوها حتى يومنا هذا ، استنادا على الأصول الدرعية ، والقواعد المرعية .

⁽۱) والمسر تشرق ۱۱ ۱۱ کو ۱۳ مر ۱۸۸ هـ .

وكنت رأيت عدم إجابة السائل لذلك ، لكن تظراً إلى أن للسائل حقاً وإلى فشو تعاطي هذا الخبيث بها لا يخطر على البال آثرت الجواب على ذلك .

فأقول : لا ريب في حبث الدحان ونتنه ، وإسكاره أحياناً ، وتفتيره .

وتحريمه بالنقل الصحيح ، والعقل الصريح ، وكلام الأطباء المعتبرين . أما النقل الصحيح فقول الله تعالى : (الله يُعَوْنَ الرَّسُول النَّبِي الْامِّي الله يَعَلَوْنَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالانْجِيلِ يَامُرهُمْ بِالمُعْرُوفِ ويَنْهَاهُمْ عَن الله عَدْرُوفِ ويَنْهَاهُمْ عَن الله عَمر رضي الله عنها أن النبي عَلَيْهُمُ الخَبَائِثُ) (١) . وفي الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنها أن النبي عَلَيْهُ قال : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَرْ حَرَامٌ » . ولموى أبو داود والترمذي وحسنه ، عن عائشة مرفوعاً : « كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ وَمَا أَسْكَرَ الْفَرقُ مِنْهُ فَمِلُو الكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ » .

وكل من الآية الكريمة والأحاديث الصحيحة دال على تحريمه ؛ فانه خبيث، مسكر تارة، ومفتر أخرى، لا يهارى في ذلك إلا مكابر للحس والواقع.

ولا ريب أيضا في إفادتها تحريم ما عداه من المسكرات والمفترات.

وروى الامام أحمد وأبو داود ، عن أم سلمة رضي الله عنها ، قالت : ﴿ نَهَىٰ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفَتَّرٍ » . قال : الحافظ الزين العراقي اسناده صحيح ، وصححه السيوطي في ﴿ أَلِجَامِعِ الصغيرِ » .

وفيه من إضاعة المال واستهلاك المبالغ الطائلة المسببة لضلع الدين الحامل على بيع كثير من ضروريات الحياة في هذا السبيل مالا يسع أحداً إنكاره. وفي الصحيحين عن النبي عليه أنه قال: « انَّ الله حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوْقَ الْأُمَّهَاتِ ، وَوَأَدُ الْبَنَاتِ ، وَمَنْعاً وَهَاتِ ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيْلَ وَقَالَ وَكَثْرَةَ السُّؤالِ ، وَإضَاعَةَ اللَّالَ ».

يوضحه ما سنذكره من كلام العلماء من أرباب المذاهب الأربعة ؛ فممن ذكر تحريمه من فقهاء الحنفية الشيخ محمد العيني ذكر في رسالته تحريم التدخين من أربعة أوجه :

« أحدها » : كونه مضراً للصحة بأخبار الأطباء المعتبرين ، وكل ما كان كذلك يجرم استعماله اتفاقاً .

⁽١) سورة الاعراف - أية ١٥٧

« ثانيها » : كونه من المحدرات المتفق عليها عندهم ، المنهي عن استعمالها شرعاً ؛ لحديث أحمد ، عن أم سلمة : « نَهَىْ رَسُوْلُ الله ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفَسِّرٌ » . وهو مفتر باتفاق الأطباء ، وكلامهم حجة في ذلك وأمثاله باتفاق الفقهاء سلفاً وخلفاً .

« ثالثها » : كون رائحته الكريهة تؤذي الناس الذين لا يستعملونه ، وعلى الخصوص في مجامع الصلاة ونحوها ، بل وتؤذي الملائكة المكرمين . وقد روى الشيخان في صحيحيهما ، عن جابر مرفوعاً : « مَنْ أَكِلَ ثُوماً أو بَصَالًا فليعتزلنا وليعتزل مَسْجِدَنَا وليُقْعُدُ في بُيْتِهِ » . ومعلوم أن رائحة التدخين ليست أقل كراهية من رائحة الثوم والبصل . وفي الصحيحين أيضاً عن جابر رضي الله عنه : « أَنَّ الْمَلَائِكَةُ تَتَأَذَى عِماً يَتَأَدَى مِنْهُ النَّاسُ » . وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام انه قال : «مَنْ آذَيْ مُسْلِماً فَقَدْ آذاني ، وَمَنْ آذاني فَقَدْ آذاني وَاه الطبراني في الأوسط عن أنس رضى الله عنه بأسناد حسن .

« رابعاً » : كونه سرفاً ؛ إذ ليس فيه نفع مباح خال عن الضرر ؛ بل فيه المضرر المحقق بأخبار أهل الخبرة . ومنهم أبو الحسن المصري « الحنفي » قال ما نصه : الآثار النقلية الصحيحة ، والدلائل العقلية الصريحة تعلن بتحريم الدخان .

وكان حدوثه في حدود الألف ، وأول خروجه بأرض اليهود والنصارى والمجوس ، وأتى به رجل يهودي يرعم أنه حكيم إلى أرض المغرب ، ودعا الناس إليه ، وأول من جلبه إلى البر الرومي رجل اسمه الانكلين مسن النصارى . وأول من أخرجه ببلاد السودان المجوس ، ثم جلب إلى مصر والحجاز وسائر الأقطار .

وقد نهى الله عن كل مسكر . وإن قيل : إنه لا يسكر فهو يخدر ويفتر أعضاء شاربه الباطنة والظاهرة ، والمراد بالاسكار مطلق تغطية العقل وإن لم تكن معه الشدة المطربة ، ولا ريب أنها حاصلة لمن يتعاطاه أول مرة ، وإن لم يسلم أنه يسكر فهو يخدر ويفتر .

وقد روى الامام أحمد وأبو داود عن أم سلمة : « أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَىٰ عَنْ كُلُّ مُسْكِرٍ وَمُفَتَّرٍ » . وقال العلماء : المفتر ما يورث الفتور والخدر في الأطراف . وحسبك بهذا الحديث دليلا على تحريمه ، وأنه يضر بالبدن والروح ويفسد القلب ويضعف القوى ، ويغير اللون بالصفرة .

والأطباء مجمعون على أنه مضر ، ويضر بالبدن ، والمروءة ، والعرض ، والمال ، لأن فيه التشبه بالفسقة ، لأنه لا يشربه غالباً إلا الفساق والأنذال ، ورائحة فم شاربه خبيثة . ا هـ .

ومن فقهاء والحنابلة والشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب قدس الله أرواحهم ، قال في أثناء جوابه على و التنباك ، بعد ما سرد نصوص تجريم المسكر ، وذكر كلام أهل العلم في تعريف الاسكار : ما نصه :

وبها ذكرنا من كلام رسول الله على وكلام أهل العلم يتبين لك تحريم التتن الذي كثر في هذا الزمان استعماله ، وصح بالتواتر عندنا والمشاهدة إسكاره في بعض الأوقات ، خصوصاً إذا أكثر منه أو أقام يوماً أو يومين لا يشربه ثم شربه فانه يسكر ويزيل العقل ، حتى إن صاحبه يحدث عند الناس ولا يشعر بذلك نعوذ بالله من الخزي وسوء البأس ، فلا ينبغي لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يلتفت إلى قول أحد من الناس إذا تبين له كلام الله وكلام رسوله في مثله من المسائل ، وذلك لأن الشهادة بأنه رسول الله على تقتضي طاعته فيها أمر على وزجر ، وتصديقه فيها أحبر .

وأجاب الشيخ عبد الله أبا بطين رحمه الله عن « التنباك » بقوله : الذي نرى فيه التحريم ؛ لعلتين :

واحداهما، حصول الاسكار فيها إذا فقده شاربه مدة ثم شربه أو أكثر ، وإن لم يحصل إسكار حصل تخدير وتفتير . وروى الامام أحمد حديثاً مرفوعاً ، أنه يجلج و نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُقَتِّر ، .

و و العلة الثانية ، : أنه منتن مستخبث عند من لم يعتده ، واحتج العلماء بقوله تعالى : (وَيُحَرَّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) وأما من ألفه واعتاده فلا يرى خبثه ، كالجعل لا يستخبث العذرة .

ومن فقهاء الشافعية والشيخ الشهير بالنجم الغزى الشافعي قال ما نصه:

والتوتون الذي حدث ، وكان حدوثه بدمشق سنة خمس عشرة بعد الألف يدعي شاربه أنه لا يسكر ، وإن سلم له فانه مفتر وهو حرام ، لحديث أحمد

يسنده ، عن أم سلمة ، قالت : « نَهَى رَسُولُ اللّهِ ﷺ عَنْ كُلّ مُسْكِرٍ وَمُفَتّر » قال : وليس من الكبائر تناوله المرة أو المرتين ، أي بل الاصرار عليه يكون كبيرة كسائر الصغائر .

وقد ذكر بعض العلماء : أن الصغيرة تعطى حكم الكبيرة بواحدة من خمسة أشياء :

إحداها: الاصرار عليها.

والثانية : التهاون بها ، وهو الاستخفاف وعدم المبالاة بفعلها .

والثالثة : الفرح والسرور بها .

والرابعة : التفاخر بها بين الناس .

والخامسة : صدورها من عالم أو ممن يقتدي به

وأجاب الشيخ خالد بن أحمد من فقهاء « المالكية ، بقوله :

لا تجوز إمامة من يشرب التنباك ، ولا يجوز الاتجار به ولا بها يسكر . إهـ . وممن حرم السدخان ونهى عنه من « علماء مصر » الشيخ أحمد السنهوري

البهوتي الحنبلي . وشيخ المالكية ابراهيم اللقاني .

ومن عِلمًا • المغرب » أبو الغيث القشاش المالكي .

ومن علماء « دمشق » النجم الغزي العامري الشافعي .

ومن علماء « اليمن ، ابراهيم بن جمعان ، وتلميذه أبو بكر الأهدل .

ومن علماء « الحرمين » المحقق عبد الملك العصامي وتلميذه محمد بن علان شارح رياض الصالحين ، والسيد عمر البصري .

وفي الديار « الرومية » الشيخ محمد الخواجة ، وعيسى الشهادي (١) الحنفي ومكي بن فروخ والسيد سعد البلخي والمدني ، ومحمد البرزنجي المدني الشافعي . وقال رأيت من يتعاطاه عند النزع يقولون له : قل لا إله إلا الله . فيقول . هذا تتن حار . كل هؤلاء من علماء الأمة وأكابر الأثمة أفتوا بتحريمه ونهوا عنه وعن تعاطيه .

د ١٠) في التواكه المعديدة (الشهاري) بالواو

وأمراض عسرة كالسعال المؤدي إلى مرض السل الرئوي ، ومرض القلب ، والموت بالسكتة القلبية ، وتقلص الأوعية الدموية بالأطراف . وغير ذلك مما يحصل به القطع العقلي أن تعاطيه حرام ؛ فان العقل الصريح كما يقضي ولا بد بتعاطي أسباب الصحة والحصول على المنافع كذلك يقضي حتماً بالامتناع من أسباب المضار والمهالك والمبالغة في مباعدتها ، لا يرتاب في ذلك ذو لب البتة .

ولا عبرة بمن استولت الشبهة والشهوة على أداة عقله فاستعبدته وأولعته بالأوهام والخيالات حتى بقي أسيراً لهواه مجانباً أسباب رشده وهداه .

وأما كلام الأطباء : فان الحكهاء الأقدمين مجمعون على التحذير من ثلاثة أشياء ومتفقون على ضررها :

أحدها : النتن وهو الروائح المستخبثة بجميع أجناسها وأنواعها .

الثانى: الغبار.

الثالث: الدخان ، وكتبهم طافحة بذلك .

وأما المتأخرون منهم الذين أدركوا هذا النبات الخبيث ، فنلخص ما ذكروه من أضراره وما اشتمل عليه من الأجزاء والعناصر التي نشأت عنها أضراره الفتاكة . وهذا ملخص ما ذكروه :

قالوا: هو نبات حشيش نحدر مر الطعم ، وبعد التحقيق والتجربة ظهر أن النبغ بنوعيه التوتون والتنباك من الفصيلة الباذنجانية التي تشتمل على أشر النباتات السامة كالبلادونا والبرش والبنج وهما مركبان من أملاح البوتاس والنوشادر ، ومنه مّادة صمغية ومادة حريقة تسمى نيكوتين . قالوا : وهي من أشد السموم فعلا . وله استعهالات :

أحدها: استعماله مضغاً بالفم، وهو أقبح استعمالاته وأشدها ضرراً، وهو من المخدرات القوية، فتسري مواده السامة في الأمعاء سريعاً، وتحدث تأثيراً قوياً في الأعصاب البدنية.

والشانية : استعماله استنشاقاً مسحوقاً مع أجزاء منبهة ، وهو مضر أيضاً لاحتوائه على مواد سامة .

والشالث : استعماله تدخيناً من طريق السيجارة ، وهي أعظم أدوات

التدخين ، لأن الدخان يصل إلى الفم حاراً ، ومن طريق النارجيلة والقصبة المعروفة بالغليون .

وقد أثبت الأطباء له مضارا عظيمة ، وقالوا : إنها تكمن في الجسم أولاً ثم تظهر فيه تدريجياً ، وذكروا أن الدخان الذي يتصاعد عن أوراق التبغ المحترقة يحتوي على كمية وافرة من المادة السامة هي النيكوتين ، فاذا دخل الفم والرئتين أثر فيها تأثيراً موضعياً وعمومياً ، لأنه عند دخوله الفم تؤثر المادة الحريقة السامة التي فيه في الغشاء المخاطي فتهيجه تهيجاً قوياً ، وتسيل منه كمية زائدة من اللعاب ، وتغير تركيبه الكيهاوي بعض التغيير بحيث تقلل فعله في هضم الطعام ، وكذلك تفعل في مفرز المعدة كها فعلت في مفرز الفم ، فيحصل الطعام ، وكذلك تفعل في مفرز المعدة كها فعلت في مفرز الفم ، فيحصل حينئذ عسر الحضم ، وعند وصول الدخان إلى الرئتين على طريق الحنجرة تؤثر فيهها المادة الحريقة فتزيد مفرزهما ، وتحدث فيهها التهاباً قوياً مزمناً ، فيتهيج تعطيل الشرايين الصدرية ، وعروض أمراض صدرية يتعذر البرء منها ، وما تعطيل الشرايين الصدرية ، وعروض أمراض صدرية يتعذر البرء منها ، وما يجتمع على باطن القصبة من آثار التدخين الكريهة الرائحة يجتمع مثله على وتضعف المعدة ، ويقل هضم الطعام .

ويحصل عند المباشر له الذي لم يعتده دوار وغثيان وقي، وصداع وارتخاء للعضلات وهي الأعصاب ثم سبات ، وهي كناية عن حالة التخدير الذي هو من لوازم التبغ المتفق عليه ، وذلك لما يحويه من المادة السامة ، ومن اعتاده حصل عنده من فساد الذوق وعسر الهضم وقلة القابلية للطعام مالا يخفى .

والاكثار منه يفضي إلى الهلاك إما تدريجياً وإلا في الحال ، كها وقع لأخوين تراهنا على أيهما أكثر من الآخر فهات أحدهما قبل السيجارة السابعة عشرة ، ومات الآخر قبل أن يتم الثامنة عشرة .

ومن مضاره تخريب كريات الدم ، وتأثيره على القلب بتشويش انتظام ضرباته ، ومعارضته القوية لشهية الطعام ، وانحطاط القوة العصبية عامة ، ويظهر هذا بالخدور والدوار الذي يجدث عقب استعماله لمن لم يألفه .

ويحكي الاستاذ مصطفى الحمامي عن نفسه مرة أنه قال : كنت أمشي يومأ

مع أحد طلبة العلم ، فعرج على بائع دخان اشترى منه سيجارتين أشعل إحداهما وأقسم علي يميناً غليظاً أن آخذها منه وأستعملها . قال : فتناولت السيجارة أجذب في دخانها وأنفخه من فعي دون أن يتجاوز الفم للداخل ، رأى هو ذلك فقال ابتلع ما تجذبه فان قسمي على هذا ، لم أمانع وفعلت ما قال نفساً واحداً والله ما زدت عليه ، وإذن دارت الأرض حولي دورة تشبه دورة المغزل ، فبادرت إلى الجلوس على الأرض ، وظننت بصاحبي الظنون ، وبكل تعب وصلت إلى بيتي وأنا راكب وهو معي يحافظ علي ، وبعد ذلك مكثت إلى آخر اليوم التالي تقريباً حتى أحسست بخفة ما كنت أجده ، فحكيت هذا لكشير من الناس أستكشف ما كان يجبؤ لي في السيجارة ، فعكيت هذا لكشير من الناس أستكشف ما كان يجبؤ لي في السيجارة ، فأخبروني أن الدخان يعمل هذا العمل في كل من لم يعتده ، فقلت : إذا كان نفساً واحداً فعل بي كل هذا فإذا تفعله الأنفاس التي لا تعد كل يوم يجتذبها معتاد الدخان خصوصاً المكثر منه . إ هـ

ومنها إحداث الجنون المعروف بالتوتوني، وهو أن من يترك مسن اعتاد استعمال عند اعتماد استعمال عند المعروف بالتوتونية وأشغال حتى يدخن العماد دخنه سكن حاله .

وقد ذكر جمع من أكابر العلماء وجهابذة الأطباء أن من العقل فضلا عن الشرع وجوب اجتناب التدخين حفظاً للصحة ودفعاً لدواعي الضعف الجالب للهلاك والدمار ، وخصوصاً ضعيف البنية وكبير السن الذي ليست عنده قوة لمكافحة الأمراض وأصحاب المزاج البلغمي .

ولذلك يتركه كثير من الناس خوفاً من ضرره وكراهية لرائحته ، وقد يعلقون طلاق نسائهم على العود إليه يريدون بذلك تركه نهائيا ، فاذا حمل إليهم وقت الحاجة إليه لم يستطيعوا الاعراض عنه أبداً ، بل يقبلون عليه بكلياتهم كل الاقبال ولو طلقت نساؤهم ، فله سلطان عظيم على عاشقيه وتأثير على العقل وذلك أن شاربه يفزع إلى شربه إذا نزل به مكدر فيتسلى ويذهل العقل بعض الذهول فيخفف حزنه . والله أعلم . وصلى الله على عبده ورسوله عمد وعلى آله وصحبه وسلم . قال ذلك وأملاه الفقير إلى عفو مولاه : عمد ابن ابراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٣٨٣/٦/٤) (١)

(۲۷۳۲ - التنباك)

والتنباك نعرف عند الناس أنه لاينبغي بحال: إما محسرم، أو مكروه، أو فيه أضرار من كذا وكذا، والمؤلفات فيه معروفة؛ فان من السابقين واللاحقين من ألف وذكر الحرمة والأدلة، ومنهم من اقتصر على الكراهة.

التنباك هو الخمر الصغرى فانه من المخدرات والمضعفات ، وقد يسكر في أحوال خاصة كما إذا تأخر شربه إياه ثم شربه أو شربه بكثرة . ثم لو قدرنا عدم الاسكار فهو يفتر ويخدر ، وفي الحديث (النهي عن كل مفتر ويخدر)

الدخان هو باب الخمر الأدني .

باتفاق الدكاتر أنه ضار، وحتى لوهو من أفسد الدكاتر ما يتجاسر أن يقول ليس بضار. وأخوه النتن، وأخوه الغبار، وإن كان بينها تفاوت في تسبيب عدم الصحة، ولا يغتر بمن أعطى زيادة صحة فان ضرره عليهم أخف ، فان من لا يضره بعض السم كما أنه قد لا يسكره ما يسكر متوسط الناس من الخمر.

أيضاً هو خبيث والله يقول : (وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ)(١) من يقول : إنه مستطاب ، أو لا مستطاب ولا مستخبث ؟! ولا عبرة بالذين قد خالط أرواحهم وأفكارهم ، هؤلاء يسقطون من الاعتبار بهم في ذلك . . .

ثم هو أيضاً ضار بالمال .

تُم أيضاً أهله الذين يتعاطونه يتحامون أولادهم الصغار عدن أن يتعاطوا منه .

ثم هو أيضاً وسخ القلوب كها وسخ المجاري ، فالأغذية كها أن لها تغذية بالقوة فالأشياء التي تضعف الأجسام تضعف البصيرة .

وهناك أشياء أخرى في التنباك ، وهذا بعضه يكفى ، لكنه صار فتنة .

فالحاصل المنع منه شرعاً ؛ لما في الحديث ، ولما فيه من الضرر الظاهر .

ثم المؤلفات في ذلك كافية لمن هداه الله ، وأكثر من ألف في ذلك الموالك المعدماء .

ولهذا عند العلماء جميعاً أنه لا يجوز شربه في المسجد ، والمحققون يحرمون

شربه مطلقاً ، وغيرهم يكرهه ، والمكروه ينهى عنه ، والراجع حرمته . وبعض الناس يزعم أنها مسألة نجدية ، بل أهل نجد قسم وطائفة من الطوائف الذين حرموه . (تقريرات) .

(٣٧٣٣ - س : - بينتم الحلال والحرام فامنعوه ؟

ج: ما هذا بمجلس المنع . هذا مجلس بيان إن كان ما بقي ألا أنّا . (تقرير)

(٣٧٣٤ - س : - التتن هل هو مثل الخمر يكسر ، وأبلغ من هذا أنه يحرق الدكان كها جاء عن عمر ؟

ج - التنباك إذا وجد فهو كذلك على ماهو مشهور من لحوقه بالخمر ، لأنه مفتر ونخدر ، فعلى القول بهذا يلزمه ما ذكز .

وهذا أيضاً من أنواع التعازير يختلف باختلاف الأحوال والأزمان ، وهذا راجع إلى من لهم النظر الشرعي الديني ؛ لا النظر الشهواني .
(تقرير) (١)

(٣٧٣٥ ـ حكم تناول الدخان مع ذكر الدليل)

وصل إلى دار الافتاء من الأخ محمد بن عيد بن سعيدان القحطاني سؤال عن حكم تناول الدخان ، وعن الدليل على تحريمه على فرض الاجابة بالتحريم .

فأجاب سماحة المفتي بالجواب التالي :

لاشك أن تناول التبغ (المعروف بالدخان) حرام ، لاضراره بالصحة ، وتفتيره ، وإيـذاء مستعمله جلساءه من بني آدم والذين لا يستعملونه ومن الملائكة في مواضع العبادة ، ولما فيه من إضاعة المال ، وبذلك تتناوله الادلة التالية :

١ - قوله تعالى : (وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيْكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ) (٢) من الالقاء بالأيدي

^(1) وانظر فتوى في التنباك والشبسة برقم (10 في ٣/٧/٣ م.) وفي الندر برقم (٢٥٣٠ / ١ في ٦/٦/٦٣ م.) (3) سورة المنق - امة ١٩٥٠

إلى التهلكة تناوله المضر. والدخان مضر بشهادات جهابذة الأطباء، قال العلامة الشيخ محمد الطرايشي الحلبي في كتابه (تبصرة الاخوان ، في بيان اضرار التبغ المشهور بالدخان) : أجمعت علماء الطب قاطبة من أهل القرون الشلائة بعد الألف على أن استماله مضر للأجسام الانسانية ، وأنه يعطل الشرايين الصدرية ، ويحدث أمراضاً صدرية يتعذر البرء منها . وقال : قد تحقق عند عامة المحققين من أئمة الطب المعتبرين أن مضار الدخان أعم من أن يكون توتونا أو تنباكاً كثيرة جداً .. قالوا : ويشعر بأعراضها الجزئية كل من يباشر استماله قبل الاعتباد عليه وهي : دوار ، وغثيان الصدر ، وقيء ، وصداع ، وارتخاء العضلات أي الأعصاب ، ثم صبات أي راحة وهي كناية عن حالة التحذير الذي هو من لوازم النبغ المتفق عليها من غير نكير .

وقال العلامة أبو عبد الله محمد عليش المالكي في مسائل النفر مسن كتابه (فتح العلي المالك ، في الفتوى على مذهب الامام مالك) : قد نص حذاق الأطباء على أنه - أي الدخان - يضر ، ولا ينفع شيئاً من العلل ، وأنه عدث عللا لا تسكن إلا به ، فنظير متعاطيه من مزق ثوباً صحيحاً واحتاج إلى ترقيعه . قال : ويدلك على صحة ذلك أن من شأن الدواء قطع وكراهة النفس له وتركه بمجرد حصول الشفاء ، وليس الدخان كذلك ؛ إذ من اعتاده لا يستطيع تركه إلا إذا كان ناثياً ؛ فهو الداء الذي لا دواء له إلا تركه واللهو عنه ، كوسوسة الشيطان ، استجرت منه باسم الرحمن . وقال في رسالة له في الدخان ضمن تلك الفتاوى : وآخر مسائل الأذان وأدنى ضرره - أي اللخان - إفساده العقل والبدن ، وتلويث الظاهر والباطن المأمور تنقيتها شرعاً وعادة ومروءة كما يلوث آلة شربه ، والظاهر عنوان الباطن ، واستعيال المضر حرام . وذكر في هذه الرسالة : أن أطباء الانكليز شرحوا رجلا مات باهتراء كبده (١) وهو ملازمه - أي : الدخان - فوجدوه سارياً في عروقه وعصبه ومسود مخ عظامه وقلبه مثل سفنجة يابسة ، وفيه ثقب مختلفة صغرى وكبرى ، وكبده مشوية فمنعوا - أي الأطباء الانكليز عن مداواته .

و الثاني » : من أدلة تحريم اللخان ما رواه أحمد في مسئله وأبو داود بسئله صحيح ، عن أم سلمة رضي الله عنها ، أنها قالت : و نهى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كُلُّ

⁽¹⁾ بالأصل: باحتراء وكبده وهو ملازمه. إلخ.

مُسْكِرٍ وَمُفَتَّرٍ » وحصول التفتير باستعمال الدخان ثابت بلا شك ، قَالَ الشيخ محمد فقهي العيني الحنفي في رسالته التي حرم فيها الدخان : هو أي الدخان مفتر باتفاق الأطباء ، وكلامهم حجمة في ذلك وأمثاله باتفاق الفقهاء سلفاً وخلفاً .

و الثالث »: ما رواه الطبراني في معجمه الأوساط باسناد حسن ، عن أنس رضي الله عنه ، أن النبي على قال : و مَنْ آذَى مُسلياً فَقَدْ آذَانيْ وَمَنْ آذَانيْ فَقَدْ آذَانيْ وَمَنْ آذَانيْ فَقَدْ آذَانيْ وَمَنْ آذَانيْ فَقَدْ آذَانِ فَعَالس رَضِي الله عنه الكريمة ، وقد ثبت في رائحة الثوم والبصل من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي قلى قال : و مَنْ أكُل ثُومًا أوْ بَصَلاً فليعتزلنا وليَعْتَزِل مَسَاجِدَنا وليَقْعُد فِي بَيْتِهِ » فهادام الأمر هكذا في رائحة الثوم والبصل وليَعْتَزِل مَساجِدَنا وليُقعد في بيّتِه » فهادام الأمر هكذا في رائحة الثوم والبصل المباحين فكيف إذاً ، إن رائحة الدخان المنهي عنه عن المسلمين في المجالس والمساجد من باب أولى ؛ ولذلك جزم أبو يحيى شيخ العلامة محمد بن عليش المالكي بأنه لا خلاف في تحريم الدخان في المساجد والمحافل ، قال كما في الفتاوى تلميذه محمد بن عليش في باب المباح : أما فيها يعني في المساجد والمحافل فلا شك في التحريم إن له رائحة كريهة وانكارها عناد .

وقد ذكر في و المجموع ، في باب الجمعة أنه بجرم تعاطي ماله رائحة كريهة في المساجد والمحافل ، ومعلوم أنه عند قراءة القرآن يشتد التحريم - أي تحريم تعاطي الدخان ـ لما في ذلك من عدم التعظيم ، ومن أنكر مثل هذا لا يخاطب لجموده وعناده . أه . وكما يتأذى المسلمون برائحة الدخان تتأذى بها الملائكة ، كما في حديث جابر رضي الله عنه عند البخاري ومسلم ، عن النبي أنه قال : و ان الملائكة تتاذى عما يتأذى من أنه رائحة الدخان .

الرابع : ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيها ، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال : « إنَّ الله حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمْهَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَمَنْعاً وَهَاتٍ ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيْلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّوْالِ ، وإضَاعَةَ اللَّالَ » .
 اللَّالَ » .

. وأقــوى الأقوال في تفسير إضاعة المال كما في (باب عقوق الوالدين مـــن الكبائر) من فتح الباري أنه ما أنفق في غير وجهه المأذون فيه شرعاً . صرف المال في سبيل استعمال الدخان لا شك أنه مما ينطبق عليه هذا التعريف .

لهذه الأدلة وبغيرها بما يطول الكلام باستقصائه جزم كثير من علماء المذاهب الأربعة بتحريم الدخان ، وقد سردنا أسهاءهم في رسالة مستقلة الفناها في تحريم الدخان ، ووسعنا فيها البحث ، وفي إمكان السائل الحصول عليها لأنها توزع مجاناً في دار الافتاء

والخلاصة أن تناول الدخان حرام ، لما بيناه من الأدلة على ذلك . والله الموفق . (من الفتاوى المذاعة)

(۳۷۳۱ ـ والشيشـــة)

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم محمد بن على البليهد

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلى كتابك المؤرخ ، والذي تستفتي به عن سبع مسائل أشكلت عليكم ، وقد تأملناها وكتبنا جوابها كما يلى : _

أما « المسألة الأولى » وهي سؤالكم عن الفرق بين شرب الدخان بورقه الملفوف وشرب الجراك في الشيشه . الخ ؟

فجوابها: الحمد لله وحده . إن تحريم الدخان ظاهر لا يخفى عليكم ، وعلة التحريم ما فيه من الاسكار في بعض الأحوال ، ومن لم يسكره فانه يحصل له منه نوع تفتير وتخدير ، وقد روى الامام أحمد حديثاً مرفوعاً : « أنه نهى يَنْ عَنْ كُلُّ مُخَذِر وَمُفَتِّر » ولعموم قوله تعالى : (وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ) والدخان خبيث بلا شك ، ولماً فيه من الاخلال بالصحة ، وإضاعة المال المنهي عنها . إذا ثبت هذا فلا فرق بين شربه في أوراقه المعدة له وفي غيرها كالشيشة الخبيثة ، وسواء كان ورق الدخان المشروب خالصاً أو مخلوطاً بغيره كالجراك فانه مخلوط بالدخان الحبيث والأسهاء لا تغير الحقائق ، وإذا خلط الشيء المحرم بغيره فتحريمه باق الحبيث ، وفي الحديث : « يَاتِيْ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَنَاسٌ يَشْرَبُونَ الْخُمْرَ ويُسمُونَا بِغَيْرِ اسْمِهَا » . (ص/ف ١٨٨٦ في ١٨٠٨ / ١٣٧٩) (١)

⁽١) وبقية المسائل نقلت إلى أبواجا ﴿

(٣٧٣٧ ـ تحويل شارب الدخان بعد دفنه إلى غير القبلة)

وأما تحويل شارب الدخان بعد دفنه إلى جهة غير القبلة فهذا فاش بين العنوام ، ويتذكرون فيه شيئاً من الحكايات التي الله أعلم بصحتها ، وذكر السفاريني في كتابه (البحور الزاخرة ص ١٣٥) الجزء الأول حكاية غريبة عجيبة الله أعلم بصحتها ، قال : أخبرني الشيخ التقي المتعبد وهو غير متهم بل ثقة صدوق ـ أعني الشيخ صالح بن الشيخ محمد جراح ـ سنة ١٣٧ في شهر رجب في حلوتي بدمشق الشام في مدرسة الشيخ مراد في رحلتي في طلب العلم ، كان الشيخ صالح يتردد علي يقرأ في علم العروض ، وقال : أخبرني والدي الشيخ صالح بن محمد جراح العجلوني ، قال : ذكره لي جماعة من أهل بلده وسهاها ، قالوا : كان عندنا رجل يظن به الخير غير أنه يشرب التتن ، فتوفي في يوم شديد الشتاء والبرد فلم يستطيعوا أن يحفروا له قبراً من شدة الثلج ، فقالوا: نضعه في خشخاشة ، ففعلوا ، فنزل عليه رجل فسواه ثم خرج ، فلها. كان بعد العشاء الآخرة وأراد أن ينام فذكر أنه كان معه صرة دراهم ، وظن أنها إنها وقعت في الخشخاشة ، فقال لأولاده وكانوا ثلاثة أو قال اثنين قوموا بنا إلى الخشخاشة ، وذكر لهم الخبر ، فقالوا غداً نذهب اليها فقال بل الليلة لأن لا تكون الدراهم فيها فتنفضح غداً ، وأما الآن فان لقينا الدراهم فيها ونعمة وإلا فلا أحد يعلم خبرنا. قال: فأخذوا ضوءاً وذهبوا إلى المحل ففتح الرجل على الميت فلقي القرملان ناراً عليه ، وإذا بالميت جالس ، وإذا بذكره ممدود ، وإذا هو واضع رأس ذكره في فمه ، ويخرج من فمه دخان منتن ، والقبر يضرم عليه ناراً . قال : فذهب الرجل وأولاده وصرخ بأهل بلده فأتوا إليه ونظروا حالته ، ولم يقدر الرجل أن يهجم على القبر لينظر الدراهم لشدة النار . قال : وهذه قصة معلومة قد أخبرني والدي أنه ذكر هذا له جناعة من أهل تلك البلدة ومن جملتهم الرجل الذي ضاعت دراهمه أو كلاماً هذا معناه . والله أعلم بحقيقة ذلك . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم . اه .

(ص/ف ۹۰۹ في ۱۳۷٦/۷/۱۰)

(۳۷۳۸ - والشمسة)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة الأخ المكرم رئيس محكمة أبها الشيخ ناصر. بن حمد الراشد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى دراسة المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ، ١٣٠٠ وتأريخ وأرسلنا المسحوق إلى وكيل وزارة الصحة لتحليله ، فأجابنا بالجواب المرفق مشفوعاً ببيان أجزائه بعد تحليله وهي مسحوق التنباك وكربونات الصوديوم ، والذي ظهر لنا من كتابكم ، ومن جواب وزارة الصحة ، ومما أخبرنا به بعض من يعرف حقيقته وصفة استعماله وحالة مستعمليه أنه خبيث مستقدرينهى عنه من يعرف حقيقته وصفة استعماله وحالة مستعمليه أنه خبيث مستقدرينهى عنه ولا يخلطه بغيره ، ولا باختلاف صفة استعماله ، قال الله سبحانه وتعالى : (ويُحرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ)(1) وذكر العلماء في الخمر أنها حرام مطلقاً سواء شربت صرفاً أو مزجت بشيء أو لتت بسويق أو تمضمض بها فوصلت إلى حلقه أو صرفاً أو مزجت بشيء أو لتت بسويق أو تمضمض بها فوصلت إلى حلقه أو استعط بها ، وفي الحديث و يأتي في آخر الزُمَانِ أقُوامُ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ فيسَمونَهَا الشَّحُومُ جَمُلُوها أَمْ أَمُ بَاعُوها وَأَكُلُواْ ثَمَنَها) وإن كانت كربونات الصوديوم المخلوطة معه من جنس التراب فقد صرح العلماء بالنهي عن أكل الطين والتراب لما فيه من جنس التراب فقد صرح العلماء بالنهي عن أكل الطين والتراب لما فيه من الضرر ، نص عليه الامام أحمد رحمه الله .

فان قيل : إن استعمالهم لها في الفم وهو في حكم الخارج .

فالجواب أنه إذا وضعها في فمه فلابد أن يتسرب منه إلى الحلق شي، مع السريق وحركة اللسان مهما تحرز في بصقه ، ولأن للعروق والبشرة اتصالا وامتصاصا وتغذية ، ولولا أنها كذلك لم يألفوها ويتلذذوا بها ويتألموا لفقدها ؛ ولهذا يحكم بفطر من استعملها وهو صائم ولو قال أنا لا ابتلمها . وهم بانفسهم يعترفون بهذا . والسلام عليكم .

(ص/ف ۹۷۱ في ۹۷۱/۸/۲۷)

(۳۷۳۹ – تحريم بيع المدخان ومنع توريده وشربه) من محمد بن ابراهيم إلى المكرم وزير الدولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء وفقـــه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المرفقة الواردة رفق خطابكم رقم ٢٠٢٧ وتأريخ ٢٠ ٢٣٧ المتعلقة بدعوى محمد بن حسن الشهري ضد علي بن حمد المريحيل من أنه سرق له عشرة كراتين دخان من بيته ، وامتناع قاضي الخبر النظر فيها .

ونفيدكم أنه يتعين على فضيلته النظر في هذه الدعوى بالوجه الشرعي وتقرير مايلزم .

وأما ماصدرت به الارادة الملكية رقم ٢٩١/٣/١٧ في ٥/٦/٥٥ المبلغة من سمو نائب جلالة الملك رقم ٢٥٥٨ في ٢٣٦٥/٦/١٩ بعدم النظر في الحلافات التي تحصل بين أصحاب الدخان وأن الشرع لا علاقة له بذلك فهذا إن أريد به أن تلك التصرفات والانتقالات باطلة ونحالفة للشرع فواضع . وإن أريد أن يعدل به عن المحاكم فهذا غير صحيح ؛ بل للشرع علاقة به في المنع والتحريم والقيام بالتغليظ والتاديب على مستعمليه والمعاملين فيه وإحراقه مها وجد وحيث عثر عليه ؛ لأنه حرام ، ولا يحل للمسلم تعاطيه شربا واستعمالا ، وبيعه بانواعه وشراؤه وثمنه حرام ، وقد دلت أصول الشرع وقواعده على تحريمه ، وتضافرت الأدلة النقلية والعقلية على ذلك ، قال تعالى : (وَيُحِلِّ لَمُمُ الطَّيِّاتِ وَيُحُرِّمُ عَلَيْهِمُ الخَبَائِثُ) (١) فقد حرم الله في هذه الآية كل خبيث ، فكل مايستخبث أو يضر فانه لا يحل ، والحبث والضرر يعرف بآثاره وما يترتب عليه من المفاسد ، وهذا الدخان منتن مستخبث عند كل أحد . أما من اعتاده فلا يرى خبثه كالجعل لا يستخبث العذرة حيث المتمكنت منه العادة وغلبته نفسه فكان مستعبدا لها ، واستهواه الشيطان فزين له الخبائث وحببها إلى نفسه .

وأما أضراره فكثيرة محسوسة كل أحد يعرفها بدنيا وخلقيا واقتصاديا ، وقد صرح الأطباء بأضراره الفتاكة وعواقبه السيئة . وروى الامام أحمد ، عن أم سلمة رضي الله عنها : « أن رسول الله عنى عن كُلَّ مُسْكِر وَمُفَتَّر ، وهذا الحديث صريح في تحريم كل مفتر ومخدر ، واللخان ان لم يحصل منه إسكار إذا أكثر منه شاربه أو فقده مدة ثم شربه حصل له منه تخدير وتفتير .

والذي يتعين على الحكومة وفقها الله إلى كل مافيه خير أن تمنع هذه العادة

⁽١) سورة الأعراف - آية ١٥٧

منعاً باتا في جميع أنحاء المملكة ، وأن تمنع جميع الشركات والتجار من توريد الدخان ، وأن تأخذ على أيدي متعاطيه ؛ لأن هذا من أعظم الأسباب لصلاح المجتمع وحفظ صحته وسلامة أخلاقه وحفظ ثروته ؛ فلقد استنزف الدخان كثيرا من اقتصاديات البلاد ، وسبب كثيرا من الأمراض ، وجر إلى مفاسد عظيمة . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱۱۷۳ في ۱۲/۲۱/۲۸) (۱)

(۳۷٤٠ - إنكار زراعة الدخان)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم فضيلة الشيخ حسن بن الشيخ عبد الله بن حسن سلمه الله الله بن حسن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعت على خطابكم المؤرخ في ٨١/٧/٢٥ هـ حول ما نشر في جريدة الندوة بصدد زراعة الدخان وصنعه ، وإنني أقدر تنبيهك على هذه المسألة وما قبلها مما قد سبق أن نبهت عليه ، ونأمل أن يكون ذلك مستمرا بارك الله فيك ، وجعل التوفيق حليف الجميع . هذا ونفيدك أننا جادون في عمل ما به براءة الذمة إن شاء الله حيال هذا الأمر الذي ينشر في الجريدة ، ونرجو الله أن يبلغنا وإياكم مقاصدنا المحبوبة إليه تعالى ، وينصر دينه ، ويعلي كلمته .

(ص / م ۲۰۱۹)

(٣٧٤١ - منع الدعاية للدخان)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء المعظم

أيده الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

⁽١) وانظر فتوى في سياع الدعاوى برقم (٣١٣ في ١٣٨٧/٧/٧)

ثم حفظكم الله نعرض لسموكم بأن شركة و شنكار وابن زقر و قد قامت بطبع تقويم لعام ١٣٧٨ هـ حشته بالدعاية والتهييج على شرب الدخان في غالب أوراقه ، كها قامت الشركة المذكورة بتوزيعه مجانا ، ويوجد فرع دعاية لهم الآن في الرياض يوزع هذا التقويم . ولا يخفى سموكم مافي هذا من دعاية السوء لشرب هذا الدخان المحرم الخبيث المضر بالدين والصحة ؛ فنرجو من سموكم إجراء أمر حاسم يكف هذه الدعاية ويدحرها . ومن طي خطابي هذا عدد من التقويم المشار إليه لاطلاع سموكم عليه ، تولاكم الله بتوفيقه . والسلام عليكم ورحمة الله .

(ص/م ۱۰۹۹ في ۱۳۷۸/۱/۲۰)

(٣٧٤٢ - الدخان مال غير محترم)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محاكم جازان سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نعيد لكم برفقه هذه الأوراق المرفوعة منكم برقم ٢/١٦٠٧ق وتأريخ المرابخ المتعلقة بقضية السجين على عمر بابطين المتهم باختلاس عشرين شنطة دخان عائدة لعمر العمودي ، وترغبون الأمر بها نراه حول سهاع هذه الدعوى .

ونشعركم بأن الدخان مال غير محترم ، وليس لصاحبه حق المطالبة به ؛ ولكن المدعي العام هو الذي يقيم الدعوى على المتهم ، ومتى ثبت عليه ما اتهم به عزر وأخذ الدخان منه وأتلف ؛ وإن كان قد باعه أخذت منه القيمة وصرفت للفقراء . والله يتولاكم . والسلام .

(رئيس القضياة) (ص / ق ۱/۳/٦٩١ في ۸۸/۲/۲۲ هـ)

> (٣٧٤٣ - أربعين جلدة لمتعاطي التنباك ، وأربعين لآكل القات) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي الموقر السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقـد اطلعنـا على المعـاملة الـواردة منكم برقم ٣١٢٢/١٠/١٦ وتأريخ ١٣٧٦/١١/٢٩ هــ حول استيضاح وزارة الداخلية عن العقوبة التي ينبغي أن تتخذ ضد مستعملي القات. والواجب في حق مستعمله أن يجلد أربعين جلدة ، كما تجب هذه العقوبة على مستعملي التنباك وهو الذي يفتي به علماؤنا أثمة الدعوة النجدية رحمهم الله في تعاطي التنباك ؛ لاجتماعهما في الوصف المقتضى للتحريم وهو الاسكار والتفتير ؛ لما روى الامام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه بسند صحيح عن أم سلمة رضي الله عنها ، قالت و نهى رَسُولُ الله يَشِخُ عَنْ كُلُّ مُسْكِرٍ وَمُفَتَّر ، فيجب على أرباب الحسبة إقامة العقوبات الشرعية المترتبة على تعاطي على تعاطي على تعاطي سأئر المخدرات ، كما يجب عليهم إقامة الحدود على تعاطي المسكرات، وعلى ولاة الأمسور تحريضهم على ذلك، ومساعدتهم فيها المسكرات، وفق الله الجميع لما يصلح المسلمين ، ويمنعهم من تعاطي ما يسخط رب العالمين . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ص/ف ۱۸۲ فی ۱۳۷۷/۲/۲۳)

(٣٧٤٤ - تحريم القات ومنعه زراعة وتوريدا واستمالا) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي الموقر السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصلنا خطابكم رقم ٢٠/١٠/١٦ وتأريخ ٢٠/٢/٢/٢ هـ المرفق باستفتاء رئيس محكمة جيزان عن شجر القات المعروف في بلدان اليمن الذي يزرعونه ويستعملونه على الصفة المعروفة عندهم .

جرى درس ذلك ، وحيث أن هذه مسألة حادثة الوقوع والحكم عليها يتوقف على معرفة خواصها وما فيها من المنافع والمضار وأيهما يغلب عليها فيحكم عليها بموجبه ، ولاننا لانعرف حقيقتها ولم تكن في بلادنا ؛ فقد تتبعنا كلام العلماء المذين بحثوا فيها ، وسألنا جماعة من الثقاة الذين يعرفون حقيقتها من أهل اليمن وغيرهم ؛ فظهر لنا بعد مزيد من البحث والتحري أن المتعين فيها المنع من تعاطي زراعتها واستعمالها؛ لما اشتملت عليه من المفاسد والمضار في العقول والأديان والأبدان ، ولما فيها من اضاعة المال ، وافتتان الناس بها ، ولما تشتمل عليه من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة ؛ فهي شر ، ووسيلة لعدة شرور أخرى ، والوسائل لها أحكام الغايات . وحيث قد ثبت ضررها فان المثبت لمضروها وتفتيرها وتخديرها بل وإسكارها مقدم على النافي . فهاتان قاعدتان من للضروها وتفتيرها وتخديرها بل وإسكارها مقدم على النافي . فهاتان قاعدتان من

قواعد الشرع تؤيدان القول بتحريمها ، وقياسا ها على الحشيشة المحرمة لاجتهاعها في كثير من الصفات ، وليس بينها تفريق عند أهل التحقيق . وعن نهى عنها وقال بمنعها الشيخ أحمد بن حجر الهيتمي ، حتى إنه ألف فيها رسالة مستقلة سهاها « تحذير الثقات من استعهال الكفتة والقات » وكذلك الشيخ عمد بن سالم البيحاني في كتابه « إصلاح المجتمع » والفقيه أبو بكر بن ابراهيم المقري وله مؤلف في تحريم القات ذكر أنه أكله مدة ثم تحقق ضرره فتركه وحكم عليه بالتحريم ، وكذلك الشيخ يوسف بن يونس المقري ، وأحمد بن ابراهيم المقري ، وكذلك الشيخ يوسف بن يونس المقري ، وأحمد بن ابراهيم المقري ، وكذلك الفقيه العلامة حزه الناشري وهو عن يعتمد عليه نقلا وإفتاء، وقد ترجم له السخاوي في « الضوء اللامع » وغيرهم من العلماء ، وهو مقتضى أصل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله الذي قرره في مثل هذه الأمور كها في الاختيارات

فحيث تحقق لنا من كلام هؤلاء العلماء الأعلام مافيها من المفاسد والمضار ، وبعد مراجعة النصوص الشرعية في ذلك أفتينا بتحريمها ومنعها زراعة وتوريدا واستعمالا وغير ذلك ، وقد رأينا تكميلا للفائدة أن نملي فيها رسالة مستقلة مستوفى فيها القول وما هنالك من دليل وتعليل ، وذكر بعض مافيها من المفاسد والمضار ، وهي الأن تحت التبييض ، وإذا انتهينا منها رفعنا لكم منها نسخة لاطلاع جلالة الملك حفظه الله عليها ثم طبعها ونشرها ليعم النفع بها إن شاء الله . والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۰۰ في ۲/۱/۱۳۷۱ هـ)

(٣٧٤٥ - فتوى مطولة في تحريم أكل القات) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى المعاملة الواردة إلينا من الديوان العالي برقم ٢٠/١٠/١٠ وما وتأريخ ٢٠/٣/٢٠ هـ حول « مسألة القات » المعروف في بلدان اليمن ، وما أرفق بها من استفتاء محكمة جيزان عن حكمه . وحيث قد أعدنا لكم تلك املة بخطابنا رقم ٢٠٠ وتأريخ ١/٤/٢/١ هـ وأوضحنا لكم فيها جوابنا بتحريمها ومنعها زراعة وتوريدا واستعمالا وغير ذلك ، وأشرنا لكم باننا

الموقر

سنكتب فيها رسالة مستقلة لنشرها وتعميم نفعها ، وحيث قد فرغنا من إملائها فاننا نبعثها إليكم برفقه لعرضها على جلالة الملك حفظه الله لاشرافه عليها والأمر بنشرها في الجرائد المحلية إن رأى ذلك ، على أننا سنقوم من قبلنا بطبعها مفردة على حساب موازنة دار الافتاء كجاري العادة إن شاء الله . والسلام عليكم .

(ص/ ف ٣٧٣ في ٢١/٥/٢١) (الرسالة في تحريم القات)

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليها كثيرا .

أما بعد: فقد ورد علينا سؤال عن حل الكل القات الموقة المعروفة عندهم الشجر الذي يزرع في أرض اليمن ، ويؤكل على الصفة المعروفة عندهم ، ومافيه من المنافع والمضار ؛ نظرا لما يرى السائل من اضطراب أقوال الناساس فيه . وحيث أن هذه المسألة حادثة الوقوع ، والحكم عليها يتوقف على معرفة خواص هذه الشجرة ومافيها من المنافع والمضار وأيها يغلب عليه فيحكم عليها بموجبه ، وحيث أننا لانعرف حقيقتها لعدم وجودها لدينا ؛ فقد تتبعنا ما أمكننا العثور عليه من كلام العلماء فيها ؛ فظهر لنا بعد مزيد من البحث والتحري وسؤال من يعتد بقولهم من الثقاة أن المتعين فيها المنع من تعاطي زراعتها وتوريدها واستعها ا ؛ لما اشتملت عليه من المفاسد والمضار في العقول والأديان والابدان ، ولما فيها من اضاعة المال ، وافتتان الناس بها ؛ ولما اشتملت عليه من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة ؛ فهي شر ، ووسيلة لعدة شرور . والوسائل لها أحكام الغايات . وقد ثبت ضررها وتفتيرها وتخديرها ؛ بل واسكارها ، ولا التفات لقول من نفى ذلك ؛ فان المثبت مقدم على النافي ، وياسا لها على الحشيشة المحرمة ؛ لاجتماعها في كثير من الصفات ، وليس بينها تفريق عند أهل التحقيق .

والدليل على ما قلناه من كتاب الله ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وكلام العلماء ما يأتي : -

قال الله تعالى : (وَنَـزَلْنا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِبْيَانَا لَكُلِّ شَيْء، وَهُدَيِّ وَرَحْمَةً وَبُشْرَى للمُسْلِمِينَ) (١). وفي الحديث : « لقد تُرفي رسُولَ الله عَيْمَ ومَا مِنْ طَائِرٍ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ في السَّنَاء إلاّ ذَكَرَ لَنَا فِيْهِ عِلْمٍ » فنصوص الكتاب والسنة كفيلة بتبيان ما يحتاجه الناس في أمور دينهم ودنياهم .

ومن حكمة الله ورحمته أنه أحل لنا الطيبات وكل ما منعته خالصة أو راجحة وحرم علينا الخبائث وكل ما كانت مفسدته خالصة أو راجحة ، قال الله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلَّ فِيهَا إِنْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِنْمُهُمَا أَكُبَرْ مِنْ يَشْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهَا إِنْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِنْمُهُمَا أَكُبَرْ مِنْ فَعْمِ النَّيْطَانَ لَفْعِهِمًا) (٢) فحرم تعالى الخمر والميسر مع ما فيها من المنافع ، وقال : (يَا أَيَّا اللّه يَعْمَ الشّيطَانَ اللّه يَعْمُ الشّيطَانَ فَاجْتَنِيوهِ لَعَلَّكُمْ تُقْلُحُونَ . إِنَّهَا يُريدُ الشَّيطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فَاجْتَنِيوهِ لَعَلَّكُمْ تُقْلُحُونَ . إِنَّهَا يُريدُ الشّيطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فَاجْتَنِيوهِ لَعَلَّمُ مُنْ فَعْلَ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) (٣) . في الْخَمْرِ وَالْمُلْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ الله وَعَنِ الصَّلاةِ فَهَلُ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) (٣) . وفي الحديث الذي رواه الامام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه بسند صحيح وفي الحديث الذي رواه الامام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه بسند صحيح ، عن أم سلمة رضي الله عنها ، قالت : ه نهى رسُولُ الله بَيْحَةَ عَنْ كُل مُسْكِرٍ وَمُفَتَّرَهُ قال العلهاء : هالمفتره كلم يدرك الفتور في البدن ، والحدر في الاطراف . وهذا القات لو فرضنا أن فيه بعض النفع فان مافيه من المضار والمفاسد المتحققة تربو وتزيد على مافيه من النفع أضعافاً مضاعفة .

ولهذا جزم بتحريمه جملة من العلماء الذين عرفوا خواصه ، واستدل كل منهم على تحريمه بها ظهر له . فمن جملة من نهى عنه وحذر عنه وأفتى بمنعه الشيخ أحمد بن حجر الهيتمي وقاسه على الحشيشة وجوزة الطيب ، وعد استعمال ذلك من كبائر الذنوب كها ذكره في الكبيرة السبعين بعد المائة في كتابه و الزواجر عن اقتراف الكبائر ، في كتاب الأطعمة ؛ ثم إنه صنف فيه رسالة مستقلة سهاها : و تحذير الثقات ، من استعمال الكفتة والقات ، وقال : إنه ورد عليه بمكة المشرفة ثلاث رسائل من علمهاء صنعاء وزبيد اثنتان بتحريمه وواحدة بتحليله . ومن جملة ماذكر في تلك الرسائة قوله : وعن قال بتحريمه الفقيه أبو بكر ابن ابراهيم المقري الحرازي الشافعي في مؤلفه في و تحريم القات ، قال : كنت آكلها في سن الشباب ، ثم اعتقدتها من المتشابهات ، وقد قال رسول الله عليه الكلها في سن الشباب ، ثم اعتقدتها من المتشابهات ، وقد قال رسول الله الكلها في سن الشباب ، ثم اعتقدتها من المتشابهات ، وقد قال رسول الله كليه

⁽١) صورة النحل داية ٨٩ (٢) سورة البقرة - آية ٢٦٩ (٣) سورة الماثلة - آية ٩٠ ، ٩١

: ﴿ مَن أَتُّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرًا لِدِيْنِهِ وعرْضِهِ ، ثم ان رأيت من أكلها الضرر في بدني وديني فتركت أكلها ؛ فقد ذكر العلماء رحهم الله أن القات من أشهر المحرمات ؛ فمن ضررها أن أكلها يرتاح ويطرب وتطيب نفسه ويذهب حزنه ، ثم يعتريه قدر ساعتين من أكله هموم متراكمة ، وغموم متزاحمة وسوء أخلاق ، وكنت في هذه الحالة إذا قرأ علي أحد يشق علي مراجعته ، وأرى مراجعته جبلا ، وأرى لذلك مشقة عظيمة ومللا ، وأنه يذهب بشهوة الطعام ولذته ، ويطرد النوم ونعمته . ومن ضرره في البدن أنه يخرج من آكله شي، بعد البول كالودي ولا ينقطع إلا بعد حين ، وطالما كنت اتوضأ فأحس بشيء منه فأعيد الـوضوء ، وتارة أحس به في الصلاة فأقطعها أو عقب الصلاة بحيث أتحقق خروجه فيها فأعيده ، وسألت كثيرا عن يأكلها فذكروا ذلك عنها ؛ وهذه مصيبة في الدين ، وبلية على المسلمين . وحدثني عبد الله بن يوسف المقري ، عن العلامة يوسف بن يونس المقري ، أنه كان يقول : ظهر القات في زمن فقهاء لا يجسرون على تحريم ولا تحليل، ولـ وظهـ ر في زمن الفقهـاء المتقـدمـين لحرموه. ودخل عراقي اليمن كان يسمى الفقيه ابراهيم وكان يجهر بتحريم القات وينكر على آكله ، وذكر أنه إنها حرمه على ماوصف له من أحوال مستعمليه ، ثم إنه أكله مرة ومرارا لاختباره ، قال فجزم بتحريمه لضرره وإسكاره ، وكان يقول : ما يخرج عقب البول بسببه مني ، ثم اجتمعت به فقلت له نسمع عنك أنك تحرم القات . قال : نعم . فقلت له : وما الدليل ؟ قال : ضرره وإسكاره ؛ فضرره ظاهر ، وأما إسكاره فهل هو مطرب ؟ فقلت : نعم . فقال : فقد قالت الشافعية وغيرهم في الرد على الحنفية في إباحتهم مالم يسكر من النبيذ: النبيذ حرام قياسا على الخمر بجامع الشدة المطربة. فقلت له : يروون عنك أنك تقول : ما يخرج عنه مَنيٌّ . وليس فيه شيء من خواص المني . فقال : إنه يخرج قبل استحكامه . وقدُ رأيت من أكثر من أكله ` فجن . هذا كله ملخص كلام الحرازي .

وهذا الرجل العراقي الذي أشار إليه ونقل عنه حرمة القات أخبرني بعض طلبة العلم أنه جاء إلى مكة المشرفة ودرس بها كثيرا ، وأنه قرأ عليه وزاد في مدحه والثناء عليه . ووافق هؤلاء القائلين بحرمة القات قول الفقيه العلامة حزة الناشري وهو عمن يعتمد عليه نقلا وإفتاء كما يدل عليه ترجمة المذكور في تاريخ الشمس السخاوي في منظومته المشهورة ، وقد أخبرني محدث مكة شرفها الله أنه قرأها على مؤلفها حمزة المذكور ، وأجازه بها :

ولا تأكلن القات رطبا ويابسا فذلك مضر داؤه فيه أعضلا فقد قال أعلام من العلماء إن هـ ذا حرام للتضرر مأكـ لا ومنها؛ أَنْ عَنْ عُنْ كُلُّ مُسْكِرٍ وَمُفَتِّرٍ ، قال في النهاية : ما معناه أن المفتر مايكون منه حرارة في الجسد وانكسار . وذلك معلوم ومشاهد في القات ومستعمليه كسائر المسكرات ، وإن كان يحصل منها توهيم نشاط أو تحققه فان ذلك مما فضل من الانتشاء والسكر الحاصل من التخدير للجسد ، وكذلك يحصل من الاكثار والادمان على المسكر ، حتى الخمر خدر يخرج إلى الرعشة والفالج ويبسر الدماغ ودوام التغير للعقل وغير ذلك من المضار ؛ لكن القات لم يكن فيه من الطبع إلا ماهو مضرة دينية ودنيوية ؛ لأن طبعه اليبس والبرد فلا يصحب شيء من الحرارة واللين فلا يظهر الضرر فيها إلا مع الادمان عليها ، وهذا محصل من الضرر في الأغلب مافي و الافيون ، من مسخ الخلقة وتغيير الحال المعتدلة في الخُلْقِ والخُلْق ، وهو يزيد في الضرر على الافيون حيث أنه لا نفع فيه يعلم قط وأن ضرره أكثر ، وفيه كثرة يبس الدماغ والخروج عن الطبع وتقليل شهوة الغذاء والبأة ويبس الأمعاء والمعدة وبردها وغير ذلك . ومنها أن جميع الخصال المذمومة التي ذكرها في الحشيشة موجودة في القات مع زيادة حصول الضرر فيها به قوام الصحة وصلاح الجسد من إفساد شهوة الغذاء والبأة والنسل وزيادة التهالك عليه الموجب لاتلاف المال الكثير الموجب للسرف . ومنها أنه إن ظن أن فيه نفعا فهو لا يقابل ضرره . ومنها أنه شارك كل المسكرات في حقيقة الاسكار وسببه من التخدير وإظهار الدم وترقيقه ظاهر البشرة مع نبذ الدسومة من الدماغ والجسد إلى الظاهر ، وليس فيه حرارة ولين يبدلان ما نبذه من الحرارة واللين إلى ظاهر الجسد بخلاف الخمر والحشيش فلهذا أكثر ضررا

إلى أن قال: وقال بعض مدرسي الحنفية زرت بعض متصوفة اليمن بالمسجد الحرام فاعطاني قليلا من القات وقال لي تبرك بأكل هذا فانه مبارك . فأكلت منه فوجدت فيه تخديرا ، فذكرت له كلام من ينفي ذلك فقال : إن عندي معرفة بالطب وبدني معتدل المزاج والطبع ، فالذي أدركه بواسطة ذلك

لا يدركه غيري وقد أدركت منه التخدير ودوران الرأس ولا أعود لأكله أبدا . كذلك قال بعض الأشراف : إن فيه غيبة عن الحس ، وانه استعمله فغاب مدة طويلة لايدري السهاء من الأرض ، ولا الطول من العرض . هذا كله كلام ابن حجر في « تحذير الثقات عن استعمال الكفتة والقات ».

وقال أيضا فيه في الكلام على الحشيشة وجوزة الطيب : وهذا يستدعي ذكر أوصافهما لتقاس بهما شجرة القات ، ثم ذكر أنه استفتى عن جوزة الطيب فأفتى بتحريمها لاسكارها كالحشيشة . ثم قال : فثبت بها تقرر أنها حرام عند الأثمة الأربعة الشافعية والمالكية والحنابلة بالنص والحنفية بالاقتضاء . إلى أن قال : وذلك أن الاسكار يطلق ويراد به مطلق تغطية العقل . وهذا إطلاق أعم ويطلق ويراد تغطية العقل مع نشوة (١) وطرب . وهذا إطلاق أخص ، وهو المراد من الاسكار حيث أطلق . فعلى الاطلاق الأول بين المسكر والمخدر عموم مطلق ؛ إذ كل محدر مسكر ، وليس كل مسكر محدر .

فاطلاق الاسكار على الحشيشة والجوزة ونحوهما المراد منه التخدير ، ومن نفاه عنها أراد به معناه الأخص . وتحقيقه أن من شأن السكر بنحو الخمر أنه يتولد عنه النشوة والطرب والعربدة والغضب والحمية ، ومن شأن السكر بنحو الحشيشة والجوزة أنه يتولد عنه ضد ذلك من تخدير البدن وفتوره ومن طول السكوت والنوم وعدم الحمية ، إلى أن قال : انتهى جوابي في الجوزة ، وهو مشتمل على نفائس تتعلق بهذا القات ، بل هو ظاهر في حرمة القات ؛ لأن الناس مختلفون في تأثير الجوزة فبعض آكليها يثبت لها تخديرا وبعضهم لا يثبت لها ذلك ؛ فاذا حرمها الأئمة مع اختلاف آكليها فاليحرموا القات ولا نظر للاختلاف في تأثيره . انتهى كلام ابن حجر رحمه الله .

وقد استقصى صفات القات ووصفه بصفات المسكر المضر بالعقل والأديان والأبدان . وصرح في بعض عباراته بالمنع والنهي والتخدير ؛ بل والتحريم ، وجبن في موضع آخر عن إطلاق التحريم . فإما أن يكون ذلك توقفا منه وتأدبا لعدم وقوفه على نص في ذلك ، أو أنه قوي على القول بالتحريم بعد ذلك .

وقال الشيخ محمد بن سالم البيحاني في كتابه « إصلاح المجتمع » في الكلام على حديث ابن عمر: « أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال : كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرُ ، وكُلُّ مُسْكِرٍ

⁽١) بالأصل ، نشته

حُرامٌ ، ومَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فِي الدُّنْيا فَهَاتَ وَهُو يُدْمِنُها لَمْ يَشْرَبُها فِي الآخِرَةِ » رواه البخاري ومسلم ، فقال بعد الكلام على هذا الحديث : وهنا أجد مناسبة وفرصة سانحة للحديث عن « القات » و « التنباك » والابتلاء بها عندنا كثير ، وهما من المصائب والأمراض الاجتهاعية والفتاكة ، وإلا يكونا من المسكر فضررهما قريب من ضرر الخمر والميسر ؛ لما فيها من ضياع المال ، وذهاب الأوقات ، والجناية على الصحة ، وبها يقع التشاعل عن الصلاة وكثير من الواجبات المهمة . إلى أن قال : ومعلوم من « القات » أنه يؤثر على الصحة البدنية ، ويحطم الأضراس ، ويهيج الباسور ، ويه سد المعدة ، ويضعف شاهية الأكل ، ويدر السلاس وهو الودي ، وربها أهلك الصلب ، وأضعف المني ، وأظهر الهزال ، وسبب القبض المزمن ، ومرض الكلا ، وأولاد صاحب القات غالبا يخرجون ضعاف البنية صغار الأجسام قصار القامة قليلا دمهم مصابين عددة أمراض خبيثة ؛ وهذا مع ما يبذل أهله فيه من الأثبان الغالية المحتاج إليها ، ولو أنهم صرفوها في الأغذية الطيبة وتربية أولادهم أو تصدقوا بها في سبيل الله لكان خيرا لهم ، وصدق شاعرنا القائل :

عــزمت على ترك التناول للقات صيانة عرضي أن يضيع وأوقاتي وقد كنت من هــذا المـضر مدافعا زمانا طويلا رافعا فيه أصواتى فلما تبينت المضرة وانجلت حقيقته بالدرت بالمناوات طبيعته اليبس المسلم ببردة أخا الموت كم أفنيت منا الكراماتي وقيمة شاربي القات في أهل سوقه كقيمة ما يدفعه في ثمن القاتي وإنهم ليجتمعون على أكله من منتصف النهار إلى غروب الشمس ، وربها استمر الاجتماع إلى منتصف الليل ؛ يأكلون الشجر ، ويفرون أعراض الغائبين ، ويخوضون في كل باطل ، ويتكلمون فيها لا يعنيهم .

ويزعم بعضهم أنه يستعين به على قيام الليل ، وأنه قوت الصالحين . ويقولون : جاء به الخضر من جبل قاف للملك ذى القرنين ، ويروون فيه من الحكايات والأقاصيص شيئا كثيرا ، وربها رفع بعضهم عقيرته بقوله :

صفت وطابت بأكل القات أوقاتي

كُلُّهُ لِلْمَا شُنْتَ مَنِ دُنِياً وَآخِرَةً ودفيع ضر وجلبب للمستسرات ومن الشيوخ الذين قضى القات على أضراسهم من يدقه ويطرب لساع

صوت المدق ، ثم يلوك ويمص ماءه ، وقد يجففونه ثم يحملونه معهم في أسفارهم ، وإذا رآهم من لا يعرف القات سخر بهم وضحك منهم ، وإن أحد المصريين ليقول في قصيدة يهجو بها اليمنيين:

أسارى القات لا تبغوا على من يرى في القات طباغير شافي أما و التنباك ، وهو التبغ فضرره أكبر ، والمصيبة به أعظم ، ولا يبعد أن يكون من الخبائث التي نهي الله عنها ، ولو لم يكر. فيه من الشر إلا ما تشهد به الأطباء لكان كافيا في تجنبه والابتعاد عنه ، وقد أفرط جماعات من المسلمين في حكمه حتى جعلوه مثل الخمر ، وحاربوه بكل وسيلة ، وقالوا يفسق متعاطيه ؛ كما أن آخرين قد بلغوا في استعماله إلى حد بعيد . وهو شجرة حبيثة دخلت بلاد المسلمين في حوالي عام ١٠١٢ هـ وانتشر في ساثر البلاد .

إلى أن قال : وأخبث من ذا وذاك من يمضغ التنباك ويجمعه مطحونا مع مواد أخرى ثم يضعه بين شفتيه وأسنانه ، ويسمى ذلك و بالشمة ، فيبصق متعاطيها حيث كان بصاقا تعافه النفوس ويتقذر به المكان ، ولربها لفظها من فمه كسلحة الديك في أنظف مكان ، وللناس فيها يعشقون مذاهب .

وبعضهم يستنشق التنباك بعد طحنه وهو و البردقان ، يصبه في أنفه صبا يفسد به دماغه ويجني به على سمعه وبصره ، ثم لا ينفك عاطسا ، ويتمخط بيده ، وفي منديله أو على الأرض ، وأمام الجالسين . أخبرني أحد أصدقائي أن قريبه الذي كان يستعمل البردقان لما مات مكث ثلاث ساعات وأنفه يتصبب خبشًا . ولـو اقتصر الناس على مالا بد منه للحياة لاستراحوا من التكاليف والنفقات الشاقة ، ولما عرضوا أنفسهم لشيء من هذه الشرور .

وأنا لا أقيس القات والتنباك بالخمر في التحريم وما يترتب عليه من عقاب الآخرة ، ولكن أقول : هذا قريب من هذا ، وكل مضر لصحة الانسان في بدنه أو عقله أو ماله فهو حرام ، والبر ما اطمأنت إليه النفس ، واطمأن إليه القلب، والاثم ماحاك في النفس، وتردد في الصدر، وإن افتاك المفتون. والله تعالى يقول: ﴿ يَا أَيُّهَا الذينَ آمَنُوا إِنَّهَا الْحَمْرُ والْمَيسِرُ والْأَنْصَابُ والأزْلامُ رِجْسُ مِنْ عَمَلَ الشَّيْطَانِ فاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّهَا يُرِيْدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ والْبَغْضَاء في الحَمْر والْمُسِر وَيَصُدُّكُمْ عَن ذِكْرِ الله وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلُ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (١) انتهى كلام الشيخ محمد بن سالم البيحاني في ذلك ، (١) سورة المائدة - أمة ٩١

وقد ذكر صفات « القات » وحكم عليها بالضرر والنهي والتحريم .

لكن قوله: وأنا لا أقيس القات والتنباك بالخمر. إلى آخره - الظاهر أن مراده أن غلظ تحريم القات والتنباك ليس كغلظ تحريم الخمر وما يجب عليه من حد في الدنيا وعقاب في الآخرة مع اتفاقها في أصل التحريم.

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في «الاختيارات»: قصل - وإذا شككت في المطعوم والمشروب هل يسكر، أم لا ؟ لم يحرم عليك بمجرد الشك م ولم يقم الحد على شاربه ، ولاينبغي إباحته للناس إذا كان يجوز أن يكون مسكرا ، لأن إباحة الحرام مثل تحريم الحلال ، فيكشف عن هذا بشهادة من تقبل شهادته مثل أن يكون طعمه ثم تاب منه ، أوطعمه غير معتقد تحريمه ، أو معتقد حله لتداو ونحوه أو مذهب الكوفيين في تناول يسير النبيذ ، فان شهد به جماعة عمن تناوله معتقدا تحريمه فينبغي إذا أخبر عدد كثير لا يمكن تواطؤهم على الكذب أن يحكم بذلك ؛ فان هذا مثل التواتر والاستفاضة ، كما استفاض بين الفساق والكفار الموت والنسب والنكاح والطلاق ، فيكون أحد الأمرين إما الحكم بذلك ، لأن التواتر لا يشترط فيه الاسلام والعدالة ، وإما الشهادة بذلك بناء على أن الاستفاضة يحصل بها مايحصل بالتواتر ، وإما أن الشهادة بذلك بناء على أن الاستفاضة يحصل بها مايحصل بالتواتر ، وإما أن يمتحن بعض العدول بتناوله لوجهين :

أحدهما انه لا يعلم تحريم ذلك قبل التأويل فيجوز الاقدام على تناوله ، وكراهية الاقدام على الشبهة تعارضها مصلحة بيان الحال . الوجه الثاني : أن المحرمات قد تباح عند الضرورة ، والحاجة إلى البيان موضع ضرورة ، فيجوز تناولها لأجل ذلك . اه كلام الشيخ تقى الدين رحمه الله .

وبها قرره شيخ الاسلام رحمه الله هاهنا يتبين صحة الطريقة التي سلكناها فيها تقدم في تحريم « القات » وتمشيا على الأصول الشرعية والقواعد المعتبرة المرعية ، وبها قدمناه يتضح صحة القول بتحريم القات والنهي عنه ومنعه منعا باتا زراعية وتوريد او استعهالا وغير ذلك .

وهذا ظاهر لكل من تدبر ماذكرنا وعرف أصول الشريعة وقواعدها ، ودرأ المفاسد مقدم على جلب المصالح . والله يقول الحق ويهدى السبيل . أملاه الفقير إلى عفو ربه محمد بن ابراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم حرر في ٧٦/٤/١١ .

(٣٧٤٦ - القات مال غير محترم)

من محمد بن ابراهيم إلى صاحب الفضيلة رئيس محكمة التمييز للمنطقة الغربية

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

كتابكم رقم ١٥٨٧ وتأريخ ٢٠/٦/١٢ وصل وبرفقه الأوراق الخاصة بقضية أحمد يحيى وأحمد سليهان المنظورة لدى قاضى فيفاء ، حيث أصدر فضيلته الحكم على أحمد سليهان بدفع ماقدره الأمناء عليه لما قطع من شجرة القات وهو ألف وثمانهائة ريال ، للحق الخاص ، وبالسجن عشرين يوما للحق العام ، بموجب الصك المرفق رقم ٣٤١ وتأريخ ١١/٥/١١ .

وبها أن المحكوم عليه لم يرض بالحكم فقد لاحظتم عليه بقراركم المرفق رقم ٣٤١ وتأريخ ٥/٧/٧/ أن هذا الحكم في غير محله ، لأن المعروف أن القات مال غير محترم ، وأنه اذا كان لديه دليل على احترام القات أو أوامر حكومية بعدم منعه فعليه بيانه ، فأجابكم بكتابه رقم ٢١٦ وتأريخ ٢٦/٥/٢٦ وذكر أن مستنده في إصدار الحكم المذكور هو :

أولاً: استصحاب الأصل، لأن عدم احترام اشجار القات هو فرع القول بتحريم ، ولم يجزم بذلك الخ ،

ثانياً: درء أعظم المفسدتين باقتراف أهونها. الخ.

ثالثاً: أن هذه المسألة للاجتهاد فيها مجال. انتهى.

وقد طلبتم منا الأمر بها نراه في ذلك .

والجواب : ملاحظتكم على حكم القاضي بأنه حكم في غير محله ملاحظة صحيحة ، يجب العمل بها .

وأما طلبكم منه أن يذكر لكم اذا كان لديه أوامر حكومية بعدم منعه . فهو طلب في غير موضعه ؛ لأن التحليل والتحريم لايكون إلا من كتاب الله وسنة رسوله 遊 وهذا واضع لا إشكال فيه .

وأما ما ذكره القاضي من المستندات لحكمه فلا وجه لها .

أما الأول وهو استصحاب الأصل ، وهو أن الأصل في الأشياء الحل، وأنه لم يحزم بتحريم . فهذا الأصل مرتفع عن هذه المسألة ؛ لما ثبت من انه من المحرمات بسبب ماينشاً من استعماله من الآثار السيئة ، واذا ثبت تحريمه سقطت حرمته ، فان الأصل فيها يضر المنع .

وأما الثانى وهو درء أعظم المفسدتين باقتراف أهونها. فهذا صحيح ، ولكن المفاسد المترتبة على عدم الحكم باحترامه أعظم من المفاسد المترتبة على عدم الحكم باحترامه .

وأما و الثالث ، وهو أن هذه المسألة للاجتهاد فيها مجال .

فان كان يريد بذلك مالم يبن على مستند أصلا فغير صحيح . وإن كان يريد مابني على مستند ، ومستنده ماذكره . فقد زال الأصل ، والفرع تابع له . هذا ونعيد اليكم كامل أوراق المعاملة لاكهال مايلزم . وإليكم برفقه رسالتان في تحريم أكل القات واحدة لكم والثانية ابعثوها اليه ليطلع عليها . والسلام عليكم .

مفتى الديار السعودية (ص/ف ١/٤٣٩٠ في ١٣٨٧/١١/٢٩)

(۳۷٤٧ – القات مثل التنباك أو أخبث ، وهو شجر له ورق طوال يشبه ورق الحوخ فيها ذكر ، يعلج ، ويظهر له زبد ، هو نوع من أنواع المخدرات وفي الرسالة التي كتبت نقول عن بعض أهل العلم فيه ، كتبناها في دار الافتاء كتابتين مطولة ومختصرة مقدار نصف كراس ، جاء سؤال عن طريق الحكومة من مجلس الوزراء من أجل بيان حكمه وحكم مهربه ، وبين لهم الحكم في ذلك وطبعت .

(۳۷٤٨ - د الكاكولا ، د والبيبسي كولا ، لا يحرمان . وبنبغي البحث عن مفرداتها . والاحتياط . .)

و الكاكولا » و والبيبسى كولا » ماينبغى ، كيف يشرب إنسان شيئا مايدري ماأصله . فيه مسن يزعم أن فيه مخدرا ، وألف فيه ناس وطبع فى مطبعة أنصار السنة ، ولكن الأكثر والناس يزيفون مقالة هذا القائل .

والكاكولا أشد من البيبسي كولا ، فان أناسا يقولون لا بد فيها من جزء محذور .

واجتنابها فيه نوع ورع ، لكن ماوجه شبهة قوية ، سألنا بعض من اتصلنا به وهم يفندون هذا الزعم .

وهذا سلطانه و ملح الأثيار ، والأندروس ، الله أعلم فيه منه شيىء - وفيه مادة من الكاكولا . و والكولا ، نبت يوجد فى الحبشه من قائل انه يشبه القات يقول هذا المصرى إنه من المخدرات ، ويقول أن فيه جزءا آخر مما يوجد فى مصارين الخنزير اذا ذبح (الحلاط) فيكون فيه علة النجاسة ايضا. وبعضهم ينكر هذا .

ثم الانهاك في هذه الاشربة يشدده وصرف الأموال فيها. أما التحريم فنبرؤ إلى الله ، وأنا لا أعلم أنى شربت منه إلا مرة قبل ، وأنا الآن من مقدار سنة لا أشربه أبدا ، لو لم يكن إلا الطنة فيه ، كان عندنا حبات فقلت اتركوها. ولكن خففه من كذبه. التهضيم حتى السموم تهضم والأنتان ، فهادة التسهيل من باب الدواء ، أما الأشربة فلا ، حتى الاحتياط للوطن والقوم يمنع مثل هذا ، بعض أهل البلاد مايقبلونه ويقولون : أشربة غيسر أشربة الوطن ماتسدخل . وهذا هسو الحسزم .

وهنا أشربة أحسن من هذا مثل عصير الفواكه وهو شيء معروف حقيقته وطعمــه ونافــع ، الطيبــات احلهـــا الله ، ولا ينهى عنهـا ولو انها جايــة مــن بـــلاد أخــرى .

شم الطريق إلى تحليله معروف أشياء تكتب على الغراش ، والتحليل وأخذها (١) من طوائف أخر؛ فالأمريكان لا يكذبونا في هذا ، ونحن عازمون على البحث في هذا . (تقرير) .

(٣٧٤٩ - قوله : ويحرم عصير غلا وأتى عليه ثلاثة أيام بلياليها .) في نسخة (أو) والحكم على معنى (أو) فالظاهر أن أحد الأمرين كافى وإذا ثبت بالواو فليس المراد أنه لا يثبت إلا بالأمرين جميعا كها يأتي .

(تفریر)

⁽١) أي : الغراش والتحليل . و ، الغراش ، هي القوارير .

(۳۷۵۰ - اللبن بعد ثلاث)

س - : اللبن هل يلحق بالعصير فيترك بعد ثلاث ؟

ج - : ليس مثل العصير ، مافيه قوة الحرارة ، والغالب عليه البرودة . لكن الـذى يفعله كثير من الناس يؤخرونه الى اكثر من هذا فانه يصير مكروها ، لا سيا اذا كان معه ماء .

فیه شیء یسمی «الحمیض» وهو من لبن كذا وكذا يطبخ وفی كل يوم يؤخذ منه مقدار، واظنه ليس موجودا الآن. (تقرير)

(٣٧٥١ - اللبن يجتمع عندهم ويحصل منه ارتفاع)

وأماوالمسألة الثانية ، وهي ان اللبن يجتمع عندهم ويبقى مدة ويحصل منه ارتفاع حتى يقارب الغليان فهل يدخل في حكم الخمر ، وهل الصب عليه يبطل ذلك ، وماهى المدة التى توجب التحريم إذا لم يصب عليه ؟.

الجواب: الحمد لله. لا أعلم فيه مانعا.

(باب التعزير)

(٣٧٥٢ - التعزير لا ينحصر في الضرب).

ثم نعرف أنه لا ينحصر التعزير في الجلد ، وأن منه الضربة الواحدة والضربتان ، ومنه التخجيل ، والاقامة من المجلس ، والهجر ، والحبس ، كل شيء يسوء الشخص لعله أن يتوب من هذه الجرائم .

فاذا كان القليل يكفى لم يجز ما فوقه ، كها أن الضرب فى الحد لا يجوز فيه زيادة ولا ضربة واحدة فكذلك هنا .

وهذا يختلف باختلاف الجريمة خفة وثقلا ، وبتكرر ذلك منه ، ويختلف باختلاف صاحب الجريمة باعتبارات أخر .

وهنا ينبغى أن تذكر قصة جبلة بن الأيهم - وساقها ثم قال: - وبهذا يعرف أنه يسلك مسلك المصالح والمفاسد، فاذا صار ذو هيئة ومنصب ورياسة لوريم منسه أن يعزر وأن يقتص كان في ذلك مفسدة ضرر على الدين وأهل الدين ترك، والنظر لأهل الدين في هذه لا للشهاوي والأهواء. (تقرير)

(٣٧٥٣ - لا يزاد على الحد الشرعي بحبس ولا ضرب)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على المعاملة المعادة إلينا رفق خطاب سموكم رقم ١٧٨٨٦ وتأريخ ٧٨/١٠/١٧ المتعلقة بقضية عوضة بن المعترف بفض بكارة الفتاة بها في ذلك خطاب فضيلة قاضى مستعجلة الطائف الجوابي رقم ١٦٤٧ وتأريخ ١٧٨/٩/١٥ المتضمن أنه لم يحكم باقامة حد الزنى على عوضة المذكور إلا بعد أن توفرت شروطه الشرعية وكرر اعترافه ، وأن ذلك سقط من القرار سهوا ، وقد ذكر فضيلته أن الحبس والضرب الذي قرره على المذكور من باب التعزير .

وقد نص العلماء على أن من أقيم عليه الحد لا يزاد عليه في الحد والضرب الشرعي . وإنها التعزيرات الشرعية فيها لم تكن بالغة الحدود ، قال في وكشاف القناع صفحة ٩٨ الجزء السادس » في باب التعزير : وهو واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة . الى أن قال : وقوله لا حد فيها . أخرج ما أوجب الحد من الزنى والقذف والسرقة ونحوهما . اهم . فعليه يكتفى في حق عوضة المذكور بالحد الشرعى وهو جلد مائة وتغريب عام كها قررنا في خطابنا السابق رقم ٤٤٤ في في عفظكم .

(ص/ف ۹۷۷ فی ۹۷۷/۱۰/۲۷)

(۳۷۵٤ - تعزير ضارب حاجين)

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ورئيس مجلس الوزراء

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير الى خطاب جلالتكم المرفق رقم ١٠٦١٠٠ فى ١٣٨٧/١/٢ بشأن قضية نامى بن جدوع وعقاب بن فرج الله المتهمين بضرب الحاجين الباكستانيين ، ومانوهتم عنه من أن ماادلى به المتهمان المذكوران حجة غير مقبولة . ورغبتكم وموافاتكم بها يحقق استتاب الأمن . الخ .

نفيدكم حفظكم الله أن ماقررناه من تأييد حكم فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بمكة المصدق من هيئة التمييز هو بالنسبة لعدم وجوب الحد على المذكورين . وباعادة النظر لم يظهر لنا خلافه .

وأما ما يتعلق بالتعزير فان مرجعه نظر جلالتكم . ولكم وفقكم الله ترتيب التعزير الكافى لزجر مثل هذين المجرمين بها يردعها ويزجر أمثالها ويكفى فى تحقيق الغاية المنشودة من كف الاجرام وتوطيد الأمن وصيانة المجتمع بها لا يبلغ به الحد الشرعى .

حفظ الله بكم الاسلام والمسلمين ، ووفقكم لنصرة دينه ، وإقامة شرائعه . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس القضاة (ص/ق /٢٢٥٩/ افي ١٥/٦/٦/١٥)

> (۳۷۵۰ - اذاحكم بضرب شخص لضربه شخصا آخر فلا بد من حضور من له الحق)

من محمد بن ابراهيم الى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير الى خطابكم لنا برقم 1/4۸۱ وتاريخ ١٣٨١/٣/٢ على الأوراق المرفقة الخاصة بدعوى عبدالله بن على ضد عبدالعزيز ومحمد وعبدالمحسن الذين قرر فضيلة القاضي الشيخ ابراهيم العمود ضرب كل واحد منهم عشرين جلدة تأديبا لهم على تعديهم بضرب المدعي عبد الله المذكور ، وذكر أحد الضباط أنه أدبهم والمحكوم له لم يحضر ما زعم الضابط أنه أجراه من التأديب ، ويطلب تأديبهم بحضرته .

والذي نرى في مثل هذا أنه إذا حكم بجلد شخص لضربه شخصا آخر فلا بد من حضور من له الحق لحصول التشفى وذهاب الغيظ ، فلا بد أن يضربوا بحضرته ، واذا كانوا ضربوا قبل ذلك فهو لاغي ، والمسئولية فيه على من نفذه مع عدم حضور المستحق . أما ما اقترحتموه من أن يحضر التنفيذ في هذه القضية مستقبلا مندوب من المحكمة ومندوب من الامارة مع حضور المحكوم

له إذا كانت فى حق خاص فهو اقتراح وجيه ، وينبغى ملاحظة العمل به فى المستقبل . والله يتولاكم . والسلام . (ص/ق ٣٤١ فى ٣٤١)(١)(١)

(۳۷۰٦- تعزير مزور طلاق بختم القاضي) من محمد بن ابراهيم إلى سعادة رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

بالاشسارة الى خطسابكم رقم ١٠٤٣٣ وتأريسخ ٢٤/٤/٢٤ المرفق بمعروض حسين عبىدالسرحمن بخصوص زوجته التي زور عليه طلاقها ، وتزوجت بابن عمها واتت منه بولد وهى لا تزال في عصمة نكاحه .

المحترم

لقد سبق أن كتب لنا فضيلة قاضى تربة مستفتيا عن ما يجب في حق عثمان ايوب الذى زور الطلاق وزور على ختم أحد القضاة وقع به الطلاق المزعوم ، واجبناه بخطابنا رقم ٩٢٧ في ١٣٨٣/٥/١٤ وبعد ورود خطابكم آنف الذكر كتبنا بموجبه لفضيلة قاضى تربة فاجابنا بخطابه المرفق برقم ٥٦٥ وتأريخ كتبنا بموجبه لفضيلة قاضى تربة فاجابنا بخطابه المرفق برقم ٤٨ وتأريخ ١٣٨٣/١٠٩ بانسه قد انهى القضيسة بمسوجب صك رقم ٤٨ وتأريسخ ١٣٨٣/٦/٤ يتضمن الحكم بارجاع الزوجة على زوجها الأول حسين عبدالرحمن بعد انقضا عدتها ، وقد تسلمها فعلا ، وبتعزير عثمان ايوب سجنا وجلدا بها يردعه عن مثل هذه الجريمة ، وإليكم كامل الأوراق برفقه . والسلام عليكم .

(۳۷۵۷ - تعزیر مزور تواقیع) من محمد بن ابراهیم الی حضرة المکرم رئیس دیوان جلالة الملك سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقىد وصلتنا المعاملة المحالة إلينا منكم برقم ٢٣/٧/٣٧٨٤ وتأريخ ٢٣/٧/٩/٢٣ بشأن ١٣٧٧/٩/٢٣ بشأن

⁽١) وانظر تنقيص الضرب إذا كان لا يتحمل في أول الحدود .

المشهد المرفق بالعريضة المقدمة من سعيد المحسن غازى الذي قال إن سيارت تلفست في جبل شمرخ ، وظهر أن جميع تلك التواقيع مزيفة ولا صحة لها . الخ .

والسذى نسراه أن يعساقب المسذكسور بمسا يردعه وامثاله بعد التحقيق معه فى ذلك ، وفى صحة عقله من عدمها ، وبعد التحقيق تؤخذ منه الأختام المزورة وتعدم ، وينبغى أن يعلن عنه فى الصحف المحلية وعما تعاقبه به الحكومة جزاء كذبه وتزويره والسلام عليكم .

ص/ف ۱۱۲۷ فی ۱۱/ ۱۳۷۷/۱۰)

(۳۷۵۸ - السجن لا يكون فى الشمس ولا يمنع الطعام والشراب) من محمد بن ابراهيم الى حضرة فضيلة مساعد رئيس محكمة جازان وتوابعها سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنعيد لكم برفقه الأوراق المرفوعة مع خطابكم رقم ١/١٦١٥ في المراد من امارة مفاطعة جازان برقم ٥٩٩٠ وتاريخ ٨٥/٤/١٤ بخصوص ماكتب فضيلة قاضى فرسان بخصوص الأربعة الأشخاص الذين قرر سجنهم ١٢ ساعة بالشمس ويمنع عنهم الأكل والشرب بسبب إهمالهم لمواشيهم بدون رعى أو سقي ، وترغبون الافادة بها نراه .

وعليه نشعركم بأنه لا مانع من سجنهم ، ولكن لا يكون في الشمس ، ولا يمنع عنهم الطعام والشراب . والله يحفظكم ..

رئيس القضاة

(ص / ف ۱/۳۲۰۵۲ / في ۱۳۸۰/۵/۱)

(٣٧٥٩ - تعزير صاحب بذاءة وتعد على أعراض الناس. ولو كان ضابطا) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطابكم رقم ١/١٦٧٥ وتأريخ ٣٠١/٤/٣٠ المتعلقة بدعوى فهد ضد ناصر

المشتملة على القرار الشرعى الصادر فيها من فضيلة عضو المحكمة الكبرى الشيخ ابراهيم العمود برقم ١٠١/٥ وتأريخ ١٣٨١/٤/١١ وبتتبع المعاملة ودراسة القرار المشار إليه أعلاه المتضمن أن ما صدر من ناصر على فهد بن مرزوق من كلام غير لائق يعتبر عدوانا وظلما على فهد ، وأن على ناصر التعزير المناسب، ويرى القاضى أن يكون ذلك بجلده عشرين سوطا، أو حبسه خمسة عشر يوما، ردعا له ولأمثاله عن البذاءة والتعدى على أعراض الناس.

بدراسته وجد ماأجراه ظاهره الصحة .

وبمطالعة ماذكره مدير الشرطة فى خطابه الآنف الذكر نفيد سموكم بمايلي : أولاً : قول مدير الشرطة فى خطابه (إن الدعوى التي بنى عليها القاضي رأيه لم تثبت . الى آخر قوله) لم تراع فيه اللياقة الأدبية ، ولم يكن اعتراضه على الحكم بذلك واردا ، ولو ثبت لدى القاضى دعوى المدعى بالبينة الصريحة الكاملة لكان حكمه غير ماقرره .

ثانيا: قوله: إن قرار تعزير الضابط أمر يحتاج إلى إعادة نظر ، لأن الضابط موظف ومسئول له كرامة ، وسيترتب على تنفيذ ما رآه القاضي فصله من الخدمة عملا بأحكام نظام الأمن العام . الى آخر ماذكره . وهل المسئولية والكرامة تحولان دون تنفيذ الأحكام الشرعية ، ألم يكن من أصحاب رسول الله يخت من هم أعظم منه مسئولية وأفضل كرامة ومع ذلك صدرت أحكام شرعية كان لهم شرف التزامها والتسليم بمقتضاها . ثم إن ماصدر من المحكمة كاف في تعزيره ، ومراد القاضي أن لا يزاد عليه بأكثر من ذلك لا بفصل ولابغيره . ثالثا : رغبته في أن تشكل هيئة تحقيق تتولى إعادة النظر في القضية ، وإذا ثبت ضده ما يوجب مؤاخذته فتجرى محاكمته . فهذا شيء في غير محله ، ولاينبغي أن يعسول عليسه ، ولا بعد الحكسم الشرعي حكسم آخر. هدذا والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ٥١١ في ١٣٨١/٦/٨)

(۳۷٦٠ - تعزير متهمين بقتل)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي - الموقر سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة الى خطابكم رقم ١٧٠٩/١٢/٧ وتأريخ ٢/٥/٥/٧ المرفق به المعاملة المختصة بقضية القتيل صالح الخزاعي .

نفيدكم أنه قد جرى الاطلاع على خطاب رئيس المحكمة الشرعية الكبرى لوزارة الداخلية برقم ٤/٧١ وتأريخ ٢/٠٠ / ١٣٧٥ المتضمن الحكم على ستة الأشخاص الذين لم يثبت في حقهم الا التعزير، وقد قرر القاضى سجن كل واحد من الستة المذكورين سنتين ونصف ابتداء من وقوع الحادث.

ونفيدكم أن تعزير ارباب الجرائم أمر شرعى ، لكن ليس فى الشرع فيه تحديد ولا تعيين ، بل هو بحسب رأي الامام المصلحي فقط ، والامام قد استناب فى هذه القضية الحاكم فى تعيين وتقدير التعزير حسب المصلحة والردع عن الجرائم ، فرأى الحاكم ماقرره فى خطابه المذكور ، فيكون ذلك سائغا إن شاء الله . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ص/ف ۲۰۵ فی ۵/۵/۱۳۷۵)

(۳۷۹۱ - تعزير متهم باختطاف فتاة)

من محمد بن ابراهيم الى المكرم وزير الدولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنرفق لكم بهذا المعاملة الواردة منكم برقم ٢٩٤٢ وتأريخ ٢٢/٢/١٢ المتعلقة بالسجين حزام المتهم بأخذ المرأة من الشارع تدعى فوزية وهى علوكة لآل وأنه بيتها في بيت وفعل فيها الفاحشة ، ثم أخذها في الصباح الى الخرج وتركها ورجع للرياض .

ونفيدكم أنه جرى الاطلاع على أوراق المعاملة بها فيها القرار الصادر من رئيس المحكمة الكبرى بالرياض برقم ٤٢ وتأريخ ١٣٨١١/٢٥ المتضمن أن التهمة قوية جدا بصحة ماادعي به على المذكور من ارتكاب هذا الجرم الشنيع

والحكم عليه بالأدب القوي بما يراه ولي الأمر حفظه الله زجرا له وردعا لغيره عن انتهاك المحرمات والاخلال بالأمن. وبدراسة هذا القرار وتأمله وجد ظاهره الصحة .

ونحيطكم علما أن باب التعزير واسع يستطيع ولي الأمر عن طريقه أن يفرض من العقاب ما يكون كافيا للزجر مانعا للاجرام ؛ لأن الشريعة لم تحدد له عقوبة معينة ، وانها هو يقوى ويضعف بحسب عظم الجناية وصغرها ، وبحسب الجاني في تكرر الشر منه وعدمه . والسلام . (١)

رئيس القضاة

(ص/ق ۲۲۷ نی ۱۰/۳/۱۳۸۱)

(۳۷٦۲ - تعزير مختطفي غلام) من محمد بن ابراهيم الى المكرم الشيخ صالح التويجري

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته , وبعد :

فبالاشارة الى خطابكم رقم ١٧١٦ وتأريخ ١٠/١٠/١٠/١ الذى اشرتم فيه إلى وقوع قضية لديكم فى تبوك تتعلق بحادث اختطاف غلام من جانب أناس حملوه فى سيارة جيب لغرض فعل الفاحشة فيه. وتشيرون فى خطابكم إلى طلب إرشادكم وبيان رأينا نحو القضية نظرا الى أنه لم يثبت لديكم عمل الفاحشة باعتراف صريح ، ولا بينة عادلة .

ونحن نرى فى مثل هذه القضية أن يجرى فى حق المتهمين التعزير البليغ فى الأســواق والمناسبة العامة بها ترونه رادعاً وزاجراً لهم ولأمثالهم ، وأن يسجنوا كذلك . والسلام عليكم .

(ص/ف ۱۰۷۹ فی ۱۱/۲۳ ۱۳۷۸)

(۳۷۹۳ - قفز على دار مؤذن)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة سلمه الله

⁽١) وتقدم - فتاوي في تعزير المختطفين للسَّاء والغلمان في (باب حد الزنا) ايضاً .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير الى خطاب سموكم المرفق رقم ٣/٥٨٥ في ٨٧/٦/٥ على هذه الأوراق الدائرة حول حادث القبض على المدعو عبدالله بداخل دار مؤذن حارة الجداولة بالخرمة مشتملة على قرار فضيلة قاضى الخرمة بجلد المذكور عشرة أسواط وإطلاق سراحه . وقد أشار سموكم ألى أن هذا الحكم لا يتكافأ وجريمة المشار إليه . إلخ .

ونفيد سموكم سلمكم الله أنه بتأمل ماقرره القاضى لم يظهر لنا مايوجب نقضه ، لأن مسألة التعزير مسألة اجتهادية ، وبت فيها بها رآه كافيا . إلا أنه ينبغى أن ينشط ويستعمل جانب القوة في مثل هذه الجرائم التي كثر نشرها بها يزجر الجناة ويردعهم وأمثالهم عن ارتكابها « وان الله ليزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن » وقد اعطينا فضيلته صورة من خطابنا هذا لملاحظة ما ذكر . والله يخفظكم

رئیس القضاة (ص/ق ۱/۳۳٤۲ فی ۱/۳۷۸/۱۰/۱۱)

(٤ ٣٧٦ - وإذا كانت الديات وأروش الجنايات لا تردع أصحاب الجرائم والجناة)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم صاحب السمو الملكى وزير الداخلية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى خطابكم رقم ١٢٤٣٥ وملحقه برقم ١٤١٦٣ وتأريخ المامر المعطوفين على ماوردكم من أمير رنية حول ماكتبه قاضى رنية عن الأشخاص الذين يحصل منهم جنايات توجب قصاصا أودية ، وتوقف القاضى عند تقرير التعزير عليهم بها يتلاثم وجناياتهم ، معللا بأنه لم يجد للعلماء نصا في جواز جمع العقوبة على الجاني مع دية الجناية أو قصاصها .

ويتأمل ماأدلى به وجد قد وقف عند حد مايعلمه ، ولا لوم عليه بذلك ، وقد أحسن من انتهى إلى ماسمع . أما حكم مثل هذه المسائل فينبغي أن ينظر اليها من ناحيتين : ناحية فيها يختص بالقاضى ، وناحية فيها يختص بولي الأمر .

فأما القاضي فانه يتمشى على كلام العلماء المأخوذ من نصوص الشرع الشرع الشريف نصاً واستنباطا أوقياسا . ولا يسوغ له تعديمه لقول غيره كائنا من كان .

وأما ولي الأمر فيسوغ له النظر المصلحى فيها يقطع دابر الفساد حسب السياسة الشرعية ، والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها .

اذا عرف هذا فاذا رأى ولى الأمر أن دفع الديات وأروش الجراحات لاتنكي أصحاب الجرائم والجناة ورأى فرض عقوبة عليهم بنفسه أو بأحد نوابه أو فوض ذلك الى نظر القاضى الشرعى الذى قد اطلع على ملابسات القضية وعلم من تفاصيلها مالم يعلمه غيره غالبا ولأمانته وعدم تطرق التهمة اليه فلا مانع شرعا من كون القاضى يقدر عقوبة التعزير على كل جان يرى أن أرش جنايته لا يكفى فى نكايته . وعلى القاضى تقوى الله ، وتحري التخفيف والاقتصار على أقل ما يكفى فى النكاية . وهذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، وغلظ الجناية وخفتها ، والله يحفظكم .

(ص/ف ۳۳۲ فی ۱۵/۱۳۸۱/۳۱)

(٣٧٦٥ - التعزير لايحد بعشرة أسواط) من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة نائبنا في المنطقة الغربية

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فقد جرى الاطلاع على المذكرة المشفوعة بخطابكم رقم 200 وتأريخ ٢٣٨٠/٢/٣٣ الموجهة إليكم من رئيس محكمة بلجرشى، المتضمن إفادته عن التعزير المناسب لمن ثبت اعتداؤه على ولد حر فباعه وأخذ ثمنه إلى آخر ماذكره.

ونفيدكم أن التعزير لا حد له وهو يقوى ويضعف تبعا لعظم الجريمة وصغرها ، وقد قال عنه بعض العلماء بأنه قد يصل إلى القتل إذا رأى ولي أمر المسلمين ذلك فينبغى لرئيس المحكمة أن يجتهد في تقرير ذلك متوخيا الزجر والردع والعقاب الكافي ، وبالله التوفيق .

مفتى الديار السعودية (ص/ف ٨٦٢ في ١٤/٦/١٣٨)(١)

(٣٧٦٦ - وهو الراجح تعزير متهم يفعل الفاحشة في بنت) من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الأمير سعود بن جلوي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنعيد لسموكم المعاملة الواردة إلينا من سموكم برقم ١/١١٢٣ في بدون الخاصة بدعوى سعيد بن على فوزى بأنه فعل الفاحشة في ابنته

ونفيدكم أنه قد جرى درس المعاملة بها فيها قرار قاضى مستعجلة القطيف وقرار قضاة المقاطعة الشرقية ، فوجدنا القضية منتهية بذلك ، وتقرير القضاة للتعزير بها ذكروه من العدد مبني على قول معروف قال به كثير من أهل العلم وهو أنه لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود ، ولكن حيث جاء فى قرار القضاة توجه التهمة القوية على المدعى عليه ، وقد جاء فى قرار الحاكم فى القضية قاضى مستعجلة القطيف أنه يرى تأديب المتهم على حسب مايراه ولي الأمر فإنه يحسن أى يزاد فى جلد المتهم على العدد الذى ذكر فى قرار القاضى بقدر مايراه ولي الأمر رادعاً له أخذاً بالقول الراجع في المسألة وهوأن التعزير راجع لاجتهاد ولي الأمر ، ويكون بحسب المصلحة ، وعلى قدر الجريمة ، وبمقدار مايردع المعزر . والله يحفظكم .

(٣٧٦٧ - القاعدة في تقدير التعزير بالقتل فيا دونه . خلا بها وأقامت معه أياما)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء وفقه الله

 ⁽١) قلت : وتقدم تعزير القاتل عمداً إذا عفي إلى الدية ، والقاتل خطأ ، والجان خطأ أو شبه عمد إذا
 ثبت تفريطه أو تعديه .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على الحكم الصادر من فضيلة رئيس المحكمة الكبرى في الرياض برقم ١/٩٧٢/٧٧٣ وتأريخ ١/٩٧/١٨ الوارد إلينا مناولة من خادمكم ابراهيم عبدالله ، المختص بقضية عبدالله بن الذي هرب هو وبنت حمد المتضمن ثبوت خلو المدعى عليه بالمرأة المذكورة وإقامتها معه طيلة الأيام التي قضاها في الطريق ، وأنه ظهر لرئيس المحكمة أن المذكور ذهب بالمرأة المشار إليها لمقصد خبيث ، وأن ذلك برضاها ، وأن المذكور يستحق التعزير الشديد حسب مايراه ولى الامر

نفيد جلالتكم بأننا بعد دراسة ماذكر دراسة وافية اتضح لنا أنه يكتفى فى حق المذكور بالتعزير بالسجن عدة سنوات ، وتحديدها حسب مايراه ولي الأمر ، وبالضرب عشر مرات فى كل شهر مرة ، ويكون ذلك علنا فى السوق ، يضرب فى أول مرة تسعا وتسعين جلدة ، وفى بقية الأشهر فى كل شهر عشرين جلدة .

وأما تعزيره بالقتل فلم يظهر لنا وجه صحته ، لأنه لم يتكرر منه ذلك : قال شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله : - والذين قدروا التعزير من أصحابنا إنها هو فيها إذا كان تعزيرا على مامضى من فعل أو ترك ، فان كان تعزيرا لأجل ترك ماهو فاعل له فهو بمنزلة قتل المرتد والحربي وقتال الباغي والعادي ، وهذا التعزير غير مقدر ، بل قد ينتهى إلى القتل ، كها في الصائل لأخذ المال يجوز أن يمنع من الأخذ ولو بالقتل ، وعلى هذا فان كان المقصود دفع الفساد ولم يندفع إلا بالقتل قتل . وحينئذ فمن تكرر منه فعل الفساد ولم يرتدع بالحدود المقدرة بل استمر على ذلك الفساد فهو كالصائل الذي لا يندفع إلا بالقتل فيقتل ، ويمكن أن يخرج قتل شارب الخمر في الرابعة على هذا . فيظهر من فيقتل ، ويمكن أن يخرج قتل شارب الخمر في الرابعة على هذا . فيظهر من كلامه رحمه الله أنه لا تعزير بالقتل في مثل هذه الجريمة . والله يحفظكم .

(٣٧٦٨ - من هو الذي يقدر التعزير)

ثم باب التعزير واسع مافيه تحديد ولا تقدير ؛ وهو راجع إلى نظر ولي الأمر النظر الديني لا الشهواني المبني على ماتحصل به النكاية ، كما أن بعضه القتل

لمن لا ينكف إلا بالقتل ، وهو قريب من باب دفع الصائل ، فان قتله مفسدة ، ماجاء دليل وبرهان على إباحة دمه ؛ ولكن ارتكاب هذه المفسدة يفوت مفاسد أكبر ، وهذه قاعدة شرعية ، فان الشرع جاء بتحصيل المصالح وتكميلها وبتعطيل المفاسد وتقليلها ، وجاء بارتكاب أحدى المفسدتين لتفويت أعلاهما وترك إحدى المصلحتين لتحصيل أكبرهما ، وهذا يعرفه أهل العلم الذين لهم إحاطة بالأحكام والأصول الشرعية ، من كان عنده ملكة في ذلك فهو صاحب هذا الشأن . أما أن يتسور ويتوثب عليها أحد فلا . فاذا كان الجزيئة ليس عنده فيها شيء فيكف بالأمور الكلية . (تقرير) . (1)

(٣٧٦٩ - الحكمة في ترك تحديده إلى الأئمة)

والمعاصى التي لاحد فيها أسهل ، ولهذا جعلت إلى الأثمة ، وذلك أنه يحصل عوارض فتغير على حسب المصالح والمفاسد ، لا بالنسبة إلى مراعاة احد ، وهذا من السياسة الشرعية ، فان السياسة الشرعية التى تدور مع المصالح الشرعية ، وسياسة شهوانية وجاهلية وملوكية جبروتية فهذه ليست السياسة ، السياسة ماوافق الشرع ، فالشرع فيه سعة بالنسبة إلى التشديد والزيادة ، أو في التساهل فيها مخافة مفسدة أكبر ، وفيه بالنسبة إلى التشديد ما يكون بالقتل ، والله المستعان . (تقرير)

(٣٧٧٠ - على ناظر القضية تقرير الجزاء على المتهم)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم رقم المعاملة المحقاتها المرفقة المتعلقة بقضية اتهام عائش بن بالتحايل على المرأة والهروب بها من أهلها عدة مرات ، وترحيلها برا إلى الاردن واتهام كل من بايواء المرأة في مساكنهم رغم علمهم بحقيقة موضوعها ، المشتملة على قرار محكمة العلارقم

⁽١) وانظر جواباً برقم (٣/٧٣٣٩ في ٢/٠/١٠/١٤)

٨٤ ق ٢/٢/٢/٦ المتضمن أن ماقام به المتهم عائش يعتبر انتهاكا للمحرمات ، وارتأت تعزيره بها يراه ولي الأمر ، والزامه مع رفيقه بدفع المصاريف التي صرفها أولياء المرأة ، مع تغريم عائش بغرامة مالية حسبها يراها ولي الأمر الى آخر ماذكر . وتذكرون - حفظكم الله - أن سمو وزير الداخلية أبدى ملاحظة أن القضاة أخذوا يتهربون عن تقرير العقوبات على المجرمين ويتركون ذلك لولي الأمر مع أن هذا من صميم اختصاصهم .

بدراسة جميع ذلك نفيد سموكم :

أولاً - أنها ذكره قاضى العلا فى قراره رقم ٨٤ فى ١٣٨٢/٢/٦ من تركه تقرير الجزاء المستحق على المتهمين إلى الولاة لزعمه أنه من اختصاصهم ، لانهم الجهة المنوط بها حفظ الأمن والكرامات والحرمات ، وتعليله ذلك بان الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن إلى آخر ماذكر . فيه تقصير عن أداء الواجب ، وليس كها ذكر من أن تقرير العقوبات إلى ولاة الأمر ، وإنها أمرها إلى من نظر الدعوى فيها وعرف ملابهاتها ومقتضيات مجرياتها ، فنأمل من سموكم الكريم إحالتها إلى قاصيها لتقريره على المتهمين مايسراه حسبما يقضيه الوجه الشرعى . كها نحيط سموكم الكريم أنه قد جرى منا تنبيه القضاة الا يدعوا أمر تقرير العقوبات على المتهمين إلى الولاة بعد أن يكون منهم نظرها ومعرفة ما يكتنفها من عوامل الاحرام ودواعيه ، وأن ينشطوا فى التقرير بها يحقق السردع والسرجر ، وينشر الامن والاستقرار . وبالله التوفيق . والله عفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۵۱۰ في ۱/۵۸۳/٤)

(٣٧٧١ - من التعزير الشديد)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقـد جرى الاطـلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم برقم

٤٥٢٦ وتأريخ ١٣٧٩/٣/٧ حول شكوى نبيذان من تعدي عبيد ورفاقه بضربه، وقيام البعض منهم بحفر آبار محظور حفرها ، المشتملة على القرار الشرعى الصادر من قاضى مستعجلة الطائف برقم ٢٩ في ٧٩/١/١ حول القضية .

وبتتبع المعاملة ومرفقاتها ودراسة الحكم الشرعي المذكور أعلاه المتضمن الحكم بسجن عبيد ومطلق وعبدالله عشرة أشهر ، وجلدهم في كل شهر خسين جلدة ، وسجن كل من ثلاثة أشهر ، وتقديم بقية المتهمين لمحاكمتهم ، وإفهام المدعى بتقديم دعواه في الحق الحاص .

بدراسة القرار المذكور نفيد سموكم أن الحكم بهذا التعزير الشديد لا سيها في حق الثلاثة المضموم الى سجنهم جلد كل واحد منهم خمسهائة جلدة مفرقة على مدة سجنهم لا يصدر الا على من له سوابق تعرقل أمن البلاد اوتهتك حدود الدين ، فاذا كانوا كذلك فلا بأس بها أجراه حاكم القضية ، وإلا فنرى أن التعزير المذكور شديد وينبغى تخفيف ذلك ، لا سيها وسينضم إلى ذلك مستقبلا الحكم عليهم بها يقتضيه الحكم الشرعي لقاء الحق الحاص إن رغبه المدعى . أمام تقديم بقية المتهمين لمحاكمتهم فلا بأس به . والله تعالى عفظكم

(ص/ف ۳۳٦ فی ۲۰/۳/۳/۲)

(٣٧٧٢ - الجواب عن الحديث و لا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسُواطٍ ،

الحديث المستدل به على أن أكثره عشرة اذا كان لحق نفسه - كجلدك امرأتك ، وعبدك ، إذا ساغ ذلك .

أما إذا حمل الحديث على الجلد لحق الله فهو غلط ، بل يجلد أكثر ، فقوله ﴿ فِ حَدٌّ مِنْ حُدُوْدِ الله ﴾ في معصية من معاصى الله . (تقرير)

فالذى لا يتجاوز به العشرة هو تأديب الرجل امرأته وعبده وولده . ويقول الشيخ وابن القيم : إن هذا التقسيم اصطلاحى . وهذا القول هو الصحيح حتى تتفق الأدلة .

فيدل على أن التأديبات التي ليست لحق الله تكون من العشرة فها دون . أما على المعاصى فتختلف أشياء حددت في الشرع ، والذي لم يحد فيه قدر في

الشرع يجتهد فيه الحاكم . والحقيقة التعزير باب واسع أدناه بالتخجيل ، وأعلاه بالقتل ، ولابد من اجتهاد ونظر دقيق شرعي مؤسس على أسس شرعية على حسب التسوية بين الناس ، فلا بد أن يكون الامام هكذا ، ويأخذ نظره واجتهاده ممن يثق به في دينه وعلمه . (تقرير)

(۳۷۷۳ - موضوعان :

(١) تعزير المتهمين تهمة ضعيفة لا تكون علنا)

(٢) هل يلزم المتهمون بغرامة ماأنفق)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة بريده سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على صورة الحكم الصادر منكم المسجل برقم ٣٤٨ وتأريخ ١٣٨٠/٣/٣٠ في قضية حسين بن وعبد الرحمن المتهمين بأختطاف المرأتين من أهل الخبراء ، كما جرى الاطلاع على صورة الخطاب الموجه منكم لامارة مقاطعة القصيم برقم ٥٨٤ وتأريخ ٨/٤/١٩٠٠ الواردة إلينا منكم برقم ٦١٥ وتأريخ ١٣٨٠/٤/١٠ وحيث جاء في الخطاب المشار إليه انكم إنها أمرتم بتعزير المرأتين لأن ظاهر الحال منها الموافقه و فان هذا مما يدل على أنها متهمتان ، ولكن الأولى أن لا يكون تعزيرهما علنا في السوق ، لأن التهمة في حقها ليست قوية .

الزامكم المتهمين بغرامة جميع ماأنفقه أهل الخبراء لأنها السبب في ذلك. لم يظهر لنا وجهه ، لأن المسألة لم تثبت ببينة أو إقرار ، وإنها ذلك بجرد تهمة قوية استحقا عليها التعزير . وأيضا فان أهالي الخبراء محتسبون في قيامهم فليس لهم الرجوع بها أنفقوه . ثم هذه النفقة لم تبينوا قدرها ولا الأشياء التي صرفت فيها ، فنرغب الافادة عها ذكر . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۳۱۷ في ۲/٤/۲۸) (٣٧٧٤ - قوله : ويحرم تعزير بحلق لحية)

أولاً: أنه مثلة , وثانياً : أنه منهي عن حلق اللحى ، مع أن المقام هنا مقام اجتهاد وتوخى ما يزجر عن المعاصى .

فهو بنفسه وذاته محرم ، وهو من المثلة كقطع أصبع تعزيرا ؛ فإن الله حفظ على الانسان ابعاضه وشعوره ، كما لايجوز سقيه خرآ ونجاسة ؛ فكل هذه لا تجوز شرعاً ، فلا يعزر بها .

وهذا الحرام خلق كثير يفعلونه بزيد وعمرو وياخذون على ذلك دراهم . (تقرير)

(٣٧٧٥ - التعزير بأخذ المال واتلافه جائز)

قوله: أو أخذ مال.

لكن الصحيح التعزير بأخذ المال والتعزير باتلاف المال إذا رأى الامام أنه أنكأ وأردع فانه يفعله . وإذا رأى أن إتلافه خير من أخذه فله ذلك . (تقرير)

(٣٧٧٦ - التعزير بالمال - وضعوا بعض أشياء في اليانصيب) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة عرعر حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المرفقة المرفوعة منكم برقم ٨٣٦ وتأريخ ٥/١٠/ ١٣٧٨ المتعلقة بقضية رشيد البراهيم ورفقاه الذين وضعوا بعض أشياء في اليانصيب ، المشتملة على القرار الصادر من قاضى طريف برقم بدون وبدون تأريخ ، المتضمن مصادرة السيارة والقيمة التي وضعت لها والراديوين وأقيامها .

فظهر أن ماأجراه فضيلته ظاهره الصحة ، وهو من باب التعزير بالمال ، منعاً لأكل أموال الناس بالباطل ، وحسما لمادة هذه المعاملات المحرمة ، إذ لا يظهر حسم مادتها بدون إمضاء مثل هذا الحكم . والله يحفظكم .

رئيس القضاة

(ص/ف ۱۷۸ في ۲۵/۳/۳۷۱)(۱)

⁽١) وإذا مات من حكم هلبه بالتمزير بالمال انظر فتوى في حد (المسكر) يرقم ١٣٨١١ في ١٣٨٢/١٠ هـ

(٣٧٧٧ - التعزير بالابعاد المؤيد لنشال لكثرة جرائمه)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم برقم ٦٤٤٦ وتاريخ ٢٥/٤/٢٠ بشأن السجين المدعو عبد الرحمن الذى سبق أن نفذ فيه الحكم الشرعى بسجنه ستة أشهر ، وتعزيره ، ثم أبعد إلى فرسان ، نم سمح له بالعودة لا ستقامت على أن يرسل لبلدته ويسلم لكبير جماعت ليحافظ عليه ويراقب عدم خروجه من بلده ، ولما وصل الى الطائف قسرر أنه لا يعرف قبيلته ولا خامسه ولا يسدرى مسن هو كبيره ، لأن والده توفي وهو صغير السن ، وطلب إبقاءه في السجن أو ارجاعه الى فرسان وصدرالأمر باطلاق سراحه والتنبيه عليه بالاستقامة وطلب المعيشة تحت المراقبة ، وأخيرا اتهم بنشل حافظة نقود شخص في المطاف ولم يثبت عليه شيء ، وترى وزارة الداخلية إبعاده إلى فرسان بصورة مؤبدة نظرا إلى كثرة جرائمه ، وبعد دراسة للمعاملة ظهر لنا أنه يسوغ شرعا إبعاد مثل الى كثرة جرائمه ، وبعد دراسة للمعاملة ظهر لنا أنه يسوغ شرعا إبعاد مثل مذا الشخص ، لا سيا وقد سبق أن طلب اما السجن وإما الارسال إلى فرسان ، ولكن يطلق سراحه في فرسان تحت المراقبة العامة ، وينبغي اعاشته من بيت المال ، لأنه قد لا يستطيع التكسب بسبب فقد يده ، والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۲۱ فی ۵/٥/۱۳۷۸)

(۸۷۷۸ - نفي مؤبد لمشتهرين بالقوادة)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

 وتأريخ ١٩/١٢/١ - المتضمن بعد ذكره خلاصة مؤجرة عن القضية القول بأن القاضى لم يرتكز في حكم إبعاد المذكورين على حوادث سابقة ووقائع معينة ، بل كان الحكم مبنيا على السماع - إلى أن قال : - كما أنه يستشف من أقوال القاضى أن سبب توجيه هذه التهمة هو ظهور الثراء عليهم . إلى آخر ماذكر . وقد جاء في جوابه مايلي :

ونفيد سموكم أنها تقرر في حقهم أنها هو من باب التعزير، ولا يخفى أن التعزير باب واسع يتعين منه ما كان مقتضيا للزجر والردع وحاسها لمادة الشر، وقد استفاض لدى القاضى ورجال الحسبة وغيرهم مايزاوله هؤلاء المبعدون من الأعهال الخبيثة وقدروي عن عمر بن الجطاب رضى الله عنه أنه حلق رأس نصر ابن حجاج ونفاه عن المدينة لنضارته وجماله خشية أن تفتتن به نساء المدينة ، وفرق بين هؤلاء المستفيض عنهم والمشتهر بين مجاوريهم امتهانهم القوادة في بيوتهم وعلى محارمهم وبين رجل تقرر نفيه وإبعاده خشية أن تفتتن به النساء . وهذا لا يظهر لنا ما يتعرض به على ماقرره فضيلة قاضى المبرز من نفي هؤلاء بصفة مستمرة .

ثالثا - أما ألقول بأنه يستشف من اقوال القاضى بأن سبب توجيه هذه التهمة نحوهم ظهور الثراء عليهم. فغير صحيح ، وإنها ذكر القاضى ظهور الثراء عليهم كاستثناس لما اتجه لديه من قوة اتهامهم بها نسب عنهم .

رابعا - أما مطالبة زوجة أحدهم المدعوة مريم بإرجاع زوجها إليها أو فسخها من عصمته ؟ فهذا راجع الى محكمة جهتها .

ونعيد إلى سموكم كامل أوراق القضية . والله يحفظكم .

مفتى البلاد السعودية (ص/ف ١/١٧٥٧ في ١/١٣٨٤/٧/٥)

(۳۷۷۹ - التعزير باسقاطه من اسم القبيلة) من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى وزير الداخلية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

⁽١) وتقدم في (باب حد الزنا) فترى مشاجة .

نشير إلى مذكرتكم المرفقة رقم ٦/٢٢٦٨ في ٨٦/٧/٥ المعطوفة على ماتقدم به شيخ وأعيان قبيلة السيابيل بطلبهم اسقاط المدعو من قبيلتهم لأنه من الأشخاص الغير مرغوب فيهم . . الخ .

ونفيد سموكم أنه بتأمل خطاب فضيلة رئيس محكمة الطائف المرفق رقم ٥٥٣ في ٨٦/٣/٤ المتضمن أنه طالما أن المذكور سيرته غير حسنة وقد تعدد منه الجرائم المذكورة في خطاب شرطة الطائف بهذا فان المحكمة لا ترى مانعا من إجابة طلب القبيلة إسقاطه من عدادهم وعدم اعتباره كأحدهم في أمور القبيلة كجزاء أدبى له . اه . راينا الموافقة على ماقرره من باب التعزير ، مالم يتناول ذلك أمرا آخر مما تقتضيه الأمور الشرعية ، وأن يكون هذا إجراءا مؤقتا ، ومتى تحسنت حالة الشخص وطابت سيرته رد إليه هذا الاعتبار الأدبى . والله عفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۳۲۸۰ في ۱/۳۲۸۰)

(باب القطع في السرقة)

(٣٧٨٠ - تجد في البلدان التي تنتسب إلى الاسلام إذا نسب عنه (١) قطع اليد في السرقة قالوا : وحشية ، وحشية . ويقولون : استبداد . هم لعبوا بالدين والعقائد والنشأ كل ملعب ؛ لكن من أجل استيلاء المادة عليهم (تقرير)

(٣٧٨١ - اذا سرق الغلام غرم المال ولم يقطع)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي الموقر السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة الواردة بخطاب الديوان العالي رقم المعالى معصوم الجاوى والمتهم بسرقة شنطة الحاج معصوم الجاوى والمتهم بسرقتها الغلام

⁽١) يعني عن الأسلام

أفيدكم انها قررة رئيس المحكمة الشرعية الكبرى في خطابه رقم ٥٦٤ وتأريخ المدام ١١/١١ من أن اعتراف مثل هذا الغلام لا يقبل ولا يترتب عليه حكم، وأنه ينبغى مناقشة من سجنه . صحيح . ولا بأس بها قرره القاضى المذكور حول تغريم المال المسروق . والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۸۸ فی ۲۸۰/٤/۲۷)

(۳۷۸۲ - وعزر)

من محمد بن ابراهيم الى فضيلة قاضى محكمة دومة الجندل المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابك المرفق بهذا رقم ٢٠٤ في ٨٥/١٠/٨ والأوراق المشفوعة به بشأن ثلاثة الأنفار الذين اتهموا بسرقة دكان عامر الفضيلي وهم كل من عبد المحسن ومرزوق وصايل وأنه قد ثبت لديكم شرعا أن الذي قام بثقب الدكان وسحب النقود من الصندوق هو عبد المحسن . . . وأن مرزوق كان يصحبه داخل الدكان ويمشى معه فقط وأما صايل فكان يحرسها ، وذكرتم أن هذا ثبت بموجب اعترافهم لديكم ، وأن التقرير الطبى تضمن أن أعهار المذكورين تنقص عن خمسة عشر عاما . وترغبون الافادة عها نراه ، والحال أنهم قد احضروا النقود ، وسلمت لصاحبها ولا يزالون في السجن .

وعليه نشعركم بأنه اذا لم تتوفر شروط القطع فى حق كل واحد منهم بها فى ذلك ثبوت البلوغ بأحد موجباته الشرعية فانه يدرأ الحد، ويجب التعزيز تعزيرا يردعهم عن العودة لمثل هذه الجريمة ، ويزاد فى تعزير عبدالمحسن لا عترافه بأنه هو الذي هتك الحرز وأخرج النقود المسروقة من حرزها . والله يحفظكم والسلام .

(ص/ق ۱/۳/٤٦٥٤ في ۱۱/۱۸/۱۳۸۵)

(٣٧٨٣ - لا يقطع من أنبتت عانته شعرا خفيفا ويعزر) صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله

نشير الى برقيتنا لجلالتكم برقم ٢٩٦ وتأريخ ١٥/٤/١٣٨٠ حول مارفعه

لجلالتكم عمير من عرعر بصدد ابنه الذى صدر الحكم بقطع يده . ونفيد جلالتكم أنه بالاستفصال من فضيلة رئيس محكمة عرعر عن ما أذا كان المذكور بالغا، أم لا ؟ أجابنا برقم ٢٧٤ وتأريخ ١٣٨٠/٦/١ بأن المذكور قد أنبتت عانته شعرا حفيفا ، مما يدل على أنه لا زال على وشك البلوغ . قف وحيث الحال ماذكر مع أن الكشف على عورته متأخر عن وقت السرقة بضعة أشهر فانه يدرأ عنه الحد لعدم ثبوت بلوغه حال إخراجه المال المسروق مسن الحرز ، ولكن يتعين تعزيره ، وقد عمدنا رئيس محكمة عرعر بها يلزم جوابا على استفساره . حفظكم الله .

رئیس القضاة محمد بن ابراهیم (ص/ق ۲۸ ه فی ۲۱/۱۲/۱۳۸۰)

(٣٧٨٤ - المجنون والمعتوه اذا سرقا)

المجنوه والمعتوه لا حد عليه في السرقة ، بل يعزر إن كان بمن ينجع فيه جنس التعزير لئلا يعتاد هذا فيفسد على الناس . وإن كان لا يجدى فلا يتعرض . وزائل العقل بالجنون والعته منهم من يكون عنده ارتداع إذا زجر وضرب ، ومنهم من لا يؤثر فيه ، ولو كان لا ينزجر من كل وجه فها لا يدرك كله لا يترك كله .

(٣٧٨٥ - يعزر المنتهب ولا يقطع)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم رئيس الديوان العالى الموقر السلام عليكم ورحمة الله وبركاته , وبعد :

فبالاشارة الى خطابكم رقم ٢٠٥٦/٢٢/٧ وتأريخ ١٩/٥/٥/١٩ المرفق به المعاملة الخاصة بقضية أحمد

نفيدكم أنه قد جرى الاطلاع على الصك الصادر من المحكمة الشرعية في محائل برقم ٩٨ وتأريخ ٤/٥/٥/١ المتضمن الحكم بقطع يد أحمد نظرا لتوفر شروط القطع في السرقة المعتبرة عند العلماء .

وبدراسة الحكم المشار إليه اتضح أنه غير صحيح ، لأن المسالة ليست مسألة سرقة بل مسألة انتهاب ولا قطع على المنتهب . وأما احتجاج القاضي

برداء صفوان فهو سرقة من حزر ، ومسالتنا هذه مسألة انتهاب ، لكن ينبغى أن يعزر أحمد المذكور بها يردعه ويردع أمثاله بضرب أوحبس بمقدار مايراه ولي الأمر في مثل هذا. والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۲۳ فی ۲۲/٥/٥٣١)

(٣٧٨٦ - الاختلاس من الكهرباء)

من محمد بن ابراهيم إلى مندوب الحكومة للمحافظة على حقوق الشركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصلنا خطابكم رقم ٤٨ وتأريخ ٢/١/١٣٧٨ المتضمن الاستفتاء عن مايجب في حق الذي يختلس من التيار الكهربائي التابع لعامة الشعب بدون علم الشركة .

والجواب: الحمد لله . الاختلاس من التيار الكهربائي التابع للشركة لا يجوز، ولا يثبت ذلك في حق شخص بعينه إلا ببينة أو إقسرار لدى الحاكسم الشرعي . والله الموفق . والسلام عليكم . (ص/ف ١٧٣ في ٢/٢/٥)

(٣٧٨٧ - اختلس مالًا وادعى أنه نفد وحوله)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير الرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنسرفق لكم بهذا المعساملة السواردة منكم برقم ١/٢٢٨٦٤ وتأريسخ المسرفق لكم ١/٢٨٠/٧/٢٨ وتأريسخ دراسة أوراق المعاملة بها فيها خطاب فضيلة عبدالرحمن بن هويمل رقم ١٠٠٥ وتأريخ ١٠٠٥/ ١٣٨٠/١٠ الذي يتضمن أن حسن كان كاتبا لدى عبدالرحمن المعتيبي في معرضه فاختلس أمواله حسب الصك الصادر منه برقم ٢/٣٠٣/ وتأريخ ٣٠/١/ ٧٩/ وأنه لا يمكن تقسيط الأموال التي اختلسها ، بل يعزر بالضرب حتى يحضر المال الذي اختلسه وخانه ، وأن يوقف الموقف الحازم في وجوه المتمردين المحتالين . الخ

وبتأمل ماقرره فضيلته لم يظهر لنا خلافه ، لأن التساهل مع هذا وامثاله يسبب زيادة الشر والفساد ، ويفتح الباب للمحتالين ، فينبغى إجراء التحقيق اللازم معه بشدة حتى يحضر المبالغ التى اختلسها ويؤدى الحق لصاحبه ، لأن الأصل بقاؤها لديه حيث أن العهد قريب ، والمال المختلس كثير . أما الأموال التى يدعى أنه حولها لحضرموت فينبغى إجراء مايلزم لاستعادتها . والسلام . رئيس القضاة

(ص/ق ۹۳۱ فی ۲۰/۹/۲۰)

(۳۷۸۸ - خائن لا سارق)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنعيد لسموكم برفق هذا المعاملة الواردة منكم برقم ٥٩٣٥ وتأريخ ٧٩/٣/٢٧ الخاصة بقضية اتهام سعيد بسرقة شنطة بداخلها اربعماثة وخمسون ريال للمدعو عمر بن مبارك

ونفيدكم أنه إنفاذاً لرغبة سموكم جرى درس كامل المعاملة والحكم الصادر فيها من المحكمة الكبرى برقم ١٠٠ وتأريخ ٧٩/٢/٢٧ المتضمن الحكم على سعيد المذكور بالقطع ، فاتضح لنا عدم صحة هذا الحكم الأمرين :

١ - انه أخذ تلك الشنطة من مكان لم يحرز عنه ، بل هو شريك لصاحب الشنطة في سكناه .

٢ - أنه وصل باقراره ما يسقط عنه حد القطع ، وهو قوله : إن صاحب الشنطة أعطاه مفتاحها ليحاسب صاحب (بيبسى). وعلى هذا يكون خائنا لا سارقا

رئيس القضاة (ص/ق ٣٣٤ في ٦/١٠/١٣٧٩)

(٣٧٨٩ - الحائن في العارية عليه القطع) ذكر في العارية خلافا في المذهب أنها كسائر الأمانات لا قطع فيها ، وهذا قول الجمهور لأنه هو الذي سلط على ماله فأعاره غير موثوق ولم يحتط لماله . لكن الأصح من القولين قطع جاحد العارية ، وبينه وبين مطلق الخيانة فرق ، هذا أنكر جنس الواقع فقال ما أعرتنى ، وهذاك ادعى شيئا آخر قال ذهبت سرقت أكلها كذا . ثانيا المستعير هو الذي جاء لمنفعة نفسه لا لمنفعة الأمن .

ان قلت : هذا من غير حزر ؟

قيل: هذا شيء أوجبه الله على المسلمين ، فلما جعل على صاحب المال البذل وجاء من يكدر هذا الجانب الصافى جعل فى حقه القطع ، وقصة المخزومية مشهورة ؛ لكن نعرف أن فى بعضها « تَسْتَعِيرُ » وفى بعضها «تَسْرِقُ» فالذين ذهبوا إلى أنه لا قطع حاولوا نفي تستعير ولكن لا يستطيعون فهى تسرق سرقتها جحدها العارية ، فالجحد شيء خاص ، والسرقة عام وكذلك لو فسرت العارية بالسرقة فالقصة واحدة . (تقرير)

(٣٧٩٠ - والمشموذ يقطع)

س -: الذى يقمر على أعين الناس ؟ ج -: المشعوذ الذى يأخذ بشعوذته سارق . (تقرير)

(٣٧٩١) قوله : ولا قطع بسرقة آلة لهو .

هذا ليس عترما آلة الملاهي جميعها لتحريم اللهو، فان الله حرم اللهو، الملاهي وآلاتها حرام (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِيْ هَنُوَ الحَدِيْثِ) (١) وذلك لصدها عن ذكر الله ، كل شيء يلهي عن ذكر الله ويأخذ القلوب فانه عرم ، وآلاته ، لأنه يتوصل بها الى فعله فيتعين إتلافها إذا قدر على ذلك وهي أشياء كثيرة جدا ، ضابطها كل شيء يتخذ لأجل يلهي به من : طبل ، وزمار ، ومن ، ومن . (تقرير)

وآلات الملاهى ولو أنها ذهب فكل ماحرم لصنعته فسارقه لا يقطع . واذإ قدرنا فيه مالية فكاسره لا يضمن ماليته . (تقرير)

⁽١) سورة لفيان - آبة ٦

(٣٧٩٢ - آلات اللهو المفككه)

ويظهر من هذا (١) أن آلات اللهو اذا فككت وصارت أجزاء منها لها قيمة تساوى نصابا فأكثر ففيها القطع ، العبرة بهيكله ، فان أجزاءه خرجت عن قوتها المقصودة . (تقرير)

(٣٧٩٣ - سرقة الراديو)

كان يتسائل عن الراديو وسرقته : هل فيه قطع ، أم لا ؟ فيرى بعض أن عليه قطعا لأنه مال يباع ويشترى ، ولأنه ليس متحمضا للهو بل هو آلة للصوت زين أو شين .

وبعض يرى أنه لا قطع فيه لشائبة اللهو فيه ، والأولون قووا هذا بملاحظة السعى في تقوية الأمن . (تقرير)

(٤ ٣٧٩ - س-: اذا قيل هو مثل الجارية المغنية يصح بيعها ؟

ج-: فيه شيء من الشبه ، لا من كل وجه ، والجارية المغنية فيها القطع ، لأنه لا يخرجها عن المالية . (تقرير)

(٣٧٩٥ - سوءال ثاني : والراديو ؟

ج -: الراديو هو بنفسه ليس متخذا للهو ، ولكن في عرضه شيء يكون هو . (تقرير)

س -: أجل لاقطع فيه ؟

ج -: ليس على كل حال . هذه تتبع مالم يجزم فيه

م الحكم في أن يتلف أولا ؟ ما عندي فيه جزم ، وكثيرا ما يسأل عن هذا . (تقرير)

(٣٧٩٦ - سرق دخانا)

من محمد بن ابراهيم الى فضيلة رئيس محاكم جازان سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

من قوله : آلة غو .

فنعيد لكم برفقه هذه الأوراق المرفوعة منكم برقم ٢/١٩٠٧ أق وتأريخ المسجين على عمر المتهم باختلاس عشرين شنطة دخان عائدة لعمر العامودي ، وترغبون الأمر بها نراه حول سماع هذا الدعوى .

ونشعركم بأن الدخان مال غير محترم ، وليس لصاحبه حق المطالبة فيه ، ولكن المدعى العام هو الذي يقيم الدعوى على المتهم ، ومتى ثبت عليه ما اتهم به عزر ، وأخذ الدخان منه ، وأتلف، وإن كان قد باعه أخذت منه القيمة وصرفت للفقراء . والله يتولاكم . . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۳/٦٩ في ۱/۳۸۸/۲/)

(۳۷۹۷ - الصليب ما فيه قطع ولو كان ذهبا، والصليب الحقيقي يسزال بكل حال . (تقرير)

(٣٧٩٨ - س : - ساعة فيها تصليب ؟

ج: - كغيرها هي تباع وتشترى فلا يخرجها عن حكم المال . إذا كان الصليب في الساعة فيمحى . (تقرير)

(٣٧٩٩ - المصحف)

على كل القولين ما فيه قطع ، على القول بصحة البيع ، وعلى القول بعدم صحته . (تقرير)

(۳۸۰۰ - قوله : ثلاثة دراهم)

وكلام الشيخ هناك معروف ، ويظهر انه كذلك هنا . ثم الريال العربى مثقالتين ونصف على كل حال ، وفيه عشر غش ، وهذا يسير، ومثله الربية .

(تقرير)

(۳۸۰۱ - الحاكم هنا)

الحاكم هنا - هو من جعل مرجعاً لتلك الحدود من النظر فيها للاثبات وإقامتها . (تقرير)

(۳۸۰۲ - الحزر)

الحزر يرجع فيه الى العرف وهو رجوع الى الشرع ، فان الشرع ما ترك التحديد فيه إلا أنه لا ينضبط . (تقرير)

(٣٨٠٣ - وجد باب حوش غير مقفل فسرق الغنم)

من عمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم قاضى عكمة الحفر سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصلنا كتابك رقم ١/٤٥١ وتأريخ ١/٢٨٢/٧/١٣ المرفق بصورة ضبط قضية محمد بن ماضى ضد السارق عواد بن قاسم التابع للجمهورية العراقية المذى اعترف بسرقة غنم محمد بن ماضى وهى ستة عشر راسا وحملها الى القيصومة ، وأنه وجد باب الحوش مقفل . الخ .

وعليه فالذى يقرب والله أعلم أن لا قطع فى مثل ذلك لعدم الحرز ، لكن عليك باستعمال البحث ثم تحكم بها يظهر لك وفق الله الجميع لما يرضيه . والسلام عليكم .

(ص/ف ۱۹۹۰ فی ۱۲/۱۰/۲۶)

(٤ ٣٨٠ - ادخله الى بيته وترك المفتاح)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم قاضي الخرج الشيخ عبد العزيز الشعيبي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل كتابك الذى تسأل فيه عن رجل كان ضيفا عند أحد العمال فخرج العامل وترك الضيف في حجرته فأخذ الضيف مفتاح شنطة العامل من فوق الراديو وفتح الشنطة فأخذ باعترافه خسة أريل وثوب . الخ - وتسأل هل على الذكور قطع أم لا ؟

والجواب: الحمد لله . الظاهر أنه لا قطع عليه ، لأنه لم يهتك حرزا ، بل العامل هوالذى أدخله الى بيته وترك المفتاح ، وإنماعلى المذكور التعزير فقط . وكذلك لا يلزمه دفع أكثر مما اعترف به إلا إن أقام المسروق منه بينة بأنه أخذ أكثر منه . وله عليه اليمين إن أنكر . والسلام عليكم

(ص/ف ۲۸۴ فی ۲۷ / ۱۳۷۸)

(٥ - ٣٨ - وجد السارق المفتاح بجانب الصندوق)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . ويعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم برقم 1٧٥٥٤ وتأريخ ١٣٧٩/٨/٢٥ بشأن حسن يهاني واتهامه بسرقة مبلغ ستهائة وثلاثين ريال وثلاثة خروز فضة وبعض ملابس من دار محمد بن معيض المشتملة على الحكم الشرعى الصادر من قاضى ظهران اليمن برقم ٢٦ فى المشتملة على الحكم الشرعى الصادر من قاضى ظهران اليمن برقم ٢٦ فى المرادة على إمارة ظهران اليمن برقم ٥٥٠ فى ٧٩/٤/٧ المتضمن الافادة باعتراف السارق أنه دخل الغرفة ووجد فيها صندوق حديد مقفل بقفل وثيق ، وأنه التمس له مفتاحا وفتحه بيده وسرق هذه الأشياء من داخله .

ونفيد سموكم أنه بدراستنا لكامل أوراق المعاملة ظهر لنا أن الصندوق المقفل لم يبعد عنه مفتاحه ، حيث أن حاكم القضية ذكر في قرار حكمه اعتراف السارق بأنه التمس مفتاحها فوجده بقربها فأخذه وفتحها وسرق ، هذا شبهة في أن المال المسروق غير محرز عنه الحرز التام ، والرسول على يقول وادروا الله المسروق غير محرز عنه الحرز التام ، والرسول على يقول وادروا الله المحكوم به عليه ؛ للشبهة التي ذكرنا . وبالله التوفيق . والله يحفظكم .

(ص/ف ۱٤۱۷ في ۱۳۷۹/۱۱/۱۲)

(٣٨٠٦ - ليس من شرط القفل أن لا يستطاع فتحه أو كسره)

قوله خشبا كان ، أو حديدا .

أو غيرهما كالنحاس أو المعادن المنطبعة . وكالجمجمة والبسيف (١) هذا قفل . وليس من شرطه أن لا يستطاع ، بل إذا ضرب بشىء ثقيل تكسرت الأعواد أوالحديد ، فمن يريد الهدم والكسر هذاك شىء آخر . (تقرير)

⁽۱) وهما من الخشب .

(٣٨٠٧ - س-: إذا كانت سِكُرة بلا مفتاح ولا تدخل اليد؟ ج-: يبقى فيه شيء من التأمل ، ومثله الخشبة التي تسقَّط ، والخشبة التي يردم بها ، البحث فيهن واحد ، وهو أن السارق قد يدخل قبل ، فاذا ناموا جاء وفتح السكرة. (تقرير)

(۳۸۰۸ – إذا لم يكن الغلق كاف فلا قطع)

من محمد بن ابراهيم الى المكرم قاضى محكمة الحفر من سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على خطابكم الوارد إلينا برقم وتأريخ و وفهمنا ماتضمنه سوءالكم حول ما أشكل عليكم فى قضية الرجل المدعو فياض بن الذى اعترف لديكم بسرقة النقود من دار عبدالله بن دحيان المطيرى ، كما اطلعنا على صورة ضبط قضية المرافعة الجارية فى المحكمة .

وبعد تأمل ماجاء في اعتراف المذكور وجدنا أن القضية لم تتوفر فيها شروط الحد الموجبة لقطع يده وهي عدم وجود غلق كاف للباب الخارجي وباب الحجرة بحيث يكون حرزاً ؛ إذ أن فياض قد جاء في اعترافه أنه وجد الباب الخارجي عليه كيلون عادى ، وفوق الباب فرجة صغيرة ، فأدخل يده في داخل الفرجة فجر المزلاج فانفتح الباب ، كما وجد إحدى الحجر التي فيها النقود عليها كيلون لم يغلق فلوى رمانته فانفتح الباب ، ومثل هذا حسبا جاء في الاعتراف في صورة الضبط لا يعد اعترافا موجبا لا قامة حد القطع والحال هذه ، هذا إن لم يثبت أصل السرقة بدون إقرار. هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مفتى الديار السعودية (ص/ف)

(٣٨٠٩ - مافى البيوت الوبرية ونحوها محرز بوجود اهلها فيها ، وإذا ادعى أن له شريكا فى السرقة)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

> السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد : - ١٣٨ -

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم برقم المعالمة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم برقم ١٣٤٩ وتاريخ ٣٤٣٤١ /١١/٢٧ حول اتهام على بن ومقبول بن اليهاني بالسرقة من كل من أحمد ركيني ومحمد الضيف ومحمد سعيد ومحمد وعبدالرحمن وناصر ادريس وشوعي سهام .

المشتملة على الحكم الصادر في قضيتهم من قاضى ضمد برقم ٤٧ في ٧٩/٦/٢٢

وبتتبع المعاملة ومرفقاتها ودراسة الحكم المشار إليه أعلاه المتضمن ثبوت السرقات المذكورة في دعوى المدعين على المتهم مهدى لاعترافه بها مرتين وهو بحال الصحة وكهال العقل والحكم عليه بقطع يده اليمنى من مفصل الكف نظرا لاستكهال شروط القطع المعتبرة شرعا الى آخر ماحكم به على مهدى . كها يتضمن الحكم على علي بجلده تسعة وثلاثين سوطا لكونه محطا ومستودعا لهذه السرقات ، وأنه في مسمى الشراكة وإن لم يباشر معه السرقات في الدور إذ المذكور لا يخرج في أنه يحثه إلى الاستباحة للأموال وهو يستحلها ويقوم ببيعها إلى آخر ماحكم به عليه ويقضى ذلك الحكم بتعزير مقبول بجلده عشرة أسواط حيث لم تقم عليه البينة وقد أنكر ماادعى به عليه والمتهمة في حقه قائمة للاسباب التي ذكرها حاكم اقضية ، إلى آخر الحكم المذكور ، ويدراسته نفيد سموكم بهايلى :

أولاً الحكم على مهدى بقطع يده اليمنى من مفصل الكف لاعترافه أكثر من مرة بسرقة ماادعى عليه به وهو بحال الصحة والعقل ولاستكهال شروط القطع المعبرة شرعا ظاهره إلصحة . وماذكره حاكم القضية عن أن مثل هذا الدور والبيوت المعروف في مثلها عادة إنها في باطنها يعتبر حرزا لها لوجود أهلها بها نظرا لأن جميع الدور هنا ليس لها أبواب مغلقة كعادة أهل المدن مستقيم . وهذا الحال تشبه حال البادية في البرارى ، وأنها في بيوتهم الوبرية من مال ونحوه يعتبر عرزا بوجود أهلها فيها .

ثانياً - الحكم على مهدي بأن يدفع سبعة وعشرين ريالا المسلمة له من علي وتسليمها لمشترى الطاقتين وأن يدفع الكوفية الخيزران والحزام الجلد عينا أو قيمتها إن كانت تالفة ، وكذلك الجب الحوت يرجع فيها إلى قول المدعى

بمقداره وما حلف عليه يقوم من قبل اهل العرف بثمنه ، ويكلف بدفع قيمته لشوعى سهام الحكم عليه بذلك منفردا . فيه نظر ، إذ المدعون يدعون على مقبول باشتراكه في السرقة مع مهدى ، ومهدي يدعى أن مقبولا شريك له في السرقة ومقبول يدفع هذه الدعوى بالانكار الصريح ، والقاضى وقف من مقبول عند حد إنكاره واكتفى بأن قرر عليه ماذكره من تعزير وأخلى سبيله . وحيث أن الدعوى ضد مقبول يترتب عليها حق مالي وقد أنكر ما نسب إليه فيلزمه اليمين على إنكاره دعوى الاشتراك مع مهدى في سرقة ما أقر به مهدى مشتركا مع مقبول إن عجز المدعون عن اثبات دعواهم اشتراكه في السرقة ، وبعد يمينه يكون الحكم على مهدى من جهة الحقوق الخاصة مستقيها .

ثالثاً - ذكر القاضى فى حكمه على مهدى فى الحقوق المالية قوله ، وكذلك الجب الحوت يرجع فيه إلى قول المدعى بمقداره وما حلف عليه يقوم من قبل أهل العرف بثمنه . والصواب أن الذي يرجع إلى قوله فى مثل هذا المدعى عليه بالسرقة ، حيث أنها ثابتة باقراره واعترافه ، ولا يسوغ تحليفه على ما أقر به ، ولكنه يحلف على ما ادعى به عليه فأنكره .

رابعاً - الحكم على على بجلده تسعة وثلاثين سوطا لكونه محطا ومستودعا لتلك المسروقات وأنه فى مسمى الشراكة وإن لم يباشر معه السرقات والحكم عليه بأن يدفع عشرة ريالات ليحيى وأحمد العمارى وخسة ريالات لمحمد على ورفقائه الحكم عليه بذلك . ظاهره الصحة .

خامسا - نعيد إليكم كامل أوراق المعاملة لا حالتها إلى حاكم القضية لاعادة النظر فيها على ضوء ما ذكرناه . والله يحفظكم .

(ص/ف ۳۰۱ فی ۳۸۱/۳/۱)

(٣٨١٠ - التفصيل في الخيمة)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على المعاملة المبعوثة إلينا بخطاب سموكم الوارد برقم ٩٦٠٠ وتأريخ ٢٨ / ١٣٨٠ بشأن قضية المدعو عبدالله بن المتهم بسرقة شنطة ملابس ونقود من داخل خيمة بها اشتملت عليه من صك الحكم الصادر من قاضى ضمد بحق المذكور المتضمن إقامة حد السرقة عليه مؤاخذة له باعترافه على نفسه وذلك بقطع يدة اليمنى من مفصل الكف . الى آخر ما تضمنه الحكم المومى اليه .

وبدراسة وتأمل مامر ذكره وجدنا ماقرره القاضى المذكور فى قضية السارق فيه نظر من وجهين :

أولا - كونه ذكر في فذلكة حكمه المبني على اعتراف السارق أن الخيمة عادة هي حزر لما في باطنها وأهلها فيها حسب العرف. ولم ينتبه إلى مانص عليه من كلام أهل العلم في هذه المسألة بذاتها من أن حرز البيوت في بساتين وصحراء وكذا الخيمة وما في معناه بملاحظ يراها أو بكونها مغلقة وفيها ناثم ، فان لم يكن ثم ملاحظ ولم تكن مغلقة وفيها ناثم فليست حزرا ولا قطع على سارقها ثانيا - جاء في اعتراف السارق أنه دخل الخيمة من بابها ووجد بها شنطة غير مغلقة وصاحبها كان ناثيا خارجها ، وعليه حيث الأمر ماذكر فنرى إعادتها إلى حاكمها ليعيد النظر فيها من جديد على ضوء مالاحظنا عليه . والله يحفظكم .

(٣٨١١ - حزر البطيخ والجزر والفول والمقليات والمصليات)

فاذا صار في السوق شيء من البطيخ والجزر ونحو ذلك وثم حارس فحزر ، جرت العادة بأن هذا حرزه .

ثم الفول هذا (١) ومثله المقليات والمصليات كل جنس هذه الأشياء ما يفعل بها هو يتثاقل نقلها كل يوم وثم حارس فحرز

والحارس الذي في السوق المراد: أنه ماكان إلا رقيبا على الأموال ومانعا من أن تسرق . (تقرير)

(۳۸۱۲ - الصير)

وهى التى تسمى الزريبة يحفظها من الذئب ومن أحد يسرقها ، وهذا يختلف، البلاد التى تحفظ في أحواشها الظاهر أنه لا يكون لها إلا الأحواش.

(تقریر)

⁽١) إناء الفول (جرة الفول)

(٣٨١٣ - س -: اذا سرق الحارس؟

ج -: إذا كان هناك قطعين فيقطع مرتين قطع عن خيانته وآخر عن سرقته
 ولوكان من أنواع السراق من يؤدب لكان هو يقطع . (تقرير)

(٤ ٣٨١ - س وقوف السيارات في الشارع ؟

السيارات ليس حرزا وقوفها في السوق . أما إذا كان فيها فهو حرز ولو كان ناثها لجريان العادة بذلك . (تقرير)

(٣٨١٥ - أخذ السيارة من عند البيت)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب جلالتكم رقم ٢٣٠١٤ وتأريخ ٨٤/١٠/١٣ على الأوراق المشفوعة الخاصة بادانة كل من /سعد بن ناصر وغازى بن عاتق وسعد بن عقاب وعبدالوهاب بن على وفرج عاتق باختلاس سيارة سعد بن هندى الزهرانى من أمام داره بن سعيد باختلاس سيارة سعد بن هندى الزهرانى من أمام داره بمحلة الشهداء بالطائف ، وما قرره القاضى بالمحكمة المستعجلة بالطائف برقم ٢٥٦٤ وتأريخ ٤/٦/٤ من سجن كل واحد منهم ثلاثة اشهر من تأريخ توقيفهم الموافق ٢٥/٥/٨ وجلد كل واحد منهم ثلاثين جلدة كل شهر داخل البلد ردعاً لهم ولغيرهم . وذكرتم وفقكم الله أن ما حكم به القاضى لا يتكافأ مع جرمهم ولا بد من تأديبهم ، وترغبون في الافادة بها نراه .

وعليه نشعركم بأن ما قرره فضيلة القاضى بحق المذكورين كاف فى تعزيرهم حسبها يظهر لنا ، لأن هذه المسألة اجتهادية وقد اجتهد فيها الحاكم وحكم فيها بها يظهر له ، وايضا فان ماارتكبه المذكورون ليس بسرقة وإنها هو اختلاس واستعمال لمال الغير بدون إذنه . والله يحفظكم . والسلام عليكم .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۲۳۷ فی ۱/۲۳۸۲)

(٣٨١٦ - اللذان لم يدخلا الحرز لا تقطع أيديهما)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله ويركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم رقم ٧٩١٦ وتأريخ ١٣٧٨/٥/١٨ والمتعلقة بقضية كل من مكى بن وعياش بن اليهانيين بها اشتملت عليه من الحكم الصادر من محكمة جدة في حق كل واحد منهم بقطع يده اليمنى من الكوع ، بناء على ماثبت لدى حاكم القضية من اعتراف المذكورين بسرقة دار عبدالحميد الباكستانى ، ومؤاخذة لهم على اعترافهم بالسرقة .

وبعد تأمل ودراسة المعاملة المشار اليها بها فيها صك الحكم المذكور وجدنا ما أجراه حاكم الفضية في حق كل من احمد وعائض اليهانيين اللذين لم يدخلا الحرز بل وقفا عند الباب من الحكم بقطع يد كل منها لاوجه له ، حيث لم يتوفر فيهها مايوجب الحكم عليهها بالقطع .

(ص/ف ۵۹۲ فی ۲۰/۲/۸۲۷۱)

(٣٨١٧ - حرز الأشياء الثقيلة)

الأشياء الثقيلة التي لا يطيقها إلا الجهاعة حرزها في مكانها: كالجذع الكبير ، والله أعلم أن الذي يقله الاثنان ليس حرزا . (تقرير)

(۳۸۱۸ - قوله : بشهادة عدلين)

ذكرين، وعدالتها باطنا وظاهرا كها هو الأصل إذا ذكرت العدالة - إلا في أشياء اكتفي فيها بالعدالة الظاهرة كرؤية دخول هلال رمضان ونحوه - يشهد أهل الاتصال به الخاص عليه بالعدالة مثل الجيران الذين يعلمون من يداخله، ومثل الذين يعاملونه في الشراء هل هو عل أو جريمي، وكذلك مرافقيه في السفر فانهم في اسفارهم يدورون بين صلوات وأشياء يتبين من عنده دين أو عدمه.

ثم لا يصلح شهادة النساء هنا ، الحدود والقصاص وأشياء عديدة لا تصلح

فيها شهادة النساء ، فان النساء لا شهادة لها إلا في أشياء مخصوصة إما لخفتها كالأموال أو لكونها لا يطلع عليها إلا النساء كالبكارة والثيوبة والرضاع (تقرير)

(٣٨١٩ - شهادة القافة)

لكن مسألة القافة بالنسبة إلى مواطىء الاقدام إنها شهد أن هذا شخص وقف فى هذا الموضع؛ ثم هل هو الذى صدرت منه السرقة؟ قد تكون من غيره ثم إن كان جناية قتل أوجرح فهى إنها تشهد أن هذا موقفه ، فهى تفيد قرينة للحاكم .

الحاصل أنه لا يقول أشهد أن هذا قاتل هذا ، وقد يقوله لكنه مارأى بعينيه ولا سمع بأذنيه بل أخبر بها يدركه بصنعته وحرفته - وهو بلا شك مقوى إذا كان أثره وحده ، أما إن قال رأيت قدم هذا مع غيره ففيها إيهام . (تقرير)(١)

(٣٨٢٠ - تقرير المري ليس بينة)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فتجدون برفقه المعاملة الواردة رفق خطابكم رقم ٩١٤٧ في ٩١٤٠ (١٣٨٠/٤/٢٤ بشأن اتهام عبد الرحمن بن العُمْرِي بسرقة ثلاثة أكياس حنطة ومثلها ذرة ، وإنكاره ذلك رغم تقرير قصاص الأثر وجود أثره في مكان السرقة .

ونفيد سموكم أنه جرى الاطلاع على أوراق المعاملة بها فيها القرار الصادر من قاضي نهاص رقم ١٠٢٨ في ١٠٧٩/١٠/١٠ المتضمن أن على المتهم المذكور اليمين ؛ نظرا لعدم وجود بينة لدى المدعى . وبدراسة المعاملة وتأمل ما قرره القاضى وجد ظاهره الصحة ؛ لأن تقرير المري بوجود أثره في مكان السرقة وإدانته بذلك لا يصلح أن يكون بينة وحجة شرعية على إثبات أنه هو السارق ، وإنها يعتبر قرينة تقتضي التهمة ؛ لكن إن كان المتهم معروفا بالديانة والصلاح وحلف على نفي ما نسب إليه خلي سبيله ، وإن كان بخلاف ذلك أو ظهرت أمارات الريبة على المتهم فانه ينبغي تعزيره لقوة التهمة . وعليه تعاد

⁽١) قلت : وفي (القضاء) تكملة لموضوع شهادة القافة . وفي (اللفيط) أيضا . وتقدم

رئيس القضاة (صر / ق دوسيه ٥٩ بمكتب القضايا)

(٣٨٢١ - وإذا ادعى المجاعة وهو لم يقتصر على ما يجيى به نفسه) فضيلة رئيس محكمة عرعر

ج ۲۲۳ ذكرتم أن ناصر بن البلوى اعترف لديكم مرتين بأنه دخل بيت صالح بن عبدالرحمن ليلا وسرق منه بندقين وحزام وثهانية مشالح ، وادعى أن سبب السرقة الجوع ، لأن والديم وأخماه مرضى ولم يتيسر لمه عمل ولا وظيفة .

والذى يظهر لنا أنه إذا توفرت بقية شروط القطع من إخراج هذا المال من حرز مثله ، وكان السارق مكلفا ، وانتفت الشبهة ، ولم يكن ناصر مكرها على الاعتراف ، فانه يتعين قطع يده اليمنى من مفصل الكف . وأنت قد ذكرت اعترافه بدخوله البيت ليلاً ولم تذكر أنه كسر قفلا أو فتح باباً مغلقا إن كان البيت في العمران ، وإن كان في الصحراء أوبساتين فلم تذكر هل هو مفتوح وله ملاحظ أو مغلق وبه نائم أم لا، ومعلوم أن الحكم يختلف باختلاف ذلك. والخيمة وبيت الشعر حكمها حكم البيوت التي في الصخراء والبساتين ، فراجع كلام اهل العلم في هذا .

وأما ما ادعاه من أن الحامل هو الجوع فقد قال في والانصاف »: فائدة، اطلق الامام أحمد رحمه الله أنه لا قطع على سارق في عام مجاعة ، وأنه يروى عن عمر رضى الله عنه ، وقال جماعة من الأصحاب : مالم يبذله له ولو بثمن غال ، وقال في والترغيب » : مايحيى به نفسه . وقال المصنف والشارح عن كلام الامام أحمد رحمه الله : يعنى أن المحتاج إذا سرق ما يأكله لا قطع عليه لأنه كالمضطر قالاه وهو محمول على من لايجد مايشتريه أولا يجد مالا يشترى به ، فأما الواجد لما يأكله أو لما يشتريه وما يشترى به فعليه القطع وإن كان بالشمن الغالي ، ذكره القاضى ، واقتصر عليه . إه. . وذكر في والاقناع ، وشرحه ، والمنتهى وشرحه » نحوا مما تقدم . وهذا السارق على تقدير حصول المجاعة لم

يقتصر على ما يحيي به نفسه فلا يسقط الحد إذا توفرت شروطه . رئيس القضاة

(ص/ق ۲۳۶ فی ۲۲/۳/۱۲۸)

(۳۸۲۲ - اعترف مرة)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم رقم ٥١١ وتأريخ المهادة المتعلقة بقضية السارقين محمد بن ١٣٧٨/١/١١ المتعلقة بقضية السارقين محمد بن اليهاني ومحمد بن اليهاني ، كها اطلعنا على الصك الصادر من رئيس المحكمة الكبرى بجدة وزملائه برقم ٣١٥ وتأريخ ٢٢/١٠/١٠ المتضمن إقامة حد السرقة على المذكورين ، وذلك بقطع اليد اليمني لكل منها من الكوع مؤاخذة لهما باعترافهما تمشيا مع رأي جمهور العلماء ، وحيث قد حكم به القاضى المذكور وزملاؤه فيكون معتمرا. والله يحفظكم

(ص/ف ۲۲۱ فی ۱۳۷۸/۳/۸)

(٣٨٢٣ - يسقط الحد برجوعه عن الاقرار إذا لم يثبت الحد ببيئة ويعزر ، وأما المال فلا وهل يلقن الانكار ؟)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي الموقر بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نعيد إليكم أوراق المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ٢٢٤/٢٢/٧ وتأريخ ١٣٧٦/١١/١٧ المختصة بقضية السارق محمد بن المالكي الذي رجع عن إقراره بالسرقة عندما أرادوا إقامة الحد عليه بعد أن جرى الاطلاع على مادار في ذلك .

وما دام رجع السارق عن اعترافه بالسرقة فانه يدراً عنه الحد ، ولا قطع عليه ولا غرامة فى ذلك كما صرح بذلك العلماء رحمهم الله ، لأنه ليس عليه بينة سوى الاقرار وقد زال قبل استيفائه فسقط القطع كما لو رجع الشهود ، ولأن فى ذلك شبهة والحدود تدرأ بالشبهات . وهذا بخلاف ما لو ثبتت السرقة بالبينة التي

تشهد على فعله فان إنكاره لا يقبل بل يقطع بكل حال ، والأصل في هذا قصة ماعز لما أقر بالزنا أربع مرات في كل مرة يعرض عنه النبي هي ، وفي الرابعة أمر النبي هي برجمه ، فلما وجد مس الحجارة هرب وقال لهم : ردوني إلى النبي النبي . فقال النبي هي و فَهَلا تَرَكْتُمُوه يَتُوبُ فَيَتُوبُ الله عَلَيْهِ ، قال ابن عبد البر : ثبت من حديث أبي هريرة وغيره . بل صرح العلماء بها هو ابلغ من ذلك وهو أنه لاباس بتلقين السارق ليرجع عن إقراره ، لحديث أبي أمية المخزومي وأن النبي في أتي بلص قد سرق ، فقال ما إخالك سَرَقْت ، وعن على أنه أي برجل فسأله أسرقت ؟ قل : لا . فقال . لا . فتركه . ونحوه عن أبي بكر الصديق وأبي هريرة وابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهم . وإذا سقط عنه القطع في مثل هذه الحالة فان عليه التعزير البليغ حسبها يراه ولي الأمر وتقتضيه المصلحة العامة من ضرب وحبس ونكال . وأما المال المسروق فانه لا يسقط عنه بانكاره بعد اعترافه ولا برجوعه عن إقراره ، لأنه حق ادمي كها نص على ذلك الفقهاء رحمهم الله ، واستدلوا عليه بحديث « لا عُذْرَ لِمْ أَقَر » وحديث «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّى تُؤذّية » والله يحفظكم . والسلام .

(ص/ف ۱۱۳ فی ۲/۲/۱۳۷۷)

(٣٨٢٤ - ونظيره الرجوع عن وصف من أوصاف السرقة كأن يقول : ما أخذت من حزر . (تقرير)

(۳۸۲۵ - أقر بالسرقة ثم اختلت قواه العقلية وأنكر) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم برقم المعاملة المحالة المنابق على المعاملة المدعو عبدالله بن محمد اليانى المعترف بسرقة مبلغ ثلاثة آلاف وثلاثهائة روبية من المدعو عبدالرحمن الكويتى المشتملة على صك الحكم الصادر من لدن فضيلة رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة في القضية نفسها ، المؤيد من قبلنا إلى سموكم بظهور صحته .

وبتتبع المعاملة ومرفقاتها علمنا مايقال عن السارق من ظهور بوادر غير طبيعية في قواه العقلية ، وأن ذلك يشفع له في إرجاء تنفيذ الحكم وهو قطع يده حتى يبرأ من مرضه هذا ، إذ ثبوت الحكم مبني على اعترافه بالسرقة فقط ، وتنفيذ الحكم في مثل هذه الصورة مشروط ببقائه على اعترافه بالسرقة ، فان رجع عن اقراره قبل القطع درأ الحد عنه ، واختلال قواه العقلية يشل إرادته واختياره ، إلا أن حاكم القضية رأى بعد اطلاعه على محضر اختبار مداركه أنه غير مجنون ، وأن انكاره السرقة بعد ثبوتها باقراره لا يقبل منه وإنها المقبول رجوعه عن إقراره فيها لو رجع . ونحن نرى أن إنكاره هذا يعتبر رجوعا عن الاقرار دارثا للحد . والله يحفظكم . (١)

(ص. ف ۷۰۱ في ۱۳۷۸/۸/۱)

(٣٨٢٦ - واذا اعترف بالسرقة عند الشرطة حال التحقيق معه ثم أنكر لما حضر في المحكمة . (٢)

(۳۸۲۷ - تلقين السارق)

ليس من المتعين ، بدليل أنه لما بعث أنسيا لم يقل لقنها الانكار .

ويباح تلقينه لحديث ﴿ مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ ﴾ وجاء عن عدد تلقين السارق .

أما الثابت ببينة فلا يلتفت لاقراره أو انكاره . (تقرير)

أما حديث ﴿ اَسَرَقْتَ : قُلْ : لَا ﴾ فهو باطل . (١)

(۳۸۲۸ - ولـو لم يطـالب المسروق منه بهاله إذا حكم به حاكم مطلع على الخلاف)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة جدة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

⁽١) انظر التعريض للسارق، وإذا رجع عن إقراره برقم (١٠٦ في ١٦/١٠/١٣٧٤ فتوى في حد الزنا).

⁽۲) انظر فتوی برقم ۱۳۹/۱/۱/۱۷۰۹

في ١٣٨٨/٧/١٢ نفيدكم بأنا اطلعنا على الحكم وعلى قرار الهيئة رقم ١١٣٣ في ٨٨/٧/١٣ المتضمن أن الهيئة توقفت عن تصديق الحكم من أجل أنه جرى على خلاف الصحيح من المذهب اشتراط مطالبة المسروق منه . وحيث أن القضاة الحاكمين في القضية مطلعون على الخلاف في المسألة وقد حكموا بالقول الثاني لرجحانه لديهم فان الحكم الصادر منهم والحالة ما ذكر يعتبر نافذ المفعول ، فاعتمدوا التهميش على الصكّ وسجله بذلك . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۳/۳۱۰۱ في ۱/۳۸۸/۱۰/۱۸)

> (٣٨٢٩ - قوله : فلو أقر بسرقة من مال غائب أو قامت به بينة أنظر الخ)

وهذا مستثنى منه ما يأتي لك قريبا من أنه إذا صار شخص تحقق كثر فساده وعتوه فى البلاد .

إنها الذي ذكروا إذا كان في حق شخص حد ليس تعزيرا . (تقرير)

(٣٨٣٠ - ينفذ القطع حال صدور الحكم)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء لعظم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فأسير إلى خطابي لمقام سموكم رقم ١٣١٧ في ١٣٨٤/٣/٢١ هـ والى حديثي مع سموكم مشافهة بصدد تأخير تنفيذ الحكم الشرعي الصادر على متعب بن أحمد السوري بقطع يده ، وأعرض لأنظار سموكم أنه حتى تأريخه لم نتبلغ بها يفيد تنفيذ الحكم الشرعي . ولا يخفى سموكم الكريم ما يترتب على تأخير ذلك ، والتنفيذ متعين لامحالة امتثالا لأوامر الله وعملا بحكمه العادل وخشية من الدخول تحت هذه الآية الكريمة (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِهَا أَنْزَلَ الله فَأُولَنْكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) . (١) . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ص/م ۱۷۸۹ فی ۱۳۸٤/٤/۲۳)

⁽١) سورة المائدة – أية ٤٤

(٣٨٣١ - ولا يؤخر لانتظار التحقيق مع غيره) (برقيــــــة)

صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء المعظم ايده الله صورة لصاحب السمو الملكي وزير الداخلية

بصدد المدعو متعب بن أحمد السوري الذي ثبتت إدانته بالسرقة وصدر الحكم الشرعي بقطع يده . وقد ظهر له شركاء في جريمة السرقة . قف . إن الأمر الشرعي يحتم فورية إقامة حد القطع على متعب المذكور ومن ثبت اشتراكه معه ، ولا ينتظر بذلك إكمال التحقيق مع المتهمين بالاشتراك في هذه الجريمة ، ويكون التحقيق مع المتهمين آخذا مجراه . والله محفظكم .

محمد بن ابراهیم (ص / م) دوسیه ۱٤۰/۸٤)

(٣٨٣٢ - تلاوة الحكم عليه)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

ونفيدكم أنه لا حاجة إلى تلاوة نص الحكم على السارق في مكان التنفيذ ، ولا قبل ذلك ؛ وإنها إذا رجع من نفسه عن إقراره قبل إقامة الحد عليه سقط عنه الحد . والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۲۹ ني ۱۳/٥/۱۲۷۲)

(٣٨٣٣ - ولا يؤخذ إقراره قبل التنفيذ)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطاب سموكم رقم ١٢٢٩٠ س وتأريخ

٣/٩/٣ هـ المعطوف على خطاب فضيلة رئيس محكمة أبها رقم ٣١٢٥ وتاريخ ٨٨/٦/٩ هـ المتضمن التنبيه على مسألتين : إحداهما وجوب أخذ إقرار المحكوم عليه بقطع أو نحوه إذا كان طريق الثبوت الاقرار قبل التنفيذ ؛ لمعرفة ما إذا كان لا زال على إقراره أم أنه نكل عن ذلك .

وبعيدكم أنها ذكره فضيلته من وجوب أخذ الاقرار قبل تنفيذ الحكم غير صحيح لافتقاره الى ما يسنده شرعا ، وانها الذي يؤخذ في الاعتبار ما إذا نكل المحكوم عليه عن إقراره قبل التنفيذ وكان الحق ثابتا عليه بالاقرار فقط وكان حقا عاما كالقطع والجلد والرجم ونحو ذلك فيتعين إيقاف التنفيذ وإرجاعه الى المحكمة لتقرر تحو نكوله ما يقتضيه الوجه الشرعى .

الأخرى: لفت فضيلته النظر إلى أن بعض جهات التنفيذ يتهاونون فيها ينص عليه القضاة في أحكام القطع الصادرة منه من وجوب غمس البد أو الرجل بعد قطعها في زيت مغلى حسبها يجب ذلك شرعا فينفذون أحكام القطع بدون غمس البد المقطوعة أو الرجل في الزيت المغلى ، وأنه يتعين عليهم مراعاة الأخذ بأسباب منع سراية القطع ، وإذا كان لديهم ما ينوب عن الزيت المغلى من سبب وقائي يتخذ من قبل الشؤون الصحية فينبغي استعماله . إلى آخر ماذكر .

ونفيد سموكم أن ملاحظة فضيلته هذه ملاحظة وجيهة ويتعين الأخذ بها والتنبيه على جهات التنفيذ بمراعاة أسباب الأخذ بموانع سراية القطع إلى الأجزاء الأخرى من البدن . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية (ص / ف ١٢٧٣ في ١٣٨٩/٦/٢٥)

(٣٨٣٤ - لا يحال إلى الطبيب كل من أريد إقامة الحد عليه) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم رئيس ديوان جلالة الملك وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا بخطاب الديوان العالى رقم ١٣٧٧/٢٢/٧ بخصوص عمر بن على الذي حكم عليه بإقامة حد السرقة وعندما أحيل لتنفيذ الحكم قرر أنه مصاب بأنيميا شديدة وحذر الطبيب من

حدوث نزيف بعد القطع

نفيدكم أن من ثبت عليه حد القطع لا يخلو ، إما أن يكون مرضه متحققاً ، أو لا ؟ فإن كان مرضه متحققاً ولا سيها إن كان من الأمراض التي يخشى على صاحبها التلف إذا قعت يده فهذا يعرض على الأطباء الثقات ، ومتى قرروا أنه يخشى عليه بالقطع التلف أنه يخشى عليه بالقطع التلف أو كان غير متحقق المرض فإن هذا يقام عليه الحد بكل حال .

ولا ينبغي أن يعرض على الأطباء كل من وجب عليه حد فإن هذا الباب لو فتح لسقطت الحدود بالحيل وصار المرجع في إقامتها أناس غير مقبولي القول ، ولا في أشياء طبية دعت إلى قبول قولهم فيها الضرورة ، وليست الحدود من هذا القبيل بل تجب إقامتها متى تحت الشروط المعتبرة شرعاً ، ولا يرجع إلى الأطباء في ذلك بحسال ، إلا في الحسال الواحدة التي ذكسرنا . وأمسا هذا الرجل المذكور في المعاملة الذي أفاد عنه الطبيب ماذكر فينبغي أن يعمل بموجب قول الطبيب إذا كان ثقة ، وكذلك لو أخبر طبيب ثقة بمثل ذلك على وجه الصدفة . وأما الرجوع إلى الأطباء كل ما وجب على إنسان حد قطع فلا يسوغ لما قدمنا . والسلام .

(ص/ف ۲٤٥ في ۲۳۷۷/۳/۸)

(٣٨٣٥ - ولو كان أعسر)

تقطع اليمنى ولوكان أعسر اليد والأخذ إلا باليد اليسرى ؛ لعموم الأدلة ، ولكونها المستعملة أكثر من اليسرى ، وفضلها في الأصل هو هو ولو نقصت نسبياً ، وفي القراءة الأخرى : (فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا) (١) .

(٣٨٣٦ - قوله : من مفصل الكف .

ولعله إنها كان هذا لأنها هي اليد المختصة بالتصرف التفصيلي ؛ فإن فيها الأصابع ، وفيها القبض والبسط بالأصابع بالنكت والعدد والأخذ الدقيق وقبض اليد على ما فيها ؛ بخلاف الذراع .

(تقرير) (تقرير) (مورة المائدة - آمة ۳۸

(٣٨٣٧ - قوله : وحسمت .

الحسم هو منع جريان الدم ؛ فيستعمل لها الشي الذي يمنع جريان الدم الندي لو ترك لأضر - بأن تغمس في زيت الزيتون ، أو زيت السمسم ، وكذلك الودك . (تقرير) (١)

(٣٨٣٨ - وتعلق في السوق)

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم رقم ٢١٣٤٩ وتأريخ ٢١٣٨٤/١ على الأوراق المرفقة الخاصة بقضية السارق مسفر بن ورفيقه جابر بن وعلي بن المشتملة على الصك الشرعي الصادر من محكمة خميس مشيط برقم بن . . . المشتملة على الصك الشرعي الصادر من محكمة خميس مشيط برقم به في ن ٢٩/٥/٣٠ المتضمن الحكم بقطع يد مسفر اليمنى من مفصل الكف ، وتحسم حال قطعها بغمسها في زيت مغلى لتستد العروق وينقطع النزيف ، وتعلق في السوق ، على أن يستمر اعتسراف مسفر حتى ينفذ الحكم . أما جابر فيجلد تسعا وسبعين جلدة ، وتفرق مرتين ، في السوق ، علنا ، وينفى إلى جزيرة فرسان لعدم توفر شروط القطع فيه ؛ بعد أن يكلف علو ومسفر بإعادة ما سرقاه إلى صاحبه وما ليس موجوداً فبقيمته حين السرقة . وقد صدق هذا الحكم من قبل هيئة التمييز بعدد ٣٤٣ وتأريخ السرقة . وقد صدق هذا الحكم من قبل هيئة التمييز بعدد ٣٤٣ وتأريخ عليه ، وبه تعتبر القضية ما صدر في القضية لم يظهر لنا ما يوجب الملاحظة عليه ، وبه تعتبر القضية منتهية . والله يحفظكم . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۷٤ في ۱/۸۸)

(٣٨٣٩ - لا يكفي السجن عن القطع)

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء المعظم أيده الله

⁽١) وتقدم أنه إذا كان هناك سبب وقائي غير الزيت فينبغي استعماله - انظر فتوى برقم (١٣٧٣ في ١٣٧٣) وتقدمت قريباً .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فإن محكمة تبوك أصدرت حكماً شرعياً على المدعو (متعب أحمد السوري) بقطع يده اليمنى ، وذلك برقم ١٠٧٣ في ١٠/١١/١٠ وصدق الحكم من هيئة التمييز برقم ١٠٣٨ في ١٣٨٢/٤/٥ ثم صدق منا برقم ١/٥٢١ في ١٣٨٢/٥/٢٨ ، وقد يقتضي أنه صدر على هذا الحكم من المقام السامي عدة أوامر موجهة لسمو وزير الداخلية آخرها برقم ١٨١٥ في ١٨١/١/٢٧ ويقضى بإيقاف حد القطع وسجن السارق خس عشرة سنة .

وبناء على ذلك نلفت نظر سموكم إلى تأمل قوله تعالى في كتابه العزير : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاء، بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ الله وَالله عَزِيْرَةُ حَكِيْمٌ) (١) . هذا حكم رب العزة والجلال في كتابه الكريم ، فلا يجوز تغييره ولا تبديله ، وأنتم حماة الدين والقرآن ، ومعتنقو مبادئهما ؛ فنرجو أن نتلقى من سموكم ما يفيد بتنفيذ هذا الحكم الشرعي ، أعز الله بكم الحق ، وأذل بكم الباطل وأهله . والسلام عليكم ورحمة الله .

(ص/م ۱۳۱۷ في ۱۳/۳/۲۱)

(۳۸٤٠ - المراد بالحبس هنا)

قوله : فإن عاد حبس حتى يتوب .

ليس معناه يوضع في حديد أو خشب ؛ بل يحفظ في سجن ، أو يسجن في مكان لا يجوزه .

(۳۸٤۱ – تعزير من لم تكمل فيه شروط القطع) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم وزير الدولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد : فنشير إلى خطابكم لنا برقم ٢٣٤٥٩ وتأريخ ١٣٨١/٧/٣ على الأوراق

⁽١) سورة المائدة - أية ٣٨

المشفوعة بهذا ، والمتعلقة بقضية السارق ياسين مقبل اليهاني . ونشعركم أنه جرى الاطلاع على خطاب فضيلة قاضي الزلفى المرفق بالأوراق برقم ١٩٦ وتأريخ ١٣٨١/٦/١٤ المتضمن اطلاعه على الملاحظات التي أيدناها في خطابنا الموجه لسمو أمير منطقة الرياض برقم ٣٦٨ وتأريخ ١٣٨١/٤/٢٨ على ذلك على الحكم الصادر منه برقم ٥٤ وتأريخ ١٣٨١/٣/١١ وأنه بناء على ذلك رجع عن الحكم المشار إليه حيث أن شروط القطع لم تكمل ، وأنه يرى وجوب تأديب السارق أو ما يردعه عن مثل هذا العدوان ، ويكون التأديب بحسب ما يراه ولي الأمر رادعاً له ، حيث أن المبلغ المسروق قد رجع إلى صاحبه . اه .

وبتأمل ما ذكره وجد ظاهره الصحة . والذي نراه أن تعزير المذكور يكون بجلده ثلاثين جلدة بعد صلاة الجمعة ، ثم يعاد عليه مثلها في الجمعة ، الأخرى ، ولا يبالغ في ضربه ؛ لأن المقصود تأديبه لا إهلاكه ، وبعد تأديبه ينبغي إبعاده إلى بلده . والله يتولاكم . والسلام عليكم .

رئيس القضاة

(ص/ق ۸۲۵ في ۱۴۸۱/۸/۳)

(٣٨٤٢ - إذا لم تتم شروط القطع ورأى الامام قطعهم تعزيراً) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية المسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على هذه الأوراق الواردة إلينا بخطابكم رقم 7/172 وتأريخ 8/0/0/2 المتعلقة بقضية خسة الأشخاص اليانيين الذين قبض عليهم بسوق نجران يعرضون عدداً من العملات الأجنبية ، واعترافهم بأنهم سرقوها مع أشياء أخرى من حجاج بيت الله الحرام في منى ومزدلفة وعرفات ، وما قرره قاضي نجران في حقهم من جلد وسجن ، وما اقتضاه أمر جلالة الملك رقم ٧٧٣٥ وتأريخ ١٣٨٥/٤/٤ بنقلهم إلى مكة وإحالة أوراقهم إلينا نظراً لفظاعة جرمهم ، وأن جلالته يرى قطع أيديهم ليرتدع من على شاكلتهم .

وعليه فنشعر سموكم أن ما قرره القاضي من تعزيرهم هو الذي رأى أنه يتلاءم مع جريمتهم من التعزير ؛ لأنه ليس عليهم حد قطع لعدم ثبوت الحرز وغيره من شروط القطع .

أما ما ارتآه جلالته من قطع أيديهم ليرتدع من على شاكلتهم فإن هذا منوط بها تقتضيه المصلحة الشرعية ، فإذا كان هذا من المتعين لحفظ الأمن وقمع أهل الجراثم خشية أن يعثوا في الأرض فساداً فله مساغ في الشرع ، وللامام أن يعزر بمثل هذا وغيره من ما ورد من التعزيرات حسب ما يقتضيه نظره المصلحي الشرعي وبعد المزيد من التأمل وإعطاء المقام حقه من التروي . والله الموفق . والسلام .

مفتي البلاد السعودية (ص/ف ١/١٤٦٤ في ١/٦/٥/٦/)

حفظه الله

(٣٨٤٣ - قد يسوغ القطع والقتل ولو قامت الشبهة)

قوله : وإذا سرق عبد من مال سيده لم يقطع .

ونعرف أنه قد يتصور في هذا بل في غيره القطع لمعنى آخر وهو كون السارق ممن عثا في الأرض فساداً ، ويكون معلوم إفساده ، وجرت له قضايا ، فللامام هنا القطع أو القتل ؛ فإذا رأى أن القطع يسد باب الفساد فله ذلك أو واجب عليه ؛ لأنه هو المولى ولا طريق لسد أبواب الدمار والفساد إلا هو .

فبعض من يكون هكذا إذا رأى الامام أنه يعاقب ولو قائمة الشبهة إذا رأى القطع قطع .

وقد قرر الشيخ أنه يقتل إذا تكرر (١) وقال : بل هذا أولى أن يقتل تعزيراً من قتل الشارب في الخامسة .

(٣٨٤٤ - تعزير الجندي المتهم بالسرقة أمام الجنود) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى درس المعاملة المرفقة لهذا الواردة إلينا من سموكم برقم ١٢٦٤٠ في ١٣٦٨/٧/٢٢ بشأن الجندي علي بن المتهم بسرقة مبلغ من دكان ناصر بن فواز، فتبين أن القرار الصادر من فضيلة حاكم القضية رقم ١٠١٧ في

⁽۱) سرقته

۱۳۷۸/۷/۷ ظاهره الصحة ؛ إلا أنه لم يذكر التعزير، فينبغي أن يعزر المتهم بجلده أمام الجنود ، ويكتفى في سجنه بالمدة التي مضت عليم . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ٣٤٩ في ٣٢٨/٨/٦)

> (٣٨٤٥ - القضاة نواب وليّ الأمر في تقرير الجزاء إذا أنابهم) من محمد بن إبراهيم إلى صاحب السمو الملكي وزير الداخلية حفظه الله

> > السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم رقم ١٣٦٧ وتاريخ ١٣٨٩/٨/١٩ بخصوص المخابرة التي دارت بشأن قضية حسن عبد الرزاق ومحمد أحمد اليهاني المتهمين بالسرقة . وقد جاء في خطابكم المشار إليه أن إمارة مكة بعد اطلاعها على ما جاء في خطابنا رقم ٨٦٠ وتأريخ ١٣٨٢/٦/٢٢ أجابت بخطابها رقم نما ١٣٨٨ وتأريخ ١٣٨٢/٧/٢٦ أجابت بخطابها رقم نفذته وأطلق سراح المتهمين ، غير أنها تطلب أن تكون الأحكام رادعة وزاجرة نظراً لما لمسته من كثرة حوادث السرقات ، وقلتم بعد ذلك حفظكم الله: إن القصد مما عرضته إمارة مكة وما سبق أن عرضته إمارات أخرى من المعاملات التي تتعلق بالجراثم والجنايات وعدم تقرير المحاكم جزاء متكافئاً مع الجريمة هو التنبيه وليس بالاعتراض . إلخ ماذكرتموه في خطابكم ألمنوه عنه أعلاه .

وعليه نشعر سموكم أن القصد من خطابنا السابق هو لفت النظر إلى عدم التعرض للأحكام الشرعية عمن قد لا يفهم الأمور الشرعية على حقيقتها ، والقضاة هم نواب ولاة الأمور في تقرير ما يجب شرعاً على المتهمين ، وهم أحرى بتقرير الجزاء المتكافيء مع الجريمة . هذا مع أنه سنجري من قبلنا إن شاء الله التعميم للقضاة بملاحظة القوة فيها يستدعي ذلك كل شيء بحسبه ؛ لأن العقوبات تختلف مقاديرها وأجناسها وصفاتها باختلاف أحوال الجرائم وأحوال مرتكبيها . وما أشار إليه سموكم من أن المحاكم والامارات ودوائر الأمن كلها مصلحة واحدة وجدت للتعاون لهدف مشترك . فهذا شيء معلوم ؛ ولكن

تعاون كل جهة مع الأخرى لا يكون إلا في حدود اختصاصها ؛ فمثلا جهة التنفيذ لا دخل لها في الأحكام ، وليس لها حق المعارضة أو النقد للحكم ؛ لأن تمييز الأحكام له جهة أخرى شرعية وهي هيئة التمييز . والله يحفظكم . رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۱۲۳۴ في ۱/۱۱/۱۱)

(٣٨٤٦ - الضرب في التهمة)

س: - ضرب الشرط؟

ج: - الشرط ليسوا هم جانب شرع . ولكن يعرف أنه إذا حفت القرائن وقويت التهمة ضَرْبٌ لا يحصل به الشدة وحبس ساغ ذلك ، وفيه مسلك وهو الحيلة عليهم ، وفيه مسلك آخر وهو إذا طلب المدعى ضرب من يدعي عليه السرقة يقال للمدعي : نضربه فإن خرج حقه ، وإلا . . . (تقرير)

(٣٨٤٧ - كون المتهم علي رأس العمل أو مكفوف اليد لا أثر له) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم الموجه لسمو وزير الداخلية والمعطى لنا صورة منه برقم ١٣٣٢١ وتأريخ ٢٣ / ١٣٨٢ من صورة من القرار الصادر من و ديوان المظالم ، في قضية فائز وراجي آل مع فهيد بن وذلك لمطالعة ما جاء في خطاب قاضي بيشة المدرج بالقرار .

وعليه نشعر سموكم أنه بمطالعة القرار المذكور لم يظهر لنا ما يلاحظ عليه ؛ لأن ما تضمنه إنها هو حث وتوجيه للأمير بالقوة في التحقيق بناء على القرائن التي ثبتت لديه ، ولا سيها في مثل هذه الحادثة التي فيها اعتداء وانتهاك لحرمة الولاية وعدم مبالاة بها ، وعقوبة المتهم بالضرب ونحوه إذا حفت القرائن على توجيه الادانة إليه لها أصل في الشرع ، ومن ذلك أن النبي على أمر الزبير أن يقرر عم حيى بن أخطب بالعذاب على إخراج المال الذي غيبه وادعى نفاده

فقال له: (الْعَهْدُ قَرِيْبٌ وَالْمَالُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، أما كون فهيد حين كتابة القاضي على رأس العمل أو مكفوف اليد . فهذا شيء لا يتغير به مجرى القضية . والله يحفظكم . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۷۱۹ في ۱۳۸۳/٤/۳۰)

> (٣٨٤٨ – يرد ماله وعها أنفق في طلبه بالمعروف) من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضى هروب

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي هروب سلمه الله الله الله الله عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تسترشد به عن حكم ما يغرمه المسروق منه من نفقات بطلب العين المسروقة إذا وجدت عند السارق - فهل يلزم السارق مع رد العين المسروقة أن يضمن لصاحبها ما خسره من نفقات من جراء طلبها ، أم لا ؟

والجواب: الحمد لله . إذا ثبت أنه سرق العين من دون تأويل سائغ ولا دعوى يمكن قبولها وإنها أخذها ظلماً وعدواناً وسرقة بحتة فعليه ردها ورد ما أنفقه المسروق منه من جراء طلبهابالمعروف . والله أعلم .

مفتي الديار السعودية (ص/ف ۱/۲۰۷۳ في ۱۳۸۷/٤/۲۶)

(٣٨٤٩ - تغريم وتعزير مشارك السارق) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد : ﴿

فقد اطلعنا على المعاملة الواردة إلينا بخطاب سموكم رقم ٥٩٣١ وتأريخ ا٣٧٩/٣/٢٧ بشأن دعوى محمد بن أحمد وأخيه ضد أحمد بن محمد كما اطلعنا على بسرقة شاة من غنمه بمساعدة المدعو مفرح كما اطلعنا على الصادر من قاضي رجال المع برقم ١٩ وتأريخ ١٣٧٩/٣/٣ والمتضمن حكمه بأن تقطع يد السارق اليمنى من مفصل الكف . أما شريكه في السرقة

مفرح فيرى أن يعزر في السوق بالضرب غير المبرح تسعة وثلاثين سوطاً ، ثم يغرمان قيمة الشاة المسروقة ، وقد وجدنا ما حكم به ظاهره الصحة . والله يحفظكم .

(٣٨٥٠ - قوله : أضعفت عليه القيمة ولا قطع .

ما فيه القطع فإنه يؤديه إن كان موجوداً أو مثله إن كان مثلياً أو قيمته إن كان متقوماً .

ونعرف قولاً لبعض أهل العلم: لا يجمع بين القطع وأخذ العوض، واستدلوا بحديث ورد وهو ضعيف ولا يثبت عند أهل العلم، والجمهور معهم عموم الأدلة على تحريم مال المسلم، وأنه يجب على المسلم بدل ما أتلف.
(تقرير)

(٣٨٥١ - إذا سرق مالا حرز له ، أو من بستان)

أما من سرق مالا حرز له فيعزر تعزيرين : تعزيراً مالياً ، وبحبس وضربات – - على ما يراه الامام ؛ ليرتدع لهو وأمثاله عن الفساد .

وان سرقه من حرز قطع إذا كان بستان عليه جدار تام فتسوره رجل فسرق ثمراً أو فواكه أو بقولًا من الخضروات ما يبلغ نصاباً فإنه يقطع ، والثمر المجذوذ كذلك ، والكثر المقطوع والخضر المجنية . (تقرير)

(٣٨٥٢ - تضعيف الغرم على السارق من غير الثمر والكثر ونحوهما) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية حفظه الله

السلام عليكم ورحمةً الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى خطابكم رقم ١٤٢٣ وتأريخ ١٣٨٦/٦/٦ المرفق بنسختين من قرار فضيلة قاضي المستعجلة بأبها رقم ٥٣٥ وتأريخ ١٣٨٦/١٢/١ المهورة من ورقم ٧ وتأريخ ١٣٨٦/١/٤ بخصوص السارق أحمد بن يهاني الجنسية الذي اختلس من جيب مفوز ثهانهائة وأربعين ريالاً ، والحكم عليه بتسليم هذا المبلغ مضاعفاً إلى مفوز ، وأن المتهم بقي بالسجن وقتاً ليس

بالقصير بسبب عجزه عن المبلغ الزايد على ما اختلسه ، وقد جرى إبعاده من البلاد ، واستطلاعكم رأينا حول ذلك .

لقد تأملنا ما أشرتم إليه وما حكم به القاضي المذكور ووجد ما حكم به قوياً في المذهب وهو من المفردات ، والمشهور خلافه ؛ ولكن حكم الحاكم يرفع الخلاف . وعلى كل فإذا ثبت إعسار المحكوم عليه بالتضعيف فإن المبلغ يثبت في ذمته ، ولا مانع من إطلاقه بالكفالة لقوله تعالى . (وَإِنْ كَانَ ذُوْ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ) (1) والله الموفق . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية (ص/ف ١/٣٢٩٩ في ١/٣٨٦/١١/١٣)

(٣٨٥٣ - كونه قد سرق أو من أرباب السوابق لا يوجب أن كل ما بيده مسروق)

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي المستعجلة بالأحساء المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ٤٨٨ وتأريخ المداملة المداملة البنا منكم برقم ٤٨٨ وتأريخ المداملة المدهب الموجود بيد حمود المذكور ، وأن المدعي لم يجد بينة تشهد له بملكينه .

والذي يظهر - والله أعلم - أن مجرد دعوى عبد الله لا يوجب الحكم له به . وأما المتهم حمود فها دام أجاب بأن النقلس له ورثه من أبيه وما دام وجد بيده فالأصل أن الشيء الذي بيد الانسان له ، لا سيها إذا كان أبوه عن يمتلكون مثل هذا . ومجرد كونه قد سرق منه الخواتم أو كونه من أرباب السوابق لا يوجب أن كل ما وجد بيده فهو مسروق . فلهذا يكون عليه اليمين للمدعي على نفي ما ادعى به ، ويسلم النقلس لصاحب اليد بعد أخذ صفاته والله الموفق .

مفتي البلاد السعودية (ص/ف ١/٣٢٧٥ في ١/٣٨٥/١١/٢٣)

⁽١) سورة النقرة - أية ٢٨٠

(٣٨٥٤ - توقيع الصراف على الأوراق المالية ليس قرينة) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم رقم ٢٧٨٣ وتأريخ ٢٣٨٢/٣/١١ المتعلقة بقضية اليهاني المتهم بحيازة أربع ورقات من فئة العشر جنيهات مصرية بطريق غير مشروع ، المشتملة على قرار المستعجلة الأولى بمكة المكرمة رقم ٢٢٨ وتأريخ ٢١٨١/١/٢٤ حول القضية . وبتتبع المعاملة ودراسة القرار المشار إليه أعلاه المتضمن أنه لم يثبت لدى حاكم القضية ما نسب إلى المتهم من أن حيازته للمبلغ المذكور غير مشروع نظراً لانكاره ما نسب إليه ، وتقريره بأن المبلغ أعطاه إياه شخص يدعى مصلح اليهاني مقابل أجرة عمله لمدة شهرين ، ولعدم وجود بينة لدى المدعي العام تشهد له طبق دعواه . وحيث أنه لا منازع له في المبلغ المذكور قرر إطلاق سراحه من السجن ، وعلى الجهة المختصة تسليمه ما أخذ منه – إلى آخر ما ذكر . بدراسته لم يظهر لنا ما يعترض به عليه .

وما ذكرتموه في خطابكم من أن القرائن تدين المتهم لاختلاف جوابه لدى الشرطة في مشتراه هذه الجنيهات ، ولأن عليها توقيع أخى الصراف عبد العزيز خير ، كما أنه مجهول الهوية – إلى آخره . نفيد سموكم أن هذه لا تعد قرائن تدين المتهم ، وتوقيع الصراف عبد العزيز عليها لا يعني أن هذه الورقات الأربع هي التي اشتراها منه الفلسطيني ؛ إذ يظهر من حال الصراف عبد العزيز أنه يوقع على الأوراق النقدية التي يبيعها ، فيحتمل أن تكون مما صرفه على خير الفلسطيني فدرجت على اليماني بالطريقة التي ذكرها ، وحيث الأمر كذلك فلا يظهر لنا أنه مجرم يستحق التعزير لعدم ثبوت شيء من ذلك . ونعيد إلى مسموكم كامل أوراق المعاملة . والله مجفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ١/١٥٤٠ في ١/١٩٨٠) (٣٨٥٥ - إذا وجدت الدراهم في محل المتهم أو ادعى عليه باحداث حريق) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم رئيس ديوان ولي العهد المعظم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى خطابكم رقم ١٠٧٥ وتأريخ ١٠٧٨/٩/١ المرفق به المعاملة الواردة من محافظة خط الأنابيب بخصوص المتهم عبد الرحمن

ونفيدكم أنه بالاطلاع على أوراق المعاملة وتأملها اتضح ما يلي :

(أ) مجرد وجود أشياء عديدة في محل المتهم عائدة لأصحاب المحل الذي وقع فيه الحريق لا يدل أصلا على وقوع الحريق الأخير عن فعله ، إذ من الجاري عادة عند وقوع الحريق في محل وجود النهب فيه ، ويبقى هذا المتهم عليه اليمين بالله تعالى أنه لم يحصل منه الحريق المذكور ولا ما يسببه .

(ب) الـ ٤٣ الريال التي وجدت بمحل المتهم المذكور وتدعي الشركة أنها مسروقة من محل الحريق لوجود رائحة الحريق فيها . فالذي يظهر أن مجرد وجود رائحة الحريق فيها لا يدل عل أنها من دراهم الشركة ، فلابد من بينة شرعية في جانب الشركة ، وإلا فعليه اليمين بالله أن تلك الدراهم ليست من دراهم الشركة المنهوبة في الحريق . والله يحفظكم .

(ص/م في ١٠/١٠ /١٣٧٢)

(باب حد قطاع الطريق)

(٣٨٥٦ - قطاع الطريق)

هم في ألسُن أهل الوطن والعامة (الحنشل) وهو اسم مطابق عليهم ، إلا أن الحنشل يمكن أن قسماً كبيراً من النشأ لا يعرف الاسم ولا المسمى ، لهم ثلاثون سنة لا يعرفون الحنشل . (تقرير)

(٣٨٥٧ - بدو نازلون في البرية أخافهم فأخافوه وأخذوا ماله) من محمد بن إبراهيم إلى سعادة رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على المعاملة الواردة إلينا بخطابكم رقم ٨١٠ وتاريخ المرادة المتعلقة بقضية على بن لادن وصاحبيه ضد الأشخاص الذين قابلوهم في وادي المبعوث بطريق الطائف وأطلقوا عليهم النار ولم يتركوهم حتى أخذوا ما معهم من نقود وبعد أن التزم لهم على بن لادن بثلاثة آلاف ريال .

لقد جرى تأمل ما ذكر ، وفهمنا ما أشار إليه جلالة الملك أيده الله . ولاشك أن هؤلاء الأشخاص قد تعدوا على علي بن لادن وصاحبيه وأخافوهم وأخذوا منهم ما أخذوه وارتكبوا معهم ما ارتكبوه .

وبامعان النظر في القضية يظهر أنهم ليسوا بقطاع طريق ، ولا ينطبق عليهم حكمهم ؛ لانهم لم يخرجوا لقطع الطريق وإخافته ، وإنها هم بدو نازلون في البرية عند بيوتهم ومواشيهم ، فجاءهم ابن لادن ومن معه وأخافوا رعاة الغنم ، فلحق بهم هؤلاء وطمعوا فيهم ، وحصل ما حصل . وعلى كل فهم يستحقون التعزير الذي يردعهم وأمثاهم ممن يتناسب مع جريمتهم ، وهسذا موكول إلى اجتهاد ولي الأمر ورأيه المصلحي الشرعي . والله الموفق . والسلام .

مفتي البلاد السعودية (ص/ف ۱/۱۱۷۶ في ۱۳۸٦/٤/۲۰)

(٣٨٥٨ - قتلوه بعد محاولتهم فعل الفاحشة فيه) مسن محمد بن إبراهيسم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد عرض علينا الابن الشيخ عبد العزيز المعاملة المرسلة من سموكم برقم المرام في ١٩٨١/١١ والمتعلقة بحادث مقتل الغلام واتهام كل من . ١ - آدم ٢ - ناصر ٣ - حسين بقتله بعد محاولتهم مخعل الفاحشة فيه . ونبدى لسموكم أننا بعد قراءة كافة أوراق المعاملة ودراستها - نرى أنه يعين إحالتها إلى فضيلة رئيس محكمة تبوك لنظرها من قبل فضيلته والحكم فيها شرعاً . ومتى صدر من فضيلته حكم شرعي بثبوت قتل الغلام الياني من

قبل الثلاثة المذكورين فإن الذي يظهر أن للامام قتلهم لعدوانهم على معصوم الدم بالقتل ، وسعيهم في الأرض بالفساد ، الثاني وهو ماراموه من الفاحشة لقول الله تعالى : (إنَّمَا جَزَاء الَّذِيْنَ يُحَارِبُونَ الله وَرَسُوْلَهُ وَيَسْعُوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيْهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ) (١) فهؤلاء قتلوا مع جدهم في التمكن من فعل الفاحشة . هذا ونعيد إليكم برفقه كامل أوراق المعاملة . والسلام عليكم ورحمة الله .

رئيس القضاة

(ص/ق ٦٤٨٠ في ١٣٨٧/١١/٣٠) (٢) (٣٨٥٩ - رجال العصابات)

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

ثم سلمكم الله . لقد تبلغت ما أبديتموه حيال رغبه صاحب الجلالة الملك المعظم أيده الله إبدائي الرأي بالنسبة إلى الشخصين الأول والثاني من رجال العصابة اليمنيين الذين انتحلوا شخصيات رجال المباحث السعودية ، واستعملوا ذلك في السطو على الناس بالسرقة واقتحام منازلهم وإخافة الأمن ، وأن جلالته استظهر أن جرم الرجلين المذكورين مثل جرم رئيس تلك العصابة الذي فوض إلى ولي الأمر تعزيره بها يراه من القتل فها دونه ، وأنه مادام الأمر كذلك فهل يسرى على الرجلين ما سرى على رئيس العصابة ؟

وأبدي لسموكم: أنه إذا كان نظر ولي الأمر المصلحي يقتضي أن من ضرورة استتباب الأمن في البلاد أن يقتل الرجلان الثاني والثالث تبعاً لرئيس العصابة ساغ ذلك له ، وإلا فلا . هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس القضاة

(ص/ق ۷۲ في ۱۳۸۹/۱/۲)

(٣٨٦٠ - اتهما بضرب حاجين باكستانيين في البرية) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

⁽١) سورة المائدة – آية ٣٣ (٢) قلت : وتقدم في (باب حد الزنا واللواط) مناوى في هذا المعنى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فإجابة لخطاب جلالتكم المرفق رقم ٦١٨٢ وتأريخ ٢٢/٢/٢٢ على هذه الأوراق الخاصة بقضية نانمي وعقاب المتهمين بضرب الحاجين الباكستانيين الذي ذكرتم فيه أن المتهمين يعتبران في حكم قطاع الطرق وبناء على ما بدر منهما ، وترغبون معرفة رأينا في قطع أيديهما .

نفيدكم سلمكم الله أنه بتأمل المعاملة بها فيها صك الحكم الصادر من فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بمكة رقم ٣/٧ وتأريخ ١٣٨٣/٢/٣ المؤيد من هيئة التمييز رقم ٢٣٢ في ١٣٨٣/٤/٨ ظهر لنا أن فيها قرره فضيلته في حق المذكورين الكفاية ؛ للشبهة التي علل بها المدعى عليهها من أن إلقاءهما القبض على المدعين بتهمة أنها بمن يضع سماً في الماء نتج عنه موت بعض الماشية ، لاسيها وقد جاء في خطاب أمير الكامل رقم ٦٠ في ١٣٨٥/١/٥٥ بأنه يمكن أن أسباب تفتيشهها للمدعين ما ادعاه المعتديان حيث صارت إشاعات عند البادية أن أسباب موت الماشية في الأشهر الفائتة هو سم وضعه بعض الأشخاص . ولو وجب عليهها الحد المشار إليه لكان بقطع يد كل منها اليمنى ورجله اليسرى . ومن المعلوم شرعاً أن الحدود تدرأ بالشبهات ، لقولسه ورجله اليسرى . ومن المعلوم شرعاً أن الحدود تدرأ بالشبهات ، لقولسه ورجله اليسرى . ومن المعلوم شرعاً أن الحدود تدرأ بالشبهات ، لقولسه ورجله اليسرى . ومن المعلوم شرعاً أن الحدود تدرأ بالشبهات ، لقولسه ورجله اليسرى . ومن المعلوم شرعاً أن الحدود تدرأ بالشبهات ، لقولسه ورجله اليسرى . ومن المعلوم شرعاً أن الحدود تدرأ بالشبهات ، لقولسه ورجله اليسرى . ومن المعلوم شرعاً أن الحدود تدرأ بالشبهات ، لقولسه ورجله اليسرى . ومن المعلوم شرعاً أن الحدود تدرأ بالشبهات ، لقولسه ورجله اليسرى . ومن المعلوم شرعاً أن الحدود تدرأ بالشبهات ، لقولسه ورجله اليسرى . ومن المعلوم شرعاً أن المعلوم الله بتوفيقه . والله يحفظكم .

(رئيس القضاة) (ص/ق ١/١٨٢٦ في ١/١٣٨٧/٥)

(٣٨٦١ – إذا وجد الصائل على امرأته قتله ، ولا يدفع بالأسهل) قوله : ومن صال على نفسه أو حرمته أو ماله آدمي أو بهيمة فله الدفع عن ذلك بأسهل . . .

إذا صار الصيال على الحريم لفعل الفاحشة ووجده على الفراش على المرأة فإنه لو تكلم عليه ربها يهرب فإنه يكون غاضباً ولا يبالي ، وتارة بصفة السارق - فوجده على هذه الحال هل يتكلم عليه حتى يهرب ، أو يقتله ؟ المفهوم من السنة أن له قتله ولا يصيح به يهرب ؛ بل يضربه في تلك الحالة ؛ مع أن من فيه غيرة لا يمكن أن يصبر عن قتله ، ما هنا من عنده إنسانية حقاً ويتركه يهرب وقصة سعد وجد رجلا ، وفيه سرور النبي بسعد وغيرته ، وبين أنه أغير من

سعد ، وأن الله أغير من النبي . ما في قصة سعد إلا أن الرسول أقره على قوله « أَيَفْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ » ولكن قد علم وتقرر ما في القصة التي وقعت للرجل لما وجد رجلا بين فخذي امرأته فضربه فقتله فقال إنها ضربت بالسيف بين فخذيها ، ففتشوا فوجدوا ، فكان عذراً له ؛ فيظهر من حديث هذا وحديث سعد أنها متى قامت البينة على هذه الحالة فليس بمضمون .

(تقریر)

(٣٨٦٢ - قوله ويلزمه الدفع عن نفسه وحرمته .

نفسه أو نفس غيره في الفاحشة هذا من المعلوم أنه مثل النفس في وجوب الدفع ، وهذا لا يدخل في مسألة التفصيل في الفتنة وغير الفتنة . (تقرير)

(٣٨٦٣ - قوله في غير فتنة .

فالفتنة إذا ثارت - أعاذنا الله وإياكم - بين المسلمين للرياسة أو العصبية فيحرص الانسان أن يفر ولا يشارك ، وإذا أراده من يقتله فيها فلا يجب أن يدفع عن نفسه .

(٣٨٦٤ - س : - الدفاع عن الحرمة والمال في الفتنة ؟

المال بطريق الأولى إذا كان لا ينبغي أن يدافع عن نفسه فيها . وأما الحرمة تنتهب ويفعل بها الفساد أظن لا يكون مثله ، لا أدري (١) . (تقرير)

(٣٨٦٥ - قوله : ومن نظر في بيت غيره من خصاص .

وهـذا بخلاف من التفت في مروره فلا يلحق بهذا ، أولا : التفريط من صاحب المحـل . ثانيـاً : أن الناس من طبيعتهم الالتفات فهو يشبه الحرز وعدمه .

ولو فتحوا بابهم فليس عليه من ذلك شيء . (تقرير)

⁽١) وتقدم عدم التفصيل في الفتنة وغير الفتنة بالنسبة إلى الحرمة .

(٣٨٦٦ - س :- الاطلاع من السطح هل هو مثـل خصاص الباب ، والاستهاع ، وهل له رميه ؟

ج : - قد يكون بينهما فرق ؛ فإن المطلع من السطح قد برز بدنه وهو شيء يتقى ولا يتجرؤ به غالباً لكونه يرى رأسه ؛ بخلاف خصاص الباب ونحوه .

وهـذا بخـلاف الاستماع الذي هو أيضاً عورة من عوراتهم لم يكن سائغاً لصاحب الدار أن يحذفه أو يطعنه ، وذلك للفرق بينهما فإن الرؤية أقوى فإنه قد يكون في البيت من لا يتكلم أو بعيد أو نحو هذا ؛ ولهذا في الحديث : « إنَّا جُعِلَ الْأَيْسُتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ النَّظَرِ » .

وقوله: « فَفَقَا تَ عَيْنَهُ » يفيد أنه ليس له رميه بالمسدس ونحوه مما يقتل ؛ لأن ضرره لا يحوج إلى بندق ونحوها ، إنها يستعمل ما يدفع ضرر النظر ، وهذا من باب دفع الصائل . (تقرير »

(٣٨٦٧ – الاطلاع على خطاب الزوج لزوجته أو في خطاب من يخشى منه على المسلمين)

من محمد بن إبراهيم إلى معالي أمين رابطة العالم الاسلامي الشيخ محمد سرور الصبان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على سؤالي الأخ بشير الفضل السوداني الموجهين إلينا من طرفكم أحدهما عن الاطلاع على خطاب الزوج إلى زوجته بغير إذن .

والثاني : عن الكلمة المشهورة (ناقل الكفر ليس بكافر) هل هي مرفوعة ، أم لا ؟

والجواب على السؤالين بها يلي . وبالله التوفيق .

أما النظر في كتاب أي أحد بغير إذنه فمصادم لحديث ابن عباس رضي الله عنه عند أبي داود ، أن النبي على قال : « مَنْ نَظَرَ فِي كِتَابِ أَخِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَكَأَنَّمَا يَنْظُرُ فِي النَّارِ » فإن هذا الحديث يدل على المنع من ذلك ، سواء حملناه على الخصوص أو على العموم ، قال ابن الأثير في مادة (كتب) من كتابه «النهاية في غريب الحديث» في تفسير هذا الحديث قال : هذا الحديث محمول

على الكتاب الذي فيه سر وأمانة يكره صاحبه أن يطلع عليه . وقيل هو عام في كل كتاب . وحمل ابن الأثير قوله : و فَكَانُم يَنْظُرُ فِي النَّارِ ، على التمثيل ، أي كما يحذر النار فليحذر هذا الصنيع ، قال : وقيل : معناه كأنها ينظر إلى ما يوجب عليه النار ، ويحتمل أنه أراد عقوبة البصر لأن الجناية منه كما يعاقب السمع إذا استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون . اه كلام ابن الأثير ، وعليه عول العلامة ابن مفلح في و الأداب الشرعية ، ويخص من عموم هذا الجديث ما يتعين طريقاً إلى دفع مفسدة هي أكثر من مفسدة النظر ، وإلى ذلك أشار البخاري بقوله في كتاب الاستئذان من صحيحه (باب من نظر في كتاب من البخاري بقوله في كتاب الاستئذان من صحيحه (باب من نظر في كتاب من المعروفة . فمن هذا كله يتبين أن الاطلاع على خطاب الزوج إلى زوجته بغير المعروفة . فمن هذا كله يتبين أن الاطلاع على خطاب الزوج إلى زوجته بغير الاذن محنوع . (١)

(ص/ق ۱/۲/۳٤ في ۱/۲/۳۳) (دوسيه رقم (۱) مكتب القضايا)

(باب قتال أهل البغي)

(٣٨٦٨ - تحريم الخروج على الأئمة)

الأحاديث طافحة بالمنع من الخروج على الأثمة وإن بغوا وظلموا . هذا « ما لم يروا منهم كفراً بواحاً كما في الحديث (٢) وقوله : « عِنْدَكُمْ مِنَ الله فيه بُرْهَانُ » على أنه كفر ، وفي حديث آخر « مَا صَلُوا »(٣) المعنى ما داموا بصفة الاسلام ما فيه إلا كبائر ومعاصي وجور وظلم هذه لا تمنع ولايته . (تقرير)

والاجتهاع الذي فيه نقص كبير خير من الافتراق الذي يظن فيه خير كثير .
 (تقرير)

⁽١) والجواب عن السؤال الثاني يأتي في (حكم المرتد) (٢) متفق عليه

 ⁽٣) أخرجه أبو نعيم في الفتن عن الحسن قال : و ذكر وسول الله الله المراه سوه وأثمة وذكر ضلالة بعضهم
 يملأ ما بين السياء والأرض . قيل يا رسول الله : أفلا تضرب وجهه بالسيف؟ قال : لا ، ما صلى أو قال :
 ما صلوا الصلاة فلا a .

(٣٨٦٩ - س : - أهل الغطغط .

ج - من الجهل البحث عن أهل الغطغط.

دع عنك شيئاً مضى لسبيله وعليك بها غالك في يومك فاقبل (تقرير)

(٣٨٧٠ - طلبه من بعض (الاخوان) القدوم على الامام لاجتباع الكلمة . ومناقشة المشاكل مع العلباء)

من محمد بن إبراهيم إلى الأمير المكرم سلطان بن بجاد بن حميد ، وعلوش ابن خالد ، وعبد المحسن بن رجاء ، وهندي ، وشجاع ، وشلويح بن فلاح سلمنا الله وإياهم من مضلات الفتن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

وموجب الكتاب إبلاغكم السلام ، وبيان ما تبرأ به الذمة وتحصل به النجاة ، وتعلمون أن لي حولا عنكم ولم أكتب لكم في هذه المدة مناصحة لأمرين : الأول أني بينت لكم في ذلك مشافهة . والثاني أني أخشى عليكم عدم القبول والانتفاع . والآن كتبت لكم نصحاً لكم وعبة وشفقة عليكم ، ولم يطلع على ذلك أحد ، وأسال الله أن ينفع به وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

فاعلموا وفقكم الله أن عقيدتي التي أنا عليها أني أدين الله بالنصح والمحبة لكم ولجميع إخواننا المسلمين إلى أن ألقى الله عز وجل ، وأهم شيء أناصحكم فيه وأعظمه إجابة داعي الشرع وأن لا تلتفتوا عنه يمنة ولا يسرة ، ومن ذلك إجابة داعي إمام المسلمين ما لم يدع إلى الاجتماع على معصية ، وإنها دعا إلى الاجتماع على طاعة الله وعدم التفرق والاختلاف ، وجميع المشاتخ يرون ذلك ويفتون به ، وعدم قدومكم على إمامكم وعلمائكم من الأمور التي لا يرضى بها لكم من في قلبه أدنى محبة لكم أعني المحبة الدينية ، وهو من أعظم الأمور التي يفرح بها عليكم وعلى جميع المسلمين أعداء الدين من الكفار والمنافقين ، ومن أعظم أسباب شق العصا ، وهذا كتاب الله وتفاسير الأثمة له ، وسنة رسول الله يشخ مدونة بشروحها المبينة للمقصود منها ، وفي ذلك كله حل المشكل ، وكشف الاشتباه ، والشفاء لكل داء ، والكفالة ذلك كله حل المشكل ، وكشف الاشتباه ، والشفاء لكل داء ، والكفالة بالفلاح والهدى ، والنجاة من المهالك والردى . قال الله تعالى : (مَا فَرُطْنَا في بالفلاح والهدى ، والنجاة من المهالك والردى . قال الله تعالى : (مَا فَرُطْنَا في بالفلاح والهدى ، والنجاة من المهالك والردى . قال الله تعالى : (مَا فَرُطْنَا في بالفلاح والهدى ، والنجاة من المهالك والردى . قال الله تعالى : (مَا فَرُطْنَا في بالفلاح والهدى ، والنجاة من المهالك والردى . قال الله تعالى : (مَا فَرُطْنَا في بالفلاح والهدى ، والنجاة من المهالك والردى . قال الله تعالى : (مَا فَرَا فَلَا في الله الله الله الله الله ولاد كله حل المهالك والمدى . قال الله تعالى : (مَا فَرَا في الله الله الله الله الكه علي المهالك والمدى . قال الله تعالى : (مَا فَرَا في المه المورد المهالك والمدى . قال الله تعالى : (مَا فَرَا في المهالك والمدى . قال الله تعالى : (مَا فَرَا في المهالك والمدى المورد المورد المورد المورد المورد المؤلف والمدى المورد ال

الكِتَّابِ مِنْ شَيْء) (١) (وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاء وَرَحْمَةُ للمُوْمنِينَ) (٢) (قَذْ جَّاء نُكُمْ مُّوْعِظَةُ مِنْ رَبُّكُمْ وَشِفَاء لِلاَ فِي الصَّدُوْرِ. وَهُدًى وَرَحْمَةُ للمُؤمنِينَ) (٣) وقال ﷺ : ﴿ أَلَا وَإِنَّ الْوَتْيْتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ ﴾ وقال ﷺ : ﴿ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاء لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزْيْغُ عَنْهَا بَعْدِيْ إِلَّا هَالِكُ ، وهؤلاء علماء المسلمين الذين هم أعلم الناس بمعنى ذلك ، ورثوه عن أئمتهم الذين تخرجوا عليهم وأخذوا عنهم ، وربوهم به كما يربى الوالد الولد ، وكتبوا لهم بذلك الشهادات والوثائق ، وهم الذين عدلهم النبي ﷺ بقوله : ﴿ يُحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيْفَ الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ الْمُطِلِينَ وَتَأُويْلَ الجَاهِلِين » وقد عدلهم الله سبحانه حيث استشهدهم على وحدانيته في قوله تعالىم : ﴿ شَهِدَ اللَّهَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُواْ الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيْزُ الْحَكِيْمُ ﴾ (٤) وجعل لهم القول في الدنيا والآخرة كما قال تعالى : ﴿ فَاسْنَالُوا أَهْلَ الذُّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُوْنَ ﴾ (٥) وقال ﷺ : ﴿ أَلَا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوْا فَإِنَّ شِفَاء. الْعِيِّ السُّؤَالُ » وقال تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِيْنَ أَوْتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيِ ِ الْيَوْمَ والسُّوء عَلَى الكَافِرِينَ ﴾ (٦) وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِيْنَ أَوْتُوْا الْعِلْمَ وَالاَيْمَانَ لَقَدْ لَبِيْتُمْ فِي كِتَابَ الله إلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ) (٧) فَهؤلاء هم الذين يؤخذ عنهم معاني نصوص الكتاب والسنة ويرجع إليهم فيها ، وأما الجهال فلا يلتفت إليهم في معاني نصوص الكتاب والسنة لعدم درايتهم وروايتهم عن العلماء .

والمقصود بيان وجوب القدوم على إمام المسلمين وفرضيته عليكم ، وليس لكم عذر في التخلف ولا حجة ، فإن ذلك من السمع والطاعة التي أوجبها الله ورسوله ، لاسيا وهو يدعوكم إلى الشريعة والرجوع فيها يشكل إلى حملتها ، فإن كان عندكم إشكال في بعض المسائل فالواجب عليكم أحد أمرين : إما القدوم وسؤال طلبة العلم مشافهة ، أو مراسلتهم وذكر المسائل المشكلة بأعيانها وطلب الجواب منهم . فإذا أجابوكم فعليكم القبول والاذعان ، وحسبكم ذلك ، ولا يسعكم سواه . اللهم اهدنا وإخواننا صراطك المستقيم . اللهم أرنا الحق

⁽١) سورة الأنعام - آية ٣٨ (٢) سورة الاسراء - آية ٨٦ (٣) سورة يونس - آية ٥٥

⁽٤) سورة آل عمران - آية ١٨ (٥) سورة النحل - آية ٤٣ (٦) سورة النحل - آية ٢٧

⁽٣) سورة الروم - آية ٥٦

حقاً وارزقنا اتباعه ، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه ، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنيات والمسلمين والمسلمات ، وألف بين قلومهم ، واصلح ذات بينهم ، وانصرهم على عدوك وعدوهم ، واهدهم سبل السلام ، وأخرجهم من الظلمات إلى النور ، وبارك لهم في أسهاعهم ، وأبصارهم ، وأزواجهم ما أبقيتهم ، واجعلهم شاكرين لنعمك ، مثنين بها عليك ، قابليها ، واتحمها عليهم برحمتك يا أرحم الراحمين . وصلى الله على محمد .

(الدرر السنية جـ ٧ صـ ٣١٨ ، ٣١٩) (١)

(٣٨٧١ - الخوارج بغاة ، إلا أن أحكامهم أغلظ). (٢)

ثم نعـرف أن الخـوارج من جملة البغاة ، إلا أن أحكامهم أبلغ ؛ لأنهم يقاتلون على بدعة ، ويرون أنهم يقاتلون لاقامة الدين .

والبغاة إنها يقاتلون لأجل إرادة خيــر لكــن لا على حــد ما يقاتل عليه الخوارج ؛ فإن الخوارج يكفرون المسلمين ويقاتلونهم ، وهؤلاء يقاتلون ولا يكفرون ، وعلي هو الذي باشر من قتال الخوارج ما باشر وعاملهم بأشد مما عامل أهل الشام سئل عنهم فقال : إخواننا بالأمس بغوا علينا .

وقد قال بكفر الخوارج كثرة ﴿ لكن الصحيح أنهم بغاة ، ولكنهم أشد بغياً من غيرهم ، لكون لهم بدعة ابتدعوها .

(٣٨٧٢ س - يَمْرُقُونَ مِنَ الديْن

ج : - هذا الذي استدل به قسم من أهل الحديث ، وهمو رواية عن أحمد . والحديث ليس صريحاً يجيى. أحماديث مثل همذا ، فهو من باب الزجر والتغليط

 ⁽١) وله رحمه الله نصائح ورسائل مع عدد من المشايخ إلى (الاخوان) الذين ظهرت منهم بوادر الافتراق:
 الأولى : - إلى الآخوين : فيصل الدويش ، وسلطان بن بجاد . وموضوعها تحريم القول على الله بلا
 علم ، وبيان حقوق الامامة والبيعة ، وما يجب لولي الامر على رعبته ، وما يجب لهم عليه (ج٧ ص ٢٨٣ - ٢٩٤ الدرر السنية) .

الثانية : إلى فيصل الدويش ، وسلطان بن بجاد ، وآخرين - جوابا لكتابهم إلى الامام الذي ضمنوه مطالبهم وبمددوا بالخروج إذا لم نجب (ج ٧ ص ٣٢١ - ٣٢٣ - الدرر السنية) . الثالثة : في التحذير من الاغترار بطريقة الاخوان الذين فارقوا جماعة المسلمين (ج ٧ ص ٣٧٧ - ٣٧٩ - الدرر السنية)

الرابعة : في النهي عن سب عموم الاخوان من غير تفريق بين من يستحقه ومن لا يستحقه (ج٧ ص ٣٢٩ - الدرر السنية) .

الخامسة : جواب سؤال عن العجبان والملويش ومن تبعهم الذين انحازوا عن الجهاعة، وزعموا أنهم مهاجرون ، وأنهم مازالوا تحت ولاية الاتواك ، وأن علماء المسلمين وإمامهم ليسوا على حق . السادسة : في حكم سرية أخذت أموال حجاج اليمن وسفكت دماءهم . (ج ٧ ص ٣٩٥)

⁽٢) قلت : وتقدم في (الجهاد) حكم قتال الكفار ؛ لمناسبته هناك .

(٣٨٧٣ - س: - هم كفروا المسلمين .

ج : - حديث (مَنْ كَفَرَ مُسْلِماً) ليس معناه أن من كفر مسلماً يكون كافراً بهذه المقالة .

(٣٨٧٤ - نصب الامام)

نصب الامام واجب ضروري يسمع له ويطاع .

ثم نعلم أن الولاية تثبت بأمور : منها نصب أهل الحل والعقد وهو الذي نص هنا .

ومنها أن ياخذها قهراً بسيفه ومن معه ويكون فيه الأمر الكافي ويقهر غيره لا يرجع إلى أحد فإنه يثبت له حكم الولاية .

الثالث: أن يعهد إليه بمن قبله.

والكل والمدار هو إقامة الشرع وحفظ كيان الأمة والقيام بحقوقهم .

(تقرير) (مهم – الولاية ليست لاثنين)

الولاية الشرعية ولاية أمر المسلمين ليست لاثنين ، مورد أمر المسلمين واحد ، ولا ينافي الوزارات والوكالات ، لكن المرجع الحقيقي . . . (تقرير) (٣٨٧٦ س - الجمهورية ورئاسة الجمهورية ؟

جـ : ليست شرعية ، هذه باطلة ، باطلة ، باطلة ، خلاف المحمدية ، وخلاف المحمدية ، وخلاف الصحابة ، وما عليه المسلمون ، هذه فرنجية محض .

العجيب أنه يوجد عند كثير بمن عندهم خفة إسلام يوجد عندهم هذا ، يقولون : إستبداد ، إستبداد . سيحاسبهم ريهم ولو استبدوا ، في زمن الصحابة من هو يؤم وهو شارب خر

هذا الجهل أكبر الجهل . الجهل بالأمور الكلية ، ثم بعده ما يعم الناس صغارهم وكبارهم . فإنها نعمة دنيوية أو عدم . لا يدخلها إلا على أصول الخوارج والمعتزلة .

ثم التكلم بالاستبداد دائماً دخلتها الافرنج . ثم تجد في البلدان التي تنتسب إلى الاسلام إذا نسب عنه أنه قطع اليد في السرقة قالوا : وحشية ، وحشية ، وعطعنون بالاستبداد والأموال . هم لعبوا بالدين والعقائد والنشأ كل ملعب ؛ لكن من أجل استيلاء المادة عليهم . (١)

⁽١) وتقدمت هذه الجملة في أول القطع في السرقة .

(٣٨٧٧ - س : - منهم من ينزع بآية (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بِيْنَهُمْ) (١) جـ : - لكن متى كان معناها أنها جمهورية ؟!!! ديدنهم يتعلقون بها يناسب بدعهم في أمور الأحكام وفي الأمور الواقعة من الصناعات الجديدة وليس هي المراد . (تقرير)

(٣٨٧٨ – التصويت، والمشاورة، ومن يستشار، والأشياء التي يستشار فيها) وما تقدم من الذي يختاره الجيران (٢) مبني على أن الأكثرية مرجح ، وهو كذلك في الجملة لا بالجملة . هي مرجح إذا فقدت المرجحات الأخر يصار إليها ، أما وأمكن أن يرجح بغيرها فلا يصار إليها .

ثم هي أيضاً ليست إلا في الأمور التي تنظر وللرأي فيها مدخل .

فهذا الموجود عند الدول الآن من اتخاذ الأصوات في الأشياء هذا ما يصلح أخذه عاماً في كل شيء ، اتخاذه مثلاً في الوظائف لا يصلح إلا بعد استواء الشخصين في جميع الأمور التي يستحق بها وإذا ما بقي إلا أهل النظر ينظرون وعلم منهم أنهم أهل رأي وقصدهم الخير لجماعة المسلمين فإن ذلك يصلح .

ثم هذا (٣) يدخله من الأغراض والبراطيل كل يصوت حسب غرضه حتى في دولتهم .

المقصود أن هذا مرجح في الجملة بعدما تعدم المرجحات الذاتية . ولم يعرف هذا في الشريعة في الأمور الهامة .

لو قدر أن هنا نصف إنسان معه نصف عقل فقال ما معه برهان فإن الأكبر هو الحق .

ولا نعرف أن هذا يرد على المشاورة فإن الله يقول: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ (٤) وكان النبي ﷺ يستثير الخليفتين عملاً بقوله تعالى ، ويستشير الأنصار. وأخد المشدورة شيء ومدن الديدن والحدزم والدذي يشدار إليده مدن الأصدوات شيء آخدر.

فالافرنسج بعيدون من الحقائق ، نعم لهم جدد ولو أن المسلك أعرج فينصير له مفعول ، مثل أهمل المعاصي يصر لهم

^{(1).} سورة الشورى - آية ٣٨ ٪ (٢). في الامامة في الصلاة ٪ (٣) التصويت المتقدم ﴿ ﴾) سورة آل عمران - آية ١٥٩

صــولات ولا يـــدل على أنهـــم محبوبــون إلى الله . (تقرير)

ولما وقع الطاعون فحضروا إستشار. فهذا يدل على أصله ؛ ولكنه في نفس المشاورة مشاورة من عندهم دين ورأي ؛ ففي الرأي يشاور من عندهم رأي ، وفي الدين يشاور من عندهم دين . والناس يتفاوتون في العقل فأصله واحد . ومشاورة محمد على ليس من باب الدين فهو كامل بل مشاورته ليس في المشروعات بل في الحرب والمكيدة ونحو ذلك ، ولا يضر النبي فإنه من كماله أن يدله على الطريق النافعة فهو أكمل الخلق عقلا على الطريق النافعة فهو أكمل الخلق عقلا الله ولا يشرال)

(٣٨٧٩ - الدستور الاسلامي)

حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فإن المجلس التأسيسي لرابطة العالم الاسلامي يجتمع الآن في رحاب المسجد الحرام في دورته العاشرة للتداول والتشاور في شئون الساعة في هذا الموقت العصيب الذي تستصرخ فيه بلاد الاسلام والشعوب الاسلامية وحكامها لانقاذ المسجد الأقصى وسائر الأماكن الاسلامية من دنس اليهود الذين اعتدوا عليها وعلى كرامة الاسلام والمسلمين عدواناً صارحاً أثيها.

وقد ترامى إلى علم المجلس أن هناك فكرة في بعض إمارات الخليج العربي تهدف إلى وضع دستور لنظامها الاتحادي الذي هي مقبلة عليه .

وأشيع أن هناك هيئة من رجال القانون سيعهد إليها بوضع هذا الدستور . ويخشى المجلس أن يكون كغيره من الدساتير التي لم تقم على مباديء الشريعة الاسلامية .

ولما كان تحكيم الشريعة الغراء والتحاكم إليها فرضاً على المسلمين بنص القرآن الكريم وذلك يقتضي أن يكون أساساً هذا الدستور إسلامياً بحيث لا يشرع فيه حكم ينافي الشريعة إمتثالاً لأمر الله تعالى وضهاناً لسلامة الشعوب والأوطان واستحقاقها لنصر الله ونجاتها في الدنيا والآخرة .

فإن المجلس قرر أن يتقدم بهذا إلى مقام سموكم الكريم رجاء التكرم بأخذ

⁽١) وفي و الاختيارات و : والواجب أن يعتبر في أمور الجهاد برأي أهل الدين الصحيح الذي فم خبرة بها عليه أهل الدنيا الذين بغلب عليهم النظر في ظاهر الدين فلا يؤخذ برأيهم ولا برأي أهل الدين الذين لا خبرة لهم في الدنيا

ما جاء فيه بعين العناية والاهتمام ، ويعرض استعداد الرابطة لأن تقدم من قبلها - إذا رغبتم - رجالًا من دوي الكفاية يقومون بخدمة الاتحاد في هذا الشأن في الوقت الذي ترونه مناسباً .

وفقكم الله ، وأعز بكم الاسلام والمسلمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبركاته . (ص/م دوسيه ٦ ÷ ٦)

(٣٨٨٠ - إن الشريعة جاءت بسعادة الدنيا والآخرة ، وجاءت بالسياسة التي ما وراءها سياسة ، ما وراءها إلا جهل وعدم تصور للنافع من الضار ، أو جشع وظلم ، وكانت سياسة ذي القرنين يقول : (أمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذَّبُهُ نُمْ يُردُ إِلَى رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَاباً نُكْرًا . وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاء، الْحُسْنَى وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا) (١) فالذي لا يسوس هذه السياسة لاينجع في الدنيا ولا في الآخرة . (تقرير)

(٣٨٨١ - يشبّرط في الامام الذكورية)

وفي الحديث و لَنْ يُفْلِحَ قَوْمُ وَلَـوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً ، (٢) والله يقـــول : (الرَّجَالُ قَوَّامُوْنَ عَلَى النِّسَاء) (٣) الآية .

وما هي النساء ؟ ! فإنهن لسن أكثر من فراش وإصلاح شئون المنزل وتربية الصغار .

ألا ترى الافرنج ومن أخذ عنهم حين جعلوا للنساء شيئا (٤) كيف وقعوا فيه من الشرور ، وجعلوا للمرأة حقوقاً (٥) وتطالب بحقوقها ، هذا من الفساد ؛ وهذا أحد الأمور التي دخل بها الافرنج في فساد الدين ، هذا من فساد ؛ وهذا أحد الاسلام والمسلمين ، وذلك لمعرفتهم أن النساء ، هذا جيش على حدة غزوا به الاسلام والمسلمين ، وذلك لمعرفتهم أن النساء أحد المدرستين ؛ فإذا جعل لها وجعل لها مع ضعف عقلها ودينها فيدخل من

 ⁽١) سورة الكهف - آية ٨٨ . ٨٧ (٢) أخرجه البخاري والامام أحد والنسائي والة مدي

 ⁽٣) سورة النساء - آية ٣٤ (٤) من الأمور الحاصة بالرجال . (٥) لبست لها

هذا الباب على أهل الاسلام: أولاً أنهن يجعل إليهن التربية ، والثاني إذا جعل لهن شيء فهن أخور شيء ، مع شيء آخر وهو أنه إذا جعل كل ما للرجال إليهن فهو نقص على الرجال ، ثالثاً زال من فحولة الرجال نصيب فصار شيء من الفحولة في النساء ، والله أعلم حيث يجعل فضله ورسالته وولايته وحكمه ولم يجعل لهن شيئاً من ذلك كله . (تقرير) (١)

وقد حاول أقوام بمن حاول أشياء يمنع منها الشرع أن يجعلوا المرأة كالرجل، كله اتباع للافرنج فإنهم يجعلون الملك فيهم امرأة ، والمرأة من جميع النواحي حتى مصالح نفسها لا تصرفها ؛ ولهذا جعل الشرع ولاية نكاحها إلى وليها لما فيها من صفات النقص ، وهي خلقت منتفعاً بها مستعملة ، وإن كان لها تدبير بحسبها في التربيات ونحو ذلك ، لا في الولايات . (تقرير)

(٣٨٨٢ - حكم تسوية المرأة بالرجل في الولايات ونحوها)

من محمد بن إبراهيم إلى السيد علي بن أبو بكر رئيس المدارس الدينية وسكرتير عام جمعية النهضة الاسلامية نامالبا يوغنده وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا خطابكم المؤرخ في ١٩٦٦/٨/٢م الذي تسألون فيه عن ما يفعـل في بعض البلدان من تسـويـة المـرأة بالرجل ، وحضورها مجالسهم ، وتعممها بعمة الرجل ، وتسميتها شيخه . . . إلخ .

والجواب : لا يخفى أن الله قد فضل الرجال على النساء ؛ فلا يحل أن تساوي المرأة بالرجل فيها من شأنه الاختصاص بالرجال كالولايات ونحوها ، وفي الحديث : « مَا أَفْلَحَ قَوْمٌ وَلُوا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً » (٢) .

وأما حضور المرأة مجالس الرجال فإذا كان في حضورها مصلحة وكانت متحجبة مستترة فلا بأس بذلك ، كما كان نساء الصحابة يحضرن الصلاة مع النبي على .

وأما تعميمها بعمة الرجل فلا يجوز ، إنها العمة للرجال ، والنساء لهن الخمار ؛ وتشبه النساء بالرجال منهي عنه شرعاً ، وملعون فاعلمه ، كما قال عليه

 ⁽١) وبحث مساواة المرأة بالرجل له تكملة ضمن فتوى في وليمة العرس (٣) أخرجه البخاري والترمذي والنسائي وأحمد .

: ﴿ لَعَنَ الله الْمُتَشَبِهِاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ ِ. وَلَعَنَ الله المُتشَبِهِينِ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ ﴾ (١)

وأما تسميتها وشيخة ، فإذا كان عندها علم شرعي يؤهلها لهذا فلا بأس أن تسمى شيخة ، فقد ورد في بعض إجازات المشائخ قولهم : حدثتنا الشيخة فلانة ، ونحو ذلك . والله أعلم .

مفتي الديار السعودية (ص/ف ١/٣٥٥٩ في ١/٢١/٢٦)

(٣٨٨٣ - اشترط العدالة)

قوله : عدلًا .

وإذا أخذها بقوته فلا يشترط سلامته من الفسق .

وأيضـاً إذا كان يتعسـر فلا . . فالعـدالة لا تشترط إلا في الابتداء إذا لم يأخذهم بقوته .

(٣٨٨٤ - قوله : عدلًا .

لا يشترط في السلطان أن يكون عدلا إذا كان هو الولي في النكاح ، كأصل ولايته لا يشترط فيها العدالة ؛ إنها يشترطها الروافض المخذولون الذين يقولون لا ولاية إلا لمعصوم .

وخلافاً للخوارج الذين يتأتى على أصلهم مثل هذا ؛ فإن مذهبهم بني على أصلين جعلهم العفو ذنباً ، وجعلهم الذنب كفراً . أما على أصل أهل السنة وهو عدم تكفيره بالمعاصي فإنها تصح الولاية ، والسنة بذلك معروفة « مَا لَمْ تُرَوَّا كُفُراً بَوَاحاً » (٢) فأمر بالسمع والطاعة ما لم يوجد منهم الكفر البواح . أما مادام فيهم الاسلام وموجود منهم المعاصي والكبائر فولايتهم صحيحة .

(تقریر)

(٣٨٨٥ - هل يشترط كونه قرشياً)

قوله : قرشياً .

لما في الأحماديث « لا يَسزَالُ هَملَذا الْأَمْسرُ في تُرَيْشِ (٣)لكسن فيه:

⁽۱) أخرجه البخاري . (۲) متفق عليه . (۳) « ما بقي من الناس اثنان ، متفق عليه عن ابن عمر .

« مُسا أَقَامُ وا السدينَ »

وهذا بالنسبة إلى الاحتيار من أهل الحل والعقد فيتوحون ذلك .

ولاشك أنه إذا كان من قريش واستوى هو وغيره في الأمور الأخر فإن لــه مزية ، للحديث المشار إليه وما يعضده من أصول معروفة . (تقرير) قوله : قرشياً .

هذا ذكره الأصحاب ، وفي كتب كثير منهم ، ويذكره غيرهم أيضاً ، ولكن ليس كذلك ليس شرطاً بل هو أو لوي إذا وجد مع غيره مستوية فيه وفي غيره الشروط فهو أولى من غيره . (تقرير)

(٣٨٨٦ - إشتراط العلم)

قوله: عالماً ، وذلك أنه مسند إليه أمور الدين والدنيا والأحكام ، وإليه النفوذ فيها في الجملة ، فإذا كان جاهلاً وقع منه حرمان مستحق وإعطاء غيره وخلع عادل ونحو ذلك . (تقرير)

(٣٨٨٧ - أهم الشروط)

قوله : كافياً إبتداء، ودواماً .

هذا أهم الشروط ، أو من أهمها .

معنى كافي أي فيه استطاعة للولاية من جهة عقله وشهامته وفطنته : قوة وقدرة على هذا العبء ليحمله ، أما إذا صار يضعف عنه فلا يصلح .

وإذا كان سيحصل مفسدة بعزله فينظر أدنى المفسدتين .

قوله : كافياً .

فيه السداد والأهلية لهذه الولاية العظيمة .

ومقصود الولاية شيئان لا ثالث لها: حفظ الدين على المسلمين ، وحفظ دماثهم وأموالهم ونسائهم ؛ فإن كان ما فيه قوة على حفظ هذا وهذا فلا . الكفاية في حماية الدين والدماء والأعراض والأموال . (تقرير)

وتقدم في نصيحة في إخراج الزكاة قوله :

وأهم مقاصد الولاية إقامة دين الله ، وإلزام الخاصة والعامة من المسلمين بالتزام فرائضه ولا سيها التوحيد والصلاة والزكاة ، وأن يعاقبوا المتهاونين بأمر الله

ورسوله والمتساهلين بقرائض الدين العقوبة التي تردع العصاة والغواة ، وأن ﴿ يوصلوا الزكاة إلى أريامها . اهـ .

(٣٨٨٨ - تعتبر الشروط حسب الامكان)

ثم هذه الشروط تعتبر حسب الامكان .

إذا أرادوا أن يولـوا لا يمكثـون حتى يوجـد ويتعبون وتطول المدة وتفوت المصلحة فهذا مثل تطلب المعدوم ؛ فينظرون من هو أولى ، فيولى اخف الفاسقين فسقاً . وأما الكفاية فهو من أهمها ، وكونه كافياً من عمله وسيرته : إن طالت خطأه ، وغلب عداه . وإن لم توجد فيه فلا . (تقریر)

(٣٨٨٩ - لا يصلح جعل أُفْرين في بلد)

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة حائل المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أ. وبعد :

فقد اطلعنا على هذه الأوراق الواردة إلينا منكم برقم ١١٨٤ وتأريخ ١٣٨٥/٧/٢٠ المتعلقة بأمير طابه المراد تعيينه خلفاً لأميرهم المتوفى سعدون المعاشى ، وما أشار إليه سمو أمير حائل من جعل أميرين أحدهما في المعاشى والآخر من الركاد ؛ نظراً لما بين الطرفين من الخلاف . . . إلخ .

وبتأمل ما ذكر وجد أن جعل أميرين في بلد واحد لا ينبغي ما دام يمكن جمعهم على أمير واحد ، ولا يخفى ما ورد فيمن قال : منا أمير ، ومنكم أمير . فإن لم يمكن جعل واحد من الطرفين فيعين أمير من غيرهم حسماً لوسائل النزاع والخلاف بين الطرفين . وعلى كل فهذا عائد إلى نظر الجهة المختصة لأنها هي المعنية بهذا . والسلام . مفتى الديار السعودية

(ص/ف ۱/۲۳۰۱ فی ۱/۸/۵۸۸)

(٣٨٩٠ - وكيف يكون موقف الأمير مع أهل الحسبة) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم الأمير خالد العبد العزيز السليم سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . ويعد :

فقد اطلعت على خطابكم ، وأحطت علماً بها ذكرتم . وما أشرتم إليه من طرف القاضي الشيخ محمد المطوع فأفيدكم أننا ما عرفنا منه تغرضاً ، ولا نعلم فيه إلا الخبر ، وهذا الذي نعرفه عنه . والتشويش من المعلوم كما ذكرتم لا خير فيه . ولكن هنا شيء الظاهر أنه يقضى على أسباب الشر - وهو أنكم إذا سمعتم مثل هذا فليكن أكبر همكم تألف من شهروا بالخير والاستقامة ، والسعى في تثبيت أقدام الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر . ولا سيها من اشتهر عند الخاصة والعامة أنهم أنسب وأحسن من غيرهم . وإذا وجد من أمثال هؤلاء نقص أو غلط فلا يسوغ شرعاً أن يسعى في عزلهم إلا بإبدالهم بمن يعرف الخاصة والعامة أنه أصلح منهم ؛ فمن تكلم فيهم على حد ما وصفتم تحقق أنه مريد خيراً . وأما من تكلم فيهم وذكر شيئاً من نقصهم ولم يعرج على إرادة والتهاس من هو خير منهم بشهادة الخاصة والعامة فهذا لا يقبل منه ، ولا يكون معذوراً بل يكون ملوماً ، ومتهماً بفساد القصد والدوران حول غرضه الشخصي لا غير . وأنتم حمولة لازمين علينا . والذي أوصيكم به تقوى الله ، وأن تعاملوا من صدر منه أنه عصى الله فيكم أن تطيعوا الله فيه ولا تطيعوا نفوسكم . هذا وأسأل الله لي ولكم التوفيق ، وأن نكون وإياكم من مفاتيح الخير ، السادين أبواب الشر . والسلام عليكم .

(ص/م في ۱۳۷۷/۳/۷)

(٣٨٩١ – ادعوا أن عزل الأمير مصلحة وإطفاء للفتنة ولم يوجدوا مسوغاً لعزله)

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير الرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى المعاملة الواردة إلينا من إبراهيم الشايقي برقم ٩١٤ وتأريخ الاسمارة إلى المعاملة الحاصة بدعوى أهل سدوس على أميرهم عبد الرحمن بن سعد بن معمر .

أفيد سموكم أنه حسب ما اطلعنا عليه من أوراق المعاملة ومن التحقيقات التي أجراها مندوب الامارة والهيئة: أن عبد الرحمن المذكور ليس عليه اعتراض

، ولم يوجد ما يسوغ عزله من الامارة . وما يدعونه من أن في عزله مصلحة وإطفاء للفتنة فهذا غير وجيه ، وهذا بمجرده لا يطفيء الفتنة إن لم يتقوا الله ويراقبوه . فعليهم جميعا تقوى الله ومراقبته ، واستحضار الوقوف بين يديه ، والتأمل ما هي الزعيمة ، ويتأملوا قول الله تعالى : (فَاتَقُوا الله وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيْعُوا الله وَرَسُولُهُ إِنْ كُنتُمْ مُوْمِنِينَ) (١) فيجب عليهم السعي في إصلاح ذات البين ؛ فإن فساد ذات البين هي الحالقة - لا تحلق الشعر - وإنها تحلق الدين كها جاء معنى ذلك في الحديث عن سيد المرسلين . ويتعين أن يتراجع بعضهم مع بعض في تحليل بعضهم لبعض وسهاح بعضهم عن البعض يتراجع بعضهم مع بعض في تحليل بعضهم لبعض وسهاح بعضهم عن البعض مرجلة ومروءة . والله يحفظكم .

(ص/ف ۱۸ في ۲/۱۰/۱۳۷۲)

(٣٨٩٢ - كيف يكون القاضي مع الأمير والعكس)

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم الشيخ عبد العزيز بن . . . المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

بلغني أن موقفك مع الامارة ليس كها ينبغي ، وتدري بارك الله فيك أن الامارة ما قصد بها إلا نفع الرعية ، وليس من شرطها أن لا يقع منها زلل ، والعاقل بسل وغيسر العاقل يعرف أن منافعها وخيرها الديني والدنيوي يربو على مفاسدها بكثير . ومثلك إنها منصبه منصب وعظ وإرشاد ، وإفتاء بين المتخاصمين ، ونصيحة الأمير والمأمور بالسر وبنية خالصة تعرف فيها النتيجة النافعة للاسلام والمسلمين . ولا ينبغي أن تكون عثرة الأميسر أو العثرات نصب عينيك والقاضية على فكرك والحاكمة على تصرفاتك ؛ بل في العثرات نصب عينيك والقاضية على فكرك والحاكمة على تصرفاتك ؛ بل في السر قم بواجب النصيحة ، وفي العلانية أظهر وصرح بها أوجب الله من حق الامارة والسمع والطاعة لها ؛ وأنها لم تأت لجباية أموال وظلم دماء وأعراض من المسلمين ، ولم تفعل ذلك أصلاً ؛ إلا أنها غير معصومة فقط ؛ فأنت كن وإياها المسلمين ، ولم تفعل ذلك أصلاً ؛ إلا أنها غير معصومة فقط ؛ فأنت كن وإياها أخوين : أحدهما مبين واعظ ناصح ، والآخر باذل ما يجب عليه كاف عن ما

⁽١) سورة الأنفال - آية ١

ليس له . إن أحسن دعا له بالخير ونشط عليه ، وان قصر عومل بها أسلفت لك ، ولا يظهر عليك عند الرعية ولا سيها المتظلمين بالباطل عتبك على الأمير وانتقادك إياه ؛ لأن ذلك غير نافع الرعية بشيء ، وغير ما تعبدت به ؛ إنها تعبدت بها قدمت لك ونحوه ، وأن تكون جامع شمل ، لا مشتت . مؤلف ، لا منفر .

واذكر وصية النبي عَلَيْ لمعاذ وأبي موسى : (يَسُّرَا وَلاَ تُعَسِّرًا . وَبَشُّرًا وَلاَ تُعَسِّرًا . وَبَشُّرًا وَلاَ تَنفُرًا، وَتَطَاوَعَا وَلاَ تَخْتَلِفَا (أو كها قال عَلَيْ . وأنا لم أكتب لك ذلك لغرض سوى النصيحة لك وللأمير ولكافة الجهاعة ولامام المسلمين . والله ولي التوفيق . والسسلام عليكسم .

(۱۳۷۰/۸/۲۰ في ۲۰/۸/۲۰)

(باب حكم المرتد)

(٣٨٩٣ – الفرق بين المرتد والكافر الأصلي) المرتد هو من ينتسب إلى الاسلام وقد قام به مكفر واضح ، وهو أغلظ كفراً من الكافر الأصلي .

(٣٨٩٤ - س : - إذا كان أبوه وجده وثنيين وهو سالك مسلكهم ؟ جـ : - بعض الناس يقول هم أصليون ، وهو الذي اختاره الصنعاني في « تطهير الاعتقاد » وأجوبة المشايخ بخلاف ذلك .

المقصود أن الواضح الجلي أنهم مرتدون ، ولا أقل أن نثبت لهم مقداراً نسبياً فيترتب عليه أن مخالفتهم له تكون ردة . الفقهاء يقولون : فإن صلى فمسلم حكماً . ذكروا أنه إذا كان مستهزئاً كفر ؛ لعموم الأدلة أن من نطق به حكم بإسلامه ؛ فوجود خلاف ذلك يكون ردة .

(تقریر)

(٣٨٩٥ - قوله: فمن أشرك بالله تعالى كفر. من أشرك بالله الشرك الأكبر: إما بدعاء غير الله - كياسيدي فلان أعطني - ١٨٣ -

كذا ، إفعل بي كذا ؛ كالذين يدعون الجيلاني ، والعيدروس ، والبدوي – فهذا لاشك أنه الشرك الأكبر .

وهنا شبهة وهو أن جهلة يزعمون أنه توسل . نعم هو توسل ، وهو شرك المشركين ، المشركون يقرون بالربوبية ؛ لكن يتقربون بأنواع التقرب رجاء أن يقربهم إلى الله ؛ ولهذا قال الشيخ تقي الدين : من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويسألهم ويدعوهم كفر إجماعاً . (تقرير)

(٣٨٩٦ - إذا قال خذوه ياجن . .)

سلمهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقـد وصل إليناً كتابكم المؤرخ ١٣٨٠/٥/١٠ والمتضمن استفتاءكم عن مسائل ذكرتم أنها واقعة لديكم ، وتطلبون الجواب عليها ، وقد جرى تأمل ما ذكرتم ، وإملاء الجواب عليها بها يأتي :

أما « المسألة الأولى » وهي قولكم : إن هناك أقواماً إذا صاروا في حالة غضب ونحوه تكلموا بكلمات فيها محذور كقولهم : خذوه يا جن . وكمن يرد على من يدعوه بقوله : جني ، ونحوه . فهذه الكلمات وأشباهها بما يتعاطاه كثير من الجهال إن اعتقد القائل معناها الحقيقي فلاشك في كفره ؛ لكن الظاهر أنهم لا يعتقدون معناها وإنها تخرج منهم في حالة الغضب بغير قصد ولا اعتقاد ؛ فهي كالدعاء عليه وتخويفه ونحو ذلك ؛ ومع هذا فلا شك في تحريم التلفظ بها لكونها من صيغ الشرك وهو دعاء الغائب ، ولما فيها من إلحاق الضرر بالمقول بها دلك وظلمه ؛ فعلى من قالها لأخيه أن يتوب إلى الله ويستغفره ، وأن لا يعود لسانه عليها ، فإن لم يتركها عزر . وأما تحصين الأطفال ونحوهم بغير أسهاء الله تعالى وصفاته وكلماته فلا يجوز ؛ لما فيه من شائبة الشرك ؛ سواء كان باسم الرسول على أو إسم غيره كائناً من كان (١) .

⁽١) وتقدم أول السؤال في توحيد الألهية

وأما « المسألة الثانية » : وهي قولكم : هل ينفسخ نكاح أحد الزوجين إذا تلفظ بتلك الكلمات ونحوها ؟

فالجواب : يفهم مما تقدم - وهو أنه إن اعتقد حقيقة معناها وحكمنا بردته فإنه يستتاب فإن تاب والا فسخ نكاح زوجته ووجب قتله لمعاندته ، وإلا فحكمه في النكاح وغيره حكم عصاة المسلمين .

(ص/ف ۱۰۲۹ في ۱۳۸۰/۷/۸)

(٣٨٩٧ - قوله : أو صفة من صفاته .

بعضهم يقيد الصفة هنا باللازمة ، وبعض يقيد بالمجمع عليها . ولم يتضح لي تماماً وجه هذا التقييد ، محتاج إلى البحث فيهما هل هما مستقيمان ، أم لا ؟ ولكن هنا أصل إذا عرفناه صرنا على التحقيق في البحث وهو أن الأصل أنه تكذيب لله ورسوله ، ورد لما جاء به الرسول إذا كان ثابتاً ؛ فيكون كافراً . ومسألة تكفير الجهيمة كفرهم معلوم في كلام السلف . (تقرير)

(٣٨٩٨ - التبرع بأرض الكنيسة وحضور افتتاحها) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم أيده الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فأرفع لجلالتكم من طيه قصاصة ما نشر في جريدة و الحياة اللبنانية ، مع أنه يغلب على ظني أنكم اطلعتم على هذا الخبر في الجريدة المذكورة قبل كتابي هذا . وإلى الله المشتكى مما جلبه أعداء الاسلام من هذه الأمور التي تحس الشعور الديني إلى الغاية ، نسأل الله أن يحفظ الاسلام عن كيدهم ، ويرجع عليهم ما يكيدونه له بالخسار والدمار إنه خير مسئولدوهذه ردة صريحة من . . . نعوذ بالله من الحور بعد الكور ، وقد قال الله تعالى : (إنَّ الَّذِيْنَ ارْتَدُّوا عَلَى أَذْبَارِهِم مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيْنَ لَهُم الْمُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَمُمْ وَامْلَى لَمُمْ . ذَلِكَ عَلَى أَدْبَارِهِم مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيْنَ لَهُم الْمُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَمُمْ وَامْلَى لَمُمْ . ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ وَالله يَعْلَمُ اللهُ مِنْ بَعْض الأَمْرِ وَالله يَعْلَمُ إِنَّهُمْ وَالله يَعْلَمُ اللهُ وَكَرْهُوا رَضُوانَهُ فَاحْبَطَ اعْمَالُمُ مَ (١) وتعلمون حفظك الله الشَّعُوا مَا أَسْخَطَ الله وَكَرَهُوا رِضُوانَهُ فَاحْبَطَ أَعْمَاهُمُ) (١) وتعلمون حفظك الله الله الشَعْطَ الله وَكَرَهُوا رِضُوانَهُ فَاحْبَطَ أَعْمَاهُمُ) (١) وتعلمون حفظك الله

⁽١) سورة محمد - اية ٢٥ - ٢٨

ما يجب عليكم تجاه هذا الأمر الخطير من الانكار غيرة لدين الاسلام الذي رضيه الله ديناً لعباده المؤمنين ومن عليكم به وجعلكم أنصاراً وحماة له ، إننا نهيب بشهامتكم وبغيرتكم أن تبادروا بالانكار على هذا الرجل ، وأرجو الله أن يحفظكم ويحفظ بكم الاسلام والمسلمين . والسلام عليكم ورحمة الله .

(ص/م ۹۸۳ في ۹۸ /۲/۸۸)

(۳۸۹۸ - قوله : أو بعض كتبه ·

كالتوراة - أعني الأصل ؛ لا المغير المبدل الذي أدخل فيها .

أو جحد « الانجيل » الذي نزل تكميلاً وتخفيفاً وتحليلاً لبعض ما حرم في التوراة ؛ فالانجيل مستقل من جانب وهو متمم لما في التوراة ، وليس الذي في التوراة ناقصاً ؛ بل هو من باب النسخ ؛ فإن شريعة الانجيل شريعة يسر ، والتوراة شريعة أشد ؛ ولهذا كان بين اليهود والنصارى (١) فاليهود زادوا في التخفيف نخالفة لليهود .

(تقرير)

(۳۸۹۹ - سب دين رجل)

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة الأخ المكرم الشيخ عبد الملك بن إبراهيم رئيس عام هيئات الأمر بالمعروف في الحجاز .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على المعاملة الواردة منكم برقم ٤٧ وتاريخ ١٣٨١/١/٥ الخاصة باعتراف سعد بن بسب الدين ، والمثبت اعترافه لدى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بمكة المكرمة ، وأنه لم يثبت لدى فضيلته ما يوجب إقامة حد الردة بقتل سعد المذكور ، ويرى إحالته إلى قاضي المستعجلة الأولى للنظر في موضوع تعزير سعد . إلى آخر ما ذكره .

ونفيدكم أننا باطلاعنا على أوراق المعاملة وعلى كتابة فضيلة رئيس المحكمة لم يظهر لنا ما يوجب على سعد إقامة حد الردة ؛ إذ أنه لم يصرح بسب الاسلام، وإنها سب دين ذلك الرجل، وهذا يحتمل أنه أراد أن تدين الرجل رديء، والحدود تدرأ بالشبهات، وبهذا تكون إحالة المذكور إلى قاضي

⁽١) ما هو معروف من التضاد

المستعجلة لتقرير التعزير اللازم عليه وجيها . أما سجنه فإنه يكتفى بما مضى لمه في السجن . والله يحفظكم .

(ص/ف ٤٣ه في ١٣٨١/٥/٩)

(۳۹۰۰ - لعن دين شخص مسلم) من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة مساعد قاضي محكمة صامطة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى اطلاعنا على خطابكم رقم ٧١٦ وتأريخ ١٣٨٨/٥/١٦ بخصوص مسألة معوض بن وما صدر منه من لعنه دين محمد بن المهدي ، وما قررتموه في حقه من جلده عشرة أسواط تعزيراً ، واستتابته ، ثم توبته واستغفاره ، وطلبكم منا الاحاطة بذلك .

ونفيدكم أن سبه دين محمد بن المهدي والحال أن محمد المهدي مسلم هو سب للدين الاسلامي ، وسب الدين كها لا يخفى عليكم ارتداد والعياذ بالله .

وعليه فيلزمكم علاوة على ما أجريتم إحضار المذكور ، وأمره بالاغتسال ، ثم النطق بالشهادتين ، وتجديده التوبة بعد إخباره بشروطها الثلاثة : من الاقلاع عن موجب الاثم ، والندم على صدوره منه ، والعزم على عدم العودة إليه . ونظراً لما ذكرته عنه من أنه جاهل بمدلول ما صدر منه فيكتفى بها قررتموه عليه تعزيراً . وفقكم الله . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية (ص/ف ١٣٤٨ في ١٣٨/٦/١٧)

(۳۹۰۱ - س : - ما حكم من سب الصحابة ؟ جـ : - لا يكفر .

ر ۳۹۰۲ – تعزير مؤلف كتاب (أبو طالب مؤمن قريش) من محمد بن إبراهيم إلى المكرم مدير شرطة الرياض سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد : فبالاشارة إلى المعاملة الواردة منكم برقم ٩٤٤ وتأريخ ١٣٨١/١١/١٠ المعاملة المتعلقة بمحاكمة عبد الله الخنيزي - فإنه جرى الاطلاع على المعاملة الأساسية ووجدنا بها الصك الصادر من القضاة الثلاثة المقتضى إدانته ، والمتضمن تقريرهم عليه - يعزر بأمور أربعة :

(أولا) : مصادرة نسخ الكتاب وإحراقها - كها صرح العلماء بذلك في حكم كتب المبتدعة .

(ثانياً): تعزير جامع الكتاب بسجنه سنة كاملة ، وضربه كل شهرين عشرين جلدة في السوق مدة السنة المشار إليها بحضور مندوب من هيئة الأمر بالمعروف مع مندوب الامارة والمحكمة .

(ثالثاً): إستتابته ؛ فإذا تاب وأعلن توبته وكتب كتابة ضد ما كتبه في كتابه المذكور ونشرت في الصحف وتمت مدة سجنه خلي سبيله بعد ذلك ، ولا يطلق سراحه وإن تمت مدة سجنه ما لم يقم بها ذكرنا في هذه المادة .

(رابعاً): فصله من عمله ، وعدم توظيفه في جميع الوظائف الحكومية ، لأن هذا من التعزير .

هذا ما يتعلق بالتعزير الذي قررته اللجنة . وبعد استكماله يبقى موضوع التوبة يجرى فيه ما يلزم إن شاء الله . والسلام عليكم .

(ص/ف ۲۷ في ۱۳۸۲/۱/۱۰)

(توبته)

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى خطاب جلالتكم رقم ٣٣٧/٧/١٧ في ١٣٨٢/٣/١٤ بشأن عبد الله الخنيزي مؤلف كتاب (أبو طالب مؤمن قريش) وما رأى جلالتكم من إحضاره لدينا وأخذ اعترافاته كتابة بالتكذيب لما كتبه .

ونفيد جلالتكم أننا استدعينا المذكور ، وقرر التوبة المرفقة ، والتزم بالكتابة والنشر في الصحف رداً على ما افتراه في كتابه ، كها أخذنا عليه التعهد بعدم إعادة طبع الكتاب أو الاذن لأحد بطبعه ، ومتى حصل ذلك فإنه معرض

للعقوبة . ونعيد إلى جلالتكم أوراق المعاملة . والله يحفظكم . (ص/ف ٤٩٦ في ١٣٨٢/٤/٢)

(إعترافه بالخطأ خطياً)

بسم الله الرحمن الرحيم)

أنا عبد الله الخنيزي مؤلف كتاب (أبو طالب مؤمن قريش) أعترف بأن كتابي المذكور يشتمل على ما يأتي:

١ - الجزم بإيهان أبي طالب .

٢ - إنتهاك حرمة أصحاب النبي ﷺ: برمي بعضهم بالزنا ، وتفسيق البعض ، وتكفير البعض ، ونسبة البعض إلى أخذ الرشوات مقابل وضع الحديث واختلاقه على النبي ﷺ .

٣ - أحاديث مختلقة على النبي ﷺ اعتمدت عليها في الكتاب المذكور . أعترف بوقوع هذه الأشياء في كتابي (أبو طالب مؤمن قريش) وأنني إذ أعترف بذلك أقر بخطئي في ذلك جميعه ، وأتوب إلى الله من هذه الأشياء ، وأعتقد في أبى طالب بها صح به الحديث أنه مات على ملة عبد المطلب وهي الكفر ، وأقول في جميع الصحابة إنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء ، وأن نصوص الكتاب والسنة الدالة على فضلهم تشمل من تكلمت في شأنهم في الكتاب المذكور ، وأبرىء جنابهم من جميع ما رميتهم به من انزنا والفسق والكفر وأخذ الرشوات مقابل الكذب على النبي على النبي على ، وأترضى عن جميع الصحابة ، وأعتبر الطعن فيهم طعناً في الشريعة لأنهم نقلتها ، كما أني تائب إلى الله من ذكر الأحاديث الموضوعة . وأعتقد الامساك عما شجر بين الصحابة ، وأقول إن هذه الأثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب ، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه ، والصحيح منه هم فيه معذورون : إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون . وخطؤهم مغفور لهم ، كها أني تائب إلى الله من ذكر الأحاديث الموضوعة التي ذكرتها في هذا الكتاب ونسبتها إلى رسول الله على حذراً من الوعيدِ الثابت عن النبي ﷺ في قوله : ﴿ مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّداً فَليَتَبَوَّا مَفْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » وفي رواية • « مَنْ قَالَ عَلَىُّ مَا لَمْ أَقُلْ فَليَتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . وكما

أعلن توبتي من هذه الطامات التي تعتبر جناية على الشريعة الاسلامية ومنكراً وزوراً وبهتاناً أتعهد بأن أرد ما في الكتاب المذكور من الأخطاء رداً مفصلاً مستمداً من كتب المعتبرين عند أهل الحق . هذا وأسأل الله أن يقبل مني توبتي ، ويجزي عني من صاروا سبباً في هذه التوبة خير الجزاء . وصلى الله على محمد واله وصحبه وسلم .

(توقیعه)

كما أني أتبعهد بعدم إعادة طبع الكتاب من قبلي وعدم الاذن مني لمن شاء إعادة طبعه وعليه أوقع ١٣٨٢/٤/٢ .

(توقیعه)

(٣٩٠٣ - س : البلدان التي يوجد فيها أسواق البغايا ، وتحمى ، ولا إنكار – هل يدخل هذا في الاباحية ؟

ج-: - يخشى أن يصل إلى الكفر ، وقد يكون كالقوانين لأنه إذن عمومي وإن لم يعتقد أنه حلال . (تقرير)

(٤ • ٣٩ - الجحود أقسام ، لا تكفير إلا بعد قيام الحجة ووضوح الدليل . .) تنقسم الأشياء التي يرتد بها إلى ثلاثة أقسام :

قسم يجحد ما علم أن الرسول جاء به وخالف ما علم بالضرورة أن الرسول جاء به ؛ فهذا يكفر بمجرد ذلك ، سواء في الأصول أو في الفروع ، ولا يحتاج إلى تعريف ما لم يكن حديث عهد بالاسلام .

والقسم الثاني: ما يخفى دليله ؛ فهذا لا يكفر حتى تقام عليه الحجة من حيث الثبوت ومن حيث الدلالة ، وبعدما تقام عليه الحجة يكفر سواء فهم أو قال ما فهمت أو فهم وأنكر إذا فُهم ووضّحت له الحجة بالبيان الكافي ؛ ليس كفر الكفار كله عن عناد ؛ بل العناد قسم من أقسامه ، والقسم الاخسر أو الأقسام ليست عناداً ، والحكم الذي بينه وبين الله لا يدخل فيه العلماء .

والقسم الثالث : أشياء تكون غامضة فهذه لا يكفر الشخص ولو بعد ما أقيمت عليه الأدلة ، وسواء كانت في الفروع أو في الأصول .

ومن أمثلة ذلك الرجل الذي أوصى أهله إذا مات أن يحرقوه .

فهذا شخص خاف الله واتقاه حمله الخوف على أن أوصى أهله بهذه الوصية وهو مؤمن بقدرة الله لكن شيء من القدرة خفي عليه وهو أنه إذا كان رماداً وفرقته الرياح في اليم لا يقدر عليه ؛ فغفر له بمخافته من الله ، غفر له إحراقه ، وهذا المقدار (١) من القدرة .

فعرفنا من هذا أنه لا تكفير لأحد إلا بعد قيام الحجة عليه . فالقسم الأول ظاهر ، والقسم الأوسط هو محل هذا في الغالب ، لا الثالث .

ثم هنا شيئان : أحدهما الحكم على هذا الشيء أنه كفر . والثاني : الحكم على الشخص بعينه شيء آخر (٢) . ثم تكفير الطائفة كالجهمية هذا شيء .

(تقرير)

(٣٩٠٥ - غلط من زعم أنه لا يكفر إلا المعاند)

س : - بعضهم يقول : إن كان مراده كذا فهو يكفر ؟

ج. : - مراد هؤلاء أنه لا يكفر إلا المعاند فقط ، وهذا من أعظم الغلط ؛ فإن أقسام المرتدين معروفة منهم من ردته عناد ، وبعضهم لا . وفي القرآن يقول : (ويَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ) (٣) حسبانهم أنهم على شيءلا ينفعهم .

وبعضهم يقول: إن كان مرادهم كذا. وهذه شبهة، كالشبهة الأخرى وهـو عدم تكفير المنتسب إلى الاسـلام، وتلك شبهة عدم تكفير المعين، وصريح الكتاب والسنة يرد هذا. (تقرير على شرح الطحاوية)

(٣٩٠٦ - ردة من قال : هو مسيحي . .) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير الرياض المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنرفق لسموكم بهذا ما وردنا من فضيلة الشيخ محمد بن مهيزع المشفوع بشهادات بعض نواب وجماعة مسجد العسيلة وتزكية الشهود المذكورين بشأن قضية عبد الله بن سليهان

⁽١) الذي خفي عليه (٧) قلت : وتقدم في (توحيد الالحيه) تكفير المعين فلبرجع إليه (٣) سورة الأعراف - آية ٣٠ - (١)

ونشعر سموكم أننا لما رأينا أن المسألة عظيمة لا يستهان بها أمرنا بإحضار عبد الله بن المذكور مع الدّين شهدوا عليه فحضروا إلينا جميعاً ، وأدوا الشهادة أمامنا بحضوره . حاصله : أنهم نصحوه عن التخلف عن صلاة الجماعة ، وأنه عاند ولم ينتصح ، وكانت إجابته : أنا حر أصلي في بيتي ، أو في المسجد ، أو لا أصلى ؛ ويعد أنا أهوى النار لنفسي فها تطلبون مني ؟ فقالـــوا له : نحن ما نهوى لك النار ، وأنت مسلم . فقال : وإذا قلتُ أنني مسيحي . فقالوا له: لست بمسيحي إن شاء الله . فقال : أنا مسيحي . وبسؤ ال عبد الله عن ما شهدوا به عليه أجاب بأنه ساكن في حلة البويبية ومن جماعة مسجد البويبية وليس من جماعة مسجد العسيلة ، وأن هؤلاء الأشخاص متغرضين لي ، وقد جاءن رجل منهم سابقاً ، وأخبراً جاءوني تلك الليلة فاعتذرت منهم بأنني رجل موظف ربها أكون في الخفارة أو في تحقيقات جنائية ، وفعلا كنت تلك الليلة في تحقيقات ما رجعت منها إلى بيتي إلا الساعة تسعة تقريباً فرقدت ، وبعد صلاة الفجر جاءوا إلى بيتي وأخذوا يدقون الباب وينفضونه بقوة مما أفزع زوجتي وتركت وللدها وجارتني فزعة ، فانتبهت وخرجت إليهم ، فهاكان منهم إلا أن تكلموا على وقالوا لي : يا خمار ما تصلي . فأجبتهم بأني أصلي والصلاة لله ، ولست بمسيحي أترك الصلاة ، بل أنا مسلم أصلى لله ولا أصلى خوفاً من أحد ، وأن كل ما نسبوه إلى خلاف هذا فلا صحة له . وبعد سماع كلامهم تقرر توقيف المذكور لبينها يحضر من يزكى الشهود ؛ فحضر من زكاهم وثبتت عدالتهم فأحضرناه وبينا له أن ما شهد به الشهود قد ثبت عليه ثبوتاً شرعياً ، وأنه قد أدين بتلك الكلمات الوخيمة التي صدرت منه ، وأن هذا يعتبر ردة صريحة تخرجه من الاسلام وتهدر دمه إن لم يتب منها ويظهر التوبة والندم والاستغفار والعزم على أن لا يعود إلى ما قاله أبدا ؛ لأنه والعياذ بالله قد خلع ربتمة الاسلام من عنقه بقوله : أنا مسيحى . وارتد بذلك من الاسلام إلى دين النصرانية ؟ مع مجاهرته برد الحق ، واحتقار من قام به ، واستخفافه بأمر الصلاة التي هي عمود الاسلام ، ومع ما في قوله : إنه يهوى النار من عدم إيهانه بالجزاء أو الاستخفاف به ، وكل هذه جرائم متكررة ؛ وقد وعظناه واستتبناه فتاب إلى الله واستغفر وأظهر التوبة والندم على ما بدر منه ؛ فبلغناه بأن عليه أن يشهد أن لاإلــه إلا الله وأن محمـدا عبـده ورسـولـه ، وأن يتــرأ من كل دين يخالف

دين الاسلام ؛ ففعل ذلك ، وأخبرناه بأن عليه أن يغتسل غسل الاسلام ، وأوصيناه بالمحافظة على شرائع الاسلام ومن ضمنها صلاة الجماعة . فاستعد بذلك كله فعليه سقط عنه القتل بالتوبة ؛ ولكن نظراً لأنه تجرأ على أمر عظيم وهو بين ظهراني المسلمين فإن عليه التعزير البليغ بالضرب والحبس بهايراه ولي الأمر ليكون زجراً له وردعاً لأمثاله ، ويحضر التعزير مندوب من هيئة الأمر بالمعروف . والله محفظكم . (ص/ف ١٣٨١/١١/١٤٢٣)

(٣٩٠٧ - طلب الانضام إلى الدين المسيحي وقال إنه يتسلى بذلك) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض ساحه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد : فبالاشارة إلى المعاملة المرفوعة إلينا من المحكمة الكبرى بالرياض برقم ١/٤٢٥٩ وتأريخ ١٣٨٥/٨/٢٠ بخصوص قضية السجين علي . . . السذي طلسب برسالتمه الموجهة إلى صسوت الانجيسل الانضام إلى السدين المسيحى .

فقد جرى منا الاطلاع عليها وعلى التحقيق المجرى معه من قبل الاستخبارات العامة .

ونفيد سموكم أنها صدر منه يعتبر ردة والعياذ بالله ، ولكن قال في جوابه المرفق بالمعاملة بأنه يتسلى بها كتب ويقطع فراغه بهذا وأمثاله وهو باق على دينه الاسلام وعلى اعتقاده فيه ؛ فلقد سبقه في هذا الجواب منافقون قالوا دون ما قال ، واعتذروا لرسول الله على بأنهم كانوا يخوضون ويلعبون ، وأنهم لا يعنون ما قالوه ؛ فأنزل الله في حقهم قوله تعالى : (أبالله وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهَزَنُون . لاَ تُعْتَذِرُ مَا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْهَانِكُم)

فعن ابن عمر ومحمد بن كعب وزيد بن أسلم وقتادة دخل حديث بعضهم في بعض أنه قال رجل في غزوة تبوك : « ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء أرغب بطوناً ولا أكذب ألسناً ولا أجبن عند اللقاء - يعني رسول الله عني وأصحابه القراء - فقال له عوف بن مالك كذبت ولكنك منافق ، لأخبرن رسول الله عني ، فذهب عوف إلى رسول الله علي ليخبره فوجد القرآن قد سبقه ، فجاء ذلك الرجل إلى

رسول الله ﷺ وقد ارتحل وركب ناقته ، فقال يا رسول الله : إنها كنا نخوض ونتحدث حديث الركب نقطع به عنا الطريق ، قال ابن عمر : كأني أنظر إليه متعلقاً بنسعة ناقة رسول الله ﷺ وإن الحجارة تنكب رجليه وهويقول : إنها كنا نخوض ونلعب . فيقول له رسول الله ﷺ : « أبالله وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ نَخُوضُ وَنَلعب . لا تَعْتَذِرُوْا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْهَانِكُمْ . . ما يلتفت إليه ، وما يزيده علمه » .

فيتعين إحضار المذكور لدى المحكمة ، وتعاد استتابته لدى فضيلة رئيسها وتلفظه بالشهادتين ، ومن ثم يؤكد عليه وجوب الاغتسال نتيجة الارتداد والعياذ بالله ، ثم التوبة ، كها أنه ينبغي تعزيره بالسجن فقط نظراً لمرضه وضعف حاله عن تحمل الجزاء بالضرب ، ويلاحظ في سجنه عدم التضييق عليه . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي البلاد السعودية (ص/ف ۱/۲۹۵۷ في ۱/۲۹۵۷)

(٣٩٠٨ - حكم من سمى اعلم التوحيد، علم التوحيش، واعلم الفقه، علم حزاوي العجائز)

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي هرجاب سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك رقم ١٨٢ وتأريخ ١٣٨٩/٣/٨ الذي ذكرت فيه حالة بعض الشباب من تلاميـذ المدارس وأنهم يسمـون « علم التوحيد » علم التوحيش ، ويسمون « علم الفقه » علم حزاوي العجائز . وتسأل عن حكم هذلاء ؟

والجواب: لاشك أن مثل هؤلاء متجنون على الشريعة الاسلامية وعلومها ، وهذا عما يدل على استخفافهم بالدين ، وجرأتهم على رب العالمين . ومن أطلق هذه المقالة على علم التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب وهو يعلم معناها فلا شك أنه مرتد . لكن ينبغي معرفة الفرق بين الحكم على شخص بعينه بالكفر وبين أن يقال من فعل كذا وكذا أو قال كذا وكذا فهو كافر ؟ لأن الشخص المعين لابد من إثبات صدورها منه باختياره وكونه مكلفاً بالغاً علقاً .

ومن أطلق هذه المقالة على علم الفقه فهو مخطي، ومتجني على علوم الشريعة ؛ لكن لا يبلغ به إلى الحكم عليه بالردة . وعلى كل فيتعين تعزير كل من يصدر منه مثل هذه الألفاظ البشعة ؛ فإن كانوا من الأطفال والسفهاء فهذا أخف ، وإن كانوا كباراً عقلاء فهذا أغلظ والعياذ بالله . والحقيقة إن هذا عما يستغرب وقوعه لاسيها من طلاب المدارس الذين يتلقون هذه العلوم في مدارسهم وهي من أهم مقرراتهم ، ولاشك أن هذا لا يرضى معالي وزير المعارف ولا المسئولين في الوزارة ؛ بل ولا يرضى كل مسلم .

ولذلك بعثنا صورة من خطابنا هذا لمعالي وزير المعارف لاطلاع معاليه ، والمقيم حول بما يلزم . وفق الله الجميع لما فيه الخيسر والصلاح . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية (ص/ف ۱۲۳۰ في ۲۱/٦/۲۸۱)

(٣٩٠٩ - س : - الذي يبغض اللحية ، ويقول : وساخة - هل هو مرتد ؟ جـ : - فيه تأمل . إن كان يعلم أنه ثابت عن الرسول فهذا استهزاء بها جاء به الرسول ؛ فيحرى أن يحكم عليه بذلك . . (تقرير)

(٣٩١٠ – الاستهزاء بأهل العلم وأهل الخير ، والهزل بالقرآن أو بالرسول أو باسم من أسهاء الله)

كفر الهازل معلوم كما في آية براءة ؛ فإن الهزل بالقرآن ولو هو (يتعير) بلغة العامة أو بالرسول أو بذكر اسم من أسماء الله في عيارته وهزله لما فيه من التهاون مالله .

ثم يتبع هذا المستهزى، بأهل الخير والطاعة والعلم . وبعض أهل العلم ذكر أنه يكون ردة إذا كان هذا ديدنه ، أما كونه من أعظم العظائم ومن آية النفاق فظاهر . (تقرير)

الذي يستهزىء بأهل الدين وحملة الدين والشريعة لعارض من العوارض أغراض شخصية وهذا يفعله مع واحد أو اثنين فهذا أهون .

لكن من الناس من ديدنه تتبع أهل العلم لقيهم أو لم يلقهم مثل قوله:

المطاوعة كذا وكذا . فهذا يخشى أن يكون مرتداً ، ولا ينقم عليهم إلا أنهم أهل الطاعة . أما إذا كان مع شخص أو أشخاص فهذا لا ينبغي ؛ لكنه أهون من ذلك . (تقرير)

(٣٩١١ - الاكراه على الأفعال)

وفي الأفعال خلاف - في الاكراه عليها - والراجح أنها مثل الأقوال يتصور فيها الاكراه ، ولشيخ الاسلام فتوى أظنه رجح ذلك . (تقرير)

(٣٩١٢ - إمتهان المصحف ، أو أجزائه ، أو أوراقه ، أو الأوراق التي فيها اسم الله ، أو اسم الرسول ، والجرائد)

قوله : أو امتهن القرآن .

توسده أو اتكا عليه وأشباه ذلك .

وهنا مسألة هامة وهو أنه يوجد الآن تهاون بالمصحف ، تهاون بأوراق من المصحف ، أو بأجزاء من أجزاء القرآن ، أو بعضها – وهذا أمره عظيم ، تساهل من بعض الناس يخشى أن يكون ردة .

وأيضاً أوراق يكون فيها اسم الله أو إسم الجلالة تجعل أكياساً للقهوة أو نحوها - إستهانة بهذا الاسم .

وأيضاً إسم الرسول فهذا لا يجوز .

والآن هذه الجرائد تداس وهي في الخرب وفيها ذكر الله ورسوله وبعضها فيه آيات وأحاديث فهذا ينبغي التنبه له ؛ فتحرق ، أو تشقق ، أو تجعل ديباجة لكتب ، والاحراق أحسن ، أو الدفن . (تقرير)

(۳۹۱۳ - حكم من حكى كفرأ)

« السؤال الثاني » : عن الكلمة المشهورة (ناقل الكفر ليس بكافر) هل هي مرفوعة أم لا ؟

وأما: ناقل الكفر ليس بكافر. فليس بمرفوع. وفي كلام العلماء ما يدل على أن المسألة ليست على هذا الاطلاق ؛ بل فيها تفصيل يتلخص في أن حاكي الكفر عن الغير مختلف حكمه باختلاف القرائن ؛ فإن كانت الحكاية

لغرض شرعي فالأمر كذلك لاجماع أئمة السلف والخلف من أئمة الهدى على حكايات مقالات الكفرة والملحدين في كتبهم التي صنفوها ومجالسهم ليبينوا ما فيها من الفساد ليتجنب ، وليبطلوا شبهها عليهم ، ومن أدلتهم على ذلك أن الله تعالى قد حكى مقالات المفترين عليه وعلى رسله في كتابه على وجه الانكار لقولهم والتحذير من كفرهم والوعيد عليه بالعقاب في الدارين والرد عليهم بهابينه في محكم كتابه ، وكذلك وقع في أحاديث النبي على الصحيحة .

وإن كانت الحكاية على وجه الاستحسان لمقالة المحكي عنه فلاشك في كفر الحاكي واستحقاقه ما يستحقه المحكي عنه ، وقد عقد القاضي عياض في « الشفاء » باباً أطال فيه في بيان هذه المسألة فليراجعه السائل فإن فيه ما يقنعه . والله الموفق . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مفتي الديار السعودية

(ص/ف ۱۷۸۷۱ فی ۱۳۸۹/۸/۱۳)

(٣٩١٤ – قوله : ولا يحرق بالنار .

هذا الراجح في المذهب ، مع أن لاجتهاد الأئمة هنا مجالًا ؛ فعلي رضى الله عنه اجتهد لما رأى الأمر في غاية الغلظ في الضلال . (تقرير) وهذا الذي وقع لعلي وقع لغيره جنسه ؛ فهو دليل على غلظ الشرك ، وأن

وهذا الذي وقع لعني وقع لعبره جسه ؛ فهو دليل على علك السرك ، وال بعضها التي تتغلظ أنهم يرون التعاليب بالنار ؛ لكن بالنسبة إلى الراجح فيمكن أنه لم يبلغهم الحديث . (تقرير)

(٣٩١٥ - قوله : بأن يشهد أن لا إله إلا الله .

وهذا في حق الشخص الذي قبلُ في كفره لا يقولها ؛ فإذا كان في حال كفره لا يقولها ؛ فإذا كان في حال كفره لا يقر بهذه الكلمة صار بها مسلماً وحكم بإسلامه . أما الشخص الذي يقولها وهو مرتد وكذلك اليهودي فإنها لم يزالا في حالتها الأولى .

من أمثلة ذلك أن الذين يقولون لا إله إلا الله وقد وجد منهم ما ينقضها كالذين يعبدون البدوي أو الجيلاني ومثل قبور أهل البيت وغيرها عند الروافض فالذي يسألهم قضاء الحاجات وعند الضرورات فهذا نقض لا إله إلا الله ، فلسانه يقولها ، وأعماله ولسانه يثبت إلها آخر مع الله .

ثم لا يشترط أن يعتقده إلهاً بهذا اللفظ والمعنى جميعاً ، فإذا تصوره واسطة

فإن المشركين يسمونه واسطة وفي لسانهم أن الذي يقصد لهذه الأمور هو الآله سواءالمطلوب هو ذاته أو المقصود توسطه ؛ فجاءهم النبي بكلمة الاخلاص المبطلة لهذا كله .

ويهذا يعرف ما عليه من ينتسب إلى الاسلام . شائع في الشباب من لا يصلي أبدا ويظن أنه مسلم . (تقرير)

(٣٩١٦ - س : - ولو كان جاهلًا ؟

ج: - التوحيد ما فيه جهل ، هذا ليس مثله يجهل ، إنها هذا معرض عن المدين ، يجهل الانسان الشمس ؟! علماؤهم جهال ، ولا أجهل من المشرك ، ما في القرآن خطاب بالجهل إلا في بعض من يعبد غير الله ؛ فهم جهال والحجة قائمة عليهم ؛ فالشيئان يجتمعان : علم بقدر ما قامت عليهم الحجة ، وجهل بقدر ما أعرض عنه . (تقرير)

وقد جرت مناظرة بينه وبين شيخ الأزهر الذي قال في النهاية : هؤلاء ظهروا مظهر الكفار . فأجاب سماحته : فنظهر لهم مظهر المكفرين (١) .

(حكاها لنا بعد رجوعه من مصر)

(٣٩١٧ - أول ما يجب على من اعتنق الاسلام)

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى . وبعد : فقد حضر لدينا إبراهيم بن يوسف اللبناني راغباً في اعتناق الدين الاسلامي والدخول فيه ، ومسترشداً ومستفتياً عما يلزمه في ذلك .

فلما سمعت كلامه سررت منه ، وهنأته بهذه النعمة ، وحمدت الله على هدايته للاسلام ، وبشرته بما يترتب عليها ، وفهمته بأن أول ما يجب عليه أن يشهد شهادة الحق أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ويتبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام في الاعتقادات والعبادات القولية والفعلية ، ويلتزم بجميع واجبات الدين الاسلامي ، ويعتقد تحليل ما أحلته هذه الشريعة السمحة ، وتحريم ما حرمته ، وفهمته ببقية أركان الاسلام من إقامة الصلاة بأركانها وواجباتها وشروطها التي منها كمال الطهارة الكبرى والصغرى ، وإيتاء الزكاة ،

⁽١) بإبدال الظاد زاي - على لغة المناظر في السؤال والجواب .

وصوم رمضان ، وحج بيت الله الحرام ، كما فهمته بوجوب الاختتان والاغتسال لاسلامه ، وأن عليه أن يتعلم ما يلزمه لأمور دينه ، وبعدما فهمته ذلك شهد عندي ناطقاً بلسانه بشهادة التوحيد بقوله : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن عمداً رسول الله ، أرسله الله إلى الناس كافة . والتزم بجميع ما فهمته بعاليه ؛ وبهذا ثبت عندي صحة إسلامه ودخوله في هذا الدين ، وأن له ما للمسلمين وعليه ما عليهم ، وبموجب ذلك أمرت بكتابة هذا الصك وتسليمه إليه للرجوع إليه وقت الحاجة – قاله الفقير إلى عفو ربه محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

(ص/ف ۷٤٩ في ۲۱/۲/۲۲۱)

(۳۹۱۸ - قوله : ویکفر ساحر .

وكفره من أجل أنه لا يصل إلى السحر إلا بتقريبه إلى الشياطين وعبادتهم من دون الله من الذبح لهم . .

حتى إن الشيطين لا يخبرونهم عن غائب ولا يساعدونهم على قتل شخص إلا بعد أن يتقربوا إليهم بها يحبونه ، حتى أن بعضهم يمكنهم من فعل الفاحشة به ، وهذا من الاستمتاع المذكور في الآية (١) (تقرير)

(كتاب الأطعمة)

(٣٩١٩ - سؤال عن حديثين)

سلمه الله

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي محكمة ساجر السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

كتبابك لنبا رقم ١٤٠ وتاريخ ١٣٨٧/٣/٢٤ وصل وقد سألت فيه عن مسألتين :

(الأولى) : هل الحديث الذي رواه ابن أبي حاتم صحيح ، وهو قوله : حدثنا أبي ، حدثنا أبي اليان الحكم بن نافع ، عن أبي بكر بن أبي مريم ، عن ضمرة بنت حبيب ، أن أم عبد الله بنت شداد بن أوس بعثت إلى النبي

⁽١) وتقدم في (توحيد الالهية) وكذلك الطلسم ، والرقية ، والحل بالسحر .

يَشِ بقدح عند فطره وهو صائم وذلك في أول النهار وشدة الحر ، فرد إليها رسول الله على : أنَّى كَانَتْ لَكِ الشَّاةُ ؟ فقلت : إشتريتها من مالي . فشرب منه . فلما كان من الغد أتته أم عبد الله بنت شداد فقالت يا رسول الله بعثت إليك بلبن مرثية لك من طول النهار وشدة الحر فرددت إلى الرسول فيه . فقال لها : بذلك أمِرَتِ الرُّسُلُ أَنْ لاَ تَأْكُلَ إلاَّ طَيِّباً وَلاَ تَعْمَلَ إلاَّ صَالِحًا » .

والجواب: هذا الحديث في سنده أبوبكر بن أبي مريم وقد ضعفه ابن حجر العسقلاني والامام أحمد ويحيى بن معين والدارقطني والنسائي وابن حبان وغيرهم ، قال أبو داود: سرق له حلي فأنكر عقله. وقال أبو حاتم: طرقه لصوص فأخذوا متاعه فاختلط. ولا عبرة بقول الحاكم بعد إخراجه: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه. فإن الذهبي تعقبه بقوله: قلت ابن أبي مريم واه. وبناء على ذلك فهذا الحديث لا يحتج به.

(الثانية) : إذا كان هذا الحديث مقطوعاً بصحته فها وجه الجمع بينه وبين الحديث الذي رواه الامام أحمد في مسنده بسنده ، عن أبي هريرة مرفوعــاً : « إذَا دَخَـلَ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيْهِ أَلُسْلِم ِ فَأَطْعَمَهُ طَعَاماً فَلْبَاكُلْ مِنْ طَعَامِهِ وَلاَ يَسْأَلْ عَنْهُ ﴾ ؟ يَسْأَلْ عَنْهُ ﴾ ؟

والجواب: علمت من جواب السؤال الأول أن الحديث الأول ليس بحجة ، وبناء على ذلك فلا يتوهم التعارض بينها هذا من وجه . ومن وجه آخر الحديث الثاني معلول أيضاً بمسلم بن خالد الزنجي ، والجمهور ضعفه ، وقد وثق ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، وقد نص ابن حجر العسقلاني في « تهذيب التهذيب » على سبب ضعفه وهو كثرة الغلط ، والقاعدة إذا تعارض الجرح والتعديل قدم الجرح ؛ لأن فيه زيادة علم ، وخاصة إذا كان مفسراً . والسلام عليكم .

(ص/ف ۱/۳۷۶۸ في ۱/۳۸۷/۱۰/۸

(٣٩٢٠ - قوله : لا مضرة فيه إحتراز عن السم ونحوه .

كالأفيون وكالحشيشة ؛ بل الأفيون أعظم من الخمر من ناحية ، وأعظم من السم من ناحية أخرى . (تقرير)

(٣٩٢١ - س : - الأطباء يفعلونه ؟ (١)

ج: - الأطباء يحللون ؟! الأطباء في آخر الزمن متساهلون بالأديان ؛ فشيوخهم أكلة الخنازير ومغلوها لا يستنكر من تلاميذهم وتلاميذ تلاميذهم ، لاسيها مع حفة الدين وقلته . ثم قد يبحث في حل أشياء جزئية ، لكن هم في الجملة يستعملون أشياء لا يعولون على الشرع ، أكثر ماعندهم يتتبعون الرخص في هذه الأمور ، وهم قد ضلوا في أشياء . (تقرير)

(٣٩٢٢ - من النباتات ما يكون فيه محدر فهو منهي عنه مثل (التمباك) الذي ضرره ظاهر ، وفتاوى أهل العلم في تحريمه معروفة ، وبعض ألف في كراهته ، والصحيح قول المحرم . الدخان والنتن والغبار من الأمور الرئيسية في الضرر .

(٣٩٢٣ - حل الضبع)

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عوض عتيق الريباوي سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على سؤالك عن الضبع أهي مباحة ، أم لا ؟ والجواب : وبالله التوفيق . أن للعلماء في الضبع قولين :

أحدهما: التحريم، وإليه ذهب الامام أبو حنيفة رضي الله عنه على أساس أنها من ذوات الانياب التي جاء فيها حديث أبي هريرة، عن النبي على أنه قال: «كُلُّ ذِيْ نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ فَأَكُلُهُ حَرَامٌ» رواه مسلم، وأخرج معناه من حديث ابن عباس بلفظ: « نَهَى رَسُولُ الله على عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ » وزاد « وَكُلِّ ذِي غِلْبٍ مِنَ الطَّيْرِ » واستناداً إلى ما روى الترمذي ، السَّبَاعِ » وزاد « وَكُلِّ ذِي غِلْبٍ مِنَ الطَّيْرِ » واستناداً إلى ما روى الترمذي ، عن خزيمة بن جزء ، قال : « سَأَلْت رَسُولَ الله على عَـنْ أَكُـلِ الضَّبْعِ . فقال : أو يَأْكُلُ الضَّبْعَ أَحَدُ » .

والثاني: الاباحة ، وإليها ذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل ، وكان الشافعي يقول: مازال الناس يأكلونها ويبيعونها بين الصفا والمروة من غير نكير. وهذا القول هو الصحيح ؛ لما روى أبو داود والترمذي والنسائي

⁽١) يأكلون الحشيشة ، والأفيون ، ونحوهما من المسكرات والمفترات

⁽٢) وتقدم في (باب حد المسكر) فتاوى عديدة في المسكرات والمخدرات والمفترات ومنها التنباك

وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمارة ، قال قلت لجابر: « الضَّبُّعُ أَصْيَدٌ هُوَ ؟ قال : نَعَمْ . قلت : آكُلُهَا ؟ قال : نعم . قلت : أقالَهُ رَسُولُ الله رَسُولُ الله يَثِيْدُ ؟ قال : نَعَمْ » ولفظ أبي داود عن جابر : « سَأَلْتُ رَسُولَ الله يَثِيْدُ عَنِ الضَّبُعِ ؟ فقال : هِي صَيْدٌ ، وَيَجْعَلُ فِيه كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ ٱلمُحْرِمُ » وحديث عبد الرحمن هذا صححه البخاري والترمذي وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي .

وأما قول أبي حنيفة بأنه من ذوات الأنياب من السباع . فأجيب عنه بأن الضبع ليس لها ناب ، لأن أضراسها صفيحة لا ناب فيها . وأيضاً الضبع ليست من السباع ، وحديث خزيمة بن جزء ضعفه الترمذي بعبد الكريم بن أميه والراوي عنه إسهاعيل بن مسلم فلا ينبغي التعلق به . وعمن أحسن القول في هذه المسألة شيخ الاسلام ابن تيمية ففي « مختصر الفتاوى ، ما نصه : أما الضبع فإنها مباحة في مذهب مالك والشافعي وأحمد ، وحرام في مذهب أبي حنيفة ، لأنها - أي عند أبي حنيفة - من ذوات الأنياب ، والأولون استدلوا بقوله على : « إنها صيد ، وأمر بأكلها » رواه أهل السنن وصححه الترمذي ، وقالوا : ليس لها ناب ؛ لأن أضراسها صفيحة لا ناب فيها . اه .

والخلاصة أن المسألة فيها خلاف قديم بين العلماء ، ولكن القول بالاباحة هو قول الجماهير المؤيد بالدليل الصحيح الصريح ، فوجب التمسك به . والسلام عليكم ورحمة الله . مفتى الديار السعودية

معني المديار السموديد (ص / ف ١/٣٣٩٤ في ٢٩ /١٠/٢٩)

(٣٩٢٤ - قوله : كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ، المذي له ناب مستطيل وهنو سبع ؛ لأن السبعية هي طبيعة الافتراس والعدوان . فإذا وجد الوصفان حرم ، والذي له مخلب منعكف من الطير . (تقرير)

(٣٩٢٥ - القنفذ هو ذو الشوك القصار وهو (الدعلج) والدليل على تحريمه الخبث ، وأهل نجد لا يأكلونه ، ولا يأكله إلا الذين يأكلون الثعلب . والنيص ذو الشوك الطوال . واسم القنفذ يشمله . (تقرير)

(٣٩٢٦ - حمار الوحش كان في جزيرة العرب بكثرة وهو في أشعارهم في ذكر القنص ، وكذلك في الأحاديث وخلقته تشبه خلقة الحمار الانسي من كون له حافر وأذنان طويلتان وبقية صفاته ، وليس من الأهلي فتوحش ؛ بل هذا جنس مستقل ؛ فالوحش من الطيبات ، والأهلى من الخبائث . (تقرير)

(۳۹۲۷ - حكم توريد لحم الخنزير . .)

وأما « السؤال الخامس » فالجواب عنه لا يجوز لمسلم توريده (١) ولا أن يقر في يد مسلم ؛ بل يتعين إتلافه لكونه محرماً رجساً ، ويعزر من يورده ومن وجد عنده أو عامل فيه . وأما ما تورده الشركة بصفة غير ظاهرة فحكمه حكم مستعملاتهم مما لا يحال بينهم وبينها . والسلام عليكم .

رئيس القضاة (ص/ق ٣١٣ في ٣١٧٨/٧/٧)

(٣٩٢٨ - قوله : والأرنب .

والأرنب جاء عن بعض السلف الامتناع من أكلها من أجل أنها تحيض ، ولكن الصحيح حلها لحديث « أَنْفُجْنَا أَرْنَبًا فِي مَرِّ الظَّهْرَانِ »(٢). (تقرير)

(٣٩٢٩ - قوله : والضب ، والوبر ، واليربوع ،

لما في الحديث ، وامتناعه ﷺ من أكله بين وجهه ؛ ولهذا أكل على مائدته ﷺ فأقرهم على ذلك ، والظاهر أمر بالأكل كذلك ، مع أن مجرد التقرير كاف ﴿ تَقْرِيرٍ)

والوبىسر .

دويبة معروفة في نجد ومآويها في أطباق الجبال . (تقرير) ..

واليربوع .

هو الجربوع ، وهو الذي في طرف ذيله مجموعة شعر أبيض ، وهو قصير اليدين طويل الرجلين .

⁽١) لحم الخنزير

⁽۲) رواه الجماعة .

(٣٩٣٠ - قوله : وغراب الزرع .)

قيل : إنه أحمر المنقار والرجلين ، وقيل : إنه الاسود الكبير .

ولعل غراب الزرع الذي أكله من الزرع ولا يأكل الجيف سواء هذا أو هذا ثم إذا لم يتميز من بين أنواع الغربان فيجتنب حتى يتبين فيختص الاكل به (تقرير)

(٣٩٣١ - قوله : وتحرم الجلالة التي أكثر علفها النجاسة . الخ . كثير من الأمراض إنها سببها أكل مثل هذا . وإن كان نصف أكلها فالظاهر الكراهة . والشي، اليسير لا كراهة فيه .

(۳۹۳۲ - إذا قوى النتن كره)

قوله : ولا يكره لحم منتن أو نييء .

كما في المنتهى وشرحه للمصنف .

وآخرون ذكروا الكراهة خلاف هذا القول ، وبعضهم ذكر ذلك في المتن فقط ، وذكره قولا واحدا . ﴿

ولعله إذا قوي نتنه أنها تظهر الكراهة ، وفيه أضرار ، أما الشيء اليسير فلا ، لعلوم البىوى به ، وجاء في الحديث في الصيد « وانْ وَجَدَّتُهُ مُنْتِناً فَلاَ تَأكُلُ » فالنتن الكثير ينبغي اجتنابه وفيه أضرار . (تقرير)

(٣٩٣٣ ـ كراهة أكل اللحم النبي،)

والنبيء أيضا يخشى منه الضرر فانه يصعب هضمه ، وقد يسبب نبات لحم ولا سيها إذا كان حارا أو اتخم به فانه وجد اللحم ينبت مع اللحم ، ويبين هذا ما يتخذه الأطباء من الترقيع ، وقد وجد من أكل الحها نيئا فالتصق . أما الكبد فلا تدخل في اللحم . (تقرير)

(۳۹۳۴ ـ قوله ومن مر بشمر بستان . الخ .

س - : لوكان من المعلوم أن صاحبه لا يرضى أبدا ؟

ج _ : ظاهر كلامهم العموم ، ولكن التورع تركه ؛ ثم الثمر المذكور سواء كان صاحبه غنيا أو فقيرا .

(٣٩٣٥ - قوله : وكذاً زرع قائم .

وظاهره أنه ليس له أن يأخذ سنبلا ليفتركه في داره . (تقرير)

(۳۹۳۳ ـ قوله : وشرب لبن ماشية .

حلب الانسان من ماشية غيره إن كان حاضرا استأذنه وإلا حلب . وإذا كان يغلب على ظنه أنه يحصل شر من ذلك فيترك . (تقرير البيع عام ٨٠هـ)

(٣٩٣٧ - يختلف وجوب الضيافة . كهالها ، عقوبة من لا يقوم بها) قوله : وتجب ضيافة المسلم المجتاز به فى القرى . الخ .

الضيافة من مكارم الأخلاق ، وعند العرب ماليس عند غيرهم في ذلك ، ولها شأن عندهم ؛ بل الغلو فيها ؛ ولو أن المضاف من أفقر الناس .

وليس من شرطها أنه فقير .

الضيف يحتاج أن يهيى، له ذلك الشيء ، لا يعطى نقودا وهو يمشي مثل السائل .

ثم مسألة الضيف يختلف من فى المحل النائي والقرى الصغيرة عليها من الوجوب أكثر من غيرها ، فاذا كان في قصر نائي ويأتيه ضيف مضطر وإلا فهو في سبيله سائر وافق أنه جائع ووافق أنه في ليلة شاتية فانه يكون آكد

ثم أيضاً التجارب أن الذي لا يقوم بواجب الضيف ويتكرر منه لاسيها (١) يجد الناس ويحسون بالعقوبات البينة الظاهرة .

ثم الضيافة فيها وجوب كها تقدم ، وفيها كهال فضيلة وهو إلى ثلاثة أيام ؟ وذلك أن هذه مدة ما هي طويلة كإباحة ترك الزينة للمصاب بالاحداد على غير الزوج ، وإذا زاد فهو منهي أن يحرج المضيف فينتقل . (تقرير)

(٣٩٣٨ - عادات في قرى الضيف على عموم أهل البلد) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم الأخ علي بن عون الغامدي

(١) سقط بالأصل. ولعله: مع غناه وشدة حاجة الضيف

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصلنا كتابكم الذي تسألون فيه عن العادات التي يتخذها أهل القرى لقرى الضيف وعابر السبيل. إلى آخره. فقد تأملنا ما ذكرتم.

والجواب: الحمد لله - إذا كان الضيوف يأتون باسم أهل البلد وكان ماذكر يوزع عليهم بصورة عدل ومساواة بينهم كل على قدر حالته بدون محاباة ولا ميل على أحد فالظاهر أنه لا بأس به إن شاء الله صرح بمعناه ذلك المشائخ من أئمة هذه الدعوة رحمهم الله ، وكان أهالي نجد يعملون به في السابق . ويجب على أهل البلد أن لا يقدموا في ذلك إلا من كان معروفاً بالأمانة . والوقف وملك اليتيم والمرأة ما عليها شيء من ذلك ، وهذا من جنس الكلف السلطانية التي يجب فيها التسوية بين الناس ، ومن قام بها على وجه العدل فهو كالمجاهد في سبيل الله . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله . والسلام .

رُ صِ/ف ٤٠٥٠ في ١٣٧٧/٤/٧)

(باب الذكاة)

(٣٩٣٩ - لابد من صحة معتقد المذكي)

يشترط في القصاب فاضل الدين (١) أن يكون مسلماً صحيح المعتقد ينكر الخرافات كعبادة القبور وغيرها مما يعبد من دون الله ، وينكر جميع المعتقدات والبدع الكفرية كمعتقد القاديانية والرافضة الوثنية وغيرها . ولا يكتفى في حل ذبيحته بمجرد الانتساب إلى الاسلام والنطق بالشهادتين وفعل الصلاة وغيرها من أركان الاسلام مع عدم الشروط التي ذكرناها ؛ فإن كثيراً من الناس ينتسبون إلى الاسلام وينطقون بالشهادتين ويؤدون أركان الاسلام الظاهرة ولا يكتفى بذلك في الحكم بإسلامهم ، ولا تحل ذكاتهم لشركهم بالله في العبادة يدعاء الأنبياء والصالحين والاستغاثة بهم وغير ذلك من أسباب الردة عن الاسلام . وهذا التفريق بين المنتسبين إلى الاسلام أمر معلوم بالأدلة من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأثمتها .

ثم ما ذكرنا من الأمور المطلوبة في هذا القصاب يعتبر في ثبوتها نقل عدل ثقة

⁽١) فاضل الدين المسئول عن ذكاته - اسم شخص

يعلم حقيقة ذلك من هذا الرجل ، وينقله الثقة عن هذا العدل حتى يصل إلى من يثبت لديه ذلك حكماً ممن يعتمد على ثبوته عنده شرعاً .

(ص/م ۲۱۷ في ۲۰/۵/۱۳۷۶)

(٣٩٤٠ - س : - ذبح بحارنة القطيف هل هو حلال ، أم لا ؟

جـ: - يخســون . (تقرير)

س: - ما في الدمام إلا ثلاثة من غيرهم؟

جہ: - من يأكله ؟!

(٣٩٤١ -س: -هذا يتشبث فيه بحديث عائشة وإنَّ قَوْماً يَاتُونَنَا بِاللَّحْمِ ١٤

جد: - ليس دليلًا، هذا في صيود من تحل ذبيحتهم لكن شك هل راعوا شروطها أم لا كالأعراب أن ذلك حلال ليس بحرام. أما إذا كانوا أعراباً وصلوا من الجهل وخفة الدين مثل ما كان سابقاً صيد الصلب وهم لا يتقيدن بالدين ولا يعملون به وليسوا أهل عفة ففي فتاوى بعض أثمة الدعوة مسائل في تحريم ذبائح من كان كذلك.

حتى الشيخ ابن محمود له فيه مسألة في تحريمها وأنها لا تحل .

وإنها قلت حتى هو ؛ لأن بعض الناس المنتسبين صغار الطلبة ذاك الوقت يقولون من شأنه أنه لا يكفر ويتساهل ، وهذه الفتوى تدل على ما عنده . والظاهر أن التسمية المذكورة للندب لأنه معلوم أن التسمية التي يترتب عليها الحل وعدمه هي وقت الذبح . (تقرير)

(٣٩٤٢ - ذبائح الزيديـة)

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة أبها المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك رقم ٧٣٣٨ وتأريخ ٢٠/١٠/١٠ الذي تسترشد فيه عن حكم ذبائح من ينتمي إلى مذهب الزيدية ، وحكم نكاح نسائهم . والجواب على هذا يتوقف على تصور معتقداتهم تفصيلياً ، ومن المعلوم أنهم فرق ؛ فمن كانت بدعته تصل إلى حد التكفير لم تحل ذبيحته ، ومن لم يصل

إلى هذا الحد فلا يحكم بتحريم ذبيحته ؛ غير أنه مما ينبغي للمسلم الناصح لنفسه ترك المشتبهات و وَمَنِ اتَّقَى الشَّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرًا لَدِيْنِهِ وَعِرْضِهِ ، والله أعلم . والسلام عليكم .

مفتي البلاد السعودية (ص/ف ٦٧١ في ١٣٨٦/٣/٤)

(٣٩٤٣ - ذكاة الزيود ، والشوافع)

س: - ذبح الزيود؟.

ج: - اجتنابه أولى . وعوامهم أهون من الرافضة . (تقرير)

(٣٩٤٤ – الرافضة إسماعيلية خباث ؛ فتجتنب لفشو البدع فيهم . ومسألة المعين فيها قيود وشروط . (تقرير)

(٣٩٤٥ - الشوافع عندهم نوع من الوثنية ، والزيود عندهم قبور . ومسألة التحريم شيىء ، والورع شيىء .

الزيود أهون من اللذين يأخذون الناس بالمغريات . الزيود بادية ضررهم أقل ؛ بخلاف هؤلاء .

هل أهل اليمن يأتون بصحف تقلب الناس ؟! هؤلاء (١) هم السم .
 تقرير)

(٣٩٤٦ - الاحتياط منع توريد الذبائح بتاتاً) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك سعود المعظم أبده الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

ثم حفظكم الله اتصل بنا عبد المحسن بن محمد بن عتيق الذي طلب الرخصة في توريد الذبائح من استراليا وأبرز لنا محضراً مكتوباً من عند سفارة ملكتكم في الباكستان شهادة شاهدين أحدهما يدعى شمس الدين خان والثاني الذين بأعنون الناس بالمغربات

نذير أحمد رئيس كتاب مكتب المندوب السامي الاسترالي بكراتشي ، يشهدان أن القصاب فاضل الدين القائم بذبح هذه الأغنام مسلم ، سلفي العقيدة ، حنفي المذهب .

فأنا حفظك الله أرى أن تمنع هذه المسألة بتاتاً ؛ أولاً : أن هذه البينة التي أحضرها لا يدري عن عدالتها ، والبينات لا يعمل بها حتى تتحقق عدالتها وثانياً : أنه على فرض ثبوت عدالتها وتوفر الشروط المطلوبة في هذا القصاب فاضل الدين فإنه لا ينبغي أن نقدم على الفتوى إلا إذا علمنا أن جماعة تهيئوا لتولي هذا الذبح كلهم متوفر فيه الشروط المطلوبة . أما وهو رجل واحد فإنه قد يقدر عليه الأجل المحتوم ونكون قد فتحنا الباب بالفتوى وتعرضنا إلى أن يتولى يقدر عليه الأجل المحتوم ونكون قد فتحنا الباب بالفتوى وتعرضنا إلى أن يتولى المسألة من ليس من أهلها فيدخلها من الاضطراب ما لا يخفى على جلالتكم . هذا ما أرى ، والنظر لله ثم لجلالتكم ، أبقاكم ذخراً للاسلام والمسلمين . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ص/م ۷۲۰ في ۲۱/۲/۲۲۱)

(٣٩٤٧ - منع استيراد لحوم الدواجن من الدول الشيوعية) من محمد بن إبراهيم إلى صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة سلمه الله الله عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

يرد إلى دار الافتاء خطابات من المنطقة الغربية ذكر فيها أصحابها كثرة لحوم المدواجن التي ترد من المدول الشيوعية ، وقد سبق أن كتبنا لكم عن هذا بخطابنا رقم 1/٣٣٤١ وتأريخ 1/٣٨٧/٨/٢٤ وفي الحقيقة هذا شيء أنتم المسئولون عنه أمام الله تعالى ، ويجب عليكم أن تعملوا جميع الاجراءات اللازمة المستمرة الكافية لمصادرة المورد منه ، ومنع التوريد ، ومجازاة من يخالف الأمر ، وإحاطة الجهارك بأنها لا تسمح إلا لأشخاص أثبتوا إنها يوردونه من اللحوم يذبح على وفق الشريعة الاسلامية من جهات إسلامية في البلدان التي يوردون منها ، وإحاطتنا بها تم في ذلك من قبلكم حتى نكون على بصيرة من الأمر في هذا ، يكون معلوماً . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية (ص/ف ۱/۱۰۷۱ في ۱۳۸۸/۳/۳۰)

(۳۹٤۸ - فتوى في الموضوع)

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم وزير التجارة والصناعة سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى خطابكم لنا قم ١٩٢/م/و وتأريخ ١٣٨٨/٤/١ الخاص بتوريد لحوم الدواجن من الدول الشيوعية الجوابي على خطابنا رقم ١/١٧٠١ وتأريخ ١٣٨٨/٣/٣٠ وقد جاء في هذا الخطاب قولكم: سبق لهذه الوزارة أن تحققت بواسطة الملحق التجاري في بيروت من سفارات الدول الشيوعية التي تصدر لحومات مذبوحة إلى المملكة ، وقد بعثت السفارات المشار إليها باستفسار عن ذلك من الجهات المختصة في بلدانها ، والاجابات التي وردتها حتى ذلك التاريخ تدل على أن الذبح يتم وفق الشريعة الاسلامية . إنتهى .

وقد جاء في خطابكم لنا رقم ٣/١١٤٢ وتأريخ ١٣٨٧/٩/٢٢ الجوابي على خطابنا لكم رقم ١/٣٣٤١ وتأريخ ١٣٨٧/٨/٢٤ بهذا الخصوص قولكم: لدى عرض ما ذكر على صاحب الجلالة الملك المعظم أمر جلالته بمنع استيراد اللحوم من البلاد الشيوعية ، وأنكم كتبتم لسمو وزير المالية والاقتصاد الوطني بخطابكم رقم ١١١١٦ وتأريخ ١/٩/١٩/١ برجاء اتخاذ السلازم من جانبها فيما يختص بمنع استيراد اللحوم من البلاد الشيوعية . إنتهى .

والجواب: غير خاف أن المبدأ الأول للشيوعية إنكار الصانع، وعدم الاعتراف بالأديان السهاوية، وبذل الجهود في محو دين الاسلام، وصرف المسلمين عن دينهم ؛ فهم ليس لهم كتاب ولا شبه كتاب، والذبح على وفق الشريعة الاسلامية له شروط هذا موجزها:

الأول: أهلية المذكي ؛ بأن يكون عاقلًا مسلماً ، أو كتابياً أبواه كتابيان ؛ لقوله تعالى : (وَطَعَامُ اللَّذِيْنَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلَّ لَكُمْ) (١) قال البخاري : وقال ابن عباس : طعامهم ذبائحهم . فهم إما كفار أصليون ، أو مرتدون . وعلى كل واحد من الأمرين فذبائحهم لا تحل .

⁽١) سورة المائدة – آية ه

الثاني: الآلة ؛ فتباح الذكاة بكل محدد ينهر الدم بحده إلا السن والظفر ؛ لقوله ﷺ: « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ فَكُلْ لَيْس السَّنَّ وَالظَّفْرَ ، متفق عليه .

الثالث : قطع الحلقوم ، وهو مجرى النفس ، وقطع المريء ، وهو مجرى الطعام والشراب .

الرابع: التسمية ؛ وذلك أن يقول عند حركة يده بالذبح: بسم الله ؛ لقوله تعالى: (وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ الله عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقُ) (1) ولا يجزيه غيرها كأن يقول: باسم الخالق؛ لأن إطلاق التسمية ينطلق إلى اسم الله ؛ فإن تركها سهواً أبيحت الذبيحة ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام • « ذَبِيْحَةُ الْمُسْلِم حَلَالٌ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدُ » رواه سعيد بن منصور في سننه ؛ ولكن إن تركها عمداً ولو جهلاً فلا تحل ؛ لعموم الآية والحديث السابقين.

إذا علمتم ما سبق فالواجب عليكم منع توريد هذه اللحوم ؛ فإن حكمها حكسم الميتة ، وقد قال تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ)(٢) وقال تعالى : (قُلْ لاَ أَجِدُ فِيْهَا أَوْجِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِم يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُوْنَ مَيْتَةً) (٣) والسلام عليكم .

(ص/ف ۱۰۵۰ في ۱۲/٥/۱۳۸۸)

(٣٩٤٩ - العلب المصبرة)

ثم عند ذكر الذكاة وما يشترط لها من شروط - نعرف أن الذي عند جميع الدول سواء البلاد المجاورة والذين ينتسبون إلى الاسلام أو البلاد الأخرى قليل منهم الذي يستعمل الذكاة الشرعية ؛ بل أكثرهم في الذكاة لهم أعمال أخر : منهم من يضرب الرأس بالفرد ، ومنهم من يذبحه بالكهرب ، ومنهم ، ومنهم . وفيه كتيب لعالم مصري وقع في أيدينا من سنوات وهومعني بالمسألة هذه وكاتب من قدر عليه من الدول وبصفة مستفيد ذكر نحو أربعة عشر، قسم منهم جاء منه مكاتبة أكثرهم بصفة لا تحل .

فهذه العلب التي تباع لا يحل أكلها ، ولو قدر أن فيه أقلية يذبحون الذبح الشرعي فيجتنب مخافة الوقوع فيها ذكاته ليست ذكاة شرعية ، وكثير من الناس

⁽١) سورة الأنعام - آية ١٣١

⁽٢) سورة الماثلة _ آية ٣ (٣) سورة الأنعام _ آية ١٤٥

كالبهيمة أو شر من البهيمة لا يهمه إلا ما وضع في بطنه أو لبس على ظهره أو وطىء بفرجه ، ما عنده عقيدة في الفرق بين المسلم والكافر .

المقصود أنا نتوقى هذه العلب فإنها حرام ، ويمكن أن يكون شيء منها ينتفى فيه هذا ولكنه يلتبس هذا بهذا . (تقرير)

وفي تقرير له أيضاً قال : فطيس ، ما يأكله إلا الذي يأكل الفطيس .

(٣٩٥٠ - س : - بعض من يتعاطى هذا يقول ؛ ﴿ سَمُواْ أَنْتُمْ ﴾

ج : - هذا في التسمية فقط ، وهذه شبهة أو تقصر عن أن تكون شبهة . عائشة سألت من ناحية التسمية والظاهر أنهم علموا إسلامهم ، المعنى أن أصل ما يذبحه المسلم أنه ذكر اسم الله عليه ، لعل هذا هو الجواب . ولو أنهم وثنيين لكانت المسألة أكبر من مسألة التسمية .

أهل الكتاب عندهم من يذبح وثنيين تأتي من بلدهم ، والذين يذبحون فيها قد يكونون كتابيين .

وقد ورد علينا سؤال مرة يطلبون الافتاء ، ويذكرون أنهم سيذهبون بجزار يجزر الغنم ؛ فسدينا الباب مخافة أن يروحوا بوثني يقولون هو مسلم ؛ ويقال في استراليا منهم من يكون كذلك ، ولا تحقق أن هناك أهل دين . (تقرير)

(۳۹۰۱ - جواب طلب استيراد لحوم ضأن)

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة الدمام المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على الأوراق السواردة إلينا منكم برقم ٦٣١ وتأريخ السرقية حول طلب خليفة عبد المحمد المحالة إليكم من إمارة المنطقة الشرقية حول طلب خليفة عبد الرحمن القصيبي السماح له بتوريد لحوم الضأن الطازجة المجمدة من استراليا ومعها شهادات رسمية تثبت أنها مذبوحة بأيدي مسلمين حسب الشريعة الاسلامية .

وعليه ونظراً لأهمية هذا الموضوع ، وخشية تساهل الموردين ، ولأن الذكاة لها شروط أربعة معروفة لو اختل منها شرط لم تحل الذبيحة لأنها تكون في حكم الميتة ، وهذه الشروط : منها ما يتعلق بالمذكي وهو أهلية المذكى – بأن يكون عاقلاً سواء كان كتابياً أو مسلماً موحداً لم يقم به شيء من موجبات الردة عن الاسلام كالتعلق على القبور ونحوها والخرافات الشركية وأمور الوثنية . ومنها ما يتعلق بصفة التذكية - وهو أن تذكى الذبيحة ذكاة شرعية بقطع الحلقوم والمريء كما ذكره الفقهاء ، والاحتياط قطع أحد الودجين . ومنها ما يتعلق بآلة التذكية - وهو أن تذكى الذبيحة بمحدد ينهر الدم ليس بسن ولا ظفر . ومنها أن يذكر اسم الله عليها عند الذبح . وأما استقبال القبلة فليس بشرط ولا واجب ، وإنها هو سنه .

إذا تقرر هذا فهادام خليفة القصيبي قد التزم بأن لا يورد من اللحوم إلا ما توفرت فيه الشروط المطلوبة فينبغي إفهامه بذلك ، وأخذ التعهد اللازم عليه بها ذكر على صور ليتأملها بنفسه ويعطى منها وكلاءه ومن سيتولى هذه المهمة في تلك البلدان . وعليه أن يبرهن على تطبيق ما ذكر بالاثباتات الكافية من طريق المفتي الشرعي في تلك البلاد إن وجد وإلا فبواسطة السفارة السعودية فإذا تحقق ما ذكر فلا بأس بالسهاح له بتوريد اللحوم المذكورة . وإلا فلا نسمح لأحد يتخذ فتوانا وسيلة لمقاصده ثم يتهاون بشيء مما ذكر ، وهذا من باب الأمانة يتعين عليه مراعاتها وتقوى الله في ذلك ، وعلى الجميع مراقبة ما ذكر بصورة مستمرة . والله الموفق والسلام . فقي البلاد السعودية

(ص/ف ۱۲۲٦ في ۹/٥/٥٨٩)

(۳۹۵۲ – فتوى في المعنى)

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عمر شمس سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على الاستفتاء المرفوع إلينا منك وكالة من «شركة ويدل» تقوم بذبح ماشية الضأن على الطريقة الاسلامية ، وأن الذي يتولى ذبحه هو الشيخ محمد عفيفي الباكستاني ، ويذكر اسم الله ويكبر ، من غير أن يرفع السكين من العنق حتى يكون قد جز القصبة ووريد العنق ، وتطلبون قرار هذا شيعاً .

ونفيدكم بأنه إذا ثبت ما ذكر وكان الذي يتولى ذبحها سليم المعتقد فذبحه حلال ، وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

(ص/ف ٥٤٧ في ٢٤/٦/١٨٨١)

(٣٩٥٣ – الصفة المشروعة في الذبح والنحر)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الناصح الأمين ، وعلى آله وأصحابه الغر المحجلين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد: فإنه يرد إلى هذه الدار أسئلة عن الصفة المشروعة في الذبح والنحر ، ويذكر من سأل عن ذلك أنه شاهد وعلم ما لا يتفق مع كتاب الله وسنة رسوله . ونظراً إلى أن هذا يشترك فيه الخاص والعام رئينا أن تكون الاجابة خارجة خرج التبليغ للعموم ؛ أداء للأمانة ، ونصحاً للأمة ؛ فنقول :

اعلم وفقنا الله وإياك أن الذكاة الشرعبة لها شروط وسنن ، ونقدم لذلك حديثاً عاماً ، ثم نذكر بعده الشروط ، ثم السنن . أما الحديث فروى مسلم وأصحاب السنن عن شداد بن أوس رضي الله عنه ، قال رسول الله على : وأصحاب السنن عن شداد بن أوس رضي الله عنه ، قال رسول الله على : وإنَّ الله كَتَبَ الإحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْء فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَاحْسِنُوا الْقِتْلَة وَإِذِا ذَبَحْتُمْ فَاحْسِنُوا اللهَ بَعَدَهُ وَلَيْحِدُ أَحَدُكُمْ شَفْرَتُهُ وَلَيْحِ ذَبِيْحَتَهُ » .

وأما الشروط فأربعة :

الأول: أهلية المذكي بأن يكون عاقلا ولو مميزاً مسلماً أو أبواه كتابيان ، والأصل في هذا ما ثبت في الصحيحين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال قال رسول الله على : ﴿ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنَّيَاتِ وَإِنَّمَا لِكُلُّ امْرِيء مَا نَوَى ﴾ قال قال رسول الله عنه ، عن الأعْمَالُ بِالنّياتِ وَإِنَّمَا لِكُلُّ امْرِيء مَا نَوَى ﴾ الحديث ، وما ثبت في مسند الامام أحمد وسنن أبي داود عن عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنه ، عن النبي على أنه قال : ﴿ مُرُوا أَبْنَاءكُمْ بِالصَّلاةِ لِسَبْعِ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرٍ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي المَضَاجِعِ » فكل من البالغ والميز لسبع وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرٍ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي المَضَاجِع » فكل من البالغ والميز يوصف بالعقل ؛ ولهذا يصح من المميز قصد العبادة ، وقوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ اللهُ عنه ؛ أَنه فسر طعامهم بذبائحهم .

الثاني: الآلة ؛ فتباح بكل ما أنهر الدم بحده إلا السن والظفر ، والأصل في هذا ما أخرجه البخاري في صحيحه ، عن النبي على أنه قال : ﴿ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ فَكُلْ لَيْسَ السِّنَ وَالظَّفُرَ ﴾ .

الثالث : قطع الحلقوم وهو مجرى النفس ، والمريء وهو مجرى الطعام ، والدجين ؛ والأصل في هذا ما ثبت في سنن أبي داوود ، عن أبي هريرة رضي

⁽١) سورة المائدة - آية ه

الله عنه ، قال : « مَهَىْ رسول الله بَيْخَ عَنْ شَرِيْطَةِ الشَّيْطَانِ » وهي التي تذبح فيقطع الجلد ولا تفرى الأوداج . ومعلوم أن النهي في الأصل يقتضي التحريم ، وفي سنن سعيد بن منصور ، عن ابن عباس رضي الله عنها قال : إذا أهريق الدم وقطع الودج فكل . إسناده حسن . ومحل قطع ما ذكر الحلق واللبة وهي الوهدة التي بين أصل العنق والصدر ، ولا يجوز في غير ذلك بالاجماع ، قال عمر : النحر في اللبة والحلق . وثبت في سنن الدارقطني ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : « بَعَثَ النّبِيُ بَيْحَ بُدَيْلَ بْنَ وَرْقَاء يَصِيْحُ فِي فِجَاجِ مِنَى ألا إنْ الذّكاة في الْحَلْقِ وَاللّبة » .

الرابع: التسمية ، فيقول الذابح عند حركة يده بالذبح بسم الله ، والأصل في هذا قوله تعالى : (وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَا لَمْ يُذْكُرِ اسْمُ الله عَلَيْهِ وَإِنّهُ لَفِسْقٌ) (١) وقال تعالى : (فَكُلُوا مِمَا ذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ) فالله جل وعلا غاير بين الحالتين وفرق بين الحكمين ؛ لكن إن ترك التسمية نسياناً حلت ذبيحته ؛ لما رواه سعيد ابن منصور في سننه ، عن النبي على قال : « ذَبِيْحَةُ النُسْلِم حَلاَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسَمّ إِذَا لَمْ يَتَعَمّمُ " . فإن اختل شرط من هذه الشروط فإن الذبيحة لا تحل .

وأما السنن فهي ما يلي : -

١ ، ٢ - أن تكون الآلة حادة ، وأن بحمل عليها بقوة ؛ لقوله ﷺ : « وَلَيْحِدُ الْحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلَيْرِحْ ذَبِيْحَتَهُ » .

" ، ٤ - حد الآلة والحيوان الذي يراد ذبحه لا يراه ، ومواراة الذبيحة عن البهائم وقت الذبح ؛ لما ثبت في مسند الامام أحمد ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه : « أمر رسول الله يهي أنْ تُحَدَّ الشَّفَارُ وَأَنْ تُوارَى عَنِ الْبَهَائِمِ » وما ثبت في معجمي الطبراني الكبير والأوسط ورجاله رجال الصحيح ، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال : « مر رسول الله يشخ على رجل واضع رجله على صفحة شاة وهو يحد شفرته وهي تلحظ إليه ببصرها قال : أفلا قَبْل هَذَا أَوْ تُرِيدُ أَنْ تُعِيْتَهَا مَوْتَتَيْنُ » .

توجيهها إلى القبلة ؛ لأن رسول الله ﷺ ما ذبح ذبيحة أو نحر هدياً إلا وجهه إلى القبلة ، وتكون الابل قائمة معقولة يدها اليسرى ، والغنم والبقر على جنبها الأيسر .

⁽١) سورة الأنعاء - أية ١٢١

٣ - تأخير كسر عنقه وسلخه حتى يبرد . أي بعد خروج روحه ، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه : بعث النبي على بديل بن ورقاء الخزاعي على جمل أورق يصيح في فجاج منى بكلمات منها « لا تُعَجِّلُوا الْأَنْفُسَ قَبْلَ أَنْ تَزْهُقَ » رواه الدارقطني . هذا ونسأل الله أن يرزق المسلمين التمسك بدينهم على الوجه الذي يرضاه حتى يلقوه ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه .

(ص/ف ۹۶۲ في ۲۹/۳/۲۹)

(۳۹۰۶ - قوله : وقصب .

خشبة مشلوخة طولا وهي يابسة ذات حد ، وهذا من حيث الحل ؛ وإلا فلا يقصد للذبح إلا ما هو أسرع إزهاقاً . (تقرير)

(٣٩٥٥ - قوله : وعظم .

الصحيح أنه لا يجزي ؛ لأن في نفس الحديث « أمَّا السَّنُ فَعَظُمٌ » والمنع من الذكاة بالعظم هو لاحتمال النجاسة ، أو تنجيسه إن كان طاهراً على الجن ، وهذا التعليل بالنجاسة على القول بنجاسة العظام . (تقرير)

(٣٩٥٦ – قوله : أبواه كتابيان .

والقول الأخر وهو اختيار الشيخ أنه يحل، وهو الذي يقوم عليه الدليل ؛ فإن الانسان معتبر بنفسه ، ولعموم الآية . (تقرير)

(٣٩٥٧ - منع تعذيب الحيوانات قبل ذبحها) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو أمين مدينة الرياض المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اتصل بعلمنا أنه يحدث في المجزرة تعذيب للبهائم قبل ذبحها ، حتى إنه ذكر لنا أن بعض الجزارين يضرب البعير بالفأس مع العين وغيرها ، وأن المجزرة مهملة جداً من قبل البلدية ومن قبل المراقبين .

ولا يخفى سموكم أن تعذيب الحيوانات محرم شرعاً ، ولا يؤمن معه حصول العقوبة من رب الحيوانات عافانا الله وإياكم . لذا نأمل اهتمامكم بهذا الأمر ، وقيامكم بمنع حصول أي شيء من تعذيب الحيوانات ، والتنبيه على الجزارين والمراقبين بذلك ، ثم تنظيم إشراف دقيق عليهم حتى يكفوا ويؤمن حصول شيء نما ذكسر . وفق الله الجميسع لما فيه الخيسر . والسلام عليكسم ورحمة الله وبركاته . (ص/م ١٢٥٠)

(٣٩٥٨ - س : - سقيها قبل الذبح هل ورد فيه شيء ؟ جـ : ما أعرف فيه شيئا . (تقرير)

(٣٩٥٩ - قوله : وذكاة جنين مباح بذكاة أمه إن خرج ميتاً أو متحركاً كمذبوح أو بقى في الرحم .

وذهب بعض أنه إن خرج ميتاً لا يحل . وهم يستدلون بها استدل به الجمهور يعني يئولون الحديث يعني الشيء الذي يجعل أمه حلالا فهو الذي يجعله حلال ، ولكن هذا خلاف الظاهر .

(٣٩٦٠ - إذا انقطع من الضب شيء قبل الذكاة)

سئل الشيخ محمد بن إبراهيم عن الضب إذا كان في جحره وبان منه بعضه فج ذبته فانقطع بعضه هل يحل الذي انقطع في يدي إذا أخرجته في الحال وذبحته ، أم لا ؟

الجواب: أنه لا يحل ما انقطع منه ولو أخرجه في الحال وذبحه ، إلا أن يكون الذي انقطع متصل بالضب ، وأما إذا انفصل عنه فإنه لا يحل ولو كانت الحركة في حال ذبح الضب موجودة في الذي انقطع .

(ملحقة بالدرر - ١٦٣ - / ٢)

(باب الصيد)

(٣٩٦١ - ما صيد ببندق الرصاص ، والنباطة)

قوله: وما ليس بمحدد كالبندق . . لا يحل

البندق شيء كان يستعمل من طين يكون مكوراً يستعمل في شيء من الألات تدفعه دفعاً قوياً فيصيب الحيوان ، تارة يثبته فقط ، وتارة يقتله على حسب احتمال الحيوان لذلك وبحسب قوة الآلة وتسمى (الجلاهق) ولا توجد الآن ، اللهم إلا إن كان في المتاحف ودور الآثار وليس بندقنا المعروفة .

إما بندق الرصاص هذه فهي أنفذ من السهم ؛ فالرصاص يمرق ولا يحس به ليس بثقله بل من سرعة مرورها فهي أنفذ من المحدد ؛ فأول مدخلها بأدق من المخيط يخرق العظم خرقاً ، أين الثقل ؟!

السهم جاء في بعض الأحاديث أنه نفذ ثلاثاً من بقر الوحش وهذا نادر ، أما الرصاص فليس نادراً .

وقد اختلف هل يحل ما قتل؟ لأنه غير محدد ، أو لا يحل ؛ ثم استقرت الفتوى على الحاقه بالمحدد بجامع أن كلا منها يمضي ويشق مثل المحددات بل هي أبلغ ، قال العمروي المالكي : أما صيد الرصاص فهذا أقوى من كل محدد ، يحل به الصيد . وقال الفاسى :

وما ببندق الرصاص صيدا جواز أكله قد استفيدا أفتى المناع من فتواه أفتى به والدنا الأواه وانعقد الاجماع من فتواه

وهذا الكلام والبيان مذكوران في حاشية الشيخ العنقري . (تقرير)

(۳۹۶۲ - س : - أم صتمه ؟ (١)

ج : - هذه يقولون أنها تشق عندما يدفعها الدافع القوي فتكون مثل البندق التي بالبارود إذا وجد أنها نفذت ، أما إن وجد أنها أصابته بثقلها فلا .

(٣٩٦٣ - س : - النباطــة ؟ (١)

ج : - الظاهر أنها لا تشق فلا يحل ، وهو إذا ضرب قد يكسر العظم أو الجناح فلا يمر في البدن ويجرح . المقصود لا يحل هذا . ثم الصبي الذي دون التمييز لا تحل ذكاته . (تقرير)

(٣٩٦٤ - س : - الشبكة ؟

ج: - الشبكة معروفة تلتف عليه وتقتله بشدة ضغطها . والفخ - وهو الحبالة - المعروفة وهو أنواع مثل الشرك وأشباه ذلك مما يقتله بخنقه أو ثقله أو يعصره والضغط عليه ، ولا أقل من أن يكون حكمها حكم المتردية والنطيحة إذا أدركت حياتها فكذلك هذا .

والصبيان يستعملون في الطير استعمالا لايجوز وهو أنهم يأخذون ريشة فيدخلها فينزع المريء فيموت فيأكلونه . (تقرير)

(٣٩٦٥ - س : - إن ادرك الصيد ولا أمكنه يذبحه ؟ جـ : - إن لم يفرط كإن دور (٢) ما يذبحه به حل ، وإن فرط وقصد لم يحل . (تقرير)

(٣٩٦٦ - قوله : فيباح ما قتلته إن كانت معلمة .

لكن يشترط أن لا يقتله بصدمته ؛ لأنه نظير قتل السهم بعرضه .

أما إذا مات بعضه سواء أثرت الأنياب فيه جروحاً أو لم تؤثر ، هذا ظاهر الأحاديث ، أو خنقه ؛ فالحديث ما ذكر فيه الجرح ، وهو أمسك لربه فإذا قتل فهو بالضغط ، وقد يجرح بنابه . (تقرير)

وغالباً تموت ولاسيم الصيود الصغار كالأرنب فبقوته ونهمته يضغط عليها بأنيابه خشية أن تهرب فيحل ما مات .

فصار ماتدركه الجارحة على قسمين : قسم وجد حيا فهذا يذبحه القناص (٣) كالذي يرمي بالسهم وأمسك ميتا فإنه حلال بشم الموت كونه لا يحرمه ليس من شرطه أن يكون من أول ما أمسكه . (تقرير)

⁽١) التي يوضع فيها حجر بقدر حصى الخذف تدفعه قوة رجوع المطاط بعد شده بين عودين

⁽٢) بحث وفتش عما يذبحه به ولم يجد (٣)والثاني وجد ميتا فهو

(٣٩٦٧ - س : - لو غصب الجارح ؟

ج. : _ تقدم لنا أن الآلة ولوكانت مغصوبة حل المذكى ، والصيد يمكن أن يكون مثلها .

(تقرير) (تقرير) (معلد عند الكلاب بصفة جماعية لا يجوز)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على ما كتبت عنه أمانة مدينة الرياض بمذكرتها المشفوعة بخطاب سموكم برقم وتأريخ حول كثرة الكلاب الضالة في المدينة والتي أصبحت تملأ الشوارع والاماكن العامة ، وما ارتأته من مكافحتها وإبادتها بواسطة مادة (سيانيو الوناسيوم) معللة لذلك بها أن وجودها وتركها من الأخطار الوبائية التي تهدد حياة المواطنين من سكان المدينة .

وبعد دراسة وتأمل ما أبدته أمانة مدينة الرياض في مذكرتها السالفة الذكر وجدناه في غير محله ، ونحن لا نبافق على قتلها بصفة جماعية ؛ لما فيه من الاقدام الخطير على محوامة من الأمم بدون مسوغ شرعي ، وقد ثبت من الأحاديث الصحيحة النهي عن ذلك ؛ ففي مسلم عن عبد الله بن مغفل : « أنَّ النبي على المُكلاب ، ثم نهي عنه وقال : ما بالهُم وَبَالُ الْكِلاب » أنَّ النبي عنه أمر بقتل الكِلاب ، ثم نها وقال : تما بالهُم وَبَالُ الْكِلاب » وجاء في حديث آخر : « أنَّ النبي على المُسود البهيم ، (١) وفي سنن ابي داود من حيث جابر لأمر أن النبي على أمر بقتل المكلاب حتى كانت المراة تقدم من البادية - يعنى « الله الكلب - فَنَقْتُلُه . ثم نها أنا عنه وقال : عَليْكُم بالأسود » .

أما ما جاءت السنة بالأمر بقتله: كالكلب الأسود، والكلب العقور اذا عرف عنه ضرر ظاهر متحقق كلكلاب المسعورة فهذا شي، مستثنى من النهى عن قتل الكلاب بصورة عامة؛ لما تقدم في الأحاديث السابقة من الأمر بقتل الأسود لأنه شيطان، ولما جاء في حديث عن ابن عمر عنه يهي أنه قال: «خُسٌ مِنَ الدَّوَابُ لَيْسَ عَلَى المُحْرِم ِ جُنَاحٌ فِي قَتْلِهِنَّ وذكر منهن الْكَلْبَ الْعَقُورُ» (٢)

⁽١) أخرجه الخمسة وصححه الثرمذي (٢) متفق عليه

وهذا يقتضي إباحة قتل كل ما من شأنه الايذاء ؛ لأن من آذى طبعا قتل شرعا هذا والسلام عليكم . (1)

رئيس القضاة (من ملفات القضايا دوسية ٤٢ . تأريخ المسودة في ١٣٨٢/٤/)

(٣٩٦٨ - وجمعها في موضع من المواضع كذلك ، بخلاف ما تحقق ضرره منها)

صاحب السمو الملكي وزير الداخلية

جواباً على خطابكم رقم ١٧٥٣ في ٩/١٠/١٣٧٥ المشفوع مع كامل مدرجاته بصدد تكاثر الكلاب وتضرر الناس منها ، واقتراح بناء أحوشة لحجزها فيها .

نخبركم أنه سبق أن راجعت وزارة الصحة بشأن إبادتها بالوسائل الفنية منعاً لأضرارها ، وبالعرض عن ذلك للأنظار العالية تلقينا الأمر الكريم برقياً برقم الأضرارها ، وبالعرض عن ذلك للأنظار العالية تلقينا الأمر الكريم برقياً برقم الموحة عن الكلاب فقد سألنا الشيخ محمد بن إبراهيم ، وأجابنا : قتل الكلاب غير خاف تحريمه ، وأما حصرها وجمعها في موضع من المواضع فهو الكلاب غير خاف تحريمه ، وأما حصرها وجمعها في موضع من المواضع فهو حس لها وهو غير جائز شرعاً لكونه سبباً لهلاكها فهويشبه القتل وهي بهائم ضعيفة ، وإن قدر في كلب بعينه أو كلاب باعيانها وتحقق فيها صفة العقر أو صفة أنها ضارة جاز قتل ما تحقق فيه فقط دون غيره مما ليس بعقور ولا ضار . قف . هذا ما أجاب به الشيخ محمد في هذا الموضوع ، والاعتماد عليه . قف . فنرغب اعتماد مقتضى ذلك .

(ص/ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/١٣٧٧ في ١٣٧٦)

> (**٣٩٦٩ - مما يتقى به ضررها)** من محمد بن إبراهيم إلى الأخ المكوم أمير الطائف

سلمه الله

⁽١) وانطر فتري في (اللقطة) برقم (٢٥ في ٢٧ / ١٣٨٧)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

بالاشارة إلى المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ١٢٩٢٣ في ١٣٧٤/٧/١٣ وللمتصة بسؤ الكم عن قتل الكلاب . نفيدكم أن آخر الأمرين من النبي النهي عن قتل الكلاب إلا الأسود البهيم منها فقط . وهاهنا ما يتقى به ضررها أو يخفف الضرر كثيراً هو الابلاغ إلى كل أحد أن لا يؤلفها ؛ بل تنفر من كل موضع ، وتطرد بالأحجار ، وباستمرار على ذلك يخفف أو يعدم ضررها . والله يحفظكم .

(ص/م ۸۳۸ في ۱۳۷٤/۷/۲۳)

(٣٩٧٠ - س : - الملائكة هل تدخل البيت الذي فيه كلب صيد ؟

جـ : - الظاهر أنه على عمومه ؛ وذلك أنها أنفس خبيثة والملائكة تمتنع من دخول ذلك ؛ ولهذا ما جاء فيه استثناء ؛ بخلاف مسألة القنية فإنه أفاد أنه إذا كان للحاجة فلا نقص ، وبدون حاجة ينقص .

ومسألة الملائكة ملازم لهذه الحالة ، هذا الذي أفهم ؛ لأجل أنه ما يليق بها ، لا أنه عقوبة لهذا الانسان ؛ بل من أجل هذه العين ، ولوكان من باب العقوبة لكانت لا تمتنع . يوضح هذا حديث جبريل لما لم يدخل ؛ لكن امتنع الملك من أجل أنه موجود وليس برضى من النبي ، لأن الملائكة ذوات فاضلة فلا تدخل هذه الأمكنة . (تقرير)

(٣٩٧١ - قوله : وتعليم نحو كلب وفهد .

مفه ومه أنه إذا كان هناك نوع من الحيوانات تقبل التعليم ويحصل المقصد على الوجه الذي يطلب من الكلب فيحل بطريق القياس . (تقرير)

(٣٩٧٢ - س : - بعض الكلاب تلجم ؟ جد : - لا يحل ما صاده ؛ لأن هذا ليس بمعلم . (تقرير)

(٣٩٧٣ - س : - إذا كان الكلب إذا تساعد عنه صاحبه وتباطأ عنه صاحبه أكل وإلا لم يأكل ؟

ج- : - لعل المرة الواحدة تغتفر . الأدميون لا يكونون على وتيرة واحدة فيها يعلمون . والله أعلم . (تقرير)

(٣٩٧٤ - س : - إذا نسى التسمية)

الصحيح أيضاً أنها تسقط في الصيد كها هو اختيار ابن جرير وشيخ الاسلام وابن القيم وهورواية عن أحمد ، وهو الأولى ؛ لعموم الأدلة ؛ ولأن من الناس من يعاني الصيد شيئاً كثيراً وهو مثل ما يعانى بالذبائح أكثر من بعض الناس . وأيضاً الذابح في اطمئنان من ذبيحته ، أما الصائد فهو يتحرص على الركود ومراعاة الصيد ونحو ذلك ؛ فهو قد يذهل من أجل ما هو مهتم به ومعانى

(تقرير)

(۳۹۷۰ - س : - تسمية رفيقه عليه جـ : - لا يحل . (تقرير)

(٣٩٧٦ - قوله : ويكره الصيد للهو .

لم تشرع إذاقة الموت عبثاً مثل من يقنص الصيود على السيارات ولا قصدهم أكلها ولا إطعامها فإن هذا مرجوح ، وفي حديث « مَنْ قَتَلَ عُصْفُوْراً بِغَيْرِ حَقَّ سُئِلَ عَنْهُ » (١).

(٣٩٧٧ - س : - هل ينبغي أن يترك اصطياد بعض الصيود أو بعض الطيور إذا كانت حوامل ، أولها فراخ ؟

جد: - ما سمعت فيه شيئاً ؛ لكن فيه شيء من الخير إذا ترك أم الفراخ فهو

⁽١) أخرجه أحمد ، من قتل عصفوراً بغير حقه سأله الله عنه يوم القيامة ،

شيء مناسب . أما كون ذلك محرم فلا . ينبغي إذا أراد إصابتها أن يعمد إلى الأفراخ فيأخذهن قبل وينتفع بهن كأن يعطيها طيوراً أو كلابا مباحة للقنية . (تقرير)

('٣٩٧٨ - قوله : وهو أفضل مأكول .

لكن إتباع الصيد معروف ما فيه من اللهو والغفلة ، وإلا فمن حيث طيب المأكل أطيب ، وهو من أحل المكاسب ؛ لأنه يأتي بلا عقد .
(تقرير)

(كتاب الأيمان)

(٣٩٧٩ – وحياة الله . يمين بلا إشكال . والحي الذي لا يموت مختص بالله . (تقرير)

(۳۹۸۰ - س : - وجاه الله ؟

ج: - لا أدري ، شيء لا أعجبرف ، أخشى أنه غير مشسروع ، ولا ينبغي النهي عنه ، لا أعرف إلا هذا ، وإن كان شيء واء هذا فالله أعلم . (تقرير)

(٣٩٨١ - س : - هل أمانة الله وارد بهذا اللفظ ؟ ج : - ولا ورد حياة الله أيضاً . ولكن أمانة الله هي أعظم من جميع الأمانات ، وهي مدلول اسمه (المؤمن) (تقرير)

(٣٩٨٣ - قوله : لعمر الله يمين .

ظاهره مطلقاً ، والقول الآخر لابد من نيته ؛ لأنه لا يكون قسما إلا بالنية ؛ كلعمر الله قسمى ، أو لعمر الله أقسم به . (تقرير)

(٣٩٨٤ - س - : لعمري هل هي يمين ؟ ج - · لعمر الله . أما لعمرك فهي يمين ؛ لكن لا كفارة فيها . (تقرير)

(٣٩٨٤ - قوله والحلف بغير الله محرم . تحريم شرك « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ الله فَقَدْ كَفَرَ » (١) . (تقرير)

(۳۹۸۵ - الحلف بالنبي)

جاء عن أحمد في رواية الحلف بالنبي ؛ لكنها مرجوحة بالدليل وغيره ، ونصوص أحمد ومذهبه الذي هو مذهبه عند جميع أصحابه المنع ، وذلك للأدلة « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرُ الله فَقَدْ كَفَرَ » وهي نكرة شاملة خير الخلق . (تقرير)

(٣٩٨٦ - الحلف بالأمانة)

قوله : ويكره بالأمانة .

وهذه كراهة تحريم ، وصرح بذلك صاحب الاقناع وشرحه وغيره . كيف لا وفي الحديث « لَيْسِ مِنَّا مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ » (٢) من جملة نصوص الوعيد ؛ فهي محرمة ، وذلك أن فيها إجمال . فإن حلف ناوياً أمانة الله فلا بأس به ، أو قال : وأمانة الله . وذلك أن مسهاها يتناول أمانة الله . وما فرض على العباد من الأمانة هذه الأمانة لا يجوز الحلف بها ؛ فإذا قال : والأمانة كذا . فهو حرام أو مكروه ؛ فإذا حملت على التحريم كها في « الاقتاع » وكلام الزركشي فظاهر . وإن قيل : للتنزيه . فلا جواب عن التحريم . (تقرير)

(٣٩٨٧ - عقد يميناً بالطلاق يظن صدق نفسه) الحمد لله وحده ، وبعد : فُقد ورد إلينا سؤ ال من دهاش يقول فيه

إنه في يوم ١١/١١/ ١٣٨٤ تقريباً حصل بيني وبين إخواني نقاش على حاجة تهم زوجتي وزوجة أخي ، وقد خانتني ذاكرتي أن هذه الحاجة لم ترد معنا ، وفي بضع أيام اتضح لي أن الذي حلفت وطلقت عليه قد ورد معنا - فها فتوى ذلك مادمت أنني قد حلفت وطلقت وأنا ناسي . ولفظ الطلاق قلت : ترى امرأتي طالق إذا جيت هذا الشيء .

⁽١) أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم

⁽٣) ومن خبب على امرىء زوجته أو مملوكه فليس منا . أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم عن بريده .

والجواب: الحمد لله . هذه المسألة هي مسألة ما إذا حلف على شيء يظن صدق نفسه فبان بخلافه ، وفيها قولان للعلماء ؛ والصواب في ذلك أنه لا حنث فيها ولا كفارة ، سواء كانت يميناً أو طلاقاً أو غير ذلك ؛ لقوله تعالى : (وَليّسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيْهَا الْخُطَاتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ) (١) ولقوله عَيْ : « إن الله تَجَاوَزُ لِأُمّتِيْ عَنِ الْخَطَا وَالنّسْيَانِ وَمَا اسْتُكُرِهُواْ عَلَيْهِ ، (٢) ولأنه غير قاصد للمخالفة فلم يحنث كالنائم والمجنون ، ولأنه أحد طرفي اليمين فاعتبر فيه القصد كحالة الابتداء ؛ وبهذا قال عطاء وعمروبن ديناروابن أبي نجيح وإسحاق وابن المنذر ، وهو ظاهر مذهب الشافعي ، وهو رواية عن الامام أحمد ، وقدمه في الخلاصة ، قال في الفروع : وهذا أظهر ، وقال في الانصاف أحمد ، وقدمه في الخلاصة ، قال أله الشيخ تقي الدين . والله أعلم . قال ذلك عليه الفقير إلى الله محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي الديار السعودية وصلى الله على عمد .

(ص/ف ۱/۱۲ في ۱/۱۰۸)

(۳۹۸۸ - فتوى في الموضوع) من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي محكمة البكيرية

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك رقم ٢١ وتأريخ ٢١/٥/٣٨٠ المتضمن استرشادك عن دعوى نوره بنت . . . على زوجها أنه طلقها ، وهوينكر ، وفهمنا ما ذكرته من أن الطلاق معلق على شرط ولم يعلم وجود الشرط المعلق عليه ولا عدمه . الخ . كما فهمنا صفة الواقع أنه قال : إذا لم تكن المفاتيح عندها فهي طالق .

وبتأمل ما ذكر وجدت المسألة ذات قولين ؛ فالمشهور من المذهب إن كانت المفاتيح عندها طلقت ؛ لكن هذا يحتاج إلى أمريقيني محقق ، فإن لم يحصل أمر يقين محقق وكانت المسألة مجرد شك فالأصل بقاء الزوجية ولا تطلق بمجرد ما ذكر . والقول الأخر وهو الأقوى دليلاً أنها لا تطلق ، وهذه هي مسألة ما إذا

⁽١) سورة الأحزاب - آية ٥ (٢) أخرجه ابن ماجه والطبراني والحاكم

حلف على شيء يظن صدق نفسه فبان بخلافه . والصواب فيها أنه لا حنث فيها ولا كفارة ، سواء كا نت يميناً مكفرة أو طلاقاً أو غير ذلك ؛ لقوله تعالى : (وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيهًا اخْطَاتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبكُمْ) (١) وقوله ﷺ : (إن الله تجاوز لأمتي عن الخطإ والنسيان وما استكرهوا عليه ، (٢) وهورواية عن الامام أحمد ، واختارها طائفة من الأصحاب ، وفاقاً للشافعي ، قال في الفروع : وهذا أظهر . قال في الانصاف : وهو الصواب ، واختاره الشيخ تقي الدين ، وهو الذي نفتي به . والله أعلم . والسلام عليكم .

مفتي البلاد السعودية

(ص/ف ۱/۸۵۵ في ۱/۸۹/۱)

(٣٩٨٩ - الحنث في اليمين بالطلاق طلاق)

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عمر بن

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى اطلاعنا على استفتائك بخصوص ذكرك أنه سبق أن طلقت زوجتك ألا وجتك طلاق السنة ثم راجعتها ، ثم أقسمت على امرأة بطلاق زوجتك ألا تدخل محلك ثم دخلت المحل ، وأنك كفرت عن يمينك ، وأن زوجتك بعد ذلك مسكت بخصيتك وحلفت ألا تفكها حتى تطلقها فطلقتها خشية مضرتك . وتسأل هل لك رجوع عليها ؟

والجواب: إذا كان الأمركما ذكرت فتعتبر مواقعتك زوجتك بعد حنثك في يمينك مراجعة ، حيث أن المختار لدينا وبه نفتي أن الحنث في اليمين بالطلاق طلاق . وحيث أنك تذكر بأن تطليقك زوجتك المرة الثالثة كان نتيجة الاكراه بمسكها خصيتك وحلفها ألا تفكها حتى تطلقها وأنك تقسم على ذلك بالله وتالله ووالله فهذه الطلقة لا تقع ، وعليه فتبقى زوجتك معك بطلقة واحدة . وبالله التوفيق . والسلام .

مفتي الديار السعودية (ص/ف ١/٢٠١٧ في ١/٣٨٦/٧/٢)

⁽¹⁾ إسورة الأحزاب – أية ٥

⁽٢) أخرجه ابن ماجه وتقدم

(۳۹۹۰ - حرم ركوب سيارة أهله وسياقتها) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم عبد الرحمن بن سيف سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلى كتابك المتضمن سؤ الك عن رجل لأهله سيارة وصاربينه وبين والده مشاجرة في ركوبها ، وظهر منه كلام قال : إنه حرام عليه ركوبها وسياقتها مثل ما حرمت عليه والدته ما دامت على حظكم .

الجواب : الحمد لله . ينبغي لهذا الولد أن يرجع إلى حالته الأولى من ركوب تلك السيارة وسياقتها إذا كان ذلك مما يسر والديه وينفعها ، وليس عليه حينئذ إلا كفارة يمين ، ويجزي في ذلك إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدبر . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

(ص/ف ۹۱ه في ۱۵/٥/١٣٧٧)

(۳۹۹۱ - حرم بلاد والده) من محمد بن إبراهيم إلى المكرم رئيس محكمة تبوك

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على معروض العريف بالجيش محمد المقدم بواسطتكم ، وفهمنا ما تضمنه من السؤ ال عن حكم ما صدر منه من تحريم بلاد والده ، ما دام أبواه حياً إثر الخصام الواقع بينه وبين والده .

والجواب : أنه يجوز له دخول بلاد والده والعمل فيها ؛ بل يستحب له ذلك ، ويكفر كفارة يمين ؛ لقول النبي ﷺ لعبد الرحمن بن سمرة : « وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأْتِ الَّذِي هُوَخَيْرٌ وَلَتْكَفُّرْ عَنْ يَمِيْنِكَ » (١) والسلام عليكم .

(ص/ف ۱/۸۳۷ في ١/٥٣٨٥)

⁽٢) متفق عليه عن عبد الله بن سمرة

(٣٩٩٢ - حرام ما أتعاطى الخطبة للناس) من محمد بن إبراهيم إلى المكرم محمد بن عبد الله سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على الاستفتاء الموجه إلينا بخصوص قولك: حرام على ما عاد أتعاطى مثل هذه الأمور. وتشير بها إلى المهنة التي تقوم بها وهي الخطبة للناس، وتسأل هل يجوز لك العودة إليها بعدما جرى منك ؟

ونفيدك أن الله قد جعل لعباده تحلة أيهانهم ؛ فمتى حصل منك عودة إلى مهنتك هذه فعليك كفارة يمين إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدبر أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

(ص/ف ۱/۲۲۰۷۲ في ۱/۳۸۶/۹/۳)

(٣٩٩٣ – أقسم على نفسه أن يطلق زوجته إن امتنع أهلها) من محمد بن إبراهيم إلى محمد

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

جرى الاطلاع على كتابك لنا المؤرخ في ٢/٢/ ١٣٨٧ وقد سألت فيه عن الحكم في مسألتين :

(الأولى): أنت في بلد وزوجتك تقيم عند والدها في بلد آخر وترغب الاتيان بها إلى البلد التي أنت فيها ، وقد منعها والدها ، فأقسمت على نفسك أنك إن ذهبت لأخذها فمنعها والدها أنك ستطلقها - فهل يلزمك الطلاق إذا ذهبت لأخذها فمنعها والدها ؟

والجواب: لا يلزمك الطلاق ؛ بل عليك كفارة يمين ؛ لأن عدولك إلى حنث اليمين والتكفير عنه خير من إيقاع الطلاق ؛ لما قد ثبت في الصحيحين عن النبي على قال : « إنّي وَالله إنْ شَاء الله لا أَحْلِفُ عَلَى يَمِسِينٍ فَأْرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إلا كَفَرتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَبْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرً » . وأما كفارة اليمين فقد بينها تعالى بقوله : (لا يُوْ اخِذُكُم الله باللّغوفي أيْهَانِكُم وَلَكِنْ يُوْ اخِذُكُم بِمَا

عَقَّدْتُمْ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارتُه إطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِيْنَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُوْن أَهْلِيْكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُم أَوْ تَخْرِيْرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُم إِذَا حَلَفْتُمْ) (١) والطعام الذي يجب دفعه إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدبر أو نصف صاع من غيره .

(ص/ف ۱/۳۷۲۲ في ۱/۳۸۷/۹)

(۲۹۹٤ - حلف أن ينكح شغاراً)

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم زيد العتيبي المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

وصلنا كتابك الذي تستفتي به عن حكم قولك لامرأتك : إن لم أتزوج زوجة بدلا باختى فأنت حارمة على . ثم بلغك أن البدلا لا تجوز شرعاً ، وقصدك تزوج أختك بدون بدلا . وتسأل عن حكم ذلك .

والجواب: نعم البدلا لا تجوز، وهي نكاح الشغار المنهي عنه في الحديث الصحيح، وهذا الكلام بمنزلة اليمين المكفرة، فإذا زوجت أختك وجب عليك كفارة يمين وهي على التخيير إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدبر أو نصف صاع من غيره أو كسوتهم أو تحرير رقبة مؤمنة، فإن لم تجد فصيام ثلاثة أيام متتابعة. والسلام عليكم.

(ص/ف ۱/۱۲۵٤ في ۱/۱۲۸٤)

(• ٣٩٩ - الايمان التي يراد بها الكرامة لا حنث فيها ولا كفارة)

ومن الايان ما يراد بها الكرامة فقال الشيخ: إنه لا يحنث إذا امتنع المكرم كالحلف عليه أن يجلسه على التكرمة أو يحلف أن يعطيه شيئاً كرامة له ثم إن ذلك يمتنع توفيراً وإبقاء اللحالف على حالته الأولى في مكانه إذا حلف أن يجلس في مكانه وفي ماله ، واستدل الشيخ بدليلين واضحين: أحدهما قصة أبي بكر (٢) فقال للنبي على ذلك شيئا ، وذلك أن أبا بكر لا يريد بحلفه أن النبى يبر قسمه ولا ذكر عليه في ذلك شيئا ، وذلك أن أبا بكر لا يريد بحلفه أن النبى

⁽١) سورة المائدة - آية ٨٩ (٢) في تعبير رؤيا (٣) منفق عليه

يخبره بكل حال سواء كان في المصلحة إخباره بها أولا ، ومما يدل على عدم وجوبه في الاكرام قصته في الصلاة فتأخر فلا قبل تلك الاشارة ولا أنكر عليه النبي مع أن إشارته ينبغي أن تمتثل . فهذه الأيهان المقصود بها الاكرام لا يحنث ؛ لأن المكرم لا يسمى مخالفاً لارادة المكرم ، وهذه تعم البلوى بها .

(تقریر)

(٣٩٩٦ - س: - يمين الاكرام؟

ج: - ينبغى ابرارها.

ويذكر عن الشيخ أنه يفرق بين المقسم إكراماً والمقسم إلزاماً ؛ فيجب في مسألة الاكرام .

ثم أيضاً إذا حنث بأن خالف الحالف فيها إذا كان المراد الاكرام فلا كفارة ، والشيخ حمد في « ابطال التنديد » ذكر هذه المسألة . (تقرير)

(٣٩٩٧ - س : - مثل الذي يحلف عليه بالطلاق ؟ جد : - يتأكد عليه ، ولاسيما إذا كان إبرار قسمه . (تقرير)

(٣٩٩٨ - س : - هل يجب ؟

جـ أ - لا يظهر الوجوب ، التفريط من القائل ، ولوقلنا بالوجوب لقلنا يجب على الانسان شيء لم يوجبه على نفسه ولم يوجبه عليه الشرع ؛ لكن يتأكد .
(تقرير)

(٣٣٩٩ - حرم زوجته ما يجيء بزيادة على الذبيحة) من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عبد الرحمن بن حماد بن عمر سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على استفتائك الموجه إلينا منك بخصوص ذكرك أن رجلا قال لآخر: على الحرام إن جيت مع الذبيحة زيادة ما أدخل بيتكم، فجاء ذلك الرجل بزيادة على الذبيحة مجاراة للعرف السائد بينهم، وإلى الآن والرجل المحرم لم يدخل بيت صاحب الزيادة على الذبيحة خشية من فوات

زوجته عليه . ويسأل ماذا يترتب عليه لودخل ذلك البيت حيث أنه متضور من مقاطعته ؟

والجواب: الحمد لله . قد فرض الله تحلة أيهانكم فإذا دخل البيت المشار إليه فعليه كفارة يمين فقط: إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فإن لم يستطع فصيام ثلاثة أيام متتابعة . والسلام عليكم .

(ص/ف ١/٩٧٧ في ١/٩٧٥) (١)

فذ منه حرام ما يتقدم ولا يتأخر في زواج) من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عبد الله بن إبراهيم سلمه الله سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

كتابك لنا وصل ، وقد سألت فيه عن « مسألة » وهي :

حصل نزاع بينك وبين زوجتك بسبب تأخر تزوج ابنك على بنت واحد من القبائل ، فنفذ منك حرام ما تتقدم ولا تتأخر في هذا الزواج ، ثم إن والد الزوجة رفض الزواج إلا بحضورك ، وتسأل عن الواجب عليك في ذلك ؟ والجواب : إذا قمت بتدبير شأن الزواج وحضرته فيجب عليك كفارة يمين ، وهي إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من البر . وحضورك له أولى ؛ لما فيمه من مصلحتك ومصلحة زوجتك وابنك ووالد زوجة ابنك وكافة أسرتك . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية (١١٠٠ في ١١/٥/١٣٨)

(٤٠٠١ - س : - هل يحرم قوله : هذا الطعام الحلال على حرام ؟ الظاهر أنه حرام ، هذا الذي يظهر لي . وأيضاً قياساً على تحريم الزوجة كما في الآية : (وَإِنَّهُمْ لَيَقُوْلُوْنَ مُنْكَراً مِنَ الْقَوْلِ وَزُوْراً) (٢) (تقرير)

ر١) وتقدم في الظهار فتاوى من هذا النوع

⁽٢) سورة المجادلة - أية ٢

(فصل في كفارة اليمين)

(٤٠٠٢ - س : - هل بعض خصال الكفارة أفضل ؟

الوجوب واحد . والله أعلم أنه إذا اختار واحداً رآه أنفع أو من حيث الغلاء وكثرة الثمن وقصد إلى العتق وصار أكمل وأنفع فهو أفضل ؛ فهو اختار الأفضل والأثقل عليه فهو أفضل . (تقرير)

(٤٠٠٣ - س : - لو صام جهلًا من وجد الأطعام ؟ جـ : - لا يجزيه الصيام . (تقرير)

(٤٠٠٤ - س : - إذا شرع في الصيام ثم وجد ؟

جـ: - لا يلزم تركه . (تقرير)

إذا لم يوجد رقيق (عبيد) عدل إلى ما في معناه . . . انظر فتوى في (كفارة الجماع في نهار رمضان) برقم ٨٨٩ في ٥/٤/٤/) .

(باب جامع الأيمان)

(٤٠٠٥ - حلف بالطلاق ما يجيه في بيته فطلع عليه من البيت) من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي الرين

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وردنا استفتاء من المدعو محمد بن . . . يذكر فيه أنه طلق زوجته طلاق السنه ، ثم راجعها ، ثم طلقها ثانية ، وأنه سبق أن حصل بينه وبين ابن مشاحنة ، وأن والده أراد إنهاء النزاع فقال محمد : إن علي الطلاق ماجيه في بيته ، ونذر أبوه وحرم إنك إذا ما تجيه في بيته ما أجيك ولا أدخل عليك . وبعد هذا راح صوبه وطلع عليه من البيت وسلم عليه من خارج البيت ولم يدخسل بيته . ويسأل هل يقع عليه من فعله هذا طلاق ؟ وهل له العودة إلى زوجته ؟ فحضر لدينا المستفتى وسألناه هل يقصد بيمينه أنه ما يعني إلى بيته ؟ أو ما يدخل بيته فقط ؟ فقال إن قصدي بيميني هذا أني لا أدخل بيته فأفتيناه إنه إذا كان الأمركما ذكره فلا يقع عليه من فعله هذا طلاق ، وأن له

مراجعة زوجته من طلقته الثانية إذا كانت في العدة . أحببنا أن تكون إجابتنا له عن طريقكم حتى إذا كان في الأمر خلاف ما ذكر لنا تفيدونا . والسلام . ملحوظة : حيث ذكر بعد كتابة الجواب أن مطلقته قد خرجت من العدة أفتياه أن له الزواج عليها بعقد جديد كي لا يخفى .

(ص/ف ۱/۱۲۶ في ۱/۱۲۸۳)

(۲۰۰۶ - حلف ليسافرن وقصده . . .) من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عائض

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن طلاق تكلمت به حينا تنازعت أنت وأخوك فقلت له: طلاق على أن تقسم المال المشترك بيننا أو أسافر وقصدي من السفر أن أخي يشوف شغلي في الفلاحة ويتعب مثل تعبي وذكرت أنك سافرت من وقتها إلى المقاطعة الشرقية ولك الأن قريب الشهرين ، وتسأل عن حكم ذلك لأنك ما ترغب القسمة بينك وبين أخيك ؟ والجواب: إذا كان الحال كها ذكر ، وكان قصدك بقولك (أو أسافر) أن تسافر مثل هذا السفر لأجل تبين لأخيك مقدار شغلك وتعبك على الفلاحة ، وكانت هذه المدة كافية فيها قصدته ، فلا يقع الطلاق المذكور ؛ لأنك سافرت السفر الذي نويته ، والله أعلم .

مفتي البلاد السعودية (ص/ف ۱/۳۰۰۰ في ۱۳۸۰/۱۰/۲۹)

> (٤٠٠٧ - حلف إن قضت بنفسها فهي طالق ، وخرجت معه) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة الأخ المكرم زكريا مرشد

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا كتابكم المؤرخ المتضمن إستفتاء، عن المشكلة التي وقعت بينك وبسين زوجتك حينها ذهبت إلى السوق بنفسها ، وأنك قلت لها : والله والله والله طالقة طالقة إذا نزلت السوق مرة ثانية - ٢٣٤ -

تقضي بنفسك وما تكوني على ذمتي . وأنك لم تقصد بالتكرار وقوع الثلاث وإنها قصدت التأكيد وإفهامها لتعقل كلامك ، وتسأل عها اذا نزلت السوق برغبتك وبصحبتك أو صحبة شخص ينوب عنك . إلخ . .

والجواب: الحمد لله وحده. المفهوم من قولك: إذا نزلت السوق تقضي بنفسك. أنك تقصد منعها من الخروج وحدها تقضي بنفسها ؛ بخلاف ما إذا خرجت معك ومع من تأذن لها بالخروج معه ؛ فإذا كان هذه نيتك فلا بأس بخروجها معك إلى السوق أو مع من تأذن لها بالخروج معه ؛ لأنها حينئذ لا يصدق عليها أنها خرجت وحدها تقضي بنفسها. فإن خرجت تقضي بنفسها وقع عليها طلقة واحدة ولك مراجعتها ما دامت في العدة ، وإن خرجت من العدة فلا بد من عقد جديد. والسلام.

(ص/ف صورة)

(۲۰۰۸ ـ حلف ماتتصرف في بيته بعود كبريت وقصده . . .)

الحمد لله وحده . وبعد : فقد سألني عبد الرحمن بن محمد . . . عن ما وقع بينه وبين زوجته صبحية وذكر أنه سمع ثغاء العنز ؛ فسألها عن السبب فقالت : أرسلت أولادها لبيت عمك ، فغضب غضباً شديداً وقال : حرام على بالطلاق إذا عدت تتصرفي في بيتي بعود كبريت على غير سبب . ويسأل عن حكم ذلك .

فأفتيته بأن هذا راجع إلى نيته . فإذا كان يقصد أنها لا تتصرف إلا بإذنه أو لسبب معقول لا إشكال فيه فتصرفت بغير ما ذكر وقع عليها طلاقه وإلا فلا عم أن الطلاق المذكور رجعي لو وقع عليها جازله مراجعتها ما دامت في العدة . فإن خرجت من العدة فلابد بعقد جديد بشروطه وبرضاها . والله أعلم . قال ذلك الفقير إلى الله محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف مفتي الديار السعودية . وصلى الله على محمد وآله وسلم .

(ص/ف ۱/۲٦۰۰ في ۱/۲۸۷۸۱)

(٤٠٠٩ - حلف بالطلاق ما تدخل البيت . .) لدتن الراهيم إلى المكرم عبد الرحمن بن حسن بن . . .

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عبد الرحمن بن حسن بن المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عها وقع بينك وبين زوجتك حينها كان عندكم ضيوف وقلت لها على الطلاق بالثلاث ما تدخلين البيت . ثم خرجت المرأة من البيت ، واستغفرت أنت واسترجعت .

والجواب: يرجع في ذلك إلى نيتك وما قصدته في كلامك هذا. ثم إلى ما هيج اليمين وسببها ؛ فإن كان تقصد نفس البيت الذي كنت تسكنه حينذاك فلك نيتك ، وإلا فالأصل أنها متى دخلت البيت وقع عليها الطلاق المذكور. والله أعلم .

مفتي البلاد السعودية (ص/ف ۱/۲۸۹۸ في ۱/۲۸۹۱))

> (٤٠١٠ - كتب له أن زوجته تمشي بالرداء فطلقها) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم صالح بن محمد سلمه الله

> > السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصلنا كتابك المؤرخ ٢/٢٩ ١٣٨٣/ الذي تستفتي به عن طلاق صورته أن أخاك كتب لك عن زوجتك أنها تمشي بالرداء وذلك بناء على إخبار أخيها لغرض في نفسه عليها ، فغضبت غضباً شديداً ، وطلقتها بالثلاث في ١٣٨٢/٩/١٠ .

والجواب: إذا كان الحال كها ذكرته وثبت براءتها مما نسب إليها وكان من قصدك قصدك ونيتك أنها حيث كانت بهذه الصفة فهي طالق وإلا فليس من قصدك طلاقها. ففي مثل هذه الحال لا يقع الطلاق؛ نظراً لمهيج الطلاق ونية المطلق، فهو عبارة كإن قال: ما دامت فعلت هذه الأشياء فهي طالق. فإذا كان المخبر غير صادق وثبتت براءتها فلا يقع عليها الطلاق المذكور. والسلام. المخبر غير صادق وثبتت براءتها فلا يقع عليها الطلاق المذكور. والسلام.

(٤٠١١ - طلق من رأسها أنها ما تقيل إلا في بيت أهلها فأخرجها إلى غير بيتهم . .)

الحمد لله وحده . وبعد :

- 747 -

فقد سألني محمد عبد الله . . . عن طلاق أوقعه على زوجته ، فقال لها : لا تخرجي من الباب ، وإن خرجت فهو طلاقك . قال : وخرجت بعد هذا بغير رضاي ولكني راجعتها ، وبعد مدة أغضبتني فقلت لها طلاق من رأسك أنك ما تقيلي إلا في بيت أهلك . قال : فأخرجتها إلى بيت غير بيت أهلها ولكن فيه قرابة لها وتركتها عندهم حتى الآن ، ويستفتى عن حكم ذلك ؟

والجواب: الحمد لله . أما الطلاق الأول فقد وقع عليها بخروجها من الباب ، وهو طلاق رجعي ورجعته لها صحيحه . وأما الطلاق الأخير فهذا راجع إلى نيته ؛ فإن كان القصد إيصالها إلى بيت أهلها خاصة وقع الطلاق إذا كان لم يوصلها إلى أهلها . وإن كان القصد مجرد إخراجها من بيته إغاضة ونحوها فلا يقع شيء ؛ لأن المهيج لليمين إغضابها له وقصده بذلك إغاظتها بإخراجها عن بيته وقد فعل . قاله ممليه الفقير إلى الله محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف مفتي الديار السعودية . وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

(ص/ف ۱/۲۰۱۵ في ۱/۲۰۱۵)

(٢٠١٢ - حلف بالطلاق أن لا يكتب لأهلها رسالة هذه السنة . .) من محمد بن إبراهيم إلى سليهان أحمد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عها وقع بينك وبين زوجتك ، وذكرت أنه جاءك خبر وفاة أبيها من البلاد فكتمتها الخبر ، وكانت تكتب لأبيها رسائل وتطلب منك بعثها إليه وتلح عليك بذلك . فقلت لها : علي الطلاق منك لن أبعث أية رسالة إلى الأردن هذه السنة . وتقصد حتى الاجازة . وكان صدور الطلاق منك في ١٣٨٧/١٣٨١ وأجازتك تبدأ في شهر (١١) عام ١٣٨٧ ولكن والدك وأهلك تشوشوا من انقطاع رسائلك وقلقوا لذلك وأنت قلقت لقلقهم ، وتسأل عن حكم ذلك ، وهل يجوز أن توعز إلى غيرك ليكتب لهم رسالة يطمئنهم بها عن صحتك ؟

والجواب: الحمد لله . الظاهر مما هيج اليمين وسببها أنه لوكتب غيرك إلى أهلك لا يقع طلاقك ، سواء كان ذلك بايعاز منك ، أو لا . وأيضاً فلو باشرت الكتّابة بنفسك لم يقع على زوجتك بهذا غير طلقة واحدة رجعية . وحينئذ

فيجوز لك مراجعتها مادامت في العدة . والله الموفق . والسلام . مفتي الديار السعودية (ص/ف ١/٥١٧ في ١٣٨٧/٢/١٨)

(٤٠١٣ ـ حلف بالطلاق ماتمسي في داره ، فذهبت الى دار أهلها . .) من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي ظهران الجنوب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى إطلاعنا على استرشادك الموجه إلينا موجب خطابكم رقم وتاريخ بخصوص طلاق صالح بن سالم وأنه حضر لديكم وقرر أنه سبق أن قال لزوجته إثر نزاع بينها وبين ابنته : أنت مطلقة بالثلاث إنك ما تحسين فيها . أي في داري . وأن الزوجة منذ سمعت الطلاق ذهبت إلى دار أهلها ، ولا تزال لديهم حتى الآن . إلى آخر ما ذكرتم وتسترشدون هل يقع عليه طلاق في حال رجوع زوجته إلى داره ؟

ونشعركم أنه يلزم إحضار المطلق سؤ اله عما يقصد بقوله: ما تمسين فيها. هل هو يقصد تلك الليلة فقط ، أم أنه يقصد إبعادها عن بيته دائماً ؟ فإن كان الأول فلا يقع عليها طلاق برجوعها إلى بيته حيث أن الليلة المقصودة مضت ولم تمس فيها.

أما إذا كان الثناني فيقع عليها الطلاق بالثلاث إذا رجعت إلى بيته . وبالله التوفيق . والسلام .

مفتي الديار السعودية

(ص/ف ٥٦ / ١/٤٥ في ١/٤٨٧)

(٤٠١٤ ـ قوله : أن لا يأكل لحما . س : - القديد داخل في جنس اللحم ؟ جـ : - نعم داخل في عموم الدسم بكل حال . (تقرير)

> (**٤٠١٥ - قوله** : - أن لا يلبس ثوباً . س : - إذا لبس السلاح هل يحنث ؟

ج: - المتبادر أنه لا يحنث ، إنها يقال له تجوز .

(تقریر)

(٤٠١٦ - قوله : من يمتنع بيمينه .

ويمكن أن يدخل الصديق في هذا . ويمكن أن يستثنى من القرابة من بينهم الشحناء فإن الشيطان أحرص على القرابة . حلف عليه بالطلاق أن لا يدخل دار عمرو هذا القريب معروف في الأمثلة أنه لا يقصد ما ينفعه فالظاهر أن حكمه حكم الأجنبي ، وهذا الذي يظهر لي إعتباراً بالعلة ، ولم أره في كلام الأصحاب .

(تقرير)

(٤٠١٧ علف أن لا يروح بها إلا بعد شهر ورواح بها قبله ناسيا) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة الأستاذ المكرم محمد بن المحترم المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن المسائل الآتية :

« المسألة الأولى » : رجل قال لزوجته : إذا دعوت على ابنتك إغاضة لي فأنت طالق ، فعادت إلى الدعاء على ابنتها . ولكنها تقول وتقسم على ما تقول أنها لم تقصد إغاضته بالدعاء ، وإنها تريد تأديب البنت ، وأن هذا شيء يجري على لسانها لأنها اعتادته من دون تعمد .

والجواب: الحمد لله. إذا كان كلام الزوج معلقاً على قصد إغاضته بالدعاء على البنت وقالت الزوجة إنها لم تقصد إغاضته ودللت به فهي مصدقة ، والقول قولها ؛ لأن هذا شيء متعلق بنيتها وقصدها وهي أعلم بذلك .

« المسألة الثانية »: قال لها على إثر نزاع بينها وبين والده: على الطلاق ما أروح بك لأهلك إلا بعد شهر. فنسي وراح بها إلى أهلها قبل الشهر، فهل تطلق بذلك ؟

والجواب : هذا من الحلف بالطلاق ، والمشهور أنه إذا فعل المحلوف عليه

ناسياً أو جاهلًا يحنث في طلاق وعتاق فقط ؛ بخلاف اليمين بالله فلا يحنث فيها . والقول الآخر أن الحِكم واحد فلا يحنث في الطلاق والعتاق كما لا يحنث في اليمين بالله ، ويستدل له بقوله تعالى : ﴿ رَبُّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِيْنَا أَوْ أَخْطَأْنًا) (١) وهذا الصواب ، وهو اختيار الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية وغيره .

« المسألة الثالثة » : جرت بينهم أمور ما أوجب أن الزوج يوكل والد زوجته على طلاقها ، ولكن والد الزوجة رفض الوكالة ، ثم أبطل الزوج الوكالة ؛ فهل تبطل الوكالة ؟

والجواب : نعم تبطل ؛ لأن الوكالة عقد جائز فإذا فسخها الزوج قبل أن يطلق الوكيل انفسخت ولم يكن للوكيل أن يطلقها بعد هذا .

« المسألة الرابعة » : إذا كان الزوج في الصورة الأنفة الذكر ظن أنها قد طلقت بذهاب إلى أهلها فراجعها بناء على ظنه . فإذا قلتم إنها لا تطلق بها ذكر هل تكون مراجعته لها تدل على أن الطلاق قد وقع عليها ؟

والجـواب : كلا ، ولا تؤثر مراجعتها على الأمر الواقع شيء ؛ لأن هذا بمجرد ظن تصوره وهو بخلاف الخقيقة . والله الموفق . والسلام .

(ص/ف ۱/۷٤۷ في ۱/۳۸۹/۳/۸)

(باب النذر)

(١٨٠ ٤ - س : - إذا قال : نذر . بهذا اللفظ فقط ؟

جـ : ـ هو من صيغ النذر .

(تقرير)

(٤٠١٩ - س : - إذا قال : نذرين ؟

هذا يكون نذرين ، كما إذا قال : طالق طلقتين . فمن يجعلها طلقتين وإن كانت بكلمة واحدة فهذا مثله .

(تقریر)

(١) سورة البقرة - آية ٢٨٦

(۲۰ ٪ ٤ - ثم ماجنسه واجب بأصل الشرع فهو واجب عليه هند الأثمة الأربعة . أما ماليس جنسه واجبا بأصل الشرع فإن وجوبه عند الثلاثة . أما أبو حنيفة فلا يرى وجوبه ، والجمهور معهم الدليل « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيْعَ الله فَلْيُطِعْهُ » (١) فلا يرى وجوبه ، والجمهور معهم الدليل « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيْعَ الله فَلْيُطِعْهُ » (١)

(٤٠٢١ - إذا نذر أن يذبح شاة فله أن يذبح عجلًا) « المسألة الرابعة » : رجل تصدق لله أن يذبح شاة فهل يجوز له أن يذبح عنها عجلا ؟

والجواب: يظهر أن المقصود بكلمة « تصدق » بمعنى نذر . وعليه فإذا كان العجل مما تجوز التضحية به بأن كان له سنتان فأكثر فلا بأس بذلك ، وإلا فلا يجوز ذبحه عن الشاة المنذور ذبحها . وبالله التوفيق . والسلام عليكم . مفتي الديار السعودية

(ص/ف ۱/۳۲۰۹ في ۲/۷/۹۸۹)

(٤٠٢٢ ـ الأفضل أن النذر الذي ليس بطاعة ولا معصية يكفر عنه) (تقرير)

(٤٠٢٣ - نذر ما لا يملك)

وأما الرجل الناذر فإن نذره منعقد ، وعليه كفارته ، وهي كفارة يمين : إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ؛ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، كما في آية المائدة ، ولحديث « لا نَذْرَ في مَعْصِيةِ الله وَلا فِيمًا لا يَمْلِكُهُ الْعَبْدُ » رواه مسلم وفيه عن عائشة مرفوعاً « لا نَذْرَ في مَعْصِيةٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي ، وروى نحو هذا عن ابن مسعود وابن عباس وعمران بن حصين وسمرة بن جندب رضي الله عنهم ، وبه قال الشوري وأبو حنيفة وأصحابه ، وقد نص عليه الامام أحمد رحمه الله ، وهو المشهور من المذهب . والسلام عليكم .

(ص/ف ۱۲۰۲ فی ۱۲۰۷۸)

⁽١) أخرجه البخاري وأحمد وأصحاب السنن

(٤٠٢٤ - نذر إن نجح في الامتحان . .) من محمد بن إبراهيم إلى المكرم سعد بن سعيد بن مبارك القحطاني سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

بالاشارة إلى كتابك الذي تسأل فيه عن مسألة وهي : يوجد لديك ضعف بسيط في الدراسة ونذرت بأنه عند فوزك بالنجاح أن تدفع من كل راتب مدة سنة كاملة خسين ريالا ، ويوجد لديك أخوال وهما في حالة المساعدة ، ويوجد لدى أحدهما مبلغ مائة وخسين ريالا والثاني مائة ريال ؛ فهل يجوز أن تدفع المبلغ المنوه عنه لهما مقابل أشهر معلومات من هذه السنة ؟

والجواب : إن كنت معتاداً صلتها فلا يجوز أن تدفع لهما ما ذكرته ؛ لأنك إذا دفعته يكون وقاية للمعتاد . وإن لم يكن هناك عادة فلا يظهر لنا مانع يمنع من دفع هذا المبلغ وهو مائتان وخمسون ريالا لهما ، ويكون ذلك من أصل الواجب عليك بسبب النذر . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية (ص/ف ١/٣٧٩٩ في ١/٣٨/١٢/١٩)

> (٤٠٢٥ - نذر أن شفي أن يترك الدخان ثم عاد) من محمد بن إبراهيم إلى المكرم نافع

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى اطلاعنا عل استفتائك الموجه إلينا منك بخصوص ذكرك أن أحد أبنائك مرض مرضاً خطيراً فنذرت لله نذراً إن شفاه الله أن تجوز من شرب المدخان ، وأن ابنك شفي فجزت من شربه أربعة أيام ، ثم عدت إليه للأسباب التي ذكرتها . وتسأل ماذا يترتب عليك ؟

ونفيدك أنه يترتب عليك أمران: أحدهما - الاثم بشربك الدخان؛ لأنه محرم باتفاق علماء التحقيق عن ذلك، ومن المناسب أن نزودك برسائل صدرت في حكمه لتكون من أمره على بينة وبرهان، ولتقوم الحجة عليك وعلى أمثالك بصدده، ولعل الله أن يهديك ويرزقك العظة والعبرة والارتداع.

الثاني: أنك بعودتك إلى الدخان بعد تركك إياه تعتبر حانثاً في نذرك ، يلزمك لذلك الحنث كفارة يمين: إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدبر، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ؛ فإن لم تجد فصيام ثلاثة أيام متتابعة . وبالله التوفيق والسلام عليكم .

مفتي البلاد السعودية

(٢٠٢٦ - الامتناع عن الأشياء بالايبان والنذور مكروه) من محمد بن إبراهيم إلى المكرم سليبان العبد الرحمن العيوني سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن رجل نذر أن يترك شرب الدخان ، ثم قال : علي صيام يومين عن كل سيجارة أشربها بعد نذري هذا . وبعد هذا عاد إلى شرب الدخان وشربه أياماً كثيرة لا يحصى مقدار السيجارة التي شربها ، ثم تاب حال كتابة الاستفتاء وتوقف عن التدخين ، ويسأل عن حكم نذره .

والجواب: الحمد لله . هذا مصداق الحديث الشريف « إنَّ النَّذْرَ لاَ يَأْتِيْ بِخَيْرٍ » والامتناع عن الأشياء بالايهان والنذور أمر مكروه شرعاً . وأنت مادمت قد امتنعت عن التدخين حال كتابة الاستفتاء فيجب عليك شرعاً الاستمرار على ترك التدخين ، وإذا استمريت على ذلك فالمخرج من هذه الورطة التي رميت نفسك بها أمر سهل ويسير على من يسره الله عليه . فاثبت على الامتناع ، واكتب لنا بعد هذا ونفتيك إن شاء الله بالحكم الشرعي . والله الموفق .

مفتي البلاد السعودية (ص/ف ۱/۷۹۶ في ۱/۳۸٦/۳/۱۳)

(٤٠٢٧ - س : - إذا كان الانسان عارفاً من نفسه أنه لا يصوم هذا الشهر تطوعاً أو هذا اليوم إلا بنذر فهل ينذر ويصوم ؟

جـ : - يترك لا ينذر ، ويصوم . - ٣٠٣ ـ

(۲۸ ° ٤ - نذر ذبيحة فهل له التصدق بثمنها) من محمد بن إبراهيم إلى المكرم فياح بن هاجد

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على الاستفتاء الموجه إلينا منك عن « ثلاث مسائل » : إحداها : ذكرك أن رجلًا نذر أن يطبخ ذبيحة وعندما أراد الوفاء بنذره رأى أن يتصدق بثمنها ، وتسأل هل يجوز له ذلك ؟

ونفيدك أنه يلزمه الوفاء بنذره حيث أنه نذر طاعة ولا يجوز له العدول عنه إلى غيره مما هو مفضول عليه ؛ إذ النسك فيه مزية أفضلية على الصدقة ، قال عليه عائشة رضي الله عنها : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيْعَ الله فَلْيُطِعْهُ » (١) . قال عليه عائشة رضي الله عنها : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيْعَ الله فَلْيُطِعْهُ » (١) . قال عليه عائشة رضي الله عنها : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيْعَ الله فَلْيُطِعْهُ » (١) . (ص/ف ١٣٨٤/٨) عداد (١٣٨٤/٨)

(٤٠٢٩ - قوله : إلا إذا نذر الصدقة بهاله كله .

ولعل المخرج بهذا القيد هو من لا يكون بقي له ما يقوم بكفايته وكفاية من يمونه لا من فضل عقار ونحوه ولا كفاية من كسبه كونه ينفق الجميع وليس عنده قوة ولا عقار يربع عليه فإنه لا يسن له التصدق بهاله كله ، وإنها يسن إذا كان مثل الصديق فمثلاً من كان كذلك فإنه يكفيه إذا اقتصر على الثلث ولا يلزمه الزائد لقصة كعب ، وكذلك أبو لبابة فلا يلزمه إلا في قدر الثلث ، مع خلاف في هذه المسألة الأخيرة .

(٤٠٣٠ - عجز عن الوفاء بنذره)

أما العاجز عن الوفاء بها نذره عجزاً لا يرجى زواله فعليه كفارة يمين لا غير الم العاجز عن الوفاء بها نذره عجزاً لا يرجى زواله فعليه كفارة يمين لا غير الم البخاري ومسلم عن عقبة بن عامر رضي الله عنه ، أنه قال : « نَذَرَتُ أَخْتِيْ أَنْ تَمْشِي إلَى بَيْتِ الله حَافِيَةً فَامَرتني أَسْتَفْتِيْ لَهَا رَسُولَ الله بَيْقَ فاستَفْتَيْتُه . فقال : لِتَمْشِي وَلْتَرْكَبْ » وقال ابن عباس رضي الله عنها : من نذر فاستَفتَيْتُه . فقارته كفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً يطيقه فليف لله بها نذر . والسلام عليكم ورحمة الله .

مفتي الديار السعودية س/ف ١/٢٨٤٠ في ١/٢٨٤٩)

⁽١) رواه البخاري والامام أحمد وتقدم

(٤٠٣١ - نذرت ثلاثة أيام من كل شهر ، ثم لم تستطع بعض الأشهر . .) من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عمر بن إسهاعيل المبيريك سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على استفتائك الموجه إلينا منك بخصوص ذكرك أن امرأة نذرت أن شفي إبنها أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام وقد شفي ابنها ، وتسأل إذا لم تستطع ذلك بعض الأشهر أو نفست في رمضان فهل تقضي عنها الأيام التي عجزت عن صيامها ؟

ونفيدك أن هذا النذر من نذور الطاعة ، وقد ثبت عنه على أنه قال : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيْعَ الله فَلْيُطِعْهُ » (١) وقد أشاد الله تعالى بمن وفى بنذره فقال تعالى : (يُوفِّونَ بِالنَّذْرِ ويَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرا) (٢) فيتعين عليها الوفاء بنذرها . وإذا صارت بعض الأشهر في حال لا تستطيع معها الصيام فتبقى الثلاثة الأيام من كل شهر دين عليها تقضيها إذا استطاعت قضاءها . وبالله التوفيق . والسلام عليكم . مفتى البلاد السعودية

(ص/ف ۱/٦٨ في ١/٦٨)

(٤٠٣٢ – فتوى مماثلة)

الحمد لله وحده . وبعد :

فقد سئلت عن امرأة نذرت أن شفاها الله أن تذبح ناقتين جميعاً بوقت واحد فشفاها الله ، وهي الآن فقيرة لا تستطيع الوفاء بنذرها .

والجواب : الحمد لله . هذا من نذر التبرر المعلق على شفائها . وحيث شفاها الله فيلزمها الوفاء بنذرها ؛ لحديث « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيْعَ الله فَلْيُطِعْهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله فَلْ يَعْصِهُ » (٣) فإن كانت فقيرة فتبقى الناقتان في ذمتها نذر أنْ يَعْصِي الله من فضله ، ثم يلزمها الوفاء بالنذر كدين الآدمي . والله أعلم قاله ممليه الفقير إلى الله تعالى محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

مفتي البلاد السعودية (ص/ف ١/١٥٠٦ في ١/٦٧٤/٦/٧)

⁽۱) رواه البخاري –

⁽٣) سورة الأعراف - أية ٣٠



(كتاب القضاء)

فتاوي ورسائل في وجوب تحكيم « الشريعة الاسلامية » وتحريم تحكيم ، القوانين الوضعية » واختصاص « ديوان المظالم »

(٣٣ - ٤ - الحكومة السعودية لم تحكم بقانون وضعى مطلقا)

من محمد بن ابراهيم الى سعادة وكيل وزارة الخارجية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابكم رقم ٣/٢٧٥٨/٢/١/٣ وتأريخ ٨٦/٣/٢ ومشفوعه خطاب سفارة جلالة الملك في القاهرة بخصوص استفسار محكمة عابدين للأحوال الشخصية عن حكم القانون السعودى فيها يتعلق بنفقة الصغار . ونرغب منكم إشعار هذه المحكمة أن الحكومة السعودية أيدها الله بتوفيقه ورعايته لا تحتكم الى قانون وضعي مطلقا ، وأنها محاكمها قائمة على بتوفيقه ورعايته لا تحتكم الى قانون وضعي مطلقا ، وأنها محاكمها قائمة على تحكيم شريعة الله تعالى أوسنة رسوله على أو انعقد على القول به إجماع الأمة ، إذ التحاكم الى غير ماأنزل الله طريق الكفر والظلم والفسوق ، قال تعالى : (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِهَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)(١)(وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِهَا أَنْزَلَ الله فَلَا اللهُ فَالنَّلُ الله فَالنَّذِلُ الله فَالنَّلُ الله وَلاَ تَتَبِعُ أَهْوَاءهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ الله إلَيْكَ فَإِنْ تَولُوا فَاعْلَمْ أَنْهَا يُرِيْدُ الله أَن يُصِيْبَهُمْ بِبعض دُنُومِهم وإن كَثِيرا مِنَ الناس لَفَاسِقُونَ أَفَحُكُمَ الْجَاهِلِيَةِ أَن يَولُوا فَاعْلَمْ أَنْهَا يُرِيْدُ الله أَن يُصِيْبَهُمْ بِبعض دُنُومِهم وإن كَثِيرا مِنَ الناس لَفَاسِقُونَ أَفَحُكُمَ الْجَاهِلِيَةِ أَن يَولُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ الله حُكُماً لِقَوْم يُوقِنُون)(٤)

أما الاستفسار عن مايصدر عنه القضاء السعودى بالنسبة لنفقة الصغار فتجب نفقة الصغير على أبيه ، فان لم يكن له أب فعلى جده وإن علا ، فان لم يكن

⁽١) سورة الحائدة - آية ٤٤ (سورة المائدة - آية ٥٠ (٣) سورة المائدة يّة ٤٧ (٤) سورة المائدة يّة ٤٩ ، ٥٠

له جد فعلى من يرثه فى الجملة ، لقوله تعالى : (وَعَلَى ٱلوَارِثُ مِثْلُ ذَلِكَ)() اذا كانت فاضلة عن نفقة نفسه وامرأته وليس للصغير مال يستغنى به وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية (ص/ف ١/٣٤٦٠ في ١/٣٨٦/١١/٢١)

(٤٠٣٤ - رساله مماثلة)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير الى خطابكم رقم ٣/١٢٩٤/١٠/١/٣١ المؤرخ في ٨٣/٢/٣ هـ بهارفعته المفوضة السعودية بعمان بشأن الاستفسار الموجه من المحامى تحسين كمال من أن محاكم المملكة العربية السعودية لا تتقيد بقانون البينات الأردنى .

ونفيد سعادتكم ان محاكم هذه المملكة لا تتقيد بأي قانون وضعي ، وانها تسير في أحكامها وفق ماتأمر به الشريعة الاسلامية ، وأن شهادة الشهود من أقوى البينات التي يحكم بها القاضي مهها كان المدعى به. وإن أراد السائل توسعا في ذلك فعليه مراجعة أمهات الكتب المتداولة لدينا مثل «المغنى » لابن قدامة «وكشاف القناع» للبهوتى وغيرهما من كتب المذهب . هذا مالزم اشعاركم . .

رئيس القضاة (ص/ق ۱۲۸۳/۲/۱۷ في ۲/۱۲۸۳)

(۲۰۳۵ - وهو الذي يريده جلالة الملك ودستور دولته) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى مذكرتكم لنا برقم ١/٥١٨ وتأريخ ٢/٢/١٣٨١ ولاحقتها برقم

⁽١) سورة البفرة - آية ٢٢٣

1/111۷ وتأريخ ١/١/٢٨ عطفا على ماوردكم من سمو امير الرياض برقم ١/١١٧ وتأريخ ٨١/١/٢٠ المشفوع به صورة قرار مجلس الوزراء ومرفقه قرار الهيئة المشكلة للنظر في مشكلة الاراضى بالرياض ، وترغبون تعميدكم عما تتخذونه حيال ذلك .

وعليه نشعركم أن الذى يتعين على المحكمة هو النظر في كل قضية ترد إليها بالوجه الشرعى ، وهذا ولا بد هو الذى يريده جلالة الملك ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله ووفقه، وهو دستور دولته الذى يحرص دائها على التمسك به وعدم مناقضته أو الحكم بخلافه. والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۲۱۸ في ۱۰/۲/۱۸)

(۱۳۹۶ ع - وجوب امتثال أمر القاضى شرعا) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى المعاملة الواردة الينا رفق خطاب سموكم برقم ١٣٧٨/ وتأريخ ١٣٧٨/٧/٢٥ بشأن الهوشة الواقعة بين قبيلة غامد الزناد وبين بنى سهيم في عام ١٣٧٨ واسفرت عن مقتل اسهاعيل بن معيض واتهام طليس بن علي بقتله ، فقد جرى تأمل مادار في أوراق المعاملة ، وما أشار اليه امير القنفذة عطفا على كتابة قاضى العرضية من أن وكيل ورثة القتيل لم يذعن لما أصدره القاضى ولم يمتثل لما يقتضيه الحكم الشرعي ، واصراره على تنفيذ ما قسره فضيلة قاضى بلجسرشي أولا من الحكسم بالقصاص . وعليه فانسا نسرى ماياتي :

أولاً - أن يفهم الـوكيل ويفهم الورثة وعاقلتهم أيضا بواسطة مشائحهم وعرفائهم بأن حكم قاضى بالجرشي الأول لم تتوفر فيه الشروط اللازمة ، ولهذا رجع القاضي فأصبح لاغيا لا عمل عليه .

ثانياً - أن الأحكام الشرعية التي يصدرها القضاة يجب الامتثال لها شرعا ، وإذا لم يمتثلوا فهم مخطئون وعاصون ويستحقون مايترتب على فعلهم هذا من العقوبة .

ثالثاً – إذا أصروا على هذا فان لولي الأمر أن يؤدبهم بها تقتضيه المصلحة عن الافتيات عن الأحكام ، وأن يجرى بحقهم ماتعمله المحاكم هناك مع شطب دعواهم ولا تسمع إلا بأمر جديد من المراجع . وفي هذه الحالة إن خيف منهم اعتداء فيحبس منهم من يكفى حتى يقيموا كفلاء بعدم التعدي ويذعنون للحكم الشرعى . والله يحفظكم .

(ص/ف ۷۳۷ في ۱۳/۸/۸۲)

(٤٠٣٧ - النظر في جميع الدعاوى الى المحاكم الشرعية)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى نائب رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فاجابة لخطاب سموكم المرفق رقم ١١١٦٦ وتأريخ ٨٧/٦/١٩ على هذه الأوراق الخاصة بقضية صالح الحصان ضد وزارة الصحة التي نظر فيها فضيلة الشيخ محمد بن الأمير ، المتضمن رغبة سموكم في تنبيه رئيس المحكمة الكبرى بعدم التعرض لمثل هذه الأمور مستقبلا وبصورة عامة .

ولا يخفى حفظكم الله ووفقكم أن المتعين شرعا أن يكون النظر في جميع الدعاوي من قبل المحاكم الشرعية ؛ ولهذا لم نروجها شرعيا لصرف النظر في بعض الدعاوى إلى غير المحاكم الشرعية . والله يتولاكم .

رئيس القضاة

(ص/ف ۱/۳۲۹۸ في ۱/۳۸۷/۱۰/۸)

(۴۰۳۸ - والقضايا التجارية الى القضاة الشرعين) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى أمير الرياص سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد .

فبـالاشــارة الى خطــابكـم رقم ٤٩٢٨ وتأريــخ ١٣٧٥/٤/١١ المرفق به الأوراق الخاصة بموضوع تأسيس غرفة تجارية بالرياض .

نفيدكم انه جرى درس النظام المرفق ، ولاحظنا عليه ملاحظات أهمها

الفقرة د - من المادة ٣ ، التي نصها : أن تكون الغرفة مرجعًا لحل الخلافات التجارية بين المتنازعين من التجارسواءكان المدعى عليه مسجلا أو غيرمسجل. وقد انتهى الينا نسخة عنوانها « نظام المحكمة التجارية للمملكة العربية السعودية » المطبوع بمطبعة الحكومة بمكة عام ١٣٦٩ للمرة الثانية ، ودرسنا قريبا نصفها فوجدنا مافيها نظها وضعية قانونية لا شرعية ، فتحققنا بذلك أنه حيث كانت تلك الغرفة هي المرجع عند النزاع أنه سيكون فيها محكمة ، وأن الحكام غير شرعين ، بل نظاميون قانونيون ، ولا ريب أن هذه مصادمة لما بعث . الله به رسول ه ﷺ من الشرع الذي هو وحده المتعين للحكم به بين الناس والمستضاء منه عقائدهم وعباداتهم ومعرفة حلالهم من حرامهم وفصل النزاع عند مايحصل التنازع . واعتبار شي من القوانين للحكم بها ولو في اقل قليل لا شك أنه عدم رضا بحكم الله ورسوله ، ونسبة حكم الله ورسوله إلى النقص وعدم القيام بالكفاية في حل النزاع وايصال الحقوق الى اربابها وحكم القوانين الى الكمال وكفاية الناس في حل مشاكلهم ، واعتقاد هذا كفر ناقل عن الملة ، والأمر كبير مهم وليس من الأمور الاجتهادية . وتحكيم الشرع وحده دون كل ماسواه شقيق عبادة الله وحده دون ماسواه ؛ إذ مضمون الشهادتين أن يكون الله هو المعبود وحده لا شريك له ، وأن يكون رسوله ﷺ هو المتبع المحكم ماجاء به فقط . ولا جردت سيوف الجهاد إلا من أجل ذلك والقيام به فعلا وتركا وتحكيها عند النزاع . فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيْهَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثم لاَيجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيْماً)(١)(يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا أَطِيْعُوا اللهَ وَاطِيْعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيْ الأمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازِعْتُم فِي شَيء فَرُدُوهُ إلى الله وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُومِنُونَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِر ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا). (٢) وولي أمر المسلمين أيده الله بالحق لا يعدل بحكم الله ورسوله حكم أي من الناس ولا أي قانون لو كان في ذلك ماكان ، بل هو حرب القوانين ، ومؤيد شويعة سيد المرسلين .

وإنها بينت هذا البيان مجرد جواب عن سواءل كها هو الواجب علينا ، ونصح لله ورسوله وأئمة المسلمين ، ونحافة أن يزج بنا الشيطان في حزب الحكام بالقوانين ، ومن فشا فيهم التجافي عن الدين ، والسير خلف المغضوب عليهم

⁽١) سورة النساء _ آية ٦٥ (٢) سورة النساء - آية ٥٩

والضالين ، وجهلة الامم المشركين .

ومن السهل اليسير جدا وصول التجار الى نمو تجارتهم وتوفيرها عليهم بالطرق الشرعية ، فان الرسول عليه ما من خير للناس في معاشهم ومعادهم إلا وقد جاءبه .

نعم حضر الرسول على ومنع مايراه عباد المادة فلاحهم ونجاحهم وهو في الحقيقة خسارهم وسبب دمارهم دنيا وأخرى ومحق مكاسبهم ، كما قال سبحانه وتعالى في حق أهل الربا (يمحق الله الربا ويربي الصدقات) (١). ومما يدخل فيها جاء به على اعتبار العرف والعادة لا على وجه يخالف صريح الشرع .

وحينئذ يتعين أن ترد غرفة التجار الى القضاة الشرعين الذين لديهم بسطة في العلم يتوصلون بها الى معرفة الأمور العرفية ، واعتبار المصالح التجارية ، على وجه يضمن السير على ضوء الشريعة المحمدية .

ومن احتاج من هؤلاء القضاة إلى التنبيه على مثل هذه الأمور أمكن أن ينبهوا على هذا الأصل ، وأن يجمع لهم فيه من النصوص الشرعية وأقوال أهل العلم في اعتبار العرف والعادة وذكم كثير من أمثلة ذلك وإيضاح أشياء قد يضن أنها عرفية والامر فيها بخلاف ذلك مايكفى ويشفى في هذا المقام إن شاء الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ص/ف ۲۱۱ في ۲۸/۸/۱۰)

(٤٠٣٩ - حول نظام الغرفة التجارية المعدل)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي الموقر وفقه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى خطابكم رقم ٣٤١٨/٥/١٢ وتأريخ ١٣٧٥/٨/٢ بشأن « نظام الغرفة التجارية » وماجرى فيه من تعديل ، فأفيدكم بها يلي :

(١) أن اسم حكم وحاكم في فض النزاع والخصومات في الحقوق والأموال ونحوها لا يسوغ منحه لأي شخص مهما بلغ من الحنكة والتجارب والمرانة في الأمور إلا لشخص استضاء بنور الشرع المحمدي ، وعرف مايفصل به النزاع من الشريعة المحمدية ، وصار لديه من الفقه الشرعي والنفسي مايعرف به الواقع والحكمة ، وتطبيق الحكم على الواقع .

⁽١) سورة البقرة . آية ٢٧٦

لا أن العقل البشري مهما بلغ لا يستقل بالهداية ، ولا يركن إليه في الحصول على السعادة ولا يكتفى به في سلوك طريق النجاة بدون الاستضاءة بنور الشرع المحمدي ، إذ لو كان العقل كافيا ومستقلا في الوصول إلى الحق وسلوك الطريق السوي لم يعد حاجة إلى ارسال رسول أو إنزال كتاب . إن الأمة التي زعمت ذلك نبذت كتاب الله وراء ظهرها ، وخرجت من فرق الأمة المحمدية كما هو معروف عن «الجهمية » وأضرابهم

"" لا يخفى أن الحكام من البادية وغيرهم من قبل البعثة وفي أزمنة الفترات لديهم من العقول الراجحة والتجارب الطويلة والحنكة التامة ومعرفة الأحوال والواقع ماكان داعيا إلى الالتفات حولهم والرضا باحكامهم - ومع ذلك جاء الشرع بالتنفير والزجر بأبلغ عبارات الزجر عنهم ، وتسمية أولئك الحكام باقبح الأسهاء واسمجها ، فسهاهم «طواغيت » « وشركاء » (أمْ لَهُمْ شُركاء شَرَعُوا لَهُمْ من الدَّيْنِ مَالمٌ يَاذَنْ بِهِ الله)(١) (وَمَنْ لَمْ يُحُكُمْ بِهَا أَنْزَلَ الله فَاوْلَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ) (٢)(المَّ تَرَ إلى الله الذَيْنَ أَوْتُوا نَصِيباً مَنَ الْكِتَابِ يُوْمِنُونَ بِالجِبْتِ والطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلْذِيْنَ كَفَرُوا هَوْلاء أهْدَى مِنَ الذِيْنَ آمَنُوا سبيلا) . (٣)

(٤) أن الصلح له حدود معروفة فليس كل صلح جائزا ، بل الصلح ينقسم إلى صلح عادل وصلح جائر ولا يمكن معرفة ذلك إلا لعالم بالشريعة بصير بأحكامها، ولذا قال رسول الله على «ألصَّلْحُ جَائِزٌ بين المُسْلِمِين إلا صُلْحاً أَحَلُ حَرَاماً أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا » .

(٥) أن الشرع الشريف تام واف بالمقصود ، كافى في فصل النزاع ، بعبارة شافية ، مقنعة معقولة ، وافية بتحصيل المصالح ، إذ المشرع هو أرحم الراحمين ، وأحكم الحاكمين ، وهو أعلم بمصلحة عباده وما ينفعهم ويضرهم ، ولم يكل التشريع إلى أحد فهو المشرع ، ورسوله المبلغ .

ثم أي قضية استعصت ولم يُوجد في الشرع حلها ؟ . . كلا والله ، إن الشرع لواف كاف تام جاء بأكمل النظم وأرقاها .

ثم في الفقه الاسلامي المستنبط من الكتاب والسنة مابه مندوحة عن نظم الرمان وقوانين بني الانسان .

⁽١) سورة الشورى - آية ٢١ (٢) سورة المائدة - آية ٤٤ (٣) سورة النساء - آية ٥١ (٤) رواه الترمذي

لذا نرى لزاما إحالة كل نزاع الى المحاكم الشرعية ، فهى التى من حقها أن تقوم بفض النزاع وفصل الخصومات واعطاء كل ذى حق حقه بالطرق الشرعية والنظم العالية السهاوية . وهذه الطريقة الناجحة ، المنجية الكافية ، المقنعة المرضية لكل مسلم .

ثم إن هذه الطريقة هي الطريقة التي سلكها المسلمون من لندن زمن الرسالة ، ونجحوا بها غاية النجاح ، وبلغوا مقصودهم ووصلوا الى هدفهم ، وفتحوا بها القلوب والأوطان ، والتفت حولهم الأمم ، ورضوا بهم حكاما وصاروا مضرب المثل في العدالة والانصاف .

أما ماعداها فهى عرضة للانتقاد وعدم القناعة وسخط الجمهور وسوء السمعة وتشنيع الأعداء ، ولها عاقبة سيئة وخيمة ، بل هي كفيلة بفض المجتمع الاسلامى وتفكيكه وسبب للشغب والفوضى والارتباك (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ الله لَوَجَدُوْا فِيْهِ اخْتِلاَفًا كثيرا)(١) بل هدده وسيلة إلى إعطاء رتبة الحكم لكل انسان ، واعطائه الفرصة للخروج على الحكم وعدم القناعة به ، كما أن الحاكم يحكم برأيه وماهداه إليه عقله ، فكل انسان يستطيع ذلك ويرى نفسه أهلا فا وأنه غير ملزم بنحاتة فكر غيره وسفالة ذهنه . والله يحفظكم . (ص/ف ٤٦٠ في ٥/٩/٥٧٥)

(٤٠٤٠ ـ وجوب إلغاء الغرفة التجارية ولو كان التحكيم اليها اختياريا) من محمد بن ابرهيم الى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابكم رقم ١٢/٥/٥٠ وتأريخ المراه المرفق به الأوراق الخاصة بنظام «الغرفة التجارية » كما جرى الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم ٧٤ في ٢/٧/٥٧٠ حول ماكتبناه بهذا الخصوص .

ونشعركم أن الأمر الذي نعتقده ويدين الله به سائر علماء المسلمين وكافة أهل الدين أنه لا عدول لهم ولا لحكومتهم ولالسائر المسلمين عن التمسك بها

⁽١) سورة النساء - آية ٨٢

قررناه أولاً من وجوب وتعين إلغاء الغرفة التجارية ، كوجوب الغاء المحكمة التجارية التي قد وفق الله ملك المسلمين لالغائها ، فها – أعني الغرفة التجارية والمحكمة التجارية – أخوان: أحدهما مبدئي لرفض السنة والقرآن بالنسبة إلى الحكم بين التجار فيها يتنازعون فيه . والثاني غاية لما دسه الشيطان وزينه من أحكام الافرنج ومن تلقى عنهم ومن أعجبته مساعيهم في خدمة المادة والتشمير عن الساعد في توفيرها صورة سواء أوافق ذلك الشرع أم خالفه .

وإن كانوا يخدعون عباد المادة والذين لا مبالاة لهم بسلوك الجادة بجعل تحكيمها والرجوع اليها اختياريا لا إجباريا ، ولعمر الله لقد جاء صاحب هذه الكلمة شيئاً فريا ، متى كان التخير في التحكيم الى المتحاكمين وأن لهم تحكيم من اتفقوا على تحكيمه من حاكم شرعي وغير شرعي . أوليس الله يقول: (فَلاَ وَرَبُّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيْيَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ)الآية (١) فان الضمير وهو الوارد في قوله: (يحكموك)المراد به المتخاصمون ، فليس الأمر اليهم في ذلك ، بل لا يسوغ لهم ابداً أن يرجعوا عند التنازع وينتهوا عند التخاصم إلا إلى الشرع المحمدي – والتحاكم اليه وهو التحاكم الى حملته الحاكمين به . وماأشبه هذه الكلمة السيئة المتضمنة ماتقدم بها قد اشتهر قديها عند بعض رؤساء القانونين من تخييرهم الخصمين عند مايرفعان الشكاية إليهم من قوله : تريد الشرع الشريف ، أو القانون المنيف ؟ ماأشبه الليلة بالبارحة ؟؟ .

فان لم يكنها او تكنه فانه أخوها سقته أمها من لبانها

أما يوقظنا ما أوقع الله بالحكومات التي استحسنت القوانين من إبادة خضراهم ، والعقوبات التي جعلت بقاء مامعهم من الدين الاسلامي شذر مذر واسها الاحقيقة ، كها جعلت دولاتهم كذلك : عوقبوا على تحكيمهم غير الشرع في بعض أمورهم حتى انتهت الأحوال بهم الى أن لاحكم بينهم في كل شيء إلا القوانين الملفقة من قوانين «جانكيز خان » وغيره من رؤوس الدول الأخرى كالروس والانجليز وسائر الدول الكفرية ، والطوائف البعيدة عن الأصول والنصوص الشرعية .

ولا يظن أن في الشرع المحمدي أي شيء من حرج ، لا في محللاته ولا في محرماته ، ولا في حكمه وأحكامه ومعاملاته ، كما قال تعالى : (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ

⁽١)سورة النساء - آية ه٦

في الدّين مِنْ حَرَج) الآية (١) بل هو البسر كل البسر، والأمر الذي لا استقامة للمسلمين ولا فلاح لهم إلا بتحكيمه. نعم لا يتفق ابدا مع أغراض المبطلين الشخصية وارباب الهلع في اقتناص المادة بشتى الطرق الجائرة الظالمة، وليس يسر الدين أنه يتفق مع أهل الارادات الكفرية والاعتقادات الالحادية، والمعاملات الربوية، والحيل المحرمة الردية، وحاشاه أن يتفق مع أعراض هؤلاء، إنها يتفق مع العدل وإرادة مريدي حقوقهم لا مطمع لهم في حقوق وأموال سواهم ؛ فالشرع حفظ الحقوق كائنة ما كانت لأربابها وحماها، وطهرها عن مايريد أهل الجشع والظلم من ضم غيرها إليها.

ثم متى كانت المحاكم الشرعية معرضة عن الصلح العادل الذى لا يحرم حلالا ولا يحل حراما ، بل فيها يصدر عن حكام الشريعة من فصل الخصومات قسم كبير مستنده الصلح الشرعى العادل .

ومن المعلوم أن من دار في خلده شيء من الغلط ثم استقر ، أواستهالته الشهوة إلى مالا يحل وعاود ذلك واستمر، يقوى ذلك في اعتقاده حتى تعود الشهوة شبهة ، والغلط في اعتقاده صوابا ، فيبقى منافحا عن غلطه ، وعن الشبهة التي نشأت عن شهوته ، وبهذا اصطاد الشيطان أكثر الخلق ، وأمرً في مذاقهم الفاسد حلاوة طعم الشرع والحق .

وأي شي، عند المسلمين سوى أصل دينهم وهو شهادة أن لااله الا الله ، وأن محمد ارسول الله ؟ مع مايثمره ويتفرع عليه علماً واعتقادا وعملاً وبراءة مما يناقض ذلك ؟ فعلى المسلمين تأمل جملتي أصل الدين وما تقتضيه الأولى (شهادة أن لا إله إلا الله » من إفراد الله بالعبادة ، وما تقتضيه الثانية « شهادة أن محمداً رسول الله » من أفراد الرسول بين بالمتابعة وتحكيم ماجاء به والحكم بمقتضاه في القليل والكثير والنقير والقطمير، على الكبير والصغير، والمأمور والأمير. والله يحفظكم . والسلام .

(ص/ف ۷۳۹ في ۱۱/۱٥/۱۲/۱۸)

(۲۰ ؛ ۱ ، وجوب تحكيم شريعة الله ، وحكم من حكم بغيرها)

من محمد بن ابراهيم وعبد العزيز الشثري وعبد اللطيف بن ابراهيم ، وعمر ابن حسن ، وعبد الله بن عقيل ،

⁽١) سورة الحج - آية ٧٨

وعبد العزيز بن رشيد ، وعبداللطيف بن محمد ، ومحمد بن عودة ومحمد بن مهيزع - الى من يراه من المسلمين ، سلك الله بنا وبهم سبيل عباده المؤمنين ، وأعاذنا وإياهم من طريق المغضوب عليهم والضالين ، آمين .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد: فالموجب لهذا هو نصيحتكم ، ووصيتكم بتقوى الله ، وتوغيبكم فيها ينفعكم في الدنيا والآخرة ، وتحذيركم مما يضركم في الدنيا والآخرة ، عملا بقول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقُوى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الاثم وَالعدوان وَاتَقُوا الله إن الله شَدِيدُ العِقاب) (١) وقوله عز وجل (بسم الله الرحم الرحيم : والعصر إن الانسان لَفِي خُسْو إلا اللَّينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصالحات وتواد وا بالحق وتواصوا بالصبر) فأمر سبحانه بالتعاون على البر والتقوى ، وحذر من التعاون على الاثم والعدوان ، وتوعد من خالف ذلك بشديد العقاب ، واخبر عزوجل في هذه السورة القصيرة العظيمة أن الناس : الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر . فمن اكتمل هذه الصفات الأربع الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر . فمن اكتمل هذه الصفات الأربع فهو من الفائزين بالربح الكامل والسعادة الأبدية والعزة والنجاة في الدنيا والآخرة ، ومن فاته شيء من هذه الصفات فات من الربح بقدر مافاته منها ، وأصابه من الغبن والفساد بقدر مامعه من التقصير والغفلة والاعراض عن ما يجب عليه .

فاتقوا الله عباد الله وتخلقوا بأخلاق الرابحين ، وتواصوا بها بينكم واحذروا صفات الخاسرين وأعمال المفسدين وتعاونوا على تركها وتحذير الناس منها تفوزوا بالنجاة والسلامة والعاقبة الحميدة ، وقد قال النبي عَلَيْمُ «ألدَّيْنُ النَّصِيْحَةُ الدَّيْنُ النَّصِيْحَةُ . قيل : لمن يارسول الله ؟ قال له ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم »(٢)

فمن أهم الأمور التي يجب فيها التناصح والتواصى تعظيم كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام ، والتمسك بهما ودعوة الناس الى ذلك في جميع الأحوال ، لأنه لا سعادة للعباد ولاهداية ولا نجاة في الدنيا والآخرة الا بتعظيم كتاب الله وسنة نبيه الأمين على العقادا وقولا وعملا ، والاستقامة على ذلك

⁽١)سورة المائدة - آية ٢ (٢)رواه مسلم

والصبر عليه حتى الوفاة؛ لأن الله سبحانه أمر عباده بطاعته وطاعة رسوله وعلق كل خير بذلك وتهدد من عصى الله ورسوله بانواع العذاب والخزي في الدنيا والآخسرة ، قسال الله تعالى :

(قُلْ أَطِيْعُوا الله وَاطِيْعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلُّوا فَإِنَّهَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلُ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلُتُمْ وَإِنْ تُطِيْعُوهُ مَهْ مَدُوهُ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَ الْبَلاَغُ الْمِينُ)(١) وقال تعالى : (وَهَذَا كِتَابُ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكُ فَاتَبِعُوهُ وَاتَقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (٢) وقال تعالى : (فَلْيَحْذَرِ كِتَابُ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكُ فَاتَبِعُوهُ وَاتَقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (٢) وقال تعالى : (وَلَيْ فَاللَّهُ وَمَنْ يُظِعِ الله وَرَسُولُهُ يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِيْ مِنْ تَحْبَهَا وَحِل : (تِلْكَ حُدُودُ الله وَمَنْ يُظِعِ الله وَرَسُولُهُ يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِيْ مِنْ تَحْبَهَا اللهُ وَرَسُولُهُ وَيَعْفِي الله وَرَسُولُهُ وَيَعْفِي مِنْ عَنْهَا وَلَهُ عَذَابِ مُهِينٌ)(٤) ففي هذه الآيات المحكمات الأمر يُدْخِلُهُ نَاراً خَالِداْ فِيْهَا وَلَهُ عذاب مُهِينٌ)(٤) ففي هذه الآيات المحكمات الأمر بطاعة الله ورسوله ، والحث على اتباع كتابه ، وتعليق الهداية والرحمة ودخول الجنات بطاعة الله واتباع كتابه العظيم ، وتعليق الفتنة والعذاب المهين بمعصية الجنات بطاعة الله واتباع كتابه العظيم ، وتعليق الفتنة والعذاب المهين بمعصية الله والرسول ، فاحذروا ايها المسلمون ماحذركم الله منه ، وبادروا الى ماأمركم الله والرسول ، فاحذروا ايها المسلمون ماحذركم الله منه ، وبادروا الى ماأمركم الله والأخرة .

ومن أعظم طاعة الله ورسوله عليه الصلاة والسلام اتحاكم الى شريعته والرضا بحكمها ، والتواصي بذلك والحذر كل الحذر بما خالفها ، عملا بقول الله عزوجل : (فَلا وَرَبُكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيْمَا شَجْرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فَيْ أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيْمًا)(٥) اقسم الله سبحانه في هذه الاية الكريمة أن العباد لا يؤمنون حتى يحكموا الرسول على فيها شجر بينهم ، وينقادوا لحكمه راغبين مسلمين من غير كراهية ولا حرج ، وهذا يعم مشاكل الدين والدنيا ، فهو على هو الذي يحكم فيها بنفسه في حياته وبسنته بعد وفاته ، ولا إيمان لمن أعرض عن ذلك أو لم يرض به . وقال تعالى : (وَمَا اخْتَلَفُتُم فِيهُ اختلفوا ، فه هذه الدار وذلك بها أوحى الى رسوله عن من القرآن والسنة ، وفي يوم فيه في هذه الدار وذلك بها أوحى الى رسوله عن من القرآن والسنة ، وفي يوم القيامة يحكم بين الناس بنفسه عزوجل . وقال تعالى : (يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا القيامة يحكم بين الناس بنفسه عزوجل . وقال تعالى : (يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا القيامة يحكم بين الناس بنفسه عزوجل . وقال تعالى : (يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا

⁽١)سورة النور - آية٥٤(٢)سورة الأنعام - آية٥٥(٣)سورة النور آية٦٣(٤)سورة النساء-آية١٤،١٤

⁽٥)سورة النساء - آية ٦٠ (٦) سورة الشوري - آية ١٠

أطِيْعُوا الله وَأَطِيْعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيُّ الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُم فِي شَيءٍ. فَرُدُّوهُ إِلَى الله وَالرسُول إِن كُنْتُمْ تُؤمِنُونَ بالله وَاليَوْمَ الآخِر ذَلِكَ حير وأحسن تَأْويْلا)(١) يأمر الله سبحانه في هذه الآية بطاعته وطاعة رسوله ﷺ ، لأن في ذلك خير الدنيا والآخرة ، وعز الدنيا والآخرة ، والنجاة من عذاب الله يوم القيامة ، ويأمر بطاعة أولى الأمر عطفا على طاعة الرسول عليه من غير أن يعيد العامل ؛ لأن أولى الأمر إنها تجب طاعتهم فيها هو طاعة لله ولرسوله. وأما ما كان معصية لله ورسوله فلا تجوز طاعة أحد من الناس فيه كائنا ماكان ، لقول النبي ﷺ : «أَنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَّعْرُوف » وقال على « لا طَاعَة لِلمْخْلُوق في مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ » ثم أمر الله سبحانه عباده ان يردوا ماتنازعوا فيه إلى الله ورسوله ، فقال تعالى : (فان تنــازعتم في شي، فردوه الى الله والــرسول) والرد الى الله هو الرد إلى كتابه الكريم ، والرد الى الرسول هو الرد إليه في حياته عليه الصلاة والسلام والى سنته بعد وفاته ، ثم قال سبحانه وتعالى : (ذلك خير وأحسن تأويلا) يرشد عباده إلى أن رد مشاكلهم كلها الى الله والرسول خير لهم وأحسن عاقبة في العاجل والأجل. فانتبهوا رحمكم الله ، واعتصموا بكتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام تفوزا بالحياة الطيبة والسعادة الأبدية ، كما قال الله سبحانه : (من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ماكانوا يعملون)(٢).

وإن من أقبح السيئات وأعظم المنكرات التحاكم الى غير شريعة الله من القوانين الوضعية ، والنظم البشرية ، وعادات الاسلاف والأجداد التي قد وقع فيها الكثير من الناس اليوم وارتضاها بدلا من شريعة الله التي بعث بها رسوله محمدا علي ، ولاريب أن ذلك من أعظم النفاق ، وسن أكبر شعائر الكفر والظلم والفسوق وأحكام الجاهلية التي أبطلها القرآن وحذر عنها الرسول الكفر والظلم والفسوق وأحكام الجاهلية التي أبطلها القرآن وحذر عنها الرسول مَن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَر إلَى اللَّه يُن يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْ الله وَمُريدُ وَمَا أَنْ لِللهَ وَمُل الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلاً لا بَعِيْدًا وَإِذَ قِيْلَ لَهُمْ تَعَالُوا إلى مَا أَنْ لَله وَإلى السَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلاً لا بَعِيْدًا وَإِذَ قِيْلَ لَهُمْ تَعَالُوا إلَى مَا أَنْزَلَ الله وَإلَى السَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلاً لا بَعِيْدًا وَإِذَ قِيْلَ لَهُمْ تَعَالُوا إلَى مَا أَنْزَلَ الله وَإلَى السَّرُول بالله وَإلَى الرسُول رَأَيْتَ المُنافِقينُ يَصدُونَ عَنْكَ صُدُودًا) (٣) وقال تعالى : « وَأَنِ أَحْكُمَ الرسُول رَأَيْتَ المُنافِقينُ يَصدُونَ عَنْكَ صُدُودًا) (٣) وقال تعالى : « وَأَنِ أَحْكُمَ الرسُول رَأَيْتَ المُنافِقينُ يَصدُونَ عَنْكَ صُدُودًا) (٣) وقال تعالى : « وَأَنِ أَحْكُمَ اللهُ وَالْعِلْمُ اللهُ وَالْعَلْمُ وَالْعِلْمُ اللهُ وَالْعَلْمُ اللهُ وَالْعَلْمُ اللهُ وَالِي السَّوْلُ وَاللهُ اللهُ وَالْمُ اللهُ وَالْمُ اللهُ وَالِي الطافُونِ وَقَالَ تعالَى : « وَأَنِ أَحْكُمُ اللهُ وَالِي المُنْ اللهُ وَالْمُ اللهُ اللهُ وَالْمُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَالْمُ اللهُ وَالْمُ اللهُ وَالْمُ اللهُ وَالْمُ اللهُ وَالْمُ اللهُ الْمُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَالْمُ اللهُ اللهُ وَالْمُ اللهُ ال

⁽١) سورة النساء - آية ٥٩ (٢) سورة النحل - آية ٩٧ (٣) سورة النساء - آية ٦٠ ، ٦٠

بَيْنَهُمْ بِيَا أَنْزَلَ الله وَلاَ تَتَّبِعُ أَهُواءهُمْ وَاحْذَرْهُم أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضٍ مَا أَنْزَلَ الله إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلُّواْ فَاعْلَمْ أَنْهَا يُرِيْدُ الله أَنْ يُصِبِهُمْ بِبَعْضٍ ذُنُوْبِهِمْ وَإِنَ كَثِيْراً مِنَ النَّاسِ لَفَاسَقُوْنَ . أَفَحُكُمَ الجاهِلِيَّة يَبغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ الله حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوْقِنُونَ ﴾ (١) وقال عز وجل : (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَــا أَنْسَزَلَ الله فأولئك لهُـــمْ الكَافِرُونَ) (٢) (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ الظَالِمُونَ)(٣) (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنَـزَلَ الله فَأَوْلَئِكَ هُمْ الفاسِقُونَ) (٤) وهذا تحذير شديد من الله سبحانه لجميع العباد من الاعراض عن كتابه وسنة رسوله ﷺ والتحاكم إلى غيرهما ، وحكم صريح من الرب عزوجل على من حكم بغير شريعته بأنه كافر وظالم وفاسق ومتخلق بأخلاق المنافقين وأهل الجاهلية. فأحذروا أيها المسلمون ماحـــذركم الله منــه ، وحكموا شريعته في كل شيء ، واحذروا ماخالفها ، وتواصوا بذلك فيها بينكم وعادوا وابغضوا من اعرض عن شريعة الله أو تنقصها أو استهزأ بها أو سهل في التحاكم الى غيرها ، لتفوزوا بكرامة الله وتسلموا من عقاب الله ، وتؤدوا بذلك ماأوجب الله عليكم من موالاة أوليائه الحاكمين بشريعته الراضين بكتابه وسنة رسوله عليه ، ومعاداة أعدائه الراغبين عن شريعته المعرضين عن كتابه وسنة رسوله ﷺ. والله المسئول أن يهدينا واياكم صراطه المستقيم ، وأن يعيذنا واياكم من مشابهة الكفار والمنافقين ، وأن ينصر دينه ويخذل أعداءه إنه على كل شيء قدير. وصلى الله على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم تسليها كثيرا الى يوم الدين . حرر في ١٣٨٠/١١/١٢.

(ص/ف ۷۳۹ في ۱۹/۱۱/۱۳۷۵). (۴۶۲۲ - استنكار هيئة فض المنازعات).

من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم سعادة وكيل وزارة الخارجية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير الى صورة خطابكم الموجه إلى معالى وزير التجارة والصناعة حول الوضع النظامي لهيئة فض المنازعات .

ونفيدكم أنه لا علم لنا عن هذه الهيئة ، ولا نقر التحاكم إلا إلى المحاكم (١) سورة المائدة - آبة ٤٤ (١) سورة المائدة - آبة ٥٤ (٤) سورة المائدة - آبة ٥٤ (٤) سورة المائدة - آبة

الشرعية؛ لقيامها بالحكم بين الناس بمقتضى الكتاب والسنة ، وهذا هو الذى يضمن مصالح المسلمين في دينهم ودنياهم . أما التحاكم إلى الجهات غير الشرعية فهو الحكم بغير ماأنزل الله ، وحاشا لحكومة دستورها كتاب الله وسنة رسوله أن تقر مثل هذا . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۲۰٦۷ في ۱/۲۰٦۷)

(٢٠٤٣ - وإحالة قضايا السينها والدخان ونحوهما اليها) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير الى التعميم المعطى لنا صورة منه برقم ٩٨٣٢ وتأريخ ١٨/٨/ ٨٦ المعطوف على الأمر السامى رقم ١٦٤٥٨ في ١٦٤٨ المتضمن الموافقة على اقتراحكم إحالة قضايا السينما والدخان والراديوهات والمسجلات والاسطوانات والة الطرب وما أشبه ذلك إلى « هيئة فض المنازعات التجارية » وتكليفها بالنظر فيها ، وذلك بحجة ان المحاكم تجد غضاضة في النظر في هذه القضايا واشباهها .

ونشعر سموكم سلمكم الله أننا اخرنا التعميم بموجبه من أجل عدم اقتناعنا بها جاء فيه ، واعتقادنا بأنه لايسوغ شرعا تعميم مثل هذا ؛ لأن الواجب شرعا هو تحكيم الشرع المطهر في جميع مايحصل فيه التنازع ، طاعة لله سبحانه في قوله : (فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِيْ شَيْء فَرُدُّوهُ إِلَى الله وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بالله وَاليَّومِ الآخر)(١) وقوله تعالى : (فَلا وَرَبَّكَ لا يُؤْمِنُونَ حتَّى يُحَمُّوكَ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ)(٢) وطاعة لرسوله ﷺ في قوله : «لا يُؤْمِنُ أحَدُكُمْ حتَّى يَكُونَ هَواه تَبعاً لِمَا إِنْ كُنتُ به ،)(٣) والمحاكم ليس عليها غضاضة في نظر أي قضية يتقدم فيها متنازعان، وتقرر فيها ما يلزم ، فتبطل الباطل وتحق الحق ، فالمحرم يقال فيه يحرم ، ويوضح حكم الشرع فيه . والحلال يقال فيه حلال ، ولو ترتب على شيء من هذه الأحكام إتلاف بعض المحرمات فان ذلك هو عين الخير والمصلحة ،

⁽١) سورة النساء - آية ٥٩ (٢) سورة النساء آية ٦٥

حتى ولو انضر من هو تحت يده ، لأن مرتكب المحرم مستحق للتعزير ، ومن أنواعه إتلاف ما تحت يده من الأشياء التي لاحرمة لها . ودستور هذه الدولة بحمد الله هو تحكيم الشرع في كل دقيق وجليل . واسناد النظر في بعض القضايا لغير المحاكم الشرعية ولغير من هو أهل للتحكيم شرعا مخالف لهذا الدستور السهاوي وهذا الذي فيه المغضاضة حقا على المحاكم وعلى الشرع المذي يحكمون به ؛ لأن فيه عزلاً للشرع عن التحاكم اليه في مثل هذه القضايا . وجلالة الملك وسموكم حفظكم الله من أحرص الناس على حماية الشرع ونصرته وإلزام الناس بالتحاكم اليه . وفقكم الله وجعلكم من انصار الحق ، ودعاة الهدى مابقيتم . . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ١/٢٢٠٦ في ١/٢٢٠٦)

(٤٠٤٤ - الأعضاء القانونيون مع الشرعين فيها)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم معالى وزير التجارة والصناعة وفقه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فلقد تلقيت خطاب معاليكم رقم ٦٧٤/م. وتأريخ ١٣٨٨/١٠/١٧ حول ما سميتموه « بهيئات المصالحات والفصل في الخلافات التي تنشأ عن تطبيق الأنظمة التجارية التي تصدر بها مراسيم وأوامر سامية » وفهمت جميع ماشرحتموه ، وخاصة ما يتعلق بالأعضاء الذين عينوا من أهل الخبرة مع الأعضاء الشرعيين ، وإيراد معاليكم أمثلة من المشاكل التي تعالجها الهيئات المشار اليها عن طريق المصالحة والفصل فيها ، وأن مايقومون به لا يتعارض بحال من الأحوال مع مقتضيات الشريعة الاسلامية السمحاء . الخ .

وإنني أشكر معاليكم على هذا التوضيح ، إلا أن الذي استنكرته واستنكره كل مسلم وكتبت لجلالة الملك حفظه الله فيه وكلمته شفهيا عدة مرات بشأنه هو تخصيص أعضاء قانونيين بجانب الأعضاء الشرعيين في هذه الهيئة كها ينص عليه التبليغ الذى أرسل إلى الأعضاء وتعيين الأعضاء القانونيين مع الشرعيين معناه الاشتراك في الأحكام التي يصدرونها باسم المصالحة وتوقيعها من قبل الشرعيين والقانونيين معا ، وهذا بلا شك يجعل هذه الأحكام خاضعة

لآراء هوء لاء القانونيين كما أنها خاضعة لآراء الشرعيين ، وهذا فيه تسوية بين الشرع والقوانين الوضعية ، وفتح باب لتحكيم القوانين الوضعية واستبدال الشريعة الاسلامية السمحاء بها ، وهذا مايأباه إمام المسلمين حفظه الله ويأباه كل مسلم صادق في اسلامه ، لانه بحكم غير الشريعة بين الناس معناه الكفر والخروج من الاسلام والعياذ بالله .

وأما تسمية هؤلاء القانونيين « بأهل الخبرة » أو نعتهم بأنهم « مستشارون » فهذا لا يغير من الأمر شيئا. والواجب هو تشكيل هذه الهيئة من الرجال الشرعيين الذين يحكمون بين الناس بشرع الله ، وينفذون ما أمر الله به ورسوله من الحكم بين الناس بالحق والعدل ، المتمثلين في هذه الشريعة السمحاء الكفيلة بمصالح الناس وفوزهم ونجاتهم . فالقانون ورجاله لا يجوز بحال من الأحوال أن يحكموا بين الناس ، لأنهم إذا حكموا في أمر فسيحكمون بها تقتضيه القوانين الوضعية المخالفة لدين الله وشرعه ، لأنهم لايحسنون سواه ، وما يصدر منهم من الأحكام التي توافق الحكم الشرعي فهو إنها جاء عن طريق الصدفه ، وعن غير قصد للأمر الشرعي .

وليعلم أن للصلح شروطا منها رضا الطرفين به ، ومنها ان لا يخالف الشريعة الاسلامية فإذا خالفها فهو باطل ، والقضاة الشرعيون لديهم المعرفة الكاملة في ذلك . والله الهادى إلى سواء السبيل . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . مفتى الديار السعودية

(ص/ف ۱/۳۳۲۸ في ۱/۳۸۸/۱۰)

(٥٤٠٥ - نظام العمل والعمال غير شرعى)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى نائب رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فاجابة لخطاب سموكم المرفق رقم ٥٨٠٨ وتأريخ ٨٧/٣/١٧ على هذه الأوراق الخاصة بتظلم عبدالوهاب بن على القحطاني من الزراعة بدفع دية الخطأ لورثة المتوفى موسى النهيان ، في حين ان وزارة المواصلات دفعت لورثته تعويضا قدره سبعة وعشرين الف ريال استنادا لنظام العمل والعمال . وما

ذكرتم من أنه من الأجدى أن لاتدفع الوزارة أي تعويض قبل الاطلاع على تقرير الشرطة والحادث وعلى الحكم الشرعي الصادر في القضية ، وطلبكم الاطلاع على المعاملة وموافاتكم برأينا في الموضوع .

نفيدكم بأن ماصدر في القضية من المحكمة الشرعية هو المعتبر . اما ما سلم من وزارة المواصلات استنادا إلى نظام العمل والعمال فالنظام المشار اليه قانوني وغير شرعي ، ولا يجوز إقراره أو تأييد مابني عليه مطلقه . والله يحفظ كم والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ١٥٣٦ في ١٣٨٧/٤/٢٧)

(٤٠٤٦ - فتوى في الموضوع)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقـد اطلعنـا على خطـابكم المرفق رقم ١/٢٨١٢ في ٧٨/٨/١٢ حول المعاملات التي ترد للمحكمة من مكتب العمل والعمال .

والذى يتعين اتباعه في مثل هذا أن ما أحيل للمحكمة للبت فيه وإنهائه بالوجه الشرعي فعلى المحكمة النظر فيه لأنه من صميم عملها . أما إذا أحيلت المعاملة لانفاذ توجيه من مكتب العمل ثم تعاد إليه لينهيها بموجب تعليمات ونظم ما أنزل الله بها من سلطان فلا يسوغ للمحكمة الالتفات لمثل هذا التوجيه ، لان ذلك يعد من المحكمة موافقة بل مساعدة على التحاكم إلى غير ما أنزل الله ، فلملاحظة ماذكرنا وانفاذ موجبه . والله يحفظكم .

رئيس القضاة

(ص/ق ۳۱ في ۲۳/۱۰/۲۳)

(۱۹۶۷ - فتوی مماثلة أيضا) من محمد بن ابراهيم الى قاضى طريف السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد : فقد اطلعنا على المكاتبات التي دارت بينك وبين عبدالعزيز بن فراج ومنصور ابن نبقان ومن بعضها تحققنا غلطك وضعف ادراكك، وهو قولك: وهذاراجع للحكومة تحكم فيه من تشاء، مقصدي أنها تحكم فيه مديرالعمل والعمال. اه. كيف مثلك يرضى أن يكون التحاكم إلى غير المحاكم الشرعية فضلا عن أن تسعى في أن يكون التحاكم عند غيرها . المقصود بكل حال تنظر في دعواهم بالوجه الشرعي ، وإن أشكل عليك الحكم فادفعهم إلى رئيس محكمة عرعر، وارسل صورة ضبط القضية الذي عندك إليه . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۸۱۹ في ۲۱/۸/۸۲۱)

(١٠٤٨ عميم للقضاة في النظر في كل القضايا)

فضيلة المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد بلغنا أن بعض القضاة يرد بعض القضايا إلى مكتب العمل والعمال أو غيرها من الدوائر ، بحجة أن ذلك من اختصاص جهة معينة .

وغير خاف أن الشريعة الاسلامية كفيلة باصلاح أحوال البشرية في كل المجالات وجميع النواحى المادية وغيرها ، وفيها كفاية تامة لحل النزاع وفض الخصام وايضاح كل مشكل . وفي الاحالة الى تلك الجهات إقرار للقوانين الوضعية ، وموافقة على الانظمة المخالفة لقواعد الشريعة المطهرة ، واظهار للمحاكم بمظهر العجز والكسل ، وإعلان عن التنصل عن الواجبات ، والتهرب من المسئوليات . فاعتمدوا النظر في كل مايرد اليكم ، والحكم فيه بها يقتضيه الشرع الشريف ، واجتهدوا في انجازه واتقانه بكل ماتستطيعون ، واحذروا من رد أي قضية من أي جهة ، وما أشكل عليكم فاكتبوا لنا عنه . وفقنا الله واياكم الى مافيه الخير والصلاح .

رئيس القضاة

(٤٠٤٩ - ولا تخدم المحكمة هذا النظام)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى أمير منطقة الرياض - ٢٦٥ - حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابكم المرفق صورته رقم ١/١٤٤٥ وتأريخ ١/١٢٥ والأوراق المشفوعة به الخاصة بحادث انقلاب السيارة الونيت التي يقودها عبدالعزيز بن علي الصقيهي في طريق خريص . وقد جاء في خطاب سموكم الرغبة في تعميد قاضى المستعجلة الأولى بالنظر في تركيز المسئولية على السائس شرعا لكي تتمكنوا من الحكم عليه نظاما تحقيقا للعدالة .

ونشعر سموكم بأنه لا يسوغ الحكم بالنظام، كها لا يسوغ أن تتخذ المحكمة الشرعية خادمة لهذا النظام الذي اشرتم إليه ، لأن معنى ذلك أن المحكمة ليست أهلا للحكم ولا تصلح له وإنها تصلح للاثبات فقط ، وأن النظام هو الحاكم المهيمن ، والحكومة بحمد الله دستورها الذي تحكم به هو كتاب الله وسنة رسوله على ، وقد فتحت المحاكم الشرعية من أجل ذلك تحقيقا لقول الله تعالى : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَي ، فَرُدُّوهُ إِلَى الله والرَّسُول)(١) وما عدى ذلك فهو من حكم الجاهلية الذي قال الله تعالى فيه : (أفَحُكُمَ الجاهلية يَبْغُونَ وَمَن احْسَنُ مِنَ الله حُكُمًا لِقَوْم يُوقِنُونَ) . (٢) والله يتولاكم . . والسلام . وئيس القضاة

(ص/ق ۱/۱۰۵۳ في ۱/۱۳۸۵/۳/۱۹

(٤٠٥٠ - القضايا الحقوقية تحال الى المحاكم الشرعية)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى وزير الداخلية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة الينا رفق خطاب سموكم رقم (١٣١٣٦) وتأريخ ١٣٨٢/١٠/٨ المتعلقة بقضية المراة حليمة بنت.... مع اخصامها محمد بن احمد ورفاقه المشتملة على قرار المجلس الادارى بأبها رقم ١٠ وتأريخ ١٣٨٢/٢/١٥ وعلى خطاب فضيلة رئيس محكمة أبها رقم ٤٤٠٤ وتأريخ ٨٢/٨/٢٠ المتضمن أنه سبق أن أيدنا قرارا للمجلس الادارى بصدد قضية يجيى بن قطومة حيث أن رئيس المحكمة عضو فيه ، وأن تأييده

⁽١) سورة النساء _ آية ٥٩ (٢) سورة المائدة _ آية ٥٠

القرار يصبغه بالصبغة الشرعية . وبتتبع المعاملة وتأمل القرار الادارى الخاص بقضية المراة مع اخصامها المتضمن أنه مادام أن الصكوك الشرعية الخاصة بانتقال أرض مازن عن طريق البيع والشراء من صالحة الشريفية الى مالية أبها ومنها الى الحميدى الراجحى ، ومنه الى حليمة الحجازية ومحمد بن فائع لم تضمن ذكر شىء عن ذلك الباب اطلاقا الى آخره .

وبتأمله نفيد سموكم بهايلي :

أولاً: - إحيالة هذه المعاملة واشباهها من القضايا الحقوقية إلى المجلس الاداري في غير محله ؛ إذ أن جهة مثل هذه القضايا بالمحاكم الشرعية ، ولا شك أن اختصاص المجلس الادارى في الأحوال الادارية وما في معناها ، وليس من حقه تجاوز اختصاصه ، لا سيها في حقوق الناس ومعاملاتهم .

ثانياً: - بالرغم من تأييد رئيس المحكمة للقرار الخاص بحليمة واخصامها فانه غير مستوف الاجراءات الشرعية ؛ فليس فيه دعوى لحليمة ولا إجابة من أخصامها ، واذا ثبت أن الصكوك الخاصة بانتقال أرض مازن عن طريق البيع والشراء لم يتضمن ذكر شي، عن الباب مطلقا فهل هذا يكفي لصرف النظر عن دعواها ؟ وهل في القرار ما يشعر بأن حجتها على ملكيتها لفتحة الباب الصكوك المذكورة حتى يقال بأن الصكوك لم تتضمن ذكر شي، منها ؟

ثالثا: - ما ذكره فضيلة رئيس المحكمة بأنه سبق لنا أن أيدنا القرار الاداري للمجلس بخصوص قضية يحيى بن قطومة حيث أن اشتراك القاضى فيه صبغة شرعية ، وذكره أن هذا القرار الخاص لحليمة مع اخصامها مثل له غير ظاهر ، إذ أن يحيى قطومة يدعى أن الطريق موضوع الدعوى جزء من أرضه الذى يملكها بموجب حجة ، وبتطبيق الحجة ظهر ان الطريق خارج عنها ، فصرف النظر عن دعواه مستقيم كها ذكرنا . أما دعوى حليمة واخصامها فليس في القرار دعوى ولا إجابة ولا شيء مما يستلزمه نظرها شرعا . فنأمل من سموكم إحالة المعاملة إلى المحكمة لتتولى نظرها طبق مايقتضيه الوجه الشرعى . كها نأمل من سموكم التنبيه على المجلس الادارى بالتزام اختصاصه وأن لا يتجاوز الى ما لا يخصه . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

رئيس القضاة (ص/ق ١/٤٨٧ في ١/٤٨٧)

(١٠٥١ - والقضايا الجنائية)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى المكاتبة المرفقة المبنية على ما لاحظه فضيلة رئيس هيئة التمييز بالرياض حول عمل اللجنة الطبية من أنها تصدر قرارات بمثابة أحكام غير خاضعة للتمييز مع أن اعضاءها غير شرعيين ماعدى مندوب الرئاسة .

ونشعر جلالتكم حفظكم الله أنه بعد التأمل لما لا حظه فضيلته ظهر أن بقاء اللجنة المشار اليها على ما هي عليه غير مناسب « لأ مرين »:

١ - أن غالب اعضائها غير شرعيين .

٢ - أن تخصيص هذه القضايا التي تنظرها اللجنة بعدم الخضوع للتمييز
 أمر لا مبرر له ؛ لأن حقيقتها دعاوي جنائية في قضايا خاصة .

والذى نراه مبرئا للذمة وضهانا للمصلحة هو أن ينفرد مندوب رئاسة القضاة الشيخ محمد الجبير عضو هيئة التمييز حاليا باصدار القرارات النهائية بمقر اللجنة وحضور أعضائها ، إلا أن مهمة من عداه من أعضاء اللجنة معه تكون الاستعانة بآرائهم وخبراتهم العلمية بالشئون الطبية فقط ، ويبني قراراته على شهاداتهم بعد توفر المستلزمات الشرعية ، وتكون هذه القرارات كأي أحكام شرعية أخرى خاضعة للتمييز ، وفي هذا تحقيق للغاية المنشودة ، واستبعاد لمبدأ إصدار احكام من اناس غير شرعيين ، ولا شك أن جلالتكم حفظكم الله تحرصون على صيانة سياج الشرع الطهر وحفظ كيانه واستقلاله . أدام الله لكم العون والتسديد . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس القضاة (ص/ق ١/٢٠٧١ في ١/٢٠٧١)

> (۲۰۰۲ – ولا إلى هيئة زراعية . تعزير من طلب التحاكم إلى هيئة زراعية)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة الينا رفق خطاب سموكم رقم ٢٠٣ وتأريخ ٧٩/١/٩ حول تظلم عبدالمحسن القبلى من الحكم الصادر عليه من قاضى «العلا» في قضيته مع أحمد عبدالله موسى بشأن مجرى الماء في عين البحرية في العلا – المشتملة على خطاب قاضى العلا برقم ٨٦٤ وتأريخ البحرية في العلا – المشتملة على خطاب قاضى العلا برقم ٨٦٤ وتأريخ البحرية في العلا – المشتملة على عبدالله بن موسى ، ويطلب إحالة دعواه من المحكمة الى هيئة زراعية حسب القانون الجارى في البلاد .

بتتبع المعاملة وتأمل مرفقاتها نفيد سموكم أننا نستنكر مثل هذه الاجابة ، وكيف يعدل عن حكم الله ورسوله ، ويطلب التحاكم الى هيئات قانونية ما انزل الله بها من سلطان ، وقد قال الله تعالى في حق من يعدل عن حكم الله ورسوله : (أَمُ تَرَ إلى الَّذِيْنَ يَزْعُمُوْنَ أَنَّهُمْ آمَنُوْا بِمَا أَنْزِلَ إلَيْكَ وَمَا أَنْزِلَ مِنْ قَبِلِكَ يُرِيدُوْنَ أَن يَتَحَاكَمُوْا إلى الطَّاغُوْتِ وَقَدْ أَمِرُوا أَن يَكُفُرُواْ به وَيُرِيدُ الشيطان أَن يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بعيدا) (1) وأين هذا الراغب عن حكم الله ورسوله عن الأمر الكريم في قصة المتخاصمين أحدهما يطلب التحاكم الى الرسول والآخر يطلب التحاكم الى عمر رضي الله عنه يطلب التحاكم الى عمر رضي الله عنه ذكر له أحدهما القضية ، فقال للذي لم يرض برسول الله والله عنه أكذلك ؟ قال نعم . فضربه بالسيف فقتله .

فينبغى التحقيق من قضيته من قبل حاكمها الأول ، فان كانت في نظرها تحتاج الى خبرة أهل العرف فلا بأس من أخذ مالديهم والحكم فيها بها يقتضيه الوجه الشرعي . أما إذا كانت لاتحتاج شيئا من هذا والقاضى يستطيع أن يحكم فيها الحكم الشرعي مستقلا فينبغى تعزير هذا العادل عن الشرع الحنيف التعزير اللائق به والرادع من تحدثه نفسه بشيء من هذا، وارغامه على الانقياد للشرع . والله يحفظكم .

(ص/ف ۱۵۶ في ۱۳۷۹/۲/۱۲)

⁽١) سورة النساء ـ آية ٣٠

(٤٠٥٣ - ولا يلزم بقرار هيئة لا تظهر عليها الصبغة الشرعية) من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق حطاب مقام رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٢٠٥٧ وتأريخ ١٣٨٠/٥/٢٨ بشأن دعوى عبد الرحمن العبد العزيز العثمان ضد شركة الغاز الأهلية - المشتملة على ماصدر فيها من فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالدمام برقم ١/١٨٠ وتأريخ ٢٩/٣/٢٩ حول القضية .

وبتتبع المعاملة ومرفقاتها ودراسة القرار المشار إليه أعلاه المتضمن ادعاء عبدالرحمن العشهان على جمال توفيق النائب عن مدير شركة الغاز الأهلية بإعطائه مايوجبه له الشرع مقابل اتعابه في استخراج حقوق الشركة من سليهان العليان وشركائه ، واجابة جمال توفيق أن شركة الغاز لاتعترف للمذكور بحق ، وأن وكالته في المطالبة بها قام به لم تكن عمن يمثل شركة الغاز ، وأنه لم يقم بشيء ذي أهمية في الدعوى ،كها يتضمن القرار المذكور أنه بمطالعة أوراق المعاملة وما فيها من قرار الهيئة الملكية برقم ٦٦ في ١٣٧٩/٢١ المؤيد بالأمر السامي برقم ١٣٧٩/١ في ٢٤/٣/٢٧ بانفاذ موجب القرار ظهر بأن القضية منتهية بذلك ولم يكن فيها سوى تقدير الأجرة المستحقة لعبد الرحمن العثمان مقابل اتعابه لعدم رضا المذكور بها رأت الهيئة في قرارها المشار إليه من الزام الشركة بأن تدفع عشرة الاف ريال مقابل أتعابه نظير مباشرته للدعوى . إلى آخر ماذكره .

بمطالعة جميع أوراق المعاملة نفيد جلالتكم أن مشكلة القضية ليست في تقدير أتعاب عبدالرحمن العثمان ، وإنها الذي نقدمه لجلالتكم هو استنكار الالزام بقرار هيئة لاتظهر عليها الصبغة الشرعية . والذي ينبغى في المشاكل أيا كان نوعها أن تحال الى المحاكم الشرعية لتنظر فيها وتصدر غب ذلك قرارا شرعيا مستندا إلى أصول شرعيه مرعية ، وبذلك يحصل المقصود الشرعى من فصل النزاع وإيصال الحق إلى مستحقه .

ونفيـد جلالتكم أن ماقررته الهيئة المذكورة والزمت العمل به لا يتسنى لنا النظر فيه لعدم اعتباره شرعا .

ونعيد إلى جلالتكم أوراق المعاملة لاستثناف النظر في القضية حسبها يقتضيه الوجه الشرعي . والله يحفظكم .

ص/ف ۱۲۰۷ في ۸/۸/۸۳۱)

١٠٥٤ - الاحالة إلى جهة أخرى في التحقيق)
 من محمد بن ابراهيم الى أمير منطقة الرياض المحترم
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير الى المعاملة الدائرة بشأن قضية محمد عبدالله بوقس وزوجته ورفقائها ونشعر سموكم أنه جرى الاطلاع على خطاب فضيلة قاضى المستعجلة الاولى رقم ١٠١٣ في ٢٨/٤/٢٨ المتضمن أن المدعو متعب بن الاولى رقم ١٠١٣ في ٢٨/٤/٢٨ المتضمن أن المدعو متعب بن مكافحة المخدرات من أجل التحقيق معها وانتزاع الواقع منها . وحيث أن القرار الصادر من فضيلته برقم ٢٠١/١ وتأريخ ٢٣/٤/٢٨ لم يتضمن ثبوت إدانتها إلا أنه قد حامت حولها شبهة . . وعليه نشعر سموكم بأن مارآه القاضي من انتزاع الواقع منها بواسطة جهة أخرى غير المحكمة فهذا شيء غير المقاضي من انتزاع الواقع منها بواسطة جهة أخرى غير المحكمة فهذا شيء غير متعين ، وقد يطول وقته ، ولا أعرف له وجها في مثل هذه المسألة . والذي ينبغى في مثل هذه الحالة ان كان متعب بن ورفيقه ليس لها سوابق فيكتفى بتعزير كل منها عشر جلدات مع ماسبق لها من السجن ، وإن كانا من اصحاب السوابق والسلوك السيء فتعزير كل واحد منها بثلاثين جلدة وبطلق سراحها بعد ذلك ، وينفذ في حق رفقائها ماتقرر شرعا من قبل فضيلة قاضى المستعجلة . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۷۸/۱/۱۸ في ۱۸/۱۳۸٦/۲)(۱)

⁽١) وتقدم شملول أحكمام الشرع حتى للدخان ، وأن لا يعدل به عن المحاكم الشرعية في الفتوى رقم ١١٧٣ في ١٢٨٠/١١/٢٨ هـ . في (باب القطع في السرقة) وبيان حكمه مستوفى في (باب حد المسكر) .

(٥٥٥ - ولا يجعل للشيعة محكمة)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نعيد لكم المعاملة الواردة الينا منكم برقم ١٦٠٢/٤/١٦ وتأريخ ٧٧/٤/١٨ مختصة بطلب قاضى المحكمة الشيعية إجراء راتب شهري له وأجرة كاتب ومنصرفات وأوراق لمحكمته أسوة بالمحاكم الشرعية .

وأفيدكم أنه لا يجوز أن يجعل محكمة يحكم فيها بخلاف شريعة المسلمين ، ويجب أن يحكم على هؤلاء الشيعة بأحكام المسلمين ، ولا ينفردوا بمحكمة . والسلام عليكم .

(ص/م ۲/۷۵۷ في ۲/۷۷۷)

(٢٠٥٦ - اشتراك اللجان غير الشرعية مع القاضى)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ورئيس مجلس الوزراء

أيده الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى صورة خطاب جلالتكم المشفوعة الموجه لسمو وزير الداخلية برقم ٢٣٤٤٢ في ٢٣٤٤٢ المشفوع بها صورة من الحلول التي تقدم بها لجلالتكم سمو وزير الداخلية بالنيابه حول الاسس التي تتم بها ملكية الافراد للأراضى بمنطقة الباحة .

ونفيدكم حفظكم الله أنه بتأملها ظهر أنه قد تضمنت المادة (٣) إشراك لجان غير شرعية مع رئيس المحكمة فيها هو من صميم عمل المحكمة . ولا يخفى جلالتكم أن ماهو من اختصاص القاضى يعتبر إجراء شرعيا لا ينبغى أن يشترك فيه غير القضاة ، والمتعين هو أن تستقل المحكمة بنظر ماهو من اختصاصها ، لذلك فقد تعين علينا بيان ما أشرنا إليه لجلالتكم ، والله نسأل أن يحفظ جلالتكم وينصر بكم دينه وكتابه . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۲۲۹۳ في ۲۱/۲/۲۳۳۱) ۲۷۲ -

(٧٠٥٧ - يجب استقلال القضاء وحصانته)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة سعادة رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير الى جواب سعادتكم المرفق رقم ١٦٣٠٦ في ٨٦/٧/١٢ على خطابنا رقم ١٦٣٠٦ في ١/٢٢٦٣ على خطابنا رقم ١/٢٢٦٣ في ١/٢٢٦٣ على خطابنا رقم ١/٢٢٦٣ في ١/٢٢٦٣ على خطابنا وقد الداخلية حول الأسس التي تتم بها ملكية الأفراد للأراضى بمنطقة الباحة .

نوهتم في جوابكم السالف الذكر أنه بعرض ما جاء في خطابنا على جلالة الملك حفظه الله صدر أمر جلالته ونصه (بأن ماجاء بالمادة الثالثة القصد منه التحقيق والتثبت من الملكية ، ثم بعد ذلك تحال الى المحكمة . اه. .) وحيث كان نص المادة المشار اليها مايلي : (للتثبت من صحة ادعاء الافراد التملك والاحياء تشكل لجنة من كل من : مدير الشرطة ، ورئيس البلدية، ومدير مصلحة الطرق، لمراجعة المستندات، وادعاء الاحياء، وجميع كافة المعلومات: من شهادات ومستندات وخلافها ، ثم تراجع تلك المستندات والشهادات ويتم التأكد من صحتها بواسطة لجنة عليا تشكل من أمير الباحة ورئيس المحكمة الشرعية شخصيا ، وبعد تصديقها عليها يعتبر الملك ثابتا ، ويحق للفرد استصدار صك شرعي . اه. .) فاشتراك الأمير أو غيره مع القاضى في شي، يستدعى اصدار صك شرعي لا يسوغ ، ومشاركة غير القضاة ويشرعيين في أمور شرعية لا يترك للمحكمة أن تستقبل بنظر ما هو من اختصاصها . وجلالة الملك حفظه الله يحرص على استقلال القضاء وسلامته اختصاصها . وجلالة الملك حفظه الله يحرص على استقلال القضاء وسلامته ، لذلك نأمل العرص مرة أخرى عها نوهنا عنه لجلالته . والله يحفظكم .

(ص/ق ۱/۳۸۰۹ في ۱۲/۹/۲۲)

(٥٨ - التحاكم الى الشرع هو مضمون شهادة أن محمداً رسول الله) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقعد اطلعت على المعاملة الواردة منكم برقم ١٣٨٩٠ في ١٢/٢٨ الخاصة بدعوى غرماء شركة المقاولات والانشاء على ابراهيم بن مهنا ومحمد باييضان ، وجرى درس جميع ماصار فيها من الاجراءات فلم تر فيها مايبرى، الذمة ولا ما يصلح اعتباره بحال ، كما أنا لم نجد في جميع الأوراق مايفيد أنه قد سبق أن حضر الطرفان المتخاصمان لدى حاكم شرعي ضبط الدعوى والاجابة وسمع البينات وفصل النزاع بها يظهر له شرعا . والتحاكم إلى حكام الشرع الحاكمين بها يظهر لهم شرعا ضروري لاغناء للمسلمين عنه ، وهو دستور المسلمين ، وعقيدتهم ، كما أنه مضمون شهادة أن محمداً رسول الله ، وقد أكمل الله لنا الدين أصولا وفروعا ، وشرع في كتابه وعلى لسان رسوله على هو الخير كله ، وهو أحسن مآلا وعاقبة من غيره . فجميع ما تنازع فيه المسلمون غيب رده إلى الحاكمين بشرع الله ، كما قال سبحانه : (فَإِنْ تَنَازَعتُم فِيْ شَي عِب رده إلى الحاكمين بشرع الله ، كما قال سبحانه : (فَإِنْ تَنَازَعتُم فِيْ شَي عَب رده إلى الحاكمين بشرع الله ، كما قال سبحانه : (فَإِنْ تَنَازَعتُم فِيْ شَي عَب رده إلى الله وَالرَّسُول إنْ كُنتُمْ تُوْمِنُونَ بِالله وَاليَّوْم . الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَوْمِنُونَ بِالله وَالْيَوْم . الآخِر ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَوْمِنُونَ بِالله وَالْيَوْم . الآخِر ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَوْمِنُونَ بِالله . وَالْيَوْم . الآخِر ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ الله وَالْرَسُول إنْ كُنتُمْ تُوْمِنُونَ بِالله . وَالْيَوْم . الآخِر ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَوْمِنُونَ بِالله . وَالْيَوْم . الآخِر ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ الله وَالرَّسُول إنْ كُنتُمْ تُوْمِنُونَ بِالله . وَالْيَوْم . الآخِر ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَلُ الله وَالرَّسُول إنْ كُنتُمْ تُوْمِنُونَ بِالله . وَالْيَوْم . الله وَلُولُول الله وَلُول الله وَلُولُول إنْ كُنتُمْ تُورِه بِي الله وَلُولُول إنْ كُنتُمْ تُولُول بِي الله وَلُولُول إنْ كُنتُمْ وَلُولُول إنْ كُنتُهُ وَلُولُولُ الله وَلُولُولُ الله وَلُولُولُ الله وَلُولُ الله وَلُولُ الله وَلُولُولُ الله وَلُولُ الله وَلُولُولُ الله وَلُولُ الله وَلُولُ الله وَلُولُ الله وَل

وَلْآيجوز استبدال «الشريعة الالهية بالقوانين الوضعية » التي ماأنزل الله بها في سلطان ، وإسناد مثل هذه المشاكل إلى أهل القوانين من اسناد الأمر إلى في أهله ، لأنه من التحاكم الى الطاغوت الذى أمر الله بالكفر به في قوله : فير أهله ، لأنه من التحاكم الى الطاغوت الذى أمر الله بالكفر به في قوله : (أَمُّ تَرَ إلى الَّذِيْنَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِهَا أَنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيْدُونَ أَنْ يَتَحاكَمُوا إلى الطَّاعُوتِ وَقَدْ أَمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيْدُ الشَّيْطانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالاً بَعِيْدًا) (٢) وقد انكر الله على من أعرض عن التحاكم إلى شرعه وعدل الى القوانين والآراء التي لا مستند لها من الشريعة ، فقال : (أفَحُكُمَ الله الله القوانين فقل : (أفَحُكُمُ الله حُكْماً لِقَوْم يُوقِنَوْنَ) (٣) فمن حكم القوانين فقد عدل عن الحق إلى ضده .

ويناء على جميع ماتقدم فانه يتعين إحضار الطرفين في هذه الدعوى عند قاضي الظهران أو قاضي الخبر للنظر في الدعوى بالوجه الشرعي من غير

⁽١) سورة البنساء ـ يَّة ٥٩ (٢) سورة النساء ـ آية ٩٠ (٣) سورة المائدة ـ آية ٥٠

التفات إلى تأييد قاضى الدمام لقرار الغرفة التجارية ، وبذلك تبرؤ الذمة وينقطع النزاع ان شاء الله . والله يتولاكم . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۲۹ في ۲۰/۷/۷۲)

(٩ ه ٠ ٤ - الحث على التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله وموالات أولياء الله ومقاطعة أعدائه)

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن دعى بدعوته الى يوم الدين .

أما بعد : فاني أبعث بهذه الرسالة إلى كافة إخواننا المسلمين في «السنغال » حفظنا الله واياهم بالاسلام ، ومن علينا وعليهم بالتمسك بسنة سيد الأنام .

والباعث لهذه الرسالة هو التذكير بنعم الله ، وأجلها نعمة الاسلام التى ربطت بين قلوبنا فأصبحنا إخوة متحابين في الله ، كها قال الله تعالى : (وَأَذْكُرُوا يَعْمَةَ الله عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْها)(١) وهذه الرابطة الدينية أقوى الروابط وأعمقها ، وكل رابطة بالنسبة لها كلاشي ، والاسلام هو العروة الوثقى التي لا انفصام لها فبه اهتدى المهتدون ، واليه دعا الأنبياء والمرسلون إنَّ الدَّيْنَ عِنْدَ الله الاسلام) (٢) (وَمَنْ يَبْتَغ ِ غَيْرُ الأَسْلام دِيْناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُو في الآخِرَةِ من الْخَاسِرِيْنَ) (٣) .

وقد بعث الله نبيه الكريم ورسوله الأمين محمدا على ليخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط العزيز الحميد ، وجعله خاتم النبين وجعل شريعته الباقية الى يوم الدين ، وأمرنا بالرجوع الى كتابه وهدي رسوله على أن تعالى : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تأويلا)(٤) (فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيها شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليها)(٥) (وماكان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعصى الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا)(٢).

⁽١) سورة آل عمران ـ آية ٣ : ١ (٢) سورة آل عمران ـ آية ١٩ (٣) سورة آل عمران ـ آية ٥٨

⁽٤) سُورة النساء _ آية ٥٩ (٥) سورة النساء ـ آية ٥٦ (٦) سورة الاحزاب ـ آية ٣٦

وجعل التحاكم الى غير كتابه وسنة رسوله كفرا فقال : (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِهَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمْ الله فَأُولَئِكَ هُمْ الْكَافِرُنَ)(١) (وَمَـنْ لَمْ يَحْكُمْ بِهَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمْ الْظَالِمُوْنَ)((٣) . فلابد الفَاسِقُوْنَ)((٢) (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِهَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمْ الظَالِمُوْنَ)((٣) . فلابد للمؤمن من التحاكم إلى القرآن والحديث ، فلا يجوز التحاكم إلى قوانين وضعية وإلى أقوال الرجال .

والشريعة الاسلامية هي الشريعة الجامعة ، فقد جاءت بكل مافيه صلاح العباد في معاشهم ومعادهم ، واحتوت على كل خير ، وحذرت من كل شر وهي صالحة لجميع الأزمنة والأمكنة لما اشتملت عليه من المصالح العظيمة لكافة الأمم والشعوب جماعات وفرادي ، ولم تترك أمرا إلا وقد أوضحته كال الايضاح ، ولهذا كان الامتنان من الله على عباده باتمامها وانزل على رسوله الايضاح ، ولهذا كان الامتنان من الله على عباده باتمامها وانزل على رسوله يُختَّ في حجة الوداع قوله تعالى : (ألْيُوم أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الاسلام دِيناً) (٤) فيجب على المسلمين عموما وعلى نعمية ورضيت لكم الاسلام ديناً) (٤) فيجب على المسلمين عموما وعلى علمائهم خصوصا التعاون والتكاتف لنشر الاسلام في انحاء الدنيا كما هي طريقة الرسل عليهم السلام ، قال تعالى : (قُلْ هَذِه سَبِيلْي أَدْعُوا إلى الله على بَصِيرَةِ أَنَا وَمَن اتَبْعنِي) (٥) فان في الاسلام كل خير ، وفيه الاطمئنان والسعادة والفلاح .

ولما كانت القيادة للمسلمين كان العالم ينعم بوارف ظلال الاسلام ، وكان يسود الهدوء والاطمئنان ، وكان العلم يشع نوره من مكة والمدينة والأندلس وبغداد وإفريقيا ، وكذلك لما كان المسلمون قائمون بأمر دينهم ، مجاهدين في سبيل الله واعلاء كلمته ، ولما قصروا وأهملوا مايجب عليهم من القيام بذلك ضعفت شوكتهم ، ودالت الدولة لعدوها ، وأخذ أعداء الاسلام الحاقدون عليه يحوكون الدسائس والافتراءات على الاسلام ، ويطعنون في آيات القرآن العزيز ، ويحاولون تحريف المصحف الشريف . وتكالب على الاسلام أعداء مختلفون من الصليبين المبشرين ومن اليهود أهل التحريف والتضليل ، حتى انخدع بعض ضعاف الايهان بدعايتهم المضللة ، وساعد على ذلك استيلاء الافرنج على كثير من بلاد المسلمين ، وصار حالهم كما اخبر النبي على قوله

⁽١) سورة المائدة ـ أيه ٤٤ (٢) سورة المائدة ـ أية ٤٧ (٣) سورة المائدة ـ آية ٥٥

⁽¹⁾سورة المائدة_ أية ٣ (٥) سورة يوسف_ يَّة ٨ : ١

: «كَيْفَ بِكُمْ إِذَا تَدَاعَتْ عَلَيْكُمْ ٱلأَمَمُ كَمَا تَدَاعَى الأَكَلَةُ على قَصْعَتِهَا . قالوا أومن قلة بنا يارسوك الله قال : لا وَلَكِنَّكُمْ غُنَّاء كَغُنَّاء السيْل » (١).

والآن وقد تخلصت شعوب اسلامية كثيرة من نير الاستعبار الغاشم فقد بدأت تلك الشعوب تتنبه للدعايات التي كان يبثها المستعمرون والمشرون في صفوفهم ، فان من واجب المسلمين جميعا مضاعفة الجهود في الدعوة إلى الدين الاسلامي والذب عنه وإبطال تلك الشبهات التي يروجها أعداء الاسلام ؛ فإن هذه طريقة الرسل واتباعهم المؤمنين ، قال تعالى : (والعصر . إن الانسان لي خسر . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر).

ومن التواصى بالحق ايها المسلمون موالات أولياء الله ومعادات اعدائه المكذبين بالقرآن والجاحدين نبوة محمد ﷺ (من اليهود والنصارى والمجوس والوثنيين) فان الحب في الله والبغض في الله أصل عظيم من أصول الايمان ، قال تعالى : (لاَ يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاه) (٢) وقال تعالى : (يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا اليِّهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْض وَمَنْ يَتَوَلَّمُم مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِن الله لَا يَهْدِي القَوْمِ الظَّالِمِينَ . فَتَرَى الَّذِيْنَ فِي قُلُوبهمْ مَرَض يُسارعُونَ فِيْهِمْ يَقُوْلُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبنَا دَائِرةً فَعَسَى اللهَ أَنْ يَأْتِي بِالفَّتْح أَوْ أَمْر مِنْ عنده فَيُصبِحُوا عَلَى ما أَسَرُوا في أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ) (٣) قال حذيفة رضى الله عنه في هذه الآية : ليتقى أحدكم أن يكون يهوديا أو نصرانيا وهو لا يشعر ، لهذه الآية . (ومن يتولهم منكم فانه منهم). قال مجاهد في قوله تعالى : (فترى الـذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم) قال: المنافقون في مصانعة اليهود ومداخلتهم واسترضاعتهم أولادهم إياهم . وقال تعالى : (لَا تَجَدُ قَوْمًا يُؤمِنُونَ بالله وَاليَّوْمِ ۚ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَ الله وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوْا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُم أُولَئِكَ كَتَبَ فَي قُلُوبِهُم الآيْمَانَ وَأَيَّدُهُمْ بسروْح مِنْهُ)(٤) فنفى سبحانه وتعالى الايهان عن من هذا شأنه ولو كانت مودته ومحبته بيه وأحيه وابنه فضلا عن غيرهم، وقال تعالى : ﴿ وَلاَ تَرْكُنُواْ إِلَى الَّذِيْنَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ

⁽١) رواه أحمد وأبو داود والبيهقي (٢) سورة آل عمران ـ أية ٢٨ (٣) سورة المائدة ـ آية ٥١ ، ٥٠

⁽ع) سورة المجادلة _ آية ٢٢

النّارُ)(١) قال ابن عباس: (لاتركنوا) لاتميلوا. وقال تعالى: (ياأيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالمودة وقد كفروا بها جاءكم من الحق)(٢) وقال تعالى: (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفسادكبير)(٣) فعقدتعالى الموالات بين المؤمنين، وقطعهم من ولاية الكافرين وأخبر أن الكفار بعضهم أولياء بعض وإن لم يفعلوا ذلك وقع من الفتنة والفساد الكبير شيء عظيم، وكذلك يقع.

فهل يتم الدين أو يقام علم الجهاد وعلم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا بالحب في الله والبغض في الله والموالات في الله ، ولو كان الناس متفقين على طريقة واحدة ومحبة من غير عداوة ولا بغضاء لم يكن فرقان بين الحق والباطل ولا بين المؤمنين والكفار ولا بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، والآيات في ذلك كثيرة .

وأما الاحاديث فروى أحمد عن البراء بن عازب «أُوثَقُ عُرَى الاَيْمَانِ الحُبُّ فِي اللهُ وَالْبُغْضُ فِي الله ، وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ﴿ أَلَمْ وُ مَعَ مَنْ أَحَبُ ﴾ وفي حديث آخر «مَنْ أَحَبَّ قُوماً حُشِرَ مَعْهُمْ ﴾

والآثار عن السلف الصالح كثيرة ، فعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قيل له : إن هنا غلاما من أهل الحيرة كاتبا فلوا اتخذته كاتبا ؟ قال قد اتخذت إذاً بطانة من دون المؤمنين . وفي تفسير القرطبي في الكلام على قوله تعالى : (ياأيها الذين آمنوا لاتتخذوا بطانة من دونكم)(٤) قال : نهى الله سبحانه وتعالى المؤمنين بهذه الآية أن يتخذوا من الكافرين واليهودواها الأهواء دخلاء وولا ثبجا يفاوضونهم في الأراء ويسندون إليهم أمورهم . أه.

فيجب على شعوب المسلمين وحكامهم التكاتف والتعاون لنصرة الاسلام والسعي لمافيه توحيد كلمة المسلمين تحت راية الكتاب والسنة وأن ينتبهوا لكيد اعداء الاسلام من الكفرة ، ولاسيها تلك العصابات اليهودية والصهيونية المعادية للدين الاسلامي ، فانهم كانوا على الدوام يسعون جاهدين لمحاربة الاسلام والمسلمين ، ويحاولون تحريف القرآن ويفترون الافتراءات الكثيرة ، فهم كها قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «هداية الحياري» قال:

⁽١) سورة هود ـ آية ١١٣ (٣) سورة الممتحنة ـ آية ١ (٩) سورة الأنفال ـ آية ٧٣

⁽٤) سورة آل عمران ـ أية ١١٨

فالأمة الغضبية هم اليهود أهل الكذب والبهت والغدر والمكر والحيل، قتلة الانبياء، وأكلت السحت وهو الربا والرشا، أخبث الأمم طوية، واردأهم سجية وأبعدهم من الرحمة، وأقربهم من النقمة، عادتهم البغضاء، وديدنهم العداوة والشحناء، بيت السحر والكذب والحيل، لا يرون لمن خالفهم في كفرهم وتكذيبهم الأنبياء حرمة، ولا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة، ولا لمن وافقهم عندهم حق ولا شفقة، ولا لمن شاركهم عندهم عدل ولا نصفة، ولا لمن خالطهم طمانينة ولا أمنا، ولا لمن استعملهم عندهم نصيحة، بل أخبثهم أعقلهم، وأحذقهم أغشهم. إلى أخر ما ذكره هذا العالم الجليل عنهم.

ومن تأمل حال شرذام اليهود والصهاينة وقرأ تأريخهم في قديم الزمان وحديثه علم صحة ماذكره الامام ابن القيم عنهم ، وأن هذه الصفات الشريرة التي أشار اليها رحمه الله هي صفات ملازمة لهم على الدوام ، فيجب على المسلمين أن يحذروا هذه العصابات التي تدبر الكيد للاسلام والمسلمين .

وإن مخططاتهم التي خططوها والتي يستندون فيها إلى (تلمودهم) هي من أخطر وأفظع المخططات ، حيث يرون كها في كتابهم هذا أن أموال جميع الناس غير اليهود حلال لليهود ، ولهم أن يستولوا عليها بأي طريق يكون ، ولذلك يتوصلون إلى جمع الأموال بكل الطرق حتى الخبيثة منها، وإن جريمتهم الشنعاء التي ارتكبوها في (فلسطين) من تقتيل أهلها الأمنين وتشريدهم من بلادهم هو جزء مما رسموه من مخططات ضد البلاد الاسلامية جمعاء .

فالله الله إخواننا في السنغال قاطعوا هذه العصابات الظالمة مقاطعة تامة ، نصرة لدين الله الذي يريدون أن يطفئوه (ويابي الله إلا أن يتسم نوره ولو كره الكافرون). وفقنا الله وإياكم لما يجبه ويرضاه ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محمد بن ابراهيم آل الشيخ الختم

(/ م في ۲۶/۳/۱۸۳۱)

(همذه من الفتـاوى التي بُعث بها إلي من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٣/٢٧٩٥٣/ س في ٢٣/ ١١/ ١٣٩٣)

(٢٠ ع.) - وهي نقض للشهادتين . وما قيل : كفر دون كفر)

القوانين كفر ناقل عن الملة . اعتقاد أنها حاكمة وسائغة . وبعضهم يراها أعظم ، فهؤلاء نقضوا شهادة أن محمد رسول الله . ولا اله الا الله أيضا نقضوها ، فان من شهادة أن لا إله إلا الله لا مطاع غير الله ، كها أنهم نقضوها بعبادة غير الله .

وأما الذي قيل فيه: كفر دون كفر . إذا حاكم إلى غير الله مع اعتقاد أنه عاص وأن حكم الله هو الحق ، فهذا الذى يصدر منه المرة ونحوها . أما الذى جعل قوانين بترتيب وتخضيع فهو كفر وإن قالوا أخطأنا وحكم الشرع أعدل. ففرق بين المقرر والمثبت والمرجع ، جعلوه هو المرجع - فهذ كفر ناقل عسن الملة . (1) . (تقرير)

(٤٠٦١ - عبادة الطاعة اقسام)

عبادة الطاعة أقسام إن أقر على نفسه أنه عاص ومذنب وآثر شهوته فهو كسائر المعاصي في أنه لا يصل إلى الكفر .

أما إن كان لا يدري فهذا فيه تفصيل، إن كان أخلد إلى أرض البطالة فهذا ملوم، الواجب سؤال أهل الذكر اذا لم يعلم .

واذا علم أنه خلاف قول الرسول وأنه ليس ذنبا فهذا شرك أكبر مثل القوانين المتخذة في المحاكم من هذا الباب جعلوه مثل الرسول تكتب به الصكوك أن الحق لفلان والحق لفلانه، والقانون الذي جاء من فرنسا يجعل مثل رسول الله. فاذا كان هذا لو كان العلماء فكيف الذي جاء من الشياطين وأميركا وفرنسا وإذا كان من باب الحكم فهو أعظم ، مافيه حكم الا بهاء جاء به الرسول؛ فمن اتخذ مطاعا مع الله فقد أشرك في الرسالة والألوهية، وهذان الواحد منها كفر؛ بخلاف المسألة الواحدة فانها ليست مثل الذي مصمم ومحكم فان هذا مرتد وهو أغلظ كفرا من اليهودي والنصراني . (تقرير)

(٢٠٩٢ - الحكم بالسلوم الجاهلية) (٢)

بن سفران ، وهذال بن حویزی ، وسلامه بن سعیدان ، وناصر بن ملهی

 ⁽١) يعني وبين ماتقدم وهو ما إذا حاكم الى غير الله مع اعتقاد أنه عاصي . الخ .

⁽٢) سقط السطر الأول وفيه توجيه الخطاب من سهاحته الى المذكورين .

ابن سعيدان وعبد العزيز بن لبده . ثبتني الله وإياهم على الصراط المستقيم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد بلغنا بسبب شكوى الربادي أنه موجود من بعض الرؤساء ببلد الرين من يحكم بالسلوم الجاهلية ، فساءنا ذلك جدا ، وأوجب علينا الغيرة لأحكام الله وشرعه ، لأن ذلك في الحقيقة حكم بغير ما أنزل الله ، وقد قال الله تعالى : (وَمَنْ لَمْ يَعْكُمْ بِهَا أَنَزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ أَلكَافِرُوْنَ)(١) وقال في آلاية التي بعــدهــا ﴿ وَفَاوْلَئِكَ هُمُ الظَّـالِمُونَ ﴾(٢) وفي الآية الأخرى : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ اْلْفَاسِقُوْنَ)(٣) وقد أنكر الله سبحانه على من ترك التحاكم إلى شرعه المطهر وابتغى التحاكم إلى غيره من الأراء والأهواء بقوله تعالى : ﴿ أَفَحُكُمُ ٱلْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُون وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ الله حُكْماً لِقَوْم يُوقِنُونَ)(٤) فلا حكم أحسن ولا أعدل من حكم الله لأنه تعالى أحكم الحاكمين، وهو العليم بمصالح عباده والحكيم في أقواله وأفعاله وشمرعه وقدره . وأيضا فان الله قد أمر عباده أن يكفروا بالطاغوت ، وأنكر على من أراد التحاكم إليه، وأخبر أن ذلك من إضلال الشيطان لهم ، فقال سبحانه: (الم ترى إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بها أنزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا الى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا)(٥) وقال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيها شجر بينهم ثم لايجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما)(٦). فالواجب عليكم التنبه لهذا الأمر والانكار على من فعله ؛ بـل يتحتم على ولاة الأمور التأديب البليغ لكل من ارتكب هذه الجريمة التي قد تفضى إلى ماهو أكبر إثماً من الزنا والسرقة ؛ لأن كل من خالف أمر الله وأمر رسوله وحكم بين الناس بغير ما أنزل الله متبعا لهواه ومعتقدا أن الشرع لا يكفى لحل مشاكل الناس فهو طاغوت قد خلع ربقة الايمان من عنقه وإن رعم أنه مؤمن ، وقد قال ﷺ : «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُوْنَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جئت بهِ »(٧) .

وقد يظن بعض الجهال أن التحاكم الى السلوم فيه مصلحة ، وهذا الظن

⁽١) سورة المائدة ـ آية ٤٤ (٢) سورة المائدة ـ آية ٤٥ (٣) سورة المائذة ـ آية ٤٧ (٤) سورة المائدة ـ آية ٥٠

⁽٥) سورة النساء_ آية ٦٠ (٦) سورة النساء_ آية ٦٥ (٧) رواه الطبراني وأبو نعيم .

فاسد ؛ لأن ذلك مفسدة محضة ؛ بل إفساد في الأرض لأنه من أكبر معاصى الله وكل من عصى الله في الأرض فقد أفسد فيها ، وقد قال تعالى : (وإذا قبل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنها نحن مصلحون . ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون)(١) وفقنى الله وإياكم لمعرفة الحق واتباعه ، واعاذنا جميعا من شرور انفسنا وسيئآت أعمالنا . آمين . والسلام عليكم ورحمة والله وبركاته .

(ص/ق ۳۶۰ في ۵/۵/۱۳۸۰)

(٤٤٦٣ - وعوائد بعض القبائل)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على هذه الأوراق الواردة إلينا بخطاب سموكم رقم ٦/٢٢٩٨ وتأريخ ٨٦/٧/٩ المتعلقة بها رفعه لكم أمير مقاطعة أبها عن اتفاق قبيلة الملحا على بعض العوائد القبلية فيها بينهم بها فيها تحديد المهور وأن قاضى المجاردة أيد اتفاقهم هذا. الخ .

كما اطلعنا على الأوراق الملحقة بها الواردة بخطاب سموكم رقم ٦/٣١١١ وتأريخ ٨٦/٩/١١ .

وبتأمل الجميع وجد أن هذه المسائل التي نوهوا عنها وإن كان الحامل لهم عليها هو الغيرة على أفراد جماعتهم ووضع حد لمثل هذه المخالفات، إلا أنه لا يصح معالجتها بمثل هذه الجزاءات التي قرروها، ولا يجوز أن يكون مثل هذا القرار مرجعا لكل مسألة تقع فيها بينهم لاختلاف تلك المخالفات التي نصوا عليها كبرا وصغرا، واختلاف أحوال مرتكبيها، وحسب تكرارها منهم، والملابسات التي تنشأ عنها، ولما في بعضها من نخالفة لما نص عليه العلماء في مشل هذا. ومادام عندهم محكمة شرعية فالواجب إرجاع كل مسألة إلى المحكمة، وعلى القاضى الاجتهاد في كل قضية تحدث لديه وتقرير مايلزم فيها حسبا يفهمه من كلام العلماء ، فإذا لم يجد في المسألة نصا فله أن يجتهد في كل مسألة على حدتها.

⁽١) سورة البقرة ـ آية ١١ ، ١٢

أما ما يتعلق بمسائل الحسبة فهناك هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولديهم تعليهات من مراجعهم ، والظاهر أنها لا تتنافى مع الامر الشرعي . والله الموفق. والسلام .

مفتى الديار السعودية (ص/ف ١/٣٥٦٧ في ١/٢١/٢٦هـ)

(٤٤٦٤ - فتوى في الموضوع)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى وزير الداخلية وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى اطلاعنا على المعاملتين المبعوثتين إلينا منكم رفق خطاب سموكم رقم 7/٣٢٩٩ وتأريخ ٨٦/٧/٩ تتعلق ولاهما بمطالبة شيخ شمل الحقو إلزام قبائله بالتمسك بعوائدهم في أرش الجنايات والديات ، وتشتمل على خطاب فضيلة قاضى الحقو رقم ٢٥٤ في ٢٠/٦/٨ المتضمن اعتراضه على مااتفقت عليه القبائل من التناصر والتكاتف والتعاون في دفع الديات وأروش جنايات العمد ، وان ذلك لا يجوز شرعا؛ لمخالفته المقتضيات الشرعية ، ولما فيه من مساعدة المعتدى وتشجيعه على الاعتداء مادامت قبيلته تساعده وتناصره وتعينه في دفع مايترتب عليه .

وتتعلق الأخرى بمطالبه مقبول بن وأحيه سعد بالتخلى عن عوائد قبيلتها من مساعدة المتزوجين وضيافة الضيوف ونحو هذه الأمور ، وامتناعها عن تسليم مااتجه عليها لقبيلتها من هذه الأمور . وقد جاء في خطاب سموكم أن إمارة أبها وإمارة السراة ارتأتا ضرورة الزام مقبول بن فهد وأخيه سعد بالدخول مع جماعتهم في عوائدهم ، وعدم إفساح المجال لمثل هذه الطلبات ، حيث أن إضاعتها إضاعة لهذه العوائد القبلية . وترون سموكم أن هذه العوائد قديمة قد بدأ التذمر منها فالالزام بها والحال أنها لم تكن طبق مقتضيات شرعية أمر لا مبرر له . إلى آخر ماذكرتموه ، وترغبون سموكم إبداء مرئياتنا تجاه هذه العوائد

ونشعركم أنه بدراستنا للمعاملة الأولى بمطالبة شيخ شمل الحقو إلزام قبائله

بالتمسك بعوائدهم السابقة، وبتتبعنا أوراقها بها في ذلك خطاب قاضى الحقو المشار إليه وإلى مضمونه أعلاه وجدنا أن ماقرره فضيلته صحيح، وأن مثل هذه العوائد من عوائد الجاهلية المبني كثيرا منها على الظلم ومناصرة أهله. فيتعين ابطال هذه الاتفاقيات والاقتصار على حكم الله ورسوله.

وبدراستنا للمعاملة الثانية وجدنا أنها أشار إليه فضيلة قاضي السراة موجب خطابه رقم ١٧٤ في ٨٦/٣/٦ المتضمن عدم إجبار مقبول وأحيه سعد بتسليمها ماينوبها من عوائد القبيلة صحيح، وأنها أشارت إليه إمارتا السراة وأبها من ضرورة الزام مقبول وأخيه بها طولبا به غير صحيح. وأنها أشرتم إليه سموكم من أن التمسك بهذه العوائد قد يطغى على مر الزمن على تعاليم ديننا الحنيف، وفي الشريعة الاسلامية مايكفى لحهاية الفرد والمجتمع، وأنه ليس في خروج هذين الفردين على عوائد قبيلتها مايعتبر خروجا على جماعة المسلمين مستقيم.

وعليه فأي عوائد قبلية تمس مصالح المسلمين عامة أوتهون العدوان عليهم أوعلى أفرادهم أو يكون فيها إلزام لأفراد أصحاب هذه العوائد بها لا يلزمهم شرعا فهى باطلة ، والالزام بها فرع عن بطلانها . ونعيد إلى سموكم كامل الأوراق. والله يحفظكم . والسلام .

مفتى الديار السعودية (ص/ف ١/٢٠٦٥ في ١٣٨٧/٤/٣هـ) (٤٠٦٥ - تحكيم القوانين من الكفر الأكبر) (لساحة مفتى البلاد السعوديةالشيخ محمد بن ابراهيم)

إن من الكفر الأكبر المستبين ، تنزيل القانون اللعين ، منزلة مانزل به الروح الأمين ، على قلب محمد على ليكون من المنذرين، بلسان عربي مبين ، في الحكم به بين العالمين ، والرد إليه عند تنازع المتنازعين ، مناقضة ومعاندة لقول الله عزوجل : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِيْ شَيْ، فَرُدُّوهُ إلى الله وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِالله وَاليَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأُويْلاً)(١) وقد نفى الله سبحانه وتعالى الايمان عن من لم يحكموا النبي عَلَيْ فيها شجر بينهم نفيا مؤكدا بتكرار أداة النفي وبالقسم ، قال تعالى : (فَلا وَرَبّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتّى يُحَكِّمُوكَ فِيْهَا أداة النفي وبالقسم ، قال تعالى : (فَلا وَرَبّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتّى يُحَكّمُوكَ فِيْهَا

⁽١) صورة النساء _ آبة ٥٥

شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيها)(١).

ولم يكتف تعالى وتقدس منهم بمجرد التحكيم للرسول على حتى يضيفوا الى ذلك عدم وجود شي، من الحرج في نفوسهم بقوله جل شأنه: (ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا عما قضيت) والحرج الضيق بل لابد من اتساع صدورهم لذلك وسلامتها من القلق والاضطراب.

ولم يكتف تعالى أيضا هنا بهذين الأمرين حتى يضموا إليهما (التسليم) وهو كمال الانقياد لحكمه على بحيث يتخلوا هاهنا من أي تعلق للنفس بهذا الشيء ويسلموا ذلك الى الحكم الحق أتم تسليم، ولهذا أكد ذلك بالمصدر المؤكد وهو قوله جل شأنه (تسليم) المبين أنه لا يكتفى هاهنا بالتسليم. بل لا بد من التسليم المطلق.

وتأمل مافى الآية الأولى وهي قوله تعالى : (فإن تنازعتم فى شيء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا)كيف ذكر النكرة وهي قوله : شيء)في سياق الشرط وهو قوله جل شأنه : (فإن تنازعتم) المفيد العموم فيها يتصور التنازع فيه جنسا وقدرا .

ثم تأمل كيف جعل ذلك شرطا في حصول الايهان بالله واليوم الآخر بقوله : (إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) . ثم قال جل شأنه : (ذلك خير) فشيء يطلق الله عليه أنه خيسر لا يتطسرق إليه شسر أبداً ، بسل هسو خيسر محض عساجلا وآجسلا .

ثم قال : (وأحسن تأويلا) أي عاقبة في الدنيا والآخرة ، فيفيد أن الرد إلى غير الرسول ﷺ عند التنازع شر محض ، وأسوأ عاقبة في الدنيا والآخرة .

عكس ما يقوله المنافقون (إنْ أَرَدْنَا إلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيْقاً) (٢) وقولهم : (إنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُوْنَ) (٣) ولهذا رد الله عليهم قائلًا : (ألا إنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُوْنَ وَلَكِنْ لاَ يَشْعُرُونَ) (٣) وعكس ما عليه القانونيون من حكمهم على القانون بحاجة العالم بل ضرورتهم إلى التحاكم إليه ، وهذا سوء ظن صرف بها جاء به الرسول عَلَيْ ، ومحض استنقاص لبيان الله ورسوله ، والحكم عليه بعدم الكفاية للناس عند التنازع وسوء العاقبة في الدنيا والآخرة ؛ إن هذا لازم لهم .

وتأمل أيضاً ما في الآية الثانية من العموم ، وذلك في قوله تعالى : (فيما شجر

⁽١)سورة النساء - آية ٦٥ (٢) سورة النساء - آيه ٦٣ (٣) سورة البقره - آيه ١١(٤) سورة البقره - آيه ١٢

بينهم) فإن اسم الموصول مع صلته من صيغ العموم عند الأصوليين وغيرهم ، وذلك العموم والشمول هو من ناحية الأجناس والأنواع ، كما أنه من ناحية القدر ، فلا فرق هنا بين نوع ونوع ، كما أنه لا فرق بين القليل والكثير .

وقد نفى الله الايمان عن من أراد التحاكم إلى غير ما جاء به الرسول على من المنافقينِ كيما قِال تِعالَى : ﴿ أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِيْنَ يَزْعُمُوْنَ انَّهُمْ آمَنُوا بِهَا أَنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوْتِ وَقَدُّ أَمِرُوا أَنْ يَكُّفُرُوا بِهِ وَيُرِيْدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلُّهُمْ ضَلَالًا بَعِيْدًا) (١) .

فإن قوله عز وجل : (يزعمون) تكذيب لهم فيها ادعوه من الايهان ؛ فإنه لا يجتمع التحاكم إلى غير ما جاء به النبي على الايمان في قلب عبد أصلا بل أحدهما ينافي الآخر . و (الطاغوت) مشتق من الطغيان وهو مجاوزة الحد ، فكل من حكم بغير ما جاء به الرسول ﷺ أو حاكم إلى غير ما جاء به النبي فقد حكم بالطاغوت وحاكم إليه ؛ وذلك أنه من حد كل أحد أن يكون حاكماً بها جاء به النبي على فقط لا بخلافه ، كها أنه من حد كل أحد أن يحاكم إلى ما جاء به النبي ﷺ ؛ فمن حكم بخلافه أو حاكم إلى خلافه فقد طغى وجاوز حده حكماً أو تحكيماً فصار بذلك طاغوتاً لتجاوزه حده .

وتأمل قوله عز وجل : ﴿ وَقَدْ أَلِمُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ﴾ تعرف منه معاندة القانونيين وإرادتهم خلاف مراد الله منهم حول هذا الصدد ؛ فالمراد منهم شرعاً والذي تعبدوا به هو الكفر بالطاغوت لا تحكيمه ﴿ فَسَدُّلَ الَّذِيْنَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِيْ قِيلَ لَهُمُ) (٢) .

ثم تأمل قوله : (ويريد الشيطان أن يضلهم) كيف دل على أن ذلك ضلال وهؤلا القانونيون يرونه من الهدى ، كما دلت الآية على أنه من ارادة الشيطان ، عكس ما يتصوالقانونيون من بعدهم من الشيطان ، وأن أوضاعهم مصلحة للانسان ، فتكون على زعمهم مرادات الشيطان هي صلاح الانسان ؛ ومراد الرحمن ، وما بعث به سيد ولد عدنان ، معزولًا عن هذا الوصف ومنحى عن هذا الشأن

وقد قال تعالى منكراً على هذا الضرب من الناس ومقرراً ابتغاءهم أحكام الجاهلية وموضحاً أنه لا حكم أحسن من حكمه : ﴿ أَفَحُكُمُ الْجَاهليَّة يَبْغُوْنَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ الله حُكُماً لِقَوْم مِ يُوقِنُونَ) (٣) فتأمل هذه الآية الكريمة ، وكيف دلت على أن قسمة الحكم ثنائية ، وأنه ليس بعد حكم الله تعالى إلا حكم الجاهلية ، الموضح أنالقانونيين في زمرة أهل الجاهلية شاءوا أم أبوا ؛ بل

⁽١) سورة النساء ايه ٦٠ (١) سورة البقره - آيه ٥٩ (٧) سورة الماثدة آية ٥٠

هم أسوأ منهم حالًا ، وأكذب منهم مقالًا ؛ ذلك أن أهل الجاهلية لا تناقض لديهم حول هذا الصدد .

وأما القانونيون فمتناقضون حيث يزعمون الايهان بها جاء به الرسول ﷺ ويناقضون ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا ، وقد قال الله تعالى في أمثال هؤلاء : (أَوْلَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ حَقًّا وَاعْتَدْنَا للكَافريْنَ عَذَاباً مُهِيْناً) (١).

ثم انظر كيف ردت هذه الآية الكريمة على القانونيين مازعموه من حسن زبالة أذهانهم ونحاتة أفكارهم بقوله عز وجل (ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون) قال الحافظ بن كثير في تفسير هذه الآية ؛ ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خبر الناهي عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله ، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهواثهم ، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم (جنكز خان) الذي وضع لهم كتاباً مجموعاً من أحكام قد اقتسبها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الاسلامية وغيرها ؛ وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه ، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ؛ فمن فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله ، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير ، قال تعالى : (أفحكم الجاهلية يبغون) أي يبتغون ويريدون ، وعن حكم الله يعدلون (ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون) أي ومن أعدل من الله في حكمه لمن عقل عن الله شرعاً ، وآمن به ، وأيقن وعلم أن الله أحكم الحاكمين وأرحم من الوالدة بولدها ؛ فإنه تعالى هو العالم بكل شيء ، القادر على كل شيء ، العادل في كل شيء .

وقد قال عز شأنه قبل ذلك مخاطباً نبيه محمداً على : (وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِهَا أَنْزَلَ الله ولا تَتَبعْ أَهْوَاء هُمْ عَمَّا جَاء كَ مِنَ الْحَقِّ) (٢) وقال تعالى : (وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِهَا أَنْزَلَ الله وَلاَ تَتَبعْ أَهْوَ اء هُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ الله وَلاَ تَتَّبعْ أَهْوَ اء هُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ الله إِلَيْكَ) (٣) وقال تعالى مخيراً نبيه محمداً على الحكم بين اليهود ما أَنْزَلَ الله إِلَيْكَ) (٣) وقال تعالى مخيراً نبيه محمداً الله الله عنهم إن جاءوه لذلك : (فَإِنْ جَاء وَلْ فَأُحكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ

⁽١) سورة النساء - آية ١٥١ (٢) سورة المائدة - آية ٤٨ ٪ (٣) سورة المائدة - آية ٤٩

عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوْكَ شَيْنَا وَإِنْ حَكَمْتَ فَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطَ إِنَّ الله يُحِبُّ الله يُحِبُّ الله يُحِبُّ الله يُحِبُّ الله يُحِبُّ الله يُحِبُّ الله ورسوله ، والحكم بخلافه هو الجور والظلم والضلال والكفر والفسوق ؛ ولهذا قال تعالى : (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِهَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ الكافِرُونَ) (٢) ، وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِهَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (٣) ، (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِهَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ) (٤) . الله فَأُولِئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ) (٤) .

فانظر كيف سجل الله تعالى على الحاكمين بغير ما أنزل الله بالكفر والظلم والفسوق ؛ ومن الممتنع أن يسمى الله سبحانه وتعالى بغير ماأنزل الله(كافراً)ولايكون كافراً؛ بل هوكافرمطلقاً: إماكفرعمل، وإماكفراعتقاد.

وما جاء عن ابن عباس رضي الله عنها في تفسير هذه الآية من رواية طاووس وغيره يدل أن الحاكم بغير ما أزل الله كافر: إما كفر اعتقاد ناقل عن الملة ، وإما كفر عمل لا ينقل عن الملة . أما الأول: وهو كفر الاعتقاد فهو أنواع: «أحدها »: أن يجحد الحاكم بغير ما أنزل الله أحقية حكم الله ورسوله ، وهو معنى ما روي عن ابن عباس واختاره ابن جرير أن ذلك هو جحود ما أنزل الله من الحكم الشرعي . وهذا ما لا نزاع فيه بين أهل العلم ؛ فإن الأصول المتقررة المتفق عليها بينهم أن من جحد أصلاً من أصول الدين أو فرعاً مجمعاً عليه أو أنكر حرفاً مما جاء به الرسول على قطعياً فإنه كافر الكفر الناقل عن الملة . « الثاني): أن لا يجحد الحاكم بغير ما أنزل الله كون حكم الله ورسوله حقاً بكن اعتقد أن حكم غير الرسول على أحسن من حكمه وأتم وأشمل لما يحتاجه الناس من الحكم بينهم عند التنازع: إما مطلقاً ، أو بالنسبة إلى ما يحتاجه الناس من الحكم بينهم عند التنازع: إما مطلقاً ، أو بالنسبة إلى ما استجد من الحوادث التي نشأت عن تطور الزمان وتغير الاحوال . وهذا أيضاً لا ريب أنه كفر لتفضيله أحكام المخلوقين التي هي عض زبالة الأذهان

وصِرْفِ نحاتة الأفكار على حكم الحكيم الحميد . وحكم الله ورسوله لا يختلف في ذاته باختلاف الأزمان ، وتطور الأحوال ، وتجدد الحوادث ؛ فإنه ما من قضية كائنة ما كانت إلا وحكمها في كتاب الله تعالى وسنة رسوله على نصاً أو ظاهراً أو استنباطاً أو غير ذلك ، علم ذلك من علمه ، وجهله من جهله .

⁽١) سورة المائدة - آية ٢٤ (٢) سورة المائدة - آية ٤٤ (٣) سورة المائدة - آية ٤٥ (٤) سورة المائدة - آية ٧٧

وليس معنى ما ذكره العلماء من تغير الفتوى بتغير الأحوال ما ظنه من قل نصيبهم أو عدم من معرفة مدارك الأحكام وعللها ؛ حيث ظنوا أن معنى ذلك بحسب مايلائم اراداتهم الشهوانية البهيمية ، وأغراضهم الدنيوية ، وتصوراتهم الخاطئة الوبية ؛ ولهذا تجدهم يحامون عليها ، ويجعلون النصوص تابعة لها ، منقادة إليها ، مهما أمكنهم ؛ فيحرفون لذلك الكلم عن مواضعه . وحينئذ معنى تغير الفتو ى بتغير الأحوال والأزمان - مراد العلماء منه ما كان مستصحبة فيه الأصول الشرعية ، والعلل المرعية ، والمصالح التي جنسها مراد لله تعالى ورسوله على . ومن المعلوم أن أرباب القوانين الوضعية عن ذلك بمعزل ، وأنهم لا يعولون إلا على ما يلائم مراداتهم كائنة ما كانت ، والواقع أصدق شاهد .

(الثالث » : أن لا يعتقد كونه أحسن من حكم الله ورسوله ، لكن اعتقد أنه مثله . فهذا كالنوعين اللذين قبله في كونه كافراً الكفر الناقل عن الملة ؛ لما يقتضيه ذلك من تسوية المخلوق بالخالق ، والمناقضة والمعاندة لقوله عز وجل : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْء) (١) ونحوها من الآيات الكريمة الدالة على تفرد الرب بالكهال ، وتنزيه عن عمائلة المخلوقين في الذات والصفات والأفعال ، والحكم بين الناس فيها يتنازعون فيه .

« الرابع » : أن لا يعتقد كون حكم الحاكم بغير ما أنزل الله مماثلًا لحكم الله ورسوله فضلًا عن أن يعتقد كونه أحسن منه لكن اعتقد جواز الحكم بها يخالف حكم الله ورسوله ؛ فهذا كالذي قبله يصدق عليه ما يصدق عليه ؛ لاعتقاده جواز ما علم بالنصوص الصحيحة الصريحة القطعية تحريمه .

« الخامس » : وهو أعظمها وأشملها وأظهرها معاندة للشرع ومكابرة لأحكامه ومشاقة لله ولرسوله ومضاهاة بالمحاكم الشرعية إعداداً وإمداداً وإرصاداً وتأصيلاً وتفريعاً وتشكيلاً وتنويعاً وحكماً وإلزاماً ومراجع مستمدات . فكما أن للمحاكم الشرعية مراجع ومستمدات مرجعها كلها إلى كتاب الله وسنة رسوله على فلهذه المحاكم مراجع هي القانون الملفق من شرائع شتى وقوانين كثيرة : كالقانون الفرنسي ، والقانون الأمريكي ، والقانون البريطاني ، وغيرها من القوانين ، ومن مذاهب بعض البدعيين المنتسبين إلى الشريعة ، وغير ذلك

⁽۱) سورة الشوري ـ آية ۱۱

فهذه المحاكم الآن في كثير من أمصار الاسلام مهيأة مكملة مفتوحة الأبواب ، والناس إليها أسراب إثر أسراب ، يحكم حكامها بينهم بها يخالف حكم السنة والكتاب ، من أحكام ذلك القانون ، وتلزمهم به ، وتقرهم عليه ، وتحتمه عليهم . فأي كفر فوق هذا الكفر ، وأي مناقضة لشهادة أن محمداً رسول الله بعد هذه المناقضة ؟!!

وذكر أدلة جميع ما قدمنا على وجه البسط معلومة معروُفة لا يحتمل ذكرها هذا الموضع .

فيامعشر العقلاء ، ويا جماعات الأذكياء ، وأولى النهى - كيف ترضون أن تجرى عليكم أحكام أمثالكم ، وأفكار أشباهكم ، أو من هم دونكم بمن يجوز عليهم الخطأ ؛ بل خطؤهم أكثر من صوابهم بكثير ؛ بل لا صواب في حكمهم إلا ما هو مستمد من حكم الله ورسوله نصا أو استنباطاً ، تدعونهم يحكمون في أنفسكم ، ودمائكم ، وأبشاركم ، وأعراضكم ، وفي أهاليكم من أزواجكم وذراريكم ، وفي أموالكم ، وسائر حقوقكم ؛ ويتركون ويرفضون أن يحكموا فيكم بحكم الله ورسوله الذي لا يتطرق إليه الخطأ ، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد ؟!!!

وخضوع الناس ورضوخهم لحكم ربهم خضوع ورضوخ لحكم من خلقهم تعالى ليعبدوه ؛ فكما لا يسجد الخلق إلا لله ولا يعبدون إلا إياه ولا يعبدون المخلوق فكذلك يجب أن لا يرضخوا ولا يخضعوا أو ينقادوا إلا لحكم الحكيم العليم ، الحميد الرؤوف الرحيم ؛ دون حكم المخلوق الظلوم الجهول ، الذي أهلكته الشكوك والشهوات والشبهات ، واستولت على قلوبهم الغفلة والقسوة والظلمات . فيجب على العقلاء أن يرباؤا بنفوسهم عنه لما فيه من الاستعباد فلم والتحكم فيهم بالأهواء والأغواض والأغلاط والأخطاء ، فضلاً عن كونه كفراً بنص قوله تعالى : (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)

« السادس » : ما يحكم به كثير من رؤساء العشائر والقبائل من البوادي ونحوهم من حكايات آبائهم وأجدادهم وعاداتهم التي يسمونها « سلومهم » يتوارثون ذلك منهم ، ويحكمون به ، ويحملون على التحاكم إليه عند النزاع ،

⁽١) سورة المائدة – آية 11

بقاء على أحكام الجاهلية ، وإعراضاً ورغبة عن حكم الله ورسوله ، فلا حول ولا قوة إلا بالله .

وأما « القسم الثاني » من قسمي كفر الحاكم بغير ما أنزل الله (١) وهو الذي لا يخرج عن الملة فقد تقدم أن تفسير ابن عباس رضي الله عنها لقوله عز وجل : (ومن لم يحكم بها أنزل الله فأولئك هم الكافرون) قد شمل ذلك القسم ، وذلك في قوله رضي الله عنه في الآية : كفر دون كفر . وقوله أيضاً : ليس بالكفر الذي تذهبون إليه . اهم . وذلك أن تحمله شهوته وهواه على الحكم في القضية بغير ما أنزل الله مع اعتقاده أن حكم الله ورسوله هو الحق ، واعترافه على نفسه بالخطأ ومجانبة الهدى .

وهذا وإن لم يخرجه كفره عن الملة فإنه معصية عظمى أكبر من الكبائر كالزنا وشرب الخمر والسرقة واليمين الغموس وغيرها ؛ فإن معصية سماها الله في كتابه كفراً أعظم من معصية لم يسمها كفراً . نسأل الله أن يجمع المسلمين على التحاكم إلى كتابه انقياداً ورضاء ؛ إنه ولى ذلك والقادر عليه .

(طبعت في مجلة لواء الاسلام) (٤٤٦٦ - وقضاة العشائر)

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداحلية الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم المدرج رقم ١٣٧٧ وتأريخ ٢١/٤/٢١ على هذه الأوراق التي أساسها الشكوى المقدمة من نبيقان الشالص الرويلي بشأن جمال أخذت له ، وما أشرتم إليه عن خطاب فضيلة قاضي طريف رقم ٢٨٥ في ١٣٨٦/٣/٨ المتضمن طلبه الافادة عن إمكانية النظر في القضايا التي تنشأ خارج المملكة ثم يجتمع الطرفان في المملكة ويتقدم أحدهما بدعوى ضد الآخر بأن قضيتها انتهت لدى مشائخ العشائر ، وقد كتبنا لفضيلة قاضي طريف للاستفسار عن القضايا التي أشار إليها في خطابه الأول ؛ فأجابنا بخطابه المرفق رقم ٦٦٦ في ٦٦٥/١/٥٠

ولىرغبة سموكم في الافادة برأينا في مثل هذه اقضايا . نشعر سموكم بأن الفقهاء رحمهم الله قد ذكروا بأن القاضي إذا ولي القضاء في بلد نفذ قضاؤه في

أهلها وفيمن طرأ إليها ؛ لأن الطارى، إليها يعطى حكم أهلها .

أما بالنسبة لما انتهى عند قضاة العشائر فإن كان ذلك عن طريق الصلح ولم يتضمن هذا الصلح تحليل محرم أو تحريم حلال فالصلح صحيح . وإن كان ذلك بطريق الحكم فذلك غير صحيح ؛ لأن المعروف عن مشائخ العشائر الجهل وعدم العلم بالأحكام الشرعية ؛ فالتحاكم إليهم من باب التحاكم إلى الطاغوت أما لو كان التحاكم من الخصمين إلى رجل صالح للقضاء فإن حكمه ينفذ عليها . وسنعطي فضيلة قاضي طريف صورة من خطابنا هذا للاحاطة والاعتاد . والله يحفظكم . والسلام .

رئيس القضــــاة (ص/ق ١/١٢٥٣ في ١/١٣٨٧/٣/٢٤)(١) (٤٤٦٧ – رسالة التشريع والاجتهاد)

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطاب سموكم رقم وتأريخ المشفوع به الرسالة المسهاة (التشريع والاجتهاد) بقلم الأستاذ راغب العثماني ، المهداة إلى سموكم منه ، والتى ترغبون دراستها من قبلنا .

وقد درسنا الرسالة المذكورة ؛ فوجدنا صدرها يشتمل على أشياء شهية إلى المسامع ، وسارة للأفئدة ، وممهدة لأسباب الرغبة فيها يرمى إليه مؤلفها ، ونحو ذلك ، مما لايشك الغمر عند سهاعه أن مؤلفها من الدعاة إلى الشريعة ، ومن الهداة إلى الحق في أواخي هله العصور التي التبس مسلك النجاة فيها على الأكثر ؛ ولكن بالتأمل لبشيته ولنحقق عن نتيجتها يظهر واضحاً أنه من أناس طالما أبدوا هذه الشنتية ، إلا وهي القضاء على أحكام الشريعة ، وإلغاء ما درج عليه الصدر الأول وتبعهم عليه خيرة الأمة من الاكتفاء بمدلول ما بعث الله به نبيه محمدا على هو المؤيد من الكتاب والحكمة نصاً واستنباطاً - بزخرف من القول ، وحيل من المساعي عند التحقيق فيها لا تقصر عن المساعي من القول ، وحيل من المساعي عند التحقيق فيها لا تقصر عن المساعي

⁽١) قلت : وتقدم في (بهنب التعـزيـر) برقـ ٢/٧٣٣٩ في ٢/١٠/١٠/ ماينعلق بسن (أنظمـة للجنــاة ، والجنع ، والمخالفانينين

والجهود التي غيرت بها سابق الأمم عهود أنبيائهم ، وتحريف كتب الله القديمة وشرعه السابق عن مواضعه ؛ أفيروج على عاقل أن أحكاماً وإرشادات وتوجيهات مستندها كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه ومادرج عليه الصحابة والتابعون والأئمة المرضيون لا ينبغي اعتبارها بل تلغي ، ويلتفت إلى استنباطات وأفهام أقوام كثر في باب العلم اضطرابهم ، وغلظ عن معرفة الله حجابهم ؟! فضلًا عن أقوام لا يمتون إلى الشريعة بصلة سوى الدعوى ، ومجرد ترسيات عملية ، فقدت القوى الروحية المصححة لها والرافعة لها إلى الله عقائدهم في مؤلفاتهم تنادي بذلك ، وأعمالهم وتصرفاتهم تفصح عن حقائق بضائعهم فيها هنالك ، أقوام تبدو على وجوههم ومساعيهم وتصرفاتهم ومداخلهم ومخارجهم وملحوظاتهم ومغازى كلماتهم الظلمة والقسوة والوحشة وحكام الشرع المنتسبون إلى الأئمة الأربعة وغيرهم أحكامهم مابين صواب يحصل لصاحبه أجران أجر الاصابة وأجر الاجتهاد وهو توخى إصابة الحكم الشرعي من ينبوعه الصافي ، وبذل كل الجهود في الحصول على معرفته ، واستعمال كل الوسائل الموصلة إلى القول به والدعوة إليه . وما بين خطأ من صاحبه بعد بذل الوسع في الحصول على الصواب ؛ إن فاته ذلك لم يفته أجر الاجتهاد والحرص على الصواب ، أين هم من هؤلاء الأقوام المشار إليهم الذين قد ملأت قلومهم استحسانات القوانين الوضعية ، وطالما رجعوا إليها ، وحثوا عليها ، وإن زخرفوا العبارة خديعة منهم لمن لا يعرف حقائق ما لديهم . أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينصر دينه ويعلى كلمته ، وأن يحمى حِوزة التوحيد ، وأن يصون الشريعة المحمدية من تلاعب المتلاعبين . والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۳۰ في ۱۳۷۸/۳/۱۶)

(٤٤٦٨ – مجلة التشريع والاقتصاد)

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء أيده الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

أبنتم حفظكم الله في خطابكم الجوابي رقم ١٧٦٨٧ في ١٣٨٠/٨/١١ أن المجلة التي يريد إصدارها أحمد زكي يهاني سوف تكون باسم « مجلة التشريع

والاقتصاد ». وهنا نحب أن نعرف جنس ذلك التشريع بتعريف شامل لجميع ما يبحثه هذا الفن حتى نبدي رأينا في ذلك من الوجهة الشرعية حسبها يقضي به الواجب. تولاكم الله بتوفيقه.

(ص/م ۳۰۰۳ في ۲۸/۱۸)

(٤٤٦٩ - المقارنة بين أنظمة الاسلام والقوانين الوضعية)

تلغى المادة الثانية من الباب الخامس، والتي نصها: (٢) المقارنة بين أنظمة الاسلام والقوانين الوضعية في جميع الدول ، كما تبين مدى مرونة أحكام الشريعة الاسلامية ومدى صلاحيتها للتطبيق كقانون ونظام في كل زمان ومكان ويحل علها ما يأتي: (٢) العمل على تبيين ما في الشريعة الاسلامية الغراء من حكمة وحير وصلاح ، وتوضيح ما جلبه أتباع القوانين الوضعية على البلاد الاسلامية من أذى وانقسام ، ودعوة الحكومات والهيئات لاتباع الشريعة السمحة .

(ص/م إلى أمانة رابطة العالم الاسلامي)

(٤٤٧٠ - الكتب القانونية)

من محمد بن إبـراهيم إلى حضـرة صاحب السمـو الملكي وزيـر المـالية والاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جاء في جريدة البلاد الصادرة في ١٣٨٢/٦/١١ خبر مفاده أن (معهد الادارة) قد وافق على شراء كتب قانونية من أمريكا ولندن وسويسرا لتوسيع مكتبته .

ونحن إذ نفيدكم بهذا نستنكر ذلك من معهد الادارة التابع لكم . ونأمل أنكم تشاطروننا الاستنكار ؛ لما في ذلك من الاعتراف الضمني بالقانون وأحكامه وكتبه ومراجعه ، وذلك عين الحيد عن الصراط المستقيم ؛ لما فيه من الوسيلة إلى التحبب إلى هذه الكتب ، وإيثارها على كتاب الله تعالى وسنة رسوله على قار السلف الصالح من الأئمة والعلماء والمجتهدين ؛ ولاشك أن سموكم يدرك هذا كله فلا نحتاج إلى ذكر قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه

مع رسول الله على حينها وجد بيده كتاباً اكتتبه من التوراة وأعجبه موافقته للقرآن و نتمعر وجه رسول الله على حتى ذهب به عمر إلى التنور فألقاه فيه . وقد على على هذا ابن القيم رحمه الله في كتابه « الطرق الحكمية » بقوله : فكيف لو رأى النبي على ما صنف بعده من الكتب التي يعارض بها ما في القرآن والسنة . والله المستعان . اهد .

ولاشك أن هذه الكتب القانونية أعظم مصيبة وأدعى إلى الشك والتشكيك في أحكام الله ورسوله من كتب أهل الكتاب ؛ فنأمل منكم التنبيه لمثل هذا ، وتعميد مدير المعهد بمنعه من شراء الكتب المذكورة . والله يحفظكم .

(ص/ف ۱۰۷۵ في ۲۸/۲/۲۳۸)

(٤٤٧١ - حضور مؤتمر تعريب القضاء)

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم سعادة رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطابكم المرفق رقم ٢٠٢٢٦ في ١٣٨٥/٩/٢١ ومشفوعه المتضمن طلبكم الافادة عما نراه بشأن إيفاد محاضرين للاشتراك في الموسم القضائى المزمع تنظيمه في المغرب .

ونفيدكم بأنه إذا كان القضاء الذي يراد تعريبه قضاء شرعياً فلا مانع من أن يرسل اثنان من أهل الأمانة والثقة والكفاءة العلمية ، مع توصيتهم بعدم التعاون فيها لا يتمشى مع الشريعة الإسلامية . وإن كان القضاء الذي يراد توحيده وتعريبه قضاء وضعياً ؛ فلا نرى أنه يسوغ لنا المساعدة فيه ؛ لأن ذلك من التعاون على الباطل والاثم . والله تعالى يقول : (وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الْاثْم ِ وَالْعُدُوانِ) (١) . والسلام عليكم .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/٤٣١٨ في ۱/٤٣١٨)

(٤٤٧٢ - إختصاصات ديوان المظالم)

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم سعود بن عبد العزيز أيده الله آمين

⁽١) سورة المائدة – آية ٢

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد تلقيت خطابكم الكريم رقم ٢٠٢/٢/١٦ في ٨ محرم سنة ٧٥ الذي ذكر جلالتكم أنه يرد شكاوي ضد تصرفات القضاة وضد تصرفات موظفي المحاكم ، وتستشيرونني حفظكم الله في تفويض هذا الأمر إلى « ديوان المظالم »، بشرط أن تختص صلاحياته بالنظر في تصرفات القضاة وموظفيهم .

وأحيط جلالتكم علماً - أمدكم الله بتوفيقه - أن جعل هذا إلى « ديوان المظالم » شيء لا يصلح ولا يصح شرعاً ، وتشكيات الخصوم لا يلتفت إليها ، وربها يكون المتشكي لقاض من صغار القضاة فيرد إلى قاض فوقه أو أكبر منه ، هذا من الشيء اليسير ، وإلا فالأصل سد الباب كها هو طريقكم ، وكها هو مقتضى الشرع ، ولو فتح هذا الباب لانهار صرح القضاء من أصله ، وأعاذكم الله من أن ترضوا أن أحداً يفتح مثل هذا الباب .

والنظر في المظالم يختص بـ « عشرة أشياء » لا يتعداها أبدا :

(الأول) : النظر في تعدي الولاة على الرعية ؛ فيتصفح عن أحوالهم ليقويهم إن أنصفوا ، ويكفهم إن عسفوا .

(الثاني) : جور العمال فيها يجبونه من الأموال ؛ فيرجع فيه إلى القوانين العادلة في دواوين الأئمة فيحمل الناس عليها ، وينظر فيها استزادوه ؛ فإن رفعوه إلى بيت المال أمر برده ، وإن أخذوه لأنفسهم استرجعه لأربابه .

(الثالث) : كتاب الدواوين ؛ لأنهم أمناء المسلمين على بيوت المال فيها يستوفونه ويوفونه ؛ فيتصفح أحوالهم فيها وكل إليهم من زيادة أو نقصان .

(الرابع) : تظلم المرتزقة من نقص أرزاقهم أو تأخرها عنهم وإجحاف النظار بهم ؛ فيرجع إلى ديوانه في فرض العطاء العادل فيجريهم عليه ، وينظر فيها نقصوه أو منعوه من قبل ؛ فإن أخذه ولاة أمورهم استرجعه لهم ، وإن لم يأخذوه قضاهم من بيت المال .

(الخامس): رد الغصوب؛ وهي ضربان: أحدهما غصوب سلطانية قد تغلب عليها ولاة الجور كالأملاك المقبوضة من أربابها تعدياً على أهلها، فإن علم علم به والي المظالم عند تصفح الأمور أمر برده قبل التظلم إليه، وإن لم يعلم به فهو موقوف على تظلم أربابه. الضرب الثاني من الغصوب: ما تغلب عليه ذوو الأيدي القوية وتصرفوا فيه تصرف المالكين بالقهر والغلبة، فهو موقوف على تظلم أربابه.

(السادس): مشارفة الوقوف؛ وهي ضربان: عامة، وخاصة. أما العامة فيبدأ بتصفحها وإن لم يكن فيها متظلم ليجريها على سبلها ويمضيها على شروط واقفيها إذا عرفها. وأما الوقوف الخاصة فإن نظره فيها موقوف على تظلم أهلها من التنازع فيها لوقوفها على خصوم متعينين؛ فيعمل عند التشاجر فيها على ما تثبت به الحقوق عند الحكام.

(السابع): تنفيذ ما وقف من أحكام القضاة لضعفهم عن إنفاذه وعجزهم عن المحكوم عليه لتعزيزه وقوة يده أو لعلو قدره وعظم خطره ؛ فيكون ناظر المظالم أقوى يداً وأنفذ أمراً ؛ فينفذ الحكم على من توجه عليه بانتزاع ما في يده ، أو بإلزامه الخروج مما في ذمته .

(الثامن) : النظر فيها عجز عنه الناظرون في « الحسبة » مسن المصالح العامة ، كالمجاهرة بمنكر ضعف عن دفعه ، والتعدي في طريق عجز عسن منعه ، والتحقيق في حق لم يقدر على ردعه ؛ فيأخذهم بحسق الله تعالى في جميعه ، ويأمر بحملهم على موجبه .

(التاسع) : مراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والأعياد والحج والجهاد من تقصير فيها أو إخلال بشرطها ، فإ ن حقوق الله تعالى أولى أن تستوفى ، وفروضه أحق أن تؤدى .

(العاشر) : النظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين ؛ فلا يخرج في النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه ؛ ولا يجوز أن يحكم بينهم بها لا يحكم به الحكام والقضاة ، وربها اشتبه حكم المظالم على الناظرين فيها فيجورون في أحكامهم ، ويخرجون إلى الحد الذي لا يسوغ فيها .

هذه هي الأشياء التي قد ذكر العلماء أن لناظر المظالم النظر فيها . ومن تأملها ظهر أن ديوان المظالم منفذ لأحكام القضاة ، وبمض لها ؛ لا ناظر فيها . والله يحفظكم ، ويتولاكم .

(ص/م ۱۳۱ في ۱۲۸/۱/۲۸)

المحادر القضاة في المملكة - وملخص الأساليب المتبعة في محاكمها - والمصادر التي يعتمد عليها القضاة وتركيز المسئوليات في المحاكم ، واختصاص رئاسة القضاة)

من محمد بن إبراهيم إلى سعادة المدير العام للاذاعة والصحافة والنشر المحترم - ٢٩٧ -

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى خطابكم رقم ١/٥/٢٨٦٠ في ١٣٨٠/١٠/٢ عطفاً على خطاب معالي وزيسر الخارجية رقم ٢٣٥٥٨/١٣/١/٩٠ وتاريخ ١٣٨٠/١٠/١٧ حول طلبكم الاجابة على النقاط التالية :-

١ - عدد القضاة في المملكة .

٢ - عدد المحامين المعتمدين لدى الجهات الشرعية للتوكل في القضايا المختلفة

٣ - ملخص الأساليب والمبادىء الشرعية الأساسية التي تطبق في المملكة .

٤ - المصادر الشرعية (الكتب) التي يعتمد عليها القضاة عند إصدار أحكامهم .

وبناء على طلبكم نجيبكم بها يأتي :-

(١) عدد القضاة في المملكة في الوقت الحاضر مائتان وعشرون قاضياً ، ويقوم ويزداد عددهم في كل سنة حسب الحاجة واللزوم في بعض المناطق ، ويقوم القاضي في كثير من المدن التي لا يوجد بها كاتب عدل بمزاولة الأعمال التي تناط بكتاب العدل .

(۲) وأما عدد المحامين المعتمدين لدى الجهات الشرعية . فليست مهنة المحاماة من الاهتمام بمكان من الوجهة الشرعية ؛ لأن أحكام الشريعة مبناها على الصدق من الخصمين في المحاكمة وإظهار الحقائق على وجهها أمام الحاكم الشرعي ، سواء كان كلام الخصم له أو عليه ؛ بدون أن يحتاج إلى ذكر النصوص التي يحتج بها ؛ ويطبق القاضي ما صدر منها على قواعد الشريعة ولذا فإن أغلب أرباب المصالح يباشرون قضاياهم بأنفسهم ، وقد يوكل بعضهم من يريد بدون أن يكون لدى هذا الوكيل شهادة بالمحاماة .

(٣) ملخص الأساليب والمسادى، الأساسية التي تطبق في المملكة
 هى كما يل :-

(أ) يتقدم المدعي بدعواه رسمياً للمحكمة ؛ فإذا كانت من المحاكم المزدحمة بالأعمال كما هو الحال في المحاكم الكبرى والمدن المهمة ضرب للمدعي موعداً محدداً لجلسة حسب مواعيد الجلسات المتخذ لتحقيق المساواة بين أرباب المصالح على وجه العموم ، وتقديم الأول فالأول من المراجعين ، ثم يبلغ

خصمه بالحضور في الوقت المعين بواسطة الموظفين المختصين لهذا الغرض . وإن كانت المحكمة ليس لديها ازدحام في العمل كما في البلدان الصغيرة قليلة السكان فإن القاضي يباشر النظر في القضية بين الخصمين حين تقدمهما للمحكمة .

(ب) وعند مثول الخصمين أمام القاضي يسمح للمدعي بعرض دعواه في وجه المدعى عليه ؛ فإذا رأى الحاكم الشرعي أن دعواه محررة واضحة المعالم على المدعى عليه أمر برصدها في ضبط القضية ، وأملاها على كاتب الضبط ، وبعد الفراغ من كتابتها تتلى علناً أمام المدعي والمدعى عليه ، ثم يؤخذ توقيع المدعي في الضبط بالمصادقة على دعواه . . وبعد ذلك يسأل المدعى عليه تحريرياً في الضبط عها جاء بدعوى المدعي ، ويكتب الجواب منه كاملا حسبها تتطلبه الدعوى المقامة ضده بوجه تفصيلى .

(ج.) وبعد الفراغ من الدعوى والاجابة يشرع حاكم القضية في توجيه الأسئلة على من تتوجه عليه من الخصمين ، وتحرير الاجابات ، وطلب البينات ، ورصد الشهادات ؛ ثم سؤال المشهود عليه عن حال الشهود ، وتحرير ما لديه من طعن شرعي فيمن شهد عليه ، وتكليفه بإحضار البينة على ذلك . وإذا لم يدل بطعن في الشهود وتمت تزكيتهم لدى الحاكم الشرعي فعند ذلك يحرر القاضي حكمه بآخر القضية في الضبط ، مدعاً بالحيثيات والمستندات التي استند عليها في حكمه ، وكل من له شهادة أو نحوها عور في الضبط يؤخذ توقيعه تحت ما كتب عنه ، مضافاً إلى ذلك توقيع حاكم القضية بجانبه ، وبعد الانتهاء من هذه الاجراءات تحرر المحكمة صكاً رسمياً للمحكوم له وافياً بالمقصود من المحاكمة ، ويسجل هذا الصك في سجل الصكوك الصادرة من المحكمة ، ويوقع عليه بختم القاضي ، وتبقى سجلات الصكوك عفوظة في المحكمة يرجع إليها عند مساس الحاجة ، وتخرج صورة الصك لصاحبه عند المحكمة يرجع إليها عند مساس الحاجة ، وتخرج صورة الصك لصاحبه عند فقده ما دام سارى المفعول بعد عشرات السنين .

(٤) وأما المصادر التي يعتمد عليها القضاة في أحكامهم فهي كتاب «الانصاف» و« المغني» و « الشرح الكبير » و « كشاف القناع عن متن الاقناع ١٦٥ و « زاد المستنقع ، وشرحه كه وحاشية للشيخ عبد الله العنقري » و « المنتهى » و «الفروع »و«اختيارات شيخ الاسلام ابن تيمية » وغيرها من شتى أنواع

الكتب في المذهب . أما في المسائل الخلافية فكثيراً ما يعتمد على قول المحققين فيها هو أرجح في الدليل . علماً بأن المحاكم الشرعية تسير في جميع أعمالها تحريرياً بمطبوعاتها الرسمية من ضبوط وصكوك وسجلات وغيرها من المطبوعات اللازمة لترتيب العمل وتنظيمه رسمياً ، وقد أعدت الرئاسة تعليهات وتوجيهات لتنظيم سير العمل إدارياً في مطبوعات المحاكم الشرعية ، وتحديد صلاحية واختصاص كل شخص من موظفيها ؛ تركيزاً للمسئولية ، والتماسأ لتوازن الأعمال بين الموظفين على قدر إمكانياتهم ، وإتمام أعمال المراجعين وانجاز مصالحهم بدون تريث ولا تعطيل.

وتنقسم المحاكم الشرعية إلى « ثلاثة أقسام » : محاكم كبرى : وتشتمل على رؤساء ومساعدين وأعضاء على قدر الحاجة واللزوم . . ومحاكم متوسطة ، ومستعجلات . وقد حدد اختصاص كل محكمة من المحاكم المذكورة ، ورسمت لها خطة صلاحيتها ، وما يصرح لها النظر فيه ، وزودت بالجهاز الكافي من الكتبة والموظفين . .

كما أن « الرئاسة » هي المرجع للقضاة ولدوائرهم الرسمية في شتى شنونهم واختصاصاتهم الشرعية وتعليمًا على الادارية ، تشرف على أعمالهم بجولات تفقدية ، وترشدهم لمناهج الاصلاح العام ، وتجيب على أسئلتهم واستفتاءاتهم فيها يشكل عليهم فهمه أو يعسر عليهم توجيهه أثناء النظر في المرافعات بين أرباب المصالح . وتقوم الرئاسة بتدقيق الأحكام المحتاجة للتمييز بعد صدورها من قضاة المحاكم ، ومن ثنم تقرر ما يجب شرعاً : إما بتصديق الحكم والأمر بتنفيذه ، أو بيان ما اعتراه من نقص ومخالفة للدليل الشرعي لفهم شذ من حاكم القضية ، ثم ترجعه إلى حاكم القضية ليقوم بها يلزم حول الجكم المذكور ، ومن ثم يوضع الحكم في موضعه ويعاد الحق لمستحقه .

وحرصاً على المصلحة العامة فقد صدر أمر صاحب الجلالة الملك حفظه الله بتأسيس « محكمتي تمييز ، واحدة في مكة والأخرى في الرياض ، تتولى تمييز الأحكام الصادرة من عموم المحاكم وكافة الأعمال المناطة بها في حدود الصلاحيات الممنوحة لها ، وهي خطوة ولاشك موفقة في سبيل ضهان الحقوق وتركيز القضاء وتدعيمه . هذا ما رأينا إشعاركم به حسب رغبتكم . والسلام . رئيس القضاة

(ص/ق ۱۲۵۳ / ۳/۱۲۸۲)

(٤٠٧٤ – قوله وهو فرض كفاية .

ثم الانسان له و حالتان و : حالة أنه ملجىء إليه ، وحالة اختيار . ففي حالة الاختيار لا يختاره ، هذا هو الأصل الغالب ؛ ثم قد ينبغي أن يختاره بل قد يجب أن يختاره ، وذلك إذا رآه متشوش ومهمل الحكم بالحق ؛ فإن الحكم بالحق فرض من الفروض ؛ فإذا كان فيه تشوش أولا حاكم ، كما يجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ فإنه من أعظم المعروف . قال الشيخ : يجب أن تتخذ الولايات قربة يتقرب بها إلى الله . بما يعمله ويفعله من نفع الاسلام والمسلمين ومن إقامة العدل .

أما (الحالة الثانية ، كون الانسان يضطر إليه ؛ فهي شيء آخر ، ولا يكون تفصيله مثل الأول ؛ فإن كان الحال أنه مضطر إليه فإنه يزيد الوجوب وجوباً ، وذلك أنه واجب طاعتنا لولي الأمر ، ولا سيها وهو معروف ؛ فهوأفرض مما لولم يعين ؛ فإذا كان يوجد من يقوم به وعين فإنه يتعين لأجل تعيينه ؛ فإذا وجد عدد كل فيه الأهلية فهذا امتاز على غيره بالتعيين . فروض الكفايات الناس فيها سواء ، ويتعين في صور منه .

ثم عليه إذا تولى تقوى الله ومراقبته ؛ ثم طرق فصل الخصومات منها ما هو الطريق المحض بذاته وهو الصلح ؛ بل هو شرعي أيضاً .

ومن الطرق المشاورات والاستفتاءات ؛ فإن من رزقه الله تقوى نفع وتوقى الأضرار ، وإن كان لا يتوقاها من كل جهة فهذا جهاد ، ولو قدر النقص فيه مثلا فلا يخدش على قدر من فيه .

من المعلوم الفرق بين الأزمان ؛ فإن الأولين حاجاتهم وممتلكاتهم بسيطة . ثم أيضاً غالب عليهم التسامح والعفو أكثر من العصور الأخيرة ، فالعصور الأخيرة بخلاف ذلك . ثم الأشياء المتجددة المتلونة المتنوعة المختلفة التي لم يؤلف كلام فيها لأحد ولا يوجد فيها قضاء لأحد من السابقين . بهذا يعرف كثرة الخصومات ؛ فهي متضخمة من جهة الكيفية والكمية ، وإن كان الشرع حل لكل مشكلة ؛ لكن المشاكل التي قد حلت شيء ، والمسائل التي هي غرائب مشاكلها أكثر ؛ فإن الأشياء الغريبة لا يدرك حكمها إلا بعد مراس أكثر ؛ فإن الأشياء الجديدة فيها أشياء تحتاج إلى أكثر . ثم

قوة جانب العلم وتعظيمه واحترامه له في ذلك تأثير ، وفي قطعها ؛ بخلاف ما إذا كان غير محترم جانب العلم فإنه يلج عن نفسه ؛ بل في بعض الأحيان يصرحون بأن القاضي عدو لي . ثم أيضاً الولاية لها سبب في تكثير الخصومات أو تقليلها ؛ فصار أسباب الخصومات وتكثيرها كثير جداً .

أيضاً يضاف إلى ذلك أشياء أحدثت في القضاء: كأخذ رضاه وأنه قانع، ثم فتح باب أن يكتب لائحة الاعتراض فإن شاء لدد الخصومات، ثم مما يطول ذلك سماع كلام الخصم عند حكام لا عند حاكم؛ فبأسباب هذا كثرت الخصومات، وضعفت النتائج وجوداً وصحة؛ فضعفت من حيث وجودها ومن ناحية تحقيقها، ويضاف إلى ذلك قلة العلم فإن نسبته إلى ما مضى قريباً نسبة قليلة جداً.

(٤٠٧٥ - نصيحة لقاض أبي الدخول في سلك القضاء) بسم الله الرحمن الرحيم

لحضرة العالم الجليل ، والعلم النبيل ، عمدة المفتين ، والداعي لاتباع سيد المرسلين ، الشيخ محمد بن الشيخ إبراهيم آل الشيخ

لازالت سحائب العلوم عليه مأطره ، ووفود المسرات إليه صادرة ووارده . أمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .

دمتم بدوام المسرات . . على تكرر الساعات واللحظات .

بعده: أطال الله بقاءك صدر علي من الامارة عطفاً عن أمر فخر العروبة والاسلام الملك المعظم حفظه الله ، أمر بتوليتي لقضاء الجبيل ، فسمعاً وطاعة ، غير أني قصير الباع ، قليل الاطلاع ، بأحكام القضاء والحدود والديات ، وهذه أمور مشتملة على حقوق الله تعالى وحقوق خلقه ، وأنا عاجز عن القيام بها لقلة العلم والمعرفة بأحكام القضاء ، ومثلي لا يجوز له توليه ، حيث أني لست من فرسانه ، ولي والد قد طعن في سن الشيخوخة وضعف بصره ، ويحتاج لمباشرة وتعهد ، وقد قال على : « فَفِيهما فَجَاهِدُ » وعندي وظائف لابائي مدرستان ينشر فيهما العلم الشريف من تفسير وحديث ونحوه وغيره من العلوم الشرعية ، وليس عندي من يقوم بهما ، ومسجد أوم فيه الجماعة ؛ فأرجو من الشرعية ، وليس عندي من هذه المرتبة التي لست من أهلها ، ووالله ثم والله تعالى ثم منكم إنقاذي من هذه المرتبة التي لست من أهلها ، ووالله ثم والله تعالى ثم منكم إنقاذي من هذه المرتبة التي لست من أهلها ، ووالله ثم والله

أي لست عمن يقوم بشروط القضاء الذي صح فيه (مَنْ جُعِلَ فِي الْقَضَاء فَقَدْ
ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكُيْنُ ، وقد فر من توليته من هو من أهله فكيف من ليس من أهله
؛ فكيف توليتكم العاجز الذي ضيع وقته في الكسل والبطالة ، فأنتم ولله الحمد
ناصح لله ولرسوله ولكتابه ولائمة المسلمين وعامتهم ، فنصحي إعانتي
بالتخلص من القضاء ودواعيه ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه
وفقكم الله لكل خير ، وصرف عنكم كل شر وضير ، وجعلنا وإياكم هداة
مهتدين ، غير ضالين ولا مضلين ، سلماً لأوليائه ، وحرباً لأعدائه ، هذا ما لزم
إبلاغ سلامنا الأولاد الكرام ، والمشائخ الفخام ، الشيخ عبد اللطيف ،
والشيخ عبد الله بن مطلق ، وكافة الأصحاب ، كما منا الأولاد والمشائخ
والشيخ عبد الله بن مطلق ، وكافة الأصحاب ، كما منا الأولاد والمشائخ
والأصحاب ينهون إليكم مزيد السلام . . والله يحفظكم ويرعاكم . . تحريراً
في ٢٩/٩/٩/١ .

وبنك ، الذليل الحقير إلى مولاه القدير
عبد الله بن عمير
عبد الله بن عمير
عبد الله بن عمير
عبد الرحن بن عبد الله بن عمير
عبد الله بن عبد الله بن عمير
عبد الله بن عمير
عبد الله بن عبد الله بن عمير
عبد المه بن عبد الله بن عمير
عبد المه بن عبد الله بن عبد الله بن عمير
عبد المه بن عبد الله بن عبد ا

ج: كتابك وصل وفهمت مضمونه ، وتدري أنه ما دعى إلى تكليفك إلا الضرورة ، والولايات الشرعية إذا أتت الانسان من غير مسألة أعين عليها كها في الحديث : « لا تَسْأَلُ الْامَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أَوْتِيْتُهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا وَإِنْ أَوْتِيْتُهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا وَإِنْ أَوْتِيْتُهَا عَنْ عَلَيْها أَن ندعو الله لك بالتوفيق أَوْتِيْتُها عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَعِنْتَ عَلَيْهَا » (١) والذي علينا أن ندعو الله لك بالتوفيق ، كما أني أوصيك بتقوى الله تعالى ومراقبته ، والاناءة في قضائك ، والتثبت ، والصلح مهما وجدت إليه سبيلا ما لم يتضح الحكم الشرعي ، والسؤال عن والصلح مهما وجدت إليه سبيلا ما لم يتضح الحكم الشرعي ، والسؤال عن الاشكال . . في ١٣٧٥/٩/٢٢ (ص/م في ٢٢/٩ – دوسيه – ٩/٢٢)

(٤٠٧٦ - ولآخر بالعدول عن طلب التقاعد)

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي القويعية الشيخ صالح بن إبراهيم الطاسان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى خطابكم رقم ٢٨١ وتاريخ ١٣٨٢/٨/٦ حول طلبكم الاعفاء من القضاء ، والاحالة إلى التقاعد .

⁽۱) متفق عليه

ونفيد فضيلتكم بأننا لا نوافق على ذلك ؛ لما نحن فيه من الحاجة لكم ولأمشالكم ، وقلة من يقع عليه الاختيار ، كما نذكر فضيلتكم أن البقاء في عملكم من التعاون ، وأداء الواجب ، ومن الجهاد في سبيل الله ، وخاصة في هذا الوقت المبارك . والذي نؤمله فيكم الصبر والاحتساب ، ولن يضيع الله أجر من أحسن عملا .

هذا ونرجو من الله تعالى أن يسدد خطى الجميع ، وأن يجعلنا وإياكم من المتواصين بالحق والصبر ، وأن يوفقنا إلى ما يجبه ويرضاه . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

رئيس القضاة (ص/ق ٣/٣١٨٥ في ٣/٢/١٠/١٠)

(٤٠٧٧) - قوله : وتفيد ولاية الحكم . الخ .

والذي ينبغي أن يعول عليه العرف والعادة إن كان من العادة أنه يتولى كذا وكذا . والأحسن التحديد والتبيين لئلا يلتبس ما دخل في ولايته بشيء لم يدخل فيها يكون على بيان ودلالة المنطوق ؛ لأن العرف والعادة قد لا تنضبط تماماً .

(١٧٨ ٤ - ما تفيده ولاية الحكم في العرف الحاضر)

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم فضيلة الشيخ سليهان بن عبيد آل سلمي

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

ثم بناء على شغور وظيفة رئاسة محكمة الرياض الكبرى ، وما نؤمله فيكم من القيام بهذه الوظيفة ، فقد رأينا نقلكم من عضوية الافتاء إلى رئاسة المحكمة المذكورة ، وعيناك رئيساً لها ابتداء من ٢٥/١٠/١٠ وقد خولناك النظر في كل ما يتولاه رئيس المحكمة مما هو من حقوقه شرعياً وإدارياً ؛ بحسب الأصول والقواعد المتبعة في مثل هذه المحكمة كالمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة . وعليك فيما تنظر فيه شرعاً تقوى الله تبارك وتعالى ، ومراقبته سراً

وعلانية ، وتحري الحق . وفيها توليته إدارياً تقوى الله تعالى ، والعدل في القضاة والموظفين المرتبطين بكم ، مع تطبيق الأنظمة المتبعة في جميع أعمال المحكمة الادارية . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس قضـــــاةنجد والمنطقة الشرقية وخط الأنابيب (ص/م ١٨٦٣ في ١٨٦٢/١١/٦)

(١٠٧٩ - واجب المحكمة النظر في جميع القضايا الواردة إليها ما لم ينظر بعد ، وما نظر ولكنه لم يحكم ولم ينظم فيه صك ، إلا ما قد صدر فيه حكم شرعي موافق للأصول المتبعة)

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي عنيزة

الموقسر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

وحيث الأمر ما ذكر فإن من واجب المحكمة أن تنظر في جميع القضايا الواردة إليها ؛ فها كان منها قد صدر فيه حكم شرعي موافق للأصول المتبعة فهذا هو الذي لا يعاد النظر فيه لعدم الجدوى ، ولكن بعد التثبت في ذلك . وما كان منها لم ينظر بعد أو نظر ولكنه لم يحكم ولم ينظم به صك شرعي فهذا هو الذي يتحتم على المحكمة النظر فيه والبت وتنظيم الصك السلازم نتيجة المرافعة حسماً للنزاع .

وبالنظر إلى أنكم ذكرتم أن قضية ابن مانع وابن جاسر ما هي إلا مشابهة فقط وليست هي التي حكمت عينا من قبل قاضي بريده في السابق فيقتضي سهاعها وسماع جميع ما يرد إلى المحكمة بعد هذا ، مع ملاحظة ما أشرنا إليه أعلاه . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ٣/٢٩٩١ في ٣/٢٨٠/٥/٢٦)

(٤٠٨٠ - النظر في مال الغائب والأموال المجهولة أربابها إلى القاضي) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى خطاب سموكم رقم ٢٠٧٣ وتأريخ ٢/٩/١٣٧٨ وملحقه برقم ٤٥٢٥ وتأريخ ٢٥/٣/٣/ بشأن استفتاء وزارة المالية عن بيع عقارات الأجانب الغائبين عن هذه المملكة والذين لم تعرف محلات إقامتهم . نفيدكم أنه بتأمل ما كتبته وزارة المالية باستفتائها المذكور ظهر لنا أن مثل هذه العقارات لا ينبغي أن تترك مهملة هكذا ؛ لأن تركها مما يعرضها للضياع واستيلاء الأيدي عليها وذهاب ماليتها ، وقد نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال وحيث أن تلك العقارات ليست على صفة واحدة بل تختلف بحسب مواقعها وصلاحيتها للاستغلال وتتفاوت بحسب حالة أربابها في طول غيبتهم وقصرها منذ فقدوا أو غابوا وغلبة الظن بالعثور عليهم من عدمه وغير ذلك وكل هذا من متعلقات أعمال القضاة الشرعيين في كل بلد ؛ لأنهم نواب الامام في مثل هذه الأمور ، وقد صرح العلماء - رحمهم الله - أن من ضمن ما يدخل تحت ولاية القاضي النظر في أموال الغائبين والأموال المجهولة أربابها كالضوال والغصوب والودائع والعواري والرهون التي لا يعرف أربابها ، ونصوا على أنه يلزم القاضي أن يستلم مثل هذه الأموال ويعمل فيها بالأصلح . فينبغي أن يبلغ قاضي المدينة باستلام تلك العقارات التي في عمله ، ويعمل فيها ما تقتضيه المصلحة العامة من تأجير أو تعمير للاستغلال ، أو لجعلها نفسها مصلحة من المصالح العامة كالمساجد والمدارس والربط ونحوها ، وإن اقتضت المصلحة بيع شيء منها فيجعل ثمنه وأجرة ما يؤجر منها في المصالح أيضاً ، بعد أن يبذل الوسع في البحث عن أربابها ويغلب على الظن عدم العثور على أحد منهم وورثته . وينبغي أن تنفرد تلك العقارات على حدة بنظر قاضي البلد ، ولا تخلط بغيرها ، ولا يخلط بعضها مع بعض ؛ لأن لها نظراً خاصاً من البحث عن أربابها وانتظار وجوده وغير ذلك . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ص/ف ٤٠١ في ١٣٧٨/٤/٢٩)

(۱۸۱) - إيداعها)

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة رئيس مجلس الوزراء المعظم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

بالاشارة إلى أمر جلالتكم لوزارة المالية برقم ١٣٢٣٨ في ١٣/٦/ ١٩٨١ المعطى لرئاسة القضاة صورة منه ، القاضي بتشكيل لجنة مكونة من مندوبين عن وزارة المالية وديوان المراقبة ورئاسة القضاة لدراسة وضع الأموال التي تسلم إلى بيوت المال والتي تودع إلى مؤسسة النقد والماليات الخاصة باليتامى . ونعرض على جلالتكم بأن اللجنة المذكورة قد اجتمعت بوزارة المالية ، ودرست وضع جميع التركات ، واتخذت قرارها المؤرخ في ١٣٨٠/٧/٧ المرفق بهذا صورة منه . . بها يحصل به التيسير إن شاء الله ؛ فإن جد شيء يوجب المراجعة مستقبلا أيضاً راجعنا جلالتكم فيه . نأمل إطلاع جلالتكم عليه ، والموافقة على ما احتواه ، وإبلاغنا ذلك ، وإبلاغ وزارة المالية ومؤسسة النقد أيضاً لاعتهاد موجبه . حفظكم الله . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ٤/٥٠٠٨ في ١٣٨٠/٧/٢٠)

> (نص القسرار) بسم الله الرحمن الرحيم

بناء على أمر سمو رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٢٣٨ وتاريخ ١١/٦/١٦هـ المبلغ إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني والمعطى صورة منه لكل من سمو رئيس ديوان المراقبة العامة وسهاحة رئيس القضاة ، القاضي بتشكيل لجنة مكونة من مندوبين عن الجهات المذكورة لدراسة موضوع الأموال التي تسلم لبيوت المال والتي تودع حالياً إلى مؤسسة النقد والماليات ، ولتضع ترتيباً لها ؛ فقد اجتمعت اللجنة المكونة من كل من :

معتوق شيخون مندوب ديوان المراقبة العامة .

الشيخ عبد الرحيم صديق والشيخ عبد اللطيف النعيم مندوبا رئاسة القضاة إبراهيم سقاف مندوب وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

واستعرضت اللجنة ما يأتي :

۱ – ما سبق أن أصدرته وزارة المالية بخطابها رقم ٤/٢٢٨٣٠ في ١٣٨٠/٩/٧ من ترتيب بشأن هذه الاموال إلى كل من رئاسة القضاة بالحجاز سابقاً ورئاسة القضاة بنجد والمنطقة الشرقية ، ويتلخص الترتيب في الاتي :

(أ) تركات المعاليم والغيب تودع أمانة باسم مأموري بيوت المال لدى مؤسسة النقد وفروعها في الجهات التي بها المؤسسة وفروعها وإلى الماليات فيها عدا ذلك ، ومتى ما صدر حكم شرعي بإعادة شيء من تلك التركات لأصحابها يكتب سياحة رئيس القضاة إلى مؤسسة النقد وفروعها عها كان قد أودع إلى مؤسسة النقد أو فروعها بإعادته وفقاً للحكم الشرعي إلى مأموري بيت المال ، ويعطى صورة من خطابه إلى المأمور المذكور لتحرير شيكي بالمبلغ تربط به صورة خطاب سياحته ، ولا يتم الصرف إلا بموجب خطاب سياحته ، وما كان قد أودع إلى الماليات يكتب سياحته إلى وزارة المالية موضحاً مقدار المتركة وأسياء المستحقين ورقم وتأريخ الحكم الشرعي ورقم وتأريخ وصل التسليم إلى المالية لتقوم وزارة المالية بصرفها لجهتها حسب خطاب سياحته .

(ب) تركات المجاهيل ومبالغ اللقطات والسرقات تودع من ماموري بيت المال إلى المؤسسة وفروعها في الجهات التي بها مؤسسة وفروعها وإلى الماليات في بقية الجهات ، وهذه تعتبر إيرادات الموازنة لدى الادارة المالية بالرئاسة ، وتدرج ضمن الجدول الشهري نموذج ٢٠ حسب التعليهات المالية للميزانية والحسابات .

٢ - جاء في الأمر السامي المشار إليه آنفاً أن سياحة رئيس القضاة أبدى أن
 من بين تلك الأموال ما هو لأيتام ينفق منها شهرياً ، والناظر على الأيتام يكون

في بلد ليس فيه فرع مؤسسة ، وفي ذهابه إلى البلدة التي بها المؤسسة تكليف ونفقات ، ولذلك يرى أن أموال اليتامى تبقى في صناديق المحاكم ، وأنه يرى ترك كل ما كان في بيت المال على وضعه السابق في صناديق المحاكم ، وهي تسجل بها بيانات شهرية ترفعها للرئاسة ، وهذه بدورها تبعثها إلى المؤسسة . وبدراسة كل ذلك ومناقشته ، وقد أبدى مدير الواردات العامة بأن الترتيب السابق بموجب نظام بيوت المال كان يقضي بأن تبقى التركات في بيوت المال لمدد محدودة ثم تودع إلى صناديق الأمانات في الماليات ، لأن تجميدها في صناديق المال لمدد طويلة يعرضها للخطر ، وهذا الترتيب إنها اتبع للمحافظة على هذه الأموال من العبث ، وأنه قد وقعت حوادث عبث في الأموال المجمدة في صناديق بعض بيوت المال كانت سبباً في ضياع مبالغ كبيرة ، ولما عجز العابثون عن تسديدها قامت الخزينة العامة للدولة بتحملها ، كها ذكر مدير الواردات أن هناك تركات للحجاج الوافدين للحج ، وهذه التركات لما ترتيبها الحاص الموضح في نظام مأموري بيت المال حيث تعاد بعد الموسم إلى المثليات الأجنبية من قبل وزارة الخارجية .

ومن حيث أن الطريقة المتبعة في اعداد التركات المودعة أمانة لدى مؤسسة النقد أو فروعها أو لدى الماليات هي طريقة مبسطة ، ولضرورة صيانة جميع هذه الأموال من أي عبث يحصل بسبب بقائها مجمدة في الصناديق لمدة طويلة – تقرر اللجنة ما يلى :

1 - تركات المجاهيل والسرقات واللقطات يجب إيداعها من صناديق بيوت المال إلى المؤسسة وإلى المالية وفروعها ، وتعتبر إيرادات ميزانية ، ويجب أن تسجل بالادارة المالية لدى الرئاسة بسجل الايرادات ، وتدرج ضمن جداولها الشهري انموذج (٢٠) حسبها هو متبع بموجب التعليهات المالية للميزانية والحسابات ، ولدى صدور أحكام شرعية بإعادة شيء منها فتعاد من قبل الادارة المالية بالرئاسة طبقاً لأحكام المادة (٢٥) اعترض مندوب الرئاسة على ما جاء بالمادة هذه بأنه يجب أن يتم صرف ما يستحق من تركات المجاهيل والسرقات واللقطات حال ثبوتها لأصحابها بالوجه الشرعي من رئاسة القضاة بموجب المادة (٢٥) من التعليهات المالية بدون استئذان وزارة المالية ؛ بل بموجب المذكورة صورة من أمر الصرف تفادياً من تعطيل المستحقين .

٢ - تركات المعاليم والغيب يجب إيداعها من صناديق بيوت المال إلى المؤسسة وفروعها أو المالية أمانة باسم صندُوق بيت المال نفسه ، ولدى صدور الأحكام الشرعية بإعادتها يرفع مأمور بيت المال بطريق مرجعه إلى رئاسة القضاة إيضاحاً بمقدار التركة المطلوب إعادتها وأسهاء المستحقين لها ورقم وتأريخ وصور توريدها لصندوق بيت المال ورقم وتأريخ خطاب إيداعها إلى المؤسسة أو فرعها أو المالية ، وتقوم الرئاسة بالكتابة إلى المؤسسة أو فروعها إذا كانت التركة مما أودع فيها بإعادتها إلى مأمور بيت المال بطرفه ، وتعطي صورة من خطابها لمامور بيت المال ليحرر شيكاً بذلك وتربط الصورة به ، وعلى المؤسسة أو فروعها عدم صرف أي مبلغ لمأموري بيوت المال ما لم يكن ذلك بالمر كتابي من رئاسة القضاة . أما إذا كانت التركة مما أودع إلى الماليات فتكتب الرئاسة إلى وزارة المالية بناء على الايضاحات المرفوعة من مأمور بيت المال عن طريق مرجعه (رئيس المحكمة أو قاضيها) لتقوم المالية بصرفه وفقاً لذلك ، وعلى المؤسسة وفرعها حال صدور أوامر الرئاسة لها ووصول الشيك إليها عدم تكليف صاحب الحق بمراجعة ودون أن تراجع هي أية جهة ما باستصدار أوامر بالصرف تفادياً من تكبيد المستحقين وغالبهم أرامل وقصار ومعتوهين ، وعلى ألا يخضع صرف تلك المبالغ لأية حسميات للطوابع أو خلافها .

٣- الـتركات التي تصدر الأحكام الشرعية بصرف نفقة شهرية منها والتركات ذات المبالغ الضئيلة التي هي تحت الايجاب الشرعي (ويشترط أن لا يزيد مجموع مبالغها مع وجود صندوق بيت المال عن مقدار كفالة المأمور) هذه التركات تبقى في صندوق بيت المال ويرفع بها بياناً شهرياً لمرجعه توضح به جميع الحقائق والاجراءات المتعلقة بها والتي أوجبت بقاءها في الصندوق والأوامر المستند عليها من مرجعه أيضاً ، وذلك حتى تتم الاجراءات الشرعية ويتسلم كل مستحق حقه بالوجه الشرعي ، وما كان لمستحق غائب منها وليس له وكيل شرعي فيجرى توديعه حالا إلى المؤسسة أو فروعها أو الماليات عن طريق مرجعه أو فرع أو مالية أو فرعها أن يودع ما لديه إلى أقرب مؤسسة أو مالية بعد تقديم أو فرع أو مالية أو فرعها أن يودع ما لديه إلى أقرب مؤسسة أو مالية بعد تقديم المحكوم بصرفها نفقة لقصار أو معتوهين أو أشباههم تزيد عن مقدار كفالة المحكوم بصرفها نفقة لقصار أو معتوهين أو أشباههم تزيد عن مقدار كفالة المنامور فعلى مأموري بيوت المال أن يرأوا حجز أو سحب مبالغ النفقة لصندوق الديهم لكل أربعة أو ستة شهور بالطرق الأصولية الموضحة بالمادة (٢) أعلاه لديم لكل أربعة أو ستة شهور بالطرق الأصولية الموضحة بالمادة (٢) أعلاه أي بحيث لا يزيد موجود صندوق عن مقدار الكفالة حسب ما توضح عالياً ،

وأن يتم السحب أو الحجز على أساس حكم شرعي بذلك وبأمر كتابي من رئاسة القضاة . وإذا كان المبلغ سبق دخوله للمؤسسة أو المالية وفي حالة حجز مقدار النفقة يكتفى فيه بأمر كتابي من رئيس المحكمة أو قاضيها . . وأن يراعى تأمين النفقة للصندوق قبل انقضاء مدة النفقة السابقة تفادياً من التعطيل والتأخير . وعلى العموم كلما تصدر باعادته من الأموال الموجودة بصناديق بيوت المال أحكام شرعية فيجب انفاذ مقتضى الأحكام بشأنها سواء كانت أموال يتامى أو معتوهين أو أشباههم ، وعلى المؤسسة وفروعها اعتباد الصرف حال مراجعة من صدرت الأحكام بدفع الأموال لهم بمقتضى الشيك المسحوب عليها بالمبلغ رفقاً بصورة أمر الرئاسة حسبها جاء بعاليه .

١٠ أما تركات الحجاج فيبقى الوضع بشأنها على ما هو عليه .

٥ - ترى اللجنة بأن من الضروري أن تتأكد رئاسة القضاة من أن جميع مأموري بيوت المال مكفلون كفالة مأموري بيوت المال مكفلون كفالة نظامية بموجب نظام الكفالات ، ومن الضروري تنظيم الدورات التفتيشية على الصناديق المذكورة من قبل الجهات المسئولة ورفع تقارير مفصلة عن سير العمل ومطابقته لمقتضى الأنظمة والتعليمات المرعية ، وعلى ذلك جرى التوقيع ٧/٧/ ١٣٨٠ هـ.

مندوب رئاسة القضاة

مندوب المراقبة العامة

(٤٠٨٢) – أجانب سكنوا البلاد وهربوا ولا يعرفون ، ولهم أثاث ، وعليهم طلبات)

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي مرات

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فإجابة لخطابكم رقم ٣٤٤ في ١٣٨٧/٩/١٩ الذي ذكرتم فيه أنه يوجد لديكم أجانب يمنيون سكنوا البلاد وهربوا ولا يعرفون ، ولهم أثاث وعفش في البلد ، وعليهم طلبات ، ولديهم ضمانات للناس ؛ ولكن المدعين للأمانات والطلبات ليس لديهم بينات ، وقد ادعى لديكم أحد الأشخاص شيئًا منها بعينه وليس لديه بينة على ما ادعاه . وطلبكم الافادة هل يسلم المدعى به لمدعيه بعينه ، أم لابد من بينة ، وهل يباع ذلك ويدخل بيت المال .

ونشعركم بأن هذه الموجودات تسلم لمأمور بيت المال ، ومن ادعى شيئًا منها

فيقيم دعواه بمواجهة مأمور بيت المال ، ومن أثبت عين ماله ببينة أخذه ، والباقي يباع منه ما يخشى عليه التلف بعد ضبط صفاته ، وتودع قيمته لدى مأمور بيت المال ، فإذا مضى مدة طويلة ولم يرجع الشخص المشار إليه فارفعوا لنا عن ذلك لتعميدكم بها يلزم . والسلام عليكم .

رئيس القضاة (ص/ق ٣/٣١٤٢ في ١/ ٧/ ١٣٨٨)

(٤٠٨٣) - وأموال مختلي العقل كذلك) من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنعيد لكم خطابكم رقم 1/٢٨٩١ في ١٣٨٦/٧/٣ ومشفوعه المعروض المقدم من إبراهيم العبد الرحمن المتضمن طلبه إقامة وصي على أخيه عبد الله الذي يدعى أنه مصاب بخلل في عقله ، وأنه الآن موجود بمستشفى الطائف ، وأن له أخشاباً موجودة في الطريق يخشى عليها التلف .

ونشعركم أنه يتعين إكمال اللازم من قبلكم بشأن أموال المذكور الموجودة بالرياض لأن ذلك تابع لعملكم ، لاسيها إذا كان سفر المذكور إنها هو من أجل العلاج بسبب اختلال عقله ، ولا يخفى أن مما تفيده ولاية القضاء النظر في مال الغائب لئلا يضيع .

فاعتمدوا التحقيق في الموضوع ، ثم إجراء ما يجب شرعاً نحو ما ذكره المستدعى في خطابه . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ١/٣/٣٢٨٧ في ١٣٨٦/٨/٢٨)

(٤٠٨٤ - قوله : عموم النظر في عموم العمل .

لكن بشرط إطاقة ذلك وأهليته لذلك ؛ بل هذا في كل ولاية لا يجوز أن يولى إنسان ما لا يطيقه لعدم حصول المقصود ؛ فإنه واجب أن يولى من يقموم بالعبء .

(٤٠٨٥ - س : - إذا سافر الخصيان إليه في المحل الذي هو مسافر له فهل له الحكم بينهها ؟

ج : - إن أذن له بإذن جديد في الحكم فيها بينهم من ولي التولية فلعله يجوز . (تقرير)

(٤٠٨٦ - تقام الدعوى في بلد المدعى عليه ، ولو كانت بين حاضر وباد ، أو باديين)

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي الرين المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى كتابك رقم ۱۲۷ في ۱۳۷۹/۸/۱۰ المتضمن سؤالكم عما إذا وقعت دعوى بين باد وحاضر . . إلخ .

نفيدكم بأن الدعوى لا تقام إلا في بلد المدعى عليه كها هو المتبع ، سواء كان ذلك بين حاضر وباد ، أو بين باديين ، أو بين حاضرين ، المهم أن الدعوى لا تقام إلا في بلد المدعى عليه . والله يحفظكم .

(ص/م ۳/۳۲۰۵ فی ۳/۳۲۰۵)

(٤٠٨٧ - تعليل ذلك)

صاحب السمو وزير الداخلية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير لخطابكم رقم ٦/٨٧٠ وتاريخ ١٣٨٤/٣/١٣ ومرفقاته كامل المعاملة المشفوعة المتعلقة بدعوى عبده بن مجمد بن درويش ضد شامي بن علي بن عبده في مشرب أرض ، وقد اتضح أن المدعي من أهل محائل والمدعى عليه من أهل البرك ، والمتداعى فيه يقع في مدينة محائل ، واستحسان رئيس محكمة أبها أن تنظر القضية في محكمة محائل أي في بلد المدعي ، وإذا اتضح عدم صحة دعوى المدعى فيكلف بنفقات المدعى عليه . إلخ .

وعليه لا يخف اكم أن المدعى عليه بريء الذمة حتى يثبت ما يخرجه عن ذلك ، والأصل سلامة ذمته . ولذا نرى أنه إذا كان للمدعي دعوى فعليه الحضور إلى بلد المدعى عليه ، وإذا احتاج النظر في القضية إلى شهود في المدعى فيه

فإن على القاضي استخلاف القاضي الآخر في سماع البينات وإثبات ما يلزم إثباته ، ولا داعي لتكليف المدعى عليه وتعطيله عن أعماله والمشقة عليه بالسفر من أجل دعوى تثبت وقد لا تثبت ، هذا هو ما يجب أن يكون العمل عليه . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ٣/٩٣٧ /خ في ١٣٨٤/٤/١٤)

(٤٠٨٨ - وإذا حضر المدعى عليه في بلد المدعي صدفة) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية الموقسر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى خطاب سموكم رقم ٣٠١٩ في ٣٠/٦/ ١٣٨٠ بخصوص ما ذكرته بعض الامارات المرتبطة بكم من أن بعض القضاة عندما تحال إليه دعوى شخصين أحدهما من غير البلدة التي فيها القاضي فإنه يعتذر عن سماعها . إلخ .

ونفيد سموكم بأن القواعد الشرعية والعمل جار على أن الدعوى تقام في بلد المدعى عليه ، لأن الأصل براءته من الدعوى المقامة عليه . مع أنه إذا حصل مثلها أشار إليه سموكم بأن حضر المدعى عليه في بلد المدعى عرضاً فلا مانع من إقامة الدعوى عليه ، على أن لا يحبس في البلدة مدة تشق به . وفي المحاكمات الخفيفة التي لا تحوج إلى طول البت . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق صورة طبق الأصل)

(٤٠٨٩ - ترحيل المتهم إلى حكومته ليتسنى للورثة إقامة دعواهم لديها) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم المشفوع رقم ٢٧٦٣٤ وتأريخ ١٣٨٦/١٢/٣ المشفوع به الأوراق المرفقة الخاصة بقضية أبو بكر يوسف كالمبو ، المتهم بقتله السجين حسب الله الجيلاني القراني التشادي .

ونفيد سموكم بأنه اتضح من أوراق المعاملة أن المتهم بالقتل تابع لحكومة تشاد ، وكذلك ورثة المقتول ، ولكون الورثة اعتذروا عن الحضور لعدم استطاعتهم ولم يوكلوا عنهم ولطول سجن المتهم فإنه لا مانع لدينا من الأخذ باقتراح مدير شرطة جدة من ترحيل المتهم إلى حكومته ليتسنى للورثة إقامة دعواهم لديها . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ١/٢٥٧ في ١/٢٨٧/١)

(٤٠٩٠ - ويستخلف في الشهود)

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم المرفق به ١/٢٢٤٩٨ وتأريخ ١/٢٢١٥ المسجين متعب بن وملحقه رقم ٢٣٣١٣ وتاريخ ١٣٨٣/٨/٢٣ بشأن قضية السجين متعب بن عفيصان مع آل طارد . ونفيد سموكم بأنه ما دام أن متعب ادعى أن لديه شهوداً بالرياض على سماح بعض الورثة بالدية والمدعى عليهم في الخرج ، فيوكل وكيلا لمخاصمتهم في الخرج . وإذا كان الشهود يشق عليهم السفر إلى الخرج فيستخلف قاضي الخرج رئيس المحكمة الكبرى بالرياض لاثبات شهادتهم ، وينهي قاضي الخرج المسألة بها يظهر له شرعاً . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۱۲۱۱ عام ۱۳۸۱)

(٤٠٩١ - وفي جسرح البينة)

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي العرضية الجنوبية

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

• فنشير إلى خطابكم المدرج رقم ١٠٤٢ في ١٣٨٨/٧/٢١ الذي رفعتم به معاملة دعوى علي بن سعيد وحسن بن صالح ضد حسن بن أحمد وهاس .

ونفيدكم بأن المتعين هو التمشي بموجب خطابنا المرفق رقم ١/٣/٢١٣٥ في ١/٣/٢١٣٥ ولا يلزم لدعوى الطعن شخوص المتنازعين إلى محل البينة ، بل إذا دعت الحاجة إلى سماع أي بينة فيما يسوغ الاستخلاف فيه سواء كانت بينة الدعوى أو جرحها فحاكم القضية يستخلف قاضي الجهة التي يقيم فيها الشهود . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۳/۲۰۹۹ في ۱۳۸۸/۸/۱۸)

(٤٠٩٢ - وفي بلد المدعي إذا كان للمدعى عليه أكثر من بلد) (تعميم للمحــاكم)

بناء على المكاتبة الجارية بشأن الأشخاص الذين تقام ضدهم الدعوى وهم يقيمون في أكثر من بلد ، والمنتهية بخطاب صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٧١٤ في ٧٧١/ فاعتمدوا أن الدعوى تقام في بلد المدعي إذا كان للمدعى عليه سكن في أكثر من بلد واحدة ، وعليكم العمل بمقتضاه في المرافعات الشرعية . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ٣/١٧٠٧ في ٨/٤/٨)

(٤٠٩٣ - وإذا تهرب المدعى عليه أو حاول التلاعب جلب وأدب) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الأفخـــم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم المرفق رقم ٢٧٩٥ في ١٣٨٠/٣/٩ المعطوف على ١٣٨٠/٢/٨ في ١٣٨٠/٢/٨ ورغبة سموكم معرفة رأينا حول اقتراحه بشأن الأشخاص المدعى عليهم وكيفية معاملتهم حينها يتهربون من بلد المدعى .

١- ان القاعدة هي اقامة الدعوى في بلدالمدعي عليه ، لأن الأصل براءة ذمته ولَوْ يُعْطَى النَّاسَ بِدعْوَاهُمْ لأدعى رِجَالُ دِمَاء قَوْمٍ وأموَالهُمْ ، كما في الحديث وإذا تهرب المدعى عليه أو حاول التلاعب فانه يجلب ويوءدب بها يناسب عقوبته - قال في (الاقناع وشرحه) :

فاذا حضر بعد امتناعه عزره القاضى أن راى ذلك بحسب مايراه . اه .

٧- ان العادة المتبعة في المحاكم الخ أن المدعى اذا اراد منع خصمه من السفر فان له ذلك حتى قبل بدء المحكمة النظر في القضية ، قال في «الاختيارات الفقهية»: ومن أرادسفرا وهو عاجز عن وفاء دينه فلغريمه منعه حتى يقيم كفيلا بدينه . اه .

٣- ان المدعى عليه إذا هرب بعد النظر في القضية فان الحاكم يستمر عادة في نظر القضية ، ويصدر الحكم على المدعى عليه غيابيا ولا يعرقل هروبه واختفاوه شيئا من سير المحاكمة أو يعطل المدعى أو يضربه ، واذإ حضر بعد ذلك فهو على حجته ويسمعها القاضي منه ، فان كان لديه مايقتضى أحقيته رجع الحاكم عها حكم به أولاً بمقتضى ماوجد من الحجة ، والا فان الحكم الأول بحاله ، قال في «زاد المستقنع وشرحه » ويحكم على الغائب مسافة القصر اذإ ثبت عليه الحق ، لحديث عن هند قالت : « يارسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني من النفقة مايكفيني وولدى . قال على « خُذِي مَايَكُفيْكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَوْفِ » الحديث متفق عليه . فتسمع الدعوى والبينة على مايكفيني وعلى عجته ، انتهى . هذا حاصل مافي المسألة . والله يحفظكم . وئيس القضاة فهو على حجته . انتهى . هذا حاصل مافي المسألة . والله يحفظكم .

(ص/ق ۲/۱۲۸۹ في ۲/۳/۳/۲۶).

(٤٠٩٤ - وإذا اتفقا أن تكون المحاكمة في بلد المدعى ، أو اشترطها التاجر على عميله)

من محمد بن ابراهيم الى فضيلة رئيس محكمة جيزان ، المحترم السلام عليكيم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نبعث اليكم بمعروض تجار جيرزان المرفوع الينا منهم بتأريسخ

۱۱/۱۰ منهم بضائع ويذهبون يصرفونها في أسواق القرى ، وما أبدوه من يشترون منهم بضائع ويذهبون يصرفونها في أسواق القرى ، وما أبدوه من تشكياتهم حول مطالبة من يخالف عن تسديد حقوقهم ، وأن في ذهاب التاجر من جيزان لمطالبة عميله في البادية مشقة كبيرة ، ويطلبون أن تكون المحاكمة في نفس جيزان

فأنتم تبلغونهم بأن هذا ليس بلازم حتما بل هو من باب الرفق وضبط أمور الناس وأخذاً بقاعدة (الدعوى تكون في بلد المدعى عليه) فان اتفقوا على أن تكون المحاكمة في جيزان فلا بأس ، وكذلك إن اشترط التاجر على عميله بأنه إن أحوجه إلى خصومة فهو ملزم بالحضور إلى جيزان للمحاكمة في محكمة جيزان فان هذا الشرط إذا التزم به العميل لزمه موجبه ، فبلغوهم ماذكر ، وإن حضروا عندكم فاجروا لهم مايلزم شرعا . والسلام .

(ص/ف ۱/۱۲۹۰ في ه/۱۳۸۳/۷)

(٤٠٩٥ - لا يأخذ جعلا من الخصمين ولا على الفتوى)

قوله : فان لم يجعل له فيه شهي، ، وليس له ما يكفيه ، وقال للخصمين : لا أقضي بينكما إلا بجعل جاز .

والراجح منع القاضي أن يأخذ من الخصمين شيئا ، وأن من يدخل في هذا الشيء لا يأخذ لكونه من باب البرطيل . وأيضا هو يدنسه سواء قاضيا عموميا أو خصوصيا . ومن ناحية أخرى وهو أن من عنده شيء من العلم وجب أن يبذله مجانا ؛ فإن الله أوجب العدل ، فمن كان عنده فيبين ذلك ولا يأخذ شيئا . وكذلك الفتوى اللهم إلا لضرورة إذا كان من الخصمين على السواء فهو خير من كونه يقرع الباب . وهذا أقواله الأن فيما يظهر ، وإلا قد يمنع القاضي ولو في هذه الحالة . (تقرير)

(٤٠٩٦ - قوله : فإن لم يجعل له فيه شي، . الخ .

هذا قوله : والذي صوبه في « الانصاف » أنه لا يسوغ ، وهو أولى ، لما في تجويزه من فتح باب الرشا ، اذا سد الباب وحسمت هذه المادة سلم من الرشا وغلق بابها . (تقرير) (1)

⁽١) أما رزق القضاة وإحالتهم بعد التقاعد على المعاش كاملا فتقدم في فتوى في الجهاد بتاريخ (٧٦/١٠/٢٦)

(٤٠٩٧ - مايشترط في القاضي)

قوله: مسلما.

لابد من كونه مسلما ، وظيفة دينية أفيتولاها الكافر ؟ والله يقول : (وَلَنْ يَعْمَلُ الله لِلْكَافِرِيْنَ عَلَى الْمُؤْمِنِيْنَ سَبِيْلًا) (١) وأي سبيل فوق هذا السبيل يجعل هو الحكم ؟ أولاً : لأن الاسلام شرط للعدالة . ثانيًا جعل السبيل على المؤمنين . لابد من العدالة في دينه ، فالفاسق لا تصح ولايته لعدم أمانته فانها وظيفة دينية ، فليس الفسقة فضلا عن الكفرة ، وهي عدل والكافر ليس عدلا ، وهي أمانة والفاسق ليس أمينا . (تقرير)

(١٩٨٨ - الشيعة لا يجوز تولية قاض منهم ، ولو فيهم)

الرياض جلالة الملك المعظم ايده الله .

ج ٢٣٧٧٣ - اطلعت على البرقية المرفوعة لجلالتكم من أهل القطيف الشيعة بصدد طلبهم قاضى منهم . وأرفع لجلالتكم حفظكم الله أنه لا يصلح شرعا أن يولى قاضى منهم ولو فيهم ، لأن أدنى ما يشترط في القاضى شروط الشهادة كما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله عليه ، ومنها العدالة . وهم فيهم بدع عديدة منها مايفسقهم كبغض الصحابة رضى الله عنهم وسبهم لا سيما أبو بكر وعمر رضى الله عنهما . وفيهم بدع تكفرهم كبدعة القبور وعبادة أهل البيت وغيرهم من دون الله .

وأيضا هم حين استولي عليهم أخذوا بحكم الاسلام ظاهراً وأسرارهم الى الله .

ولا يجوز أن يولى القضاء فيهم إلا من يجـوز أن يولى القضاء في غيرهم .

وأيضا ليس في القاضى الذى ينصب منهم من العلم الشرعى ما يؤهله . ثم لو نصب حكم بعلوم وأصول رافضة لا يسوغ أن يحكم بها ، بل ولايسوغ أن يقر عليها ظاهرا .

وبالجملة بتأمل النصوص الشرعية والقواعد الفقهية المرعية وابحاث كافة العلماء بل تعتبر المسألة إجماعية عدم جواز توليهم القضاء .

⁽١) سورة النساء - آية ١٤١

وأيضا في ذلك من إعزازهم وإعطائهم شيئا من السلطة مالا يخفى مما فيه قوة شوكة الباطل ، ، وإعطائهم رتبة الشهرة والرفعة بعد أن كانت مرتبتهم الشرعية المذلة وإخمال الذكر .

وأيضا جميع من تحت ولا يتكم إنها تنصبون فيهم القضاة الشرعيين ، وتردون احكامهم إلى الشريعة المحمدية في جميع أنحاء المملكة ، وذلك عن نظر وبناء على أوضح من الشمس وسيراً على الصراط المستقيم ورفضا لأحكام الجاهلية فان أحكام الجاهلية اسم عام لجميع الأحكام الخارجة عن الكتاب والسنة ، فكما لا يقر أحد على عبادة غيرالله فكذلك لا يقر على الحكم بغير ما جاء به رسول الله على . نصر الله بكم دينه وجعلكم هداة مهتدين .

(ص/م ۱۲٤٥ في ۱۲۷۸ (۱۳۷۵)

(٤٠٩٩ - لا يعترف بقاضى الشيعة ولا بأحكامه ، ولا تسجل صكوك مشايخهم في كتابة العدل . حكم شهادتهم ، وتعيينهم مدرسين)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ـ وبعد :

اجابة لسموكم على الخطاب المرفق رقم ٢٢٦٤ في ٢٢٨/١١/٢هـ وملحقه رقم ٢٣٤٧ في ٢٣٤/٠١٨ بشأن «شيعة القطيف».

نفيد سموكم أولاً: أنه سبق أن أفدناكم برقم ٣/٥٦٨١ في ٨٢/٤/٨ هـ بأنه بناء على ماعرف واشتهر من بدعتهم الشنعاء وأفعالهم المنكرة والمخالفة للدين الاسلامي فانه لايجوز أن يعتمد على مايصدر من قضاتهم ، ولا ينبغي اقرارهم عليه ، فحكومتنا بحمد الله شرعية دستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، ويجب إحالتهم إلى المحاكم الشرعية ، وستحكم بينهم بالشرع المطهر ، وتحفظ لهم حقوقهم كاملة غير منقوصة ، ولن يظلموا فهم رعية تحت الذمة ، ويسعهم لحل مشكلاتهم وقضاياهم ما يسع غيرهم من أفراد الرعية هناك .

ثانياً: أما قضية تسجيل صكوك مشايخهم لدى كاتب العدل التي يذكر مشايخهم فيها حكم أوقافهم ومواريثهم والأحوال الشخصية من أنكحتهم

وطلاقهم المخالفة للوجه الشرعي . وحيث أن سجلات كتاب العدل هي ضمن سجلات المحكمة الشرعية ومن جملة سجلات الحكومة السنية فلا يجوز أن يسجل فيها ما هو مخالف للوجه الشرعي . هذا من وجه . وجه آخر ولو لم تخالف الوجه الشرعي فانه ليس تسجيلها من اختصاص كتاب العدل ، فكتاب العدل لا يسجل إلا عمله ، واختصاصه هو ضبط الوكالة والاقرار بالبيع في العقار الثابت والاجارة والمساقات وأمثال ذلك ، وإن «نظام تركيز مسئوليات القضاة الشرعي ، المادة ١٨٢ تنص أنه لا يجوز لكتاب العدل أن يسجل معاملة أو تقريراً يخالف الوجه الشرعي ، وإذا صدر منه يعد مسئولا عن ذلك . وكذلك مادة ١٩٣ تنص أنه ليس لكاتب العدل أن يسجل أو يأمر بتسجيل صك أو معاملة في السجل لم تكن صادرة منه أو من معاونه ، وكذلك مادة ١٩٥ تنص أنه ليس لكاتب العدل أن يضبط إقراراً ليس من اختصاصه كاقرار بانشاء وقف وما شاكل ذلك الى أن قال فيها : وإذا فعل فلا اعتبار لعمله في الوقفية ويكون مسئولا عن ذلك . فيجب على كاتب العدل أن يتمشى حسب الأمر الشرعى وحسب التعليمات الادارية المشار اليها بعاليه في النظام المصدق.

ثالثاً: أما حكم شهادة الشيعة بعضهم على بعض ففيها لأهل العلم قولان : المنع ، والجواز . فلا بأس من قبول شهادة بعضهم على بعض اذا انتفت سائر الموانع . أما شهاداتهم على أهل السنة والجماعة فنوافق على ماجاء في خطاب سموكم المشار اليه بعاليه كما جاء في المادة الثانية منه (أما بالنسبة لشهاداتهم في المحاكم على أهل السنة فهذا يترك أمر النظر فيه إلى القضاة الذي ينظرون في مثل هذه الأمور ، وليسيروا في ذلك على ما تقتضيه قواعد الشريعة المطهرة ، ولأن العدالة في الشهادة شرط ، قال الله تعالى : (مِمْنُ تُرْضُوْنَ مِنَ الشَّهَدَاء) (١) فلابد أن يكون الشاهد عدلًا مرتضى .

رابعاً: أما طلبهم أن يعينوا كمدرسين في المدارس فهذا لا يجوز ، ولو كان ذلك في المواد غير الدينية ، قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُوْنِكُمْ)(٢) . هذا ونسأل الله أن يسلك بنا وبكم صراطه المستقيم . والسلام عليكم .

رئيس القضاة (١) سورة البقرة - آية ٢٨٢ (ص/ق ۹۰۹ / ۱ فی ۱/۹۸۳/۲)

⁽٢) سورة آل عمران - آية ١١٨

(٤١٠٠ - الرسالة المثنار اليها)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء المحسرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير الى برقية سموكم رقم ٧٥٦٣ في ٨٢/٨/١٠هـ عطفا على البرقية نمرة ٢٩٥ باسم أشخاص من أهالى القطيف حول طلبهم أن يعتمد ما يصدر من الذين سموهم بقضاة الشيعة . الخ

ونفيد سموكم بأنه سبق أن جرت نخابرة في الموضوع ، وأجبنا رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٣/٣٣٣٦ في ٢/٦/٦/هـ بأنه بنا على ماعرف واشتهر من بدعتهم الشنعاء وأفعالهم المذكوة المخالفة للدين الاسلامي فانه لا يجوز أن يعتمد على ما يصدر من قضاتهم ، ولا ينبغي إقرارهم على هذا الوضع ، فحكومتنا والحمد لله شرعية دستورها كتاب الله وسنة رسوله محمد وينبغي إحالتهم إلى المحاكم الشرغية ، وستحكم بينهم بالشرع المطهر ، وينبغي إحالتهم ألى المحاكم الشرغية ، وستحكم بينهم بالشرع المطهر ، وتحفظ لهم حقوقهم فيها كاملة غير منقوصة ، ولن يظلموا إن شاء الله في ذلك ، فهم رعية تحت الذمة ، ويسعهم في حل مشاكلهم وقضاياهم ما يسع غيرهم من أفراد الرعية هناك . هذا ما نراه في الموضوع . . ونعيد لكم الأوراق بطيه حفظكم الله .

رئيس القضاة (ص/ق ٣/٥٦٨١)

(٤٠٠١ - صكوك محاكم الجعفرية)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم المدين العام للبنك الزراعي السعودي سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . ويهد :

فنشير إلى مذكرتكم المرفقة رقم 1/1/٤٦٢ وتأريخ ٥٨٦/٢/٢٥ و ومشفوعها ماذكرتم أنها صورة صك قد وردكم من قاضى المحكمة الجعفرية بالقطيف . وتستفسرون عن وضعية هذه المحاكم ، وهل يؤخذ بمثل هذه الصكوك . . الخ . ونفيدكم أن المحكمة التي أصدرت الصك المرفقة صورته غير تابعة لرئاسة القضاة ، وأن هذا الصك غير معتبر لدينا . . والسلام عليكم .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۱۱۳۸ فی ۱/۳/۱۲۸)

(١٠٢ ٤ - والزيود لا يولون القضاء)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس ديوان جلالة الملك سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فجوابا على مذكرتكم المحالة إلينا من الديوان برقم ١٨٦١/٢/١٦ المؤرخة في ٢/٥/١٧ وما معها من أوراق حول صدور الأمر العالى على رئاسة القضاة بتعيين القضاة في المحلات الشاغرة والمقررة رواتبهم في ميزانيتها ، وما أجابت به رئاسة القضاة في ذلك . لقد اطلعنا على المعاملة ، وظهر لنا ما يلى:

١ - ذكرت رئاسة القضاة في خطابها المرفق أنه جرى إشغال قضاء بنى مالك بالشيخ عبدالله بن موسى ، والمذكور زيدي معلن زيديته ، ولا يولى مثله في هذه الوظيفة ، لأن توظيفه قاضيا من أسباب انتشار هذا المذهب الخبيث بدعوته إليه .

٢ - أما ما يتعلق بالوظائف الشاغرة وهي قضاء الحقو والمضايا ووادي جيزان وقضاء مستعجلة بمحكمة جيزان ووظيفة قاضي بمحكمة جيزان فقد بينا في جواب المعاملة السابقة المتعلقة بهذا الخصوص المحالة منا الى الديوان برقم ٦١٧ وتأريخ ٢٠/٥/١٧٧ مالدينا في ذلك ، والله يحفظكم .

(ص/ف ٦٤٩ في ٢٧/٥/٢٧)

(۱۱۰۳ - ويجب عسرلهم)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم رئيس الديوان العالى

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى خطابكم رقم ٨٨٤٣ - ٧/ ٩/٧ المرفق به المعاملة الواردة

من النيابة برقم ٥٣٨٩ - ٣٧ /٦/٢٣هـ بخصوص مالاحظته رئاسة القضاة عن بعض القضاة في ضواحي جيزان أنهم من الزيود ، وتقترح الرئاسة فصلهم

ونرى الموافقة على فصلهم ، لأن الزيود أهل خبث ، ولا في بقاهم صلاح لا من الناحية الدينية ولا الدنيوية ، ولا يلتفت إلى عريضتهم المرفوعة إلى جلالة الملك ، لكونهم يدافعون عن انفسهم . والسلام .

(ص/م - دوسية ٤/١٤٠)

(١٠٤) - عزل قاضى يشرب الدخان)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

لقد تحقق لدينا أن قاضي ينبع يشرب الدخان علنا في المحكمة ، كما أن معاملات الرعية وقضاياهم تتأخر لديه ولا يبت فيها . وحيث أن ذلك أمر يؤسف له خاصة إذا صدر من القضاة - ولذا فان المصلحة تدعوا إلى إحالته إلى التقاعد فنرجوا من جلالتكم الموافقة على ذلك وإبلاغنا إياه . تولاكم الله بتوفيقه .

رئيس القضاة (ص/ق ٢٤٢٥/٥/خ في ١٣٨٤/١١/٢٥)

> (١٠٥ ٤ - تحذير موظفى الرئاسة من حلق اللحى) (تعميم)

فضيلة المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبوكاته .

نبعث لكم طيا صورة طبق الأصل لأمر ساحة الرئيس بخصوص توفير اللحي . اعتمدوا التمشي بموجبه وتطبيقه حرفيا .

نائب رئيس القضاة

(ص/ق ۲/۱۹۲۰ في ۲/۱۹۸۱)

أمر سياحته .

بناء على ما هو مشاهد من مجاهرة بعض الموظفين بحلق لحاهم ، وهو شيء - ٣٢٥ - يؤسف له ، ولا سيها من موظفى هذه المصلحة الدينية التي ينبغى أن يكون موظفوها قدوة حسنة لغيرهم في التمسك بتعاليم الرسول على الله .

لذا فانسا نعلن لعموم موظفى هذه الرئاسة بأن من حلق لحيته فسيجري فصله ، ومن كان حالقا لها الآن فله مهلة عشرين يوما ، فان اعفى لحيته فذلك هو الواجب عليه طاعة لله ورسوله ومخالفة لأعداء الله ورسوله بقوله على المنظركين وفروا اللّحى وَاحْفُوا الشّوارِبَ » وقال الله سبحانه وتعالى : (وَمَا آنَاكُمُ الرسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) (١). وإن استمر في المجاهرة بعصيان الله ورسوله فسيجري فصله . والله الهادي إلى سواء السبيل . وصلى الله على محمد .

رئيس القضاة

(١٠٦٦ - إذا كان المدعى لايسمع والقاضى لا يبصر فها يفعل) من محمد بن ابراهيم إلى المكرم صاحب السمو الملكى أمير منطقة الرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

جواب لخطاب سموكم المرفق رقم ١/٦٩٦٨ في ١/٦٩٦٨هـ بشأن قضية السجين صالح القحطاني ورفقاه التي تدافعتها المستعجلة الأولى والثانية بالرياض .

نفيدكم أن على فضيلة قاضى المستعجلة الأولى النظر فيها ، لأنها من اختصاصه . أما عن كون المتهم صالح المذكور لايسمع والقاضي غير مبصر فإن للقاضى أن يعرض على المدعى عليه المذكور أن يقيم وكيلا عنه إن وافق على ذلك ، وإلا فإن القاضي يجلس بجانبه من يثق به ويفهم إشارة المدعى عليه ، وينهي ما يجب شرعا . والسلام عليكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۷۰۸ في ۱/۷۰۳)

(١٠٧ > - هل تشترط لياقته طبيا ، وأن يكون مجتازا للمسابقة ، وأن يكتب بأنه لم يصدر ضده حكم بحد ولا سجن في جريمة عامة ، أو يحال الى التقاعد

بعد الستين)

حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء المعظم

حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد صدر نظام الموظفين الحديث المصدق للعمل به من تأريخ نشره . ولا ريب في أن سموكم إنها تهدفون من وراء ذلك إلى أن تسير الأمور سيرا حسنا مستقرا . ولا ريب أنه وضع كنظام عام لتحقيق مصالح عامة لم يقصد به القضاة ، ولقد كان ما اشتمل عليه من استثناء بعض الجهات الموضحة في الباب الثالث في المواد (١٢٢ و١٢٣)التي من ضمنها نظام ترشيح موظفي التعليم من العمل به ، وأن تعمل بها وضع لها من أنظمة كمثال يتحذى على أن أي جهة لا تحقق المصلحة المبتغاة من تنفيذ هذا النظام بحقها فانه يمكن إصدار أوامر ونظام تتحقق به المصلحة . . ولذلك فانه حينها شرعنا في تطبيق النظام الحديث ظهر أن بعض بنوده بالنسبة لرجال القضاء لا تحقق المصلحة ، وبعضها لا تتفق وأحكام الشريعة في بعض الصور ، وإيضاحها فيهايلي :

1 - اشترط في البند الرابع من الفصل الأول من النظام في التوظيف أن يكون الطالب للوظيفة لائقا طبيا ، وأن يكون حائزا للمؤهلات الدراسية المطلوبة نظاما ، ويجب على الطالب أن يكتب على نفسه إقرار بأنه لم تصدر ضده أحكام بحد أو بسجن في جريمة عامة أو مخلة بالشرف ، وأن يكون قد نجح في امتحان المسابقة . الخ

والملاحظات على هذا هي ماياتي .

أ – أما اشتراط لياقة القاضى طبيا فقد أوضح العلماء رحمهم الله الشروط التى يتعين توفرها في القاضى وليس ذلك منها ، ولهذا فان الضرورة في بعض الاحيان تدعوا إلى تولية مكفوفى البصر الذى هو فقدان حاسة هامة بكاملها فضلا عها دون ذلك ، ولو أخذ بهذا لفقدت الرعية تولية كثير من أهل العلم والدين والورع والاخلاق الفاضلة .

ب - أن توقف إشغال وظيفة القضاء على إجراء المسابقة والنجاح في امتحانها ينجم عنه بقاء أكثر الوظائف شاغرة لعدم توفر الرغبة في القضاء لمشقة وعظم مسؤلياته وخطره ، وعلى فرض وجود متسابقين لنيل الوظيفة فان الشروط

المطلوبة توفرها في القاضى لا تكفلها شروط المسابقة المنصوص عليها في النظام علنه يجب بقدر الامكان توفر الثقة من ناحية الديانة والعفة والورع وتوفر المذكاء والعقل بجانب توفر المؤهلات العلمية . وبالاضافة إلى ماتقدم فان إجراء المسابقة على فرض وجود متسابقين معناه إفساح المجال لطلب القضاء ، وقد نص العلماء على تحريم ذلك ، وعملا بقول النبي على الأنولى عَمَلنا من سَالناه » .

ج - واما إيجاب كتابة من المراد توليه القضاء بأنه لم يحكم عليه بحد ولا بسجن في جريمة عامة . الخ . فانه بالاضافة إلى ماسبق من عدم إمكان إجراء المسابقة لتولية القضاء فان من توفر فيه شروط توليه القضاء قل أن يكون قد حكم عليه بمثل مانصت عليه المادة ، وفي طلب هذه الكتابة من شخص يطلب منه تولى القضاء تنفير وإزراء .

٢ - اشترط في البند (٣٢) من الفصل الرابع إمضاء سنين معينة في بعض المراتب في حالة إرادة الترقية في الوظائف الشاغرة . والملاحظ على هذا في الموظفين القضائيين أنه في حال تولية موظف توفرت فيه إمكانيات التولية لايتناول راتب وظيفة القضاء إلا بعد إمضاء السنين المقررة ، ومعنى ذلك عدم الاستفادة من ذوى الكفاءات من الموظفين الذين لديهم مؤهلات للقضاء ، إذ من البديهي أن يقبل الانتقال من القضاء براتب وظيفة التعليم مئلا مع وجود الفوارق الكثيرة بين الوظيفتين كما هو معلوم .

٣ - جاء في نظام الموظفين الجديد في المادة (١٢٠) أنه إذا بلغ الموظف من العمر ستين عاما يحال إلى التقاعد حتما ، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء مد خدمته حتى بلوغه سن الخامسة والستين فقط . وهذا لو نفذ بحق القضاة لشغرت أكثر المناصب القضائية ، ولم نجد العدد الكافى لشغل الشواغر حتما ، وقد ولى الخليفة الراشد أبو بكر رضى الله عنه الخلافة وسنه خمسة وستون سنة ، ومن أبرز أعماله رضى الله عنه ولاية القضاء . والذى يتضح من مفهوم هذه المادة هو استثناء الموظفين القضائيين باعتبارهم من أبرز رجال الدين ، إلا أن عمثل ديوان المراقبة لدينا عارض في ذلك ، وفسر رجال الدين بالوظائف الدينية التى نص عليها قرار مجلس الوزراء رقم ١٤ في ٢٠/٧ / ٤٧هـ . وتفسيره هذا لاينطبق على الواقع ، لأن موضوعه يبحث في إجازة الجمع بين الراتبين لمن المنطبق على الواقع ، لأن موضوعه يبحث في إجازة الجمع بين الراتبين لمن

يشغل وظائف دينية ، لا أن موضوعه يبحث في تحديد رجال الدين . هذا من جهه . ومن جهة أخرى فاننا في حاجة ملحة الى القضاء لا شغال المحاكم التي لاتزال شاغرة ، فضلا عن الاستغناء عن خدمات كل من بلغ سن الخامسة والستين، ونحن نعتقد أن القضاء غير مقصود بكل ماأشرنا إليه ، ولذلك فانا نرجو التفضل بتأمل ماأشرنا إليه ، وصدور أوامركم باستثناء الموظفين القضائيين وكتاب العدل من أحكام هذه البنود ، وأن يكون تعيينهم على مسئولية الرئيس أمام سموكم دون الاعلان عنها أوالتقيد بنظام معين كما كان العمل عليه من القديم ، وأن تكون الترقيات كما كان العمل عليه سابقا بعدم تحديد مدة الخدمة للموظفين القضائيين ، لأنه لايستقيم الأمر بدون ذلك ، وقد نصت المادة (١٢٢) من النظام أن أحكام هذا النظام لاتسرى على من يصدر بحقهم نظام خاص . والله تعالى يتولاكم برعايته وتوفيقه

رئيس القضاة

(ص /ق ۳۵۵ في ۲۰ / ۱۳۷۸ هـ)

(١٠٨ ٤ - قوله : وهذه الشروط تعتبر حسب الامكان)

ولكن ما اشترط من الاجتهاد فيه أو في مذهب إمامه هو الآن لايشترط ، إذا وجد من يعرف نصوص مذهبه أو نصوص مقلد من المقلدين ويفهمها ويطبقها تماما يعد الآن من خيار القضاة ، وهذا ممايبين رفع العلم .

ثم نعرف كلمة ههنا ، وهي أن أهل القوانين الوضعية يقولون : ها انتم أيها المنتسبون إلى الحكم بالشرع في أيديكم كتب هي كتب رأي وكتب مقلدين ، ونحن ننظر إلى الأصول ، وكثير من أوضاعنا موافق للنصوص الشرعية وفي الكتب الفقهية.

فيقال: لا حجة في ذلك . .

أولاً أن هولاء المقلدين معولون على الشرع فصار لهم أخطاء، فأين أناس لايسرون حاكماً إلا الشرع من أناس يدخلون فيها يرونه أشياء ثم مافيه من كونه شرعى لم يأخذوه لأنه شرعى بل لكونه ينفع الرعايا كذا وكذا في زعمهم .

ثم أيضا مافي كتب الفقهاء أكثره ومعظمه شرعي ، إنها كثير منها مما جنسه سائغ للضرورة وقول النبي لمعاذ لما قال أجتهدرًا بي (١)فان النصوص كفيلة بالأحكام ،

⁽١) فقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله .

لكن تقصر بعض الافهام.ثم جنس من النصوص قد يفهم بعض الناس الفهم الذى فيه قصور فالأحكام الوضعية هي القوانين الكفرية . (تقرير) .

(١٠٩) - قوله : ولو اعتقد خلافه)

القول الآخر أن الحاكم لا يحكم بها يخالف اعتقاده أبدا ، وهو الصحيــــــ إن كان ينفذ حكمه في ذلك العمل فيحكم بها يراه الحق يتعين عليه ولا يهمل فان كان لا يتمكن لوضع تقارير لا تخوله الحكم بذلك فيتخلى عن المسألة . (تقرير)

(٤١١٠ - تعيين الأمثل فالأمثل ، وتزويدهم بالمراجع . .) من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم رئيس ديوان جلالة الملك سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ٢/٢/٢/١ وتاريخ ٢٨/٤/٢/٨ هـ المرفق بأربع المعاملات المتعلقة بقضايا النساء الزانيات نعوذ بالله من هذه الجرأة على محارمه ، وماذكرته رئاسة مجلس الوزراء بخطابها المرفق برقم ٣٥١٠ وتاريخ ٢/١٤/١٧هـ من امتناع كل من رئيس محكمة جينزان وأبها من تدقيق أحكام القضاة التابعين لها ، وما ابدته رئاسة بحجمة أنه لم يجعل إليها تدقيق أحكام القضاة التابعين لها ، وما ابدته رئاسة القضاة في مكة بخطابها المرفق رقم ٢٧٦٤/٥ من وجود أزمة من رجال القضاة من ترفيعرئيسي محكمة أبها وجيزان إلى وظيفة قاضي مقاطعة ليكون مرجعا لمن ترفيعرئيسي محكمة أبها وجيزان إلى وظيفة قاضي مقاطعة ليكون مرجعا لمن الناحية يسترشدون فيها يكون غامضا وله حق التفتيش عليهم الى آخر ماجاء في خطابها المذكور ، وبتأمل ماذكر قررنا ماياتي . -

أولاً - أن مااشارت اليه الرئاسة من وجود أزمة في رجال القضاء. فهذا صحيح ، وواقع في الحجاز وغيره ، لكن يمكن علاج ذلك بتعين الأمثل فالأمثل ، وتعهدهم بالتعليمات النافعة ، وتزويدهم بالمراجع العلمية ، وإلزامهم بمراجعتها ودراستها عند كل مناسبة ، واتخاذ الوسائل المرغبة في تلك الوظائف

وذلك بزيادة مرتباتهم ، وتنظيم المحاكم ، وترتيب الكتاب الأكفاء ووضع الموازنة لذلك حتى تكون موازنة رجال القضاء تتلاءم مع منزلتهم الدينية وخطورة مهمتهم المركزية ومكانتها في الدولة ، ولا شك أن انفاق الأموال في مثل هذا المشروع من أعلى درجات الأنفاق ، لما فيه من رفع مستوى العلم الشرعى وحماته ، ولما يترتب عليه من رغبة العلماء الأكفاء في تلك الوظائف الذي يحصل بتوليتهم حفظ الحقوق وصيانة الدماء والأموال والأعراض ودفع مايقابلها من المفاسد .

ثانياً يوجد عدد من طلبة العلم في جهات جيزان وأبها من تلاميذ الشيخ عبدالله بن يوسف وتلاميذ الشيخ عبدالله القرعاوى وطلاب المعهد العلمي بسامطة فنرى أن ينتخب من كبارهم كم واحد ويختبر ون في مؤهلاتهم العلمية والسدينية والعقلية ، وبعد الاختبار يعينون في محاكم تلك الجمهات قضاة وملازمين ، ولا يختص هذا بتلاميذ الشيخ ابن يوسف والشيخ القرعاوى بل كل من كان بهذه الصفة من تلاميذ بقية القضاة وغيرهم من طلبة العلم وكان سليم العقيدة فيختبر ويعين بالمحل المناسب ، وبهذا تستفيد الحكومة منهم ، وتخف أزمة رجال القضاء التي أشارت اليها الرئاسة .

ثالثاً - أما ترفيع رئيس محكمة جيزان وأبها إلى وظيفة قاضى مقاطعة فهذا يمكن أن يحصل به بعض المقصود ، الا أنه يخشى من وقوع محذر أكبر وهو شغور وظيفة رئاسة المحكمتين ، ولا شك أن شغورهما بسبب ارتباك الأعمال وتأخير القضايا ، وربها تحدوهم الحاجة الى تعميد أناس غير أكفاء فيقعون في أعظم مما فروا منه .

رابعاً - لهذا نرى أن يبقى كل من رئيس محكمة أبها وجيزان على وضعه الحالى ، ويعهد الى كل منها مؤقتا بتدقيق القضايا التى يصدر أمرخاص بتدقيقها فقط ، ويضم إلى كل من الرئيسين زيادة قاضى ليكون عضوا آخر في المحكمة ، ويعين معه أيضا قاضى مستعجلة ، وبهذا يحصل تخفيف سير الأعهال والوصول الى السغاية المقصودة من القصاة ان شاء الله .

خاماً : أما معاملات النساء المرفقات بأساس المعاملة فقد جرى تدقيقها والنظر في صكوكها ، وكتبنا على كل معاملة منها بمفردها ، لأن جمع قضايا

متعددة في معاملة واحدة خلاف الأصول وهومما يسبب ارتباك المعاملات وتداخلها بعضها في بعض وربها نسبت إحداها مع الأخرى فلهذا ينبغى ملاحظة مثل ذلك فيها بعد إن شاء الله تعالى . . والله يحفظكم . في ١٣٧٧/٥/١٥هـ

(ص/ف ٦١٧ في ١٣٧٧هـ)

(١١١١ - من مسوغات عزل القاضي)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب الجلالة ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد:

فقد تحققنا عدم صلاحية كل من فضيلة قاضى صبيا و . . . قاضى المندق ، نظراً إلى أن الأول كبير السن وكثير الامراض وأصبحت الفائدة منه قليلة جدا ، أما الثاني فقدلاحظنا على صكوكه الارتباك والغلطات الفاحشة .

ولهـذا فان المصلحة تدعو الى إحالتها الى التقاعد براءة للذمة . فنرجو موافقة جلالتكم وابلاغنا ذلك لتأمين أعمالهما .

وفقكم الله وأمدكم بعنايته . . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱۷۱۰/۵/خ في ۱۳۸٤/۸/۲هـ)

(٤١١٢ - قوله وإذا حكم اثنان بينهها .

وإذا تراضيا اثنان على شيء وقبلاه فهو نظير الحكم ولو بينهم فيلزم إلا أن يشمل محرم ذاته . (تقرير)

(٤١١٣ - قوله نفذ حكمه . . الخ .

نفذ حكمه في ذلك الذى جعل النظر إليه في ذلك العمل الذي أسند إليه العمل فيه ، فإذا حكم فيه فانه ينفذ . ثم نفوذ الأحكام على يد هذا الشخص الحاكم الذي ولي هو تبليغ وبيان وجه الحكم الشرعي ثم الزام به أيضا ، فإذا صدر هذا وهذا صار الحكم ، وبه انقطع النزاع .

فالشخص نفسه القاضى بعد ذلك هو كأحد الناس بعد ما يحكم ما يجوز له ولا له الحق أن يتكلم في هذا الحكم ، ولا أن يغير أو يعدل ويرجع أبدا ، باذل الوسع وصائر الحكم الشرعى على وجه فانه لا يجوز له أبدا. إن قلت : قد يخطىء ؟ قيل : نعم يخطىء كثير، فانه يجب عليه أن يرجع ، ولكن لابد من بيان وجه خطئه في الأولى فحينئذ يجوز أن يرجع . أما أن يرجع قبل أن يبين وجه الخطأ فلا يرجع ولا يجوز ولا ينفذ الرجوع ، فان لم يتضح وصار فيه شيء من الخلاف فانه لا يجوز الرجوع عنه ، إن وجد تردد في الأخرفلا يجوز حتى يتضح الخطأ .

المقصود أن لها أهمية ، ولأن أحكامه إذا صدرت صارت شرعية ، فالشريعة المحضة لها حق من وجوب الامتثال والاحترام إعطاء، وحرمانا تقدما وتأخرا فكذلك حكم الحاكم ، لكن بوصفه الذي عرفت. وهذا شيء الناس بالنسبة إليه الآن ويمكن قبل بأزمان وجد هذا التلاعب يتخذون الأحكام لعبة ، وهذا لا يجوز ، الحق مهوب للحاكم ، الحق في ذلك للعلم والدين والأحكام الشرعية هوحكم شرعى ، جعل الله ذلك حكما شرعيا مرعيا إذا صار سالما من الخطأ .

ويرتكب مشل هذا في حق ماليس بمعصوم كله من لطف الله وسد باب التلاعب ، فان النصوص ليست هي التي تستدعى الشاهدين وتكلم الخصمين ، فاذا لم يعط أحكام القضاة حقها رجع النقض والاهمال حقيقة إلى النصوص الشرعية ، فيكون لما اصدره ماهو معصوم له هذه مكرمة لا لذاته بل لما كان منتسبا إليه في حكمه وما كان مستعينا ومستنتجا منه تلك الأحكام ، مع احتمال زلل مايحكم به ، والزام بها يمكن أن يكون زللاً مفسدة ، لكنها أقل من مفسدة تضييع الأحكام . (تقرير)

(باب آداب القاضي) (٤١١٤ - ماينبغي للقاضي من الأداب)

إطلعنا على خطابكم المؤرخ ٧٨/٧/١٤ ونفيدكم أننا لانشك في

إخلاصكم وحسن نيتكم وقيامكم بواجبكم ، ولكننا نوصيكم بالحكمة في كافة أقوالكم وأن تعالجوا الأمور بالرفق والتؤدة وبدون تشهير ، ولكن لكم شخصية ثابتة مهيبة لاتتأثر بها يلقى إليها إلا بعد الأناة والتدبر ، وبدون ذلك ستتعقد الأمور ولا تحصل الفائدة المرجوة ، وانتم جد يرون بمعرفة الأمور ومفاهيم الأحوال والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۲/۲۵٦۲ في ۱۳۷۸/۸/۸هـ)

(٤١١٥ - قوله : بصيرا بأحكام من قبله .

ليبني عليها ويستضىء بها ، فان الغالب فضل السابق على اللَّاحق ، والبركة (تقرير)

(٤١١٦ - وعدم التغيب عن العمل)

من محمد بن ابراهيم الى المكرم الشيخ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فقد بلغت برقيا من الملك حفظه الله أنه مستاء جدا من فعل بعض القضاة في تغيبه عن محل عمله وتعطيله المدة الطويلة ، وأن هذا يوجب أن يخصم من مرتب هذا المتغيب مقابلة المدة التي تغيب فيها وعطل عمله ، وللملك وفقه الله الحق في ذلك ، وإنى من الآن أبلغ أخواني القضاة أنه لا حق لأحد منهم أن يسافر ويترك عمله إلا باجازة مني له في الأيام التي بقدر حاجته الضرورية فقط فان سافر بدون إذن أوزاد على المدة المأذون له فيها فان الأمر في حقه على ماعزم عليه الملك وفقه الله من الخصم من راتبه بقدر المدة التي عطل فيها عمله . وفي الحقيقة أن الولاية التي يولاها الشخص هي أمانة في عنقه يجب أن يأخذها بها تبرأ به ذمته من ناحية صلاح السريرة والأمانة ومن ناحية الجد في عمله وقضاء حوائج المسلمين ببيان الحكم الشرعي بأسرع وقت يمكن بيانه فيه عمله وقضاء حوائج المسلمين ببيان الحكم الشرعي بأسرع وقت يمكن بيانه فيه وعدم الاكثرات منها والاهتمام . وفقنا الله وإياكم لما يرضيه . والسلام عليكم وحدة الله وبركاته .

(١١٧ ٤ - المطلوب من القاضى بالنسبه إلى الأهالي)

من محمد بن ابراهيم الى فضيلة قاضي موقق الشيخ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على نتيجة ما أجراه فضيلة رئيس محكمة حائل بخصوص الخلاف الحاصل بينكم وبين أهالى موقق الذي لم تزل معالمه قائمة . وحيث كان من المنتظر من مثلك كطالب علم وقاضى شرعى للبلدة العمل على زرع المحبة والاخاء بين الناس ، ومحاولة فض كل نزاع أو خلاف بين الطرفين ، والبعد عن كل ما من شأنه الاساءة إلى سمعة القضاء أو الحط من كرامته ، فاننا نؤكد عليك بالعمل على تهدئة الأحوال ، ولزوم التمسك بها يجب على كل طالب علم ، والقضاء على جميع الحزازات النفسية بينكم وبين الأهالي ، ومداومة علاج ما يحصل بين الأهالى انفسهم ، لأن نجاح الانسان فى عمله يتوقف على إصلاح مابينه وبين ربه ، وكذلك مابينه وبين الناس على ضوء ما يميله عليه واجبه الدينى . هذا ونسال الله أن يوفقنا وإياكم لما فيه الخير والمصلحة ، وأن يصلح احوالنا هاياكم . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۲/۳/۳۵۰ في ۱۳۸٤/۱/۲۱هـ)

(١١٨٥ - وظيفة كل من القاضى والأمير وعموم أهل البلد) من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى أمير الرياض سلمان ابن عبد العزيز

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

ثم نعيد لكم المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ٧٨٥٣٥ وتأريخ ٧٤/١٠/١١هـ المتعلقة بالشجار الواقع بين أهل الحوطة وبين أميرهم ابن عريج .

وأفيدكم اننى اطلعت على المعاملة ودرستها ، ولم يتضح لي فيها ما يسوغ عزل ابن عريج . أما الذين اعترضوه فنسأل الله أن يهديهم . وجمهور أهل الحوطة مخالفون لهم في طلب عزله وراضون به . وبذلك نرى والرأي لله ثم لجلالة الملك أن يكتب لهم الملك ويؤكد على كل من القاضي والأمير وعموم

أهل البلد بأن يقف كل منهم عند حده . أما القاضى فوظيفته لزوم حدود قضائه ونسأل الله له المعونة . وأما الأمير فوظيفته خدمة الشرع وتنفيذ أحكامه واما عموم أهل البلد فعليهم أن لا يتعرضوا لما لا يعنيهم ، ولا يتدخلوا في أمور ليس لهم التدخل فيها - وبذلك إن شاء الله تخمد نار الفتنة . ونسأل الله أن يتولى توفيق الجميع . والسلام عليكم . (ص/ف ١٤٤ في أد يتولى توفيق الجميع . والسلام عليكم . (ص/ف ١٤٤ في

(١١٩ - ينبغى لأهل البلد موازرة القاضي)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرات المكرمين الأمير مبارك بن فرحان وفهاد بن مانع الفوزان وعلى بن عبدالرحمن أبو علي . سلمهم الله وهداهم، وتولانا واياهم آمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلى كتابكم المؤرخ ٢١ / ٢١ / ٧٥ حول طلبكم القاضى ، ونحن مازلنا ولن نزال طارحين البال وحريصين جدا في التهاس من يصلح لكم ويحصل لكم به المنفعتان : الدينية والدنيوية وستيسر المسألتان إن شاء الله .

ولكن إخواني هنا مسألة يجب أنكم تفهمون لها وهي أنه إذا جاءكم القاضى فينبغى موءازرته ومناصرته والأخذ بخاطره . والقيام على الجاهل الذي يعترضه بأذى؛ لأن سلوك هذا الطريق ممايشجع القاضى وينشطه في اداء مهمته بسرور وارتياح ، ولأن منازعة القاضى والتكلم في حقه بها لا يليق معصية . ولا شك انكم تشعرون بهذا وترونه من واجبكم ، إنها ذلك منا لكم على سبيل المذاكرة وفقنا الله واياكم لما يجبه ويرضاه . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ص/م ۱۸۱۵ في ۱۸۱/۷ ۱۴۷٥)

(٤١٢٠ - نصيحة ناس طلبوا قاضي)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرات الأولاد الكرام محمد ، من وسعد ، من أهل خشيته أهالى . . . وفقنى الله وإياكم لما تحمد عقباه ، وجعل الجميع من أهل خشيته وتقواه . آمين .

السلام عليكم وزحمة الله وبركاته . وبعد :

ثم اني تلقيت خطاباتكم التي آخرها بتاريخ ١٣٨٠/١/٢٠هـ بصدد قاضيكم الشيخ صالح بن غصون ، وقد كتب لكم الجواب بها رأيت فيه عين المصلحة لكم فلم أر ذلك مجديا . وفي الحقيقة انني إن غششتكم اطمأننتم ، وإن نصحت لكم نفرتم . ومن المعلوم عند الخاصة والعامة اطمئنانكم عدة سنين من جهة هذا القاضي ، ولما انتدب لبعض مشاكل القضاء في الرياض أكثرتم المراجعة لنا بطلب سرعة إعادته اليكم ، وبالسابق أنتم الذي طلبتموه فآثرناكم به على سواكم بمن رضوه واغتبطوا به وانتفعت به بلادهم كما انكم انتفعتم به السنين الطويلة ، والحال أنه لم يحد عن سيرته المرضية ، ونصحه للراعى والبرعية . وأخيرا زعمتم تدخله في شئون البلد ، ولا نعرف أحق بالتدخل في شئون البلد من القاضى ، فإنها كانت بلده ومسكنه طيلة السنين التي مكثها بها . أما إن كنتم تعنون بقولكم (يتدخل في شئون البلد) حقوقكم الشخصَيّة كما هُو المتبادر فانه لم يتدخل فيها بشي. . إنما تدخل في أمور دينية مما يجب عليه أن يقوم بها وينصح بها البلاد والعباد ، وينصح بها لربه ولولاة أمره الذين ولوه على هذا المنصب الهام ولاخوانه من أهل العلم وكافة المسلمين ، ومن ذلك أنه شمر عن ساعد الجد والاجتهاد في إبعاد الدكتور الخبيث المشتهر بالتهم الفظيعة والأحوال الشنيعة ، فتغير بعض السفهاء من مجالسي هذا الدكتور والمشاركين له في مجالسه الخاصة السرية ، وحصل عندكم هذا التغير من تغيرهم ، وهذا شيء طبيعي تأثر الوالد من أمر الأولاد وتكدره لتكدرهم ، ولكن المؤمن الخائف من ربه الموقن برجوعه إليه ومثوله بين يديه تعالى مسئولا محاسباً لايؤثر الطبيعة على الشريعة ، ولا الهوى على الهدى ، ولا الأولاد على ماخلقه له رب العباد . واعلموا قطعا اننا لوغشيناكم فوافقناكم على نقله إلى بلد أحرى ينشر العلم والنصائح ويكف الفساد لجاءكم بدله من إن تساهل رضيتم وهذه خسارتكم، وإن انتبه وغار لله ثم لأولادكم ونشئكم فلابد أن تقفوا معه موقفكم مع هذا القاضي الحالي ، فتكونوا بمن لم يرجع إلا بخفي حنين . أولادي بارك الله فيكم ارجعوا من حميتكم وغضبكم إلى التفكر والنظر في

أولادي بارك الله فيكم ارجعوا من حميتكم وغضبكم إلى التفكر والنظر في العواقب ، وتحققوا أنكم بالجد في قيامكم هذا على القاضى لا تظفرون بخير ، وأكثر ما يمكن أن تظفروا به مما هو مرادكم أن تتحصلوا على نقله ، هذا لو

حصل مطلوبكم ، فكيف والأمر الشرعي يمنع من ذلك ولا يمكن منه تمسكا بأعطاء اهل الحقوق حقوقهم ، وجشية وشفقة على الطالبين مالا يستحقونه من الوقوع فيها لا تحمد عقباه لا في الدنيا ولا في الآخرة . وإلا فمن أسهل شيء نقله إلى محل آخر وتحصيل بدله . ولكن أين نحن من التقيد بالشريعة وما توجبه من حفظ الحقوق لأصحابها ، والنصح للراعي والرعية ووجوب الحيلولة إبداء، وإعادة بين الغالطين وغلطهم ، الرائمين ما يعود بالضرر والنقص عليهم . نسال الله أن يمن علينا وعليكم بالهداية والتوفيق ، وأن لا يكلنا الى انفسنا طرفة عين . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ص/م ۳۲۹ في ۲۲/۱/۲۲)

(٤١٢١ - رسالة في المعنى)

من محمد بن ابراهيم الى المكرمين أعيان حمايل.... وفقنا الله وإياهم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كتابكم وصل، وإكثاركم في القاضى وهو ولله الحمد معروف، ولا هذا أول وظيفة تولاها في القضاء . ولكن في الحقيقة ما نستطيع ندرك قاضيا يرضيكم كلكم ، بل لا بد أن قسما راض عن القاضي وقسما ساخط ، وولاة المسلمين ساعين في مصالحكم الدينية والدنيوية ، لكن تأبون إلا السعي فيها يخالف ذلك وانتم لاتشعرون . هدانا الله وإياكم صراطه المستقيم . والسلام عليكم . (صرف ٤٨٧ في ٢٧/٢/٧)

(١٢٢٤ - لا يصدق الخصوص فيه ولانِموظفيه) صاحب الجلالة الملك المعظم أيده الله

صورة لسمو رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

ج ٢٩١٢٧ . اطلعت على برقية عبدالله بن محمد وأبدى للجلالتكم أنه لا يجوز شرعا تصديق قول الخصم على القاضى ، كما لا يجوز قبول قول الخصم على خصمه من غير حجة شرعية ، وهذا بالاجماع . قف .

أما ما نسبه (إلى ابن جلالى) فهذه المسألة يراجع القاضى فيها ، ويعتبر قوله على هذا وعلى هذا لأنه أمين ، وخالى الغرض، بخلاف الخصم . ولا

يجوز للأخصام ولا يسهل لهم في القضاة ولا في موظفى محاكمهم . ومن المعلوم قطعا أن بعض الخصوم لايبالى في مجلس القاضى بل يسيء الأدب ومنصوص في كلام أهل العلم أن للقاضى تأديب من يستحق التأديب إذا أساء الأدب واستعمل ما لا يليق بموقف حاكم الشرع ، والقضاة الآن لا يستعملون شيئا من هذا الجائز ؛ لاختلاف الأحوال . أعزكم الله بطاعته ، وأخذ بنواصيكم ، وسدد خطاكم .

محمد بن ابراهيم

(ص/م في ۱۳۷۸/۱/۲۰)

(٤١٢٣ - التحذير من الوقيعة في القضاة وطلاب العلم) السرس . الاخـوان عبـدالله وحمـد وابـراهـيــم وصالح وهـزاع وعلى وصالح وطالح وطالح وطالح ورفقاهم . .

ج لبرقيتكم نمرة ١٧٩ وتأريخ ١٧١/٥٧ كل شخص يصير ديدنه الوقيعة في القضاة وطلبة العلم والتشويش عليهم فانه لا يعود وبال ذلك إلا عليه ، وحظه منه الفشل وتلويث السمعة . ولكن الحمد لله في الجهاعة من فيهم البركة والمحافظة على موقف أهل العلم ، وأمر التشويش غير مرضي عند الله ورسوله وعندنا وسائر إخواننا وعند ولاة الأمور . ونسأل الله قبل كل شيء أن يهديهم ويقوى ولاة الأمور عليهم باستعمال التعزيرات الشرعية التي تكف الفساد ، وتسبب صلاح العباد .

محمد بن ابراهیم (ص/م ۲۰۶٦ فی ۲۰۲۲/۱۳۷۵)

(۱۲٤ - طلب محاكمة القاضى من أبطل الباطل) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى امير الرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

اطلعت على كتابكم رقم ٢٨٨١ في ٢١٠/١٤/ حول شكوى قاضيهم ، وكتاب جلالة الملك حفظه الله نفيدكم أن هذه المتشكيات والتظليات كلها باطلة ، وكثيرا مايعاملون القضاة وأثمة المساجد في الصلاة هذه المعاملة . وطلبهم محاكمة القاضى هذا من ابطل الباطل ، ولا يقع مثل هذا في المسلمين ، ولا يجيزه الدين وزعمهم جعله البلاد أقساما . الحقيقة أن البلد صارت قسمين : قسم ثاروا على القاضى هذه الثورة الباطلة . وقسم امتنعوا عن الدخول معهم لما رأوا ماهم عليه من الباطل ، فنسب المتشكون انقسام الجاعة إلى قسمين إلى القاضى وليس لذلك سبب إلا هواهم وظلمهم القاضى . ومن التهويل والبهرج الذي يعرفه كل احد دعواهم الخوف على أنفسهم من القاضى ، وما أحسن ماتوعدهم به الملك وفقه الله إن كانوا كاذبين – وهم في الحقيقة كاذبون . والسلام عليكم ورحمة الله

(ص/ف ۱۰۸ في ۱۳۷٤/۱/۱۷)

(170) - تعزير مفترى على القاضى) من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم الده الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نعيد لجلالتكم أوراق المعاملة الواردة إلينا رفق برقية جلالتكم رقم ٥٥٥٩ في ٧٧/٤/٢٠هـ .

وأحيط جلالتكم علما أننى اطلعت على أوراق المعاملة ودرستها وقد وجدت القاضي قد قام باللازم أو أكثر، ولا سيما أن أكثر ماادعته البنت أن الشاب طارحها فقط مع أن الشاب ينكر ذلك كما في برقية القاضى . فأرى حفظك الله أن يجازى على المحمد على هذا الافتراء بحبسه أسبوعا أو نحوه ليرتدع هو وامثاله عن الجراءة والكذب ، وخصوصا على جلالتكم ولا سيما في هذا الأمر تولاكم الله بتوفيقه . والسلام عليكم ورحمة الله .

(ص/م ۲/۷۳٤/ في ۲۲/۷۳۴)

(٤١٢٦ - التأديب من أجل القاضي من غيره أولى) من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم الشيخ صالح بن غصون سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصلنا كتابكم مع الشيخ عبدالله المطلق وعلمنا ماذكرتم من تأخر وصول كتابنا إليكم قبل رفعكم للملك بخصوص الموظفين الذين تكلموا في حقكم . والحقيقة أنكم غير ملومين في الرفع ، وأنها رأينا أن يكون تأديبهم من غيركم وبغير سببكم أحسن ، ولكن ماشاء الله كان ، والخير في الواقع ان شاء الله .

(ص/م في ١٣٧٤/٧/٣)

(٤١٢٧ - قاعدة فيها اذا نسب الخصم إلى القاضى الجهل أوالنسيان أوعدم الانصاف)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

ايده الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة الى العريضة المرفوعة لجلالتكم من ابراهيم العبدالله بخصوص تشكيته من الحكم الصادر عليه من الشيخ الخريصي .

أحيطكم علما أنه كثيراً مايقع مثل هذا يتظلمون من القضاة ويرمونهم بعدم الانصاف ، وكل ذلك كذب وافتراء على القضاة ، وبعضهم يذكر في تشكيه سهوالقاضى وغلطه فقط ولا يصدق الخصم فيها يقوله ولا في الحكم الذى حكم عليه ، لأجل أنه صاحب غرض لا يريد إلا حصوله . «نعم» السهو والغلط قد يقع من بعض القضاة وليسوا بمعصومين . وحيث كأن الأمر كذلك وكانت الأحكام الصادرة من القضاة – الأصل فيها الاعتبار واستحقاق التنفيذ واضعند ينبغى اتخاذ «قاعدة نافعة » وفيها من درء المفاسد الممكنة في هذا الصدد مالا يعلمه إلا الله ، وهي أن لا ينظر في تشكي المشتكي من حكم القضاة إلا بعد مايشترط عليه ويصطبر بأنه إن تبين كاذبا على القاضي فيها نسبه القضاة وعدم الانصاف فعليه نكال يدفع الى صندوق البر ببلده ، قلته وكثرته بحسب مايقتضيه النظر ، ويختلف باختلاف المتنازع فيه .

وإن كان القاضي ساهيا سهوا فقط بين له سهوه وغلطه وإلزم بالرجوع عن حكمه أو نقض . ومع ذلك يؤكد على القاضي المذكور بتقوى الله تعالى ، وأن يهذل الجد في أسباب الحصول على يهتم من القضايا الواردة عليه ، وأن يبذل الجد في أسباب الحصول على

الصواب بمزيد البحث والمراجعات ومشاورة من يمكن مشاورته . ولو وجد قاضى من القضاة ظَلَمَ أحداً عمداً وحاشاهم إن شاء الله من ذلك ولم نسمع ذلك عن أحد من القضاة الذين نسمع قضاياهم فانه يعاقب بالعزل ، ويزاد في عقوبته بعد مايثبت منه الظلم شرعا ، وبعد نظر الجهة الشرعية المختصة بمرجع القضايا في قضية هذا المشتكى ، وحصول النتيجة طبق تلك القاعدة ويرفع ذلك لجلالة الملك موضحا فيه الواقع من الأمرين : كذب المشتكي ، أو غلط القاضي في قضائه . والله يحفظكم ويتولاكم برعايته .

(ص/ف ۹۹ في ۹۲/۲/۲۷۱)

(١٢٨ ٤ - هذه الحكوكة درجت على العدل ، وتعزيز رجاله . .) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى ولي العهد المعظم حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى البرقية الواردة لسموكم برقم (٤١٦٠) وتأريخ (١٦/٧/١٦) من رئيس محكمة ابها الشيخ ابراهيم الحديثي والمعطى لنا صورة منها ، والتي أشار فيها انه صباح يوم الأربعاء الموافق ٥/٧/١٣٨ دخل بالمجلس الشرعي الزعيم بالجيش طاهر. وبيده معاملة مشفوعة بخطاب المساعد ، وقال له مانصه : هذه المعاملة كيف تسودون عليها . ثم ذكر أنه تكلم بكلم غير لائق . وقال : تعرف من أنا ؟؟ الخ .

وحيث أننا نعرف عنكم تعضيد الشرع ورجاله ، ونعهد فيكم الغيرة الاسلامية ، والاهتهام التام بكل ما من شأنه رفع قيمة القضاء وحماية الشريعة ، وتعزيز حملة العلم ورجال الشرع ؛ إذ غير خاف على سموكم الكريم أن مثل هذه الأمور تحتاج إلى الاجراءات الرادعة التي توقف كل متهور عند حده ، وتحفظ للقضاء هيبته ، وتكون فيها أعظم عظة لكل من تسول له نفسه العبث والاستهانة بالشرع وإشاعة الفوضى . وحكومتكم التي دأبت على إقامة الشرع وتعزيز رجاله وإنفاذ أوامره وقطع دابر كل ماينتج عنه اضطراب الأمن وبث الفوضى والاستهتار بكل القيم الروحية - هذه الحكومة التي درجت على العدل ورفع شأنه قمينة بالضرب على أيدي أمثال هذا الرجل الذي أهان القاضي في مجلس الحكم ، وأهان الدولة والشرع ؛ وعلى كلَّ فان لسموكم من القاضي في مجلس الحكم ، وأهان الدولة والشرع ؛ وعلى كلَّ فان لسموكم من

الـرأي الشاقب والحكمـة الصائبة مايضع الأمور في نصابها . . حفظكم الله وتولاكم بتوفيقه . وتولاكم بتوفيقه .

(ص / ق ۲/۳۹۹۶ في ۲/۷/۲۰)

(٤١٢٩ - تعزير طاعن قاضي بسكين بالقتل)

فضيلة الشيخ محمد بن ابراهيم .

حدث على قاضى الخاصرة أن تعدى عليه شيبانى وطعن القاضى بالسكين في صدره وظهره، والقاضى والحمد لله سالم، وأرسلنا للقاضى طائرة لنقله للمستشفى. أما الشيباني فقد أمرنا بقتله: أولاً لاعتدائه على حاكم الشرع في وسلط المحكمة، والثاني إذا ترك هذا تجرأوا الناس على القضاة، فعملنا هذا مصلحة للولاية، وكف عن تجري الجهال وخلافهم. أحببنا أخباركم بذلك.

سعود

(الشنطة) جلالة الملك المعظم أيده الله .

٣٦٢٦ مارأيتم ودبره جلالتكم في هذا الشريسر الذي جنى على قاضى الخاصرة هوعين الصواب. نصر الله بكم الحق وأهله ، وابقى جلالتكم ذخرا للاسلام والمسلمين .

محمد بن ابراهیم (ص/م ۱۳۷٥/۲/۳۰)

(۱۳۰ ع - للقاضى انتهار الخصم اذا التوى ، وتعزيره اذا استحق) من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم صاحب السمو الملكى وزير الداخلية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

and the transfer of the section of t

جوابا لخطاب سموكم المرفق رقم ٩/٤٢٩ في ٨٤/٢/٨ هـ بخصوص قضية فضيلة قاضى أحد رفيده مع عبدالله بن الذى تضمن المحضر المرفق أنه تكلم في القاضى المذكور بقوله : (إنك ولد حرام ، ولازم أتحاكم أنا وانت لدى الحي القيوم ، وأنك أصبحت خصمي وعدوي) وما قرره القاضى المشار اليه بخطابه المرفق رقم ١٠ في ١١/١٠/٨ من سجن المذكور وضربه تسعة وثلاثين سوطا علنا على مجمع من الناس ، وأخذ التعهد عليه ،

واحتساب ما صدر منه سابقة للمشار اليه ، وطلب سموكم إخباركم برأيتا في هذه القضية ومايما ثلها .

نفيدكم أن العلماء قد نصوا على أن للقاضى أن ينتهر الخصم اذا التوى ، وأنه إذا استحق التعزير عزره بها يرى من أدب لا يزيد على عشرة أسواط ، وحبس ، كها نصوا على أنه إذا افتات الخصم على القاضى فله تأديبه ، قال في وحبس ، كها نصوا على أنه إذا افتات الخصم على القاضى فله تأديبه ، قال في وشرح الاقناع » : (باب أدب القاضى صحيفه ٢٤٩) : وله أن ينتهر الخصم اذا التوى ؛ لأن الحاجة داعية الى ذلك لاقامة العدل ، وأن يصيح عليه أى على الخصم عند التوائه ، وإن استحق التعزير عزره بها يراه من أدب لايزيد عن عشرة اسواط اوحبس ، وإن افتات الخصم عليه أي على القاضي بأن يقول الخصم حكمت علي بغير الحق أو ارتشيت فله تأديبه ، لانه يشق عليه رفعه إلى غيره فجاز له تأديبه لنفسه مع أنه حق له ، وله أى القاضى أن يعفو عمن افتات عليه لأنه حق له . وماتقدم يتضح أن تولى القاضي للحكم في مثل عمن افتات عليه لأنه حق له . ولا سيما مع حصول مالا يخفى سموكم من كثرة افتيات الخصوم على القضاة وإهانتهم ، وهذا شيء يلفت النظر ، ويجب أن يوضع له حد يحفظ للقضاء حرمته وحصانته . والله بحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ١/٢٧٤ في ١/٣٨٤/٣/٧)

> (۱۳۱ ع – اذا كان الخصم سيء الأدب مع القاضى) من محمد بن ابراهيم الى قاضى محكمة الزلفى الثانية سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير الى خطابكم المرفق رقم ٣١ في ١٩/١/٨٨ هـ الذى ذكرتم فيه من سالم أنه سيء الأدب والسلوك في المحكمة ، وأنه نظراً لتهاديه في ذلك وتعديه بالكلام تأخذون راينا حول منعه من إقامة الدعوى بنفسه وأن يقيم وكيلا عنه ، سواء كان مدعى أو مدعى عليه .

ونشعركم بأنه نظراً لما أوضحتموه عن حال المذكور فلا مانع من أن يؤمر بأن يوكل من ينوب عنه فيها يقيمه من دعاوي . أما ما يدعى عليه فلا مانع من أن يتولى المخاصمة عن نفسه ، ويوقف عند حده ، لا يتعدى حدود الأدب

واحترام المحكمة . والله يتولاكم والسلام .

رثيس القضاة (ص/ق ۱/۳/٦۱۳ في ۱/۳/۲۱۳)

(١٣٢ ٤ ـ واذا تكرر عدم تجاوبه مع القضاة)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى امير منطقة الرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله ويركاته . ويعد :

فنشفع لسموكم بهذه الأوراق المرفوعة لنا من الشيخين قاضى حوطة بنى تميم وقاضى نعام برقم ٤٥٦ في ٨٧/٦/١٠هـ الخاصة بدعوى سعد بن مع أخصامه ، وقد ارفق الشيخان بخطابها إفادة سعد المذكور التى رفض فيها الاجابة ، معللا ذلك بأنكم ستبعثون لجنة للنظر في قضاياه .

وحيث أن هذا الشخص قد تكرر عدم تجاوبه مع القضاة عشرات المرات ، فان الذي يتعين شرعا أنه إذا كانت الدعوى له يمنع من المخاصمة بنفسه ويؤ مر بتوكيل من يخاصم عنه . أما إذا كانت الدعوى عليه فيلزم بالحضور ويكون معه خادم من قبل جهات التنفيذ يلازمه حتى تنتهى الدعوى ، ومن ذلك دعوى خصميه المذكورين في هذه المعاملة الذين يدعيان عليه - يتعين إحضاره معها لدى القاضيين المذكورين اللذين عينا للنظر في ذلك ، ويلازمه خادم حتى تنتهى الدعوى ، وإن امتنع عن الجواب فيعامل من قبل القاضيين بها ذكره العلماء في مشل هذه الحالة ، وهذا إن شاء الله هو عين المصلحة والنصح له ولأ خصامه ، وهو وإن كان منتسبا ولديه بعض العلم إلا أنه في باب الخصومات لم يسلك الطريق الشرعي . والله يحفظكم . والسلام

رئيس القضاة (ص/ق ١/٢٥٥٥ في ١/٢٨٧/٧/١٣)

(١٣٣ ٤ - واذا كان الوكيل معروفا بالشغب)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة فضيلة قاضى الخرج سلمه الله الله الله الله الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعت على مذكرتك لنا برقم ٨١٦ في ٢٦/١٠/١٠ ولا يخفاك أن الأصل صحة التوكيل في الخصومة كغيرها من حقوق الآدميين التي تدخلها النيابة ، سواء كان الموكل حاضرا أوغائبا ؛ لكن اذا كان الوكيل معروفا بالشغب والايذاء لخصمه وللقاضى فلا مانع من عدم قبول توكله في الخصومة دفعا لضرره ، ويؤمر الموكل بالحضور أو إقامة وكيل ليس منه ضرر . والله يحفظكم والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق٥٥ في ١/١/١٢)

(١٣٤ - يعزر المدعى اذا ثبت أنه يعلم بطلان دعواه . .)

وعن «الشالث » «والرابع » أن المدعى لا يضمن ولا يعزر إلا اذا ثبت أن المدعى يعلم بطلان دعواه ، وإنها اراد إضرار المدعى عليه .

(ص/ق ۳۱۳ في ۱۳۷۸/۷/۷)

(١٣٥ ٤ - وللقاضى الاجتهاد في تحديد ذلك)

من محمد بن ابراهيم الى فضيلة رئيس محكمة الباحة بالنيابة

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . ويعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المرفوعة إلينا منكم رفق خطابكم رقم ٨٧٨ وتأريخ ٨٤/٨/٣ مد بخصوص استرشادكم عمن يتعمد المشاغبة والاصرار بغيره عن طريق المداعاة ، وما تستلزمه المداعاة من نفقات السفر والاقامة لها ونحوه .

ونفيدكم أن للحاكم الشرعى الاجتهاد في مثل هذه الأمور، وتقرير مايراه عققا للعدل مزيلا للظلم والعدوان، زاجرا من يتعمد الإضرار باخوانه المسلمين، رادعا غيره بمن تسول لهم انفسهم ذلك، وفي مثل هذا قال في « الاختيارات ص ١٣٦، : ومن مطل صاحب الحق حقه حتى احوجه إلى الشكاية فها غرمه بسبب ذلك فهو على الظالم المبطل إذا كان غرمه على الوجه المعتاد. إه. وبالله التوفيق والسلام عليكم.

مفتى البلاد السعودية (ص/ف ١/٢٦٢٩ في ١/٢٦٢٩) (1873 - هل يحكم على القاتل باجار السيارات وغيرها لقاء المداعاة) من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا منكم رفق خطاب سموكم رقم المدهم وتأريخ ١٩/٥/٥/٥هـ بخصوص قضية مقتل المراة إثر خنقها بخارها من قبل محمد بن بعد أن فض بكارتها وفعل فيها فاحشة الزنا ، المشتملة على الحكم الصادر فيها من محكمة بريدة برقم ١/١٢ في ٢٥/٢/٥٥ المتضمن الحكم على القاتل بالقتل قصاصا ، وبمهر مثلها من نسائها لقاء افتضاضه بكارتها ، وبكل ما ترتب على الحادث من إجار سيارات ونحوها مما قام به والد المقتولة بالمداعاة ، المؤيد من هيئة التمييز موجب قرارها رقم ١٥٥ وتاريخ ٢٥/٣/٩

ونفيد سموكم أنه بمطالعة الأوراق ودراسة الحكم المشار إليه وجدنا أن الحكم على القاتل بالقصاص وبمهر مثّلها من نسائها لقاء افتضاضه بكارتها صحيح.

أما الحكم عليه بكل مايترتب على الحادث من إجار سيارات وغيرها لقاء المداعاة فلم يظهر لنا وجه صحته ، حيث أنها إشار إليه أهل العلم في مثل هذا خاص بالحق الثابت إذا كان على شخص فطالبه صاحبه به فهاطله عن ادائه مما دفعه الى الشكاية فها غرمه بسبب هذه المهاطلة والشكاية فعلى المهاطل إذا كان الغرم على وجه معتاد ، وقد اشار الى هذا شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في والاختيارات ، بها نصه : ومن ماطل صاحب الحق حقه حتى احبوجه الى الشكاية فها غرمه بسبب ذلك فهو على الظالم المبطل اذا كان غرمه على الوجه المعتاد . أه . وبهذا يتضح أن حق ابي البنت لم يكن ثابتا قبل المداعاة لدى قضاة محكمة بريده .

لذا نعيد الى سموكم كامل اوراق القضية لاحالتها إلى حاكمها لملاحظة ماذكرناه والله يحفظكم .

مفتی البلاد السعودیة (ص/ف ۱/۲۲۹٦ فی ۱/۸/۸۸۳۲) (١٣٧ عنر ، الا في غير مجلس الحكم فان كان هنا عذر ، الا في غير مجلس الحكم فان كان هنا عذر جاز ، بل يكون هو الأولى ، إذا كان هناك زحمة وضوضاء لم يحصل للخصم إبداء ماعنده ، فاذا كان دخولهم سيحدث زحمة فيجعلوا أرسالا ؛ فينبغى أن يراعى الاحوال بعض الأحيان يكون زحام وكثرة ، وبعض الأحيان بالعكس . (تقرير)

(۱۳۸ ع - إخلاء مجالس الحكم لا يعد من احتجاب الحاكم) من محمد بن ابراهيم الى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالرياض السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فتعلمون ما لمجالس الأحكام الشرعية من حرمة ومنزلة يرتفعان بها عن غيرها من المجالس، وقد نمى إلينا انكم أبحتم مجالس الأحكام الشرعية لديكم لكل من جاءها خصوما كانوا أو غيرهم، ومن جاء دورهم في الخصومة ومن تأخر الى آخر اليوم أو الى يوم آخر أو أيام، حتى اصبحت مجالس الحكم بمثابة المجالس العامة، وذلك عايقلل من هيبتها ويخفف من حرمتها، وعلاوة على ماينتج عن ذلك من إحراج للمتخاصمين وإفشاء لأسرار الناس، وغير ذلك ما لايليق بمجالس الحكم. وقد يتبادر الى الفهم حظر احتجاب الحاكم الشرعي عن الخصوم شرعا، وهذا يصدق لوكان محتجبا عنهم في شأنه الخاص أو في ما لا يتعلق بمصلحة المسلمين. أما وقد كان احتجابه في صالح الجميع فيكون هذا مطلوبا شرعا لا محظورا.

فعليه يجب من الآن فصاعداً اعتاد إخلاء بجالس الحكم إلا من الخصمين ومن له صلة بدعواهما مما تتطلبه الدعوى ، وتعميد قضاة المحكمة بذلك ، واستعال الصالة الخارجية لانتظار الخصوم ، وعدم تمكينهم من سماع دعاوى غيرهم ، والعمل على تنظيم المحكمة تنظيما إداريا يتفق وحرمتها ومكانتها ، والمحافظة على أثاثها ونظافتها ، وتوزيع الأعمال توزيعا يتفق وواجب كل شحص ومركزه . وفق الله الجميع لما فيه الخير والصلاح .

(ص/ق ۲/۳۷۱۷ فی ۱/۱۱/۸۷۸۱)

رئيس القضاة

(۱۳۹ - العدل بين الخصمين ولو أحدهما كافرا) فضيلة القاضى الشيخ عبدالرحمن بن

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

لقد كان من ضمن لفات المعاملة الخاصة بقضية مارون غصيبه اللبنانى مع الأمير مشارى بن عبدالعزيز الواردة لنا من سمو أمير منطقة الرياض برقم ١/١٠٤٢٦ في ١/١٠٤٢٩هـ صورة معروض مرفوع من مارون المذكور لسمو وزير الداخلية بتأريخ ٢/٨٨هـ يشتكي فيه من تأخر قضيته ، وأنكم أنبتُم وكيله محمد اليحيا بقولكم : أنت ماتستحي ، ولوفيك خير ماتوكلت عن واحد مسيحي ، وغير ذلك من الكلام النابي في حقه ، وطَلَبَ إنصافه .

ومع اعتقادنا بأن فضيلتكم يتحاشا عن استعال ما يخل بأدب القاضى وعدالة القضاة فإنا نؤكد استرعاء انتباه فضيلتكم للدقة في مراعات ذلك ، ولا تخفاكم النصوص الشرعية الطافحة بوجوب العدالة بين المتخاصمين حتى في اللفظ والاشارة ، وعدم رفع الصوت على أحدهما دون آخر . ومن المعلوم ايضا أن عدالة القضاء يتساوى فيها المسلم والكافر في حدود الواجب الشرعى وما نص عليه العلماء رحمهم الله في (باب أدب القاضى) أعانكم الله ، وسدد خطاكم . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ١/١٣٤٥ في ١/١٣٨٣/٩/٩)

(١٤٠٠ - تشاور القضاة في يوم من الاسبوع) من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم رئيس ديوان جلالة الملك سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نعيد لكم أوراق المخابرة المتعلقة بها رفعه قاضى ابى عريش لجلالة الملك تحت رقم ٤٥٧ - ١٣٧٥/٦/٢٥ حول اقتراحه أن يضم إلى رئيس كل محكمة رئيسية قاضى أو قاضيان مع مساعد رئيس المحكمة الرئيسية ، ويوكل إليهم النظر في تدقيق مايصدر من أحكام قضاة المحاكم المرتبطين بتلك المحكمة ، أو

أن يجعل للقضاة المرتبطين بالمحكمة الرئيسية يوم في كل أسبوع أوأسبوعين أو شهر على حسب الحاجة لاجتماعهم في المحكمة الرئيسية لدرس بعض القضايا الهامة والتشاور فيها وعرض مايقررونه ، أسوة بقضاة محاكم المنطقة الشرقية .

ونفيدكم أن الذى نراه أوفق من الاقتراحين أن يجتمع قضاة كل مقاطعة يوما كل أسبوع في المحكمة الرئيسية ليبحثوا فيها حصل عليهم من الاشكال ، ويستضىء بعضهم بنور بعض ، ويقتصرون على المشكلات القضائية ، وفي المهات الدينية التى ضرورة الوطن إليها فوق كل ضرورة . وفق الله الجميع لما فيه الخير والصلاح . والسلام عليكم ورحمة الله .

(ص/م ۸۹۷ في ۲۹//۷/۱۳۷۵)

(١٤١١ - استفتاء القاضي من هو أعلم منه)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى أمير منطقة الله الرياض

السلا عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى خطابكم رقم ٢/٩٧٨٦ وتأريخ ١٣٧٥/٧/١٨ المرفق به المعاملة الخاصة بدعوى آل ملحم أهل الزلفى ضد عطا الله بن عبدالرحمن ورفقائه في الأراضي التي في النزلفى ، ونسرى اعادة المعاملة إلى قاضي الزلفى للبت فيها من قبله .

أما ماأشار إليه في خطابه لسموكم برقم ١٤٦ وتأريخ ٢ /٧/٥/٧٧ من أن المسألة قد أشكلت عليه فلا بأس أن يكتب لنا بصفة استفتاء يكون موضحا فيه الدعوى والاجابة والمدعى فيه وحدوده وبيناته وما إلى ذلك بصفة خاصة بيننا وبينه ، ونجيبه إن شاء الله بحسب ما يظهر لنا من الاستفتاء ، ويكون هو الذي يتولى الحكم بنفسه .

ويهذه المناسبة نرى حفظكم الله أن تبلغوا عموم القضاة أن لا يتعذروا من أي خصومة تعرض عليهم بحجة الاشكال بل يجب عليهم الاجتهاد ، ومن أشكل عليه منهم شيء فيرسل إلينا المسألة بطريق الاستفتاء على أن يكون موضحا فيه جميع الدعوى والاجابة وما إلى ذلك حتى نتمكن من إجابته على

ضوء استفتائه ، ويكون الحكم والبت في القضية من قبل القاضى على ضوء الاستفتاء الموجه منه ، والمقصود هو أن لا يعطل الناس أو تضيع حقوقهم بين أخذ ورد . نسأل الله التوفيق للجميع إلى مافيه الخير والصلاح . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . (١)

(ص/ف ۳۰۹ في ۳۲/۷/۷۳۷)

(١٤٢ - إقتران الحكم بالدليل)

س -: ذكر الحاكم دليل حكمة مع حكمه هل يجب ؟ .

ج -: الظاهر أنه لا يجب ، ولكن ذكره المستند حسن أقنع وأتم وأسلم من توثب على حكمه ممن لايهتم بأحكام الحكام . أما ذكر الشهود والبينات والأيهان فلابد منها ، هذا هو الحكم . وبقى في المسألة بحث . (تقرير) .

(٤١٤٣ - لا يأخذ القاضى أجرة على عقود الأنكحة) من محمد بن ابراهيم الح فضيلة قاضى الجبيل

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على المعاملة الخاصة بالتحقيق في تشكى عبدالله الشايقى فلاحظنا فيها توجيه تهمته إليكم بأخذ نقود عند عقد الأنكحة ، هذا وإن كان لم يثبت لدينا إلا أن كثرة المدعين قد يؤخذ منها توجيه تلك التهمة . ولا يخفى أن المتعين على القاضى أن يكون من أشد الناس بعداً عن مثل هذه الأشياء التى تدنس العرض وتهضم جانب العلم ، لأن القاضى في وظيفة دينية ذات أهمية ، وهو قدوة لغيره من أهل عمله ، وقد قرر له بيت المال مافيه الغنية عن التبلس بمثل هذه الأشياء ، والقصد من هذا تنبيهك . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ٥١ في ٢/٤/١٣٧٩)

⁽١) ويأتي مايتعلق بتقرير (المري) وخبرة أهل العرف (النظراء) ومقدري الشجاج ، والاستعانة بآراء الأطباء في الأمور الطبية ، وما يتعلق بالكلاب البوليسية .

(۱۱۶۶ - لاينبغى له قبول العزائم ولا حضور الولائم) من محمد بن ابراهيم الى فضيلة الشيخ

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد بلغنا أن عندك تساهلًا كثيرا في قبول العزائم وحضور الولائم، وهذا شيء لا ينبغي من مثلكم، ومثل ذلك يسبب الاستخفاف بقدر القاضي والقدح فيه في هذا الوقت الذي لا تخفي عليكم حالة الناس فيه . . فينبغي لكم النظر في أمركم ومراعاة ذلك والبعد عها يدخل عليكم أسباب القيل والقال وضعف مركزكم الشرعي ، كها ينبغي العناية التامة بمن ولاكم الله أمرهم من النظر في أمورهم ، والعدل بينهم في كل شيء ، وبذل الوسع في كل مايزيل الشغب والعداوات بينهم ، ومخالقتهم بالخلق الحسن ، مع احتفاض القاضي بكرامته ، والارتفاع عن كل ما يحط من قيمته أويضعف من هيبته بين من ولاه الله أمرهم ، والصبر على مايصدر منهم من الأشياء التي لا تحمد ويمكن احتاطا . كها أنه بلغنا أن لديكم اقتراحات حول الأراضي ، فينبغي العدول عن هذه الفكرة وعدم التدخل في مثل هذه الأمور ، والإقتصار على عملك . . هدانا الله وإياكم صراطه المستقيم ، ووفقنا جميعا إلى كل خير . والسلام عليكم ورجمة الله .

رئيس القضاة (ص/ق ٣/٤٤٨ في ٣/٢/٢/٨)

. (٤١٤٥ - لا يكون ابن القاضي محاميا في قضية منظورة امامه) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم وزير الدولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء

وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى الأوراق المرفقة الواردة إلينا بخطابكم رقم ١٦٥٩٤ وتاريخ ١٦٨٥/٧/٢٥ هـ الدائرة حول استفسار السيد حسن العوامي من القطيف عها اذا كان يجوز للقاضي أن يقبل ابنه المحامي وكيلا عن أحد المتقاضيين في دعوى امامه .

ونشعركم أن الـذى ينبغى هوتباعد القاضى عن أن يكون ابنه محاميا في قضية منظورة أمامه . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۱۱۳۳ في ۱۳۸۰/۱۱/۲۳)

(١٤٦٦ - إذا طلبوا إحالة القضية من القاضى إلى قاضى آخر لم يجابوا) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم ابراهيم ابن عيدان سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابكم رقم ٢٣٧١ وتأريخ ١١/٨ ٥٧ المسرفق به الأوراق الخاصة بتظلم آل من قاضيهم ، وطلبهم الاحالة إلى قاضى آخر . ونرى عدم الموافقة على إجابتهم لطلبهم ؛ لأن ذلك يفتح أبواب عدم اعتبار أحكام القضاة ، ووقوع الرعية في الاضطراب . وأيضا فيظهر في كتابهم المطول المرفق بالمعاملة التحامل على القاضى وعلى خصومهم المسمين في كتابهم ، وقد وقعوا في عرض القاضى وتكلموا فيه ويهتوه بها يقتضى مجانبة العدل الذى أمر الله به ، والأصل والظاهر يقتضيان براءة ساحته من ذلك وحينشذ ينبغى معاقبة هؤ لاء وأمشالهم بها يردعهم ، لأن الوازع القرآني لا يكفى وحده في كف الرعية بعضهم عن بعض وعدوان بعضهم على بعض في القول والفعل ، فلابد من الوازع السلطاني - « إنَّ الله لَيزَع بِالسلْطَانِ مَالاً يَزَعُ بِالسلْطَانِ مَالاً يَرَعُ بِالسلْطَانِ مَالاً يَرَعُ بِالسلْطَانِ مَالاً يَرَعُ بِالسلْطَانِ » . والله بحفظكم .

(ص/ق ۲۵۱ فی ۲۵/۱۱/۱۷)

(۲۱٤۷ - او عينوا قاضيا دون آخر)

من محمد بن ابراهیم الی حضرة صاحب السمو الملکی رئیس مجلس الوزراء

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير الى خطاب سموكم رقم ٣٨٤ وتأريخ ٦/١/١٣٨٠ على المعاملة

المتعلقة بشكوى نايف من معارضة هندى له ، المتضمن رأيكم أن يكون النظر في هذه القضية من قبل قاضى بريدة أو في محكمة الرياض ، نظراً لقرب الرس من محل المذكورين وقد لا يخلو من المشاحنات .

ونشعر سموكم أن الذى ينبغى شرعا وتقضى به المصلحة أنه متى تعين إحالة معاملة إلى قاضى من القضاة لمناسبة خاصة أن تترك في سبيلها ولا يلتفت إلى المشتكين الطالبين أن تكون عند قاضى آخر ، هذا إذا كان إحالتها إلى ذلك القاضى جارعلى الأصول . ووجود مشاحنات بين أهل الرس وبين أهل النزاع لا أشرله ، لأن قاضى الرس سيقوم بها يلزم كل قاضى أن يقوم به حوالى الشهود من تصفح أحوالهم وتحقق العدالة والسلامة من قوادح الشهادة من عداوة وشحناء ونحوهما وغير ذلك ؛ إذ في قطع ذلك الطريق بردها إلى قاضى آخر مما يوسع المجال للتأبى عن الحضور لدى القضاة المتعين الحضور لديهم ، والحرص على أن تكون عند قاضى آخر ربها يتصورون أنهم يدركون من المخاصمة عند هذا الذي تأبوا عن الحضور إليه ، وسموكم يعرف من هذه الأمور مالا يعرف غيركم . وقد أبقينا المعاملة لدينا في انتظار إجابة سموكم . وفقكم الله وحفظكم .

رئيس القضاة

(ص/ق ۲۱/۱۸/۲۱)

(١٤٨ ع - فتوى في المعنى)

جلالة الملك المعظم

ايده الله

الناصرية

برقية عدد ١٥٢٢ في ٢٠/٦/٧٠ اطلعنا على برقية نمرة ٢٣٠ في ١١ منه والذي يظهر لنا أن جل مقصود هذا المبرق أن تكون المسألة عند غير هذا القساضى لما أحس بتوجه الحكم عليه أو بعد ماحكم عليه . وماذكره من الاستداد عليهم ومسبتهم فانه لا يقبل كلام الأخصام في القاضى ، ويمكن إذا كان منه غضب أو شدة أنهم هم السبب في ذلك وأنهم اساؤ ا الأدب واغضبوه باسهاعهم إياه مايكره . فحينئذ لا ينبغى الالتفات إلى تشكيهم ، ولو أجيب

تشكى هذا وأمشال لسقطت الثقة في القضاة وحصل التلاعب بالأحكام وللروغان عنها بالتمويهات . حفظكم الله وأبقاكم .

(ص ۷۷ في ۲/۷/۷۲۲)

(١٤٩٩ - اذا طلب الخصم اشتراك قاضى ثانى) (برقية) سمو أمير منطقة الرياض

ج - عدد ٣١١٧ في ٣١/٦/٦٨ بخصوص مارفعه لسموكم ابراهيم بشأن دعواه في ملك بالخبر ، وطلبه تكليف أحد طلاب العلم الموثوقين بالاشتراك مع فضيلة الشيخ / الخريصي في النظر في قضيته . وترغبون وفقكم الله الاطلاع على برقيته وإفادتكم بها نراه (قف) جرى الاطلاع على برقيته المرفقة . والذى نرى أنه ليس له الحق في طلب إضافة شخص آخر يشترك مع القاضى الناظر في القضية ، وإنها له الحق في طلب تمييز الحكم بعد صدوره . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۱۰۸۱ في ۱۰۸۷/۷/۱٤)

(۱۹۰۰ - إذا صدر الحكم من هيئة التمييز فقد برئت الذمة) من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى نائب رئيس مجلس الوزراء

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

جواباً لخطاب سموكم المشفوع رقم ٢١٩٦١ في ٨٣/٨/٢٨هـ بشأن المعروض المقدم من . . . المتضمن اعتراضه على الحكم الصادر من محكمة المدينة المتضمن إخلاء سبيل الشريف . . . من دعوى ابنه بأنه اعتدى عليه وأسقطه على الأرض وتسبب في كسريده اليمنى ، وأنه عرض على هيئة التمييز وعاد منها مظهرا بعدم وجود ما يلاحظ عليه ، ورغبة سموكم في معرفة رأينا في ما أبداه المذكور .

نفيدكم أنه مادام الحكم قد صدق من قبل هيئة التمييز فالقضية تعتبر – ٣٥٤ –

منتهية . وبهذه المناسبة فقد لا حظنا كثرة التشكيات الماثلة ، ولا يخفى سموكم ما في إجابة المشتكين إلى النظر في قضاياهم بعد اكتسابها القطيعة بتدقيقها من هيئات التمييز من تعطيل الحقوق ، وإشغال المراجع ، وفتح باب للأخذ والرد فيها لاطائل تحته . وبها أن المقرر إحالة من لم يقنع بالحكم إلى التمييز والتمييز كها يعلم سموكم قد اسند إلى نخبة من العلماء فالذي نراه أنه اذا أحيل المشتكى ونظرت هيئة التمييز في الحكم وقررت ما يجب شرعا نحوه ، فقد برئت الذمة بذلك ، وتعينت المصلحة في إنفاذ ماتقرر ، حسها للنزاع ، واحتراما للأحكام الشرعية ، وتحقيقا للغاية النبيلة التي تنشدونها وهي العدل . فنأمل إشعار من يلزم بذلك . كان الله في عونكم ، ووفقكم لما فيه الخير والصلاح . والسلام عليكم ورحمة الله .

رئيس القضاة (ص/ق ١/١٣٥٨ في ١/١٣٨٣/٩/١)

(۱۰۱۱ - لا يشارك في تمييز القضية حاكمها) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة سمونائب رئيس مجلس الوزراء المحسترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم رقم ١٣٠ ٢٧ وتأريخ ٥٢/٥/٥٨ ومشفوعه المعروض المقدم من مقبولة حسين أبو الفرج ، الذى تذكر فيه أن لها دعوى نظرت من قبل الشيخ عبدالعزيز بن فوزان حينها كان قاضيا بمحكمة الطائف ، وأنه حكم لصالح أخصامها بيت آل الشيبى ، ولما رفع الحكم لهيئة التمييز صادف أن كان منقولا الشيخ ابن فوزان للهيئة ، وقد صدق الحكم دون النظر إلى مستنداتها حسبها زعمت .

وعليه نشعر سموكم أن القاعدة المتبعة في مثل هذا أن حاكم القضية لا يشارك في دراستها ، بل تكون دراستها من قبل بقية هيئة التمييز عدى حاكمها ، وذلك حسبها نصت عليه المادة (٢٠) من تعليهات هيئات محاكم التمييز ، ونصها : (إذا كان لأحد الأعضاء حكم معروض للتدقيق أولمن لاتقبل شهادته له فلا يشترك في تدقيقه ولا يحضر الجلسات ، وليس له الاطلاع على مايقرر في

ذلك) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد زودنا محكمة الطائف بصورة من خطابنا هذا لموافاتنا بكامل ملف المعاملة . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/٥٩٧ في ٦/٦/٤/٢)

(۱۵۲ ٤ - إذا اشترك القضاة في الحكم ثم رجعوا إلى واحداً لم ينفذ) من محمد بن ابسراهيم إلى حضرة فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالرياض بالوكالة

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشفع لكم بهذه الأوراق المرفوعة لنا من فضيلة عضورثاسة القضاة الشيخ محمد بن عودة برقم ٥٨ وتأريخ ٢/٢/٢٨هـ مع ما التحق بها من الشيخ عبد العزيز بن الشيخ عبد العزيز بن الشيخ عبد العزيز بن داود بتأريخ ٢٢/٧/٢٨هـ وهي خاصة بقضية الشيابين مع العصمة ، والدائرة حول الحكم الصادر من قضاة المحكمة في قضية ورثة عبيد بن ماضى العصيمى ضد خليل بن نعيس الشيباني ، بموجب الصك المرفق بعدد ٢٩٥/١/١ وتأريخ

ونشعركم أن القضاة الذين أصدروا الحكم المشار إليه قد تراجعوا عنه سوى فضيلة الشيخ سليمان بن عبيد . وحيث أن الحكم قد صدر منه بالاشتر اك مع قضاة المحكمة حسب الأوامر المعمول بها في المحاكم وقد تراجع القضاة الذين تولوا الحكم سواه فان إصراره على حكمه لا أثر له ، لأن حكمه وحده في مثل هذه المسألة لا ينفذ والحالة ماذكر . وعليه فانه يتعين إعادة النظر في هذه القضية من جديد .

فاعتمدوا النظر فيها سريعا بالاشتراك مع جميع قضاة المحكمة ، وانهوها بالحكم الشرعى ، مع ملاحظة سحب الصك المذكور ممن هوبيده والتهميش على سجله . وفقكم الله واعانكم والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۳/۱۰۱۷ في ۱/۳۸٤/۸) - ۳۰۳ – (١٥٣) - إذا تأخر الحصم عن المدة المقررة فهل يسقط حقه من التمييز) من محمد بن ابراهيم الى فضيلة قاضى صبيا

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنعيد لكم هذه الأوراق الخاصة بقضية على بن محمد والمرأة فائقة بنت الواردة مع خطابك رقم ٢٧١٩ وتأريخ ٢/١٢/١هـ الذى أوضحت فيه أن القضية قد نظر فيها عضو المحكمة لديكم وأصدر فيها الصك المرفق رقم ٩٤ في ١٩/٩/١٨هـ ثم سلمه إلى المشتكى على المذكور لتقديم لائحته الاعتراضية عليه كالمتبع . ولكنه لم يعده إلا بعد انتهاء المدة المقررة بأحد عشر يوما .

وعليه نشعركم بأنه اذا كان فضيلة القاضى قد أوضح للخصم إذا تأخر عن المدة المقررة يسقط حقه في التمييز فان حقه في ذلك سقط بناء على تأخره ، وإن كان لم يوضح له ذلك أو كان الخصم عمن يخفى عليهم إدراك مشل هذه الأمسور ومايترتب عليها فانه ينبغى أن يجال الحكم للتمييز. والله يتولاكم والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ١/٣/٨٠٥/ في ١/٣٨٨/٣/١)

(۱۵٤) – هل يودع المبلغ حتى تنتهى من هيئة التمييز) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى أمير منطقة الرياض

حفظه الله تعالى آمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

لايخفى سموكم أن قضية نور الدين القدسى مع منذر شبيب والراجحى لاتزال منظورة لدينا بعد أن طال فيها الأخذ والرد بين الحاكم في القضية وبين هيئة التمييز . وحيث أن القاضى قد حكم بالزام نور الدين القدسى بتسليم مبلغ ثلاثهائة الف وواحد وستين الف ومائة وأربعة وتسعين ريالا وربع هللة ، ولم يظهر حتى الآن ما يوجب نقض الحكم والنظر مستمر فيها . إلا أنه يلاحظ

شىء من التخلف والتأخر من وكيل القدسى ، لذلك فانه يتعين إلزام القدسى بأيـداع هذا المبلغ في البنـك الاهلى حتى يتم الفصل ، لأن ذلك أدعى لمتابعة وكيله للحضور حتى تنتهى المسألة . والله يحفظكم والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۸۳۲ في ۲۶/٥/۲۸هـ)

(١٥٥ ٤ - تعليمات شرعية وادارية لمحاكم التمييز ، وإذا حصل خلاف بين هيئة التمييز وحاكم القضية)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكي ولى العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء

الموقسر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنظرا إلى تشكيل هيئتين لتمييز الأحكام الشرعية ، ولكن إحداهما باشرت عملها بالرياض من مدة ، والأخرى في طريقها الى مباشرة أعالها . . ولما كان الأمر يتطلب وضع تعليهات يتمشى عليها هاتان المحكمتان فقد وضعنا تعليهات شرعية وإدارية تضمن المصلحة الشرعية ، وتسهيل سير المعاملات . . ونحن إذ نعرض التعليهات لأنظار سموكم شفع خطابنا هذا نرجو الاطلاع ونحن إذ نعرض التعليهات لأنظار سموكم شفع خطابنا هذا نرجو الاطلاع عليها ، وصدور الأمر الكريم على وزارة الداخلية للتعميم بموجبها على جميع الأمراء والمقاطعات ، ومن ثم إعادتها إلينا لاعتادها ، والتعميم للمحاكم بموجبها . والله يحفظكم .

رئيس ألقضاة (ص/ق ۲/۵۱۰۷ في ۱۳۸۱/۹/۱۶)

« تعليهات تمييز الأحكام الشرعية »

التمييز مرتبطة برئاسة القضاة .

٢ - تختص هيئات التمييز بتدقيق الأحكام الصادرة من قضاة المحاكم الشرعية وفق هذه التعليمات .

٣ - الأحكام الآتية غير خاضعة للتمييز من قبل هيئات التمييز .

- أ) كل حكم ميزته رئاسة الفضاة أوشرعت في تمييزه .
- ب) كل حكم حصلت القناعة به من المحكوم عليه .
- ج) كل حكم مضى عليه أكثر من خمسة عشر يوما لدى المحكوم عليه ولم يعده للقاضى خلال هذه المدة .
- د) ما صدر من الأحكام قبل تأريخ ١/٤/١ لأنه سابق لافتتاح هيئات التمسن .
- هـ) إذا كان المحكوم به لايزيد عن خسمائة ريال أومايعادها من نقد أومنقول . أما قضايا العقار فتميز ولو كانت قيمته أقل من خسمائة ريال .
 - و) إذا كان الحكم بتعزير لايزيد عن اربعين جلدة أوسجن عشرة أيام .
- ٤ لرئيس القضاة بصفة استثنائية أن يأمر بتمييز أي حكم يرى تمييزه -
 - وسأل المحكوم عليه عن قناعته أوعدمها ويدون إجابته في الضبط، ويأخذ توقيعه المحكوم عليه عن قناعته أوعدمها ويدون إجابته في الضبط، ويأخذ توقيعه عليها. وفي حالة عدم قناعة المحكوم عليه يسلم له الصك، ويمهل عشرة أيام لا تحسب منها العطل الرسمية يعد خلالها لا تحته الاعتراضية على الحكم إن شاء، ويعلم القاضى المحكوم عليه بقدر المهلة المذكورة، وانه إذا لم يقدم الاعتراض إن كان لديه اعتراض ولم يعد الصك في خلالها فانه يفوت عليه حقه في طلب التمييز.
- على حاكم القضية في حالة عدم القناعة أن يرفع لهيئة التمييز
 صك الحكم وصورة ضبطه واللائحة مع جميع الوثائق المستند عليها في الحكم
 وملف القضية .
- ٧ إذا قدم المحكوم عليه للهيئة استدعاء أومستندات فعلى الهيئة دراسة ماتقدم به ، ومتى وجدت أن فيها مايؤ ثر على الحكم المعروض للتمييز فعليها أن تعد قراراً بذلك وتبعثه مع المستندات الى المحكمة الصادر منها الحكم لاطلاع حاكم القضية وإبداء مالديه .
- اذا كان المحكوم عليه ناظر وقف أو وصيا أو وليا أو مأمور بيت المال ونحوه أوكان المحكوم عليه غائبا فعلى المحكمة أن ترفع الحكم لهيئة التمييز لتدقيقه مها كان موضوع الحكم .
- عادلة .
 عادلة .

• ١٠ - على كل من الرئيس والعضودراسة ما يحال إليه دراسة وافية وإسداء ملاحظاته على الحكم ، ثم يحيله لسكرتير الهيئة لدراسته من جميع الهيئة .

١١ - إذا ظهر لدى تدقيق الحكم لزوم الاستيضاح من حاكم القضية عن نقاط تتعلق بذلك الحكم فعلى الهيئة أن تعد قراراً بذلك ، ويتولى رئيس الهيئة بعثه بمذكرة إلى المحكمة التى صدر عنها الحكم .

۱۲ – إذا لم يظهر للهيئة ما يلاحظ على الحكم فعليها تصديقه وإعادته الى المحكمة للتهميش على سجله ، وتسليمه للمحكوم له ، مع إصدارها قراراً يتضمن خلاصة الحكم وتصديقه .

١٣ - إذا تبين للهيئة أن الحكم قد خالف نصا من الكتاب أو السنة أو الاجماع فعليها أن تعد قرارا بذلك مع بيان مستندها الشرعي ، ويبعث هذا القرار من قبل الرئيس للمحكمة التي أصدرت الحكم .

١٤ - إذا اطلع حاكم القضية على قرار الهيئة بها يوجب نقض الحكم واقتنع به نقض حكمه بنفسه ونظر القضية من جديد ، وفي حالة عدم اقتناعه عليه إجابة الهيئة بوجهة نظره .

10 - إذا اطلعت الهيئة على معارضة القاضى في نقض الحكم واقتنعت بها فعليها تصديقه ، وإذا لم تقنع بالمعارضة فعليها نقض الحكم مع ذكر المستند في ذلك، ثم بعث الصك للمحكمة للتهميش على سجله وحفظه في ملفات المحكمة .

17 - إذا تعين نقض الحكم وتعذر نقضه من قبل حاكمه لموت أوغيره فللهيئة نقضه مع ذكر الدليل الشرعي .

١٧ - إذا لم يوافق القاضى على نقض حكمه بنفسه ، وتم نقضه مـن قبـل
 الهيئة ، فيتولى النظر في القضية من جديد قاض آخر .

١٨ - إذا لا حظت هيئة التمييز على الحكم نقصا في بعض الاجراءات كعدم
 سياق الدعوى والاجابة في الصك ونحو ذلك فعلى القاضى التجاوب مع الهيئة

١٩ - على القاضي ذكر الحيثيات التي يبني عليها حكمه .

٢٠ - تدقق الأحكام بحسب ورودها أولاً فأول ، مع مراعات تقديم ماياتي :
 أ) القضايا المتعلقة بالمسجونين

- ب) الأحكام الصادرة في الجنح والتعزيرات والحدود .
- ج) القضايا الزوجية والنفقات والحضانة ونحو ذلك .
- ٢١ قرارات هيئة التمييز بالنقض والتصديق بالاجماع أو الأكثرية تعتبر منهية
 للقضية ، وعند التساوي يرجح رئيس القضاة أحد الجانبين .
- ٢٢ على العضو الذي يخالف الأكثرية تحرير مخالفته ، مع ذكر مستنده الشرعي ، ويحفظ مع صورة قرار الهيئة في المكتب .
- ٣٣ إذا كان لرئيس الهيئة أو أحد أعضائها أو لمن لا تقبل شهادته له حكم معروض للتدقيق فلا يشترك في تدقيقه ، ولا يحضر الجلسات ، وليس له الاطلاع على مايقرر في ذلك . وكذا إذا كان الحكم صادرا من الرئيس أو أحد الأعضاء ، وفي حالة كون الحكم للرئيس أو صادرا منه يستنيب أحد الأعضاء في إدارة الجلسة .
- ٢٤ إدارة جلسات الهيئة وضبطها وحفظ النظام من اختصاص الرئيس ، وله عسد حصول شغب أوجدل غير لائق بأصول البحث والتدقيق حل الجلسة واسكات من يلزم اسكاته وعدم الساح بالكلام ، وعلى الهيئة طاعته .
- ۲۵ لايسمح لأحد بحضور جلسات الهيئة سوى من تدعو الحاجة لحضوره
 في نظر الرئيس
- ٢٦ في حالة غياب رئيس الهيئة له أن ينيب أحد الأعضاء للقيام بعمله بعد موافقة سهاحة رئيس القضاة .
- ٢٧ ينبغى ألا تتجاوز مـــدة النظر في الحكم شهراً واحــدا في حالة النقض أو التصديق أو الملاحظات .
- ٢٨ اذا رأت الهيئة إرجاء البت في تدقيق حكم بسبب يستدعى التأجيل فعليها أن تقرر ذلك خطيا على المعاملة ، معينة الأجل الذي يعاد فيه النظر ، مع ملاحظة عدم التأخير حسب الامكان .
- ٢٩ ليس لأحد الأعضاء وموظفى الهيئة أن يستصحب شيئا من المعاملات إلى خارج الدائرة .
 - ٣٠ جميع المخابرات الصادرة من الهيئة والواردة اليها تكون بواسطة رئيسها .
- ٣١ على هيئة النمييز أن تضع ملفا خاصاً لكل قاض تميز أحكامه ، لحفظ صور مايتخذ حيالها من نقض أو تصديق .

٣٢ - على الهيئة أن تقدم لسهاحة رئيس القضاة تقريراً سنويا عن القضاة يشتمل على بيان ماصدق أو نقض لكل قاض من الأحكام.

٣٣ - تعد هيئة التمييز بيانا سنويا ترفعه لساحة رئيس القضاة مشتملا على ماياتي :

أ- عدد القضايا الواردة إليها والصادرة منها .

ب - عدد قرارات التصديق والنقض والملاحظات ، مع توضيح عدد كل نوع على حدة .

٣٤ - جميع أعال الهيئة تكون سرية بالنسبة للخصوم وغيرهم حتى تنتهى الاجراءات بنقض أوتصديق .

٣٥ - يعمل بهذه التعليمات من تأريخ تبليغها للمحاكم وتحل محل التعليمات السابقة .

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

(٢٥٦٦ - لا ينبغي للقضاة ولإغيرهم التعرض لأحكام قضاة آخرين) من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقـد جرى الاطـلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم برقم ١٦٤٨٥ وتأريخ ١٦/٨/١٢هـ حول قضية مشارب الماء المتنازع عليها بين محمد نور الحسني وبين عياش الحسني ، المشتملة على الحكم الشرعي الصادر فيها من معاون رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة برقم ٩٩ في ٠ ١٣٧٧/١١/٢٠هـ .

وبتتبع المعاملة ومرفقاتها ودراسة الحكم المذكور أعلاه المتضمن ثبوت أن المشرب المدعى فيه المسدود الآن هو مشرب بلاد السلعية التي تحت يد عياش المدعى ، وأنه لا مشرب للبلاد المذكورة سواه ، كما يتضمن الحكم على المدعى عليه محمد نور بفتح المشرب المذكور ، وإزالة ما أحدثه ، وعدم التعرض له مستقبلا - بدراسة الحكم المذكور وجد ظاهره الصحة .

أما اعتراض قائم مقام العاصمة ومعاونه على الحكم فذلك شي. ليس إليهم

ولا ينبغي للقضاة أنفسهم التعرض للأحكام الصادرة من الحكام الشرعيين مالم تكن مخالفة للكتاب أو السنة أوالاجماع فان له فيها موقفا موضحا بقيوده في كتب الأحكام؛ فإذا كان هذا في حق الحكام فكيف بغيرهم ممن ليس لهـــم ذلك . والله يحفظكم . (ص/ف ۱۲۱۰ في ۱۳۷۹/۹/۱۶هـ)

(١٥٧) - الصفات التي يجب توفرها فيمن أراد نقض حكم ، وماهو الحكم الذي ينقض)

سئل الشيخ محمد بن ابراهيم عمن أمر أن يحكم بهاشرع الله ورسوله فوجد لبعض من سبق قضاءا يخالف كتابا أوسنة أوتقرير أهل العلم من أهل مذهبه أو إجماعهم هل يسوغ له السكوت على ذلك الخطأ ، أم يجب عليه الحكم بالحق والقضاء به مع رفض الخطأ إن قدر وجوده .

فأجاب : يجب عليه الحكم بالحق سواء أمر به أو لا ، لكن إذا سبق لغيره حكم في مسألة بها يخالف نصا من كتاب أوسنة أو إجماع فإنه يجب نقض ذلك الحكم (١) الا من حكم به ، فإن أبي نقضه أجبر على ذلك ، فإن امتنع نقضه غيره . ولا يخفى اك أن هذا يحتاج المتكلم فيه إلى سعة علم وعمق فهم وتمام اطلاع على كلام العلماء واجماعهم وخلافهم ، فكثيرا ما يظن بحكم أنه مخالف للكتاب أو السنة أوالاجماع وليس كذلك. وأما حكمه بها يخالف تقارير أهل مذهبه أو إجماعهم إن تصور ذلك فهذا لا يكون واجب النقض مطلقا ، فان كان يرى ويعتقد أن كلام أهل مذهبه هو الصواب والحق وحكم بها يخالفه فانه ينقض فان بعض فقهائنا يعتقده . وأما إن حكم بخلاف قول أهل مذهبه لرجحان القول المخالف لقول أهل مذهبه في الدليل وكان له معرفة بهذا الشأن ومن بين فرسان هذا الميدان فانه لا يتعرض لحكمه . والله أعلم . (الدرر)

(١٥٨ ٤ - حضور غير البرزات إذا اقتضت الحاجة) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى النظر في المعاملة المعادة إلينا رفق خطاب سموكم برقم ٢٥٣٨٤

 ⁽۱) بياض بلاصل ، ولعله : ولا ينقضه .
 ۳۹۳ –

وتأريخ ٧٩/١٢/٢١ المتعلقة بقضية السجين المحكوم بسجنه لقتله عبدالله حتى يبلغ القاصر من ورثة القتيل ، كها جرى الاطلاع على ماكتبه قاضى المهد في خطابه الأخير برقم ٨٢٨ وتأريخ ١٣٧٩/١١/١٥ المتضمن ثبوت وجود بنات قاصرات للقتيل وهن صالحة وباصه وبنت ثالثة لم يعرف اسمها، ثم أشار قاضى المهد إلى إعادة النظر في إثبات الوراثة السابق الذى لم يكن فيه ذكر للبنات ، وبتأمل ماذكره وإعادة النظر في أصل المعاملة ومرفقاتها ظهر مايلى :

أولاً: - أن شهادة الشاهدين بوجود البنات فيها قصور حيث لم يذكرا محل إقامتهن بالذات ، لأنه قد كثر الاختلاف في وجودهن ، وتعارضت البينات مما أوجب مزيد البحث والتثبت في ذلك لاسيما وهؤلاء قبائل بدو يتساهلون في الشهادات ، ويوجد عندهم من التعصب والحمية مالا يخفى ، كما أشار إلى ذلك قاضى المهد بخطابه المرفق .

ثانياً: قد ذكرنا لسموكم في خطابنا السابق برقم ١١٢٩ وتأريخ النياء المضمونة تج

(أن تحضر البنات إلى مجلس الحكم لكي تتضح الحقيقة وتزول التلبيسات التي أخذت دورا في هذه القضية منذ ابتدائها) ولهذا نرى أن تعمد الامارة بإرسال سيارة وفيها من يعتمد عليه من الشهود الذين يعرفون البنات ، ثم يحضرون البنات وأمهن إلى قاضى المهد ، وعلى القاضى مزيد الاحتياط في إثبات التعريف بهن التعريف الكافى ، ومعرفة اسمائهن ، وأعمارهن ، وإن كان فيهن من بلغت فيثبت دعواها ، وإلا فيقيم عليهن وليا شرعيا للمطالبة بحقوقهن في تركة أبيهن وفي دمه ، وإن لم يعثر عليهن بعد التقصي في البحث عنهن تبين أن لاصحة لوجودهن ، ويكون الحكم الأول بحاله .

ثالثاً: إذا ثبت وجود البنات فان انحصار الوراثة الذي أثبته قاضى مدركة لاغ لاعمل عليه لعدم ذكره بنات القتيل، وحينئذ لاحق للأخ من الأم في دم القتيل لحجبه بالبنات.

فتعاد المعاملة إلى قاضى المهد ، ويؤكد على الجهة المختصة بسرعة احضار البنات لدى قاضى المهد لاكهال اللازم على ضوء ماذكر. والله يحفظكم .

(ص/ف ۵۹ فی ۱۳۸۰/۱/۱۸)

(١٥٩) - إذا قال حكمت بكذا لزم قبول قوله . .) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم الشيخ ناصر الراجحي قاضى الخرمة وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اتصل بنا سعد بن وذكر أنكم حكمتم عليه لزوجته بنفقة السنين الماضية ، ويذكر أن الشيخ ابن طاسان قد حكم بنشوزها وأنه لا نفقة لها ، ومعها صورة ماصدر من الشيخ ابن طاسان ، وفيها التصريح بأن سعد جاءه وذكر له ماحكمتم به وكتب لكم الشيخ ابن طاسان بأنه قد حكم بأنه لا نفقة لها . أحببت تنبيهك على أن القاضى المقرر إذا قال حكمت بكذا لزم قبول قوله ولو بعد عزله ولو لم يذكر مستنده ولم يوجد في سجله . والله يخفظكم

(ص/ف ۸۸۲ في ۸۵/۷/۱۳۷۹)

(٤١٦٠ - قبول شهادة الشاهدين على ماسمعاه من الحكم) من محمد بن ابراهيم الى فضيلة نائبنا في المنطقة الغربية

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على الخطاب الوارد اليكم من قاضى حجاز بالقرن برقم ٢٦٧ فى ٧٠/٦/١٠ المرفوع منكم إلينا رفق خطابكم رقم ٧٤١ وتأريخ برقم ٢٦٧ في ١٣٨٠/٢/١ المرفوع منكم النظورة لديه بين قبيلة العلايه وقبيلة القرن شمران في الشعبين المسميين و الشيد ، والوحش واسترشاده هل تقبل شهادة الشاهدين على ماسمعاه من الشيخ عبدالعزيز بن عتيق في حكمه في الشعبين بأنها شراكة بينهم نصفين : كلاءه وماءه ، ومانبت فيه .

ونفيدكم بأنه لا مانع من قبول شهادتها على الحكم الذى سمعاه من الشيخ عبدالعزيز بن عتيق بعد ثبوت عدالتها لديه وانتفاء مايمنع من قبول شهادتها ، وقد نص العلماء على قبول شهادتها وامضاء الحكم الذي شهدا به ، قال في «كشاف القناع الجزء السادس ص ٣٨٧ » : وإذا ادعى أنه - أي الحاكم حكم له بحق ولم يذكره الحاكم فشهد عدلان أنه حكم له به قبل شهادتها

وأمضى القضاء مالم يتيقن صواب نفسه ، لأنها إذا شهدا عنده بحكم غيره قبل فكذا إذا شهدا عنده بحكمه . أهم هذا والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۱۶ في ۲۵/۱/۸۰۰)

(٤١٦١ - أوأنهم رأوا الصك أوختم القاضى) فضيلة قاضى محكمة خيبر الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطابكم المرفق رقم . . . وتأريخ . . . حول قضية ابراهيم بن عواد بن رويضى المتضمن أنه جاء في الصك المخرج بيد المحكوم له على بن هون خصم ابراهيم بن عواد بن رويضى العبارة الآتية (الورقة التي عرضها علينا ابن رويضى ويزعم أنها من فضيلة الشيخ مبروك الداود قاضى خيبر سابقا وفيها عطاء لوالده فقد تقرر لدينا أنها مزورة على فضيلته الخ).

ونفيدك بارك الله فيك بأنه يتعين النظر فيها يدعيه ابراهيم من أن لديه شهودا قد رأوا الصك وأن لديه شهودا على أن الختم هو ختم مبروك الداود ، وأن القطع الموجودة بيده هى قطع الصك موضوع البحث نفسها ، وبعد بذل الوسع من جانبكم والتحري عن الحقيقة وتعديل الشهود تبدون رأيكم حيال ذلك ، وتوافوننا بكامل المخابرات . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۳/۲۵۲ في ۱/۳۸۳/۷)

(باب طريق الحكم وصفته)

(١٦٢ ٤ - تنظيم الاعمال الادارية في الدوائر الشرعية (١) .

 ١ - متى وصلت الشكوى إلى المحكمة المختصة فعلى قاضيها أن يعين في يوم تقديم الدعوى إليه تأريخ الجلسة للمدعى ، مع مراعاة الترتيب في القضايا إلا قضية مسافر أو إمرأة في دعوى يسيرة فيجب البت فيها بالسرعة الممكنة لتنفيذ الحكم .

 ⁽١) طبع الطبعة الرابعة في مطبعة الحكومة بمكة المكرمة عام ١٣٨٧ ، وتوج بالتصديق العالي رقم ١٠٩ في ١٣٧٧/١/٢٤
 ٣٩٩ –

 ٢ - إذا حددت المحكمة للمدعى جلسة لسهاع دعواه فعلى قلم المحكمة أن يأخذ توقيعه على ورقة نموذج (١) . وإذا كان المدعى أميا وليس له ختم يطبق عليه مايجىء في المادة السادسة .

٣ - على المحكمة أن تشعر المدعى عليه بالحضور في الوقت المعين لسماع الدعوى عليه، وعلى المدعى عليه الحضور في الوقت الذي تحدده بدون تأخير

٤ - على المحكمة إشعار المدعى عليه الغائب خارج المملكة العربية السعودية بخلاصة الدعوى المقامة عليه، وتعيين وقت للنظر فيها بواسطة المراجع المختصة مراعية في تحديد الجلسة مسافة ذهاب الاشعار ويجيء المدعى عليه أو وكيله.

الدعوى لا تقام إلا في بلد المدعى عليه إذا كان داخل المملكة .

٦ - إذا امتنع المدعى عليه من التوقيع وكان لا يعرف الكتابة ولم يكن له ختم وجب على من يتولى إشعاره بيان ذلك في الأصل بحضور شاهدين يوقعان على الأصل مع توقيع من يتولى الاشعار ويكتفى بذلك .

٧ - كيفية إشعار المدعى عليه: أن تبعث المحكمة إليه ورقة جلب على نسختين نموذج (٢) مع خلاصة الدعوى المقامة عليه ، وعلى المحاكم عند تكليف المدعى بتقديم استدعاء وإلا صورة دعواه خطيا ، بل عليه رصد الدعوى بالضبط والسير فيها بالوجه الشرعى .

٨ - على المحضر أن يرجع الى دائرة المحكمة قسيمة الاشعار موقعة من المدعى عليه بها يفيد تسلمه للاشعار .

٩ - على مراكز الشرطة وعمد المحلات أن يساعدوا محضر المحكمة على أداء
 مهمته في حدود اختصاصه .

• ١ - متى حضر خصان أمام القاضى وطلبا رؤية قضيتها والبت فيها لسهولتها فعلى القاضى أن يسمعها في الحال إن لم يكن مشتغلا في قضية أخرى محدد لها ذلك الوقت ، أو يأمر أحد نوابه بسهاعها مالم يكن كذلك ، فإن كان القاضي ونوابه مشتغلون كل منهم بالنظر في قضية أخرى فعلى القاضى أن يسمع الدعوى في آخر الجلسات في ذلك اليوم أن لم يجد فرصة لسهاعها هو أو أحد نوابه في خلال الجلسات .

11 - إذا عين القاضى أو نائبه جلسة لشخصين متداعيين ثم حضرا في غير الوقت المعين وطلبا منه رؤية قضيتها فعليه أن يجيب هذا الطلب إن كان غير مشتغل بالنظر في قضية أخرى محدد لها ذلك الوقت .

17 - عموم الدعاوى والجوابات وسائر الافادات التي يقدمها الطرفان مطولة بالحشو ومالا طائل تحته في المحاكمة على الحاكم تلخيص اللازم منه ودرجه بدفتر الضبط والتوقيع عليه من قبله ، وحفظ الأصل بالاضبارة الخاصة بذلك ، ولا يحق للقاضي رصد ذلك حرفيا بالضبط ، ولا سؤال الخصم عما هو خارج عن الصدد .

۱۳ - تقام الدعاوى المرفوعة من الافراد على الدوائر الرسمية على رئيس
 الدائرة أو من يوكله .

١٤ - تعتبر الوكالة المقدمة بمذكرة رسمية من رئيس الدائرة للمحكمة التي تقام لديها تلك الدعوى .

الملفات

١٥ - على الكاتب المختص أن يعد قبل الجلسة للقضية التي سينظر فيها ملفا
 خاصا بها نموذج (٤) يوضح قيه ماياتي :

١ - خلاصة الدعوى المرصودة بالضبط.

٢ - المستندات التي يقدمها أحد الخصوم .

٣ - الافادات التحريرية بعد أخذ توقيع مقدمها عليها . وعلى القاضى أن يوقع عليها كذلك .

17 - إذا قدم أحد الخصوم مستندات إلى الحاكم فعلى كاتب الضبط تسلمه بعد التحقيق من سلامتها وقيدها في قسيمتى مجلد قائمة تسلم المستندات المطبوعة رسميا ويسلم إحدى القسيمتين لمقدم المستندات بعد توقيعه هو والحاكم ومقدم المستندات على كل من القسيمتين ، ومتى رؤي في المستندات ما يوجب الاشتباه فيها وجب بيان ذلك في القسيمتين بياناً لا يحتمل الشك في المستقبل ، ولا يحق للكاتب أن يستلم من أحد الخصوم مستندات إلا بحضور القاضى وأمره ، وإذا كان المستند غير مسجل فلابسد من أخذ توقيع مقدمه على نفس المستند على أن هذا المستند هو المقدم منه .

١٧ - لا تسلم المستندات لمقدمها بعد الحكم إلا بأمر من القاضي وتقديم سند

التسليم الذي بيده ، فان ادعى فقده فلا يجوز تسليمها إلا بأمر القاضى أورئيس المحكمة مع أخذ سند عليه بالتسليم وتقرير ذلك في ضبط القضية في آخر ضبط المرافعة وأخذ توقيعه عليه ، كذلك لاتسلم المستندات قبل الحكم في الدعوى إلا بأمر القاضى أورئيس المحكمة سواء وجدت قائمة التسليم أولم توجد ، ولا يجوز الأمر بالتسليم إلا في حالة الضرورة الشديدة بعد أخذ توقيع بالتسليم .

سهاع الدعوى واستجواب الخصوم

۱۸ - على الحاكم أن يسأل المدعى عها هو لازم لصحة دعواه حتى تصح عنده قبل استجواب المدعى عليه ، وليس له ردها لتصحيحها ولا السير فيها قبل ذلك .

19 - يكلف الحاكم المدعى عليه بالجواب حالاً ، فاذا كان الجواب يعسر عليه في المجلس كاحتياج المدعى عليه لمراجعة دفاتره أو استحضار وثائقه أو تحرير كشف حسابى يمهل مدة كافية في نظر القاضى ، وفي غير هذه الأحوال لا يمهل الخصم في الجواب .

إذا امتنع المدعى عليه عن الجواب كلياً أو أجاب جوابا غير ملاق للدعوى كرر عليه الحاكم طلب الجواب الصحيح ثلاثا في نفس الجلسة ، فاذا اصر على ذلك اعتبره ناكلاً بعد إنذاره وأجري في حقه مقتضى المنصوص عليه شرعا .
 إذا دفع أحد الطرفين بدفع صحيح وطلب الجواب من الطرف الآخر فاستمهل لا جله لا يسمح له الحاكم إلا في الحالات التي يرى فيها ضرورة إمهساله .

٢٢ - لا يجوز تكرار المهلة لجواب واحد .

۲۳ – تسمع دعوى الديون على المتوفى في مواجهة مأمور بيت المال إن كانت المتركة محجوزة لديه ولو لم يكن تحت يده مايفي بالمدعى به على شرط حضور الوراث أو الوصى إن وجد في البلدة المقام بها تلك الدعوى .

غياب الخصوم أوأحدهم .

74 - يخصص في كل مدينة من المدن الكبار كمكة والمدينة وجدة والطائف مخفر شرطة يكون مقره بالمحكمة أو قريبا منها ، مشتمل على ضابط وعدة جنود ، تكون مهمته إجابة طلبات المحكمة وتنفيذ أوامرها في إحضارمن تشعره المحكمة باحضاره في الأوقات التي تحددها المحكمة ، سواء كان الطلب كتابيا أو شفهيا أو تلفونيا ، على أن يكون بالمخفر المذكور تلفون ودراجات نارية بقدر الحاجة لتسهيل أمور الطلبات مرتبطا بالمحكمة رأسا في هذه الأعمال ، وعليه تنفيذ طلبات المحكمة من غير رجوع إلى مرجعه ، وفي غير المدن الكبار يكون المكلف باحضار الخصوم وإجابة طلبات المحكمة على النحو المذكور مدير شرطة الملدة .

٢٥ – عند اقتضاء الحاجة للمحكمة إلى إحضار أشخاص بواسطة الشرطة فعلى مديرية الأمن العام وجميع مخافر الشرطة إجابة الطلب المذكور وإحضار المطلوبين للمحكمة .

77 - إذا حضر المدعى ولم يحضر المدعى عليه بمجلس الحكم في الوقت المحدد ولم يقدم إلى المحكمة عذراً مقبولاً فعلى الحاكم إحضاره في الحال بواسطة مخفر الشرطة المخصص للمحكمة حالاً ، ويأمر المدعى بالانتظار ريثها يجرى إحضار خصمه ويستمر القاضى في النظر في القضايا الأخرى حتى يحضر الخصم المطلوب ، وينظر في دعوى خصمه عليه ولو في نهاية الجلسات . وإذا انتهى وقت المدوام بالمحكمة ولم يعثر عليه فعلى الحاكم أن يعين جلسة أخرى لا يتجاوز ميعادها الثلاثة الأيام ، ويكلف المخفر بالبحث عن الخصم المتخلف بمساعدة عمدة المحلة وتبليغه وقت الجلسة الثانية وإخطاره بأنه إذا لم يحضر بمساعدة عمدة المحلة وتبليغه وقت الجلسة الثانية وإخطاره بأنه إذا لم يحضر من رئيس المخفر وشاهدين . هذا إذا كان المدعى عليه من المقيمين في البلدة بما فيهم الموظفون .

٢٧ - إذا حضر في الجلسة الثانية المدعى عليه المتخلف في الجلسة الأولى فيها
 وإلا فعلى الحاكم رصد المحضر بدفتر الضبط والسير في القضية وسماع البينة
 عليه غيابيا ، مع إشعار المدعى عليه بذلك ، وبموعد الجلسة الثالثة فقط .

٢٨ - يجرى إحضار العربان وتبليغهم الدعوى بواسطة القائمقام بالعاصمة ، وفي الملحقات بواسطة الحكام الاداريين على النحوالمذكور أعلاه ، والقائم مقام والحكام الاداريون مسئولون عن إحضارهم في الأوقات المطلوب حضورهم فيها ، وعن تغيبهم .

٢٩ - اذا تكرر تخلف الخصم في قضية واحدة أكثر من مرتين بدون عذر مقبول
 يعتبره الحاكم مختفيا ، وتسمع البينة ، ويحكم عليه غيابيا .

٣٠ - إذا لزم الأمر إلى إحضار المدعى عليه لكونه ناظر وقف أو وصيا ونحوهما للمحاسبة على ماتحت يده ولم يحضر بعد تطبيق الاجراءات المذكورة أعلاه فعلى الحاكم منعه من التصرف في المدعى فيه والحجز عليه من قبل مأمور بيت المال مؤقتا ، ثم يجرى احضاره بالقوة التنفيذية .

٣١ - إذا توجه يمين على شخص وامتنع عن الحضور يجلب بالقوة التنفيذية . ٣٧ - اذا لم يحضر المتداعيان ولا وكلاؤهما في وقت الجلسة المحددة ولم يتقدم من المدعى عذر مقبول في أقرب مدة ممكنة في نظر الحاكم فعلى المحكمة شطب القضية ، وله أن يستأنفها حسب الأصول مرة ثانية ، واذا تركها بغير عذر أيضا تشطب ، ولا تسمع الا بأمر عال صريح يصدر بسماعها .

٣٣ - تسمع شهادة الشهود في غيبة المشهود له في قضايا الجنح والجنايات بشرط أن يكون المشهود عليه حاضرا .

٣٤ - إذا استمهل أحد الخصوم لاحضار بينته الغائبة عن المجلس أمهل أقل مدة كافية في نظر الحاكم ، هذا إذا لم تكن غائبة في بلد فيها قاضى ، وإلا فعلى الحاكم حينئذ أن يكتب لذلك القاضى عن هذه الدعوى ويطلب منه سماع البينة ، ويفهم صاحب البينة بأن يقدم بينة لذلك الحاكم في مدة يعينها له . ٣٥ - إذا لم يحضر المستمهل شهوده في الجلسة المعينة أو أحضر منهم فيها من لم تقبل شهادتهم يمهل ثانيا ، فاذا لم يحضرهم كذلك أو أحضر من لم تقبل شهادتهم ينذر باعتباره عاجزا ، وإذا لم يحضرهم في الجلسة الثالثة يعتبره الحاكم عاجزا ، ويفصل في الخصومة بعد توفر أسباب الحكم ، مالم يكن له عذر كغيبة الشهود .

٣٦ - متى ذكر المدعى أنه لا بينة له مطلقا أو غير من أحضر أوذكر تنازلاً عن

دعواه أو إسقاط حق فيكتفى بتوقيعه إن كان يكتب ، وفى الحالة التى يتعذر فيها بأميته أوجهله فلا يعتبر توقيعه ببصمة إبهامه أوختمه إلا بشهادة شاهدين يوقعان على إفادته ، خوفا من أن يدخل عليه مالم يقله أوما يجهل معناه .

الأحكام الغيابية

٣٧ - لا ينفذ أى حكم غيابى إلا بعد تصديق هيئة التمييز ، ولا يمنع التصديق قبول حجة المحكوم عليه غيابيا متى قدم .

٣٨ - للمحكوم له غيابيا طلب تنفيذه موقتا في حالة عدم العثور على المحكوم عليه ، ويجاب طلبه بالشروط الآتية :

أ - تصديق الحكم من مرجعه .

ب - وجود المحكوم به داخل المملكة العربية السعودية .

ج - تقديم كفيل مليى عكفالة أداء وتسليم في الحقوق المالية عند ظهور ما يستوجب نقض الحكم ، بشرط أن يكون الكفيل من رعايا حكومة جلالة الملك

 ٣٩ - إذا قدم الغائب قبل الحكم وعلم الحاكم بقدومه لم يحكم عليه حتى يحضر في مجلس الحكم ويخبره الحاكم بالدعوى ويسمع مالديه من دفوع وإثبات وحرج .

 على دوائر التنفيذ تسليم المحكوم به غيابيا بطلب المحكوم له بعد استيفاء الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٣٨) .

اعلام الحكم وتمييزه

13 - على الحاكم أن يتأمل كل قضية قبل حلول وقت جلستها بيوم ليتمكن من فهمها ويهيى، ما يتطلبه السير فيها حتى إذا عقدت الجلسة لا يفوته شيء عما يلزم إجراؤه ، بل يستوفى جميع الاجراءات اللازمة في نفس الجلسة بدون تأخير أو تعطيل ، ولا يؤجلها الى جلسة أخرى الا للضرورة ، وعلى كاتب الضبط تقديم كشف له يوميا بالقضايا التي سينظر فيها في اليوم الثاني ليتأملها قبل جلساتها .

23 - بعد الحكم تصدر المحكمة إعلاما مختصرا حاويا لخلاصة الدعوى والجواب والدفع الصحيح وشهادة الشهود بلفظها وتزكيتها وتحليف الأيهان وأسباب الحكم مع حذف الحشو والجمل المكررة والتي لا دخل لها ولا تأثير في الحكم في أثناء عشرة ايام ، منها خسة أيام لكاتب الضبط في تلخيص الصك وتوقيعه من حاكمه ، وأربعة أيام للمسجل في تسجيله ومقابلته ، ويوم للقلم في ذهابه وإيابه ، وهذا في الصكوك الطويلة ، وأما الصكوك المختصرة فتكون أربعة أيام .

٤٣ - الصكوك التي لا تحتاج إلى تمييز يجب أن يتم تنظيمها وتسجيلها في ظرف مدة لا تزيد عن أربعة أيام بالصفة المذكورة في المادة (٤٢) .

٤٤ - على المحكمة رفع إعلام مع صورة ضبط وملف القضية بمستنداتها إلى
 رئاسة القضاة لتدقيقه وذلك في حال عدم قناعة المدعى عليه .

٤٠ - يجب أن لا يتجاوز مدة النظر في الاعلام عشرين يوماً لدى هيئة التمييز
 ف حالات النقض أو التصديق أو الملاحظات .

27 - إذا أشكل على القاضى شيء قبل الحكم في القضية فله أن يسأل مرجعه لأخذ رأيه لطلب الاسترشاد في حل ما أشكل عليه .

٤٧ - لا يجوز أن تبقى أية قضية كانت في المحكمة للنظر فيها أكثر من شهر واحد .

44 - إذا كان المحكوم عليه ناظر وقف أو وصيا أو وليا أو مأمور بيت المال ونحوهم بمن لا يعتبر اعترافه فيا حكم به لا تعتبر قناعته ، ويجب على المحكمة رفع إعلام إلى رئاسة القضاة لتدقيقه ، ويستثنى الحجاج الأجانب فانه يكتفى في ذلك بحكم الحاكم لئلا تطول هذه المدة من أجل التصديق فيكون ذلك مضرة على الحجاج ، وعلى القاضى تعميق النظر في هذه القضايا المتعلقة بالحجاج وهو المسئول عنها .

93 - كل حكم جرى تمييزه طبق الأصول المنصوص عليها في هذا النظام فنقض أو جرج بالتمييز لا يؤثر نقضه أو جرحه في عموم القضية ، إنها يكون استثناف المرافعة والنظر فيها فيها كان النقض أو الجرح بسببه ، إلا أن يكون ماساً بأصلها فحينئذ تعاد الاجراءات كلها المترتبة على ماكان النقض لأجله مالم يكن ثمة مانع من ذلك .

- ٥٠ إذا صدق الحكم من مرجعه اكتسب القطعية ، ووجب تنفيذه ،
- وعلى جهات التنفيذ حال مراجعة المحكوم له بالصك المصدق تنفيذ ذلك الحكم وعدم قبول أي عذر أو مماطلة من المحكوم عليه .
- ١٥ الأحكام التى تصدر بمكة في قضايا الحدود والجنح والتعزيرات لا تنفذ
 إلا بعد عرضها على رئيس القضاة وتصديقها منه ومن هيئة التمييز .
- ٢٥ الأحكام التي تصدر في سائر المدن الحجازية في قضايا القتل والقطع والرجم لا تنفذ إلا بعد عرضها على رئيس القضاة وتصديقها منه ومن هيئة التمييز
- ٥٣ الأحكام التى تصدر في المدينة المنورة أو في غيرها من البلدان التى فيها اكثر من قاض واحد في قضايا الجنح والتعزيرات والحدود ما عدا القتل والقطع والرّجم المنصوص عليها في المادة (٢٥) لا تنفذ إلا بعد إقرارها من أكبر قاضى في تلك البلدان .
- ٥٤ الأحكام التى تصدر في المدن الأخرى التى لا يوجد فيها إلا قاض واحد فيا كان منها متعلقا بالجنح والتعزيرات والحدود ما عدا القتل والرجم المنصوص عليها في المادة (٥٢) تنفذ بواسطة الحاكم الادارى في ذلك البلد .
- ٥٥ الأحكام الصادرة من المحاكم في الأمور الآتية تكون نهائية ، وليست قابلة للتمييز ، وهي :
 - أ إذا كان المحكوم به مائة ريال فها دون .
- ب في النفقة أجرة الحضانة المسكن بين الزوجين ، بشرط أن لا يزيد المطلوب عن خمسين ريالا في الشهر ، أو لم يحكم بأكثر من ذلك .
 - ج المهر بشرط أن لا يزيد عن مائة ريال .

التنفيذ المؤقت .

- ٥٦ يجب التنفيذ المؤقت بطلب المحكوم له حضوريا كان أو غيابيا قبل
 تصديقه في االمواد الآتية :
 - أ النفقات .
 - ب أجرة الحضانة .
- ج أجرة الرضاعة ، والسكن ، وتسليم الصغير والصغيرة للحضانة ، وحفظ

المراة عند المحرم ، وضم الولد إلى الولى .

٧٥ - يشترط للتنفيذ المؤقت مايأتي :

١ - طلب المحكوم له .

٢ - أمر الحاكم بذلك .

٣ - تقديم كفيل مليء كفالة أداء وتسليم في الحقوق المالية ،
 وحضور في غيرها .

٥٨ - تنفيذ الحكم بتسليم الولد إلى وليه والمرأة إلى محرمها وبالتفريق بين النوجين وتسليم الصغير والصغيرة للحضانة يكون جبراً بصورة مستعجلة نظامة .

والمنافظ وال

٩٥ - لكل شخص حق التوكيل بلا تقييد .

٦٠ - تقبل وكالة أى شخص في قضية واحدة إلى ثلاثة ، فاذا باشر ثلاث قضايا
 عن ثلاثة أشخاص متعددين لا تقبل وكالته ، وله استمرار المباشرة عن موكليه
 الثلاثة المذكورين مهم تعددت قضاياهم .

11 - لا يحق للموظفين التوكل عن الغير إلا عن قريب من النسب .

77 - إجازات مهنة الوكالات تعطى من قبل هيئة علمية يجرى انتخابها من قبل القاضى في بلد طالب الاجازة .

٦٣ - لا تعطى إجازة التوكيل إلا لمن توفرت فيه الشروط الآتية :

أ - أن لا يقل عمره عن أحدى وعشرين سنة .

ب - أن يكون حسن السيرة والسلوك .

ج - أن يكون من رعايا حكومة جلالة الملك .

د - أن يكون من المتحصلين على الشهادة النهائية من المعهد السعودى أو القسم العالى من مدارس الفلاح أو على شهادات تعادل إحدى هاتين الشهادتين بقرار من مديرية المعارف .

ه - الأشخاص الذين مارسوا القضاء أوتحصلوا على شهادات التدريس أو شهد لهم قاضى البلد أو عالم معتبر بأهليتهم للوكالة .

٦٤ - الأشخاص المجردون من الشهادات المنوه عنها في المادة (٦٣) يجرى

- إثبات كفاءتهم عن طريق الاختبار في المسائل القضائية بواسطة الهيئة العلمية المذكورة .
 - ٩٥ يعمل بهذه الاجازات بعد تصديقها من قبل هيئة التدقيقات الشرعية .
- 77 يجوز للوكيل أن يطلب من فضيلة القاضى إمهاله بقصد الاستيضاح من موكله عما سئل عنه ، على أنه إذا ظهر للمحكمة من أحد الوكلاء كثرة استمهالات بحجة سواءل موكله بقصد الماطلة فلها حق طلب الوكيل بالذات لاتمام المرافعة .

أحكام عمومية

- ٦٧ تبقى اختصاصات المحاكم على ماكانت عليه حسب تعليهاتها والأوامر الملغة اليها .
- ٦٨ يحق للمحاكم الشرعية أن تضبط كل إقرار أو صلح يقع أثناء المرافعة ،
 وعليها إصدار صك من قبلها بذلك .
- ٦٩ إذا كان في المحكمة حاكمان فأكثر فلكل حاكم أن يحكم في القضية المحولة إليه بمفرده يحكم فيها مع بيان مستنده في ذلك الحكم .
- ٧٠ تكون المرافعات علنية إلا في الأحوال التي ترى المحكمة أن في إسرارها
 مراعات للآداب
- ٧١ المعاملات التى يعزل أو يتوفى حاكمها قبل البت فيها فلخلفه من بعده تلاوة ماكتب فيها بالضبط بالمحكمة ، فاذا كان موقعا بتوقيع القاضى السابق على توقيعات المترافعين والشهود فلخلفه اعتباد ذلك والاستمرار في المرافعة من الحد الذي وقفت فيه لدى حاكمها السابق وإكمال واجب القضية الشرعى .
- ٧٧ يجوز لكل من المتداعيين الاطلاع على مستندات وإفادات الطرف الآخر
 في المحكمة بأمر من القاضى دون إعطائه صورة من المستندات .
- ٧٧ في حالة وقوع جنحة أوجناية بالمحكمة على الحاكم أن يقرر تعزير الجاني ومن يستحق الجزاء بها يردع ويحفظ للمجلس الشرعي كرامته ، ويرفع مايقرره في ذلك إلى رئاسة القضاة لتقرير اللازم أسوة بقرارات التعزيرات ، هذا إذا كان في المعاصمة . أما إذا كان في الملحقات فيبعث للحاكم الادارى لتنفيذه .

٧٤ - ضبظ الجلسة وإدارتها منوط بالحاكم بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بنظامها وآدابها من الخصوم المترافعين فيها وغيرهم ، فان تمادى على فعله كان له حبسه فورا لمدة لا تزيد عن أربع وعشرين ساعة ، ومتى أمر بذلك أرسله إلى إدارة الشرطة لحبسه ، وعلى إدارة الشرطة تنفيذ ذلك وإذا اقتضى الأمر زيادة في المجازاة يرفع بذلك إلى رئاسة القضاة .

٧٥ قضايا المسجونين في تهم توجب التعزير أو الحد تبادر المحكمة المختصة بالنظر فيها من حين وصول الأوراق إليها ، واصدار الحكم بشأنها في أسرع وقت محكن .

٧٦ - إذا اقتضى الأمر نقل وقف فليس لناظر الوقف سواء كان ناظراً خاصاً أو إدارة الأوقاف أن يجري معاملة النقل إلا بعد استئذان القاضى الشرعى في البلد التي فيها الوقف ، وإثبات المسوغات الشرعية التي تجوز نقله ، على أن يجعل ثمنه في مثله في الحال .

٧٧ - جميع الاجراءات الخاصة بنقل ملكية العقار من وقف وبيع إذا كانت بمقتضى وثيقة رسمية يجب على الدائرة التي أجريت فيها تلك المعاملة إشعار الجهة الصادرة منها تلك الوثيقة لتقيد على هامش السجل مضمون ذلك الاجراء.

٧٧ – إذا أريد نقل ملكية العقار الثابت بمقتضى وثيقة رسمية وجب على الدائرة التي يراد أجراء تلك المعاملة فيها الاستفسار من الجهة الصادرة منها تلك الوثيقة لمعرفة ما إذا كان العقار باقياً في ملكية حامل الوثيقة أو جرى فيه تصرف بالرهن والوقف أوغر ذلك .

٧٩ - إذا كان للوقف أو للوصية شرط ثابت أوعمل نظار يستأنس به يجرى النظر
 في دعوى بعض المختصين على بعض الأمر الشرعى

٨٠ - إذا كان الوقف منقطع الآخر أو مجهول المصرف فالحاكم ينظر فيه بالوجه الشرعى .

٨١ – اذا لم يكن للوقف ناظر بأن لم يوجد في شرط الواقف أووجد على التعيين ومات أوعزل فأمر النظر عليه راجع للقاضى يولي من يرى كفاءته ، على شرط أنه إذا وجد من المستحقين من فيه الكفاءة يعينه ويقدمه على غيره .

٨٢ - الأوقاف التي انقرض مستحقوها وآلت إلى جهات خيرية على الحاكم

الشرعى أن يعين القائم بادارة الأوقاف الرسمية في تلك البلدة ناظرا عليها ، إذا رآه أهلًا لذلك .

٨٣ - لا مانع من تسجيل ملك باسم أحد من رعايا الأجانب إذا كان يريد
 إيقافه حالة التسجيل بالشروط الآتية :

أ - أن يكون الوقف طبقا لأحكام الشرع .

ب - أن يكون الوقف في سبيل بر لا ينقطع ، وأن لا يكون وقفا على ذريته التي لا تحمل تابعية حكومة جلالة الملك .

ج - أن تصرف غلة الوقف على مستحقيها من رعايا حكومة جلالة الملك أو من المسلمين الموجودين في البلاد .

د - لا يجوز نقـل غلة الـوقف لتصـرف على أجانب خارج المملكة العربية السعودية أوعلى أشياء أومصالح خارج حدودها .

هـ - ويشترط أن يكون متولى الوقف من رعايا جلالة الملك ، وإلا فللحكومة حق الاشراف على أعماله .

و – أن يكون الوقف على كل حال تابعاً لأنظمة الأوقاف بالبلاد .

٨٤ - لا تسمع الدعوى مطلقاً في العقار والرقيق إذا كان قبل دخول الحكومة السعودية للحجاز إذا كان السكوت عنها بدون عذر شرعى .

٨٥ - على المحكمة إذا طلب منها عمل استحكام للعقار أن تكتب الى كل من البلدية والأوقاف والمالية للاستفسار عما إذا كان هناك مانع لديها من إجراء ذلك ، فاذا لم يكن ثمة مانع أجرى الاستحكام بعد إعلانه في الجريدة الرسمية لمدة شهر .

٨٦ - على المحكمة إذا طلب منها عمل استحكام للأرض الفضاء أن ترفع الأمر للمراجع العالية لأخذ رأيها في ذلك ، علاوة على الاجراءات المدرجة في المادة (٨٥) وإذا كان على الأرض الفضاء أنقاض فلا بد من التحقيق لمن هذه الانقاض ، وعلى أى أساس وضعت ، ولا بد من وقوف القاضى أو نائبه على تلك الانقاض ليتصور حقيقة الطلب .

۸۷ - لا يجوز إخراج حجة استحكام لأبنية منى أصلا ، وإذا حصلت مرافعة في شيء من ذلك فلا بد من عرض الصك السابق وصورة ضبطه على رئاسة القضاة .

٨٨ - إذا وجدت أموال القصار وأمثالهم المقيمين في خارج عمل القاضى فعلى القاضى أن يحفظها لدى بيت المال ، ثم يكتب إلى قاضى بلد القصار وأمثالهم بذلك ليقيم عليهم وصيا ، والوصي مخير إن شاء حضر لتسلم أموال القصار ، أو وكل من ينوب عنه في ذلك .

٨٩ - اذا كان القصار خارج المملكة العربية السعودية فتكون كتابة القاضى
 عن طريق المراجع الرسمية المختصة

 ٩٠ لا يجوز للحاكم أن يحكم على زوجة من رعايا جلالة الملك بالانقياد لزوجها بالسفر معه إلى البلاد الأجنبية ، ولا بالحضانة لمن يريد السفر بأولاده القصار .

91 - يشترط على المأذونين بعقد النكاح أن لا يعقدوا لأجنبي يريد التزوج بأمرأة تابعة للمملكة العربية السعودية إلا بعد أخذ توقيع منه بأن لا يجبر زوجته ولا أولادها على الخروج إلى البلاد الأجنبية قبل بلوغهم سن الرشد بدون رضاها ورضا أوليائها ، وبعد أخذ الكفالة اللازمة ، على أن تضمن الكفالة ضرورة إعادة الزوجة إلى بلادها في حال طلبها .

97 - إذا أحيلت قضية بصفة رسمية إلى إحد المحاكم أو الهيئات التي لها حق النظر في مثل تلك القضية فلا يمكن إحالتها إلى جهة أخرى حتى صدور الحكم .

٩٣ - لا يجوز للمحاكم الشرعية ولا غيرها أن تطعن في الصكوك الصادرة من
 كتاب العدل إلا في حالة واحدة كون ماهو مذكور فيها مخالفا للشرع .

٩٤ - الوكالات وجميع الاقسرارات التي لم يتسن تصديقها عند كاتب العدل أو حصل تنازع بين الوكيل والموكل في حالة الوكالة وأراد الوكيل إثبات وكالته فمرجع الاثبات في ذلك المحاكم الشرعية .

٩٥ - الوكيل في الخصومة والتبليغ إذا عزل نفسه أو عزله موكله فان كان الموكل بداخل البلاد كلف بالحضور لسماع دعواه ، وإن كان غائبا عن البلدة مطلقا حكم عليه غيابيا بالبينة ، والغائب على دعواه إذا حضر .

٩٦ - تعتبر هذه التعليمات من حين صدور الأمر باعتمادها ، وتحل محل نظام المرافعات الشرعية ، وكل مايتعارض معها من الأوامر والتعليمات فالعمدة على مافي هذه التعليمات ، وتسمى « بتنظيم الأعمال الادارية ، في الدوائر الشرعية

(۱۹۳۴ - حث قاض على العمل بهذا التنظيم) من محمد بن ابراهيم الى المكرم الشيخ محمد بن صالح الخزيم سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد : نشير الى كتابكم رقم ٢٤٦ وتاريخ ٧٧/١١/٩ وقد سبق أن بعث الميكم كتاب برقم ٢/٥٢٦٩ وتاريخ ٧٧/١٠/١٧ وشرح لكم الغرض من هذه الأنظمة واختصاص كل دفتر .

ونفيدكم بأن هذه الأعمال لا بد منها ، ولا نعفيكم أبدا ، وهذا من المصلحة العامة ، ولا محضور في ذلك شرعا قطعيا ، ولا نقتصر على ذلك ، بل نقول إنه مما تقتضيه المصلحة الشرعية ، ومن أسباب حفظ الحقوق على أربابها ، ولا التفات إلى وساوس الموسوسين ، وجهالات المغرضين .

ولو أمكن بقاء الأمور على حالتها الأولى والإهمال والاضاعة على حالتها السابقة لما احتيج إلى وضع هؤلاء الموظفين والاستعدادات التامة بها يحفظ الحقوق لأصحابها لهذا الأمر ثم يهمل أو يقابل بالرفض فهذا مالا نرضاه ، ويجب العمل بذلك ، واعتهاد موجبه . والسلام عليكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۲/۵۵٤۲ في ۲/۱۱/۲۰)

(١٦٤) - وظيفة القاضى إذا جلس إليه الخصوم) (١) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد: فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم برقم ١٤٧٨٤ وتأريخ ١٣٧٩/٧/٢١ المختصة بالنزاع الحاصل بين بلدية المدينة وبين عواد رفه وابراهيم هندى على الأرض الواقعة خارج باب الشامى ، والتى قد لاحظنا على صك حكمها المرفق برقم ١٩٩ وتاريخ ١٣٧٩/٤/٤

⁽١) وتقدم أيضًا بأبسط منه من بعض الوجوه .

وبتأمل ما أجاب به حاكم القضية على الملاحظات المذكورة وجدناه لم ينف شيئا منها ، ولكنه اعتذر بأن الخصوم لم يدعوا ملكية الأرض بالاحياء ، وإنها ادعوها بموجب عقد بيع لم يصح لديه . ويسأل حاكم القضية هل يسوغ الحكم لهم بها لم يحتجوا به في دعواهم ؟

والجواب - أن يقال: إن القاضي إذا جلس إليه الخصوم فعليه أن يجتهد في كل طريق لايضاح وجه الحكم وتبيينه وإيصال الحق الى صاحبه ، فيحرر الدعوى ويسأل الخصم عن كل حجة يدلى بها ويتحرى الصواب ويحرص على استخراج الحق ولنو بقنولنه سأفعيل كذا وهو لايريد أن يفعله ولايقف عند ظواهر الألفاظ ويترك حقائق المعانى ، ويدل لهذا حديث أبي هريرة الصحيح أَن النبي عَلَيْ قَالَ : « بَيْنَمَا امْرَأْتَانِ مَعَهُمَا ابْنَانِ لَهُمَا إِذْ جَا الذُّنْبُ فَأَخَذَ أَحَد ٱلْابْنَيْنِ فَتَحَاكَمَتَا إِلَى نَبِيِّ الله دَاوُدَ ، فَقَضَى بِه لِلْكُبْرَىٰ فَخَرَجَتَا ، فَدَعَاهُمَا سُلَيْمَانُ ، فَقَالَ : هَاتُوا السِّكِينَ أَشُقُّهُ بَيَنَكُمَا فَقَالَتِ الصُّغْرَى يَرْحَمُكَ الله هُوَ ابْنُهَا لاَ تَشُقُّهُ فَقَضَى بهِ لِلصُّغْرَىٰ » متفق عليه . فعرف ﷺ بشفقة الصغرى أنه ابنها ، ولم يعتبر إقرارها به للكبرى . وقد أخذ العلماء من هذا الحديث عدة أحكام في القضاء وغيره ، وترجم عليه النسائي في سننه بثلاثة تراجم : منها (باب السعة للحاكم أن يقول للشيئ الذي لا يفعله : أفعل يستبين الحق) ، ومنها (باب حكم الحاكم بعلمه) وهذا فيه من الفوائد وردع الظلمة وإيصال الحقوق إلى أهلها مالا يخفى . وكأن القاضي تحرج من هذا ظانا أنه من باب تلقين الخصم حجته ، مع أنه ليس منه ، لأن المقصود من المنع من تلقين الخصم حجته إذا مال الحاكم إلى أحد الخصمين على وجه الجور والظلم ، لما فيه من كسر نفس خصمه وعدم إقامته حجته ، وليس هذا مما نحن بصدده ، ولهذا ذكر العلماء أن القاضي يستفسر من الخصوم عن كل ماتنطلبه القضية ، ويحرر الدعوى ، وهذا لا يتأتى غالبًا إلا بزيادة إيضاحات تشبه ماذكر . فعلى القاضي أن يسلك أقرب الطرق التي تنهي القضية ، ولا يطيل على الخصوم الأخذ والرد ، أو يتركهم يتخبطون في وجهة غير مجدية وهو يجد هُم طريقا شرعية أقرب منها ، وكل هذا من أعمال القاضي المسئول عنها . فان لم يتسع صدره لهذا فلا أقل من أن يتوقف عن الحكم عليهم وهم بهذه الصفة حتى تتضح (ص/ف ۱۱۳۹ في ۱۹۳۹/۹/۳)

(١٦٥ ٤ - نظر القاضى يشمل الحق الخاص والحق العام) (برقية تعميم)

فضيلة

بناء على ماوردنا من سمو وزير الداخلية برقم ٩٥٨٤ وتأريخ ٢٠/٥/١٧ من أن قضايا الحق العام كثيراً ما تتعطل ويتخلف السجناء بالسجن أكثر من اللازم من أجل تدافع بعض القضاة لها ، وأن الناظر في القضية من ناحية الحق الخاص يحيلها إلى غيره ، وغيره قد يعيدها إليه ، وهكذا (قف) . . .

نشعركم بأن القاضى إذا نظر في قضية مأ وظهر من إجراءاتها أن الخصمين في الحق الخاص أو أحدهما يستحق تعزيرا فانه يتعين عليه تقرير ذلك بدون إقامة دعوى خاصة للحق العام ، ولا حاجة إلى إحالتها لغيره ، وقد ذكر الفقهاء من أصحاب أحمد رحمهم الله أن التعزير واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ، ومثلوا لذلك بألمياء منها سرقة مالا قطع فيه ، واستمتاع لا يوجب الحد ، والجناية على الناس بها لايوجب القصاص كالصفع والضرب والقذف بغير الزنا ونحوه ، وذكروا ايضا أن التعزير لا يحتاج إلى مطالبة ، لأنه مشروع للتأديب فيقيمه الامام إذا رآه ؛ إلا في مسألة تعزير الولد لحق والده فلا يعزر إلا بطلبه لأن للوالد تعزير ولده بنفسه . وحيث أن القضاة هم نواب ولاة الأمر في تقرير التعزير حيث جعل ذلك اليهم فان عليهم تقدير ذلك وإحالته لجهة التنفيذ . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ٣/١٢٨٧ في ١٨/١١/١٨)

(٤١٦٦ - اذا أصروا على عدم إقامة الدعوى على المتهم بالقتل أطلق سراحه بالكفالة)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلتي الشيخين قاضي بيشه وقاضي حجاز بالقرن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى خطابكم المرفق رقم ١١٤٥ في ١١٤٥هـ بخصوص امتناع أم المتوفى صالح وزوجته من إقامة الدعوى من جديد على المتهم بقتل مورثهما صالح المشار إليه ، وامتناع كل منهما من إقامتها وصية على القاصرين ولحدي المتوفي المشار إليه ، وأنكم عرضتم على نائب القبيلة الوصاية على المذكورين فامتنع ، وحال دون غيره من سائر القبيلة عن قبول ذلك ، تعاونا مع المرأتين سالفة الذكر .

نفيدكم أنه مادام الحال كذلك فينبغى إحضار نائب القبيلة والمرأتين وإفهامهم أنه في حالة إصرارهم على عدم إقامة الدعوى يجرى إطلاق سراح السجين المدعى عليه ، فاذا أصروا على ذلك يطلق سراحه بكفالة حظورية قوية ، ومتى رغبوا في إقامة الدعوى يكلف بالحضور معهم ، وتسمع القضية ، ويبت فيها على ضوء ماسبق لكم منا برقم ٣/١٨٣٦ في ٣/١٨٣/٧/١٦هـ والسلام عليكم . . .

(ص/ق ۱/۲/۲۵۱٦ في ۱/۲/۲۵۱۰)

(٤١٦٧ - سماع دعوى المدعى العام إذا تنازل أولياء المقتول) من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضى مستعجلة الدمام

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المرفوعة إلينا منكم رفق حطابكم رقم 1718 وتأريخ ١٩٨٦/١١/٦هـ المتعلقة بقضية محمد . . . حول صدمه الطفيل المنتهية بالحكم الصادر في القضية بعدد ٧٢٩ وتأريخ الطفيل المنتهية بالحكم الصادر في القضية بعدد ١٣٨٣/٩/٢٧ وتأريخ وتذكرون ان المعاملة أحيلت اليكم لتقرير الحق العام ، وتسترشدون هل يسوغ النظر فيها حيث أنه يترتب على نظرها إدانة الجانى إذا ثبت تفريطه باهمال أو نحوه . إلى آخر ماذكرتم .

ونفيدكم أنه يتعين سماع دعوى المدعى العام ، واذا ثبت على الجانى مايدينه بحبس أونحوه فان لولي أمر المسلمين حقا هو جزء من حق الله تعالى ، حيث

أنه المسئول عن رعاية أحوال المسلمين وتأمين مناهجهم وسبلهم ، وأن الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

رئيس القضاة

(ص/ف ۱/۲۳۱۲ في ۱/۲۳۱۷)٥٥)

(١٦٨ ٤ – وفي دية الأدمى المجهول)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى نائب رئيس مجلس الوزراء

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

جوابا لخطاب سموكم المرفق رقم ١٤٣٨٥ في ٨٤/٦/١٥ على المعاملة المتعلقة بحادث دهس حمدان من قبل سيارة مجهولة وعدم العثور على الجانى وطلب زوجة حمدان صرف دبته ، ورغبة سموكم في معرفة رأينا في الموضوع . نفيدكم أن الذى نراه هو أن تحال المعاملة إلى المحكمة لسماع دعوى ورثة المتوفى بمواجهة محامى المالية إذا لم يعين المدعون شخصا بعينه يدعون عليه ، والمحكمه تنظر في القضية بالوجه الشرعى . ومن المعلوم شرعا أنه في حالة ثبوت الموفاة بسبب جناية آدمي مجهول فان الضمان يكون في بيت المال ، كميت في زحمة جمعة ، وطواف . . والله محفظكم .

رئيس القضاة (ص/ف ۱/۸٦۲ في ۱/۸۳/۸/۱۸هـ)

> (۱۹۹۶ - وإذا ادعى إتلاف ماله من شخص مجهول) فضيلة رئيس محكمة بالجرشي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنبعث إليكم برفقه المعاملة الخاصة بدعوى أحمد الواردة الينا بخطاب سمو وزير الداخلية برقم ٢٠٢٣ في ٢٠٢/٢/٣هـ بخصوص شكواه من قيام يد مجهولة بكسر خسة (١) مكسرة في معمل التكسير العائد له (١) مناكلة غير واضعة . والعني مستقيم بدونيا .

بقرية (العسلة). وحيث أن المستدعى قد أبدى استعداده لا ثبات دعواه فاننا لا نرى مانعا من قبول إثبات صحة دعواه من عدمها إذا كان ماذكره قد صدر من يد متلف مجهول قد فوت عليه المصلحة، وعليه إقامة البينة الشرعية بأن هذه الأشياء قد أتلفت، ومقدار التالف فقط. وإن لم يكن كها أشير إليه فلا تسمع دعواه. والله يحفظكم.

رئيس القضاة (ص/ف ٣/١٠٦٠ في ١٣٨٢/٣/٣هـ)

(۱۷۰) - الحق العام فرع للحق الخاص) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى وزير الداخلية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطاب سموكم الموجه لنا برقم ٦/٨٥٩ وتأريخ التركي المسلم ١٣٨٤/٣/١١ وعلى الأوراق المشفوعة الخاصة بقضية حامد كرمان (التركي الجنسية) الذي توفي على إثر دهسه بالسيارة التي يقودها السائق قربان (التركي الجنسية) وحيث ان أصحاب الحق الخاص لم يقيموا الدعوى حتى الآن نظراً لغيبتهم فقد حضر المدعى العام مع المدعى عليه لدى رئيس محكمة تبوك ، ولكن رئيس المحكمة قرر بأنه لا يتمكن من تركيز الادانة على السائق أو نفيها عنه إلا بعد حضور مدع في الحق الخاص ، وترغبون الايعاز إليه بالنظر في دعوى الحق العام .

وعليه نشعركم أن الذى يظهر لنا أنها ذكره رئيس محكمة تبوك من أن النظر في الحق الحق الحق الحق الحق الحق الحق الحام فرع عما يئبت بموجب الدعوى في الحق الخاص ، والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ١/٣٣٩ في ٣٠/٣/٢٠هـ)

(١٧١ عند هيئة التمييز - وإذا حضر أحد الخصمين عند هيئة التمييز فلابد من حضور الآخر)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى وزير الداخلية - ٣٨٥ - الأفخــم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

تلقيت خطاب سموكم رقم ١/٢٦٣٧ في ١٣٨٦/١١/٢٣ هـ وقد جاء في جوابه مايلي :

فالذي ينبغي حينئذ أن ترسل المعاملة التي هي الأصل إلى هيئة التمييز لتمييزها كالمعتاد كما هو مقتضى التعليمات بدون حضور أي واحد من الطرفين لدى هيئة التمييز ، أو يحضر وكيله بالحجج التي معه إلى حاكم القضية فضيلة الشيخ صالح اللحيدان بالمحكمة ويعرضها عليه ليجيب عنها ، أو يرسل إلى الحقباني يحضر مع وكيله ويبدى كل واحد مالديه بالنسبة إلى هذه الأوراق التي يذكرها . وأيضًا لا مانع أن ترسل هذه الأوراق الجديدة إلى هيئة التمييز لتدرسها من غير حضور وكيله عند الهيئة وقت دراستها . ونسأل الله سبحانه أن يوفق الجميع ، ويسبب كل ما يوصل إلى كل ذي حق حقه . والسلام عليكم ورحمة الله ويركاته .

رئيس القضاة (ص/ق ۷۹۸۵ فی ۲/۲۱/۲۸۲۱)

(۱۷۲ عضور المنهيين عند القاضي لاسهاعهما ملاحظات هيئة التمييز)

فضيلة المدير العام للشئون القضائية والتفتيش وفرع الرئاسة بمكة المكرمة

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

إشارة لخطابكم المرفق رقم ٣٢٥١ في ٣٤٨/٨/٣ عطفا على خطاب فضيلة قاضى ينبع رقم ٩٥٢ في ٧٧/٧/٧ بخصوص قضية محمد بن دهيس وأخيه طماح مع المعارضين لهما في الروضة المسهاة الشويعية في أعالي العيص ، وما أفاد به فضيلته من تأخر المذكورين عن موالاة الجلسات لسماع الملاحظات التي أبدتها هيئة التمييز على الحكم الصادر بهذا الخصوص مما أدى إلى توقيف النظر في القضية . . الخ .

ونفيـدكم بأن على القـاضي طلب حضـور المنهيـين لاتخـاذ ما يلزم نحو

ملاحظات هيئة التمييز بحضورهما وإفهامهما بأنهما إن تأخرا عن الحضور فسيتخذ ما يجب بدون حضورهما ، وإذا تكرر تأخرهما أو هرويهما من مجلس الحكم وعدم امتنالهما لأمر حاكم القضية فعلى القاضي إثبات ذلك في محاضر الجلسات المقررة، ثم اتخاذ مايلزم نحو الملاحظات بصرف النظر عن حضورهما.

رئيس القضاة (ص/ق ۲۷۱۵/۳/ء في ۲۳/۲۷۱۵)

(١٧٣ ٤ - اذا طلبت إحدى الجهات الحكومية الاطلاع على ضبط قضية) فضيلة نائب رئيس القضاة بالمنطقة الغربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى خطابكم رقم ٩١٥٦ في ١٣٨١/٨/٣ عطفا على خطاب قاضي المستعجلة الأولى بمكة رقم ٢٤٥٤ في ١٣٨١/٧/١٩ حول طلب المحقق بديوان المظالم عبدالكريم منصور تمكنه من الاطلاع على ضبط الدعوى التي وجهت ضد محمد بن عبدالرحمن الفلسطيني وزوجته المقبوض عليها بمعرفة الضابط عبدالله الفردوس ، وتوقف قاضى المستعجلة من إجابة طلبه استنادا على ما صدر منا سابقا برقم ١٣١١/٣في ٢/١٠/١٠٠ . الخ .

ونفيدكم بأنه إذا كان المطلوب الاطلاع على ضبط القضية في المحكمة فلا مانع من ذلك . أما إذا كان يطلب صورة الضبط فلا يلزم إجابة طلبه، وإذا كان بحاجة إلى شيء يتعلق بالمذكور مما هو مسجل في ضبط القضية فعليه الاستفهام من القاضي بشأنه ، وعلى القاضي إجابته . والله يحفظكم .

رئيس القضاة

(ص/ق ۲۲۱۶/۳ في ۲۲۸۱/۸۲۲)

(١٧٤ ٤ - لا تقام الدعوى على أحد المساهمين في الشركة) من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة نائبنا في المنطقة الغربية

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد : - ۳۸۷ – فقد جرى الاطلاع على المعاملة المرفوعة إلينا منكم رفق خطابكم رقم العدالة وتأريخ ١٣٨٠/١/٢٠ المتعلقة بدعوى مصطفى النجار على عبدالله حوارى بصفته مدير الشركة العربية المتحدة بمكة المكرمة سابقا وأحد المساهمين فيها حاليا ، وأن المدعى كان يعمل موظفا في الشركة المذكورة وقد تبقى له عندها مبلغ ثلاثة الآف ، ويطلب الحكم له على مدير الشركة السابق عبدالله حوارى بتسليمه المبلغ المذكور – المشتملة على خطاب الشيخ عبدالعزيز بن عيسى في أنه لا يرى إقامة الدعوى على عبدالله حوارى بصفته أحد المساهمين في الشركة المذكورة ، ولا يرى تشبيه الشركات الحديثة بشركة العنان ، ولا يرى أن إبرامه عقد اتفاقية عمله في الشركة مسوغ لاقامته الدعوى عليه ، ويرى أن تطبيق النصوص الواردة في شركة العنان على شركة المساهمة ، وتصرف وقبول وإقرار أحد الشركاء على مثل هذه الشركة مضرة للباقين . الى آخره ، ويعرض ماذكره علينا .

ونفيدكم بأن ما ذكره وجيه ، وليس عندنا ما يخالفه ، ولا نرى إقامة الدعوى على من لا يملك التصرف في الشركة . ونعيد إليكم أوراق المعاملة . والله يحفظكم .

ص/ف ۱۰۳۲/في ۸۰/۷/۹هـ)

(١٧٥ ع - إذا لم يكن للقاصر وصي فيقيم الحاكم من يتولى المخاصمة عنه) من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محاكم منطقة جازان

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنعيد إليكم برفقه المكاتبة الواردة من فضيلة مساعدكم رقم ١/٤٧٧١ في ١/٨٦/١١/١١ المسرفق بها خطاب فضيلة قاضى الحقو رقم ٢٣٥ في ١/٢/١٠/٨ه المختصة بوفاة أحد المتهمين بسرقة جمل موكله غرامة الجهرى وقد خلف قاصرا ، وأنه لما طلب فضيلة القاضي من شيخ الحقو إحضار ولي القاصور لانهاء الدعوى امتنع ويطالب المدعى باحضارها ، وطلبكم إبداء مانواه .

ونشعركم بأن المتعين في مثل هذا أنه إذا لم يكن للقاصر وصي فيقيم الحاكم - ٣٨٨ -

من يتولى المخاصمة عنه في هذه المسألة وينهيها بالوجه الشرعى . والسلام . رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۳/۱٤٦۳ في ۱۳۸۷/٤/۲۲)

(۱۷۹ على المراع على الله على الله على المحضور أو وكيل عنهم) من محمد بن ابراهيم الى فضيلة قاضى محكمة الزلفي الأولى

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

جرى الاطلاع على خطابك المشفوع برقم ٦٠ في ٨٦/٣/هـ المتضمن استرشادك عها إذا ادعى مدع على آخر أن له حصة من أرض أو بئر أو نحو ذلك مما هو تحت يد المدعى عليه ، وكل من المدعى والمدعى عليه لهما شركاء في ذلك متفرقون في انحاء المملكة ، فهل يتوقف سماع الدعوى على حضور الشركاء ، أو تسمع الدعوى من المدعى عن نفسه فقط على المدعى عليه ، وهل يلزم المدعى أو المدعى عليه إحضار جميع شركائه أو وكيل عنهم ؟

ونشعركم بأن هذه المسألة قد ذكر الأصحاب رحمهم الله مايشبهها في (باب طريق الحكم وصفته) من ذلك ماجاء في «الاقناع وشرحه صفحة ٢٨٧» حيث قال : والحكم للغائب ممتنع ، قال في «الترغيب » : لامتناع سماع البينة له ، ولكتابه له إلى قاضي آخر ليحكم له بكتابه ، بخلاف الحكم عليه ، ويصبح الحكم للغائب تبعا كدعواه أي الحاضر أن أباه مات عنه وعن أخ له غائب مطلقا أو أخ له غير رشيد وله أي الأب عند فلان عين أو دين ثبت باقرار أو بينة فهو للميت ، ويأخذ المحاكم نصيب الآخر فيحفظه له خيو للميت ، ويأخذ المدعى نصيبه ، ويأخذ الحاكم نصيب الآخر فيحفظه له حتى يحضر أو يرشد لأن حقه ثبت ، وذلك يوجب تسليم نصيبه إليه ، وتعاد البينة في غير الارث أى اذا شهدت بينة بحق مشترك سببه غير أرث كبيع أو هبة لحاضر ادعى نصيبه وحكم له القاضى ثم حضر شريكه الغائب فادعى نصيبه منه وتعادله البينة ، ولا تبعية هنا ، وكحكمه أى مثل الارث في ثبوت حق الغائب تبعا للحاضر حكم الحاكم بوقف يدخل فيه من لم يخلق من الموقوف عليهم تبعا لمستحقه الآن ، ومثله إثبات أحد الوكيلين بالوكالة في غيبة الآخر فتثبت له أى للغائب تبعا ، ومثله اثبات أحد الوكيلين بالوكالة في غيبة الأخر فتثبت له أى للغائب تبعا ، ومثله سؤال أحد الغرماء الحجر على المفلس فانه

كسؤال الكل الحجر عليه وتقدم ، قال الشيخ تقي الدين : فالقصة الواحدة المشتملة على عدد أو أعيان كولد الأبوين في والمشركة ، وهي زوج وأم وأخوان لأم فأكثر وأخوة لأبوين الحكم فيها لواحد من الاخوة لأبوين وأنه يشارك الاخوة لأم وفاقا للمالكية والشافعية أو الحكم عليه بأنه ساقط لاستغراق الفروض التركة وفاقا لأبي حنيفة وأحمد يعمه أي المحكوم له أو عليه ويعم غيره من الاخوة الأشقاء لتساويهم في الحكم ، أي الحكم لطبقة من أهل الوقف للطبقة الثانية إن كان الشرط واحدا . حتى من أبدى من الطبقة الثانية ما يجوز أن يمنع الأولى من الحكم عليه فللثاني الدفع ، لأن كل بطن تلقاه عن واقفه فهو أصلي انتهى .

والذى ينبغى أن تراجع كلام العلماء عند حدوث كل قضية وتلحقها بنظائرها مما نص عليه الفقهاء رحمهم الله .

وأما إلزام الشريك المدعى او المدعى عليه باحضار جميع شركائه ووكيل عنهم فلم يظهر لنا وجهه ، ولكن إن تسير بدون إلسزام اختصاراً للاجراءات فحسن . والله يتولاكم والسلام .

رئيس القضاة

ص/ق ۱/۳/۱۱۵٤ في ۱/۳/۱۱۵۵هـ)

(۱۷۷ على البائع) من محمد بن ابراهيم الى المكرم فضيلة قاضى محكمة نجعان سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى خطابكم المرفق برقم ١٨٥ في ٢٤/ ١٠/ ٨٣ على الأوراق المتعلقة بقضية على بن حماد مع عبدالله بن جلال ومحمد بن سعد بن خنين في أرض ، وماذكرته من أنك طلبت حضور عبد العزيز بن جلال فامتنع من الحضور .

ونفيدك ان الدعوى في الحقيقة تتوجه على واضع اليد على الأرض المدعى فيها وهو فيها يظهر محمد بن سعد بن خنين ، فينبغى إكمال اللازم من قبلكم . وإذا كان لأبن حماد دعوى على ابن جلال في شيء فعليه الادعاء عليه في محل إقامته . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۲۵۷۹ في ۱۳۸۳۱۱/۲۰هـ)

(١٧٨) - إذا تكرر تخلف المدعى شطبت دعواه)(١)

من محمد بن ابراهيم الى المكرم فضيلة قاضي مرات سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير الى خطابكم رقم ١٠٧ في ١٠٨/٩/٥٨هـ الجوابي لمذكرتنا رقم ١/٣/٣٨٠٢ وتأريخ ٥/٩/٥٨هـ حول شكوى حمد بن.... بشأن قضيته مع ابن حلوان .

ونفيدكم أنه جرى الاطلاع على ماذكرتم بخطابكم المومى إليه ، ومادام الحال ماذكرتم فانه يقرر موعد للطرفين يحضران فيه ، ويفهم المدعى بأن عليه الحضور في الـوقت المحدد ، واحترام مواعيد المحكمة ، وأنه إذا تكرر منه التخلف فستشطب دعواه . والسلام .

(ص/ق ۱/۲/٤/۹۲۱ في ۱۲/۲۱ (۱۳۸۵هـ)

(١٧٩ ٤ - إذا شطبت القضية لتخلف المراجعين ثم حضروا) من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة المكرم قاضي بني سعد المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

أحطنا بخطابكم المرفق رقم ٨٧٢ في ٢٢/٩/٩/٩ هـ بشأن دعوي حسن عبيــد الهيبي وشليــويح بن حامد ضد دخيل الله أبو ركيبه وجماعته . ومادام القضية قد شطبت لتخلف المدعين عن الحضور وقد راجعا . ينبغي إكمال ماتستدعیه عند حضورهما واخصامهما ، وإصدار صك بها ینتهی علیه ، وفي حالة عدم القناعة به يرسل مع صورة الضبط للتمييز كالمعتاد. والسلام عليكم.

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۳/۲٤۰٥ في ۱۲/۳/۲۱مد)

(۱۸۰ ٤ - وتنظر بأمر عال)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبري بالرياض سلمه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

⁽١) وتقدم هذا المعنى أيضاً .

فإليكم برفقه الأوراق الخاصة بدعوى أحمد باحليوه وكيل ورثة باحشوان المواردة الينا مع خطاب صاحب السمو الملكى أمير منطقة الرياض رقم ١/٩٤٩٨ وتأريخ ١/٦/٦٧هـ المتضمن رغبة سموه الايعاز للمحكمة بالنظر في الدعوى .

ونشعركم أنه قد جرى الاطلاع على ماذكره فضيلة ناظر القضية الشيخ عمد بن الأمير من أن هذه القضية قد شطبت مرتين لتأخر المدعى عن المراجعة قبل شطبها ، وأن الدعوى إذا شطبت مرتين لتأخر المدعى فلا تنظر إلا بأمر عال من مجلس الوزراء .

ونشعركم أن المادة (٣٢) من «تنظيم الأعمال الادارية للدوائر الشرعية » نصت على أن المدعى إذا ترك الجلسة الثانية لغير عذر فتشطب القضية ، ولا تسمع الا بأمر عال صريح يصدر بسماعها ؛ ولم تنص المادة على أن الأمر يكون من مجلس الوزراء . وعليه اعتمدوا إحالة هذه الأوراق لفضيلة الناظر في القضية للنظر فيها بالوجه الشرعى . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۳/۲٤٩٣ في ١/٣٨٦/٧/١)

(١٨١ - لا تسمع الدعوى في الحسبة)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم القائم بأعمال رئاسة القضاة بالمنطقة الغربية

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

فقد حرى الاطلاع على أوراق المكاتبة المشفوعة الواردة إلينا منكم برقم ١١٥٣٩ وتأريخ ١٠/٧/٢٩ المتعلقة بها رفعه فضيلة الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف بالحجاز حول قضية المتهم بالسكر محمد . . . وما أجراه قاضى المستعجلة الأولى بمكة من تمكينه المتهم من الطعن في شهادة أعضاء الهيئة الذين شاهدوه في حالة السكر ، كها جرى الاطلاع على ما أجاب به قاضى المستعجلة الأولى برقم ٢٠٢٩ وتأريخ ٢٠/٧/١٠ . وبتأمل الجميع استنكرنا

ما صنعه قاضى المستعجلة الأولى ، ووجدناه بناه على خطأ في أصل القضية وذلك أن مسألة الحبسة ليست من باب الدعوى والاجابة ، ولا يشترط لها شروطها ، بل هى من باب إخبار الشخص بها شاهد ، فهى كالبينة المثبتة ، ولا تفتقر إلى إقامة دعوى ، ولهذا صرح الفقهاء رحمهم الله بأنه لا تصح ولا تسمع دعوى حسبة بحق الله تعالى كعبادة من صلاة وزكاة وحج وحد زنا أو شرب مسكر ونحوه . فهذه المسائل وأشباهها لا تسمع الدعوى فيها ، بل لا تصح إقامة الدعوى فيها ، لأن الشاهد بها لا يجر إلى نفسه نفعا ولا يدفع عنها ضررا ، وحيث تقرر أن هذا ليس من باب الدعوى والاجابة وتقرر أيضا أن الاشخاص القائمين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معروفون بالعدالة والامانة فاجراء قاضى المستعجلة الأولى وفتحه باب الجرح فيهم إجراء في غير عليه ، فينبغى له هداه الله أن ينتبه لمثل هذا . والسلام عليكم .

رئيس القضاة (ص/ق ٣/٦٨٩ في ٣/٦٨٩)

(٤١٨٢ - قوله : ولا حسبة بحق الله . مالم يكن في الدعوى ريبه فانه يستظهر

(تقرير) (١٨٣ - إذا أقر عند الشرطة ثم أنكر في المحكمة)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة الواردة إلينا رفق خطاب سموكم برقم 17٧٨ وتأريخ ٢١٧٢٦هـ المختصة بقضية السجين المتهم بسرقة ألف ريال وساعة من . . . ، كما جرى الاطلاع على صك الحكم الصادر من الشيخ محمد بن بشير القاضى بالمحكمة الكبرى بجدة برقم ٤٥١ وتأريخ ٧٨/٥/٧ .

وبتتبع أوراق المعاملة ودراسة الصك المذكور وجد يتضمن الحكم على السجين سلطان المذكور بارجاع المبلغ الذى اعترف بسرقته مؤاخذة له باقراره لدى الشرطة لأنّه عند حضوره إلى المحكمة أنكر السرقة ، وادعى بأن إقراره عند الشرطة كان قهرا ومكرها عليه بالضرب والتعذيب ، وقد طلب القاضى بينته على الضرب فعجز ، وادعى بأنه لم يحضره أحد حال تعزيره .

وبتأمل ما ذكر وجد ماحكم به القاضى على المتهم مما ادعى عليه من السرقة غير ظاهر ، لأن متهمه لم يقم عليه بينة بالسرقة لدى الحاكم ، ولم يقر المتهم لدى الحاكم الاقرار المعتبر شرعا ، ولم تشهد بينة لدى الحاكم باقراره بالسرقة واقراره بذلك عند الشرطة غايته أنه إقرار لدى جماعة يشترط فيهم إذا شهدوا أنه أقر لديهم ما يشترط في غيرهم من العدالة وبقية شروط الشهادة . والله يحفظكم .

(ص/ق ۲۳۰ في ۱۳۷۹/۶/۸)

(٤١٨٤ - البينة لا تنحصر في الصك أو الوثيقة)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محاكم الأحساء

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

ng mangilagagyer was

فقد جرى الاطلاع على خطابكم المدرج رقم ٣١٥٧ وتأريخ مرم ٨٦/١٠/٢هـ ومشفوعه خطاب فضيلة مساعدكم بصدد تشكى دليل مرم ١/٢٥٨ وتأريخ مرم ذكر فضيلته أنه أصدر في قضيتها صكا بعدد ١/٢٥٨ وتأريخ ٨٦/٧/١١ وتأريخ من عليات التمييز من ناحية قناعتها بالحكم من عدمها . . فنرغب إحالة الأوراق لفضيلته للاطلاع وإجراء ما يجب .

أما ما ذكر فضيلته من أن الأوامر الحكومية تنص على عدم سماع الدعوى في الأراضى البيضاء إلا بصك شرعى . فنشعركم بأنه سبق أن وردنا خطاب من سمو وزير الداخلية برقم ٦/٣٣٠ وتأريخ ٢/٢/١هـ جاء فيه قول سموه ونحيطكم أن هذه الوزارة سبق أن عرضت للمقام الكريم بخطابها رقم

۱۰۸۳۰ وتأریخ ۱۰۸۲۰هـ بأن کثیرا من الأفراد یجاولون الاستیلاء علی الاراضی الحکومیة بطریقة ملتویة ، ورغبنا عدم النظر من قبل المحاکم فی الأراضی البیضاء ما لم یکن لدی المدعی مستمسك شرعی . وتلقینا الأمر السامی الکریم برقم ۲۰۰۵۷ وتأریخ ۱۲/۱۸هـ بأن کثیرا من الناس لیس لدیهم استمساك شرعی . ولهذا من الصعب أن یکون مثل هذا حکم عام . إه. ولا یخفی أن هذا الأمر الأخیر هو الذی یتمشی مع الأمر الشرعی ، والسلام لأن البینة الشرعیة لا تنحصر فی وجود صك أو وثیقة . والله یتولاکم . والسلام

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۲/۱۲۳۳ في ۱۳۸۷/۳/۲٤)

(١٨٥ ع - أدلة هذه المسألة)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب الجلالة ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

فنشير الى برقية جلالتكم بعدد 2003 وتأريخ 11/2/8هـ بخصوص ما أبرق به لجلالتكم سمو وزير الداخلية برقم 1٧٤/ف وتاريخ 1٤/٤/١٨ بأن تلك الوزارة تعانى الكثير من مشاكل الأراضى التى يدعى فيها الافراد دون أن يكون بأيديهم مستندات ، وأن أكثر هذه الدعاوى صورية من شخص على شخص أو من جماعة على جماعة ثم تنتهى القضية في صالح أحد الطرفين ، وبعد مدة يقيم الطرف الثانى الذى لم يحكم له بدعوى مماثلة على الطرف الأخر وتنتهى القضية بالحكم للفريق الذى لم يحكم له من قبل ، وهذا على الرغم من أن المحاكم ممنوعة من سماع الدعاوى في الأراضى حسب الارادة السامية المبلغة لرئاسة القضاة برقم ٤٩٤١ في ٧٩٤١ المامالة الأبار والأراضى لا يمكن إثبات تملكها إلا بموجب صك شرعى ، ومن لم يكن بيده صك شرعى فلا تسمع دعواه بل تكون ملكا للحكومة . وبناء على ذلك ترغب الوزارة إبلاغ جميع المحاكم بعدم سماع الدعاوى إلا إذا أبرز المدعى صكا

شرعيا ، ومن لم يكن بيده صك شرعى فلا تسمع دعواه بل تكون ملكا للحكومة . انتهى .

وترغبون وفقكم الله إجراء ما يلزم نحو النظر في إيجاد حل حاسم لهذه الأمور التي سببت مشاكل ومنازعات بين الناس .

وعليه نشعر جلالتكم أنه بدراسة الموضوع وتأمله ظهر أن تخصيص الأراضي والأبار بعدم سماع الدعوى فيها إلا من بيده صك لا وجه له في الشرع ، بل الأمر الشرعي أن الآبار والأراضي البيضاء كغيرها ما ساغ سماع الدعوى فيه شرعا سمعت ومالا فلا . . ومن المعلوم شرعا أن الأرض الموات المنكفة عن الاختصاصات وملك معصوم ليست ملكا لأحد لا للدولة ولا لغيرها ، بل هي ملك لمن أحياها وإن لم يكن بيده صك ، لقول النبي ﷺ في حديث جابر الذي رواه أحمد والترمذي وغيرهما : « مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْنَةً فَهِيَ لَهُ » ولقوله ﷺ في حديث عائشة الذي رواه أحمد والبخاري : « مَنْ عَمَرَ أَرْضاً لَيْسَتْ لأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا ﴾ . وقد يكون هذا المدعي انتقلت إليه الأرض من مالكها الذي أحياها ببيع أو ارث أو هبة أوغير ذلك وليس عنده صك ، أو عنده صك وفقد ولكن عنده بينة شرعية تثبت ما ادعاه ، فكيف يسوغ عدم سماع دعواه وشهادة بينته ؟ والنبي ﷺ لما اختصم إليه الأشعث بن قيس مع شخص آخر في بئر قال للمدعى : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ ، وهذا في حديث متفق عليه رواه البخاري ومسلم ، وفي بعض الفاظ هذا الحديث عند الامام أحمد عن الأشعث بن قيس قال : « خاصمت ابن عم لى إلى السرسول ﷺ في بئىر كانت لي في يده فجحدني ، فقال : رسول الله ﷺ بَيْنَتُكَ أَنَّهَا بِئُرُكَ وَإِلًّا فَيَمِيْنُهُ . قلت مالي بينة ، وان تجعلها بيمينه يذهب بئري ، إن خصمي امرؤٌ فاجر . فقال رسول الله ﷺ مَنْ اقْتَطَعَ مَالَ امْرىء، مُسْلِم بِغَيْرَ حَقٍّ لَقْيَ الله وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ » وعن وائل بن حجر قال: « جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي وَيُؤْهُ، فقال الحضرمي : يارسول الله إن هذا قد غلبني على أرض كانت لابي ، فقال الكندى : هي أرض في يدى أزرعها ليس له فيها حق . فقال النبي عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّالَّةُ اللَّهُ ال الله الرجل فاجر لا يبالي ما حلف عليه ، وليس يتورع من شيء . فقال : لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلاَّ ذَلِكَ . فانطلق ليحلف . فقال رسول الله ﷺ لما أدبر الرجل : « أَمَا لَئِنْ حَلَفَ عَنْهُ مُعْرِضٌ ، رواه مسلم والترمذي وصححه .

فاتضح من هذه النصوص الثابتة عن النبى على أن الآبار والأراضى تسمع فيها الدعوى وإن لم يكن بيد المدعى صك . . وحيث الحال ماذكر فانه من المتعين أن تصدروا وفقكم الله ما يلغي تلك الأوامر السابقة ، وأن كل دعوى يتعين النظر فيها بالوجه الشرعى .

وأماما أشار إليه وزير الداخلية من وجود أفراد أو عصابات يتأمرون على إقامة دعاوى صورية فسنعمم للمحاكم بالتنبيه لمثل ذلك وملاحظته ، ومتى ثبت على أحمد مزاولة شيء من ذلك تعين ردعه وتأديبه بها يزجره . والله يحفظكم . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۱۱۳۲ في ۱/۱۱/۱۱)

(۱۸۹۶ - حضور الشاهدين مع الخصمين) من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالرياض وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد: فقد جرى الاطلاع على المعاملة المرفوعة إلينا رفق خطابكم رقم المنتهية الدواسر والسبعان المنتهية بالقرار المتخذ منكم بالاشتراك مع المشائخ أعضاء المحكمة حول النظر في شهادات الشهود الذين أحضرهم محسن بن ربيعة لدى فضيلة الشيخ عبدالرحمن بن هويمل والشيخ سلطان قاضى القويعية ، وقد جاء في القرار: وحيث أن الشهادة المشار إليها مع ما فيها لم تسمع بمحضر المشهود عليه ، وترى حضور الشاهدين السالف الذكر معا مع الخصمين لساع شهادتها ، واستقصاء ما يلزم ، وإبداء ما يتقرر في الموضوع بعد ذلك . ولا بأس بها رآه المشائخ حول ما ذكروه ، فيتعين إحضار الشاهدين المذكورين مع الخصمين لسماع شهادتها ، واستقصاء ما يلزم ، وإبداء ما يلزم فلا بأس . ونعيد إليكم كامل أوراق لسماع شهادتها ،

المعاملة . والله يحفظكم .

(الخستم) (ص/ف ٤٨١ في ٢٧ / ١٣٨١)

(٤١٨٧ - س : - هل لا بد من حضور الخصمين على كتابة الصك ؟

ج: - لا. وإذا كتب تسويد بحضرتها فلا بأس. الكتابة التامة الحسنة بغير حضرتها ، لأنه مأمون ، فإذا كان يقبل إذا قال: حكمت بين فلان وفلان . فهو يحكم عندما تنتهى البينة . أما كونه يحضرهما أفيبقى في مجادلة ، أكتب كلمة كذا ؟ . فكتابة صك الحكم لا يشترط أن يكون بحضرتها .

أما إعلامهما بالحكم فلا بد من حضرتهما يعلمهما بأنه حكم ، ثم يكتب . (تقرير)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي المزاحمية

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

فنشير إلى خطابكم رقم ٢٣٣ في ٢٧/٥/١٨هـ على المعاملة المختصة بدعوى محمد بن ضد عبدالعزيز بن المتضمن أن فضيلة رئيس هيئة التمييز قد لا حظ على قولكم: ينبغى رفع يد من أحدث في تلك الأرض ، والامتناع منها جميعا من الاحداث ، لتبقى مجرى سيل عام . بأن هذا لا يسمى حكما إذ لا بد أن يكون بصيغة الجزم . وما ذكرتموه من أن قولكم: ينبغى يسمى حكما إذ لا بد أن يكون بصيغة الجزم . وما ذكرتموه من أن قولكم : ينبغى . بصفة نصيحة للخصمين فقط ، وليست حكما لا حالتكم على حكم ابن عتيق . لا مجل له ، وإنها أوضحت ما اشتبه على الخصمين مما تضمنه ذلك الحكم .

ونفيدكم أنه بتأمل ما قرره رئيس هيئة التمييز من أنه لا بد من الاتيان بصيغة الجزم والحكم به وجيه ، لأن الخلاف هل المدعى به داخل فيها حكم به ابن – ٣٩٨ –

عتيق أم لا ، فينبغى اعتماد ذلك . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۳/۱۰۹۲ في ۱/۳/۲۸۳۲)

> (۱۸۹ ٤ - لا يثبت الاقتراح في صك الحكم) (تعسميم)

> > فضيلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

فقد درج بعض القضاة في بعض القضايا على إبداء رأيه الخاص في صلب الصك ، وبها أن المقصود من القضاء هو بيان المحق من المبطل فيها يختصم فيه الخصهان فإن الذي ينبغي هو البت في القضية المعروضة بالوجه الشرعي ، وإذا كان لدى القاضي رأي أو اقتراح في أمر خارج عن بيان المحق من المبطل فتكون الكتابة فيه لمرجعه في كتاب مستقل ، إذ في إثبات الاقتراح في صلب الصك مدعاة لطول النزاع وفت في عضد الحكم حيث يبقى المحكوم عليه غير جازم بتنفيذ الحكم عليه ، ويبقى بين لعل وعسى ، فلاحظوا ذلك مستقبلا . والله بحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۲۳/ في ۱۲۸۰/۱/۱۹)

(١٩٠٠ - الحذر من الغموض والالتباس وإلاجمال في الأحكام والقرارات) (تعسميم)

من محمد بن ابراهيم الي فضيلة

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

لاحظت بعض الجهنات المختصة أن بعض الأحكام والقرارات الشرعية الصادرة من المحاكم يكتنفها بعض الغموض والالتباس والاجمال في تحديد

الأحكام ، كما لاحظت أن بعض قرارات القضاة قد يستغرق أكثر من صفحة ، وقد يحصل التساهل في الكتابة بأن يكتب القرار مثلا كاتبان ثانيهما يكمل ما بدأه االأول ، فيقع الشك في سلامة هذه القرارات والأحكام من التزوير والتزييف . وحيث أن هذا عما يلفت النظر ويوجب الريب فينبغى للحاكم التوقيع على آخر كل صفحة من القرار إذا كان متعدد الصفحات ، كما يلزم القاضى إيضاح أحكامه بعبارات واضحة المعانى ، سلسلة الاسلوب ، بعيدة عن الاجمال واللبس والايهام ، إذ عليها من الأهمية ما يجعلها جديرة بالعناية والاهتمام في التعبير والاختيار ، وأسأل الله تعالى أن يأخذ بأيديكم ويوفقكم إلى ما فيه صلاح الاسلام والمسلمين . والسلام عليكم .

(ص/ف)

سلمه الله

(۱۹۱) - إذا كان القاضى يخشى من وقوع شىء من المحذور عند إبلاغهم الحكم في المحكمة إحيل للامارة)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بأبها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنبعث لكم طيه الأوراق الخاصة بقضية قبيلة البهشة ضد أفراد من قبيلة بنى ثعلبة في أرض بوادى خضار . ونفيدكم بأنه جرى الاطلاع على خطابكم المرفق رقم ٤٩٤٧ في ٤٩٢/٦/٣٨هـ الموجه لفضيلة رئيس هيئة التمييز الذى ذكرتم فيه أنه ليس بوسعكم إفهام المحكوم عليهم مضمون الحكم حذراً مما يخشى منهم من سوء العاقبة . وعليه إذا كنتم تخشون وقوع شيء من المحذور عند إبلاغهم الحكم في المحكمة فينبغى أن تحيلوا الأوراق إلى إمارة طرفكم لابلاغهم الحكم ، ثم معاملة من لم يقنع بمقتضى التعليات ، وبعد ذلك يرفع الحكم لهيئة التمييز كالمتبع . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱۳۸۹/۷/۱ في ۱/۳/۱٦٤۹هـ)

(١٩٢ ٤ - تسليم صك الحكم نفسه لمن لم يقنع بالحكم لا صورته)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم القائم بأعمال رئاسة القضاة في المنطقة الغربية

المحسترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى المكاتبة المشفوعة الواردة إلينا من فضيلة مساعد رئيس المحكمة الكبرى بمكة برقم ١/٩٤٣ في ١/٩٤/١٧ حول نسخ صورة الصك الصادر من فضيلته برقم ٨٢ في ٤/٤/١٣٨٢هـ لتسلم لسعد اللبان حيث قرر عدم قناعته بها تضمنه الصك ، وذلك تمشيا مع ماجاء في المادة (١٠) من تعليمات محاكم التمييز الخ . .

ونفيدكم أننا درسنا الموضوع وظهر لنا أن المصلحة تقتضى تسليم صك الحكم نفسه لمن لم يقنع بالحكم ، ولا داعى لنقل الصورة في هذه القضية ومثيلاتها ، فاعتمدوا ذلك . ونعيد لكم بطيه كامل الأوراق ومن ضمنها الصك المشار إليه لا حالتها إلى محكمة مكة المكرمة لاعتماد ما ذكره ، وإكمال ما يلزم ، وسنصدر تعميما في الموضوع ، ونزودكم بصورة منه . والله محفظكم .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱۱۹۹ في ۱۳۸۲۹۸هـ)

(٤١٩٣ - إعطاء المدعى صورة من الوثائق ، ولا مانع من إبقاء الأصل بيد المدعى عليه)

من محمد بن ابراهيم الى المكرم قاضى محكمة الأفلاج سلمه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد اطلعنا على أوراق المكاتبة الواردة إلينا منكم رفق خطابكم الجوابي رقم ٩٦٢ وتأريخ ١٣٨٢/٨/٩، بها في ذلك صك الحكم المتضمن حضور عبدالله بن مبارك بن عبدالواحد صاحب المدعوى ومعه خصمه عبدالعزيز بن

عبدالواحد ، وسماع ما لدى مبارك من الدعوى ضد عبدالعزيز بن عبدالواحد بصدد الوثائق الموجودة بيد الأخير ، والتى يطالب المدعى بتسليمها واختصاصه بها . وما أجاب به المدعى عليه على دعوى المذكور ، كما تضمن إيضا اطلاعكم على الوثائق المذكورة وسماعكم للبينة التى أحضرها عبدالعزيز والتى تفيد في شهادتها بأن جد عبدالعزيز وأخاه عبدالوهاب شريكان في جميع مالحما وما عليهما ، وماتضمنه من افهامكم للمدعى بأن لاحق له في انتزاع الوثائق المشار اليها .

وبتأمل ما مر ذكره نرى أنه من المتعين إعطاء المدعى صورة من الوثائق ، ولا مانع من إبقاء الأصل بيد المدعى عليه ، وبه يحصل حسم الخلاف وتنتهى به القضية . هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ص/ف ۱/۷۳۲ في ۱/۷۳۲)

(١٩٤٤ - طلب الاكتفاء بصور صكوك الوصايات وإبقاء الأصل مع أضحابها)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير المالية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد: فقد كتب إلينا فضيلة رئيس محكمة أبها بخصوص سحب مالية أبها للصكوك من أيدى الأوصياء على القصار ، وأن المحكمة قد تضطر إلى إخراج عدة صور من الصكوك للوصايات والوراثات ، وأن مالية أبها توقف الرواتب العائدة لهم على إحضارها ، وأن في سحب صكوك الوصايات من أيدى أصحابها ضررا على الأوصياء ، لأنه لا يبقى بأيديهم ما يستندون إليه عند بلوغ الورثة أو إقامة دعاوى عليهم أو غير ذلك .

ولو جاهة ما أشار إليه . . نأمل الايعاز لمن يلزم بالاكتفاء بأخذ صور صكوك الوصايات والوراثات فقط وإبقاء الأصول مع أصحابها ، لأن المصلحة العامة تقتضى ذلك ، حيث أن في سحب الأصول عدة أضرار تلحق المراجعين ، وتعطل حقوق القصار وفيهم بعض مالا يتحمل التأخير من

النفقة والكسوة وما أشبه ذلك ، مع إشغال المحاكم ومضاعفة أعمالها بها لا طائل تحته ولا يحتاج إليه . . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۳/٥٤١ في ٣/٥٤١)

(١٩٥ ٤ - طلب البلدية صورة الصك)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بجده المحسرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

تلقينا خطابا من رئيس بلدية جدة برقم ٢/١٨٢٥ في ٢/٢/٢٨ ويتضمن أنه تقدم لفضيلتكم طالبا إعطاء صورة من الصك الصادر من محكمتكم برقم ٣٦٨ في ٢/٢/٢١٨ وذلك لمساس الحاجة بشأن تحديد وزرع مساحة الأرض العائدة لحسين عبدالجواد ابراهيم بحفرة نسيان غرب طريق المدينة ، وأنكم أجبتموه برقم ١٦٨٢ في ٨/٥/٢٨ بأن الأوامر المبلغة للمحكمة تنص على أن الصكوك وصور الضبوط لا يمكن إخراجها إلا بأمر من رئاسة القضاة ويطلب تعميدكم بتزويده بجميع المعلومات التي يحتاجها للبت في حقوق المواطنين . الخ .

ونفيدكم بانه لا مانع من تزويد البلدية بالمعلومات التي لها تعلق بواجباتها الرسمية والتي يستلزم الأمر أن تستعين بها في أداء اختصاصاتها على الوجه الأكمل وإيصال الحق إلى مستحقه ، على أن يكون ذلك عن طريق المكاتبات الرسمية . أما إخراج صور الصكوك من سجل المحكمة فلا داعى لذلك في مثل ما أشير إليه ، لأن صورة الصك لا يمكن إخراجها إلا لمن يستحقها من الوجهة الشرعية مستندا له في ممتلكاته وحقوقه . هذا ما لزم إشعاركم به . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ف ٣/٢٢٦٩ في ٨٢/٧/٢٢هـ) (١٩٦٦ - لا داعي لاعطاء هيشات الأمر بالمعروف صوراً من أحكام ضد مرتكبى الجرائم الأخلاقية ، ويمكنهم سؤال المحاكم عن اي شخص يشتبه فيه)

فضيلة رئيس هيئات الأمر بالمعروف بالحجاز

المحسترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

إشارة إلى خطابكم رقم ٧٨٣ في ٧٨ / ٢/ ١٨ المتضمن طلبكم تعميد جميع المحاكم والمستعجلات بإعطاء هيئات الأمر بالمعروف صوراً من الأحكام الشرعية التى تصدر ضد مرتكبى الجرائم الاخلاقية الذين ترفع أوراقهم من قبل تلك الهيئات . . .

فعليه نفيدكم أن هذا العمل يتطلب جهدا للموظفين وتكليفهم مع ما لديهم من أعيال المحاكم التي هم الآن متضايقين منها لكثرة ما يرد المحاكم من الأعيال الرسمية . وفي إمكان الهبئات الاتصال بالمحاكم للسؤال عن اي شخص يشتبه فيه لأ خذ مالديها من إثباتات تدور حول هذا الموضوع . والله يحفظكم . رئيس القضاة

(ص/ق ۲۲/۳/۱۰ فی ۱۳۸۲/۳/۱۰هـ)

(٤١٩٧ - الصكوك هي الأصل ، والسجلات فرع)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة جلالة الملك ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد.. .

فنشير لخطاب جلالتكم المرفق رقم ٢٢٣٦٢ وتأريخ ١٣٨٧/١١/٢٠ هـ بصدد تشكى ارشد طاهر حسين بوقس من الحكم الصادر ضده من فضيلة الشيخ ابراهيم فطانى القاضى بالمحكمة الكبرى بمكة المكرمة ، وذلك بعد الخصومة بين المشتكى المذكور وبين الناظر حسين بن عبدالرحمن بوقس بشأن الدار الكائنة بالقشاشية الموقوفة على جدهم عبدالفتاح عبدالله بوقس ، وأن

القاضى لم يلتفت الى طلبه السكنى طبقا لشرط الواقف . وترغبون الاطلاع على معاملته ، وماصدر فيها ، وإكمال مانراه نحو دراستها وموافاتكم بها يتقرر .

ونشعر جلالتكم باننا طلبنا كامل المعاملة وماصدر فيها من محكمة مكة . فوردتنا مع خطاب فضيلة رئيس المحكمة رقم ١/٩٩ وتأريخ ١/٩٨هـ مشتملة على صورة صك الحكم وضبط القضية وما قررته هيئة التمييز في القضية وبدراسة جميع ذلك من قبلنا ظهر أن هذا المشتكى ادعى على الناظر المذكور بعاليه أنه وضع يده على الوقف المذكور بالايجار والاستئجار ولم يحاسبه بها يستحقه . وبعد سهاع الدعوى والاجابة والاطلاع على الصكوك بها في ذلك صك الوقف الموجود عند الناظر والصورة التي يحملها المدعى المخرجة من السجل أصدر فضيلة القاضي صكا بعدد ٩٣ في المدعى المخرجة من السجل أصدر فضيلة القاضي مكا بعدد ٩٣ في عليه الأصل ووجد أن بالأصل جملة لم توجد بالصورة . وحيث طلب الاطلاع على ضبط الصك فورد الجواب بأنه لا يوجد ضبوط لعام ١٢٩٩هـ وأنه من الضبوط المفقودة .

وحيث أن الصك لا يوجد فيه أى أثر أو كشط أو شيء يدل على طعن فيه وحيث أن الصكوك هي الأصل والسجلات فرع لها ، والعبرة بالأصل لا بالفرع ، لجواز أن تكون الجملة الموجودة بالصك والتي لم توجد بالسجل سقطت سهوا عند كتابة الصك في السجل . وحيث جاء في الصك المذكور في شرط الواقف ما مفاده أن للناظر يسكن من شاء ويخرج من شاء . الخ . . فعليه لم تثبت عندى دعوى المدعى المذكور ، وأفهمت الطرفين ذلك ، فقرر المدعى عدم قناعته . انتهى .

باحالة هذا الصك لهيئة التمييز لا حظت عليه بقرارها المدرج ضمن هذه الأوراق والصادرة بعدد ۷۵۷ وتأريخ ۸۷/۸/هـ. وبناء على ذلك أجرى القاضى ماأجراه ، ثم رفع كامل صورة الضبط مع صك الحكم لهيئة التمييز ، فظهرت الصك بعدد ۱۱۳۶ وتأريخ ۲۷/۱۰/۷۸هـ بأنه لم يوجد فيه ما يوجب الملاحظة . انتهى .

ونرى حفظكم الله أنه لم يبق بعد هذه الاجراءات مجال لا عادة النظر . والله يتولاكم والسلام ،

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۹٦۹ في ۱/۳۸۸/۳/۱٥)

(١٩٨ ٤ - عدم تسجيل الصك في سجلات المحكمة وخلوه من ختمها لا يؤثر في اعتباره مادام مختوما)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى نائب جلالة الملك حفظه الله حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المعادة إلينا رفق خطاب مقام رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٣٩٢٩ وتأريخ ١٣٨١/٧/١٠ المشتملة على خطاب وزارة الداخلية رقم ٢٨٣٤ وتأريخ ١٣٨١/٧/٥هـ المتضمن استغرابها تملك على بن ٠٠٠٠ وأخيه للأراضى الشاسعة الشاملة لكثير من الدور والقهاوى والعشش والمطار وحرمه وغير ذلك . وقد جاء في جوابه مايلي :

وبتتبع المعاملة ومرفقاتها ودراسة الحكم الصادر من قاضى ينبع الشيخ عبدالغنى مشرف بتأريخ ١٣٤٤/١١/٧ المتضمن الحكم على المدعى عليها عيد بن عواد وعبدالله بن دغيلب برفع أيديها عن قطع الأرض المذكورة في الدعوى المسهاة الجنية التي بقرب جبل رضوى المثبوت تملكها لمسلم بن معتوق الربياوى بموجب البينة المعدلة حسب الأصول إلى آخر ماتضمنه .

بمطالعة جميع أوراق المعاملة ودراسة الحكم المذكور . نفيد سموكم بمايلي :

١ - ظهر لنا أن الحكم بتملك مسلم بن معتوق لأرض الجنبة التي بقرب جبل رضوى لم يكن استناداً إلى ما أبرزه المدعى وكالة من أن موكله يملك الأرض الواسعة وذكر حدودها بموجب الحجة المؤرخة ١١٠١ وإنها استند القاضى في حكمه بها للمدعى أصالة إلى شهادة رجلين ثبتت عدالتها لديه ، ولم يطعن فيها المدعى عليها يضاف إلى ذلك أن الحكم لا يتناول جميع الأراضى التي جاء ذكرها في دعوى وكالة ، وأنها يتناول الأرض المسهاة الجنبة فقط بحدودها

المذكورة في شهادة الشاهدين ، ولم يظهر لنا في الصك ما يوجب نقضه أو الاعتراض عليه .

سبق أن ذكرنا في كتابنا السابق رقم ١١٧ وتأريخ ٨١/٢/٥هـ أن عدم تسجيل الصك في سجلات المحكمة وخلوه من ختمها لا يؤثر في اعتباره ما دام مختوما بختم وتوقيع القاضى .

٣ - جاء في استدعاء على وعودة أبناء الوارد منها إلى وزارة الداخلية برقم ٢٦ مراء وتأريخ ٨١/٦/٢٥ أن لهما هجرة في ضواحى ينبع يتملكانها بموجب صكوك شرعية مصدقة منا . إلى آخر ما ذكراه .

ونلفت انظار سموكم إلى أن المذكورين لا حق لهما فيها يملكه مسلم بن معتوق مالم يدليا بسبب شرعى يرثا به أو يشتركان مع مورثه به ، وماذكراه في خطابهما الأنف الذكر يبعث ريبة منها في التحيل على ممتلكات مسلم فينبغى إبعادهما وتعميد قاضى ينبع باقامة وصي على قصار مسلم ممن يثق في دينه وامانته . هذا مالزم ، ونعيد إلى سموكم كامل أوراق المعاملة . والله يحفظكم . (ص/ف ٩٤٧ في ٩٤٧٨١)٥)

(١٩٩٩ - تجديد الصك إذا خشي تلفه ولم يكن له صورة في السجل)

حضرة المكرم القائم بأعمال رئاسة القضاة بالمنطقة الغربية

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى خطابكم رقم ٣/١٤٥٦٩ في ٣/١٢/٢٩هـ المشفوع بالمعاملة الواردة من رئيس محكمة أبها برقم ٧٤٦٣ في ٣/١٢/٢٨هـ المبني على خطاب قاضى محكمة محائل رقم ٤٥٥ في ١١/١١/١٨ بشأن الاستدعاء المقدم من أحمد بن محمد الشقيقي والذي يطلب فيه تجديد الصك المشفوع بالمعاملة الصادرة من محكمة محائل ، لأنه على وشك التلف ، حيث أشار قاضى المحكمة أنه لم يجد للصك المذكور صورة مثبتة في السجل العام .

ونفيدكم بأنه إذا كان المبيع بيده فينبغى إحضار البائع أو ورثته أو من يعتبر إقراره شهادة واتحاذ ما يلزم نحو إجابة طلبه على أصول نظامية شرعية

تكفل المصلحة العامة . ونعيد لكم بطيه الأوراق . والله يحفظكم . رئيس القضاة (ص/ف ٣/٣٩٣ في ٢/٢/٢٠هـ)

(٤٢٠٠ - اعطاء البلدية لا يعتبر صكوكا شرعية)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو رئيس الديوان الملكى حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد : .

نشير إلى خطابكم رقم ٤٢١ في ٥/١٠٠٥هـ حول ما أمر به صاحب الجلالة حفظه الله بدراسة المكاتبة الجارية بشأن تصرفات بلدية الخرج ، وإخراج صكوك بالاقطاعات الحكومية هناك . وعليه فقد اطلعنا على الأوراق المشفوعة بها فيها خطاب رئيس بلدية الخرج رقم ٢٦٣٢ في ٢٦٣٨ /١٨٨هـ ونفيدكم بها يلى :

١ - من المعلوم أن الاقطاعات من الأمور الشرعية ، وأن لها شروطا في الشرع معتبرة ومرعية ولا يمكن إثبات ملكية الأرض لمن أقطعت له ولا يجوز التصرف فيها إلا بعد تحقق تلك الشروط، والنظر في مثل هذه الشروط وإثبات الملكية أو عدمه من اختصاص الحاكم الشرعى ، وليس للبلدية أن تتدخل في مثل هذا العمل .

٧ - مما أشار إليه رئيس البلدية في خطابه من تسمية الأوراق صكوكا لغة واستدلا له بها جاء في كتب اللغة وأن البلدية لم تعنون الصكوك بعبارة أنها صكوك شرعية . الخ . . فهذا خلاف الظاهر من الصكوك الصادرة من البلدية ، وإذاً ما الفائدة من تصريحها بثبوت الملكية في الصك لصاحب الأرض وهي لم تقصد أنه صك شرعي على ما جاء في الخطاب ، مع أن تسمية الصكوك عرفا تطلق على الصكوك الشرعية ، ومن سمع هذا اللفظ انصرف ذهنه للصكوك الشرعية ، ولسنا في حاجة للرجوع إلى قواميس اللغة والخروج عن المحتصاصها .

٣ - نرى إلزام بلدية الخرج إذا أرادت إعطاء المقطع وثيقة في يده بأن تسلم لصاحب الأرض نمرة تشتمل على حدودها ومساحتها كها هو المتبع في بلدية الرياض ، ومن رغب صكا شرعيا بثبوت الملكية يتقدم للمحكمة هناك ويجرى الملازم شرعا في طلبه من قبل قاضى المحكمة . أما استعالها للصكوك والتصريح بالملكية أو سهاع شهادة الشهود بهذا الخصوص فليس لها حق التدخل في شيء من ذلك ، ولا يثبت بذلك تملك شرعي أصلا . أما ما سبق أن أصدرت فيه صكوكا فيجب بأن تعرض هذه الصكوك على حكام الشرع ، وما ثبت لديهم منها شرعا صح واعتبر وما لا فلا . والحاصل أنه لايسوغ للمحاكم بحال أن تبني أحكامها التملكية من بيع وهبة وصداق وعوض خلع وغير ذلك من الأحكام الشرعية على مثل هذه التقارير الصادرة من البلدية . بل إن جميع ما يجرى من البلدية وغيرها من هذه التصرفات يتعبن عرضها على حكام الشرع ، فها صححوه واعتبروه كان صحيحا ، وما لا فلا ، ولما ذكر حرر . والشرع ، والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۲/۷۹۱۲ في ۲/۷۹۱۲هـ)

(۲۰۱ على الصكوك من غير القضاة لا تعتمد ، ويحضر البائعان . . .)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة كاتب عدل الرياض

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير لخطابكم المدرج رقم ١٣٣٢ في ١٣٨٩/٧/١٤هـ الذى ذكرتم فيه أنه تقدم لكم المدعو عبدالله بن حباب بن جبر ومعه الصك المرفق رقم ١٠/٧٩٦ في ١٠/٧٩٦هـ الصادر من إدارتكم طالبا الافراغ ، وقد وجدتم على أسفله شروحات من قبل الشيخ يوسف الملاحى . وترغبون إفادتكم برأينا نحوها ، وهل لها تأثير على الصك ، وهل تعتمد ، أو توجب التوقف ؟

ونفيدكم بعدم الاعتباد على هذه الشروحات الموجودة في الصك حيث لم تصدر من جهة رسمية ، وعليه ينبغى إحضار البائعين بموجب الشروحات المشار إليها لديكم ، وإكمال ما يلزم حسب المتبع . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۲۰٤۲ في ۲۹/۸/۲۸هـ)

(٤٢٠٢ - وقوف القاضى على محل النزاع ليس من الحكم بعلمه ، وإجبار الخصم على الوقوف معهم)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي العلا

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى المعاملة المرفقة الواردة لنا من سعادة وكيل وزارة الداخلية برقم ٦/٩٥١ في ٨٥/٣/٧هـ بشأن دعسوى دبشى الفقير مع أهالى الشقيق والبلدية، وما تضمنه خطاب الدّاخلية المشار إليه من اعتذاركم عن الوقوف على الأرض المتنازع عليها لعدم معرفتكم مواقع الحدود المذكورة، وما ذكرته إمارة العلا من أنه لا يمكن حل القضية إلا بوقوقكم وتطبيق الصك.

ونفيدكم أنه بتأمل المعاملة اتضح أنه قد جاء في خطابكم المرفق رقم ٢١٥ قي ٨٣/٣/٨هـ قولكم : إنه يتعذر علي الوقوف على الأرض موضع النزاع بين دبشي وأهالي الشقيق والبلدية بتاتاً إلا بعد موافقة مرجعي ، وعندما صدرت الموافقة على تكليفكم بالوقوف من الرئاسة برقياً برقم ١٤٥٧ في ٩/٤/٨هـ أن دبشي لا يرغب ٩/٤/٨هـ كتبتم في خطابكم رقم ٢٥٤ في ٥/٥/٨هـ أن دبشي لا يرغب وقوفكم على الأرض الأمر الذي يتعذر عليكم معه النظر في القضية بتاتاً حيث أصبحتم طرفا آخر فيها ، وقلتم : إن قصد دبشي من ذلك هو الاكتفاء بها حددته الهيئة السابقة التي لم يقنع بتحديدها كل من البلدية وأهالي الشقيق ، ثم عرضت علينا المعاملة فكتبنا في جوابها رقم ١/٨٨٢ في ١/٨٤٨هـ ثم عرضت علينا المعاملة فكتبنا في جوابها رقم ١/٨٨٢ في يصيركم طرفا بأن عدم رغبة المستدعي وقوف فضيلتكم على موضع النزاع لا يصيركم طرفا في القضية ، ولا يلتفت الى ممانعته ، بل يتعين الزامه بالوقوف مع من يتعين

وقوفه بصحبتكم ، وإنهاء ما تستدعيه المسألة شرعا ، وبعد إحالة المعاملة إليكم كتبتم اعتذاركم المشار إليه بعاليه الذى قلتم فيه إنه يتعذر عليكم الوقوف لعدم تمكنكم من معرفة مواقع الحدود . وبها أن وقوفكم بحظور اللجنة التى تقرر حظورها لا يتوقف على معرفتكم للحدود وإنها من شأنه حصول الدقة في التطبيق والقناعة من الجانبين ومرجعا لما قد يشكل من الناحية الشرعية وأحرى لسرعة أنهاء هذه القضية التى طال الأخذ والرد فيها بدون جدوى . . فانه يتعين عليكم الوقوف وإنهاء ما تستدعيه الدعوى بوجه السرعة . والسلام .

(ص/ق ۱/۳/۱۳۷۳ فی ۱/۳/۱۳۷۶)

(٤٢٠٣ - الأمر على هيئة النظر من اختصاص القضاة وحدهم)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء الافخـــم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . ويعد :

لا يخفى سموكم أن ربط هيئة النظر في الرياض وتوابعه برئاسة القضاة وضمها على ميزانيتها يقتضى من الرئاسة أن تكون المرجع لهذه الجهات شرعيا وإداريا ، وحيث أن إمارة الرياض ترى أن تصدر أوامرها على القضاة للنظر في المشاكل المحتاجة لوقوف القاضى عليها كها تصدر أوامرها على هيئة النظر بالرياض وتوابعه للنظر فيها يحتاج إلى النظر فيه ، فاننا نرى من مصلحة العمل إذا استنسب سموكم أن تجرى الأمور حسب الأصول المتبعة ، فاذا بدا للامارة حول هذا الصدد شيء فهي تتصل بالرئاسة لتقوم باللازم ، لأن وقوف القضاة والهيئة من خصوصيات القضاة ، ولأنه لا يصرف لهؤلاء مصاريفهم السفرية إلا عن طريق هذه الرئاسة بموجب أوامر صادرة منها عليهم ، ونرجوا الأمر بها توونه في ذلك . حفظكم الله .

رئيس القضاة (٨/ق ٢/٣٩٨٦ في ٢/٣٨٠/٦) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم برقم المحالة المحالة المحالة بالاعتداء على فاضى المحلاق النار عليه من بندقيته - المشتملة على الحكم الصادر في القضية من قاضى رنية برقم ٢١٢ وتأريخ ٧٩/٦/٢٧هـ وعلى ملاحظات رئاسة قضاء الحجاز إذ ذاك على الحكم المذكور ، واجابة القاضى عن هذه الملاحظات .

وبتتبع المعاملة ومرفقاتها ودراسة الحكم المشار إليه أعلاه المتضمن ثبوت اعتداء صوبان على فاضى وإصابته بجراحات وشلل في رجله قدرها القاضى بمقدار أربعة آلاف وخمسائة ألزم صوبان بتسليمها لفاضى ، كها قدر أرش الجناية التى في صوبان من فاضى بهائتين وخمسين ريالا إلى آخر الحكم . وبدراسة ملاحظات الرئاسة على الحكم المذكور المتضمنة أنه ليس للقاضى أن يحكم بعلمه في تقدير ماليس فيه مقدر شرعى من الجنايات ، لأن الحكم بعلمه في مثل هذا غير صحيح ، وأن على القاضى تقدير الجنايات المذكورة بواسطة في مثل هذا غير صحيح ، وأن على القاضى عن هذه الملاحظات بأن جواز حكم الحاكم بعلمه وعدمه مسألة خلافية ، وأنه لم يتضح له أن هذه المسألة من صور حكم الحاكم بعلمه . إلى آخر ماذكره .

بدراسة جميع ذلك - نفيد سموكم أن مسألة تقدير القاضى لأرش الجنايات مسألة ينبغي فيها التسامح ، لأنه ليس بصريح أنها من صور حكم الحاكم بعلمه ، وعلى فرض أنها من حكم الحاكم بعلمه فالاختلاف في جوازه وعدمه موجود بين العلماء ، وفيه روايتان عن الامام أحمد وإن كانت الرواية القائلة بجوازه ضعيفة إلا أنها حكم بها حاكم وحكم الحاكم يرفع الخلاف ، ثم إن القاضى في تقديره أرش الجراح مضطر لذلك فلا بأس بها حكم به . والله يحفظكم .

(ص/ف ۱۲۳ في ۱۳۸۰/٤/۲۷)

(٢٠٥٥ - الأولى أن يقدرها المقدر تحت إشرافه)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المشفوعة الواردة إلينا رفق خطابكم رقم ١٦٢٧٧ وتأريخ ١٣٨٠/٧/٢٢هـ المتعلقة بحادث انقلاب السيارة التي كان يقودها السائق احمد بن عبدالله القحطاني في ربع الثهار بطريق الطائف، والتي نتج عن انقلابها وفاة جارالله ابي سمرة وإصابة ثلاثين شخصا من الركاب بكسور وجروح مختلفة . كها جرى الاطلاع على قرار قاضى بيشة رقم ٥٠٤ وتأريخ ٣/٣/١٨٠ المتضمن الحكم على السائق بأروش جراحات الركاب المذكورين ومجموعها (١٢٨٩٠ - ريالا) كها يتضمن الحكم على عاقلة السائق بدية المتوفى جارالله ابي سمره ، كها جرى الاطلاع على خطاب حاكم القضية الأخير رقم ٩٢٨ وتأريخ ١٢٨٠/١٨ المتضمن دفع الدية وأروش الجراحات من بيت المال حيث ثبت إعسار السائق ، وأنه لا يوجد له عاقلة . وبتتبع أوراق المعاملة وتأمل ماقرره قاضى بيشة لا حظنا مايأتي .

أولاً أن تقديره أروش الجراحات بمفرده وعنده مقدر أروش جراحات في المحكمة خلاف الذي عليه العمل ، فينبغى له أن يأمر مقدار الشجاج أن يقدرها تحت إشرافه وتوجيهه كها هو المتبع .

ثانياً: - أنه حكم بالدية على الجانى لعدم العاقلة ، وبعد ثبوت إعسار الجانى حكم بالدية على بيت المال ، وهذا إجراء غير صحيح ، ولعله حصل عليه انقلاب ، والمنصوص أن الدية تلزم العاقلة ، فان لم يكن له عاقلة أو عجزت عاقلته عنها تثبت في بيت المال ، فان لم يمكن أخذها من بيت المال فحين تكون على الجانى - في قول قوى في المذهب رجحه الموفق وغيره واختاره الشيخ تقى الدين .

ثالثاً : - أن حكمه بأروش الجراحات على بيت المال غير ظاهر ، فان بيت المال لا يتحمل إلا دية النفس ، اتباعا لما ورد في ذلك ، وأما الجراحات فعلى

الجانى كسائر متلفاته . والله يحفظكم

(ص/ق ۱۲۹۰ في ۱۲۸/۸/۲۱)

(٢٠٦ ﴾ - إذا ابى الخصم عن الجواب ، أو أبى أن يخرج مع هيئة النظر للنظر في ضرر أو تعو لحد)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي محكمة الدلم

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنعيد لكم برفقه الأوراق الواردة منكم رفق خطابكم برقم ١٢٥ وتأريخ المهم برقم ١٢٥ وتأريخ المهم الخاصة بدعوى أحمد بن عبدالله ضد أخيه بعد أن جرى الاطلاع على خطابكم المشار إليه ، والذي جاء فيه أن ابراهيم عندما يدعى عليه أخوه يمتنع عن الاجابة ، وأنكم أفهمتم أخاه أحمد باصرار ابراهيم على عدم الاجابة ، وأن عليه مراجعة جهة الاختصاص . وذكرتم أيضا أنك في بعض تلك القضايا التي بينها أودت إخراج هيئة النظر للنظر في مشكل بينها فلم يقبل ، وطلبتم منه أن يطلب من جهة الاختصاص انتداب هيئة النظر بالرياض فرفض قبولهم . الخ .

وعليه نفيدكم بأن الذى يتعين عندما ينكل الخصم عن الجواب عن الدعوى أن يعامل بها ذكر الفقهاء رحمهم الله ، قال في «الاقناع وشرحه » صفحة (٢٧٤) من الجزء السادس: وإن سكت المدعى عليه فلم يقر ولم ينكر ، أو قال المدعى عليه : لا أقر ولا أنكر . أو قال لا أعلم قدر حقه . قال له القاضى احلف وإلا جعلتك ناكلا ، وقضيت عليك ، لأنه ناكل لما توجه عليه الجواب فيه ، فيحكم عليه بالنكول عنه كاليمين ، والجامع بينهما أن كل واحد من القولين طريق إلى ظهور . الحق ويسن تكراره من الحاكم ثلاثا ذكره في « الشافى » « والمستوعب » « والمنتهى » . اه . وقد جاء في إفادة ابراهيم المذكور لدى الشرطة أن سبب امتناعه عن الجواب أن لديه حكما من الشيخ ابن عجلان ، ولكن هذا لا يعتبر عذرا مبررا لسكوته عن الجواب ، بل يتعين عليه أن يجيب ويذكر في اجابته أن لديه حكما ويبرزه عندما يطلب منه . وكذلك إباؤه عن

خروج هيئة النظر لا يلتفت إليه ، فإذا توقف الحكم على أن تقف هيئة النظر وتخبر القاضي بها يزيل الاشكال من حصول ضرر أو تعد على حد ونحو ذلك فلا تؤخذ موافقة الخصم على خروجهم . والله يتولاكم . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۳/۹۸۹ فی ۱۳۸۳/۶/۱۳ هـ) (۲۰۷ - ویهدد ویعزر علی امتناعه)

من محمد بن ابراهيم إلى فشيلة مساعد رئيس محكمة جازات سلمه الله . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد: - فنعيد إليكم برفقة المعاملة المرفوعة منكم بخطابكم المشفوع رقم 1/٤٦٠٣ في ١/٤٦٠٨ الخاص بحادث المضاربة التي وقعت بين أحمد بن مدين ورفقائه الدرابية المساجين وبين أحمد مصطفى ورفقائه الدرابية المساجين التي أسفرت عن قتل أحمد بن مياع عباس ، وماذكرتموه أن المدعى عليها القتل امتنعا عن الاجابة على الدعوى الموجهة إليها من المدغين . . الخ .

ونشعركم بأنه ينبغى إفهام المدعى عليهها بلزوم الاجابة على الدعوى ، وإذا امتنعا عن الجواب يهددان ويعزران على امتناعهما . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۳/۵۰۸ في ۱/۳/۵۰۸) (۲۰۸۶ - واذا لم يحضر الخصم للتنفيذ) (برقية).

(ص/ق ۱/۱۲۹۰ فی ۱/۱۲۸۱)

(٤٢٠٩ - رد اليمين).

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية سلمه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد: نرفق لكم من طية المعاملة الواردة إلينا بخطاب سموكم رقم وتاريخ بشأن الهوشة الواقعة بين عبدالله وبين نسوة ، وما أسفر عنه وقوع اصابات وشجاج في كل من النسوة الأربع . وقد جاء فيه بعض استعراض اوراق المعاملة مايأتي :

أما ماذكره من أوليا النسوة توقفوا عن أداء اليمين ، ومن كون شيخ بنى حسين طلب رد اليمين على ابن مرعى ويحلفه ومعه أن الشجاج الموجود فبه هى من النسوة فهذا هو محل الملاحظة على القاضى ، حيث لم ينبه وكيل المدعى إلى أن اليمين اللازمة شرعا في مثل هذه القضية إنها تلزم المدعى عليهم . أما أولياء النسوة فليس عليهم حلف ، ولا يخصهم مثل هذا شيء . وكان الأجدر أن لا يعزب عن باله إلى أن الواجب في مثل هذه المسألة أن توجه اليمين على من أذكر دعوى المدعى وهن النسوة أنفسهن ، وبعد امتناعهن عن أداء اليمين يقضى عليهن بالنكول . كها والمعروف من كلام أهل العلم والمشهور في مذهب الامام أحمد وعلى القول برد اليمين يختص به المدعى ، ولا يحلف معه وليه . أما ما أشار إليه في عجز خطابه من أن بعض أهل العلم قال بجواز الحلف على غالب الظن أما ما أشار إليه في عجز خطابه من أن بعض أهل العلم قال بجواز الحلف على غالب الظن يتصور في مسائل ليست هذه القضية منها . وعليه فنرى أن تعاد إلى حاكمها ليكمل النظر فيها من جديد على ضوء ما لوحظ عليه فيها . والسلام عليكم ليكمل النظر فيها من جديد على ضوء ما لوحظ عليه فيها . والسلام عليكم ليكمل النظر فيها من جديد على ضوء ما لوحظ عليه فيها . والسلام عليكم

(٤٢١٠ - قوله : فان قال : لا بينة لي ، ثم أقامها لم تسمع)

فان كانت مما يحتمل أن هناك بينة فان بينته التي يقيمها بعد مقبولة .

من صور قوله: مالي بينة . ويكون محقا لوجاء شهود عدول ، وقالوا: قلت كذا ، وجرى كذا . وهو يحسب أنه ما درى أحد ، فحينئذ يتحقق الحاكم القصة وأن له بينة . (تقــرير)

(٤٢١١ - الاعتراف بالعجز ليس بمنزلة من قال : لا بينة لي)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فاشارة إلى المعاملة المحالة إلينا بخطاب سموكم برقم ٣٢٢٢ وتأريخ المعاملة المدعو سعد بن سعيد ١٣٧٩/٢/١٩ حول قضية المدعو سعد بن سعيد ١٣٧٩/٢/١٩ بن يحيى ٠٠٠٠٠

نحيط سموكم علماً أنه جرى النظر في المعاملة المشار إليها ، كها جرى النظر في خطاب فضيلة رئيس محكمة أبها الذى يتضمن إصرار وكيل ورثة المقتول على الامتناع من قبول يمين المدعى عليه ، وتصريحه بوجود خمسة شهود على أن المدعى عليه قتل أخاه عمدا ، ومطالبته بسماع شهادتهم بعد أن عجز في أربع مراحل القضية عن وجود بينة .

وبمطالعة كامل ملف المعاملة بها فيها خطاب رئيس المحكمة القاضى بعرض القضية علينا لارشاده بالنسبة لسهاع البينة التى أحضرها المدعى بعد إقراره بالعجز عن وجود بينة - بدراسة ما ذكره نرى أنه والحال ماذكر لا مانع من سهاع الحاكم الشرعى لشهادة بينة المدعى متى مأحضرها واستوفت شروطها . والحكم بعدها بها يقتضيه الوجه الشرعى ، وأن اعترافه بالعجز لا يصح أن ينزل منزلة اعترافه بأن لا بينة له ، على أن بعض أهل العلم قال بسهاعها متى جاء بها ، بل هذه المسألة أعنى مسألة إقراره بالعجز عن وجود بينة أقرب إلى قوله لا أعلم لي بينة منها إلى قوله لا بينة لي . هذا والله الموفق . والله يخفظكم .

(ص/ف ۲۷۸ في ۲۶/۳/۹۷۷هـ)

(٤٢١٢ - عجز عن إحضار البينة في الوقت المحدد له ثم أحضرها)

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم الشيخ سعد بن اسحاق بن عتيق سلمه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصلنا استرشادك عن « مسألتين » أحداهما : هل يجوز سهاع بينة من عجز عن إحضارها في المدة المقررة له وأحضرها بعدها . والثانية عن صاحب النخل الذى يسقى نخله وبجواره نخل هامل ولكنه انتفع من سقي النخل الذى يسقى ، وطالب صاحب النخل المسقي مالك النخل الهامل بجزء من الثمرة ، بحجة أن الثمر بسبب مائه .

والجواب على «المسألة الأولى» أنه لا باس بسماع البينة بعد حضورها ولو عجز عن احضارها في المدة المقرر له إحضارها ، وقد ذكر الأصحاب رحمهم الله تعالى أنه لو قال : لا أعلم لى بينة ثم وجدها ساغ سماعها ، فهذا من باب أولى وأحرى . والجواب على الأخرى : أنه لا يظهر لنا أن لصاحب النخل المسقى حقا في ثمرة نخل مجاوره ، وإن كانت الثمرة بسبب مائه الهامل . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

(ص/ف ۲۲۸۰ في ۲۲/۱۱/۲۸هـ)

(٤٢١٣ - سماع البينة بعد الحكم متمم للقضية لا نقض) من محمد بن ابراهيم الى فضيلة رئيس محكمة بريدة

المحــترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

جوابا لخطابكم رقم ۱۲۰۰ في ۱۳۸۳/٥/۲۲هـ بشأن قضية محمد بن المنصور البحيرى مع الركياني ، وما ذكرتموه من توقفكم عن النظر فيها ، لأمرين : الأول عدم نقض الحكم السابق لعدم المسوغ لنقضه .

والثاني : أنه جاء في جواب حاكم القضية المرفق أنه قد جرى صلح بين الخصمين .

نفيدكم أن الحكم السابق لم ينقض ولا زال بحاله ، وسهاع البينة التى وجدها المدعى بعد الحكم لا يعنى نقض الحكم ، وإنها ذلك كمتمم للقضية ، ولا مانع من سهاعها شرعا كها قرره العلهاء رحمهم الله في مواضعه مادام المدعى لم ينكر أن ليس له بينه . أما عن الصلح الذى جاء ذكره في جواب القاضى الذى أشرتم إليه . فان كون الصلح في المدعى به غير واضح ، حيث قال ما نصه :

(ثم تصالحوا هم وشركاء لهم بمساييل بينهم وبين المدعى به برضائهم ، وذكروا بوثيقة الصلح أن حدهم حبس اللصافة ملك المدعى هو حائل بينهم وبين المدعى به . وبامكانكم الاستيضاح من القاضى المشار إليه ، ومن المعلوم أنه إن تم صلح شرعى بين المتنازعين فليس هناك ما يمنع اعتباره . والسلام عليكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۳/۱٤۹۰ في ۱/۳/٦۶۰ هـ)

(٤٢١٤ - اذا قال وعندى غيرهم فلان وفلان لم يدل على نفي البينة سواهما) من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب الفضيلة رئيس المحكمة الشرعية الكبرى الشيخ عبدالله بن دهيش .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلى كتابكم رقم ١٠١ وتأريخ ٧٥/٢/١٥ المتضمن السؤال عها إذا طلب القاضى من المدعى بينة فأحضر رجلين ولم يشهدا له ، وقال المدعى هكذا : (إن الذين حضروا في المبايعة هم الذين أحضرهم فلان وفلان وغيرهم فلان وفلان) المخ .

افیدکم أنه لیس فی قول المدعی – وعندی غیرهم فلان وفلان – ما یدل علی نفی البینة سواهما – فلا یشبه قول المدعی : لیس عندی بینة . وحینئذ یتعین سیاع بینته التی ادعاها بقوله (وعندی شهود آخرون) . والسلام .

(ص/ف ۱۲۸ في ۱۳۷٦/۲/۲۲هـ)

(٤٢١٥ - استباحة الجار ومخاصمته)

من محمد بن ابراهيم الى المكرم صالح بن محمد

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

كتابك لنا المؤرخ في ٢/١/٨هـ وصل ، وقد ذكرت فيه أنه يوجد بجوار بيتك جار وهو معتد عليك في أملاكك ، وأنك حملت عليه زعلًا ، فهل عليك ذنب ؟

والجواب : سبب حملك في نفسك على جارك له حالتان :

والأولى »: أن يكون باعتبار أصل الاعتداء منه عليك ، فأنت غير مؤاخذ بها حصل مبتدأ واستمرارا ، ولكن لا يجوز لك أن تهجره أكثر من ثلاثة أيام ، لما ثبت في البخارى عن النبى على أنه قال : ((لا يَحِلُّ لِسُلِم أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ » . وعفوك عنه أفضل من استمرار حملك عليه ، لقوله تعالى : (وَجَزَاه سَيِّنَةٍ سَيِّنَةً مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجُرُهُ عَلَى الله إِنَّهُ لاَ يُحِبُ الظَّالِمِينَ)

((الثانية)) : أنك حملت عليه في نفسك بمعنى أنك لن تسامحه بها أخذه من أملاكك . وهذا لا داعي إليه ، بل عليك مخاصمته في المحكمة واستخلاص حقل منه وحصول الاباحة من كل واحد منكها للآخر ، وهذا داخل في قوله على الهذا و أنْصُرْ أخَاكَ ظَالِلًا أوْ مَظْلُومًا . قيل يارسول الله انصره إذا كان مظلوماً فكيف انصره إذا كان ظالما . قال : تَمْنَعُهُ مِن الظَّلْمِ » (٢) وفعلك هذا منع لاستدامة الظلم منه لك . والسلام عليكم .

مفتى الديار السعودية (ص/ف ١١٣٩ في ٢٠/٥/١٣٨)

(فصل في تحرير الدعوى)

(٤٢١٦ ـ قوله : ويعتبر أن يصرح بالدعوى .

ولكن الظاهر أنه إذا حفت القرائن فانه يصح جريا على الظاهر. (تقرير)

(٤٢١٧ – قوله : حتى يقول وأنا مطالب .

ولكن إذا عرف بالقرائن ذلك فلا حاجة إلى التصريح ، ولا سيها من الناس الذين لا يعرفون هذه التفاصيل والشروط ، هو ماجاء إلا ليطالب ويداعى .

(١١٨ ٤ - قوله : ولا يعتبر ذكر سبب الاستحقاق .

وهو حسن أن يذكر المبلغ الذي عليه كونه أجرة أو ثمن مبيع .

⁽١) سورة الشورى - آية ٤٠ (٢) اخرجه أحمد والبخاري والترمذي .

(٤٢١٩ - إذا انكل عن اليمين مع الشاهد)

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم الشيخ عبدالله بن عمر بن دهيش ، فقهه الله في الدين ، ومنحه الصبر واليقين ، آمين .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

كتابك وصل ، وتسأل فيه عن عدة مسائل وهذا جوابها :

«المسألة الأولى »: إذا ادعت المرأة أن زوجها طلقها على عوض سألها إياه فأنكر ذلك وأقامت شاهدا والعوض تحت يد الزوج من نحو سنة منذ فارقها ، فهل قبض الزوج للعوض مع الشاهد يوجب صحة دعواها عليه ، أم لا ؟ الجواب : القول في هذه المسالة قول الزوج مع يمينه ، فأن نكل قضي عليه ، قال العلامة ابن القيم في كتاب « الطرق الحكمية » : الطريق التاسع الحكم بالنكول مع الشاهد الواحد ، لا بالنكول المجرد ، ذكر ابن وضاح ، عن أبى مريم ، عن عمروبن أبى سلمة ، عن زهير بن محمد ، عن ابن جريج عن أبى مريم ، عن عمروبن شعيب ، عن أبيه عن جده ، عن النبى على قال : « إذا ادَّعَتِ المرأة طَلَاق زَوْجها فَجَاء ثُ عَلَى ذَلِكَ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ عَذْل اسْتَحْلف زَوْجها فَإ نُ حَلَف بَطَلَق بَعْ الطرق » . وقبض الزوج طَلاقه » اه. وتمام الكلام في المسألة مبسوط في « الطرق » . وقبض الزوج العوض وكونه عنده سنة لا أثر له .

(من أسئلة فضيلة الشيخ ابن دهيش لسهاحته رحمه الله)

(٤٢٢٠ - اذا انكل ثم اراد الحلف)

« المسألة الرابعة » إذا ادعى رجل على آخر ولم يقم بينة وطلب من المنكر اليمين ثم نكل فقضي عليه بالنكول ، ثم بعد يوم أو يومين رجع فحلف . هل ينقض الحكم ، أم لا ؟

الجواب : لا ينقض الحكم المذكور . والله اعلم . (من مسائل الشيخ عبدالله بن دهيش لسهاحته)

(٤٢٢١ - ادعوا على أهل القرية - سرقة)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

إشارة إلى المعاملة الواردة إلينا بخطاب رئيس مجلس الوزراء رقم وتاريخ المختصة بحادث كسر حلقة باب دار المدرسين الفلسطنيين الثلاثة وسرقة مبلغ سبعة آلاف ريال ٧٠٠٠ أثناء غيابهم عن منزلهم .

نحيطكم علماً باننا باطلاعنا على أوراق المعاملة المشار إليها ودراسة ما احتوت عليه بها في ذلك القرارات الصادرة من قاضى المندق ، والتى جاء فيها أن الفلسطنيين حينها ادعوا بسرقة المبالغ المذكورة من دارهم لم يقيموا الدليل القاطع على دعواهم بأن أخدا بعينه من أبناء القرية هو الذى هتك حزر دارهم وسرق منه المبلغ المذكور ، وإنها جعلوا مسئولية السرقة على أهل المدرك ، ومثل هذا لا يثبت به دعوى مادام أن السارق مجهول . وبتأمل مامر ذكره وجدنا ماتضمنته القرارات المنوه عنها في محله .

اما بصدد نظام المدارك ومايترتب حوله من لزوم ضهان ما يفقد من القرية فهذا شيء لا نعرف عنه .

وحيث أن الامر يتطلب معرفته ، نرغب موافاتنا بصورة منه لكى يتسنى لنا الوقوف عليه عن قرب وإبداء رأينا نحوه هذا والله يحفظكم .
رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۱۶۸۲ في ۲۲/۵/۲۲هـ)

(٢٢٢) - قوله : فان كانت غائبة ويمكن حضورها أحضرت بعينها .

فقد تشتبه الألوان والوسوم في قضايا معروفة شهيرة . فهى مثلها أحوج إلى الاحضار ، وقد ادعيت عين من الابل وشهد الشهود على أن هذه الناقة الفلانية بنت الفلانية ، ثم لما تمت الشهادة أثارها فقال : ناظروا جمل . فالبادية كثيرا ما يخطئون في هذا فيشهدون لأجل الوسم . (تقرير)

(٤٢٢٣ - لا بد من عدالة البينة ، والتزكية . الجرح مقدم على التعديل ويمهل لاحضار الشهود . وللقاضى تبصر وملاحظة . . .)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس ديوان جلالة الملك سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد: فقد جرى دراسة المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ٢٠٢٧/٢/١٦ وعادى وتأريخ ١٥/٥/١٥ بصدد الدعوى المقامة من كل من مفرح . . . وعادى . . . اليهانيين على جابر . . . بسرقة ثلاثة رؤوس من البقر . كها جرى الاطلاع على ما أجراه قاضى ظهران اليمن في الصدد المذكور ، وما كتبه حاكم باقم ، فوجد أن ما أجراه القاضى المذكور إجراء في محله ، وأن عدم بته في القضية هو لعدم توجه الحكم واستكهال مايلزم للبت فيها فهو معذور ، إذ لا يجوز لقاض البت إلا إذا استنارت الحجة واتضح وجه الحكم . كها أن للقاضى الامهال لا حضار الشهود حسب مايراه أنه كاف ، ولا يحد ذلك بزمن ، بل العبرة هو الامكان ، لحديث عمر .

وأما ماكتبه حاكم باقم حول ما أجراه القاضى فغير وجيه لما يلى : أولاً - أن الحكم يتوقف على حضور البينة كها في الحديث : «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمْنُنُهُ ﴾ (١).

ثانياً - لا بد في البينة من العدالة ، كما قال سبحانه (وَاشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِنْكُم) وقوله تعالى : (يَاأَيُّهَا الذِيْنَ آمَنُواْ إِنْ جَاءِكُمْ فَاسَقُ بِنَبَاء فَتَبَيَّنُوا) - الآية : (٣) وفي حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده مرفوعا : « لاَتَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِن وَلاَ خَائِنَةٍ وَلاَ ذِيْ غُمْرٍ عَلَى أَخِيْهِ » فلا تقبل شهادة فاسق ، وحكى في «البحر » الاجماع على ذلك . وفيه يتضح أن شهادة الفاسق لا تقبل على مثله ولا غيره ، وأن العدالة في الدين معتبرة كما تقدم ، وليس المراد به على مثله ولا غيره ، وأن العدالة في الدين معتبرة كما تقدم ، وليس المراد به عدالة الصدق فقط ، بل لا بد من العدالة فيهما ، لأن الفاسق مظنة الكذب ، إذ من اجترأ على الله سبحانه وتعالى واستهان بأمره حري بأن يستهين بغيره ، إذ من اجترأ على الله سبحانه وتعالى واستهان بأمره حري بأن يستهين بغيره ،

⁽١)رواه مسلم عن ابن مسعود (٢) سورة الطلاق - أية ٢ (٣) سورة الحجرات - أيه ٢

من باب أولى وأحرى .

ثالثاً - لا بد في البينة من العدالة ظاهرا وباطنا ، كما هو المقدم في مذهب احمد ، وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ، لقول الله سبحانه وتعالى : (عِمَنْ تَرْضُوْنَ مِنَ الشَّهَدَاء) (١)

ولا نعلم أنه مرضي حتى نعرفه أو نخبر عنه - كما روى أن عمر رضى الله عنه أتي بشاهدين ، فقال لهما : لست أعرفكما ، جئنا بمن يعرفكما : فأتيا برجل ، فقال عمر : تعرفهما ؟ فقال : نعم . فقال عمر : صحبتهما في السفر الذى يتبين فيه جواهر الناس ؟ قال : لا . قال : عاملتهما في الدنانير والدراهم التي تقطع فيهما الرحم ؟ قال لا . قال كنت جاراً لهما تعرف صباحهما ومساءهما . قال : لا . قال : يابن أخى لست تعرفهما ، جيئا بمن يعرفكها . قال الشيخ تقى الدين : من قال : إن الأصل في الانسان العدالة فقد أخطأ ، وإنها الأصل فيه الجهل والظلم ، قال الله سبحانه : (وَحَمَلَها الْأَرْنَسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولًا) فيه الجهل والظلم ، قال الله سبحانه : (وَحَمَلَها الْأَرْنَسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولًا) ، أم لا لم يحكم بشهادته ، إذ الغالب في الناس عدم العدالة .

رابعاً - صرح أصحابنا وغيرهم أن القاضى إذا عرف عدالة الشهود ، وقال للمشهود عليه قد شهدا عليك فان كان عندك مايقدح في شهادتها فبينه عندى فان لم يقدح حكم عليه . ومنه يتضح غلط حاكم باقم في ملاحظته .

خامساً - أن التزكية حق للشرع يطلبها الحاكم وإن سكت عنها الخصم ، كما هو الصحيح من مذهب أحمد . وقيل : حق للخصم .

سادساً – أن الجرح مقدم على التعديل فلو عدله اثنان وجرحه اثنان فالجرح مقدم فتكون تلك الشهادة ساقطة ، وبهذا قال ابو حنيفة ، والشافعى ، وقال مالك ينظر أيهما أعدل فيؤخذ بقول أعدلها .

ومما تقدم يتضح أن ما أجراه القاضى المذكور هو إجراء صحيح جار على الأصول الشرعية . على أن لدى القاضى من التبصر في أحوال الخصمين ، وشهودهما وملاحظة حركاتهما وما يبدوا على وجوههما ويظهر من كلامهما ما قد يفى بايضاح الحقيقة وحصول المقصود ، وهذا معروف مشهور ، ومن درس أحوال القضاة السابقين عرف أن للقضاة في استخراج الحقوق وإيصالهما إلى

⁽١) سورة البقرة - آية ٢٨٢ .

أهلهـا حالة قد لا يمكن غيره التعبير عنها ، ويروى أن رجلا قال لاياس : علمنى القضاء . قال : إن القضاء لا يعلم . قل علمنى العلم .

أما ما ذكره حاكم باقم أن القاضى ألزم المدعى عليه بالطعن . فهذا لا صحة له ، وإنها غاية الأمر أنه فتح له باب الطعن ، وهذا شيء سائغ كها تقدم والله يحفظكم .

(ص/ف ۷۱٦ فی ۷۱۹/۱۳۷۷)

(٤٢٢٤ - قوله : وتعتبر عدالة البينة ظاهرًا وباطنا)

عدالة الظاهر أن لا يظهر على الشاهد قادح ويظهر حسن سيرته وديانته. والعلم بهذا يكون مشترك بين من لهم به اتصال عام . (تقرير)

والعدالة في الباطن هي ما يخبره من يلا بسونه في مثل هذه الأمور ، ويعرفون نزاهته من السوء . وأما الذي بينه وبين الله في العقائد الباطنة فهذا لا يعتبر في مثل هذا ، السرائر إلى الله ، أحكام الدنيا على الظواهر ، والأخذ والعطاء بالباطن يوم القيامة يعامل على حسب ما في باطنه .

(٤٢٢٥ - لا بد من حضور المخبر أمام المتهم والقاضي)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابكم رقم ٦٤٦ في ١٨/٥/٥/٥٨ هـ الذى تشيرون فيه إلى أمر المخبرين السريين الذين يحملون أرقاما تدل على أشخاصهم ، وأنهم عند ما يخبرون عن شخص ويحال الشخص إلى القضاء يطلب القضاة حضور هذا المخبر ليشهد أمام المتهم . ويرغب سموكم الايعاز إلى القضاة بأنه إذا لزم استحضارهم لهذا المخبر أن يكون حضوره أمام القاضى أو كاتب الضبط وأن لا يذكر اسم المخبر للمتهم . الى آخر ماذكرتم .

ونفيد سموكم أن أمر القضاء مبني على الظهور والوضوح ، ولا يجوز للحاكم الشرعى أن يحكم بموجب شاهد إلا بعد معرفة من يراد الحكم عليه بهذه الشهادة وشاهدها ، وبعد عجزه عن إبداء الطعن في شاهدها. والأشياء التى أشرتم إليها من (باب التعزير) فاذا رأى ولي الأمر أن السياسة الشرعية تقضى باجراء هذا التعزير فلا بأس من إجراء التعزيرات التى لا تتنافى مع أصول الشرع وقواعده السمحة التى يراها ولي الأمر حافظة للمصلحة العامة . والله يحفظكم .

(ص/م ۲۹۵۰ في ۲۹/۳/۸۵۷هـ)

(٤٢٢٦ - قوله وتعديل الخصم . الخ .

فان الحق للخصم ولا يعدوه ، وهو قد أتى بها هو إقرار في الحقيقة أن هذا شاهد شهادته صالحة فلا يحتاج أن يأتى ببينة تزكيه ، بل تزكية الخصم . (تقرير)

(٢٢٢٧ - إحظار الحفيظة ليس شرطا في قبول الشهادة) فضيلة رئيس محاكم مقاطعة جازان سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنعيد إليكم برفقه الأوراق المرفوعة إلينا من مساعدكم برقم ١/٣٢٠٥ وتأريخ ٨٤/٥/٣ الخاصة بقضية موسى المتهم بقتل علي اليهاني ، والتي يتوقف النظر فيها على حضور ورثة المتوفى ، وقد اعتذر قاضى الحرث من إخراج صك حصر الوراثة محتجا بأن اليمنيين لا يحملون حفائظ النفوس السعودية .

وعليه نشعركم بأن حمل حفائظ النفوس ليس شرطا شرعيا في قبول شهادة الشهود ، فمتى حصل التعريف بهم ، وثبتت عدالتهم شرعا ، تعين إثبات شهادتهم ، وإخراج صك بذلك . والله يتولاكم . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۳/۱۷۵۰ في ۱۳۸٤/۸/۲۱)

(٤٢٢٨ - إذا حصل التعريف بأي وسيلة كفى ، ويلزم إحضار الحفائظ في بعض الأحوال)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم القائم بأعمال رئاسة القضاة بالمنطقة المحربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

كامل الأوراق . والله يحفظكم .

نشير إلى خطابكم رقم ١١٥٢٣ في ١١٥٢٨هـ على المكاتبة المتعلقة بالقضية الجارية لدى معاون رئيس المحكمة الكبرى بمكة ، والتى حصل فيها أن عبيد طلق زوجته فاطمة واتضح أن الذى قرر الطلاق هو أخوها الشقيق ، وما أشار إليه سمو أمير منطقة مكة بخطابه المشفوع رقم ٣/٤٣٢٨ في وما أشار إليه سمو أمير منطقة مكة بخطابه المشفوع رقم ٣/٤٣٢٨ في المدعى والمدعى عليه والشاهد باحضار حفائظ نفوسهم السعودية أو دفاتر إقاماتهم إذا كانوا من الأجانب خشية حدوث ماصار في هذه القضية . الخ . ونفيدكم بأن ما ارتآه سمو الأمير وجيه في بعض الأحوال ، وذلك بالنسبة لمن ليس معروفا لدى القاضى ، وخاصة إذا كان سيعترف بشىء يترتب عليه صدور أحكام شرعية قد ينتج عنها مفاسد وعكس للحقائق عند تسمى الشخص باسم غيره ، ولا بد للحاكم الشرعى من أخذ الحيطة اللازمة في ذلك ، وأن يعمل ما يستدل به في معرفة الشخص وصحة الاسم الذى انتسب اليه بأية وسيلة يراها كافية في التعريف ، لئلا يجد المزورون مجالاً للعبث وإضاعة الحقوق بالباطل . كافية في التعميم على محاكم منطقتكم بها أشرنا إليه . ونعيد لكم بطيه ولا مانع من التعميم على محاكم منطقتكم بها أشرنا إليه . ونعيد لكم بطيه

رئيس القضاة (ص/ق ٣/٢٤٠٧ في ٣/٢٢/٦/٢٤)

(٤٢٢٩ - لا بد من ذكر اسم المدعي ، والمدعى عليه ، واسم ابيه ، ونسبه ، وتسبه ، وتحديد البلوغ المطلق)

من محمد بن ابراهيم الى فضيلة قاضى الخرمة الله الله الله الله الله وبركاته . وبعد :

فنعيد إليكم من طيه المعاملة الخاصة بقتل عبدالله بن مدوخ من قبل جمل ابن عياش ، المشتملة على صك الحكم الصادر منكم في القضية بعدد ١٤ في ١٤/٥/٢٤هـ المظهر بتصديق هيئة التمييز برقم ٩٢٣ في ٩٨٨/٨هـ القاضى بالحكم بالقصاص من القاتل المذكور ، وتأجيل تنفيذه حتى بلوغ القاصرين من الورثة ، ومن ثم تخييرهم بين القصاص والدية ، فان اختار

الورثة ، ومن ثم تخييرهم بين القصاص والدية ، فان اختار الورثة أو أحدهم السديسة سقط القود وليس لهم إلا السديسة ، وإن اختساروا القود دفع لهم القاتل للاقتصاص منه .

ونفيدكم أنه بتأمل الحكم من قبلنا وجدنا ظاهره الصحة ، الا أننا لا حظنا أنكم لم تذكروا إلا اسم المدعى عليه واسم أبيه فقط ، والمتعين في هذه القضية وغيرها عدم الاكتفاء بذلك ، بل يذكر اسم المدعى عليه ، واسم ابيه ، ونسبه ، فلا حظوا الحاق ذلك في الصك وسجله . كما لا حظنا أنكم اقتصرتم في تحديد البلوغ ببلوغ الخامسة عشرة ، مع أنه لا يخفى أن بلوغ الابن قد يحصل بالاحتلام ، أو الانبات قبل بلوغ المدة المذكورة ، ولذا فانه ينبغى في مثل ذلك أن يحدد بالبلوغ المطلق دون تحديده بالمدة ، فلا حظوا ذلك وهمشوا على سجل صك الحكم بالتصديق كالمتبع . والسلام .

(ص/ق ۱/۳/۲۲۸۲ في ۱/۳۸۸/۷/۱٤هـ)

(٤٢٣٠ - شِهود ومحاكم لا يطمأن لها)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة الينا رفق خطاب سموكم برقم ٢٤١٩٧ – وتأريخ ٢٥/١١/٢٥ هـ حول ادعاء الغلام المملوك لعبدالله بن سعيد الخبتى المسمى سالمين الحرية - المشتملة على خطاب قاضى بيشة الموجه منه إلى إمارتها بعدد ١٣١٨ في ٧٩/٩/١٩ حول إفادته عن قضية المذكور .

وبتتبع المعاملة وتأمل خطاب القاضى المشار إليه أعلاه ومعه الافادة عن دعوى الغلام الحرية ، وجواب سيده عن ذلك ، ودراسة الصك الصادر من محكمة الحوطة في حضرموت المذكور ضمن إفادة القاضى المتضمن ثبوت حرية المدعو رمضان بن عوض بن رزيقان بشهادة شاهدين يشهدان بحريته . إلى آخر الصك .

 أولاً - ثبوت حرية الغلام لدى محكمة الحوطة بحضرموت بشهادة شاهدين ، وشهود تلك الجهات غير مطمأن إلى عدالتهم ، وتهاونهم بأداء الشهادة ولو على سبيل الاستئجار أو الحمية والعصبية معروف .

ثانياً - محاكم تلك الجهات لا ترى كثيرا من الأمور الجارحة للعدالة مانعة للشهادة .

ثالثاً - الصك المشار إليه يسمى الغلام برمضان بن عوض بن رزيقان ، واسمه المعروف به في المملكة ولدى سيده «سالمين » وبهذا يظهر أن الصك ينص على أن الغلام الحر هو رمضان بن عوض ، لا الغلام سالمين .

رابعاً - الشاهدان اللذان شهدا بحرية الغلام في الصك المذكور لم يشهدا بحريته وهو ماثل أمامهم ليشيرا إليه بالاشارة الحسية ويعيناه بها ، مما يقوى الاحتمال بأن شهادتهما تعنى غير هذا الغلام موضوع الدعوى .

أما ما ذكره الغلام من أن لديه شهودا في بيشة يشهدون بحريته ، فقد سبق أن صدر مرسوم ملكى برقم ٢٨٥٩ في ٥/٩/٩/١ يشير إلى أنه ينبغى أن تخصص محكمة جيزان لتلقى الدعاوى في الرقيق الوارد من تلك الجهة ، علاوة على أن الغلام دخل المملكة رقيقا من جهة جيزان فتحال قضيته إلى محكمة جيزان للنظر في دعواه وسماع شهادة مالديه من شهود ، وبالله التوفيق . والله يحفظكم .

(ص/ف ۱۵۵ فی ۱۳۸۰/۲/۷)

(٤٣٣١ - وتشترط عدالة المزكين أيضا)

وأما «المسألة الرابعة » وهى اشتراط عدالة المزكين ، وخبرة القاضى الباطنة بحالهم الخ .

فالجواب: لا يخفى أن العدالة شرط في الشهداء كلهم سواء كانت شهادتهم شهادة أصل أو شهادة فرع تزكية وتعديل قال الله تعالى: (وَأَشْهِدُوْا ذَوَيْ عَدْلِ مِنْكُمْ) فلا بد من عدالة البينة ظاهراً وباطناً ، قال شيخ الاسلام: من قال إن الأصل في الانسان العدالة فقد أخطاً ، وإنها الأصل الجهل أو الظلم ، قال الله تعالى: (وَحَلَهَا الْانْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوْماً جَهُولاً)

فالفسق والعدالة كل منها يطرأ على الآخر . والتزكية حق للشرع يطلبها الحاكم وإن سكت عنها الخصم لتوقف الحكم عليها حيث جهل حال البينة . ولا تقبل التزكية إلا ممن له خبرة باطنة يعرف الجرج والتعديل غير متهم بعصبية وغيرها ، لأنها كالشهادة يعتبر لها ما يعتبر فيها . ويشترط في قبول المزكين معرفة الحاكم خبرتها الباطنة بصحبة ومعاملة ونحوه ، قال في «شرح الاقناع» نقلا عن « الشرح الكبير» . يحتمل أن يريد الاصحاب بها ذكروه أن الحاكم إذا علم أن المعدل لا خبرة له لم تقبل شهادته بالتعديل ، كها فعل عمر رضى الله عنه . ويحتمل أنهم أرادوا لا يجوز للمعدل الشهادة بالعدالة إلا أن تكون له خبرة باطنة فاما الحاكم إذا شهد عنده العدل بالتعديل ولم يعرف حقيقة الحال فله أن يقبل فاما الحاكم إذا شهد عنده العدل بالتعديل ولم يعرف حقيقة الحال فله أن يقبل عليكم ورحمة الله .

(ص/ف صورة)

(٤٣٣٢ - قوله : ولا يقبل في الترجمة والتزكية والجرح والتعريف والرسالة إلا قول عدلين ظاهراً وباطناً .

والصحيح في مسألة الرسالة أنه يكفى واحد . (تقرير)

(٢٣٣) - قوله وان سأل ملازمته حتى يقيمها أجيب في المجلس .

س -: لو طلب أن يكون معه جندى .

ج -: هذا منه . (تقریر)

(٤٣٣٤ – يحال المجرم إلى المحكمة في الحال ، وإن لم يتمكن من البت في الجلسة الأولى حبس منفردا)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطاب سموكم رقم 1/۲۹٤۰۳ وتأريخ ١/٢٩٤٠هـ بشان قضية فهد بن ابراهيم بن . . . وما ذكرتم فيه من لزوم سرعة البت في أمثال هذه القضايا .

ونفيد سموك أن ما يضمن المصلحة حيال هذا الشأن ـ إنشاء الله ـ أن يحال المجرم حال القبض إلى المحكمة ، وتجرى المحكمة مايلزم حيال ذلك شرعا وقت القبض ، وسنحرض المحاكم بأن يدعوا ما في أيديهم من معاملات حينها يرد إليهم أمثال هذه الجراثم ، ويكملوا ما يلزم حيالها بالوجه الشرعى ، ويحصل الغرض المنشود بصورة مرضية لقاء تلك الجريمة . واذا لم يتمكن القاضى من البت فيها في الجلسة الأولى فيحبس الجانى منفردا ، ولا يدخل عليه أحد من جميع أصناف الناس حتى ينتهى حكمه شرعا . هذا والله يوفقكم ويجعلكم للحق ناصرين ، وللشر قامعين ، وأن يجعلنا جميعا متعاونين في هذا السبيل للحق ناصرين ، وللشر قامعين ، وأن يجعلنا جميعا متعاونين في هذا السبيل قائمين بها يبرى الذمة ، ويعود بالصلاح على هذه الأمة . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ١٤٠٤ في ١٢/١١/١٩)

(٤٢٣٥ - لا يبقى المدعى عليه في السجن بعد الحكم وقبل التمييز ، بل يطلق بالكفالة)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية الله الله الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطاب سموكم المرفق رقم ٦/٢٠٢٣ في المرادة على خطاب إمارة منطقة الباحة بصدد طلب التوجيه حيال بقاء السجين في السجن مدة أكثر من المحكوم بها في انتظار تمييز الحكم وأنكم عمدتم الامارة بأنه إذا بعث الحكم للتمييز وانتهت محكومية السجين قبل عودة المعاملة فيطلق بالكفالة ، ويؤجل الجلد اذا كان محكوما عليه بالجلد الى عودة المعاملة . وأيضا ذكرتم - سلمكم الله - أن كثيرا من المحاكم تصدر الأحكام بالتعزير ولا تشير إلى أنه جرى إفهام المحكوم عليهم لمعرفة قناعتهم الأحكام بالتعزير ولا تشير إلى أنه جرى إفهام المحكوم عليهم لمعرفة قناعتهم

أوعدمها بالحكم حسب تعليهات التمييز ، وترون أن يعمم على المحاكم بهذا ، مع اشعاركم بها نراه حول ماذكرتموه أعلاه . وعليه نشعركم بأن ما بلغتم به الامارة حسبها وضح أعلاه في محله . أما التعميم على المحاكم بها أشرتم إليه فلا بأس به ، وتجدون برفقه صورة من التعميم . حفظكم الله . والسلام . وثيس القضاة

(ص/ق ۱/۳۷۰۹ في ۱۳۸۷۱۱/۷)

(٤٣٣٦ - وإذا كان المدعى غائبا)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضى القحمة

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنعيـد إليـك الأوراق المـرفـوعـة بخطابك المشفوع رقم ١٠٥ وتأريخ المـ ٨٧/٢/١٨ بعد أن جرى الإطلاع على مادار بينك وبين هيئة التمييز حول هذه القضية ، وماذكرته من أنكُ لم تتمكن من إجراء مالا حظته الهيئة لغيبة المدعى خارج المملكة .

ونشعرك أنه ينبغي إبقاء المعاملة لديك حتى حضور المدعى وإجراء اللازم على ضوء ماذكرته هيئة التمييز . وإذا خشي تأخر قدوم المدعى من السفر إلى خارج البلاد فلا مانع من إطلاق المدعى عليه بالكفالة القوية الحضورية ، ومتى حضر اكملتم اللازم . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۳/۱۵۰۸ في ۱/۳۸۷/٤/۲۰)

> (٢٣٧ ٤ - منع الشخص المدعى عليه من السفر) (تعميم للمحاكم)

> > فضيلة المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

بناء على المكاتبة الجارية بشأن منع الاشخاص المدعى عليهم من السفر تلقينا صورة خطاب جلالة الملك المعظم لسمو وزير الداخلية رقم ١٩٠٥ في القياضى بأن يتبع في حالات الاشخاص المقامة عليهم دعاوى من السفر إلى خارج المملكة القواعد الآتية :

١ - أن يطلب المدعي من الجهات المختصة منع خصمه من السفر .

٢ - أن يتعهد المدعي ويقدم كفيلا لضهان ما قد يترتب على منع خصمه من أضرار في حالة ما إذا ظهر بطلان ادعائه .

٣ - أن يؤخذ رأي المحكمة التي ستنظر الدعوى عما إذا كانت إجراءاتها تتطلب منع المدعى عليه من السفر إلى الخارج أم لا . وتبلغ المحكمة رأيها هذا إلى الوزارة ذات العلاقة بالمنع من السفر .

٤ - اذا رأت المحكمة أن الاجراءات لا تتطلب منع المدعى عليه من السفر فيجوز له في هذه الحالة أن يقدم كفيلا يباشر المثول أمام المحاكم نيابة عنه في مواجهة خصمه الذى طلب منعه من السفر ، وكفيلا يضمن ما ثبت عليه من حقوق لخصمه ، ومن ثم يصرح له بالسفر .

اذا قررت المحكمة منع شخص مأ من السفر فلا يسمح له بالسفر بعد
 ذلك إلا بإشعار آخر من المحكمة نفسها ينص صراحة بالسماح بالسفر .

7 - القادمون للحج أوالزيارة أو القادمون بطريق غير مشروع ومجهولو الهوية المطلوب ترحيلهم عن البلاد بموجب الأحكام الشرعية او الأنظمة المرعية يعطى لمن يدعى عليهم الفرصة لا ثبات حقه عليهم بصورة مستعجلة ، ولصاحب الحق أن يطالب بعد ثبوته بواسطة وكيل عنه أو بواسطة الممثليات في الخارج إذا لم يمكنه استحصال الحق منه داخل المملكة . فاعتمدوا العمل بموجب ذلك وتطبيق مانص عليه . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۳/۹۷۸ في ۲۹۸۱/٤/۱۹)

(١٣٣٨ - اذا طلب ايقاف تصرف خصمه في الأرض ولا قرينة لم يجب) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

فنشير إلى خطاب سموكم المرفق رقم ١٣٩٣٢ في ١٣٧٨/٨/١٤ . وقد جاء في جوابه مايلي :

أما ما يتعلق بطلبه إيقاف تصرف خصمه فلا نراه وجيها ؛ إذ أن المستدعي كثير المخاصهات والمنازعات ، وإذا أجيب مثل هذا إلى توقيف عمل خصمه ولا سيها ولا قرينة تقوى جانبه لأدى ذلك إلى تعطيل أعمال كثيرة من الناس في أملاكهم بمجرد دعوى المدعى عليهم . والله يحفظكم .

رئيس القضاة

(ص/ق ۲۹۴ في ۲۲/۹/۹/۱۲)

(٤٣٣٩ - لا يمنع من التصرف قبل صدور حكم في الشفعة) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطابكم رقم ١/١٠٠١٩ في ٨٣/٨/١هـ على المعاملة المتعلقة بدعوى فالح الرومي ضد قاسم الفالح المنظورة في محكمة الزلفي بصدد ارض . وقد جاء في جوابه مايلي :

وبناء على ماذكره الشيخ بن عيدان فان الذى نراه أنه إذا كان المدعى في الشفعة لا يزال مصرا على دعواه . ويتقدم لولاة الأمور لاحضار خصمه معه في أحدى المحاكم ، وإلا فيكتب بتنازله عن الدعوى ، وليس له حق منعه من التصرف قبل صدور حكم في الشفعة . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ١/١٣٨٤) في ١/١٣٨٣)

(٢٤٠٠ - ولا من الساقى المتنازع فيه إذا كان على زرعه ضرر)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي امير الرياض سلمه الله

فبالاشارة الى خطابكم رقم ٢/٥٤١٥ وتأريخ ٦/٦/٦/١هـ المرفق به المعاملة الخاصة بدعوى على بن زيد وخصمه في الساقى الذى يدعى علي ابن زيد أن محمد بن ... اعتدى عليه واشتغله وتعطل الزرع .

أفيدكم أننا قد اطلعنا على ماكتبه قاضى الحوطة الشيخ عبدالعزيز بن عجلان من تأجيل القضية حتى يرجع القاضى إلى عمله . ومادام يدعى الضور على زرعه فلا مانع من استمراره في استعمال الساقى ليدرأ الضور عن زرعه حتى يحضر قاضيهم وينظر دعواهم ويحكم فيها بها يظهر له والله يفظكم .

(ص/ف ۲۲٤ في ۲۱/٦/۲۷۲)

(٤٢٤١ - وإذا كان مضطرا إلى دياس زرعه في موضع النزاع) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم أمير منطقة الباحة

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فان محمد بن على بن فحنون لم تنته مسألته مع اخصامه في القطع المتنازع عليها .

ولكنه الآن يطلب الاذن له في فرك زرعه المحصود في الجرين الواقع تحت بيت خشية عليه من الأمطار . وعليه إذا كان مضطرا لفرك زرعه في الموضع المذكور فلا مانع من الاذن له في ذلك خشيةً من فساد زرعه قبل انتهاء المسألة ثم هو وأخصامه على دعواهم . والسلام عليكم .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱۹۲۹ في ۲۵/۱۳۸۸)

(٤٢٤٢ - والمرجع في المنع أو عدمه للقاضي)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى أمير منطقة الرياض حفظه الله

فقد جرى الاطلاع على خطابكم لنا برقم ٨٠٦٨ وتأريخ المدمر وتأريخ المدمر وتأريخ المدمر وتأريخ المدمر و المدمر و المدمر و المدمر و المدمر و المحكم و المدمر و الحكم و المدمر و الحكم و المدمر و المحكم و المدمر و المحكم و المدمر و المد

ونفيد سموكم أنه لا يمكننا إبداء شيء حول هذا الموضوع بصفة عامة ، لأن الأشياء المتنازع عليها تختلف باختلاف الأزمان والأماكن وحالة من هي في يده من تلف أو غيره ، وكل قضية لها ملابساتها الخاصة بها . والذي نراه في مثل هذا أنه إذا تقدم المشتكي بطلب المنع والقضية منظورة لدى أحد القضاة فيسأل القاضي عما يراه حول طلب المنع من التصرف في الموضوع المتنازع فيه مع بيان ما أبداه المشتكي من مبررات عليه ، وعلى القاضى أن يبدي ما يراه شرعا حول ذلك ، ويعمل بتوجيهه في ذلك . والله يحفظكم . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ٣٢١ في ٣٢١/٦/٧هـ)

(٤٢٤٣ - المنع من زيادة الاحداث في محل النزاع)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى أمير منطقة مكة المكرمة

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فاجابة لخطاب سموكم المدرج رقم ۱۳/۳۲۱۷ في ۸۸/۸/ هـ على هذه المعاملة الخاصة بالأرض المتنازع عليها بين كل من محمد بن نعيم ورفقائه وعيدالجزى الحربى . وقد جاء في جوابه مايلى :

أما ما سبق أن أحدثه محمد بن نعيم ورفقائه من مكينة ومزروعات في الأرض المتنازع عليها والتى ترغبون إفادتكم بها نراه في موضوعها . فنرى أن تبقى حتى تنتهى القضية بالحكم لهم أو عليهم . مع ملاحظة منعهم من زيادة إحداث

أي شيء في موضع النزاع حتى تنتهى الدعوى إن شاء الله . وسنعطى فضيلة رئيس محكمة جدة صورة من خطابنا هذا للاحاطة والاعتباد . والله يحفظكم . رئيس القضاة

(ص/ق ۱/۲۵۸۹ في ۱۲۸۸/۸۲۱)

(٤٢٤٤ - وحتى تنتهي من هيئة التمييز)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ورئيس مجلس الوزراء

الموقسر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير الى خطاب مقام رئاسة مجلس الوزراء المرفق به رقم ٢٠٤٨٧ وتاريخ ٢٠٤٨ ١٣٨١/١٠/٢٦ بشأن مارفعه المدعو عبدالله بن جميع وعبدالله بن مسفر من أهالى قرية الأجاعدة المتضمن طلبها رفع يد خصمها عن الركيب المتنازع فيه ريثها تنتهى معاملتهم من قبل هيئة التمييز .

ونفيد جلالتكم بأنه ينبغى أن يمنع خصمهم من الأحداث في الركيب المذكور ، وإذا كان هناك زراعة لخصمهما في الركيب المشار إليه فلا مانع من سقي ما يحتاج منها إلى سقي . هذا والله يحفظكم .

رئيس القضاة

(ص/ق ۱۵۳ في ۱۲/۱۲/۱۲)

(٤٢٤٥ - اذا ادعى أنه يتمكن من تحرير دعواه فيحال إلى المحكمة لساع المدعوى والاجابة وإنهاء القضية بالوجه الشرعى (اهـ من قضية برقم ١٣٨٣/٩/٢٥)

(٤٢٤٦ - اذا هرب المدعى بعد النظر في القضية)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء الأفخم

فنشير إلى خطاب سموكم المرفق رقم ٢٧٩ في ٨٠/٣/٩ المعطوف على خطاب سمو أمير المنطقة الشرقية رقم ١/٢٢١ في ٨٠/٢/٨ ورغبة سموكم معرفة رأينا حول اقتراحه بشأن الأشخاص المدعى عليهم ، وكيفية معاملتهم حينها يتهربون من بلد المدعى .

ان القاعدة هي إقامة الدعوى في بلد المدعى عليه ، لأن الأصل براءة ذمته ولا يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاْهُمْ لادَّعَى رِجَالٌ دِمَاء قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ)) كما في الحديث (١) . وإذا تهرب المدعى عليه أو حاول التلاعب فأنه يجلب ويؤدب بها يناسب صنيعه ، قال في ((الاقناع وشرحه » : فاذا حضر بعد امتناعه وثبت امتناعه عزره القاضى أن رأى ذلك بحسب ما يراه .

٢ - أن العادة المتبعة في المحاكم أن المدعى اذا أراد منع خصمه من السفر فان له ذلك حتى قبل بدء المحكمة النظر في القضية ، قال في ((الاختيارات الفقهية)) : ومن أراد سفرا وهو عاجز عن وفاء دينه فلغريمه منعه حتى يقيم كفيلا بدينه .

٣- أن المدعى عليه إذا هرب بعد النظر في القضية فان الحاكم يستمر عادة في نظر القضية ويصدر الحكم على المدعى عليه غيابيا ، ولا يعرقل هروبه واختفاوه شيئا من سير المحاكمة أو يعطل المدعى ، أو يضربه ، وإذا حضر بعد ذلك فهو على حجته ، ويسمعها القاضى منه ، فان كان لديه ما يقتضى أحقيته رجع الحاكم عها حكم به أولاً بمقتضى ما وجد من الحجة ، وإلا فان الحكم الأول بحاله ، قال في ((زاد المستقنع وشرحه)) : ويحكم على الغائب مسافة القصر إذا ثبت عليه الحق ، لحديث هند ، قالت : يارسول الله . وإن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدى . قال الدعوى والبينة على الغائب مسافة قصر ، وعلى غير مكلف ، ويحكم بها ، الدعوى والبينة على الغائب مسافة قصر ، وعلى غير مكلف ، ويحكم بها ، الدعوى والبينة على الغائب مهو على حجته . انتهى . ويناسب التعميم عن هذا . وهذا حاصل ما في المسألة . حفظكم الله .

رئيس القضاة (ص/ق ۱۲۸۹/۳۲ في ۳/۱۲۸۰/۳۸۲) - ۲۳۸ - من محمد بن ابراهيم الى فضيلة قاضى سدير

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابك لنا برقم ٣ وتأريخ ٢ / ١ / ١٣٨٠ على المعاملة الخاصة بقضية سعيد محمد باشهال الحضرمى الذى ذكرتم أنه مسافر إلى حضرموت ، وأنه بناء على طلب بعض غرمائه باقفال دكاكينه الثلاثة ، وأن على المنقور يدعى أنه شريك لسعيد في دكانين من دكاكينه الثلاثة ، ولكنك أخرت النظر في دعواه لعدم وجود وكيل يقوم مقام الحضرمى .

ونفيدك بأن تأخيرك للنظر في دعوى المنقور لا ينبغي ، لأن الواجب عليك هو النظر في دعواه على خصمه الغائب وسماع بينته التي يدعى أنها لديه ، فان ظهر لك أنها كافية لاثبات ما يدعيه حكمت بموجبها حكما غيابيا على خصمه الذي ذِكرت أنه غائب عن المملكة ، وإذا حضر فهو على حجته كما ذكر ذلك العلماء رحمهم الله في (باب طريق الحكم وصفته). وعلى تقدير ثبوت اشتراك المنقور فلا بد من إحصاء جميع الأشياء الموجودة في الدكانين بواسطة عدلين تنتدبها لهذا الغرض ، وبعد ذلك تقسم أن أمكن ، ويسلم نصيب المنقور له بعد تقويمه ، وإن لم تمكن القسمة فتباع الأشياء الموجودة في الدكانين في المزاد العلني بواسطة مندوب من قبلك بحضرة على المنقور ، ثم يسلم لعلى المنقور قسطه بعد أن يحضر كفيلا مليئا يلتزم بضهان ما قبضه فيها لوحضر الحضرمي وأثبت مايوجب بطلان ما تم به الحكم . وأما الذي للحضرمي فيودع عند ثقة ملىء ، فإن تأخر قدومه أحصيت ما يثبت لديك من الديون عليه ، ثم وزعت الموجود بينهم على قدر حقوقهم ، ومن كان منهم غير مليء فلابد من إقامة ضامن بها يقبضه فيها لوحضر الحضرمي وكان لديه ما يصلح لاثبات عدم أحقية ذلك الشخص لما قبضه ، وأثبت جميع ما تجريه حول هذه المسألة في سجل المحكمة . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۹۳ في ۲/۱۲/۱۰) (٤٧٤٨ - قوله : لحديث هند : ﴿ خُذِيْ مَا يَكْفِيْكِ . . ١) (١) .

هذا يعتبره الفقهاء من الحكم على الغائب. والراجح أنه من باب الافتاء، من دليل ذلك أنه ما طلب منها ما هو من شأن القاضى، فكأنه قال: إن كان الأمر كذلك فلك ذلك. والفتوى شىء، والحكم شيء. (تقرير)

(٤٢٤٩ - ويقام وصي على القصار يقيم الدعوى) من محمد بن ابراهيم الى فضيلة قاضى حجاز بالقرن

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وقد جاء في جوابه بعد استعراض قضية القتيل مايلي :

ونفيدكم أنه يلزمكم إقامة وصي على القصار ممن يوثق بديانته يعنى بحقوقهم ، ويقيم الدعوى على المتهم بقتل أبيهم ، ليجرى أكمال نظرها حسبها يقتضيه الوجه الشرعى ، لأن ترك القصار بدون مطالبة لهم بحقوقهم فيه تفريط يمكن أن تضيع حقوقهم بسببه كموت المتهم ونحوه . أما أم القتيل وزوجته فحيث أنها بالغتان وهما مدعيتان ثم تركتا إقامة دعواهما فتتركان . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتى البلاد السعودية (ص/ف ١/٢٣٥٦ في ١/٢٣٨٩/٩/١١)

(٥٠٠ - وضع اليد إذا مضى عليه سنون متطاولة ثم ادعي عليه من قريب)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالى

الموقـــر سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة إلى خطابكم رقم ٨٦٢٩ تاريخ ٢٠/٧/٢٠ بخصوص

⁽١) وتقدم - وهو حديث متفق على صحته .

المعاملة الواردة من الشيخ عبدالله بن حميد برقم ١٤١ وتأريخ ١٣٧٢/٦/١١ بصدد دعوى ابن لباس على محمد الفلاتي التكروني وزكريا السوداني فظهر لي أن موضوع صدقة التكروني والسوداني إذا كان وضع أيديها عليه سنون متطاولة وهما يبنيان ويتصرفان بأنواع التصرف والخصم حاضر يعلم ذلك ولم يتعرضها ولم يقم عليها دعوى طيلة مدة تصرفها وإنها ادعى عليها من قريب فلا يلتفت الى دعواه . والسلام .

(رقم ٣٥٨ - الديوان الملكي الشئون الداخلية)

(٤٢٥١ - تحديد المدة التي لا تسمع فيها الدعوى راجع إلى العرف)

من محمد بن ابراهيم الى المكرم مدير بنك الرياض

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله ويركاته .

وبعد: فقد جرى اطلاعنا على خطابكم رقم ٣٣١٦٨ وتأريخ ٨٦/٥/٩ بخصوص استرشادكم عن المدة اللازمة مضيها لا عتبار عدم سماع الدعاوى بعدها، حيث تذكرون أن مستنداتكم على عملائكم كثيرة جدا يصعب حفظها لمدة طويلة. إلى آخر ما ذكرتم.

ونفيدكم أنه يلزمكم حفظ مستنداتكم مها طالت مدة انقضاء أوقاتها أو استيفائها ، إذ ليس هناك مدة معينة يعتبر مضيها مانعاً لسماع الدعاوى فيها عريث أن هذا خاضع للعرف واعتبار الأحوال . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتى البلاد السعودية (ص/ف ۱/۱۵۵۸ في ۱/۲/۲۸۳)

(٤٢٥٢ – اذا اقيمت الدعوى بعد ثلاثين أو عشرين عاما لم تسمع ، إلا إذا ذكر المدعي مانعا من مطالبته)

من محمد بن ابراهيم الى فضيلة قاضى محكمة الارطادي

سلمه الله

فقد جرى الاطلاع على استرشادكم بخصوص إقامة الدعوى بعد مدة طويلة كثلاثين سنة أوعشرين ، هل تسمع هذه الدعوى ، أو لا ؟

ونفيدكم أن هذه الدعوى مما يقتضى العرف بكذبها فلا تسمع إذا لم يذكر المدعى مانعا يمنعه من مطالبته من خوف سلطان أو ما أشبه ذلك من العذر المانع من المطالبة بالحقوق ، ولم يكن بينه وبين المدعى عليه قرابة ولا شركة في ميراث أو ما أشبه ذلك مما يتسامح فيه الأقرباء بينهم ، قال ابن القيم رحمه الله في كتابه (الطرق الحكمية ص ٢٩) مانصه : وأما المرتبة الثالثة فمثالها أن يكون رجل حائزا لدار متصرفا فيها السنين العديدة الطويلة بالبناء والاجارة والعيارة وينسبها الى نفسه ويضيفها إلى ملكه وإنسان آخر يراه ويشاهد أفعاله فيها طوال هذه المدة وهو مع ذلك لا يعارضه ولا يذكر أن له فيها حقا ولا مانعا يمنعه من مطالبته من خوف سلطان أو ما أشبه ذلك من الضرر المانع من المطالبة ، ولا بينه وبين المتصرف في الدار قرابة ولا شركة في ميراث أو ما أشبه ذلك ما يتسامح فيه القرابات والصهر بينهم بل كان بريا من جميع ذلك ثم جاء بعد طول يتسامح فيه القرابات والصهر بينهم بل كان بريا من جميع ذلك ثم جاء بعد طول عنر مسموعة أصلا فضلا عن بينته . اهـ وبالله التوفيق . والسلام عليكم . المدة هذه يدعيها لنفسه ويزعم أنها له ويريد أن يقيم بذلك بينة ، فداعوه غير مسموعة أصلا فضلا عن بينته . اهـ وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

(٤٢٥٣ - تحديده بثلاث سنين فأكثر)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نرفق لكم بهذه المعاملة الواردة منكم برقم ١٢٦١ وتأريخ المحاملة الواردة منكم برقم ١٣٧١/٢/١٩ وتأريخ المحرم ١٣٧٩/٦/١٩ وملحقها برقم ١٤٥٧٩ في ١٤٥٧٩ حول تشكي أهل الطرفية من الحكم الذي اصدره الشيخ الخريصي ضدهم في قضية (الروضة)التي فيها النزاع بينهم وبين غدير بن خضير التويجري أصلا عن نفسه ووكيلا عمن ينتمي إلى عبدالله بن راجح التويجري . وبناء على أمر

سموكم جرى تأمل صورة الحكم المنوه عنه أعلاه والصادر من رئيس محكمة بريدة برقم ٢٥٨ وتأريخ ٢ /٤/٦/٤ فلاحظنا عليه مايلي :

j.

١ - أنه لم يذكر ثبوت عدالة الشهود لديه .

٢ - أن شهادة الشهود بوجود جذوع النخل في الروضة لا يوجب ملكيتها ، إذ يحتمل أن غارس ذلك النخل هو جد المدعين ويحتمل أنه غيره ، وعلى كل لا يكفى بمجرده حجة للمدعين .

٣- أنه لم يأت في شهادتهم أن الروضة بقيت في ملك عبدالله حتى خلفها تركة بعـده ثم بقيتفي ملك من بعـده حتى خلفهـا بعـده وهكذا ، وإنها شهدوا بالاستفاضة أنها ملك لجد المدعى ، وهذا لا يكفى ، لأن معنى دعوى هؤلاء المدعين أنها انتقلت إليهم بالميراث وبينتهم لم تشهد بذلك ، وقد جاء في جواب للشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبابطين رحمه الله مانصه : وأما اذا ادعى أن هذه العين كانت ملكا لأبيه أو أمه أو أخيه ومات وهي في ملكه فصارت له بالميراث ، فان شهدت البينة بأن هذه العين كانت ملكا لأبيه ومات وهِي في ملكه سمعت البينة بذلك ، وإن قالت البينة كانت ملكاً لأبيه ونحوه ولم تشهد بأنه خلفها تركة لم تسمع هذه البينة . وفي « الفروع » و «الانصاف » عن الشيخ تقي الدين أنه قال فيمن بيده عقار فادعى آخر بثبوت عند الحاكم أنه كان لجده إلى موته ثم لورثته ولم يثبت أنه مخلف عن مورثه لا ينتزع منه بذلك ، لأن أصلين تعارضا ، وأسباب انتقاله أكثر من الارث ، ولم تجر العادة بسكوتهم المدة الطويلة ، ولو فتح هذا الباب لا نتزع كثير من عقار الناس بهذا الطريق . اهـ . ٤ - قوله فبعد سياع الدعاوي والاجابة منها وشهادة الشهود بالاستفاضة وعدم معارضتها بأصل أو ظاهر حكمنا . الح . يلاحظ عليه أن الظاهر المعارض للأصل موجود هنا (على تقدير وجود ما يثبت الأصل) وهو هذه الأيدي التي تستعمل هذه الروضة السنين الطويلة ولم يمنعهم أحد من المدعين ولا آباؤهم ، بل لم يطالبهم أحد لا سيها وقسم منهم ساكنون بالطرفية ، بل ذكر القاضى أن يد بعض الشركاء معهم ، وإن كان هناك استفاضة فقد سمعوها ومع ذلك لم يطالبوا باجرة ولم يمنعوا المستعملين ، بل بعضهم يخاصم مع أهل الطرفية ، فكيف يسوغ سماع هذه الدعوى والحال ماذكر . وقد جاء في جواب للشيخ حسن بن حسين بن الشيخ رحمه الله ما نصه : إعلم أن العلماء قرروا أنه إذا

تعارض الأصل والظاهر قدم الظاهر ولم يعمل بالأصل ، وهذا فيها إذا كان العقار بيد إنسان خمس سنين يتصرف فيه تصرف المالك ولم يدع صاحب الأصل في هذه المدة ولم يكن بينها شركة ولا قرابة بينها . فالذى أرى في هذه المسألة إذا كان الملك بيد أب من هو في يده أو ولده مع وجود أبى المدعى يتصرف فيه ولم يدع الأب فدعوى ابنه ساقطة . انتهى المقصود .

٥ - قد يقال إن الأصل أن هذه الأيدي وضعت بحق ولم تقم بينة بخلاف ذلك من أنها أيدي غصب ، مع أنه لو قدر ثبوت أصل الملك للمدعين فهذا الظاهر المذي هو الاستعمال مقدم عليه كما تقدم ، إلا أن تشهد بينة بسبب وضع الأيدى من عارية أو أجار . وقد سئل الجد الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله عن مواريث كانت في الأصل فصارت اليوم في غير أهلها يتصرفون فيها تصرف المالك ؟ فأجاب : الذي استقر عليه فتوى شيخنا شيخ الاسلام إمام المدعوة الاسلامية أن العقار ونحوه إذا كان في يد إنسان يتصرف فيه تصرف المالك من نحو ثلاث سنين فأكثر ليس فيه منازع في تلك المدة أن القول قوله أنه ملكه ، إلا أن تقوم بينة مجادلة تشهد بسبب وضع اليد أنه مستعير أو مستأجر ونحو ذلك ، وأما الأصل فلا يلتفت إليه مع هذا الظاهر ، فتقدم شيخنا رحمه الله الظاهر هنا على الأصل لقوته وعدم المعارض . اه .

ومن المعلوم أن لم يجر العرف بالتسامح في مثل هذا بحيث يترك ملك سنين طويلة يبعله أهل القربة ولا يطالبهم ملاكه بالأجرة ، وقد قال ابن القيم رحمه الله عند ما ذكر مذهب اهل المدينة في الدعاوى : لأن كل دعوى يكذبها العرف وتنفيها العادة فانها مرفوضة غير مسموعة : اهه .

وبناء على ما تقدم فانه يتعين أن تعاد هذه المعاملة إلى رئيس محكمة بريدة للاطلاع على ما أوضحناه هنا ، ثم ابداء موفقه من حكمه في هذه القضية . الله يحفظكم . والسلام .

(ص/ق ۱۵۸ في ۱۳۷۹/۸/۱٤ هـ)

(٤٢٥٤ - ادعى شخص على آخر بميراث تقدم وقد تداولته الأيدى) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم قاضى محكمة العرضية المحترم

فقد وصل إلينا كتابك المؤرخ في ٢٠/١٠/١٣٨١ الذي تستفتى به عن ثلاث المسائل الآتية ، وقد جرى تأملها وكتابة الجواب عليها - كهايلي :

« المسألة الاولى » فيها إذا ادعى شخص على آخر بميراث تقدم كميراث جدة أبيه أو جدة أمه أو أعلا من ذلك في حين أن الميراث المتنازع عليه قد تداولته أيدى متعددة ولم يبق في يد المدعى عليه منه إلا القليل ، مع أن المدعى ومورثيه يشاهدون تصرفات واضع اليد مدة طويلة دون أن يعارضوه بشى من تصرفاته . والجواب : الحمد لله . بالنظر لطول المدة وسكوت المدعى ومورثيه من قبله وهم بشاهده من قبله من المعارض في في المقارف المنافرة على المعارضة على المعارضة من قبله المعارضة من قبله المعارضة من قبله المعارضة من في في المقارف المعارفة المعا

والجواب : الحمد لله . بالنظر لطول المدة وسكوت المدعى ومورثيه من قبله وهم يشاهدونه يتصرف في العقار فالظاهر أن الدعوى لا تسمع بمجرد ذلك ، ومن جواب للشيخ عبدالله أبابطين رحمه الله :

وأما إذا ادعى شخص أن هذه العين كانت ملكا لأبيه ومات وهى في ملكه فصارت لي بالميراث ، فان شهدت البينة بأن هذه العين كانت ملكا لأبيه أو أمه أو أخيه ومات وهى في ملكه سمعت البينة بذلك ، وإن قالت البينة : وفي كانت ملكا لأبيه ونحوه ولم تشهد بأنه خلفها تركة لم تسمع هذه البينة . وفي « الفروع ، و « والانصاف ، عن الشيخ تقى الدين أنه قال فيمن بيده عقار فادعى آخر بثبوت عند الحاكم أنه كان لجده إلى موته ثم لورثته ولم يثبت أنه غلف عن مورثه لا ينتزع منه بذلك ، لأن أصلين تعارضا ، وأسباب انتقاله أكثر من الارث ، ولم تجر العادة بسكوتهم المدة الطويلة ، ولو فتح هذا الباب لانتزع كثير من عقار الناس بهذا الطريق .

(ص/ف ١/٩٢٤ في ١/٩٢٤)(١)

(٤٢٥٠ - لا تسمع الدعوى في المواريث التي قبل حكم الملك عبدالعزيز عام ١٣٤٣ ؛ بخلاف مابعده إذا كانوا وارثين مباشرة)

من محمد بن ابراهيم الى فضيلة نائبنا في المنطقة الغربية

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

⁽١) وتقدمت و الثانية ، في الموات . و و الثالثة ، تأتي في القسمة

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المرفوعة إلينا منك رفق خطابكم رقم \$ 200 وتأريخ ٢٧/٢١/ ١٣٧٩ المتعلقة باسترشاد قاضى مجاردة عما يجب اتخاذه نحو العقارات التى تملكها أناس مدداً طويلة وتداولتها الأيدى بالبيع والشراء ونحو ذلك ، وبعد هذا وفى الوقت المستأخر يتقدم منازع أو مطالب لهذه العقارات التى تنتقل من نسل إلى نسل ، حيث أن سبب هذه المشاكل ما كان متعارفا عليه فيها بينهم سابقاً واعتادوه أن المرأة لا تطلب ميراثها من مورثها أيًا كان إلا إذا كانت وصية من مورث ، وقد نشأ على هذا الصغير وهرم عليه الكبير . وما ذكره قاضى مجاردة أنه هو وزملاؤه القضاة في تلك الجهات كانوا يعلنون ويذيعون في المجتمعات أن للمرأة الحق في المطالبة بميراثها من أي مورث كان . الى آخر ما ذكره .

والواقع أن القضاة أمام هذه المشاكل محرجون ، ولكن الحل الوسط إن شاء الله يتلخص في أن هؤلاء المطالبين بأنصيائهم من مورثهم لا يخلون من أمرين .

«الأمر الأول» أن يكونوا وارثين مباشرة وسكتوا على حصصهم الإرثية جريا وراء العوائد والتقاليد ، فه الكان قبل ولاية الحكومة السعودية على أراضى عسير ونحوها فلا تسمع فيه الدعوى ، ويكون ما قبل دخول الحكومة شبيها بحال الجاهلية من قبض شيئا في ذلك الوقت معتقدا جوازه استقر له بالحكم الجديد المقيم للشريعة في هذه البلاد كالعقود الفاسدة والأنكحة والمواريث وغيرها ، والنصوص وأقوال العلماء في مثل هذه كثيرة ، فقد أخرج أبو داود عن عبدالله بن عباس رضى الله عنها ، قال : ((كل قسم في الجاهلية فهو على ماقسم ، وكل قسم أدركه الاسلام ولم يقسم فهو على قسم الاسلام)) وأخرجه الموطأ مرسلا عن ثور بن زيد الديلي قال ((بلغني أن رسول الله عنه قال : أيناً ماؤرض قسمت في أجاهلية في على قسم ألماهلية ، وأينا دار أو أرض أدركها ألاسلام ولم يقسم ألاسلام)) قال المنذرى : وأخرجه أبن ماجه ، فقيل فيه بيان أن أحكام الأموال والأنساب والأنكحة التي كانت أبن ماجه ، فقيل فيه بيان أن أحكام الأموال والأنساب والأنكحة التي كانت في الجاهلية ماضية على ما وقع الحكم منهم فيها على أيام الجاهلية لا يرد منها شيء في الاسلام ، وأن ماحدث من هذه الأحكام في الأسلام . فانه يستأنف فيه حكم الاسلام . وأن ماحدث من هذه الأحكام في الأسلام . فانه يستأنف فيه حكم الاسلام . اه . وقال في « الاختيارات ص ١١٣ و ١١٤ » وإذا

أسلموا وفي أيديهم أموال المسلمين فهى لهم ، نص عليه الامام أحمد ، وقال في رواية أبى طالب : ليس اختلاف في ذلك . وقال ابو العباس : وهذا يرجع إلى أن كل ماقبضه الكفار من الأموال قبضا يعتقدون جوازه فانه يستقر لهم بالاسلام كالعقود الفاسدة والأنكحة والمواريث وغيرها . اهـ .

وما كان بعد ولاية الحكومة وتعيين القضاة وقيامهم بالوعظ والارشاد والتوجيه وبيان المواريث والأحكام الشرعية فتسمع دعوى المطالبة به ويكون حكمه حكم الأرض والمدار ونحوها مما ادركه الاسلام ولم يقسم فانه يستأنف فيه حكم الاسلام.

« الأمر الثانى » : أن يكون المطالبين بأنصبائهم من مورثيهم وهم وارثو الوارثات كالأبناء والأزواج والاخوان والآباء ونحوهم ، فهؤلاء لا تسمع دعوى مطالبتهم ، حيث أن الوارثات مباشرة هلكن ولم يطالبن بنصيبهن في الميراث وهن صاحبات الحق ، فلربها أن تكون الوارثة المتوفاة قد سمحت بنصيبها في ميراثها لعصبتها ونحوهم ، لاسيها والمعروف في تلك الجمهات أن الرجال غالبا مايقومون بأمر النساء ويؤمنون لهن جميع مايحتجنه من الطعام والكساء والمسكن اذا لم يكن عند أزواج يقيمون عليهن ، ويضاف الى هذا سكوتهم عن المطالبة بحقوقهن الأرثية وموتهن على ذلك .

وقد تخرج بعض جزئيات هذه المسائل عما ذكر ، ولكن يتسامح في ذلك ، ويكون من باب ارتكاب أدنى المفسدتين لتفويت أكبرهما . وبالله التوفيق . والله يحفظكم . في ٦٠/٦ .

(ص/ف ۸۶۲ في ۸۶۱/۱۳۸۰ هـ)

(٤٢٥٦ - تلك الفتوى خاصة بالعقارات التي تداولتها الأيدى) من محمد بن ابراهيم الى فضيلة رئيس محكمة أبها

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابكم رقم ١/٨٦٧ وتأريخ ٢/٢/٦ بخصوص قضية محمد بن عائض آل عائض بصدد مطالبتهم بمزرعة الطبيحية ، وتوقفكم عن نظر دعواها ، حيث أن المطالبين بالمزرعة ليسوا الوارثين مباشرة ولا من وكلهم ، حيث هلك الوارثون وتشعبت الأصول والفروع . إلى آخر

ماذكرتم . وتـذكرون أنه جاء فى خطابنا رقم ٨٩٢ وتأريخ ٨٠/٦/١٤ أن الـدعـوى بالـوراثة ماكان قبل ولاية الحكومة على عسير لا تسمع ، وأنكم تسترشدوننا في سياع الدعوى من عدمه .

ونفيدكم أن فتوانا رقم ٨٦٢ وتأريخ ١٠/٦/١٤ خاصة بالعقارات السلاتي قد تداولتها الأيدي بالبيع والشراء ونحو ذلك . أما هذه المزروعة موضوعة الدعوى فليست جنسا بما ذكرناه في فتوانا ، حيث أن الولايات السابقة سبق أن وضعت يدها عليها ، ثم وضعت حكومتنا يدها عليها بعدها ، وأخيرا تنازلت عنها الحكومة لأصحابها آل عائض بموجب الأمر الملكي رقم مناسخات طويلة . فتعرفون بأن هذا لا يبرر إلغاء دعواهم طالما أنهم في السابق مناسخات طويلة . فتعرفون بأن هذا لا يبرر إلغاء دعواهم طالما أنهم في السابق لطول المدة . فهذا أيضا لا يبرر صرف النظر عن دعواهم ، ولا شك أن من تحصيل الحاصل القول بردكم كلما يقصدون الوصول إلى بينة . وعليه فانه يتعين عليكم سماع الدعوى والإجابة ، وإجراء ما يقتضيه الوجه الشرعي .

مفتى البلاد السعودية (ص/ف ١/٩٨٣ في ١/٩/٥/٤/هـ)

(٤٢٥٧ - ادعى أن شخصا قتل أباه منذ ٢٥ عاما . تعزير من أثار القضية) من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى رئيس مجلس الوزراء

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على أوراق المكاتبة المشفوعة بخطاب سموكم رقم المسموكم وقم المسموكم وتأريخ ١١٣٦٧ وتأريخ ٨٠/١/١٧هـ المختصة بها رفعه قاضى الجوف من دعـوى منـوع بن ضد عيـد بأنـه قتـل أبـاه منذ خسة وعشرين سنة ، واستيضاح القاضى هل تسمع هذه الدعوى بعد طول المدة ؟ .

وبتأمل ماذكره ظهر أن عدم سماع مثل هذه الدعوى أولى إذا كانوا قد

سكتوا عنها طيلة هذه المدة ولم يدع أحد من الورثة فيها بشيء ، لا سيها إذا ثبت ما ذكره القاضى من أن عون قد أوصى بعد موته بأنه لم يمت من هذا السبب .

أما ماذكره القاضى عن قدمان الذى أثار هذه القضية بعد طول المدة فينظر في أمره ، فان كان معروفا بالتدخل بمثل هذا أو ثبت أنه غير الورثة بهذه القضية فينبغى أن يعزر لأنه أثار الفتنة وهي راقدة ، ويؤخذ عليه التعهد بعدم العودة لمثل ذلك . والله يحفظكم .

(ص/ف ۲۹۷ في ۲۲/۲/ ۱۳۸۰)

(۲۵۸ عليه دعوى) منذ ثلاثين عاما ثم أقيم عليه دعوى) من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم فضيلة رئيس محكمة تبوك المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على أوراق المكاتبة الواردة إلينا منكم برقم ١٧٦٤ / ٩٢ / ١٧٦٤ وتأريخ ١٣٨٠/٦/١٠ المتعلقة بقضية اربع النخلات التى تدعى سويلمة واختها عيدة أنها مخلفة من والدهما وأن أخاهما تصرف في نصيبهما ، والمدة تقدر بثلاثين عاما . وتستفتون عن سماع مثل هذه الدعوى .

والجواب الحمد لله: إذا كان الحال كها ذكر ، وكان هذا الذي اشترى النخلات واضعا يده عليها ويتصرف فيها طيلة هذه المدة على مرأى ومسمع من المدعيتين وهما ساكتتان لم تعارضاه بدعوى ولم يكن شريكا ، ولم يكن هناك يد حائلة فلا يسوغ سهاع دعواهما بعد هذه المدة والحال ماذكر ، لأن وضع اليد والتصرف دليل على التملك ، وصرح بمعنى هذا ابن القيم رحمه الله في « الطرق الحكمية » فان اختل شرط مما ذكر سمعت دعواهما . والسلام .

(ص/ق ۹۳۸ في ۹۳۸ / ۱۳۸۰ هـ)

(٢٥٩) - ملك تحت أيمديهم منذ خمسة وثلاثين سنة ثم أقيم فيه دعوى) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير الرياض الوقسر

فب الاشسارة الى خطابكم رقم ٣٥٥٦ وتأريخ ١٣٧٥/٣/١٣ هـ بخصوص دعوى ابن دباس وآل ماجد ضد آل دريهم أهل ثادق ، وقد أشرفنا على الوثائق التي أرسلتم ضمن المعاملة .

ونفيدكم أن صلح قاضى المحمل الشيخ عبدالله بن رشيدان بين المذكورين فيها تنازعوا فيه في جانب طالعة العبيدية الشرقى الجنوبي إن كان عن رضى من الطرفين فلا ريب في صحته ولزومه ، وإن لم يكن برضاهما فغير صحيح ، وحينتذ يتعين على الحاكم المذكبور إعادة النظر والخصومة فيها . وليعلم أنه إذا كان المتنازع فيه تحت أيدى آل ماجد منذ خمسة وثلاثين سنة تقريبا ، وقد حده الحائط الفاصل بين الملكين إلى أرض آل ماجد ، يتصرفون فيه تصرف الملاك ، وليسوا بيد غاشمة ، وليس بينهما اشتراك في مواريث في هذا العقار ، وملك آل دريهم الذى هم القائمون عليه بالفلاحة بجوار الأرض المتنازع فيها طيلة هذه المدة ، وهم حاضرون يشاهدون هذا التصرف ، ولم يهانعوا في ذلك ، مثل هذا لا تسمع فيه دعوى المدعى ، وقد صرح العلماء بمثل يانعوا في ذلك ، مثل هذا لا تسمع فيه دعوى المدعى ، وقد صرح العلماء بمثل ذلك فيها هودون هذه المدة بكثير ، ولا يبعد أن هذا الاستيلاء على هذه الأرض وتصرفهم هو نتيجة الصلح الذى قد فقدت وثيقته . والله يحفظكم .

(• ٤٢٦ - واذا كان تحت يد الحكومة ومضى عليه مدة طويلة ولم يظهر خلالها مطالبة)

من محمد بن ابسراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم رقم المدالة المحالة وتأريخ ١٦٨٨٩ وتأريخ ١٦٨٨٩ المتعلقة بقضية محمد فراطة بصدد مطالبته بالبيت الكائن في محلة الكوت من مدينة الهفوف ، المشتملة على القرار الصادر من فضيلة رئيس محاكم الأحساء رقم ١١٨١ وتأريخ ١٣٨١/١١/٢٥ هـ المتضمن

أن البيت تحت يد الحكومة من حين جلاء الأتراك ومن في معيتهم من الأحساء، وأن المدعى أبرز حججا ومستندات تؤيد دعواه، وأن القاضى لم ير مجالًا للبت في القضية، ووكل الأمر في ذلك إلى الحكومة. وتطلبون منا إبداء ما نراه.

وبتتبع أوراق القضية ودراسة ما تم فيها نفيد سموكم أن الذى يظهر لنا أنها كان تحت يد الحكومة ومضى له مدة طويلة ولم يظهر خلالها مطالب به فالأ صل أنه آل إلى الحكومة بطريق مشروع كمصادرته من صاحبه تعزيراً له على جريمة ارتكبها ونحو ذلك . فاذا كان المدعى يستطيع إثبات أن الحكومة وضعت يدها عليها بطريق الظلم والتعدى فيطلب منه ذلك ، ومتى اثبته كان على الحكومة أيدها الله بتوفيقه رده عليه ، إذ هي بحمد الله غنية عن حقوق الناس ، وتتوخى العدل وتمكين المحق من حقه . هذا ما يتوجه لدينا . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

رئيس القضاة (ص/ق ١/٦٢٧ في ١/٦٢٧)

(٢٦٦١ – إذا ظهرت وثيقة والملك يستعمل مدة اثنين وستين عاما بخلافها) من محمد بن ابراهيم إلى المكرم فضيلة قاضي حوطة بنى تميم سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فاليكم بطى هذه الأوراق المرفوعة لنا من فضيلة رئيس هيئة التمييز بالرياض مع خطابها رقم ١٦١ في ٢/١١هـ المتعلقة بقضية محمد بن محمود مع على أبى ضرس . وقد جاء في الجواب بعد استعراض مراحل القضية مايلي :

ونفيدكم أنه بمطالعة ماذكر ظهر أن مجرد وجود الورقة التى أثبت القاضى بموجبها وقفية الجزء المتنازع فيه المحررة بقلم عبدالله بن زيد المذكور لا تكفى حجة لانتزاع هذا الملك الذى قد تداولته الأيدى بالشراء والاستعال ما يقارب النين وستين عاما . حيث لم نجد في صك الحكم ولا في ملف القضية أن مستحقى الوقف يستلمون بموجب هذه الورقة شيئا . أو أنهم قد عارضوا أحد الملاك السابقين فيها تضمنته . ومادام الحال ما ذكره فان عدم إعهالها فيها سبق دليل على عدم نفوذ ما حوته . . فيتعين عدم اعتبار الحكم المنوه عنه ، والتأشير

عليه وعلى هامش سجله بالغائه . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۳/٤٦٤٢ في ۱/۳/۱۱/۱۸)

(٤٢٦٢ - أو من عشرات السنين)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم حسن بن عبد الرحمن بن بشر وإخوانه

سلمهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا كتابكم الذى ذكرتم فيه عن بيت آل بوعبيد الواقع في دخنه ، وأنكم وجدتم ورقة تضمن دخوله على ورثة جدكم ، وأرفقتم الورقة بكتابكم لنطلع عليها ونخبركم بها يظهر لنا فيها .

والجواب: الظاهر أنه لا عمل على هذه الورقة ، ولا يثبت بها شيء لثبوت يد آل أبو عبيد على البيت طيلة هذه المدة على مرأى ومسمع منكم ومن أواثلكم وفيهم القضاة وغيرهم ، وليس آل بوعبيد يد ظالمة لا تستطيعون رد ظلمها ، فلهذا ينبغى إتلاف هذه الورقة كها ذكرتم في كتابكم لئلا يغتر بها أحد من بعدكم ، وقد هممت باتلافها لما ذكره ابن الجوزى في سيرة عمر بن عبدالعزيز أن أحد أبناء سليهان بن عبد الملك دخل على عمر بن عبدالعزيز ومعه وثيقة على أرض يزعم أنه مقطعها ، وقد انتزعها منه عمر وادخلها في بيت المال ، فقال له ابن سليهان : إذا لم ترد على قطعتى فرد على وثيقتي . فقال عمر : لولم تأتنى بها لم أسالك ، فاما إذ جئتنى بها فلا ندعك تطالب بها بالباطل . وقال مزاحم : كيف تصنع هكذا ياأمير المؤ منين بابن سليهان بن عبد الملك ؟ وقال عمر ويحك يامزاحم ، إنى لا جد له مثل ما أجد لولدى ، ولكنها نفس أحاول عنها . أه ملخصا . ولكنى رأيت أن يكون إتلافها على يدكم وبطيب نفس منكم إبراء لذمة الحي والميت . واليكم الورقة برفقه لاتلافها . والسلام عليكم .

مفتی الدیار السعودیة (ص/ف ۱/۱۱۰۱ فی ۱/۲۸۸/٤) (٢٧٢ ٤ - تؤخذ المساحة والحدود من قبل شهود العقار حال طلب حجة الاستحكام إذا لم يكن للمحكمة مهندس مساح) من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محاكم الاحساء

الموقسر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى خطاب صاحب السمو الملكى وزير الداخلية رقم المراب ٢/١٤٣/ ١/٢/١ في ٥/٣/٨ ومشفوعه المكاتبة الجارية بشأن تسجيل البيوت في مدينة الأحساء ، وتوقف بلدية الأحساء عن إجابة طلب المحكمة في أخذ المساحة ، وما أشار إليه سموه في خطابه إلى أن عملية المساحة يجب أن يقوم بها صاحب المصلحة وعلى نفقته وبالطريقة التي يراها ، وأن واجب البلدية هو الرقابة على الشوارع والمرافق والأملاك العامة . الخ . .

وأفيدكم بأنه مادام أن وزارة الداخلية غير مقتنعة من تكليف البلدية بالتعاون مع المحكمة بأخذ المساحة فاعتمدوا اخذ المساحة من قبل الشهود الذين يشهدون بملكية العقار لصاحبه حال طلبه اخراج حجة استحكام، وتكون الشهادة شاملة لملكية العقار بحدوده ومساحته، ويكتفى بذلك في الصكوك الصادرة من المحكمة، علما بأنه أدرج في مشروع الموازنة وظيفة مهندس مساح لمحكمتكم.

رئيس القضاة (ص/ق ٣/٨٦٥م في ٢١/٤/٢١)

(٤٢٧٣ - صكوك الاستحكام لا تمنع من معارضة من يدعى الملكية فيها بعد)

من محمد بن ابراهيم الى فضيلة رئيس المحكمة والدوائر الشرعية بالمدينة المنورة

الموقسر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

اطلعنا على خطابكم رقم ٤٨١٩ في ٨٣/٧/٢هـ وملحقه الوارد منكم برقم ٤٩٣٠ في ٧ رجب سنة (١٣٨٣) وحيث أن أوقاف الشناقطة بالمدينة المنورة

شاغـرة بدون ناظر ، وحيث أن الناظر الشيخ ابراهيم عبدالله الشنقيطي قد استقال من النظارة وغادر المدينة إلى مقر عمله قاضيا بالمهد من مدة سنين عديدة ، وحيث أن وكيله محمد قد أصبح سجينا من مدة سنين في مبلغ للوقف ثم أطلق بكفالة ، وحيث وجد صك شرعى صادر من فضيلتكم برقم ٦٨٣ في ٧٧١١/١٧هـ بأن لا يعمـل الوكيل الناظر المذكور شيئا في أمور الوقف إلا باطلاع المشرفين ، وحيث أن صكوك الاستحكام ليست بصكوك حكم بمواجهة الطرفين ولا تمنع من إقامة الدعوى ، وحيث ذكر أحد المشرفين وهو العالم عبدالعزيز أن القطعة التي عمل لها صك استحكام لا تزال تحت ايدي المشرفين والمستحقين ، فلأجل ما ذكر كله نرى

أولًا : إقامة ناظر على أوقاف الشناقطة .

ثانيا : نرى النظر في القضية من جديد وإكمال ما يلزم حسب المتبع ، مع ملاحظة أن الصك الخامس الذي سلمه المشتكى استرجعه وهو المذكور رقمه وتأريخه اعلاه . والله يحفظكم . والسلام .

رئيس القضاة 🗓 (ص/ق ۱۹۹۰/۱۹۹۰ في ۱/۳/۸۹۰)

المعظم

(باب كتاب القاضي إلى القاضي)

(٤٧٧٤ - ما لكتابة العدل من أهمية) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

إن أعمال كتاب العدل لا تقل أهمية عن أعمال القضاة . ولا يعين بها إلا من كانت له الكفاية والمقدرة في العلوم الشرعية ، بالإضافة إلى النزاهة والورع وقد سبق أن صدر الأمر السامي رقم ٢٠٢٣٧ في ٢١/١١/٨٧هـ باستثناء القضاة من المسابقة وتثبيت وظائف كتاب العدل بدون استثناء ، وحيث أنه من الصعب الاعلان عن وظيفة كاتب عدل ، لان في ذلك تنزيلا لمكانتها ، ونظرا لشغور بعض هذه الوظائف والحاجة تتطلب إشغالها بمن تتوفر فيه الكفاية

(۲۲۲ - فتوی مماثلة)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة المكرم قاضى محكمة ثادق والمحمل الشيخ عبدالعزيز بن رشيدان

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا خطابكم المؤرخ ٧٧/٦/٢٧ المرفق به عريضة عبدالله بن سليمان أبا العون بن ماجد وعبدالعزيز بن محمد بن ماجد يشأن وصية ابراهيم بن محمد بن مفوز .

والذى نفيدكم به حيال هذه القضية أنه إذا كان الأمر كما ذكرا في عريضتها من كون الورثة قد تصرفوا في مخلفات الموصى ببيع وقسمة ووصايا ، وسجل على تلك التصرفات قضاة ، ومضى على ذلك سنون ، فان الذى نراه أن تبقى الحالة كما كانت عليه ولا تغير ، ولا يلتفت إلى دعوى محمد بن ناصر ، ولا إلى الوصية وإن سجل عليها الشيخ ابراهيم بن سليمان . والسلام عليكم .

(ص/ف ۱۵۵ في ۱۳۷۷/۷/۲٦)

(٢٦٧ ٤ - إثبات التملك في غير مواجهة خصم (وهو موضوع حجة الاستحكام)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضى العلا

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المرفوعة إلينا منكم رفق خطابكم رقم ٢٢٤ في ١٣٨٣/٣/٩ المتعلقة بقضية عبد الدائم بن سعيد آل عبدالدائم بشأن الأرض الواقع بعضها ضمن مدرسة المنشية وملاعبها ، وما ذكرته في خطابك بأنه جرى أخذ شهادة شهود عبدالدائم على ملكيته الأرض موضوعة الدعوى وأنه قدم لكم الانهاء وأرفقتموه بالمعاملة . إلى آخر ما ذكرت .

ونفيدك أن إثبات التملك في غير مواجهة خصم لا يتم إلا بالاعلان عن ذلك مدة ، والكتابة للدوائر ذات الاختصاص كالبلدية والمالية والأوقاف وغيرهما ممن لهم اختصاص بالأراضى ، والانتظار مدة حتى يتمكن المعارض من إبداء معارضته ، وبعد انتهاء الأجل المحدد إن عارض معارض سمعت معارضته ، وأجزي فيها مع المنهي مايقتضيه الوجه الشرعى ، وإن لم يتقدم معارض سمعت بينة مدعى التملك ، فان كانت موصلة اعطى بها حجة يستند عليض ماعتمدوا مراعاة هذا ، وأكملوا القضية بها ينهيها . والسلام عليكم . (ص/ق في ١/٧٥٠ في ١/٧٥٤)

(٢٦٨) - الاعلان في الشوارع العمومية وسوءل الوافدين إذا لم يكن هناك صحف)

حضرة المكرم القائم باعمال رئاسة القضاة بالمنطقة الغربية

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى خطابكم رقم ١٣٥٣٦ في ١٣٨١/١١/٨هـ عطفا على خطاب رئيس محكمة أبها رقم ٤ ، ٧٠ في ١٣٨١/١١/١٨ حول ما اشار إليه قاضى (قنا والبحر) بخطابه رقم ٣٨٣ في ١٩/١/٨هـ من أنه كثيرا ما يطلب منه صكوك استحكامات ، وأن قنا والبحر قرى صغار متناثرة ، ويجد المادة (٨٥) من و تنظيم الأعمال الادارية » لا تنطبق لديه من كل جهاتها ، وأنه رأى أن مريد كل إنهاء يقدم إليه شهرا كاملا ، على أن خلال الشهر المذكور يناشد الوافدين من القرية التي بها الملك عما يعلمون عن الملك ، وذلك بعد أن رأى أن عمل النشرة على الشوارع العمومية في القرية غير مفيد . الخ .

ونفيدكم بأنه لا مانع من سؤال الوافدين من القرية التي بها الملك عها ذكر ، مع النشر في الشوارع العمومية خلال هذا الشهر المذكور كها سبق ، زيادة في الاحتياط وإشاعة الطلب المقدم إلى المحكمة ، ثم إكهال ما يلزم . والله يحفظكم .

رئيس القضاة . (ص/ق ٣/٣٠٦١ في ٣/٣٨١/١٢/٢هـ)

(٤٢٦٩ - الاراضى التى يعسكر فيها لاتمنح حجج استحكام) (تعميم)

فضيلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

تلقينا خطاب صاحب الجالالة رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٠٥ في ١٣٨٨/٤/٤ صددا نصه: المكاتبة الواردة إلينا من سمو رئيس الحرس الوطنى بموجب خطابه المشفوع صورته رقم ١٢٢٨ ظ و ح ، وتاريخ السوطنى بموجب خطابه المشفوع صورته رقم ١٢٢٨ ظ و ح ، وتاريخ ١٣٨٨/٣/١٣ ميسكرات الحرس الوطنى التي تعسكر في المدينة المنورة في طريق المطار وابيار على وسلطانة منذ عام ١٧٤ وأن محكمة المدينة المنورة تمنح حجة استحكام لمن يتقدم بطلبها في تلك الجهات ، نرغب إليكم في إبلاغ المحكمة الكبرى بالمدينة المنورة وعموم المحاكم في الجهات التي فيها معسكرات للحرس الوطني بعدم إخراج حجج استحكام على الأراضى التي يعسكر فيها الحرس الوطنى إطلاقا . ومن له دعوى في شيء من هذه الأشياء يراجعنا . انتهى

لاعتهاد مقتضى الأمر الكريم . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق ۲/٤٣ /ق هـ في ۲/۲۸۸/۹هـ)

(٤٢٧٠ - إذا عارضت البلدية وامتنع مندوبها من مواصلة الجلسات حكم عليها غيابيا)

من محمد بن ابراهيم إلى سمعادة وكيل وزارة الداخلية لشئون البلديات سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالاشارة لخطابكم المرفق رقم ٢/٤١٠٤ في ٢/٠/١٠/٨هـ على هذه الأوراق الخاصة باعتراض بلدية (أملج) على تملك ورثة راشد بن سلامة أرضا في (أملج) .

ونفيدكم بأننا أحلنا الأوراق لفضيلة القاضى لسؤاله عما لدى المحكمة بهذا الصدد ، وبالاطلاع على إجابته المرفقة رقم ١٤٠٥ في ١٤٠٥/١١/١٥هـ

وعلى صورة الصك المشفوعة اتضح أن القاضى عند ما عارضت البلدية في إخراج حجة استحكام المشار إليها سمع معارضتها ، إلا أن مندوبها امتنع أخيرا من مواصلة الجلسات ، فاصدر فضيلته صكا باثبات الملكية ، والحكم على البلدية غيابيا ، ورفع مع صورة ضبطه واللائحة الاعتراضية لهيئة التمييز ، فعاد من الهيئة مصدقا . لاحاطتكم . والسلام . .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۱۲۲ في ۱/۱۲۲ في ۱۳۸۸/۱/۹هـ)

> (۲۷۱ = أو وزارة الحج والأوقاف) معالى وزير الحج والأوقاف

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

وردنا خطاب من فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بمكة برقم ١٣٨٣/٩/٩ في ٥/٩/٩/هـ يشير فيه بأنه حينا يتقدم أحد أفراد الجمهور إلى هذه المحكمة بطلبه حجة استحكام افان هذه المحكمة تجرى منطوق المادة (٨٥) من و تنظيم الأعمال الادارية ، فيكتب للبلدية والأوقاف ، وعين زبيدة ، والمالية مزودة الكتابة المذكورة بصورة من الانهاء ، وخريطة الحدود المراد إخراج حجة استحكام له ، للافادة عما إذا كانت لتلك الدوائر معارضة في ذلك ، وتطلب منها الاجابة في مدة شهر من تأريخ بعث الكتابة إليها ، كما يبعث للجريدة إعلانا خاصا عن طلب صاحب الاستحكام لنشره لمدة شهر لكل من له معارضة من أفراد الجمهور يتقدم في المدة المذكورة ، وأن الدوائر المذكورة أعلاه معارضة من أفراد الجمهور يتقدم في المدة المذكورة عليه .

ونظرا لما يترتب عليه من تأخر إنهاء أعمال الجمهور فنأمل منكم التأكيد على الجهات التابعة لكم بالتجاوب مع المحكمة في أسرع وقت ممكن ، لكي يتسنى للمحكمة إنهاء أعمال المسلمين وعدم تعطيلها ، مع العلم بأن الجواب اذا تأخر عن الوقت المحدد فان المحكمة ستجرى في الطلب ما يقتضيه الوجه الشرعي . والله يحفظكم .

رئيس القضاة

(ص/ق ۲۰۹۰۸/۱۰ في ۱۳۸/۱۰/۲۰۹۸هـ)

(۲۲۳۳ - قصور ضرما)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة صاحب السمو الملكى أمير الرياض السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى المعاملة المرفقة الواردة إلينا من سموكم برقم ١/٢٥٧٥٦ وتأريخ ٧٩/٦/٩ حول دعوى عبدالله بن ابراهيم بن معمر ضد محمد بن حمد بن فارس وموسى بن طياش .

ونشعر سموكم أنه جرى الاطلاع على خطاب صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦٨ وتأريخ ١٣٧٩/٦/٧ والذى لدينا بيناه في خطابنا رقم ٢٦٠ وتأريخ ١١٥/٥/١١ لموجه لسموكم والمرفق ببذه المعاملة ، المتضمن أن المعامرة يدعون في أشياء معهم وثائق قديمة تثبت أن الامام فيصل رحمه الله قرر ثبوتها لهم وأمضاها ، ثم ابنه الامام عبدالله بن فيصل رحمه الله كتب أنه تحقق أن قصور ضرما التي للمعامرة وقف وأمضاها لهم . ولكن حيث أن تلك الأراضي بقيت متداولة في أيدي ولاة الأمر ووكلائهم على بيت المال وبعضها أقطع لأناس وتصرفوا فيه فانه لا يمكنني أتكلم حولها بشيء ، وأمرها راجع لولي الأمر . اه . وحيث الأمر ماذكر فانه ليس لدينا سوى ما ذكرناه .

رئيس القضاة (ص/ق ٧٦٣ في)

(٤٢٦٤ - واذا كان التغيير في نص الواقف مستمر عليه العمل منذ مدة طويلة)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي ضمد

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نعيد إليكم برفقه الأوراق الواردة إلينا بخطابكم رقم ٩٩٤ وتأريخ ٨٧/٧/٨ المختصة بقضية وقف حسن بن خالد الحازمي . . ونحيطكم علما أنه جرى الاطلاع على ماتضمنه خطابكم ، كما جرى الاطلاع على ورقة وقفية حسن ، وبعد تأمل ما أشرتم إليه بخصوص التعديل الحاصل في الوقفية

من بعض طلبة العلم في تلك الناحية وبها تضمنته الوقفية المذكورة وجدنا أن هناك تعديلات وتغيرا في نص الوقفية كها هو ظاهر من مضمون خطابكم ، وأنه نتيجة لهذا التصرف حصل نزاع بين المنصوص عليهم وبين من لم تتناولهم الفتوى إلا بهذا التغيير .

وعليه فالذي نرى أن الأصل بقاء ماعليه نص الواقف ، الا إذا كان التعديل والتغيير الحاصل من بعض علماء تلك الجهة مستمر عليه العمل منذ مدة طويلة ، وأن الطرفين المتنازعين حاليا مستمرون أيضا في العمل بمقتضى ما جرت به الفتوى طوال تلك المدة فحينئذ للحاكم الشرعي أن لا يلتفت إلى دعوى المعارضين لتلك الفتوى . أما بخصوص ناظر الوقف فهذا شيء راجع إلى الحاكم الشرعي النظر فيه بها يعود بالمصلحة للوقف واربابه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته مفتى الديار السعودية (ص/ف ١٨٦٨/٧/٤ في ١٣٨٨/٧/٤)

(٤٢٦٥ - تقديم العمل المستمر على الوصية التي لم تنفذ منذ قرن) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير الرياض حفظه الله آمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنشير إلى خطابكم لنا برقم ١/٣١٢٦٦ وتأريخ ١١٣٨٠/١١/٤هـ على الأوراق المرفقة الخاصة بدعوى في وصية

ونشعر سموكم أنه بالاطلاع على الأوراق ظهر أن النزاع في وصية يدعى أنها لم تنفذ ، وقد ذكر قاضى سدير أنه قد مضى عليها حوالى قرن من الزمن دون تنفيذ ، وقد اقتسم أبناء الموصى الملك ، وتصرف كل فريق فيها تحت يده ببيع وغيره . وحيث الحال ما ذكر فان الذى ينبغى للحاكم الذى يرد عليه مثل هذه القضية أن لا يلتفت إلى مثل وثيقة هذه الوصية ، وأن يقدم العمل المستمر والأيدى التى تداولت هذا الملك قريب قرن من النزمن ، لأن هذا العمل المستمر يرجح أن هذه الوصية قد عرض لها ما يوجب عدم اعتبارها . والله يحفظكم . والسلام .

(ص/ق ۲۸۱ في ۲۸۱/۷/۱۰)

والمقدرة لذلك ، فانا نرجو من جلالتكم صدور أمركم باستثناء كتاب العدل من المسابقة أسوة بالقضاة ، وإبلاغنا ذلك تولاكم الله بتوفيقه .

رئیس القضاة (ص/ق ۲۲۲۹/٥ج افی ۲۹/۱۰/۱۳۸٤)

> (٤٢٧٥ - مؤهل كاتب العدل) من محمد بن ابراهيم الى سعادة وكيل وزارة الخارجية

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

نشير إلى خطابكم رقم ٣/٤١٧٨/٤/٧/٥٠ وتأريخ ١٣٨٢/٤/٩ مـ عطفا على مذكرة السفارة الليبية رقم أ في ١٦ (١٣) قنصلى ٦١ وتأريخ أول سبتمبر عام ١٩٦٢م والتي تستوضح فيها عما إذا كان يوجد معهد لكتاب العدل في المملكة ، وعما إذا كان هناك تشريع يحكم هذه المهنة . الخ . .

ونفيدكم بأنه لا يوجد في المملكة معهد خاص لكتاب العدل ، وتجرى تولية من يتولى أعهال كتابة العدل بناءاً على مالديه من خبرة إدارية ، وما يتصف به من امكانيات علمية تلقاها من علماء الشريعة في المساجد أو المعاهد العامة أو كليات الشريعة . وعمل هذه المهنة يتمشى مع قواعد التشريع الاسلامى . ويوجد تعليهات لتنظيم أعهال كتابة العدل إداريا في مطبوعاتها الرسمية ، وتجديد صلاحية واختصاصات موظفيها . هذا ما لزم اشعاركم به والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۲/۲۸۳۱ في ۸/۵/۸۸۲)

> (٤٢٧٦ - اختصاص كتاب العدل) (من واجبات كتاب عدل الرياض)

اصدار التوكيلات العامة والخاصة المبنية على الاقرار (والتي لا تحتاج إلى سياع بينة أو إثبات التوكيل).

٣ - اصدار صكوك أقارير العزل من الوكالة ، أو الرجوع عنها .

- ٣ إصدار صكوك أقارير الرجوع عن الوصية .
- ٤ أقارير الديون ، وإصدار الصكوك اللازمة بها .
- ٥ إقامة الأوصياء (إذا كان الوصى حاضرا في المجلس)
- 7 إجراء عقد المبايعات والرهن بعد التثبت من ملكية البائع أو الرهن وحده للمبيع أو الرهن بموجب صكوك شرعية مسجلة معتبرة ، وإصدار المستندات اللازمة بذلك .
- ٧ إجراء عقود المناقلات في العقارات بعد التثبت من ملكية الطرفين للعقار بموجب صكوك شرعية مسجلة معتبرة ، وتمتعها بالرعوية السعودية .
- ٨ أخذ الكفالات على الاشخاص والشركات وتسجيل الضانات بأنواعها بناء على شهادة صادرة من البلدية أو الغرفة التجارية ونحو ذلك ، أو من الجهة المختصة بهم تحمل الضانات الكافية ، وإصدار الصكوك الأصولية بذلك .
- ٩ عدم إجراء أى بيع أو شراء أو مناقلة أو هبة أو ما أشبه في حقوق القصار أو الغائبين أو المعتوهين جتى يصدر بذلك حكم شرعى ويصدق عليه من قبل رئاسة القضاة .
- ١٠ الحذر من إجراء أى بيع أو شراء أو هبة أو مناقلة في شىء لم تثبت
 ملكيته لصاحب المعاملة بموجب صكوك شرعية مسجلة .
- 11 الحذر من الاعتهاد على الصكوك الصادرة من المحاكم وكتاب العدل قبل التأكد من سجلاتها والتحقيق من عدم انتقال ملكيتها أو بعضها أو تسجيل شيء بسجلاتها من شأنه التأثير على شرعيتها بواسطة الاستفسار رأسا من جهاتها عن ذلك في الرياض وبواسطة هذه الرئاسة إذا كان خارج الرياض
- ۱۲ قضايا الوقف والنكاح والارث والاعتراف وسياع البينات من اختصاص المحاكم الشرعية .
- ۱۳ كل العقود والمبايعات التي تحتاج إلى إثبات أو حكم قاضي شرعى أو حلف يمين تحال إلى المحاكم الشرعية .
- ١٤ كل إقرار أو مبايعة أو عقد تجرى بواسطة كتاب العدل ينبغى أن
 تكون متمشية على الأصول والقواعد الشرعية المعتبرة ، وإلا فانها تعتبر لاغية شرعا .

١٥ - كتاب العدل مرتبطون شرعيا وإداريا برئاسة القضاة ، ويجوز لهم إجراء المخابرات مع الدوائر المحلية ذات الاختصاص والعلاقة رأسا في الأسئلة والاجابات التى تشكل أوامر أو اعتبادات أو توجيهات إدارية أو شرعية .

١٦ - كتاب العدل في كل جهة لهم حق إجراء كافة المعاملات في حدود القضاء والامارة المختصين بذلك البلد وسكانه ، والتى ليس فيها كتاب عدل تقوم بهذه الأعمال محاكمها .

۱۷ - یجب علی کاتب العدل أن یتأکد من فحص أوراق الوکالات التی یحملها البعض بأقلام الکتبة المعروفین في الریاض والتی یکون تأریخها سابقا لتأریخ تعیین کاتب العدل خشیة أن یکون الموکل قد مات أو عزل الوکیل ، وبعد التثبت یجری تسجیلها بضبط کاتب العدل ، ویؤخذ علیها مصادقة الوکیل وشهود الحال ، ووضع رقم الضبط وتأریخ الیوم بظهر الوکالة ، وتختم بالختم الرسمی إذا صح لدی کاتب العدل صدورها ممن نسبت إلیهم .

١٨ - تسجيل الصكوك الشرعية الصادرة من الخارج للعمل بها داخل المملكة بعد حيازتها تصديق الجهات العليا وبقية الجهات المختصة .

۱۹ - یجب رصد المکاتبة کیفها کان نوعها بضبط کاتب العدل ، وتذییلها
 بتوقیع المتعاقدین ومعرفیهها ، وتوقیع وختم کاتب العدل أو معاونه إذا کان
 المعاون هو الذی أجرى عقد المکاتبة .

٢٠ - كاتب العدل ومعاونه ممنوعان من سماع البينات والجرح والتعديل
 ولا يجوز لهما أن يسجلا أية معاملة تخالف الوجه الشرعى ، ويعد كل منهما
 مسئولا عما إذا أمضى شيئا لا يتفق مع الوجه الشرعى والأوامر المبلغة إليه

٣١ - لا يجوز أن يعمل أية معاملة لشخص مجهول لديه مالم يثبت شخصيته بموجب وثيقة تابعيته أن كان سعوديا أو دفتر إقامته أن كان أجنبيا وفي كلتا الحالتين ينوه في الضبط عن رقم وتأريخ تلك الوثيقة أو الدفتر والجهة الصادرة منها.

۲۲ - لا يجوز لكاتب العدل أن يحرر أو يصدق الأوراق المتعلقة بمصلحته الذاتية أو فروعه من النسب أو أصوله أو زوجته ، بل يقوم بهذه الوظيفة قاضى البلدة ، وتجرى المعاملة لديه في ضبط المحكمة ، وتسجل في سجلاتها تحست ختم القاضى وتوقيعه ، وفي الوقت نفسه يسجل نص العقد في

إدارة كاتب العدل في نفس الدفاتر المتخذة هناك ، ويوقع عليها القاضى أيضا باعتبارها صورة طبق الأصل المسجل في سجلات المحكمة .

۲۳ - عدم إجراء أى مبايعة في العقار بعد الآن يكون فيها أحد الطرفين أوكلاهما أجنبيا (غير سعودى) وكذلك الحال بالنسبة للشركات والمؤسسات السعودية حينها يكون من بين مساهميها أجنبي (غير سعودي).

٢٤ - جميع العقود الشرعية التي يقوم بها كاتب العدل ومعاونه يجب أن تكون متمشية على القواعد الشرعية .

٢٥ - يجب على كاتب العدل الاستشارة من الرئاسة في كل مشكلة لم
 ينوه عنها في هذه التعليمات لكونه يستمد منها سلطته الشرعية . والله الموفق .

(٢٧٧ - لا يصدق على ما يخالف الشرع)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بابها

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى اطلاعنا على فعطابكم رقم ١/٣٣٩٧ وتأريخ ٢٦/٥/٥/٨٥ ومشفوعه خطاب فضيلة قاضى خيس مشيط رقم ٨١٨ وتأريخ ٢٧/٥/٥/٥ بخصوص ملاحظته على النموذجين ٣، ٤ من نهاذج بيانات البنك الزراعى ، والتى تطلب تعبئتها عمن يتقدم طالبا سلفة من البنك من المزارعين . حيث أنه يطلب من القاضى التصديق على صحة البيانات الواردة فيهها من أن البلاد ملك المتقدم ، وأنها خالية من الالتزامات ، وأن مساحتها كذا وكذا . الى آخر ماذكر .

ونفيدكم أنه يلزم القضاة وكتاب العدل الاكتفاء بها لديهم من تعليهات خاصة بالمخاكم وأصول المرافعات والاثباتات مما هو مذكور في نظام « تنظيم الأعمال الادارية ، في الدوائر الشرعية » . أما التصديق على أمور لم تتحقق ولم يسلك في تحقيقها المسك الشرعى فالاعتذار عن تصديقها في محله ، حيث أن تصديقها والحال ما ذكرت غير سائغ شرعا . وبالله التوفيق والسلام عليكم .

مفتى البلاد السعودية

(ص/ف ۱/۲۲۸۰ في ۱/۹/۱۹ (۱۳۸۰)

(۲۲۷۸ - إذا ادعى أن كاتب العدل زور عليه)

من محمد بن ابراهيم الى حضرة فضيلة رئيس محاكم الاحساء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابكم المرفق لنا برقم ٢٣١٣ وتأريخ مد المرافق لنا برقم ٢٣١٣ وتأريخ المرافقة الخاصة بدعوى عبدالله بن ضد كاتب العدل بالاحساء بأنه قد زور عليه وكالة لزيد بن محمد السليان ، وحيث أن كاتب العدل قد أخذ رقم تابعية عبدالله المذكور ، وكتب الوكالة بشهادة رجلين ، وقد طالت المدة ، وكاتب العدل يعتبر في مثل هذا كقاضى ، فان الذي يظهر لنا أن مثل هذه الدعوى لا يلتفت إليها . والله يتولاكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۳/۱۳۹٤/ في ۱۳۸۳/۲/۲)

(٤٧٧٩ - س - : واذا كتب الى معين وكان قد فقد المعين

ج - : لا مانع من قبوله ، فالمراد ليس ذات الأول ، ذات الأول لا تستطيع أن تنفذ بذاتها بل بصفة وهو القضاء والوظيفة ، فانه ليس وكالة ، إنها هو تمشية للمصالح ، وعدم تعطيل الحقوق ، فها المانع . وكلامهم في هذا الحرف لا أذكره الأن . (تقرير)

(٤٢٨٠ - يجب على القاضى سياع شهادة الشهود ولا يستنيب أحد الكتبة) « تعميم »

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الفضيلة قاضى محكمة

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد بلغنا أن كثيرا من القضاة عندما ينظر في قضية تحتاج إلى بينة يكتفى بأن تحضر البينة ولو كانت من المقيمين عنده في البلد لدى أحد الكتاب المعتبرين في نظره ليكتب شهادتهم ، ثم تعرض الورقة على القاضى لاعتهادها كما بلغنا أن بعض القضاة عندما يستنيبه قاض آخر في سماع بينة لبعدها عن مقر عمله يكتفي القاضي المستناب بأمر أحد الكتاب بكتابتها ، ثم يكتب هو عدالة الكاتب فقط . ومعلوم أن كتاب القاضي إلى القاضي ومثله كتاب أحد الكتاب المعتبرين إلى القاضى حكمه كحكم الشهادة على الشهادة ، والمعروف عن جمهور العلماء أنه لايحكم بها فيها يجوز الحكم بها فيه إلا عند تعذر شهادة الأصل لموت أو مرض أو سفر – على اختلاف في تحديد مسافته – أو حبس أو خوف من سلطان أوغيرة ، كما نقل ذلك عنهم في د المغنى ، ومثله في د الشرح الكبير ، قال - في شروط قبول الشهادة على الشهادة : أحدها - أن تتعذر شهادة الأصل لموت أوغيبة أو مرض أو حبس أو خوف من سلطان أو غيره ، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي . الى أن قال : إذا ثبت هذا فذكر القاضى أن العيبة المشترطة لسماع شهادة الفرع أن يكون شاهد الأصل بموضع لا يمكنه أن يشهد ثم يرجع من يومه ، وهذا قاله ابو يوسف وأبو حامد من أصحاب الشافعي ، لأن الشاهد تشق عليه المطالبة بمثل هذا السفر ، وقد قال الله تعالى : (وَلاَ يُضَار كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيْدٌ) وإذا لم يكلف الحضور تعذر سماع شهادته فاحتيج إلى سماع شهادة الفرع ، وقال ابو الخطاب : تعتبر مسافة القصر ، وهو قول ابي حنيفة وابي الطيب الطبري مع اختلافهم في مسافة القصر كل على أصله لأن مادون ذلك في حكم الحاضر في الترخص وغيره بخلاف مسافة القصر . انتهى . وقال في «الانصاف» : وعند الشيخ تقى الدين - وقال خرجته من المذهب - وأقل من يوم كخبره . انتهى . ومراد الشيخ رحمه الله أن كتاب القاضى الى القاضى يقبل فيها ثبت عنده ليحكم به المكتوب إليه ولو كانت المسافة التي بينهما أقل من يوم كما يقبل خبره والحال هذه فيما حكم به . والأقرب فيها ظهر لنا أن شهادة الفرع لا تقبل إلا إذا كان شاهد الأصل غائبًا عن البلد مسافة قصر أو أقل من ذلك إذا كان في تكليفه بالحضور ضرراً

وبناء على ما تقدم فانه يتعين على القاضى سماع شهادة شهود الأصل المقيمين عنده في البلد ومن في حكم المقيمين بنفسه ، ولا يسوغ له استنابة أحد الكتاب في إثباتها ، لما تقدم ، ولأنه يحصل من تحفظ الشاهد وتثبته في أداء شهادته لدى القاضى مالا يحصل إذا أداها عند أحد هوءلاء الكتبة .

وأما القاضى المستناب في سماع البينة في حال جواز استنابته في ذلك فانه أولى بأن يتعين عليه سماع البينة بنفسه ، لما تقدم ، ولأن كثرة الوسائط توجب وهنا وضعفا في الشهادة لكثرة احتمالات تطرق الخطا ، ولا حاطتكم بهذا للعمل بموجبه حرر . والله يتولاكم . والسلام عليكم

رئيس القضاة (ص/ق ١٤٩ في ١٣٧٧/٧/٢١)

(٤٢٨١ - إثبات البينة عند الشرطة لا يعتبر) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكى وزير الداخلية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فنسرفق لكم بهذه الأوراق السواردة منكم برقم ٣١٤١ وتأريخ الامرام ١٣٨١/٢/٢١ وهي الخاصة بشكوى أحمد طراد من قاضي الحرث

ونشعركم أنه بمطالعة الأوراق اتضح أنه لما أبرق هذا المشتكى لوزارة الداخلية أبرقت لأمير جيزان بمطالبة أحمد طراد باثبات ما نسبه إلى القاضى المذكور ، فأحالت إمارة جيزان الأمر المذكور لشرطة جيزان ، فكتبت الشرطة تلك الشهادات التى أشرتم اليها .

وحيث أن الشرطة لا يعتمد على إثباتها ، ولا ينبغى أن يوكل إليها التحقيق في مثل هذا التشكى . وإذا ادعى أحد أن القاضى المشار إليه قد أحد منه أو من خصمه رشوة تعين التحقيق في دعواه بالوجه الشرعى . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۱۳۱۸ في ۱/۱۳۸۱/۱۱/۷)

(٤٢٨٢ - لا يسوغ للقاضي سماع بينة لا يحكم بها قاض شرعي) من محمد بن ابراهيم إلى المكرم رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فاشارة إلى المعاملة السواردة إلينا منكم برقم ٩٠٣٦ وتأريت المحاكم المترعية ، وما أبداه سمو أمير المنطقة الشرقية من أنه ابلغ قضاة المنطقة الشرقية بساع بينة من يدعى أن لديه بينة ، وأنه باحالة هذه المعاملة التي تتعلق بقضية العامل مبارك عبدالله العماني ضد المقاول ناصر البنعلي إلى محكمة الدمام للنظر في شهادة الشهود اللذين قدمهم العامل المذكور أجاب فضيلته بأن للستخلاف في سماع شهادة الشهود وأخذ اليمين قد قيده الفقهاء بأن يكون من قاض إلى قاضى بمسافة قصر . الخ .

ونفيدكم بأنه لا يسوغ للقاضي سماع البينة في أمثال هذه الأحوال ، لأن الحكم فيها لا يصدر من محاكم شرعية ، ولذا فلا يجوز شرعا إلزام القضاة بسماع تلك البينات . والسلام .

رئيس القضاة (ص/ق ۱/۱۰۲۹ في ۱/۱۳۸۲/۷/۱٦)

(٤٢٨٣ - فتوى في الموضوع)

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم مدير عام مكتب العمل الرئيسي بالمنطقة الوسطى

بعد التحية

اشارة لخطابكم رقم ١٤٠٠/٨٣٦/٤/٦ وتأريخ ١٢/٥/٢٢هـ الذي تطلبون فيه التأكيد على جميع المحاكم بسماع الشهادات التي تحال إليها من قبل مكاتب العمل ، وإخراج صكوك بها . المخ .

ونفيدكم أنه لا يجوز لنا شرعا طلب سهاع الشهادات لدى المحاكم الشرعية مادام الحكم لا يصدر من المحاكم الشرعية ، وأن الحالات التي يلزم القضاة فيها سهاع الشهادات هو في ما إذا كانت الأحكام تصدر من قبل القضاة الشرعيين . والسلام .

رئیس القضاة (ص/ق ۱/۱۰۳۲) فی ۱/۱۳۷۲/۷/۱۶)

(٢٨٤ - قوله والاحتياط ختمه بعد أن يقرأه عليهما الخ لكن في ذلك من الحرج مالا يخفى ، فيكتفى بمعرفة الخط

والختم قد يزور عليه ، وإذا وجد من يزور فانه يعرف بالتأمل ، فان الكتابات متنوعة ، وهي أوثق من الحتم ، ثم إذا اكتفى بالحتم في مثل هذا الزمان كفى ، لكن لا بد من تحقق المكتوب إليه أنه ختمه . وحينئذ بالنسبة إلى القضاة أن يكون عند القضاة الأخرين حقيقة من ختمه كختم عنده ، وإلا ممجرد صورة الختم لا يكفى ، لا سيها في البلدان التي فيها التزوير على الخط والبلدان الخالية من ذلك إذا اجتهد الحاكم وقبله كفى ، والاحتياط المعرفة

، وإذا كان بينه وبينه مكاتبات عرف بها ختمه .

فالحاصل أنه إذا توقف في كونه ختمه فلا يعمل به .

ومسألة الاشهاد عليه تحتاج إلى دليل ولا دليل ، وفيه حرج ، فمتى غلب على ظنه أنه كتابه أو ختمه كفي هذا . (تقرير)

وهذا الذي عليه العمل من عصور متطاولة ، وفي أكثر البلاد . (تقرير

وهو اختيار الشيخين وغيرهما ، ودليلهم واضح كتبه على الله المقول والمقوقس وغيرهما من ملوك العرب ليس في واحد إليهما عمل شي، من ذلك . إنها يدفعه إلى المرسل معه كتاب النبي ، ومن يبلغه ذلك الكتاب فقد قامت به الحجة والرسالة على المدعو ، ورتب عليه أحكام الدعوة شرعا ، فكذلك هذ ، وهو دليل ايضا على قبول خبر الآحاد ، وأنها حجة .

فالحاصل أنه لا يشترط ماذكر ، فإذا أرسله مع ثقة وانتفى تهمة التغيير وأن لا يكون منه وغلب على ظنه ذلك كفى ، فالأحكام نسبيا على غلبة الظن في الأمور التي هي أكبر من أمور حكم الحكام . (تقرير)

(٢٨٥ ٤ - المحافظة على ختم القاضي)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اطلعنا على خطاب سموكم المرفق رقم ٧/٨٧ في ٨٢/١/٢٦ بشأن ملاحظتكم على القضاة بأنهم يذيلون قراراتهم الشرعية بتوقيع (إكليشة) باسم مفتوح ، ويخشى من التزوير بها عليهم ، ورأيكم أن تكون أختام القضاة كفيفى البصر بأيديهم ، وأن لا توقع إلا بمحضر من يثق فيه القاضي ، ورغبتكم التعميم بذلك على المحاكم .

ونفيد سموكم أن الرئاسة لم تسمح لأي أحد بوضع (إكليشة) مفتوحة يمكن استغلالها في التزوير، وأن كفيفي البصر من القضاة يحتفظ بختمه، ولا يسمح أن يسلمه عند التوقيع إلا لشخص يثق فيه ليوقعه على ما أملاه وتصور معناه بأكمل وجه، ولم يصل إلى علمنا حصول أي تزوير بوضع (إكليشة) مفتوحة . وقد لاحظنا ما أشرتم إليه من وجود شيء من هذه الأكليشات التي استعملت في المعاملات الرسمية بدون إذن من الرئاسة ، وسنتخذ الاجراء اللازم بها يضمن المصلحة إن شاء الله . والله يحفظكم .

رئيس القضاة (ص/ق ٣/٦٦١/خ في ٣/٣٨٦/٣)

(٤٢٨٦ - لابد من معرفة توقيع قاضي المحاكم الأجنبية) من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم القائم بأعمال الرئاسة بالمنطقة الغربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

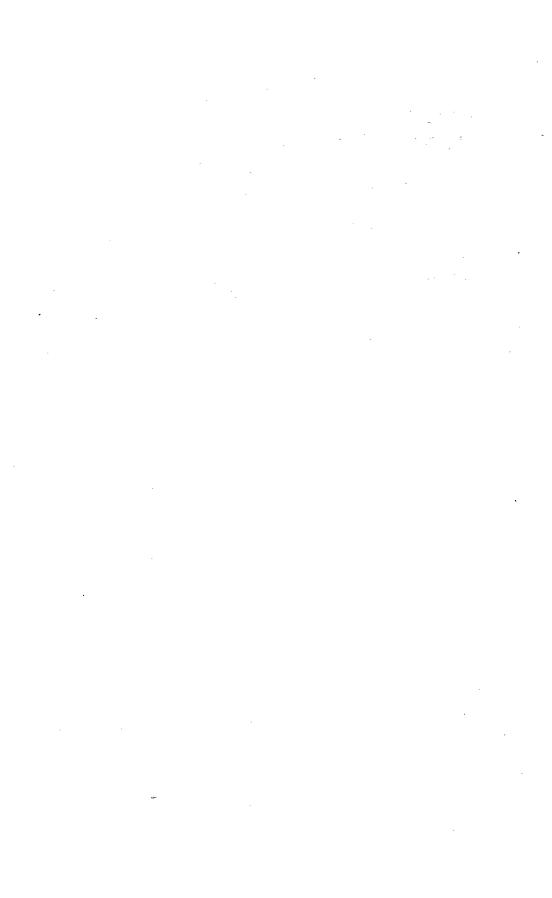
فقد جرى الاطلاع على خطابكم المرفوع لنا برقم ٢/١٢٤١٤ وتأريخ ١٥٠٣هـ المعطوف على ما وردكم من رئيس محكمة أبها برقم ٢٠٥٣ وتأريخ ١٣٨١/١٠/٢٦ المتضمن سؤاله عن اعتباد الورقة المرفقة صورتها والمقدمة له من عوضة بن محمد ، وقد جاء في الورقة صدور الطلاق من جار الله بن سعد القحطاني كويتي الجنسية على زوجته عائشة بنت عوضة طلقة واحدة ، والورقة منسوب صدورها لقاضي المحكمة الشرعية بالكويت .

ونشعركم أنه لا يسوغ اعتهاد هذه الورقة حتى تصدق من مفوض الحكومة السعودية بالكويت ، ثم تصادق وزارة الخارجية السعودية على توقيع مفوض الحكومة هناك ، وذلك لأننا لا نعرف توقيع قاضي المحكمة الشرعية

بالكويت ، ولا توقيع مرجعه . والسلام . (١) .

رئيس القضاة (ص/ق ١/٦٠٩ في ١/٣٨٢/٣/١١هـ)

⁽١) الأوراق العادية لا تعتمد ولا في الطلاق - (انظر فتوى برقم ١٤٤٦ في ١٣٨٤/٢/١٣ هـ)



(فهرس الجزء الثاني عشر) (الحدود - القضاء)

الصحيفة الموضـــوع

- تعریف الحدود ، والتعزیر .
- ٦ الحكمة في شريعة الحدود .

٦ - ١٠ التشريع الاسلامي ــ رتب العقوبات العاجلة الكفيلة بالزجر والردع عن

كل الجرائم . لافرق بين الموظفين وغيرهم . اثر هذا التشريع وخلافه .

- ١٠ هل الحدود كفارات كاملة أو تخفيف .
- ١٠ والمميز يؤدب ، والصغير يحال بينه وبين المحرمات .
- ١١ والمستأمن والحربي يعزران ، واذا دخلوا بلادنا على اشتراط .
- ١١ قوله : عالم بالتحريم . وهل من شرطه أن يكون عالمًا بأنه يقام عليه الحد .
- ١١ تخصيص الامام أو نائبه بإقامته الحد .
- ۱۱ ، ۱۲ السعى إلى إبطال الحدود بالشفاعات والمشورات وبذل الأموال الكثيرة يقابل بالرد .
 - ١٢ تعزير متنازل عن فض بكارة ابنته .
 - ١٢ _ إقامته بالسوط .
 - ١٣ هل الخيزران يقوم مقامه .
 - ١٣ الامساك باليد وتجريد الثياب .
 - ١٣ الضرب بالجريد ، والتقصير في الضرب .
 - 15 المؤلات شرط.
 - ١٤ لا يؤخر الحد ولا التعزير لبقاء المرض ولو رجي زواله .
 - ١٥ ولا لجوع وعطش .
 - ١٥ بطرف ثوب ونحوه .
 - ١٥ وإذا ادعى مرضا أو ضعفا لا يتحمل معه الجلد واقتضى الحال عرضه على الصحة
 - ١٥ ١٦ واذا كان لايطيق الجلد كله تعزيرا نقص منه .
 - ١٦ واذا كان لا يتحمل التعزير بالجلد مطلقا عدل عنه الى الحبس والتأديب بالمال .

- ١٧ وتعزير الحامل ينفذ قبل الفصال .
- ١٧ ، ١٨ إقامة الحد بحضور الامام أو نائبه وهو القاضي أو الأُمير وطائفة من المؤمنين .
 - ١٨ تنفيذ العقوبات بحضور مندوب من المحكمة .
 - ١٩ الواحد ليس طائفة .
 - ١٩ الجنود كغيرهم في إشهار التعزير ، لا داخل المعسكرات .
- ١٩. ٤٠ إشهار ضرب النساء الحد ، لا داخل السجن، ولا أخذ ناس من المؤمنين .

(باب حد الزنا)

- ٢١ التحذير من الزنا وعده سجية لا يسقط الحد .
 - ٢١ ، ٢٢ حكم المراهق والمعتوه إذا زنيا .
 - ٢٢ لا يجمع بين الجلد والرجم .
- ۲۲ ، ۲۳ وطئو ابنة ست ليس زنا ، ولكن يعزر .
- ٢٤ ، ٢٣ جلد كل منها مائة جلدة إذا كانا بكرين ، وتغريبهما . ويشترط في تغريب لمرأة .
 - ٢٤ ، ٧٥ إذا عين الحاكم جهة تعينت ولو فوق مسافة القصر ، ولو طلب الزاني غيرها
 - ٧٥ هل يقوم السجن مقام التغريب في حق النساء وأين تغرب .
 - ٧٥ هل يجعل على الرجل مراقب إذا غرب.
 - ٢٥ ، ٢٦ الحد يغني عن الحبس والضرب وزيادة التعزير ..
 - ٢٦ ، ٢٧ من يتكرر منه الفساد يغرب اكثر من سنة .
- ۲۷ ، ۲۷ تكرار التعزير بالضرب على هارب ببنت وملبسها لباس رجل ومغير اسمها
 ومستعملها كزوجته علاوة على الحد .
 - ۲۸ ، ۲۹ تحيلوا على معتوهة واعتدوا على عفافها .
 - ٣٠ ، ٢٩ اتهموا بقفز على امرأة لفعل الفاحشة .
 - ٣٠ تحذير من التساهل في حكم جراثم اللواط .
 - ۳۰ ، ۳۱ قوله : وحد لوطى كزان .
 - ٣١ حكم بقتل لوطيين بالسيف على القول الأخر .
 - ٣١ ، ٣٧ اذا أكره الغلام على اللواط لم يجب عليه الحد . وإذا اتهم أنه مطاوع عزر .

٣٣ ، ٣٣ - تعزير مختطفى الغلمان إذا ثبتت التهمة ولم يثبت الحد حسب مايراه ولي الأمر .

٣٣ ، ٣٢ - لولي الأمر تعزير مغتصبي الغلام الذين قتلاه شبه عمد ولو بالقتل .

٣٤ ، ٣٥ - يسوغ تعزير مختطفي الغلبان بالقتل إذا لم يرتدعواإلا به .

٣٥ ، ٣٦ - أقر بوطئه الغلام ثم أنكر وشهد عليه شهادة لم توصل .

٣٦ - شبهة نقص العقل تدرؤ عنه الحد ، لكن يعزر ب ٩٩ جلده .

٣٦ ، ٣٧ - أقر باللواط ثم أنكر فعزر بسجنه ستة أشهر ، وجلده في كل شهر ثلاثين ،

وتشهده طائفة من المؤمنين . أما الصبي

٣٧ ، ٣٧ - إذا أقروا باللواط او الاغتصاب ثم رجعوا عزروا .

٣٨ - تعزير متهمين باللواط.

٣٨ - ٤٠ - اذا كان الحادث في محيط الطلاب كان جلدهم تعزيرا على التهمة أمام زملائهم بالاضافة الى السجن .

٤٠ - تعزير متهمين أجانب باللواط ونفيهم الى بلادهم .

٤٠ - يعزر المقبل والمباشر .

٤١ - اذا وطئ نائمة أو سكرى .

٤١ - تعزير ناكح شاه .

1 ؛ ٤٦ - لم قالوا : تقتل البهيمة وهو لا يقتل .

٤٢ - وقع على جارية أمه فأحبلها .

٤٢ - إذا وطى أمته المزوجة فهل يقام عليه الحد .

٤٢ ، ٤٣ - واذا كان لولده فيها شرك عزر والعكس

٤٣ - إذا وطئ امرأة في منزله ظنها زوجته . وهجوم حامد الفقى على الأصحاب هنا

\$ ٤ - أقرت أنه زنا بها عشرين مرة وادعت انها مكرهة .

40 - إذا اتهمت بالرضا عزرت .

٤٥ - اذا كانت دعوى إكراهها ضعيفة عزرت .

٤٩ - تعزير صهاء بلهاء حملت سفاحا .

٤٧ - المراد بالاضرار هنا .

4٧ - لابد من الاقرار أربعا .

الصحيفة الموضـــــوع

٤٧ ، ٥٠ - رجوع الزائي عن الاقرار والسارق والشارب يدرأ الحد عنهم .

- ٥٠ ـ ٥١ إذا رجعت عن الاقرار بالزنا درأ الحد وعزرت .
- ٥١ ٧٧ ولا يسأل المقر بالزنا عن الرجوع عن الاعتراف .
- ٥٢ اذا هرب المقر بالزنا كف عنه ، بخلاف ما إذا كان ثابتا ببينة .
 - ٥٢ هذا اللفظ لايشترط .
 - ٥٣ هل يتعين على الشهود الأربعة الأداء .
- ٥٣ القرار الطبي لايثبت به الزنا إذا أنكرت ، وكبيف الأطباء على عورات النساء
 - مفسدة .
 - ٥٥ تحد الحبلي مالم تدع شبهة .
 - ٤٥ ـ قوله ولا يجب سؤالها . وإذا اسئلت وادعت .
 - 05 لو اعترفت مع الحمل ثم رجعت .
 - ٥٤ هل تسأل من فعل بك . واذا ادعت على إنسان .
 - ٥٥ حبلتا وادعتا على شخصين بذلك .
 - ٥٥ ، ٥٦ ادعت أن عمها كان يغازلها واحرقت نفسها .
 - ٥٦ ، ٥٧ تغريم المتهم ما أنفقه المدعى من الأجور إذا كانت على الوجه المعتاد .
 - ٥٧ تحريم الجرارة (القوادة) . طزيق سلامة المجتمع منها . .
 - ۷۰ ، ۵۸ إبعاد مشتبه بالنساء .
 - إبعاد أربعة شبان عن دكاكينهم الحالية .

(باب حد القذف)

- ٥٩ الحدود رحمة لا قسوة .
- ٠٠ اذا قذف الصغير فلا حد عليه .
 - ٦٠ قوله : الملتزم .
- ٦٠ قوله أو نكست رأسه أو جعلت له قرونا .
- ٠٠ إذا قال أكثر أهل البلد زناة ، أو فيهم زناة .
- ٠٠ ٦١ إذا قال : ياحمار ، ياقواد على محارمه .
- ٦٦ ، ٦٢ اذا قذَّف شخصًا على سبيل الغيرة أو قذفته الحسبة .
 - 1V7 -

(باب حد المسكر)

٦٢ - نحيت الأثل.

٦٢ - التعفن في المصبرات .

٦٢ - ٦٤ لابد من الثمانين على التقديرين .

٦٣ - ثيمانون ولو قل شرابه .

٦٤ ، ٦٣ – سكروا وحاولوا الفاحشة ثم قتلوه .

٦٤ - التُّنَم أحد الأسباب الموجبة لحد الخمر ثمانين على الراجح في الدليل.

٦٥ ، ٦٦ - وإذا حكم الحاكم بتعزيره فقط نفذ .

٦٦ ، ٦٨ - استشمام من اتهم بالسكر ، بخلاف من لم يتهم .

٦٨ – أقر بشربه المسكر ولم يرجع .

٦٨ ، ٦٩ وجد معهم خمر وغلهان فعزروا .

٧٠ ، ٧٠ - تغزير صانع الخمر ولو بالقتل إذارآه الايمام .

٧٠ - إذا وجد شخص في بيت صانع الخمر .

٧٠ ، ٧١ دلال في بيع الخمر وهومريض .

٧٢ ، ٧٢ - تعزير أناس انشئوا مصنع خمر ، وأناس وجد لديهم حشيش وإفيون .

٧٢ - حقيقة الحشيش والأفيون .

۷۳ - حكم بجلده ثيانين

٧٣ – تحديد تعزير من وجد عنده الأفيون راجع لولي الأمر .

٧٤ - حبسه ثلاثة أشهر وجلده ثبانين .

٧٤ ، ٧٥ - حكم بتعزيره على حيازته الحشيش وبيعه ثلاثين جلده مع السجن والغرامة .

٧٥ - يتساهل في عقوبة من يجهل الأُفيونِ ويعزر .

٧٥ ، ٧٦ - مات مهرب مخدرات قبل استيفاء انتعزير منه بالمال .

٧٦ - ٧٨ - إذا شرب الكلونيا المسكرة حد ثهانون ، واتلفت حقيقة الكلونيا.

٧٨ ـ ٨٥ - فتوى في حكم شرب الدخان .

٨٣ ـ السويكة .

٨٧ ، ٨٧ - التنياك .

٨٧ - الذي على العلماء البيان.

٨٧ – هل هو مثل الخمر يكسر ويحرق الدكان .

٩٠ ، ٨٧ - حكم تناول الدخان مع ذكر الدليل .

٩٠ ، ٨٤ - والشيشه . وانظر الفتاوي السابقة في الدخان (التنباك) فهي منه .

٩١ - هل يحول شارب الدخان بعد دفنه الى غير القبلة .

۹۱ ، ۹۲ ، ۹۲ – والشمه .

٩٤ ، ٩٢ – تحريم بيع الدخان ، ومنع توريده وشربه .

٩٤ - إنكار زراعة الدخان .

٩٤ ، ٩٠ - منع الدعاية للدخان

• ٩ - الدخان مال غير محترم .

٩٠ ، ٩٦ - أربعين جلدة لمتعاطى التنباك ، واربعين جلده لأكل القات .

٩٦ ، ٩٧ - تحريم أكل الفات ومنعه زراعة وتوريدا .

٩٧ - ١٠٦ - فتوى مطولة في تحريم أكدل القات .

١٠٧ ، ١٠٦ - القات مال غير محترم .

١٠٧ - القات مثل التنباك أو أخبث ، صفته .

١٠٧ ، ١٠٨ - الكـاكـولا والبيبسي كولا لا أحرمهما.وينبغي البحث عن مفرداتهما .

والاحتياط .

١٠٨ - قوله : ويحرم عصير غلا واتي عليه ثلاثة أيام .

١٠٩ - اللبن بعد ثلاثة .

١٠٩ - اللبن يجتمع عندهم ويحصل منه ارتفاع .

(باب التعزير)

١٠٩ - التعزير لاينحصر في الضرب

١١٠ - لايزداد على الحد الشرعي بحبس ولا ضرب

۱۱۰ ، ۱۱۱ - تعزير ضارب حاجين

۱۱۲ ، ۱۱۲ - إذا حكم بضرب شخص لضربه شخصا آخر فلا بد من حضور من له الحق

۱۱۲ – تعزیر مزور طلاق بختم القاضی ۱۱۲ ، ۱۱۳ تعزیر مزور تواقیع

١١٣ - السجن لايكون في الشمس ولا يمنع الطعام والشراب

١١٣ ، ١١٤ - تعزير صاحب بذاءة وتعد على أعراض الناس . ولو كان ضابطا

١١٥ - تعزير متهمين بقتل

١١٥، ١١٦ - تعزير متهم باختطاف فتاة

١١٦ - تعزير مختطفي غلام

۱۱۷ ، ۱۱۹ - قفز على دار مؤذن

١١٧ ، ١١٨ - إذا كانت الديات وأروش الجنايات لاتردع أصحاب الجرائم والجناة

١١٨ ، ١١٩ - التعزير لايحد بعشرة أسواط

١١٩ - تعزير الفاتل عمداً إذا عفي إلى الدية والفاتل خطأ والجاني خطأ أوشبه عمد إذا ثبت تفريطه أوتعديه

١١٩ ، ١٢٠ - القاعدة في تقدير التعزير بالقتل فها دونه . خلابها وقامت معه أياما

١٢٠ ، ١٢١ – من الذي يقدر التعزير

۱۲۱ - الحكمة في ترك تحديده إلى الأثمة . ۱۲۱ - ۱۲۲ - على ناظر القضية تقرير الجزاء على المتهم

۱۲۲ ، ۱۲۳ – من التعزير الشديد

۱۲۲ ، ۱۲۶ الجواب عن حديث و لايجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله ، ۱۲۳ – تعزير المتهمين تهمة ضعيفة لاتكون علنا

١٧٤ – هل يلزم المتهم بغرامة ماأنفق

١٢٥ – قوله ويحرم تعزير بحلق لحية

١٢٥ - التعزير بأخذ المال وإتلافه جائز

١٢٥ - وضعوا بعض أشياء في اليانصيب

١٢٥ – واذا مات من حكم عليه بالتعزير بالمال

۱۲۱ - التعزير بالنفي المؤبد لنشال كثرت جراثمه ۱۲۲ ، ۱۲۷ - نفي مؤبد لمشتهرين بالقواده

١٢٧ ك ١٢٨ - التعزير باسقاطه من اسم القبيلة

(باب القطع في السرقه)

١٢٨ - قولهم : القطع في السرقة وحشية وحشية

١٢٨ ، ١٢٩ - إذا سرق الغلام غرم المال ولم يقطع

1۲۹ – وعزر

١٣٩ ، ١٣٠ لايقع من انبتت عانته شعراً خفيفا ويعزر

١٣٠ - المجنون والمعتوه إذا سرقا

١٣٠ ، ١٣١ يعزر المنتهب ولا يقطع

١٣١ - الاختلاس من الكهرباء

١٣١ ، ١٣٢ - اختلس مالًا وادعى انه نفذ وحوله

١٣٢ - خائن لا سارق

١٣٢ ، ١٣٣ - الخائن في العارية عليه القطع

١٣٣ - المشعوذ يقطع

١٣٣ - لايقط بسرقة آلة لهو ولو انها ذهب ولا تضمن ماليته

١٣٤ -الات ألم المفككة

١٣٤ - سرقة الراديو

۱۳۶ ، ۱۳۰ - سرق دخانل

١٣٥ - الصليب لا قطع فيه ولو كان ذهبا

١٣٥ - ساعة فيها تصليب

١٣٥ - سرقة المصمى ١٣٥ - ثلاثة الدراهم

١٣٥ ، ١٣٤ - الحاكم هنا

١٣٦ - وجد باب حوش غير مقفل فسرق الغنم

١٣٦ – أدخله الى بيته وترك المفتاح

١٣٧ - وجد السارق المفتاح بجانب الصندوق

١٣٧ ، ١٣٨ - ليس من شرط القفل أن لايستطاع فتحه أوكسره

١٣٨ - اذا كانت سكرة بلا مفتاح ولاتدخل اليد

١٣٨ - اذ لم يكن العلق كاف فلا قطع

١٤٠ - ١٤٠ مافي البيوت الوبرية ونحوها محزر بوجود أهلها . وإذ، ا ادعى

أن له شريكا في السرقة

```
الصحيفة الموضكوع
```

١٤١ ، ١٤٠ - التفصيل في الخيمة

١٤١ - حزر البطيخ والجزر وجرة الفول والمقليات والمصليات

1٤١ - الصبر

١٤٢ - إذا سرق الحارس

١٤٢ - وقوف السيارة في الشارع -

١٤٢ - أخذ السيارة من عند البيت

١٤٣ - اللذان لم يدخلا الحزر لاقطع عليها

١٤٣ – حزر الأشياء النقيلة

١٤٢ ، ١٤٣ - قوله : بشهادة عدلين

١٤٤ - شهادة القافه على موطىء القدم

۱٤٥ ، ١٤٤ - تقرير المرى ليس ببينة

١٤٥ ، ١٤٦ - إذا ادعى المجاعة وهو لم يقتصر على ماء يحى به نفسه

١٤٦ - اعترف مرة

١٤٧ ، ١٤٦ - يسقط الحد برجوعه عن الاقرار إذا لم يثبت الحد ببينة ويعزر وأما المال فلا

١٤٨ ، ١٤٧ - رجع عن وصف من أوصاف السرقة

١٤٧ ، ١٤٨ – أقر بالسرقة ثم اختلت قواه العقلية وأنكر

١٤٨ - وإذا اعترف بالسرقة عند الشرطة حال التحقيق ثم أنكر لما حضر في المحكمة

١٤٧ ، ١٤٨ - تلقين السارق والتعريض له . واذا رجع عن اقراره .

١٤٨ ، ١٤٩ - ولـ ولم يطالب المسروق منه بهاله إذا حكم به حاكم مطلع على الخلاف .

١٤٩ - إذا اقر بسرقة من مال غائب أو قامة به بينة

١٤٩ - ينفذ القطع حال صدور الحكم

١٥٠ - ولا يؤخر لانتظار التحقيق مع غيره

١٥٠ - تلاوة الحكم عليه

١٥١ ، ١٥١ – ولا يؤخذ أقراره قبل التنفيذ

١٥١ ، ١٥٢ لايحال الى الطبيب كل من أريد إقامة الحد عليه

١٥٢ – ولوكان أعسر

١٥٢ - من مفصل الكف

104 - وحسمت

١٥٣ - وتعلق في السوق

١٥٤ ، ١٥٣ - لايكفى السجن عن القطع

١٥٤ - المراد بالحبس هنا

١٥٤ ، تعزير من لم تكتمل فيه شروط القطع

١٥٤ ، ١٥٥ - إذا لم تتم شروط القطع ورأى الامام قطعهم تعزيرا

١٥٦ – قد يسوغ القطع والقتل ولوقامت الشبهة -

١٥٧ ، ١٥٧ - تعزير الجندي المتهم أمام الجنود -

١٥٨ ، ١٥٨ القضاة نواب ولى الأمر في تقرير الجزاء إذا أنابهم

١٥٨ - الضرب في التهمة ، وهل هو للشرطة . والسائغ منه .

١٥٨ ، ١٥٩ – كون المتهم على رأس العمل أو مكفوف اليد لا أثر له .

١٥٩ - يرد ماله وعيا انفق في طلبه بالمعروف.

١٦٠ ، ١٥٩ ـ تغريم وتعزير مشارك السارق .

١٦٠ - قوله : أضعفت عليه الفية - ولا قطع .

١٦٠ - إذا سرق مالا حزر له أو من بستان .

١٦٠ ، ١٦١ ـ تضعيف الغرم على السارق من غير الثمر والكثر ونحوهما .

١٦١ - كونه قد سرق أو من أرباب السوابق لا يوجب أن كل مابيده مسروق.

١٦٢ - توقيع الصراف على الأوراق المالية ليس قرينه .

١٦٣ - إذا وجدت الدراهم في محل المتهم أو ادعى عليه باحداث حريق.

(باب حد قطاع الطريق)

١٦٣ - قطاع الطريق .

١٦٢ ، ١٦٤ - بدو نازلون في البرية أخافهم وأخافوه وأخذوا ماله .

١٦٤ ، ١٦٥ - قتلوه بعد محاولتهم فعل الفاحشة فيه .

١٦٥ - رجال العصابات .

170 ، 177 - اتهما بضرب حاجيين باكستانيين في البرية .

١٩٦٩ - إذ اوجد الصائل على امراته قتله ولا يدفع بإلاسهل فالأسهل .

١٩٧ – قوله : ويلزمه الدفع عن نفسه وحرمته في غير فتنة .

١٦٧ – اذا التفت في مروره ونظر في بيت غيره . وإذا افتحوا الباب

١٦٨ - الاطلاع من السطح هل هو مثل خصاص الباب ، والاستماع ، وهل له رميه

بالمسدس. - £AY -

۱٦٨ ، ١٦٩ - الاطلاع على خطاب الزوج لزوجته ، او في خطاب من يخشى منه على المسلمين .

(باب قتال اهل البغي)

الصحيفة الموضسوع

١٦٩ - تحريم الخروج على الأثمة .

١٧٠ - اهل الغطغط .

١٧٠ - ١٧٢ - طلبه من بعض (الاخوان) القدوم على الامام لاجتهاع الكلمة ومناقشة

الشاكل مع العلماء ...

ولم مع غيره من المشايخ نصائح ورسائل الى (الاخوان) الذين ظهرت منهم بوادر الافتراق ـ موجودة في الدرر السنية

١٧٢ - حكم قتال الكفار.

١٧٢ - الخوارج بغاة إلا أن أحكامهم أغلظ.

١٧٢ - الجواب عن حديث (يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ع.

١٧٣ - وتكفيرهم للمسلمين .

١٧٣ – نصب الامام وثبوت ولايته بأحد أمور ثلاثة ، والمقصود بولايته .

١٧٣ - الولاية ليست لاثنين .

١٧٣ - الجمهورية ورئاسة الجمهورية . وطعنهم بالاستبداد مع لعبهم بالدين والنشأ .

١٧٤ ، ١٧٥ - الاستدلال على الجمهورية بقوله (وأمرهم شوري بينهم) .

١٧٤ - التصويت ، والمشاورة ، ومن يستشار ، والأشياء التي يستشار فيها .

١٧٥ ، ١٧٦ - الدستور الاسلامي .

١٧٦ ـ الشريعة الاسلامية جاءت بالسياسة التي ماوراها سياسه .

1۷۷ ، ۱۷۷ - يشترط في الأمام الذكورية . « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » (الرجال قوامون على النساء) .

١٧٧ - حكم تسوية المرأة بالرجال في الولايات ونحوها .

١٧٨ - اشتراط العدالة.

۱۷۸ ، ۱۷۹ - هل يشترط كونه قرشيا .

١٧٩ ـ اشتراط العلم .

الصحيفة الموضـــوع

۱۷۹ ، ۱۸۰ – أهم الشروط .

١٨٩ ، ١٨٩ أهم مقاصد الولاية .

١٨٠ - وتعتبر الشروط حسب الامكان .

١٨٠ - لايصلح جعل أميرين في بلد واحد .

١٨٠ ، ١٨١ كيف يكون موقف الأمير مع أهل الحسبة .

١٨١ ، ١٨٧ - ادعوا أن عزل الأمير مصلحة وإطفاء للفتنة ولم يجدوا مسوغا لعزله .

١٨٢ ، ١٨٤ - كيف يكون القاضي مع الأمير ، والأمير مع القاضي . .

(باب حكم المرتد)

الموضوع . الصحيفة

١٨٣ - الفرق بين المرتد والكافر الأصلى .

١٨٣ ، ١٨٤ – قوله : فمن أشرك بالله تعالى كفر ، وأمثلة لذلك ، ودفع شبهة التوسل .

١٨٤ ، ١٨٥ – إذا قال خذوه ياجن

١٨٥ - قوله : أو صفة من صفاته .

١٨٥ ، ١٨٦ - التبرع بأرض الكنيسة وحضور افتتاحها .

١٨٦ - قوله : أو بعض كتبه .

۱۸۹ ، ۱۸۷ - سب دین رجل .

١٨٧ - لعن دين شخص مسلم .

١٨٧ - حكم من سب الصحابة .

١٨٧ ، ١٩٠ - تعزير مؤلف كتاب (أبو طالب مؤمن قريش) . توبته ، واعترافه بالخطأ خطيا .

• ١٩ - البلدان التي يوجد فيها اسواق البغايا وتحمى ولا إنكار ؟

· ١٩١ ، ١٩١ - الجحود أقسام .

• ١٩١ ، ١٩١ - الأشياء التي يرتد بها ثلاثة اقسام . ليس ككفر الكفار عن عناد . لا تكفير لأحد الا بعد قيام الحجة عليه . الحكم على هذا الشيء أنه كفر شيء ، والحكم على الشخص بعينه شيء آخر .

"١٩١ - غلط من زعم أنه لايكفر إلا المعاند .

۱۹۱ - بعضهم يقول: إن كان مراده كذا. وهذه شبهة عدم تكفير المعين. وهناك شبهة أخرى وهي عدم تكفير المنتسب وتقدم الجواب عنها في ج ١.

۱۹۱ ، ۱۹۳ ردة من قال هو مسيحي .

١٩٣ ، ١٩٤ - طلب الانضام الى الدين المسيحي وقال أنه يتسلى بذلك .

۱۹۶ ، ۱۹۰ - حكم من سمى و علم التوحيد ، علم التوحيش ، و و علم الفقه ، علم حزاوى العجائز .

١٩٥ - الذي يبغض اللحية ، ويقول : وساخة - هل هو مرتد .

• ١٩٥، ، ١٩٦ ∹ الاستهزاء بأهل العلم وأهل الخير والهزل بالقرآن أو باسم من اسماء الله وقوله : المطاوعة كذا وكذا .

197 - الاكراه على الأفعال.

197 - امتهان المصحف أو أجزائه ، أو أوراقه ، أو الأوراق التي فيها اسم الله ، أو اسم الرسول ، والجرائد .

۱۹۲ ، ۱۹۷ - حکم من حکی کفرا .

١٩٧ – قوله ولا يحرق بالنار .

۱۹۷ ، ۱۹۸ - قوله : بأن يشهد أن لا إله الا الله إذا كان في حال كفره لا يقولها . أمثلة لذلك .

١٩٨ - هل يعذر بالجهل بالتوحيد ، ومناظرته مع شيخ الأزهر .

١٩٨ ، ١٩٩ - أول مايجب على من اعتنق الاسلام .

١٩٩ - تعليل كفر الساحر ، والحل بالسحر .

(كتاب الأطعمة)

۲۰۰، ۱۹۹ - جواب عن حديثيں .

۲۰۰ ، ۲۰۱ - قوله : لا مضرة فيه .

الأَفيون والحشيشه ، وأكل الأطباء لها . الأطباء .

٢٠١ - التنباك من النباتات المخدرة .

٢٠١ ، ٢٠١ - حل الضبع .

٢٠٢ - قوله : • كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ، .

الموضــــوع

٢٠٢ - القنفذ والثعلب والنيص .

٢٠٣ - حمار الوحش والحمار الأهلى والفرق بينهما .

٢٠٣ حكم توريد لحم الخنزير ، وماتورده الشركة .

٢٠٣ الأرنب.

٢٠٣ - الضب والوبر والجربوع.

٢٠٤ - غواب الزرع .

٢٠٤ - تحريم الجلالة التي أكثر علفها النجاسة .

٤٠٤ - إذا قوي نتن اللحم كره .

٢٠٤ - كراهة أكل اللحم التيء .

٢٠٤ - إذا مربشمر بستان ، اوزرع قائم ، والشرب من لبن الماشية والتفصيل في ذلك .

٢٠٥ - وجوب الضيافة ، واختلافه بحسب المكان والضيف ، وكمال الضيافه .

٧٠٥ ، ٢٠٦ عادات في قرى الضيف على عموم أهل البلد .

(باب الذكاة)

. ٢٠٦ ، ٢٠٧ - لابد من صحة معتقد المذكى .

۲۰۷ ، ۲۰۷ - ذبائح الزيدية .

٢٠٨ - ذبائح الاسماعيلية .

٢٠٨ - الشوافع في اليمن .

٢٠٨ ، ٢.٩ - الاحتياط منع توريد الذبائح بتاتا .

٢٠٩ - منع استيراد لحوم الدواجن من الدول الشوعية .

۲۱۰ ، ۲۱۱ - فتوى في الموضوع .

. ٢١١ ، ٢١٢ - العلب المصبرة .

٢٠٧ ، ٢١٢ - الجواب عن حديث و سموا أنتم ، .

٢١٢ ، ٢١٣ - جواب طلب استيراد لحوم ضأن . ۲۱۴ ، ۲۱۲ - فترى في المعنى .

۲۱۹ ـ قوله : وقصب .

۲۱۶ - قوله : وعظم .

٢١٦ - قوله : أبواه كتابيان .

٢١٦ ، ٢١٧ - منع تعذيب الحيوانات قبل ذبحها .

٢١٧ - سقيها قبل الذبح .

٢١٧ - قوله : وذكاة جنين مباح إن خرج ميتا . الخ .

٢١٧ - إذا انقطع من الضب شيء قبل الذكاة .

(باب الصيد)

١٢٨ - ما صيد ببندقية الرصاص ، والنباطة .

۲۱۸ - أم ، صتمه .؟

٢١٩ - النياطه ؟

٢١٩ - الشبكة ، وما قد يستعمله الصبيان ؟

٢١٩ - إذا أدرك الصيد ولا امكنه يذبحه ؟

٣١٩ - قوله : فيباح ماقتلته إن كانت معلمة . والذي يرمي بالسهم ووجد ميتا .

٢٢٠ - لو غصب الجارح .

٣٣٠ ، ٢٢١ - قتل الكلاب بصفة جماعية لا يجوز .

٢٢١ - وجمعها في موضع من المواضع كذلك ؛ بخلاف ما تحقق ضرره منها.

۲۲۱ ، ۲۲۲ – ممایتقی به ضررها .

٢٢٢ - هل تدخل الملائكة بيتا فيه كلب صيد.

٢٢٢ - إذا كان هناك حيوانات تقبل التعليم غير الكلب والفهد .

٢٢٢ - الكلب الملجم لايحل ماصاده.

٢٢٣ - إذا تباعد عنه صاحبه وتباطأ أكل وإلا لم يأكل هل يحل ماصاده ؟

٢٢٣ - إذا نسى التسمية ؟

٢٢٣ - تسمية رفيقه عليه ؟

٢٢٣ - قوله : ويكره الصيد للهو .

٣٢٣ - ٣٢٤ - هل ينبغى أن يترك اصطياد بعض الصيود أو بعض الطيور إذا كانت حوامل أو لها فراخ ؟

٢٢٤ – قوله وهو أفضل مأكول .

(كتاب الأيان)

الموضـــوع

٢٢٤ - وحياة الله .

٢٢٤ - وجاه الله .

٢٢٤ - وأمانة الله .

٢٢٤ - لعمر الله .

۲۲٤ - لعمري .

٢٢٥ - قوله : والحلف بغير الله محرم .

٢٢٥ - الحلف بالنبي .

٢٢٥ - الحلف بالأمانة .

٢٢٥ - ٢٢٦ - عقد يمينا بالطلاق يظن صدقه نفسه .

۲۲۲ - ۲۲۷ - فتوى في الموضوع .

٢٢٧ - الحنث في اليمين بالطلاق طلاق.

٣٢٨ - حرم ركوب سيارة أهله وسياقتها .

۲۲۲۸ - حرم بلاد والده .

٢٢٩ - حرام ما أتعاطى الخطبة للناس.

٣٢٩ - أقسم أن يطلق زوجته إن امتنع أهلها .

٢٢٠ - حلف أن ينكح شغاراً .

• ٢٤ - ٣٣١ - الأيهان التي يراد بها الكرامة لا حنث فيها ولا كفارة .

۲۳۱ - وينبغي إبرارها .

٢٣١ - والذي يحلف عليه بالطلاق إكراما يتأكد ولا يجب .

٢٣١ - ٢٣٢ – حرم زوجته ما يجيء بزيادة على الذبيحة .

٣٣٢ - نفذ منه حرام ما يتقدم ولا يتأخر في زواج .

٣٣٧ - هل يحرم قوله : هذا الطعام الحلال علي حرام .

فصل في كفارة اليمين)

٢٣٣ - هل بعض خصال الكفارة أفضل ؟

٢٣٣ - لو صام جهلًا ثم وجد الإرطعام ؟

۲۳۳ - إذا شرع في الصيام ثم وجد ؟ - ٤٨٨ -

(باب جامع الأيهان)

لصحيفة الموضـــوع

٢٣٣ ، ٢٣٤ - حلف بالطلاق ما يجيه في بيته فطلع عليه من البيت .

٢٣٤ - حلف ليسافرن وقصده .

٢٣٤ - حلف إن قضت بنفسها فهي طالق ، وخرجت معه .

٢٣٥ - حلف ما تتصرف في بيته بعود كبريت وقصده.

٢٣٥ ، ٢٣٦ - حلف بالطلاق ما تدخل البيت .

٢٣٦ - كتب له أن زوجته تمشى برداء فطلقها .

٢٣٦ ، ٢٣٧ - طلق من رأسها أنها ما تقيل إلا في بيت أهلها فأخرجها الى غيربيتهم .

٣٣٧ ، ٣٣٧ - حلف بالطلاق أن لا يكتب لأهلها رسالة هذه السنة فانتهت السنة الدراسية .

٢٣٨ - حلف بالطلاق ماتمسى في داره فذهبت الى دار أهلها .

٢٣٨ - إذا أكل قديداً هل يدخل في مسمى اللحم؟

٢٣٨ - إذا لبس السلاح هل يدخل في مسمى لبس الثوب.

٢٣٩ - قوله : من يمتنع بيمينه . دخول الصديق ، وهل يستثنى بعض القرابة ؟

٢٣٩ ، ٢٤٠ – حلف أن لايروح بها إلا بعد شهر وراح بها قبله ناسيا .

(باب النذر)

٠ ٢٤ - إذا قال : نذر ؟ أوقال نذرين ؟

٢٤١ - نذر ماجنسه واجب في الشرع ، وما ليس جنسه واجبا .

٢٤١ - إذا نذر أن يذبح شاة فله أن يذبح عجلًا .

٢٤١ - الأفضل في نذر ماليس بطاعة ولا معصية .

٢٤١ - نذر ما لا يملك .

٢٤٢ - نذر إن نجح في الامتحان.

٢٤٣ ، ٢٤٣ - نذر إن شفي أن يترك الدخان ثم عاد .

٢٤٣ - الامتناع عن الأشياء بالأيهان والنذور مكرره .

٣٤٣ - اذا كان عالما من نفسه أنه لايصوم تصوعا إلا بنذر - فهل ينذر ويصوم .

٢٤٤ - نذر ذبيحة فهل له التصدق بثمنها .

٢٤٤ - قوله: إلا إذ انذر الصدقة بهاله كله.

٢٤٤ - عجزعن الوفاء بنذره .

٢٤٥ - نذرت ثلاثة أيام من كل شهر ، ثم لم تستطيع بعض الأشهر .

۲٤٦ ، ۲٤٦ – فتوى مماثلة .

(كتاب القضاء)

٧٤٧ - ٧٩٥. فتاوى ورسائل في وجوب تحكيم « الشريعة الاسلامية ، « وتحريم تحكيم القوانين الوضعية ، ومجانبتها والبعد عنها وعن المؤلفات فيها

٧٤٧ ، ٢٤٧ ـ الحكومة السعودية لم تحكم مقانون وضعي مطلقاً .

٢٤٨ - وهو الذي يريده جلالة الملك ودستور دولته .

٢٤٩ ، ٢٥٠ - وجوب امتثال أوامر القاضي الشرعي .

• ٢٥ - النظر في جميع الدعاوى الى المحاكم الشرعية .

. ٢٥٠ ، ٢٥٢ – والفضايا التجارية الى القضاة الشرعيين .

٢٥٢ ـ ٢٥٤ – حول نظام الغرفة التجارية المعدل .

٢٥٤ - ٢٥٦ - وجوب الغاء الغرفة التجارية ولو كان التحكيم اليها اختياريا .

٢٥٦ - ٢٦٠ - وجوب تحكيم شريعة الله ، وحكم من حكم بغيرها .

٢٦١ ، ٢٦١ - استنكار هيئة فض المنازعات .

، ۱۹۱۰ - استادر سید نفس اسارعات .

٢٦١ - ٢٦٣ - وإحالة قضايا السينها والدخان ونحوهما إليها .

٢٦٢ ، ٢٦٣ - الأعضاء القانونيون مع الشرعيين فيها .

٢٦٢ - ٢٦٥ - نظام العمل والعمال .

٧٦٥ - تعميم للقضاة بالنظر في كل القضايا .

٢٦٥ ، ٢٦٦ - ولاتخدمه المحكمة .

٢٦٦ ، ٢٦٧ - القضايا الحقوقية تحال الى المحاكم الشرعية .

٢٦٨ - والقضايا الجنائية .

۲۲۸ ، ۲۲۹ - لا إلى هيئة زراعية .

٢٧٠ ، ٢٧١ - ولا يلزم بقرار هيئة لاتظهر عليها الصبغة الشرعية .

٢٧٢ - ولا يجعل للشيعة محكمة .

٢٧٢ - اشتراك اللجان غير الشرعية مع القاضى .

٣٧٣ - يجب استقلال القضاء وحصانته .

٢٧٣ ـ ٢٧٥ - التحاكم الى الشرع هو مضمون شهادة أن محمداً رسول الله .

٢٧٥ ، ٢٧٩ - الحث الى النحاكم إلى كتباب الله وسنة رسوله وموالات أولياء الله ومقاطعة اعداثه.

٢٨٠ - وخلافه نقض للشهادتين . وما قيل : كفر دون كفر .

٢٨٠ - عبادة الطاعة أقسام .

٢٨٠ ، ٢٨٢ - الحكم بالسلوم الجاهلية .

٢٨٢ ، ٢٨٢ - وعوائد بعض القبائل .

٢٨٤ - ٢٩١ - تحكيم القوانين من الكفر الأكبر.

٢٨٩ - معنى ماذكره العلماء من تغير الفتوى بتغير الأحوال .

٢٩١ ، ٢٩١ – قضاة العشائر .

۲۹۲ ، ۲۹۳ - رسالة التشريع والاجتهاد .

٢٩٢ ، ٢٩٢ - مجلة التشريع والاقتصاد .

٢٩٤ - المقارنة بين انظمة الاسلام والقوانين الوضعية .

٢٩٤ - الكتب القانونية .

٧٩٥ - مؤتمر تعريب القضاء .

. ٢٩٧ - ٢٩٧ - اختصاصات ديوان المظالم .

٣٠٧ - ٣٠٧ - القضاة في المملكة وملخص الأساليب المتبعة في محاكمها ، والمصادر التي يعتمد عليها القضاة وتركيز المسئوليات في المحاكم ، واختصاص رئاسة القضاة

٢٩٩ أحد المصادر التي يعتمد عليها القضاة حاشية الشيخ العنقري بها تضمنته من تقريرات

٣٠١ ، ٣٠١ – قوله : وهو في كفاية

٣٠٢ ، ٣٠٣ - نصيحة لقاضي أبي الدخول في سلك القضاء

٣٠٣ ، ٣٠٤ - ولآخر بالعدول عن طلب التقاعد

٣٠٤ - قوله : وتفيد ولاية الحكم الخ

٣٠٥ ، ٣٠٥ - ماتفيده ولاية الحكم في العرف الحاضر

٣٠٥ - واجب المحكمة النظر في جميع القضايا الواردة إليها مالم ينظر ومانظر ولكنه

يحكم ولم ينظم فيه صك ، الا ماقد صدر فيه حكم شرعى موافق للأصول المتبعة .

٣٠٦ - النظر في مال الغائب والأموال المجهولة أربابها الرالقاضي .

٣٠٧ - إيداعها .

٣١١ أجانب سكنوا البلاد وهربوا ولايعرفون لهم أثاث وعليهم طلبات.

٣١٢ - وأموال متخلى العقل كذلك .

٣١٢ - قوله عموم النظر في عموم العمل.

٣١٣ - اذا سافر الخصيان إليه .

٣١٣ - تقام الدعوى في بلد المدعى عليه ، ولو كانت بين حاصر وباد ، أو بين باديين .

٣١٣ - تعليل ذلك .

٣١٤ - وإذا حضر المدعى عليه في بلد المدعي صدفة

٣١٤ - ترحيل المتهم الى حكومته ليتسنى للورثة إقامة دعواهم لديها .

٣١٥ - ويسخلف في الشهود

٣١٥ - وفي جرح البينة .

وفي بلد المدعى إذا كان للمدعى عليه اكثر من بلد .

٣١٦ - وإذا تهرب المدعى عليه أو حاول أحضر وأدب.

٣١٧ - وإذا اتفقا أن تكون المحاكمة في بلد المدعى ، أو اشترط التاجر على عمليه .

٣١٨ - لا يأخذ جملا من الخصمين ولا على الفتوى .

٣١٨ قوله : فإن لم يجعل له فيه شيء . الخ .

٣١٩ - ما يشترط في القاضى .

٣١٩ الشيعة لا يجوز تولية قاضي منهم ولوفيهم .

٣٢٠ - لا يعترف بقاضيهم ولا بأحكامه .

٣٢٢ - الرسالة المشار إليها.

٣٢٢ - صكوك عاكم الجعفرية.

٣٢٣ - والزيود لايولون القضاء .

٣٢٣ - ويجب عزلهم .

٣٢٤ - عزل قاضى يشرب الدخان .

٣٢٤ - تحذير موظفي الرئاسة من حلق اللحي .

٣٢٥ - إذا كان المدعى لايسمع والقاضى لايبصر فها يفعل

٣٢٥ - هل تشترط لياقته طبيا وأن يكون مجتازا للمسابقة ، وأن يكتب بأنه لم يصدر ضده حكم بحد ولاسجن في جريمة ، أو يحال الى التقاعد بعد الستين

- £97 -

الصحيفة

٣٢٨ - وهذه الشُروط تعتبر حسب الامكان

٣٢٩ - قوله : ولو اعتقد خلافه

٣٢٩ - تعيين الأمثل فالأمثل وتزويدهم بالمراجع

٣٣١ - من مسوغات عزل القاضي

٣٣١ - قوله : وإذا حكم اثنان بينهما رجلا . الخ ٣٣١ - قوله نفذ حكمه

(باب آداب القاضي)

٣٣٢ - ماينبغي للقاضي من الآداب

٢٢٢ - قوله : بصيرا بأحكام من قبله

٣٣٣ - وعدم التغيب عن العمل

٣٣٤ - المطلوب من القاضى بالنسبة إلى الأهالي

٣٣٤ - وظيفة كل من القاضي والأمير وعموم أهل البلد

٣٣٥ - ينبغي لأهل البلد مؤازة القاضي

٣٣٥ - نصيحة لأناس طلبوا نقل قاضي

٣٣٧ - رسالة في المعنى

٣٣٧ - لا يصدق الخصوم فيه ولافي موظفيه

٣٣٨ - التحذير من الوقيعة في القضاة وطلاب العلم

٣٣٨ - طلب محاكمة القاضى من أبطل الباطل

٣٣٩ - تعزير مفتر على القاضي

٣٣٩ - التأديب من أجل القاضي من غيره أولى

• ٣٤ - قاعدة فيها إذا نسب الخصم إلى القاضى الجهل أو النسيان أو عدم الانصاف

٣٤١ - هذه الحكومة درجت على العدل وتعزيز رجاله

٣٤٢ - تعزير طاعن قاضي بسكين بالقتل

٣٤٢ - للقاضي انتهار الخصم إذا التوى وتعزيره إذا استحق

٣٤٣ - اذا كان الخصم سيىءالأدب مع القاضى

٣٤٤ - وإذا تكرر عدم تجاويه مع القضاة

٣٤٤ - وإذا كان الوكيل معروفا بالشغب

٣٤٥ - يعزر المدعى إذا ثبت أنه يعلم بطلان دعواه

٣٤٥ - وللقاضى الاجتهاد في تحديد ذلك

٣٤٦ - هل يحكم على القاتل بأجار السيارات وغيرها لقاء المداعات

٣٤٧ - قوله : ولا يتخذ حاجبا ولابوابا بلا عذر ، إلا في غير مجلس الحكم

٣٤٧ - إخلاء مجالس الحكم لا يعد من احتجاب الحاكم

٣٤٨ - العدل بين الخصمين ولو أحدهما كافرا

٣٤٨ - تشاور القضاة في يوم من الأسبوع

٣٤٩ - استفتاء القاضي من هو أعلم منه

٣٥٠ - اقتران الحكم بالدليل

• ٣٥ - لا يأخذ القاضى أجرة على عقود الأنكحة

٣٥١ - ولا ينبغي له قبول العزائم ولا حضور الولاثم

٣٥١ - لايكون ابن القاضى محاميا في قضية منظورة أمامه

٣٥٢ - إذا طلبوا إحالة القضية من قاضي الى قاضي آخر لم يجابوا

٣٥٢ - اوعينوا قاضيا دون آخر

٣٥٣ - فتوى في الموضوع

٣٥٤ - اذا طلب الخصم اشتراك قاضى ثاني

٣٥٤ ، ٣٥٥ - إذا صدق الحكم من هيئة التمييز فقد برثت الذمة

٣٥٥ ، ٣٥٥ - لايشارك في تمييز القضية حاكمها

٣٥٦ - إذا اشترك القضاة في الحكم ثم رجعوا إلا واحداً لم ينفذ

٣٥٧ - اذا تأخر الخصم عن المدة المقررة فهل يسقط حقه من التمييز

٣٥٧ ، ٣٥٨ - هل يودع المبلغ حتى تنتهى من هيئة التمييز

٣٥٨ - ٣٦٧ - تعليمات شرعية وإدارية لمحاكم التمييز ، وإذا حصل خلاف بين هيئة التمييز وحاكم القضية

٣٦٢ ، ٣٦٤ - لاينبغي للقضاة ولاغيرهم التعرض لأحكام قضاة آخرين

٣٦٣ - الصفات التي يجب توفرها فيمن أراد نقض فتوي أو حكم

٣٦٣ - ٣٦٤ - حضور غير البرزات إذا اقتضت الحاجة

٣٦٥ - اذا قال : حكمت بكذا لزم قبول قوله .

الصحيفة الموضــــوع

٣٦٥ ، ٣٦٦ - قبول شهادة الشاهدين على ماسمعاه من الحاكم

٣٦٥ - أوأنهم رأو الصك أو ختم القاضي

(باب طريق الحكم وصفته)

٣٦٦ - ٣٨٠ - و تنظيم الأعمال الادارية في الدوائر الشرعية ،

٣٨٠ - حث قاضي على العمل بهذا التنظيم

٣٨٠ ، ٣٨٠ - وظيفة القاصى اذا جلس إليه الخصوم

٣٨٢ - نظر القاضي يشمل الحق الخاص والحق العام

٣٨٢ - إذا أصر على عدم إقامة الدعوى على المتهم بالقتل اطلق سراحه بالكفالة

٣٨٤ - سياع دعوى المدعى العام إذا تنازل أولياء المقتول

٣٨٤ - وفي دية الأدمي المجهول

٣٨٤ - وإذا ادعى اتلاف ماله من شخص مجهول

٣٨٥ - الحق العام فرع للحق الخاص

٣٨٥ - واذا حضر أحد الخصمين عند هيئة التمييز فلا بد من حضور الأخر

٣٨٦ - حضور المتهين عند القاضي لاسهاعهما ملاحظات هيئة التمييز

٣٨٧ - اذا طلبت إحدى الجهات الحكومية الاطلاع على ضبط قضية

٣٨٧ - لا تقام الدعوى على أحد المساهمين في الشركة

٣٨٨ - إذالم يكن للقصار وصي فيقيم الحاكم من يتولى المخاصمة عنهم

٣٨٩ - هل يلزم شركاء المدعى أو المدعى عليه بالحضور أو وكيل عنهم

• ٣٩ - الدعوى تتوجه على واضع اليد اوَّلاً لا على البائم

٣٩١ - إذا تكور تخلف المدعى شطبت دعواه

٣٩١ – إذا شطبت القضية لتخلف المراجعين ثم حضروا

٣٩١ - وتنظر بأمر عال - ولايعني به مجلس الوزراء

٣٩٢ - لاتسمع الدعوى على الحسبة

٣٩٣ - مالم يكن في الدعوى ريبه

٣٩٣ - إذا اقر عند الشرطة ثم انكر في المحكمة

٣٩٤ - البينة لاتنحصر في الصك أو الوثيقة

٣٩٥ - أدلة هذه المسألة

٣٩٧ - حضور الشاهدين مع الخصمين

الصحيفة الموضـــوع

٣٩٨ - هل لابد من حضور الخصمين على كتابة الصك

٣٩٨ - لابد من صيغة الحكم . ينبغى لاتفيده

٣٩٩ - لايثبت الاقتراح في صك الحكم . الحذر من الغموض والالتباس والأجمال في الأحكام والقرارات

المحكمة أحيل للإمارة عند أيلاغهم الحكم في المحكمة أحيل للإمارة

٤٠١ - تسليم صك الحكم لمن لم يقنع بالحكم لاصورته

٤٠١ - إعطاء المدعى صورة من الوثائق ، ولا مانع من إبقاء الأصل بيد المدعى عليه

٢٠٢ - الاكتفاء بصورة صكوك الوصايا وإبقاء الأصل مع أصحابها

٢٠٠ - طلب البلدية صورة الصك

٤٠٤ - لا داعي لاعطاء هيئات الأمر بالمعروف صوراً من أحكام ضد مرتكبى الجرائم
 الاخلاقية ، ويمكنهم سؤال المحاكم عن أي شخص يشتبه فيه

٤٠٤ - الصكوك هي الأصل والسجلات فرع

و و المنظم المنطق المنطق المنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة المنطق

٧٠٧ - تجديد الصك إذا خشي تلفه ولم يكن له صورة في السجل

٤٠٨ - إعطاء البلدية لايعتبر صكوكاً شرعية

٤٠٩ ، ٤١٠ - الشروحات على الصكوك من غير القضاة لاتعتمد .

٤١٠ - وقوف القاضى على محل النزاع ليس من الحكم بعلمه ، يجبر الخصم على

الوقوف معهم .

٤١١ - الأمر على هيئة النظر من اختصاص القضاة وحدهم .

٤١٧ - تقدير القاضي الجنايات ليس من الحكم بعلمه .

١٣ - الأولى أن يقدرها المقدر تحت إشرافه .

818 - 819 ـ إذا أبى الخصم من الجواب ، أو أبى أن يخرج مع هيئة النظر للنظر في ضرر او تعد لحد لم تؤخذ موافقته .

۱۵ - وجلد ویعزر علی امتناعه .

100 - وإذا لم يحضر الحصم للتنفيذ :

١٩٦ - رد اليمين .

١٩٦ - إذا قال لابينة لي ثم أقامها ففيه تفصيل.

11٧ - الاعتراف بالعجز ليس بمنزلة من قال: لابينة لي .

٤١٧ ، ٤١٨ - عجز عن إحضار البينة في الوقت المحلد ثم أحضرها .

J & 10 J. - - C ... C . .

٤١٨ - سياع البينة بعد الحكم متمم للقضية لا نقض .

19 - إذا قال : وعندي غيرهم فلان وفلان لم يدل على نفي البينة سواهما .

١٩٤ - استباحة الجار ومخاصمته .

(فصل في تحرير الدعوى)

٠٤ - قوله : ويعتبر أن يصرح بالدعوى .

٤٢٠ - قوله : حتى يقول : وأنا مطالب .

٢٠ - قوله: ولا يعتر ذكر سبب الاستحقاق.

٤٢١ - اذا نكل عن اليمين مع الشاهد .

٤٢١ - إذا نكل ثم أراد الحلف.

. ٤٢٢ - ادعوا على أهل القرية سرقة .

٢٢٤ ، ٤٢٣ – قوله : فان كانت غائبة ويمكن حضورها أحضرت بعينها .

ويمهل ، ولا على التعديل ، ويمهل المرح مقدم على التعديل ، ويمهل الحضار الشهود ، وللقاضى تبصر وملاحظة .

٤٢٥ - قوله : وتعتبر عدالة البينة ظاهراً وباطنا .

٢٥ ٤ - لابد من حضور المخبر امام المتهم والقاضى .

٢٦٦ - قوله : وتعديل الخصم .

٤٢٦ - إحضار الحفيظة ليس شرطا في الشهادة .

877 ، 877 - إذا حصل التعريف بأى وسيلة كفى ، ويلزم إحضار الحفائظ في بعض الأحول .

١٤٢٧ ، ٤٢٨ - لابد من ذكر اسم المدعى ، والمدعى عليه واسم أبيه ، ونسبه ، وتحديد البلوغ للطلق .

٢٨٤ ، ٢٩٩ - شهود ومحاكم لا يطمئن لها .

٤٣٩ ، ٤٣٩ ـ وتشترط عدالة المزكين أيضا .

- ٣٤٠ قوله : ولا يقبل في الترجمة والتزكية والجوح والتعريف والرسالة الاقول عدلين .
 - ٢٣ قوله : وإن سأل ملازمته حتى يقيمها أجيب في المجلس .
- ٤٣٠ ، ٤٣١ يحال المجرم إلى المحكمة في الحال ، وإن لم يتمكن من البت في الجلسة الاولى حبس منفردا .
- الله ، ١٣٦ لايبقى المدعى عليه في السجن بعد الحكم وقبل التمييز ، بل يطلق بالكفالة .
 - ٤٣٢ وإذا كان المدعى غائبا .
 - ٤٣٢ ، ٤٣٢ منع المدعى عليه من السفر .
 - ٣٣٤ ، ٢٣٤ إذا طلب إيقاف تصرف خصمه في الأرض ولا قرينة لم يجب .
 - ٤٣٤ لايمنع من الصَّرف قبل صدور حكم في الشفعة .
 - ٤٣٤ ، ٤٣٥ ولا من الساقي المتنازع فيه إذا كان على زرعه ضرر .
 - ٣٥٥ وإذا كان مضطرأ إلى دياس زرعه .
 - ٤٣٥ ، ٤٣٦ والمرجع في المنع أوعدمه الى القاضى .
 - ٤٣٦ ، ٤٣٧ المنع في زيادة الاحداث في عل النزاع .
 - ٤٣٧ وحتى تنتهى من هيئة التمييز .
 - ٤٣٧ إذا ادعى أنه يتمكن من تحرير دعواه فيحال الى المحكمة .
 - ٤٣٧ = ٤٣٨ إذا هرب المدعى بعد النظر في القضية .
 - ٤٣٩ أو غاب عن المملكة .
 - . ٤٤ قوله : لحديث هند .
 - ٤٤ ويقام وصي على القصار يقيم الدعوى .
 - ٤٤٤ وضع اليد إذا مضى عليه سنون متطاولة ثم ادعى عليه من قريب .
 - ٤٤١ تحديد المدة التي لاتسمع فيها الدعوى راجع الى العرف.
 - الله عنه الله عنه الله الله عنه عشرين أو ثلاثين عاما لم تسمع ، إلا إذا ذكر المدعى مانعا من مطالبته .
 - ٤٤٢ ٤٤٤ تحديده بثلاث سنين فأكثر .
 - ٤٤٤، ١٤٥ ادعى شخص على آخر بميراث تقدم وقد تداولته الأيدي .
 - عام ٤٤٧ لاتسمع الدعوى في المواريث التي قبل حكم الملك عبدالعزيز عام

١٣٤٣ هـ بخلاف ما بعده إذا كانوا وارثين مباشرة .

٤٤٧ ، ٤٤٨ - تلك الفتوى خاصة بالعقارات التي تداولتها الأيدي .

٤٤٨ ، ٤٤٩ - ادعى أن شخصًا قتل أباه منذ ٢٥ عامًا . تعزير من أثار القضية . 🛒

٤٤٩ - يتصرف من ثلاثين عاما ثم أقيم عليه دعوى .

٤٤٩ ، ٤٥٠ - ملك تحت أيديهم منذ خمسة وثلاثين سنة ثم أقيم فيه دعوي .

٠٥٠ ، ٢٥٠ - وإذا كان تحت بد الحكومة ومضى عليه مدة طويلة ولم يظهر خلالها مطسالب

٥٠١ ، ٤٥٢ - إذا ظهرتوثيقة والملك يستعمل مدة اثنين وستين عاما بخلافها .

٤٥٢ - أو من عشرات السنين .

٤٥٣ - قصور ضرما .

٤٥٢ ، ٤٥٤ - وإذا كان التغيير في نص الواقف مستمر عليه العمل منذ مدة طويلة .

٤٥٤ - تقديم العمل المستمر على الوصية التي لم تنفذ منذ قرن .

٥٥٥ ، ٤٥٦ - فتوى مماثلة .

٥٥٥ - اثبات التملك في غيرمواجهة خصم (هو موضوع حجة الاستحكام)

٢٥٦ - الاعلان في الشوارع العمومية ، وسوال الوافدين إذا لم يكن هناك صحف .

٤٥٧ - الأراضي التي يعسكر فيها لا تمنح حجة استحكام .

۱۹۵۷ ، ۱۹۵۷ - اذا عارضت البلدية وامتنع مندوبها من مواصلة الجلسات حكم عليه غيابيا .

٨٥٨ - أو وزارة الاوقاف .

١٩٥٩ - تؤخذ المساحة والحدود من قبل شهود العقار حال طلب حجة الاستحكام إذالم يكن للمحكمة مهندس مساح .

٤٥٩ ، ٤٦٠ - صكوك الاستحكام لا تمنع من معارضة من يدعى الملكية فيها بعد .

(كتاب القاضي إلى القاضي)

. ٢٦١ ، ٢٦١ - أهمية كتابة العدل .

٤٦١ - مؤهل كاتب العدل .

٤٦٤-٤٦١ - اختصاص كاتب العدل (من واجبات كتاب عدل الرياض)

٤٦٤ - لا يصدق على مايخالف الشرع .

لصحيفة الموضـــوع

٤٦٥ – إذا ادعى أن كاتب العدل زور عليه .

370 - وإذا كتب الى معين وكان قد فقد المعين .

٤٦٥ ، ٤٦٧ - يجب على القاضى سماع شهادة الشهود ولا يستنيب أحد الكتبة .

٤٦٧ - اثبات البينة عند الشرطة لا يعتبر .

٤٦٧ ، ٤٦٨ - لا يسوغ للقاضي سماع بينة لا يحكم بها قاضي شرعي .

. ٤٦٨ - فتوى في الموضوع .

٤٦٩ - قوله : والاحتياط ختمه بعد أن يقرأه عليهما .

٤٧٠ ، ٤٦٩ - المحافظة على ختم القاضى .

٧٠٠ ، ٤٧١ - لابد من معرفة توقيع قاضى المحاكم الأجنبية .

تصويب الأخطاء

صواب.	خطأ	سطر	صحيفة
المرأة التي حكم	المرأة حكم	7 £	11
الأوسط	الأوساط	17	17
فكيف	فيكف	٨	171
<u>ل</u> م.	بما	11	177
ما فيها	ففيها	٣	188
متمحضا	متحمضا	٧	١٣٤
والتهمة	والمتهمة	17	149
تعممها	تعميمها	7 £	144
اشتراط	اشترط	٨	۱۷۸
حديث	حيث	19	**
عند	ء ھند	١	181
المطهر	الطهر	۲.	777
لأبيه	بیه	40	***
وتعالى الحاكم بغير	 وتعالى بغير	٨	***
ما أنزل	مازال	11	• 444
أو توكل وكل الحاكم مكانك من	أو توكل الحاكم مكانك لم	77	110
جيئا	جئنا	٦	272
س	ومن ثم تخييرهم بين القصا <i>ح</i>	١	473
۔ مکــرر	والدية فإن اختار الورثة		
فقدم ا	فتقدم	10	111

آخر الجزء الثاني عشر ويلبه الجزء الثالث عشر القسمة - معارف متنوعة

....